



النائب الربيعي

لمحاكم الأهلية

الجزء الأول

١٨٨٣ - ١٩٣٣
ميلادية

الكتاب (الربيعي)

الحاكم الأهلبي

الحمد لله

١٨٨٣ - ١٩٣٣
ميلادية

الطبعة الأميرية ببولاق
١٩٣٧



حضرة صاحب الجلالة الملك
SA MAJESTÉ LE ROI FOUAD PREMIER



ولي العهد
حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد العزيز
SON ALTESSE ROYALE LE PRINCE DU SAÏD
HERITIER DU TRONE

تقدمة

هذه أكتاب أعرج رجال مصريون ، ألؤافى المائتة محلى بأضى مصر وحاضرها ،
من جهة القضاء وخدمته مبادئ القانون . وضعوه اقتباطا بحكم المصرية الوطنية ،
وتذكارا لمرور خمسين عاما من ميلادها بلغت فيها رشدها ، وجازته إلى تربية النشوج .
ولئن وجدت في شينا من نظم اهر البشر والاتباح ، ومن تقريرات تاريخية واجتماعية ،
فلقد جن خلال هذا نافع من جهود فكرية فقيية تشهد بتبريز العقالية المصرية وبلوغها ، في
الشأن الموضوع لـ الكتاب ، درجة لا تليق بمساقاة مضرغفنا من .
والى لكافى بأرواح آبائنا السابقين ، رياض ، وشريف ، وعلى مبارك ،
وقدرى ، وفقرى ، تفقد سها روح إسماعيل العظيم ، مطيق بعامه قضائنا ، مباركة
عليها وعلى رجالها من قضاة ومحامين ، متمشدة بقول الفرد زرقعة
كقضى اجمال :

أولئك أنبأنى فغنى ملهم إذا جمعتنا للفخار الجامع
فعلى ذكرى إسماعيل العظيم ، وعلى ذكرى ذلك السلف الصالح ، وفى سبيل
الواجب لكل عامل فى تشييد صرح الحكم المصرية الوطنية ،
نقدم هذا الكتاب إلى أكبر أبناء العاهد والرجال
حضرة صاحب الجلالة الملك القائم فؤاد الأول
تحية برواحان وعرفان للجميل .

دشريحكة الشفيع الجليل
عبد الرحمن





فهرس الكتاب الذهبي

الجزء الأول

صورة حفرة صاحب الجلالة الملك

صورة حفرة صاحب السمو الملكي الأمير فاروق أمير الصعيد ولده عهد الملكة المصرية

قائمة حفرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والإبرام

الفصل الأول — التشريع والقضاء في مصر

(أ)

صفحة

أثر الاختصاصات في القضاء والتشريع في مصر لحفزة صاحب السعادة عبد الحيد بدوى باشا ... ١

(ب)

التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية لحفزة صاحب السعادة هوزر خانق بك الحامى ... ٩٢

بيان لأسماء حضرات أصحاب المجالس وزراء المحفانية ثم صردم ... ٩٧

الفصل الثانى — إنشاء المحاكم الأهلية وافتتاحها

تشكيل قورسيون للنظر في المسائل المحقة بالمحاكم من مخططة وأهلية في سنة ١٨٨٠ ... ٩٩

تشكيل قورسيون سنة ١٨٨١ ... ١٠١

مناقشة مجلس النظار في طلب ناظر المحفانية تشكيل لجنة ترتيب المحاكم الأهلية النظامية ولتصغير القوانين

التي تتبع وتكليف ناظر المحفانية بتقديم المشروع بخصوص تشكيل تلك المحاكم ... ١٠٢

مذكرة حسين نغرى باشا ناظر المحفانية لمجلس النظار ... ١٠٧

مناقشة مذكرة ناظر المحفانية مجلس النظار وقراراته بشأنها ... ١١٦

خطاب مجلس النظار لناظر المحفانية في ديسمبر سنة ١٨٨٢ بخصوص القرارات المذكورة ... ١١٩

١٢١	التشكيلات الأولى للحاكم الأهلية
١٢٦	خطة افتتاح المحاكم الأهلية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢
	صورة لزيارة المدير توفيق باشا لمحكمة بني سويف الأهلية عقب افتتاحها
١٣٢	محضر جلسة الجمعية العمومية لمحكمة استئناف مصر الأهلية
١٣٥	الأحكام القضائية الأولى — محكمة استئناف مصر الأهلية — حكم الاستئناف
١٤٥	خطة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية
	صورة لخطة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية سنة ١٩٢٦

الفصل الثالث — المحاكم الأهلية وبعض المصالح المرتبطة بها

(١)

١٥١	الحاكم الأهلية بند إنشائها	محاضرة الأستاذ محمد سامي مازن الحامى بقسم قضاء القاهرة
١٥٢	بيان لأسماء وكلاء القضاة ثم صوامم	
١٥٤	بيان لأسماء المستشارين القضاة ثم صوامم	
١	محكمة القضاة والإبرام في مصر	محاضرة صاحب السعادة أمير أنيس باشا
٢٠١	محضر افتتاح أعمال محكمة القضاة المدنية	
	صورة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة القضاة والإبرام	
٢٠٦	بيان لاسم وكيل محكمة القضاة والإبرام منذ إنشائها	
	صورة حجة مستشاري محكمة القضاة والإبرام في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣	
	صورة قلم كتّاب محكمة القضاة والإبرام في بدء إنشائها	
٢٠٦	بيان لأسماء رؤساء محكمة استئناف مصر ثم صوامم	
٢٠٩	بيان لأسماء وكلاء محكمة استئناف مصر ثم صوامم	
٢١١	بيان لأسماء رؤساء محكمة استئناف أسبوط ثم صوامم	
٢١٣	بيان لأسماء وكلاء محكمة استئناف أسبوط ثم صوامم	

صور هيات مختلفة لمشارى محكمة استئناف مصر وأسبوط الأهلين :

مشارى محكمة استئناف مصر سنة ١٨٩٥

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٠٩

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩١٤

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٢٤

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٢٨

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٣٣

» محكمة استئناف أسبوط سنة ١٩٣٣

صورة لقلم كتاب محكمة استئناف مصر الأهلية سنة ١٩٠٩

(ب)

صفحة

الجالس الحسية لحضرة صاحب البرة مصطفى محمد بك ٢١٣

صور هيات القضاء الابتدائى :

رؤساء محكمة مصر من عهد إنشائها

رجال القضاء بمحكمة استئنافية فى سنة ١٨٨٨

رجال القضاء بمحكمة أسبوط سنة ١٨٨٩

رجال القضاء بمحكمة استئنافية فى سنة ١٨٩٥

رجال القضاء بمحكمة مصر فى سنة ١٨٩٧

قضاة محكمة مصر الأهلية فى سنة ١٩٠٩

» محكمة مصر الأهلية فى سنة ١٩٣٣

» محكمة طحا الأهلية فى سنة ١٩٣٣

رجال القضاء بمحكمة أسبوط الأهلية فى سنة ١٩٣٣

رؤساء المحاكم الابتدائية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

وكلاء المحاكم الابتدائية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

المختصون بجهة المراقبة القضائية

(ج)

صفحة

الحاكم الأهلبي وقضاء الجبالى الخية فى الأحوال الشخصية لغير المسلمين لحضرة صاحب العزة أحمد مقفوت بك ٢٥٧

(د)

النياية العمومية

٢٧٨ تعيين نائب عمومى للحاكم الأهلبي قبل إنشائها

٢٨٠ علاقة النائب العمومى بالحكومة وعلاقته بالحاكم لحضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك النائب العمومى

٣٠٢ يمكن لأعضاء الزواب العموميين ثم صودم

٣٠٤ » الأفوكاتية العموميين ثم صودم

٣٠٥ » باختصاص النيايات وصودم

صودم مجموعات لأعضاء النياية

رجال النياية العمومية بناية الاستئناف سنة ١٩٠٩

رجال النياية بناية الاستئناف سنة ١٩٢١

رجال النياية العمومية سنة ١٩٢٦

القائب العمومى رؤساء النيايات سنة ١٩٣٢

رجال النياية العمومية فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

رجال النياية بدائرة محكمة طنطا سنة ١٩٣٣

النائب العمومى رؤساء النيايات فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

(هـ)

٣٠٦ مصلحة الطب الشرعى لحضرة صاحب العزة الدكتور محمود ماهر بك

٣٢٠ بيان لأسماء رؤساء مصلحة الطب الشرعى ثم صودم

صودم مصلحة الطب الشرعى وساميل التحليل

إحدى قاعات المختص

إحدى قاعات معمل الأبحاث

إحدى غرف قسم الأشعة

إحدى قاعات المعمل الكيماوى

(و)

مصلحة السجون

صفحة

- ٣٢١ ... تطور نظام السجون وإصلاحها في مصر لحضرة صاحب السعادة اللواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير السجون
صورة حضرة صاحب السعادة اللواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير السجون

(ز)

- ٣٤٣ ... تحقيق الشخصية وإثبات الوثائق لحضرة صاحب النزة محمد شعربك

(ح)

الحمامة

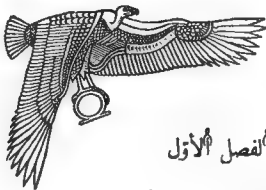
- ٣٦٨ ... الحمامة قبل إنشاء المحاكم الأهلية لحضرة صاحب النزة عزيز خاتون بك المحامي
٣٧٤ ... الحمامة بعد إنشاء المحاكم الأهلية لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا
٣٨٢ ... بيان لأسماء قضاة المحامين ثم صودم
صورة لبعض رجال الحمامة سنة ١٩٠٩

(ط)

- ٣٨٤ ... إدارة قضايا الحكومة لحضرة صاحب النزة صليب مامي بك
صورة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بندي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة
صورة حضرات رئيس ومستشاري أقلام قضايا الحكومة

(ي)

- ٤٠٩ ... كلية الحقوق لحضرة صاحب النزة كامل مرسى بك عميد الكلية
صورة سراى معهد الحقوق
٤٣٣ ... بيان لأسماء عمداء كلية الحقوق ثم صودم
صورة هيئة التدريس بكلية الحقوق



الفصل الأول

التشريع والقضاء في مصر

(١)

الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر

الحضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا

إذا نسب القضاء إلى بلد فهل ينصرف إلى شيء آخر غير قضاء يتولاه أهل ذلك البلد وتحتوى ساحته كافة القاطنين به دون قيد أو حد أو تمييز؟ وإذا نسب التشريع إلى بلد فهل ينصرف إلى شيء آخر غير قوانين تسنها هيئات الحكم في ذلك البلد وينبسط سلطانها على كل من يسكنه دون أن يهيمن عليها أو يشترك فيها رقيب أو شريك؟

لكل هو الأصل. ولكن الأمر في مصر على خلافه، فلا القضاء فيها خالصا لأهلها، متبسطة يده على السكان أجمعين، ولا حكومة البلاد مستقلة بالتشريع متصرفة في شؤونه. وهذا بفضل ما اصطلاح على تسميته بالامتيازات الأجنبية.

أن حالة القضاء والتشريع في مصر لا تفهم على وجهها إلا إذا عرف كنه تلك الامتيازات ومداها ، ولن يعرف ذلك حق المعرفة إلا بطريق العلم بتاريخ نشأتها ، والعوامل التي أثرت في تطورها ، والصور التي اتخذتها في تركيا وفي مصر .

لذا إذا كان فهم الحاضر كثيرا ما يعز بغير معرفة الماضي ، فإن هذه القضية لم تكن يوما أصدق منها في الامتيازات ، إذ ليس الماضي سبيل فهم الحاضر فحسب ، بل هو غذاء له لا يتعد ، وروح تتناضح وتجدد .

لواليس من سبيل في هذا المقام للإفاضة في هذا الشأن ، ولكن الإمامة بقدر من تاريخ الامتيازات وسيرتها في البلدين أمر لا مندوحة عنه .

لوالقد يجد الباحث في ذلك التاريخ أمثلة للامتيازات وأشباها وأصولا ومراجع في اتفاقات متوغلة في القدم ، ولكن الذي يعنينا ويتصل بواقع الأمر عندنا لا يمتد إلى أبعد من سنة ١٥٣٥ وهى تاريخ أول امتياز منح لفرنسا . ففيها لأول مرة منحت حقوق لسكان قطر بأكمله ، في عموم السلطنة العثمانية . وكان العهد قبل ذلك أن تمنح مثل تلك الحقوق في ثغور الدولة العلية لسكان الثغور التجارية كالبلندقية وجنوا ومارسيليا . فهذا أول اتفاق عالم من هذا النوع .

لوالقد أصابت الدول الأخرى اتفاقات من طرازه ، حتى إذا كانت سنة ١٧٤٠ منحت فرنسا امتيازاً أكثر فصولا وأبعد مدى في المنح والعطاء . ولم تلبث الدول الأخرى أن انتفعت بأحكامه بفضل شرط "الدولة الأفضل معاملة" . وكان شرطا شائعا في ذلك الحين . وقد حوكن هذا الامتياز فيما أبرم بعده من الاتفاقات . ولكنه لا يزال طراز وحده ، ولا يزال أوفى وأتم اتفاق من نوعه ، وإليه يرجع إذا التبس الرأي .

أو يشمل هذا الاتفاق أقساما ثلاثة : قسم يخص الشؤون التجارية وقد نسخته من بعد الاتفاقات التجارية . وآخر يتعلق بحقوق الإقامة وهو يرى إلى توفير الحرية الشخصية للأجانب وحمايتهم من ضروب العبث والاستبداد . وقد ذهب بكثير مما كان له من الشأن والخطر ، ما أدرك القانون الدولي والقانون العام من التطور ، وما بلغت حقوق الأجانب والأهلين من التنظيم والتوسع . على أنه لا يزال بالغ الأثر في بعض أحوال الأجانب . وثالثا هو القسم الخاص بالقضاء وربما كان في أول الأمر أهونها ، ولكنه استحال فأصبح أهمها ، وهي سيرته التي جعلت للامتيازات ما لها من طابع الشذوذ والاستثناء .

للم يكن يزيد هذا القسم منذ سنة ١٥٣٥ على أن "يوجب على القناصل وأن يبيع لهم معا أن يسمعوا وأن يقضوا فيما بين التجار من رعايا ملكهم ، دون أن يتعترض لهم أو أن يمنعهم عن ذلك ، القاضي ، أو أى سلطة أخرى من السلطات المحلية" . ومضى زمن لم تدع الحالة فيه لتنظيم طريق القضاء حين يكون المتخاصمون من رعايا دول مختلفة ، إذ كانت فرنسا تدعى في ذلك العهد حماية الأجانب عموما ، وكان لقناصلها على من استظل بتلك الحماية ما لهم من السلطة على رعايا بلدهم بحيث كانوا يعتبرون النظر فيما يشجر من الخلاف بين الرعايا الفرنسيين وأولئك الأجانب أو بين بعضهم البعض داخل في خصوص ولايتهم . غير أن حرص كل دولة على الاستقلال بشؤون رعاياها دعا منذ اتفاق سنة ١٧٤٠ إلى النص فيه على أنه "إذا ثارت منازعات بين القناصل والتجار الفرنسيين وغيرهم من قناصل وتجار دولة مسيحية جاز لهم ، باتفاق الخصوم وبناء على طلبهم ، أن يحتكموا إلى سفرائهم لدى الباب العالي . وإذا لم يشاءوا أن يحتكموا إلى الباشا أو القاضي أو غيرهما من السلطات المحلية فلا يجوز لهؤلاء أن يلزمهم بالخضوع

لحكمهم أو أن يزعموا لأقسامهم حق الاشتغال بأمرهم". فلا وتلك الأجانب الخيار في الاحتكام لأى السلطتين ، وليس لأحد الخصوم أن يستعدي أيتهما على خصمه .

لما ما يثور من منازعات بين الأجانب وبين الأهالى فالحكم فيه للحاكم المحلية . وإنما تشرط المادة ٢٦ من اتفاق سنة ١٧٤٠ على القاضي ألا يسمع القضية إلا بحضور المترجمان الفرنسي ، وتزيد على ذلك أنه إذا غاب المترجمان عن الجلسة — مما يقتضى تأجيل الجلسة — فينبى على الفرنسيين أن يبادروا إلى أن ينيبوا عنه آخر ، وألا يسرفوا في الانتفاع بغياب المترجمان . فاذا تجاوزت القضية ٤٠٠ قرش اختص بها الديوان السلطاني وحده .

لحكم في الأفضية الجنائية لا يختلف عن الحكم في الأفضية المدنية . إذا اعتدى أجنبي على آخر من جنسه فالمرجع في ذلك لقتلهم . وليس ثمة إشارة لحالة الأجانب تختلفى التبعية . وربما كان الحكم الخاص بالأفضية المدنية ساريا في هذا الشأن أيضا ، بالرغم من اختلاف طبيعة نوعى الأفضية . لغلبة الناحية المدنية في الأفضية الجنائية في ذلك العهد .

وليس في هذا القسم أى حديث عن التشريع الذى يطبق على الأجانب خلا إشارة عرضية عند الكلام عن المنازعات التى تحدث بين الفرنسيين من أن السفراء والقناصل ينظرون فيها ويقضون فى شأنها بحسب عرفهم وعواندهم دون أن يعترض عليهم فى ذلك .

يخلص إذن هذا النظام فى أن قضاء البلاد ليست له ولاية فى عموم أفضية الأجانب متحدى الجنسية مدنية أو جنائية .

فإذا اختلفت جنسيات الخصوم فليس للحاكم المحلية أو السفراء ولاية استدعاء ، بل الأمر مرجعه خيار أصحاب الشأن . وقد أفضت بهم ضرورات الحال إلى التواضع على إثبات محكمة المدعى عليه اطرادا . على أنه إذا كان النزاع بين أجنبى وعثمانيين فالحاكم المحلية صاحبة الولاية فى الأقضية الصغرى ، والديوان السلطانى فى الأقضية الكبرى .

لو قد كان من المحتوم أن يستتبع التسليم فى بعض الأحوال بولاية القضاء الأجنبى غمطا لسلطان التشريع المحلى وتعطيلا لنفوذه . فان القناصل ، وقد فوضوا فى القضاء ولم يقيدوا بأى شرط ، لم يكونوا يقضون بغير قوانين بلادهم . ولم يكن يعهد فى ذلك الحين أن تطبق المحاكم غير قوانينها مما استحدثه القانون الدولى الخصاص من بعد .

ولكن كيف يقبل سلاطين آل عثمان ، فى غير ضعف أو اضطرار ، بهذه الولاية المنقوصة والسلطان المحدود ، ولا يجهل أحد أنهم منحوا هذه الامتيازات وهم فى أوج قوتهم وعلواء مجدهم ، وأن الدول التى وهبت تلك المنح كانت جد حريصة على الاحتفاظ فى أراضيها بكامل ولايتها وشامل سلطانها ، ومن لم يتسوق له ذلك لم يزل عاملا على الوصول إلى تلك الغاية ؟

فختلف الباحثون فى السبب ، وربما كان الحق أن ذلك النظام يرجع إلى مزاج من أسباب عدة . ويلوح على أى حال أن ناحية التفكك أو الضعوضة لم تكن تحس فيه ، وأن من أقوى أسبابه أن النظر فى معانى الحكم وأغراضه فى ذلك العهد كان غير نظرنا الآن ، فان قوانين كل بلد والمحاكم التى تطبقها كانت من الخصوص والاتصال بأشخاص المتمعين إلى رعوية ذلك البلد بحيث تعتبر حظيرة لا يدخلها إلا من كان من أهله . وكان شأن التشريع أهون من شأنه الحاضر ،

فلم يكن للشارع ما نراه له اليوم من جولات في مختلف المضامير وتدخل في نواحي النشاط الإنساني في صوره الاجتماعية والاقتصادية المتعددة ، بل كانت وظيفة الحكومة محصورة في المحافظة على الأمن وضبط النظام ، مما يسمى في اصطلاح العلوم السياسية وظيفة الشرطي . وهي أدنى ما عرف في وظائف الحكومات .

لوفي البلاد الإسلامية كان عمل الشارع يختلط في كثير من الأحوال بعمل الأئمة المجتهدين والقضاة ، ولا يكاد ولي الأمر يحتاج إلى أكثر من إذن القضاة باتخاذ مذهب بعينه أساسا للحكم فيما يرفع إليهم من الأقضية . فتصبح أقوال المذهب وطرق الترجيح فيه وأصول التفريع عنه هي كل القوانين المعتمدة دون أن يكون له فيها نقض أو إيراد .

للم يكن من الغريب مع هذا أن تعتبر القوانين شخصية وأن تتعدد حتى في البلد الواحد بتعدد الطوائف الدينية . والواقع أن الطوائف الأهلية غير الإسلامية في البلاد العثمانية كانت تخضع لسلطان البطارقة . كذلك عرف في فرنسا حتى نهاية القرن السابع عشر قيام محاكم دينية لا تطبق إلا قانونا كنسيا .

للم يكن نظام الحكم في الدولة العثمانية ليتبرم إذن بتعدد القوانين وجهات القضاء بقدر تعدد أجناس الأجانب ، خصوصا وأن الأجانب لذلك العهد كانوا بمعزل عن الحياة العامة ، لا تربطهم بالأهلين إلا صلات المعاملات التجارية اليومية البسيطة . وكان عددهم قليلا إذ كان لا يهبط الشرق إلا من أذنت له حكومته بذلك إذا خصا وقدم بين يديه كفالة . وكانوا إذا جن الليل أووا إلى أحيائهم الخاصة وأوصدت دونهم الأبواب . وكان سلطان قناصلهم مبسوطا عليهم ، يحلون بينهم محل الحكام المحليين ، فاذا عجزوا لجأوا إلى هؤلاء ليكون نقصهم . ويقضون حق الأمن والنظام .

لوائى للعثمانيين أن يتبرموا بهذا الحال وقد كان فى أول أمره سواء بينهم وبين الأجانب ، للعثمانيين فى بلادهم ما لهؤلاء فى السلطنة العثمانية . كذلك كان الشأن فى امتياز سنة ١٥٣٥ إذ بنى على التبادل .

فلى أن الأمر لم يلبث أن يتحول فى بلاد الغرب ، فقد تطور الحكم فى القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى جانب التجرد من ملابساته الشخصية ، وجعل ينجه إلى الأخذ بعموم سيادة القانون وسلطانه على جميع القاطنين بالبلد الواحد . ولئن كان امتياز سنة ١٧٤٠ جاء خاليا من كل إشارة إلى التبادل ، فان سلاطين ذلك العهد لم يكونوا يحسون على أنفسهم غضاضة فى هذا ، أو يرون فيه مغمزا فى عزيمتهم أو نقصا من سلطانهم أو هيبتهم . وكان الواقع يظهرهم .

لبدأ الأجانب فى ظل أمان الامتيازات يتوافدون بكثرة على البلاد ، ويستقرون فى كل مكان ، ويختلطون بالأهالى ، ويدخلون معهم فى شتى المعاملات . واقترن بذلك فساد أداة الحكم ، فلم تعد الامتيازات مجرد نتيجة لنظام الحكم المتبع ، لا ضير فيها ولا خطر لها ، بل اتخذها الأجانب موطئا يعتصمون به كلما زُرِن لهم أن يرموا السلطات المحلية بالعبث أو الاستبداد .

لما كان جدرا بما غشى الدولة العثمانية من الضعف الذى شغلها عن توغل الأجانب ، وبما بينها وبين الدول الأجنبية من اختلاف النظر وتباين النظم ، أن يغرى ممثلى تلك الدول بالتوسع فى الامتيازات وبإحالتها وسائل إرهاب وضغط ينالون بها ما عز عليهم أن ينالوه حقا وعدلا ، وأداة تقوِّد وجهاء يتبعون بها مكانا عززا فى شؤون الدولة .

لما يكن عملهم فى ذلك على وتيرة واحدة فهم فى حاضرة الدولة أقل ضراوة وأكثر رقسا وأوسع حيلة منهم فى أطرافها . وإذا أجازوا لأنفسهم فى مثل مصر

الخروج الظاهر على الأحكام المكتوبة والاعتداء المكشوف ، فلن يعمدوا في الاستانة لغير التأويل وسيلة للتوسع في حقوقهم ، على أنه تأويل سداه التجنى ، ولحمته الاعتداد بالقوة . وهل غير ذلك أساس لاصطلاحهم على أن يكون الفصل في الأقضية المدنية بين الأجانب المختلفي الجنسية لمحكمة المدعى عليه ، أو لمحاولتهم أن يكون الاختصاص الجنائي على هذه الشاكلة ؟ وهل بغير سبيل التعسف يجعل حضور الترجمان واجبا في كل أدوار التحقيق في الأقضية الجنائية بين الأجانب والعثمانيين ، ويشترط توقيعه على كافة القرارات والأحكام وإلا اعتبرتها السفارات باطلة ؟ أو تمتنع تلك السفارات والقنصليات عن أن تنفذ بواسطة رجالها الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم المحلية ؟ أو تشترط أن تكون تلك الأحكام وفقا لأحكام بلادها (روسيا) أو ألا تكون مخالفة لأحكام بلادها (فرنسا) أو أن تتولى بنفسها تطبيق القانون العثماني ولو كان مخالفا لقوانين بلادها (ألمانيا — إيطاليا) ؟ على أن القناصل ظلوا دائما ينفذون ما تصدره المحاكم العثمانية من الأحكام الجنائية على الأجانب فيما يرتكبونه من الجرائم على غير أبناء جنسهم .



لو قد يكون من المفيد قبل أن نتقل إلى بيان ما صارت إليه الامتيازات في مصر أن نستوفى الحديث عن مآلها في تركيا نفسها . وقد تقدم القول فيما كان من أمر ولاية القضاء . أما ما يتعلق بالتشريع فقد ظل خارجا عن سلطان التشريع المحلي ككل مانح عن ولاية القضاء فقط . وبقى ذلك السلطان غير منازع أو مدافع فيما عدا ذلك ، وحرصت تركيا على إخضاع الأجانب اكمل ما ترى منه من

(١) يسمح الاتية إلى السفارات والقنصليات في تنفيذ هذه الأحكام إلى الطريقة التي امكن عليها في تأويل « نصت عليه الامتيازات من حمة سكن الأجنبي ومحمه » .

لوائح البوليس والأمن . ومن جانب آخر بدأت منذ الخط الشريف المعروف بخط جليخانه في سنة ١٨٣٩ تنظم قوانينها العامة وقضاءها وتجردها من الصفة الدينية تمهيدا للانتماج في جماعة الدول (Communauté Internationale) . وكانت تعتقد أنها حاصلة في مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ على إلغاء الامتيازات ، غير أن الدول رأت أن ما قدم من العربون لذلك غير كاف فرفضت إلغائها . ومنذ ذلك العهد مضت تركيا قلما في سبيل التنظيم والتجريد (Sécularisation) ، وظلت تدافع مستبسة عن حقوقها ، فوقف تيار التوغل والافتيات ، وحلوت الوصول بالمفاوضات إلى إلغاء الامتيازات في سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣ فذهبت مساعيها سدى .

فَلَمَّا كَانَ مؤتمر لوزان بعد الحرب العظمى اشترطت ، فيما اشترطت ، إلغاء الامتيازات ، وحصلت على ما طلبت ، وعقد بينها وبين الدول الموقعة على معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ اتفاق خاص بحقوق الإقامة والاختصاص القنصلي قائم على التبادل تعاهدت به مع الدول على أن يكون للأجانب وعليهم في تركيا ما يكون للأتراك وعليهم في البلاد الأخرى من حق التقاضي والخضوع للقضاء والقوانين ، وأن يكون مناط العلاقات بينها وبين الدول الأجنبية قواعد القانون الدولي العام ، ولم يستثن من ذلك إلا مسائل الأحوال الشخصية ، فقد رفضت الدول أن تتولى الحاكم التركية القضاء فيها ولو بطريق تطبيق القوانين الأجنبية ، وجعل للتقاضين الأجانب أن يرجعوا في ذلك إلى محاكم بلادهم الأصلية^(١) . ولم يزد ثمن هذا الإلغاء على تعهد من جانب تركيا بأن تستخدم مستشارين أوروبيين لمدة لا تتجاوز

(١) كان ذلك قبل أن تلحق تركيا السبل بالقوانين الدينية وتحتسب من القانون المدني السويسري كل أحكام شريعتها المدني حتى ما كان منها خاصا بالأحوال الشخصية .

خمسين سنين يشتركون في اللجان التشريعية، ويراقبون سير الهيئات القضائية. ويرفعون عنه وعما يثقلونه من الشكاوى تقارير إلى وزير الحقانية .

فذلك هي النتيجة السعيدة التي ظفرت بها تركيا ، فلم يعد للامتيازات عندها أثر في القضاء أو التشريع .

أما مصر شريكها - بل في الحق خليفتها - في الامتيازات فقد اختلفت فيها سيرة تلك الامتيازات منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر . وقد كانت العوامل التي تعمل لإحالة الامتيازات أداة ضغط وإرهاق وسبب نقوذ وجاه هي هي في تركيا وفي مصر . بل إن تلك العوامل كانت في مصر أقوى . فقد كان للحكومة المركزية في الأستانة من الشوكة وعزة الجانب ما لم يتنبأ للحكومة النابتة عنها في مصر . ناهيك أن السياسة التي اتبعها والى مصر مجد على رأس العائلة المالكة كانت ترمى إلى تشجيع الأجانب وإلى استيفادهم بكثرة وتيسير سبل الإقامة عليهم .

لأنه ليدو من الغريب أن يجزى العمل على تشجيع الأجانب من جانب الحكومة المحلية بالسعى من جانب القناصل في الاقتيات على سلطان القضاء المحلي . فقد جعلوا ينتهزون الدعوة التي توجه إليهم لإرسال مندوب عنهم فيما يرفع إلى المحاكم المحلية من المنازعات بين المصريين والأجانب ، للبحث في اختصاص تلك المحاكم ، وللتدرج من ذلك إلى القضاء في موضوع النزاع نفسه حين يكون الأجنبي مدعى عليه ، بل لقد بلغ بهم الاقتيات أنهم حيث يكون المدعى عليه مصرى يعرضون للقضاء في الموضوع بعد أن تكون المحاكم المحلية فصلت فيه كلما كان للدعى عليه طلبات قبل المدعى الأجنبي ، رافضين أن ينفذوا قضاء تلك المحاكم إلا أن ينظروا في الأمر من جديد .

لأنهم يتمتعون بامتيازات ولا يتمتعون بالمساواة العقارية من تنظيم العقود الخاصة بها والقضاء في مشاكلها ، بل من إنشاء مكاتب رهون عقارية وفق قوانين بلادهم بحيث أوشك النظام العقارى في مصر أن تتوزع التشريعات الأجنبية المختلفة . وقد شهدت مصر مثل ذلك التوزيع والتميز في النظام الجنائى ، فقد عمد القناصل إلى الاستثناء بالنظر فيما يرتكبه الأجانب التابعون لهم من الجرائم ولو أنها ارتكبت على غير بنى جنسهم ، بل ولو أنها ارتكبت على أهل البلاد أنفسهم .

كان هذا التوسع والافتيات يوفر للقناصل نفوذاً وللمجاليات الأجنبية استقلالاً وبسطة يد فيما تعالجه من الشؤون ، فجعلوا جميعاً يعضون على تلك الحالة بالنواجذ ، ويحرصون على دوامها ، ويناضلون دونها ويرفضون أن يزلوا عن شئ منها . ولكنها لم تلبث أن تنقلب عليهم وبالأحرار تعددت المعاملات وتشعبت وتداخل بعضها في البعض الآخر ، فان ما نجم عن توزيع القضاء بين نحو سبع عشرة محكمة قضائية ، عدا المحاكم المحلية بأنواعها المختلفة ، من أحوال الامتناع عن الحكم (deni de Justice) ، أو تنازع الاختصاص ، ومن تعارض الأحكام وتناقضها وعما يتصل بذلك من صعوبات التنفيذ — كل أولئك كان خليقاً بأن يشيع في مصر نوعاً من الفوضى القضائية لا تغنى فيها شكوى ، ولا تستقيم معها ثقة أو رجاء ، ولا نجد في وصفها أبلغ مما قالته اللجنة الفرنسية في تقريرها سنة ١٨٦٧ : ” إن الجهات التي تولى القضاء بالنسبة للأوروبيين في مصر والتي تحدد علاقاتهم بالحكومة وبسكان القطر لا أساس لها من الامتيازات ، فلم يبق من الامتيازات إلا الاسم ، وقد حل محلها أوضاع عرفية لا ضابط لها يكتفيها ممثلو الدول الأجنبية كل بحسب طبعه ، وتستمد من سوابق تعسفية أحدثتها الضرورات والضغط من ناحية والتسامح والرغبة في تسهيل الإقامة على الأجانب من ناحية أخرى ” .

فلقاء هذه الحال النعسة تجرد الخديو إسماعيل ووزيره نوبار لمعالجة الإصلاح .
ووضع نوبار باشا في ذلك تقريره المشهور في سنة ١٨٦٧ . يشرح فيه مساوئ
النظام القضائي في ذلك العصر ، ويصف فيه ما يقترحه من وجوه الإصلاح .
ورفعه إلى الخديو فأقره وأبلغ إلى الدول .

فكلى أن الإصلاح لم يتم ولم تفتح المحاكم الجديدة إلا في سنة ١٨٧٥) وقد
تخلفت فرنسا فلم تبلغ موافقتها إلا في سنة ١٨٧٦) وانقضى ما بين التاريخين
في مفاوضات طويلة عسيرة لرد اعتراضات الدول وتسكين مخاوفها ولحلها آخر الأمر
على قبول الإصلاح .

فأقترح نوبار إنشاء محاكم تكون وحدها جهة القضاء التي تجتمع في ساحتها ،
وجوبا ، كل الأفضية التجارية سواء أكانت بين المصريين وحدهم أم بين الأجانب
وحدهم أم بين هؤلاء وأولئك ، وكل الأفضية المدنية بين المصريين والأجانب
وبين الأجانب مختلفي الجنسية ، وجوازا ، أفضية المصريين المدنية فيما بينهم .
وتكون مخصصة بالحكم في مواد المخالفات . وتتولى التحقيق في الجنايات والجنح .
ويعهد بالحكم فيها إلى هيئات محلفين . وتطبق المحاكم العقوبات في الجنح والجنايات
على أساس ما تصدره تلك الهيئات من القرارات .

لؤلكن مشروعه لم يلق من الدول استقبالا حسنا . وكان أشد ما منى به من
للد الخصومة وقوة المعارضة آتيا من جانب الجاليات الأجنبية . وقد قالت اللجنة التي
شكلتها الحكومة الفرنسية عام تقديمه للنظر فيه : ” إنه إذا كان للإصلاحات التي
أقترحها الخديو بعض الأنصار النادرين فقد استقبل المشروع بسوء ظن تام كاد
. يكون علما “ .

لوقد انتهى الرأى بتلك اللجنة إلى رفض المشروع . وقدمت اقتراحا جديدا يرى إلى قصر اختصاص المحاكم الجديدة على المسائل المدنية والتجارية بين الأجانب والأهالى حين يكون هؤلاء مدعى عليهم، ولم يترك لها من المسائل الجنائية غير النظر فى مواد المخالفات .

لوقد تيسر هذه النتيجة نوبار . وظل يفاوض الدول حتى حصل على موافقتها على تأليف لجنة دولية تجتمع فى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ لإبداء الرأى فى مشروع الإصلاح . ولم يشترك فى تأليف اللجنة من الدول صاحبة الامتيازات غير انجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلاد الشمال الألمانية والنمسا وروسيا .

لوقد نظرت اللجنة فى شكوى الحكومة المصرية من الحالة القائمة، وسلمت بأنها ضارة بكافة المصالح ، وبأن الحكومة والبلاد والأهالى والأجانب محقون جميعا فى التبرم بها . وفيما يتعلق بالمواد الجزائية أقرت اللجنة بأن أشد الجناة عتوا يفتنون فى سهولة ويسر من العقاب ، وأنه حيث يوقع عقاب لا يكون مريعا أو زاجرا . ورأى بعض أعضائها أن ما يجرى فى الأمور الجنائية أشد إضرارا بمصالح الأجانب من الفوضى السائدة فى الأمور المدنية .

لوقد يسع اللجنة تلقاء ذلك إلا أن تعلن الموافقة على ما اقترحتته الحكومة المصرية من إنشاء محاكم مختلطة تطبق تشريعا واحدا ، ويختص ، على الأقل ، بالاقضية بين الأهالى والأجانب . غير أنها أجلت النظر فى الإصلاح الجنائى . وتقرر هذه اللجنة هو أساس الباب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

لوقد تكن اللجنة إلا لجنة استشارية لا تقيد آراؤها الحكومات التى مثلت فيها . ومع ذلك فقد كان لتقريرها أثر بالغ فى نفوس الجاليات الأجنبية ، وضحّت تلك

الحيالات بالاحتجاج والاعتراض عليه . ورأت الحكومة الفرنسية أن تعرض عمل تلك اللجنة على لجنة فرنسية ، فأشارت برفض المشروع الذى أقرته اللجنة الدولية على ما فيه من نقص وبتر .

لؤتلا هذا مفاوضات عسيرة مع الحكومة الفرنسية قبلت فيها تلك الحكومة بسط اختصاص المحاكم المختلطة على أفضية الأجانب مختلفى الجنسية . ثم طفق نوبار يعالج اختصاصها الجنائى ، وكان يراه جزءا أساسيا من مشروع الإصلاح . ولكن الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا اعترضت المفاوضات فوقت ردحا من الزمن . ولم يستأنف البحث فى هذا الشأن قبل سنة ١٨٧٣ حيث اجتمعت لجنة دولية فى القسطنطينية للتوفيق بين الآراء المتعارضة فى هذا الشأن .

لؤقده انتهى الرأى فى هذه اللجنة إلى الصلح الذى اعتمد أساسا لوضع الباب الثانى من اللائحة ترتيب المحاكم . وعلى أثر هذه اللجنة أعد نوبار الصيغة النهائية لللائحة ترتيب المحاكم ، وأبلغها الدول بمنشور فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ . وأتت الموافقات تترى من الحكومات الأجنبية فى السنوات الثلاث التالية ، طورا بالموافقة على نص اللائحة ، وطورا بالموافقة على الإصلاح القضائى كما أقرته اللجنتان الدوليتان . وطورا بالموافقة على إنشاء المحاكم المختلطة . ولم تعلن فرنسا موافقتها إلا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٧٦ وبعد أن حصلت على تعديل اللائحة فى أكثر من موضع .

لكلك هى سيرة مفاوضات نوبار أثبتنا فيها على مجمل ماعرضه . وما اعترضه . والنقط التى بدئت منها ، والغاية التى اختتمت عندها . ومن شاء تفصيل ذلك وجده فى محاضر أعمال اللجان وتقاريرها ^(١) .

(١) ولقد يسبب الإنسان أن تبق هذه الوثائق ملوثة قل من راجعها . ومن المصلحة أن تنشر تكون بين يدى كل من يريد أن يتعرف تاريخ مصر فى حقها صفة بأسة من ذلك التاريخ . ومن الواجب على كل مصرى أن يردد الشرف فى أن يحيل بتفاصيلها ومنازها . وهو جدير أن قل أن يكون اصم بصرا بمحاضره وأسد سببا لمستهله .

لأنه لا يكون أن الأوان بعد لأن يصدر التاريخ حكمه على عمل نوبار الذى لا يزال قريب العهد . غير أنه لا يستطيع المرء أن يدفع بعض الفضول والتساؤل عما إذا كان عمل عملا صالحا ، وعما إذا كانت الصفقة التى جاهد فى سبيلها سنين طويلة تعد صفقة رابحة .

للإجابة على هذا السؤال سبيلان : سبيل الحكم على خطة نوبار فى ذاتها بأن يضع المرء نفسه موضعه ، وينظر فى الأمر بمعلوم ذلك العهد ومصطلحه ، وعلى هدى الظروف التى كانت تحيط بنوبار وقوة الوسائل التى كان يملكها -- وسبيل الحكم الذى يسمح به تكشف ما كان مجهولا ، وتطور الحوادث ، واختلاف الزمن ، وعلى الأخص معرفة السيرة التى سارتها المحاكم التى تمخضت عنها تلك المفاوضات العسيرة .

••

(١)

لما السبيل الأول فنبقصنا فى صدد أنه لم نبيل الفوضى التى كانت تنب منها حكومة الخديو ، أو شيئا يقاربها ، ونحن نتصورها بالخيال . على أنه يجوز أن يكون قد بولغ فى قدرها . ويجب على كل حال أن نحذر من تصورنا فاشية فى حالة تشبه ما نحن فيه من كثرة العلاقات وتشابكها ، فان العلاقات بين المصريين والأجانب لم تتعدد وتشابك إلى هذا الحد إلا بفضل ما أحدثه إنشاء المحاكم الجديدة من نظام واستقرار .

لأنه لا يكون أشد ما يؤخذ على نوبار أنه منذ بدء المفاوضات يكاد يعترف بما كان الأجانب يدعونه من أن قيام العرف الذى فشا فى تلك الأيام بالالتجاء إلى المحاكم القنصلية ، كان ضرورة قضى بها عدم وجود محاكم محلية منظمة ، وأن

يكون سبيله الوحيد للخلاص من تلك الحالة إنشاء محاكم تكون الغلبة والرياسة فيها للأجانب .

أور بما كما الآن أضعف حجة وأبعد سبيلا عن نقض تلك الدعوى أو مقابلتها بدعوى ليست دونها عن المحاكم القنصلية . ولكن الذى لاشك فيه هو أن ذلك العرف كان اقتياتا على سيادة البلاد ونحروجا ظاهرا عن الامتيازات . وكان فسادا لا يجوز أن يبنى عليه أو على التسليم بصحة قيامه أى بناء . وقد كان نوبار يلجأشى البحث فى هذه الناحية فى مفاوضاته ، ويتجنب الطعن فى صحة ذلك العرف . ولم يكن بد بعد ذلك من أن تتأثر المفاوضات بعدم المجادلة فيه . فيصبح أساسا لها ، ويصبح الإصلاح مجرد تصالح على الاستعاضة عنه بنظام آخر يؤدى للأجانب ما يؤديه ذلك العرف من المزايا .

فلى أنه لو سلم باتخاذها أساسا لوجب مع ذلك أن يراعى أن جانب المصريين أو كفنتهم أرحم من جانب الأجانب وكفنتهم . فالمصريون يشتركون فى المحاكم الجديدة بكل ما كان يجب رفعه إلى المحاكم المحلية — بمقتضى قاعدة محكمة المدعى عليه — من الدعاوى على أفراد المصريين وعلى دوائر الأمراء وعلى جهة الحكومة . وهى الدعاوى الأكثر عددا والأكبر خطرا ، فى حين لا تشترك كل طائفة من الأجانب إلا بما كان يرفع على أفرادها من الدعاوى أمام محكمتها القنصلية .

لوقد كان أولى فى محاربة العرف الفاسد والقضاء عليه وأدنى إلى التوفيق أن يبدأ نوبار بتنظيم المحاكم المحلية على نحو ما فعلت تركيا . فإذا انتظمت واطمأن الناس إلى قضائها دعا الأجانب إلى الاحتكام إليها مدعين أو مدعى عليهم . لا نقول ذلك لأن هذا ما تدعو إليه اليوم بعد أن استقر الأمر فى المحاكم الأهلية على وجه يجعلها

جديرة بأن تؤدى القضاء بين سكان القطر أجمعين ، بل لقد أشار بعض أعضاء
اللجان الدولية إلى ذلك .

فغير أنه يلوح أن نوبار كان قد عيل صبره من تلك الفوضى ، وأنه جعل ينوء
بحمل المطالبات المالية التي كانت تقدم من الأجانب على الحكومة والدوائر
بالطرق السياسية . ولم ينصح له ناصح بطلب التحكيم . ولم يكن التحكيم في مثل
تلك الأحوال قد بلغ الشأو الذي بلغه في الأزمنة الحالية . وكانت الحكومة
إذ ذاك تهم بالقيام بكثير من الأشغال العامة ، ويقف بها دون ذلك ما تخشاه من
المطالبات التي جعلها بعض الأجانب تجارة رابحة . ولعل قلة بضاعة المحاكم المحلية
من الخبرة والنظام ، وضعف ثقته بإمكان الوصول بها ، في الفترة القصيرة التي يريد
فيها تحقيق آماله العظام ، إلى المستوى اللائق ، جعله يتعجل الأمور ويركب
الصعب ، ويذهب إلى اقتراح إصلاح فيه من الافتيات على السيادة المصرية ما فيه .

ولو كانت مراميه أكثر تواضعا لكان مع ذلك أدنى إلى التوفيق ، ولجنّب
نفسه كثيرا من الصعاب التي كلفه تذليلها جهدا غير يسير . فلقد أراد المحاكم
الجديدة أشمل ما تكون اختصاصا حتى لا تند عنها قضية ولا تخرج عن
ساحتها مشكلة . فهو يريد لها الحكم بين الأجانب والمصريين ، وبين الأجانب
بعضهم والبعض ، بل وبين المصريين بعضهم والبعض . وهو يريد لها الحكم في المسائل
المدنية والتجارية ، ويريدها كذلك الحكم في المسائل الجنائية بالنسبة هؤلاء جميعا .
ويريد في الشؤون الأخيرة إنشاء نظام محلفين للأجانب والأهالي . وقد تكون
الرغبة في توسيع اختصاص المحاكم الجديدة على هذا الوجه ، في نظر نوبار ،
صورة من الاحتفاظ بالسيادة القومية . ولكن أين هذه الصورة الخادعة من

الحقيقة القاسية ؟ وهل يصبح للسيادة مجال في محاكم تكون الأغلبية والرياسة فيها
للاجناب ؟

لأن نوبار شاء أن يقصر اختصاص المحاكم الجديدة على ما بين المصريين
والأجناب من الدعاوى التجارية والمدنية عن المنقولات والعقارات جميعاً^(١) فكانت
حجته في استظهار السيادة القومية أبلغ وأنقض ، ولوسع أنه ينكر أن تكون للاجناب
الأغلبية والرياسة^(٢) .

لأنه يمكن لنوبار في الواقع مندوحة ، حين يعرض أن ينزع عن المحاكم القنصلية
اختصاصها بقضايا الأجناب فيما بينهم ، من أن يجعل لهم الغلبة في المساومة . ولقد
لحق أشد العنت من الحكومة الفرنسية بسبب هذا الاختصاص الأخير . مع أن
هذا الاختصاص بقضايا الأجناب كان أتفه ما كان ينبغي أن تعني بتحقيقه حكومة
في مثل ما كانت فيه حكومة نوبار . ولو أنه قصر عمل المحاكم الجديدة على ما بين
المصريين والأجناب من تلك القضايا المدنية والتجارية ، لكان نجاح التجربة جديراً
بأن يغري الأجناب أنفسهم بطلب زيادة اختصاص المحاكم الجديدة بما للمحاكم

(١) لم يكن أحيات المحاكم القنصلية في الشؤون القارية ثانياً أو عاماً . فادخل هذا الاختصاص في المساومة
للمحاكم الجديدة يزيد من قسط الحكومة المصرية في رأس مال الشركة التي تؤسس عليها قواعد تلك المحاكم .

(٢) ومن الحق أن نذكر نوبار أنه لم يعرض - أول ما عرض - أن تكون الأغلبية للاجناب ، بل عرض أن تؤلف المحاكم
تجارية أرمنية أو جزائرية أو استثنائية من عدد متساو من المصريين والأجناب - اثنين في المحاكم الابتدائية وثلاثة في الاستئناف
- تحت رياسة مصرية . ولكنه لم يكد يحسن أن الجهة التي شكلتها الحكومة الفرنسية ترفض أسس مشروعه وتقرح قصر عمل
المحاكم الجديدة على النظر في قضايا الأجناب والمصريين غير الجنائية ، مع بقاء الحالة فيما يتعلق بأقضية الأجناب بين يديهم على
ما كانت عليه (قاعدة المدعي عليه) ومع قولنا أن تؤلف المحاكم من عنصر مصري وآخر أجنبي تحت رياسة مصرية - حتى راجع
يعرض الرياسة والأغلبية للاجناب آملاً - فيما يظهر - في حل تلك الجهة على قبول الاختصاص الواسع للمحاكم الجديدة . وقد
نرى أنه لم يقرب منه ، وأن الاختصاص الجنائي بين ، إلا قليلاً ، خارجاً عن ولاية تلك المحاكم ، وأنه لم يستطع يومئذ
نفسه بالرجوع فيما عرضه في شأن الأغلبية والرياسة .

القنصلية من الاختصاص . وأنى للأجانب أن يخشوها فيما بينهم من القضية بعد أن تكون قد أدت الأمانة في أقضية ما بينهم وبين المصريين ؟

لوقد يدهشك أن ترى نوبار في مفاوضاته يبالغ في السعى إلى تعميم اختصاص المحاكم الجديدة ، وأن ترى الدول تدافعه عن ذلك ، وتقبط يدها ، وتعص بالتواجد على امتيازاتها وعرفها ، حتى لتكاد تعتقد أن النزاع قائم على إنشاء محاكم أهلية تتبلغ اختصاص المحاكم القنصلية الأجنبية ، مع أنك لا تلبث أن تبين أن المحاكم الجديدة هي كذلك أجنبية^(١) . غير أن أجنبيتها هي على وجه عام شائع (Impersonnel) في حين اعتادت الدول ألا تفهم وألا ترضى إلا الأجنبية الخاصة ، أجنبية المحاكم القنصلية حيث يحس رعاياها أنهم بين أهلهم ، وحيث يجد القناصل أعمالا لقضاء حق إخوانهم في الجنسية من الحماية والمعونة . وما بالدول أن تستبدل نظاما أجنبيا سلبيا بأخر معيب ، واستقامة الحكم وتوطد النظام العام في مصر أمر لا يعنينا ، فاذا احتل أو اعتل فالتيبة في ذلك على مصر ، وما ينبغي لها إلا أن تعوض كل أجنبي عما يزعم أنه حاق به من الضرر .

لولو أن نوبار لم يتعجل الأمور لحاز أن تسعى إليه الدول بطلب الإصلاح ، فكان هو المطلوب بدلا من أن يكون الطالب . فقد اعترفت اللجنة الدولية الأولى التي شكلت للنظر في اقتراحات نوبار في سنة ١٨٦٩ بأن الحال التي وصفها تضر بالأجانب أكثر من ضررها بالمصريين فيما يتعلق بالشؤون الجنائية . ولعلهم أحر الأمر — وفيما عدا ما يبتز به بعضهم بالضغط السياسي — أشد خسارة في المسائل المدنية .

(١) كان دخول النصر المصري فيها في مبدأ الأمر أشكل بمعنى التشريف ، فقد كان الأجانب يرددون — ونوبار

يؤمن على توهم — أنهم لا يصلحون لدول القضاء .

أما ما كسبته الحكومة المصرية فهو أنها استبدلت محكمة أجنبية واحدة بمحاكم أجنبية متعددة ، وما يتبع ذلك التوحيد من نظام في الإجراءات ، ووحدة في القانون الذى يطبق ، واستقرار في تنفيذ الأحكام .

فهل أن الحكومة المصرية لم تحرز هذا المكسب ، الذى تدفع تكاليفه بالاتفاق على المحاكم ، إلا بشرط عدم المساس بالامتيازات المكتوبة وما أضيف إليها بالعرف الذى أجمع الكل على فسادة . ولم تحزره إلا على الوجه الذى عرفت من اعتبار نصيب مصرفى تشكيل المحاكم أقل النصيبين . وقد كتب وزير خارجية فرنسا يلخص موقف حكومته بأن المفاوضات مع الدول تجري . لا بشأن الامتيازات المكتوبة ، بل بشأن العرف الذى ترى المحافظة عليه ضرورية لأمن رعاياها ما لم تحصل فى مقابل التنازل عنه على ضمانات مساوية له .

لقد أعلن نوبار منذ أول الأمر أنه راغب فى تقديم تلك الضمانات . بل فى أن يقدم منها ما يزيد على الحاجة . فهل كسب إلى جانب الوحدة والنظام فى المحاكم الجديدة أن الامتيازات وقفت عند حد لا تتعداه أو هل أدركها النقص ؟ ذلك شيء كان يجوز أن يتعلق به الأمل عند إنشاء المحاكم الجديدة . وستعرف ما إذا كان قد حققه العمل .

• •

(٢)

وأما السبيل الثانى فالحديث فيه أطول . وليس الأمر فيه فرضا وظنا ولكنه حقيقة واقعة .

فكشاً نظام المحاكم المختلطة مؤقتاً لخمس سنين، إذ احتفظت الدول بحق الرجوع فيه وتعديله بحسب ما توحى به التجربة، ولكنها لم تكد تنقضى تلك المدة الأولى حتى أدركت أنها سعيدة به حقاً، فلم تتردد في الاحتفاظ به .

لو ما كان تعديل النظام ليكون بالزيادة من مزايا الأجانب والضمانات اللازمة لهم، فلم يكن فيه زيادة لمستريد . ويقضى العدل أن يعاد النظر فيه لتسترد مصر، كلها تقدم بها الزمن واستكملت أسباب القوة والنظام، ما تطوعت بالتزول عنه من حقوقها، ولتندرك ما تتكشف عنه التجارب من عيوب النظام في ذاته، أو الآثار التي تحدثها الأداة الجديدة وقد أصبحت حاكمة بأمرها متحركة بذاتها .

أُنفقت الدول جميعاً في سنة ١٨٨٠ - بناءً على طلب الحكومة المصرية - على إعادة النظر في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بواسطة لجنة دولية . كذلك اجتمعت بلجان دولية من بعد للنظر في إصلاح هذه المحاكم بناءً على اقتراحات قدمتها الحكومة المصرية . على أنك تراها بعد عمر أوفى على الستين لم يمسه غير تعديلات بسيطة . وتلك المقاومة التي لقيها إنشاء هذه المحاكم هي بعينها المقاومة التي تعترض كل رغبة في تعديل نظامها . وتلك الدول التي كانت زاهدة فيها حريصة على توقيتها وعلى الاحتفاظ بحق الرجوع فيها، هي التي ظلت جد حريصة على استدامتها بالحالة التي نشأت عليها .

لقد ظلت جداول أعمال اللجان الدولية تتضاءل المرة بعد المرة . وكان جدول سنة ١٨٨٠ يقوم على مشروع إصلاح كامل، ولكن وقت اللجنة لم يتسع لاستيفاء بحثه . واعترضت فرنسا وغيرها في لجنة سنة ١٨٨٤ على استمرار النظر فيه، وعملت على حصر المواضيع التي يجري فيها البحث والمداولة . وفي تلاها من اللجان أصبح

جدول الأعمال محصوراً في مسائل معينة تكاد تكون ثانوية . على أن تلك التعديلات التي لم تعد ذات بال لم تكن الحكومة تنظر بها إلا بعد مفاوضات طويلة عسيرة .



لأمن هذه التعديلات تشكيل الدوائر الابتدائية من ثلاثة قضاة بدلاً من خمسة . والاستثنائية من خمسة بدلاً من ثمانية . اقترحه نوبار منذ سنة ١٨٦٩ ولم توافق عليه اللجنة الدولية الأولى التي اجتمعت في تلك السنة . وأقرته لجنة سنة ١٨٨٤ ولكنه لم ينفذ إلا في سنة ١٩١٠ على أثر مداوالات لجنة سنة ١٩٠٤ ويدخل في باب تعديل التشكيل ما اقترحتته الحكومة في سنة ١٩٢٧ بشأن جعل رئاسة المحاكم ووكالتها مداولة بين المصريين والأجانب وهو تعديل لم ينفذ^(١) .



فهل أن أهم ما كان يدعو إلى التعديل هو اختصاص تلك المحاكم . لا ذلك الاختصاص المرسوم بلائحة ترتيبها ، فقد يظهر أنه باق لها ما بقيت ، غير مبخوس ولا منقوص ، بل هو اختصاص آخر زعمته تلك المحاكم لنفسها . وقد مهد لها سبيل ذلك التوسع أنه عند إنشائها لم يحسب حساب كاف لبعض النزعات التي تغلب في الكائنات الحية . وهي من طبائع الحياة . والمحاكم الجليلة بلا شك من تلك الكائنات . فهي مؤقتة تشتهى الدوام . ومن أسباب ذلك الدوام أن

(١) وكذلك يدخل في هذا الباب مسألة رئاسة الجلسات . وقد تار بشأنها جدل كثير ونهلت فيها من جانب الجمعية العمومية فكرة الاستثناء روح المحافظة على التقاليد وإن تكن ظالة لكراة المصري في داره . وبالرغم من نصاعة لجنة الحكومة في أن قواعد النظام ومفهوم اللائحة تؤيد حتى المصري في رئاسة الجلسات ، فقد قبلت الحكومة أن تعرض على الدول نصاً جديداً في اللائحة يثبت له هذا الحق . وقد عرض هذا النص من أكثر من مرة . وقد رافقت عليه حتى الآن بعض الدول . ولا يعلم إلا الله متى تجيء — إن جاءت — وردد الدول الأخرى وما إذا كانت جميعها تجيء بالمراعاة . أما مسألة الأنظمة فقد ظلت حتى يومنا هذا لا يجرى بشأنها عرض أو اقتراح .

تتغلغل حينما استطاعت ووجدت لذلك سبيلا . وقبلها كانت تمر جهود الحكومة في الكف من تلك النزعة للتوسع . وربما أصابت بعض التوفيق حينما يكون الخروج قادحا ظاهر الإصراف .

فلى أن عمل الحكومة على الزيادة في سلطة المحاكم المختلطة لم يكن أحسن حظا من عملها على الحد من توسع تلك المحاكم في الاختصاص . فقد أثار تطبيق المادة ١٢ من القانون المدني المختلط الخاصة بطريقة تعديل التشريعات المختلطة شكوكا واعتراضات كثيرة منذ سنة ١٨٧٧ ولم يهتد إلى طريقة عملية لتطبيقها إلا بعد نحو خمس وثلاثين سنة . وظلت الحكومة المصرية أنشاء تلك المدة تلاقى الأمرين كلما همت بتعديل نص أو وضع تشريع جديد . وناهيك بما لقيه وما يلقاه حتى الآن كل مشروع يرى إلى توسيع الاختصاص الجنائي للحاكم المختلطة . وما يثيره لدى الدول من مختلف المطالب وشتى صور التداخل في الإدارة المصرية . (تراجع في هذا الشأن أجوبة الدول على مشروع إضافة بعض الجناح إلى اختصاص المحاكم المختلطة الذى اقترحه الحكومة في سنة ١٩٢٧) .

لويرج فشل الحكومة في هذا الصدد إلى حرص الدول على الاحتفاظ بكل ما لها من المزايا مهما يكن من تطور مصر وتقدم نظمها في سبيل المحاكمة للنظم الغربية ثم إلى حرصها على تعظيم شأن المحاكم المختلطة وتثبيت قدمها .

فلى أن هذا الحرص ما كان ليكنفى في شل يد الحكومة وقصر مساعيها عن النجاح لولا تلك الطريقة العجيبة التى كانت مصر تجلس بمقتضاها في الجبان الدولية كواحدة من الدول العديدة التى تمثل فيها . وهى هى أحد طرفي التعاقد في الاتفاق الذى تم به الإصلاح ، والدول جميعها الطرف الآخر . فقد تم هذا

الإصلاح في الواقع باتفاقات ثنائية كانت مصر طرفا في كل منها وكان الطرف الثاني واحدة من الدول صاحبات الامتيازات .

كان النظام المتبع في تلك اللجان أن تمثل كل دولة بمندوبين أولهما ممثلها السياسي في مصر وثانيهما ، ويعتبر المندوب الفني ، المستشار التابع لتلك الدولة في محكمة الاستئناف أو أقدم القضاة الابتدائيين التابعين لها . وأنى للحكومة أن ترجو من هؤلاء استقبالا حسنا لما تقترحه من مشروعات التعديل حين تقوم على الاعتراض على قضائهم في تلك المحاكم ومذهبهم في التوسع ؟

فجردت المحاكم إذا منذ نشأتها للإغارة والكسب . وها هي ذى قد قطعت زهاء الستين سنة وهي ماضية في هذا السبيل بعزيمة صادقة وخطة ثابتة مطردة ، متوسلة إلى ذلك بكل ما يواتيها من وسائل التأويل ، متوغلة في كل ناحية تجد ثغرة أو مغلما لبسط سلطانها عليها .

..

لأليس من يجهل أو يستطيع أن ينكر أنها خلقت للاجانب . ولكنه كفى أن يشار في بيان الولاية الموكولة إليها ، إلى اختصاصها في الشؤون العقارية بالنسبة لمتحدى الجنسية ، لتزعم لنفسها الاختصاص بتلك الشؤون فيما بين المصرى والمصرى .

لإذا كان أحد لاشك في مصريته فهو الحكومة المصرية نفسها وإداراتها المختلفة . ولكنه كفى أن تكون لبعض تلك الإدارات شخصية مستقلة ، وأن يكون في الهيئات أو المجالس التي تشرف على إداراتها أجانِب لعدد تلك الإدارات أجنبية أو ، على الأصح ، لتعتبرها المحاكم المختلطة — بحسب التسمية التي ابتدعتها مستمدة إياها من نظرية المصلحة المختلطة — أشخاصا مختلطة ، ولتكون الخصومات

بين تلك الإدارات وبين المصريين من اختصاص تلك المحاكم . وأنتهى ما فى هذه الدعوى أن تشمل بلدية اسكندرية . وقد حرص الشارع فى وضع نظامها على أن يعلن بصرىح العبارة أنها شخص أهلى ، مبالغة فى تحديد قصده إلى إخراجها من عموم الولاية التى بسطتها تلك المحاكم على الهيئات ذات الإدارة المختلطة .

أما نظرية المصلحة المختلطة فقد صوّرها لأول مرة حكم أصدرته تلك المحاكم فى سنة ١٨٧٦ أى فى سنتها الأولى ، وزعمت فيه أنها مختصة بالنظر فى نزاع بين فرنسيين حين يرتبط به مصلحة مختلطة . ثم تولت هذا المذهب بالشرح والبيان فى حكم أصدرته فى سنة ١٨٨٨ وذهبت فيه إلى أن اختصاص المحاكم يتحدد بنوع المصالح التى يشترك بينها النزاع ، لا بأشخاص من تتمثل فيهم تلك المصالح ، وإلى أن القضاء مطرد فى معنى أنه إن كانت الخصومة قائمة بين مصريين تكون المحكمة المختلطة مختصة إذا ظهرت فيها على وجه التعيين مصلحة مختلطة ، ولو لم يتدخل فى القضية صاحب تلك المصلحة أو لم يعلنه أى الخصمين . وقد كان هذا القضاء مطردا فى سنة ١٨٨٨ ولم يزل كذلك حتى يومنا هذا . بل لقد وصف أخيرا بأنه وإن يكن جاء من طريق التأويل فالت له من القوة والوزوم ، ما للاختصاص الثابت بالنص . وعلى ذلك لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، باعتبار أنه من أصول النظام العام .

لؤاقد بنى هذا الاختصاص على المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . وقيل فى تأويلها إنها لم تحيىء استثناء من أصل ولاية المحاكم المختلطة ، كما يشترها المادة ٩ ، بل جاءت على سبيل التمثيل والتطبيق لقاعدة عامة مدارها اختصاص المحاكم المختلطة بكل خصومة فيها مصلحة مختلطة ، وأساسها روح التنظيم والتشريع المختلط .

لورى المطلاع على المادة التاسعة من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة أنها ترمم الاختصاص بحسب جنسية الأشخاص المتقاضين (Ratione Personae) فكيف به تحول إلى اختصاص بحسب المصلحة التي تجري في الدعوى . اللهم إنها يد القضاء السحرية تصنع الأعاجيب !

ولقد يزعم بعض المدافعين أن المحكمة لا تختص بالمصلحة من حيث هي ولكن من حيث اتصالها بشخص أجنبي^(١) . وإنه يكفي أن المصلحة المزعومة قد يجوز أن تكون يوما من الأيام موضوع دعوى ؛ وأن الحكم الذي يصدر في الدعوى القائمة بين اثنين متحدى الجنسية قد يمس أجنبيا بالذات أو بالواسطة ، ولا يعنيه بعد ذلك أن يعرف أن المبادئ المسلمة تأتي أن يكون لغير الأشخاص الذين في الدعوى شأن في تحديد الاختصاص .

لماذا تريد بعد ذلك أن يكون أساس هذا المذهب الجديد ؟ إن لم تكن النصوص موالية فليكن روح التشريع ومقاصد الشارع ! ومن العبث أن تذكر أن الامتيازات والعرف الذي بنى عليها ، كل هذا يدل التاريخ على أنه قام على أساس جنسية الأشخاص الذين في الدعوى . ومن الهين على مناظرك في هذا الجدل بعينه أن يطرح جانب ذلك التاريخ الذي يرد إليه عادة فضل ما تنعم به تلك المحاكم من اختصاص واسع ، وأن يحاجك بنوع جديد من التاريخ ، تاريخ المقاصد الجديدة للدول كما تمت عليها أعمال اللجان الدولية . فإذا قصصيت هذا التاريخ ألفتيت أنه كان قد عرض على لجنة سنة ١٨٩٨ - بناء على طلب الحكومة المصرية - النظر في سلسلة من غزوات المحاكم المختلطة في نواح مختلفة لوضع حد لها ؛ فرفضت اللجنة الفرعية - وهي مؤلفة من قضاة المحاكم أنفسهم - اقتراحات الحكومة عن بعضها . وأعلنت

(١) كذلك زعمت اللجنة الفرعية في لجنة سنة ١٨٩٨ الدولية . ورأيت في هذا يناقض الأسباب التي بنى عليها حكم سنة ١٨٨٨ وبني ما يبيته الحكم .

أنه لا سبيل لعلاج ما تشكو منه الحكومة فيما يتعلق ببعض الآخر ، ورفضت لذلك نص المادة ٩ المقترح من الحكومة في مجلته . فلما عرض الأمر على اللجنة العامة ، وهي مؤلفة من ممثلي الدول السياسيين ، صوت لرأى اللجنة الفرعية ستة مندوبين وضده أربعة وامتنع عن التصويت خمسة .

لحققت هذه النظرية ، فيما طبقت ، على الشركات المساهمة . والقانون يصف ما ألف منها بمصر وبمرسوم مصرى بأنها مصرية الجنسية وشخصيتها معنوية ، وهي مستقلة عن شخصية أعضائها . ولكنه كفى المحاكم المختلطة أن يكون من بين مؤسسى الشركة أجنبى أو أن يجوز أن قول الأهم إلى أجنبى ، نعتبر أن بكل شركة من ذلك الطراز مصلحة أجنبية ، وليتبعين اختصاصها بالنظر في قضاياها حتى مع المصريين . ولذلك اضطرت طائفة من تلك الشركات ، حرصت على أن تظل مصرية ، أن تجعل أسهمها اسمية وأن تحظر بيعها لغير المصريين .

لوقد تعلم المحاكم المختلطة أن قاعدة تبعية الفرع للأصل لا تتيح أن تنزع قضية من جهة قضاء الأصل لمجرد جواز تدخل أجنبى فيها . وإنما لتطبق تلك القاعدة فتخصص بدعوى ضمان بين اثنين متحدى الجنسية حيث تكون الدعوى الأصلية من اختصاصها . على أنها تسوغ لنفسها أن تقضى في دعوى أصلية ليست من اختصاصها حين تكون دعوى الضمان قائمة بين اثنين مختلطي الجنسية . فهي تطبق قاعدة ” الفرع يتبع الأصل ” وتقيضها أى ” الأصل يتبع الفرع ” حينما وجدت بأيها سبيلا للاختصاص .

لوقى حجز ما للدين لدى الغير ذهبت تلك المحاكم إلى أنه حيث يكون الحابز والمحجوز عليه والمحجوز لديه من جنسيات مختلفة فهي — فوق اختصاصها ببطلان الحجز أو صحته — تختص أيضا بكافة صور النزاع في الموضوع إذا كان الموضوع — من حيث مادته — لا يخرج عن اختصاصها ولو التحلت جنسية المتنازعين .

فهم ذهب إلى أنه إذا حوّل بعض الحق لأجنبي أصبحت مختصة بالنزاع في جملته . وقد تكون هذه الحوالة الجزئية مع ذلك صورية . إذن وجب على من يدعى الصورية إقامة الدليل عليها . وفي هذا عادة من الصعوبة ما فيه . والمحكمة حين تقضى في الصورية تعرض لموضوع الحوالة نفسه وتقضى فيه بقانونها ولو اختلف عن القانون الأهل — قانون الدائن والمدين .

كذلك ذهب إلى أن الدائن الأجنبي إذا استعمل حق مدينه المصرى على مدين مصرى لذلك المدين أصبحت القضية من اختصاصها . ولو أن الدائن لا يستعمل في هذه الحالة حقا خاصا به .

وذهب إلى أن التعاقد مع أجنبي ليكون صاحب الدعوى اسما (prête-nom) يجعل القضية من اختصاصها ولو كان النزاع في الواقع قائما بين أشخاص متحدى الجنسية . فان لصاحب الاسم سندا ظاهرا يجعل له قبل الغير كل حقوق المالك بينما تقوم علاقات ما بينه وبين هذا على قواعد الوكالة . وزعمت أنها إن لم تفعل ذلك لخطرت أمرا مباحا لم ينه عنه القانون .

لهذا القضاء استحدث الأجانب لأنفسهم صناعة مغلة . هي صناعة التدخل في القضايا مقابل أجر معلوم . وشاع الالتجاء إلى أرباب تلك الصناعة كلما بدا لأحد المتقاضين أمام المحاكم الأهلية أن يعترض تنفيذ أحكامها . وضع الناس بالشكوى من تلك الحالة التي وصفها المستشار القضائي ماكريث " بأنها قاضية على نظام الاختصاص الذى وضعته المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة والذى أصبح أثرا بعد عين . ولم يعد ثمة محل للبادئ أو القوانين في شأن الاختصاص كما لم يعد للمحاكم الأهلية وجه للبقاء " .

لوما قضت به في هذا الصدد أن الذى يتعهد بالإتفاق على قضية . ويتقضى في مقابل ذلك نصيبا في موضوع النزاع — يباشر عملية تجارية . وتصبح له مصلحة

شخصية مستقلة عن مصلحة صاحب الدعوى نفسه ، ويصبح النزاع بسبب وجوده مختلطا ولو كان في أصله مقصورا على أشخاص متحدى الجنسية .

لوهى تعتبر مسائل الاختصاص من أمور النظام العام، وتذهب إلى أن كل اتفاق يرى إلى تغييره باطل . على أن تلك القضية إنما تصبح عندها حين يكون الاتفاق للخروج عن اختصاصها ، فإذا كان للدخول فيه فهو مقبول .

لوهى بعدُ لا تلتقي بالا للدفع بأن الدعوى عنها قائمة أمام محكمة أهلية أو للدفع بقوة الشيء المحكوم به حين يكون الحكم صادرا من محكمة أهلية .

لوترى في نفسها هيئة قضاء ذات اختصاص عام (Jurisdiction de droit commun) وتقول إن المحاكم الأهلية ليس لها أى اختصاص أوحق على الأجانب ، فكل قضاء لها في شؤونهم — سواء جاء من باب الخطأ أم بسبب سكوت الخصوم أو أحدهم عن الإشارة إلى تبعيتهم الأجنبية أم بسبب قبولهم ورضاهم الاحتكام إلى المحاكم الأهلية — باطل بطلانا أصليا لا سبيل معه إلى أن يكون له أى نصيب من قوة الشيء المحكوم فيه ، بل يكون باطلا كذلك كل قضاء يجرد ظهور مصلحة مختلطة . وفي الوقت نفسه ترى أن قضاءها بين مصريين لا يرد عليه هذا البطلان ، وأنه يجوز القوة التي تمتنع على أحكام المحاكم الأهلية . أتدري علة هذا التمييز في الحكم ؟ هي أن المحاكم المختلطة يتناول اختصاصها المصريين، وأن من بين قضائهم مصريين، وأنها وليت القضاء بتفويض من الحكومة المصرية .

لوفي سبيل توسيع اختصاصها أخذت المحاكم المختلطة بالرأى الذى يخرج الجنسية من عداد الأحوال الشخصية . ونظرا لتوقف اختصاصها على ثبوت الجنسية الأجنبية للتقاضين جعلت تفوض بنفسها في شأن تلك الجنسية . وتعتبر أن قضاء

الهيئات الأخرى فيها ، بل قضاءها هي نفسها في ذلك الشأن ، لا يمنعها من أن تقضى قضاء مخالفا بالنسبة للشخص عينه في قضية أخرى . وهي تكتفي في إثبات الجنسية الأجنبية بشهادة من قنصلية البلد الذى تنسب إليه الجنسية . إلا إذا نوزعت تلك الشهادة بتصريح يخالفها من حكومة أخرى . وقد كانت عند النزاع توقف الفصل في القضية حتى يتفق بالطرق السياسية على جنسية صاحب الشهادة ، لكنها منذ سنة ١٩٠٢ جعلت تتولى بنفسها الفصل في أمر الجنسية بعد إيقاف القضية مرة أولى حين لا تتوقع إمكان اتفاق الدولتين اللتين تتنازعا عن الجنسية . بل قد تذهب منذ بدء القضية إلى رفض طلب إيقاف الفصل فيها . وتتولى النظر في أمر الجنسية محتجة بأنها غير ملزمة أصلا بالإيقاف . ولقد تكتفي في إثبات الجنسية بتصريح وارد في عقد .

لأن حالة تغيير الجنسية لا تعتبر بحالة الشخص في وقت نشأة الحق الذى يتنازع فيه ، بل بحالته حين رفع الدعوى ، لأنها تنكر على المحاكم الأهلية كل سلطان على الأجانب كيفما كانوا في الماضى . ومتى رفعت إليها قضية رفعها صحيحا لاختصاصها بها استمر ذلك الاختصاص ولو تغيرت جنسية الخصوم تغيرا من شأنه أن ينزع القضية منها . والمبدأ حق . ولكنه حق للمحاكم المختلطة باطل على غيرها . فالمحاكم الأهلية تصبح غير مختصة بمجرد ظهور مصلحة أجنبية . ويجب عليها أن تكف مباشرة عن الحكم . ويبطل كل حكم لها إذا تغيرت جنسية المحكوم عليه ولو قبل التنفيذ . ولو أن قضية رفعت إليها رفعها باطلا لعدم اختصاصها بها . وتغيرت بعد ذلك جنسية بعض الخصوم تغيرا من شأنه أن يجعل الأمر من اختصاصها ، اعتبرت أنها رفعت صحيحة .

وكانت في تأويل قانون الجنسية العثمانية تذهب إلى عدم اشتراط إذن الحكومة العثمانية في التجنس بجنسية أجنبية إذا وقع في الخارج . ولا تسترط في ذلك التجنس إذا وقع في داخل الأقطار العثمانية استصدار فرمان ، بل تكفي بالإذن غير الصريح .

فإنها تأخذ بظاهر الحال (Possession d'état) في شؤون الجنسية إذا ظل غير منازع ، وإن يكن ذلك الظاهر من عمل الفرد وغير مجيز تغيير جنسية ثابتة بحكم القانون .

لأنها تعتبر مسائل الجنسية من شؤون النظام العام فهي لم تكن تعمل حكم المادة التاسعة من قانون الجنسية العثماني (التي تقابل مادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٩) .

ولم يستقر القضاء على أن الأجنبية التي تزوج عثمانياً تصبح عثمانية إلا في سنة ١٩١٤ ، وكانت بعض الأحكام قبل ذلك تأخذ بأسانيد مرجوحة من النصوص ، بل تعلن أن تجنس الزوجة بجنسية الزوج رغماً عنها ، أمر لا يستطيعه الشارع العثماني (المصري) لأن الحكومة العثمانية (المصرية) لا تستطيع أن تلزم شخصاً من ذوي الامتيازات بالزول عن حقه .

•••

لقد حاولت الحكومة دفعها عن الإغارة على اختصاص المحاكم الأهلية بما اقترحته على اللجان الدولية . وسلمت لجنة سنة ١٨٩٨ بما ترتب على ذلك القضاء من السيئات . وقد رأيت ما فعلته في أمر المصلحة المختلطة . أما الاختصاص بالشؤون العقارية بين المصريين والإدارات المختلطة فقد حلت مشكلته بقانون صدر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ يصدر المحاكم المختلطة عنه . وأما الحالة فقد كفت

عن تطبيق القانون المختلط فيها حيث تقع بين مصريين ، وذلك بتعديل المادة ٤٣٦ من القانون المدني . وأما الحجز فقد عدلت له المادتان ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات . وتم التعديل بقانونين صدرا أيضا في العام نفسه . وفيما عدا ذلك تراها في بعض قضائها الحديث قد عدلت إلى القول بأن ضروب المداورات والحالات والإدخال في الدعوى التي يكون الغرض الحقيقي منها إخراج الخصوم ذوى الشأن من حظيرة قاضيهم الطبيعي بخلق عنصر مختلط كاذب أو مصلحة مختلطة وهمية ليست سيلا مقبولا لاختصاص المحاكم المختلطة . على أنك لا تتبين في قضاء آخر أنها تجد مانعا من اتخاذ صاحب دعوى اسم أجنبي لإيجاد مصلحة مختلطة في الدعوى .

• •

على جانب هذه الفتوح في الناحية المصرية فتح في ناحية الأجانب لا يقل عنها خطرا ، ولا يقصر أثرا من حيث المساس بالسيادة المصرية .

كان الأجانب المقيمون بمصر في سنة ١٨٧٤ أى قبيل أن تبدأ المحاكم المختلطة حياتها ، يكادون يكونون جميعا من التابعين للدول صاحبة الامتيازات . فلم يكن من بين نحو ثمانين ألف أجنبي سوى نحو خمسمائة من الإيرانيين وعشرين من الجنسية الأخرى غير ذوات الامتيازات . وكان إلى جانب هؤلاء عدد غير قليل من المغاربة تونسيين ومراكشيين لا يعدون في الحق أجانب . فقد كانت تونس تابعة ولو اسميا لتركيا ، وكان كلا الفريقين بسبب اتحادهم مع أهل البلاد في الدين واللغة لا يتميزون عنهم ، ولا يزالون يتندجون فيهم الجليل بعد الجليل .

لجعل بعض الأجانب من غير ذوى الامتيازات يلجأون إلى المحاكم المختلطة في أول عهدها . ولم تكن المحاكم الأهلية نظمت بعد . فلما نظمت هذه كان من

لأنهما يكن من الشكوك التي تحيط بعله هذا الحكم وغرضه ومدى انطباقه ،
فقد جمعت الحكومة أمامه واعتقدت أنها لا بد مأخوذة به بحمالة عليه ، وأنها
لن تستطيع تعديل القوانين المختلطة ، بوحى سلطانها وحكم سيادتها :

(١)

تلك المادة ١٢ مع ذلك لا تطبق زمنا طويلا ، فقد جاءت إشارتها
إلى هيئة القضاء (Corps de la Magistrature) غامضة المعنى . أقصد بها محكمة
الاستئناف وحدها أم هي مع المحاكم الابتدائية أم كان المقصود هيئة غير هذه أو
تلك تولف من محكمة الاستئناف منضما إليها قاض يمثل الدول التي لا يمثلها
مستشار؟ ولم تكن إشارة المادة المذكورة إلى النظام المتفق عليه (Système adopté) ،
للنهي عن مساسه بالتعديل في فترة الخمس سنين ، أكثر وضوحا ^(١) . أقصد به
كل أحكام القوانين كما يظهر أن فهمته محكمة الاستئناف في سنة ١٨٧٦
في مسألة الصلح الاحتياطي ؟ ولكن ما شأن هذه الأحكام بالتجربة الأولى وهي
إنما تتصل بالنظام القضائي . أم قصد به هذا النظام نفسه كما يدل عليه استعمال
العبارة نفسها في المادة ٤ . من لأخرة ترتيب المحاكم المختلطة ؟ ولكن ما شأن
ذلك بالقانون المدني الذي وردت فيه المادة ١٢ أو بالقوانين المختلطة التي تشير

(١) وردت على لسان مندوب القروض في اللجنة الدولية لسنة ١٩٠٤ مناقلة غريبة . فقد قال إن من الخطا الاعتقاد
بأن المادة ١٢ أصبحت منسوخة بعدم التطبيق ، وإنما هي لا تطبق ظاهرا لأنه عهد القترات الخسبية . وصرى
هذه الدعوى — فيما يظهر — هو أن حياة المحاكم المختلطة صهيان : عهد القترات الخسبية وعهد التجديد لأجل غرضي .
أما العهد الأول فإن تعديل القوانين يكون فيه بيد القول وله يكون بمناسبة التجديد . وأما العهد الثاني فالتعديل فيه مرهون
بموافقة هيئة القضاء . وليس لهذه الدعوى أساس أو سند من التاريخ أو النصوص في تلك المادة أو في المادة ٤ . من الألفية .
وقد يتجنى تلك الدعوى بأن الإشارة إلى الخمس سنين لم تقرر إليها لفظة "الأول" . على أنه لا سبيل إلى الشك في أن الفترة
الأولى هي المقصودة بالوقت في التصيين .

الفقرة الأولى من تلك المادة إلى الإضافة إليها أو التعديل فيها ، وليس النظام القضائي من بينها فيصح استثنائه منها أو الاستدراك حتى لا يقع في عموم دلالتها .

ولقاء هذا الغموض الذي عطل العمل بهذه المادة ، وتعذر الاتفاق على طريقة عملية لتطبيقها ، لم يكن للحكومة مندوحة عن أن تلجأ اطرادا إلى الدول لتحصل على مصادقتها كلما أرادت إدخال تعديل مهما يكن طفيفا . وكانت الحكومة تنتهز فرصة اجتماع اللجان الدولية على رأس كل خمس سنين لتعرض مشروعات القوانين عليها تمهيدا لمفاوضة الدول في شأنها بعد الاتفاق على صيغتها في تلك اللجان .

لأن كانت الحكومة تلقى أشد العنت في إصدار القوانين التي يجري حكمها في الأجانب . فقد كان يجب الحصول على موافقة أربع عشرة دولة وناهيك بما تستتبعه تلك المفاوضات من مساومات وبطء . والحديث في هذا مستفيض في كل ما كتب عن الامتيازات .

لقد حاولت الحكومة منذ سنة ١٨٨٠ الخروج من هذا المأزق . فاقترحت في مشروع تعديل اللائحة الذي عرضته على اللجنة الدولية التي انعقدت في ذلك العام ، أن يشكل مجلس للنظر في التعديل والإضافة لقوانين المحاكم المختلطة من ثلاثة قضاة أجانب ومندوب تعينه الحكومة ووزير الحفانية . وأن تظل الحكومة حرة فيما عدا ذلك من التشريعات . أليس في تقديم مثل هذا الاقتراح . والعهد قريب بمفاوضات إنشاء المحاكم ، ما يشعر بأن الحكومة المصرية قد تدمت على أنها عرضت من تلقاء نفسها حكما تحكم المادة ١٢ ، وبأن تلك المادة تجاوزت غرضها من تأمين الأجانب على مستقبل التشريع في مصر ؟

لوفي مؤتمر سنة ١٨٨٤ لم يتيسر الوصول إلى اتفاق على تطبيق المادة ١٢ التي عاد الكلام إليها . وقد توافقت الحكومة واللجنة الفرعية على اصطلاح في فهم عبارة "هيئة القضاء" . ولكن اللجنة العامة أبت إلا أن تحتفظ بحق الدول في المعارضة .

لوعادت الحكومة بعد ذلك تفتتح في سنة ١٨٨٨ أن تعرض القوانين على الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف للتثبت من أنها لا تخالف المبادئ الأساسية للتشريع (Principes essentiels de la législation) ^(١) وللالتزامات المترتبة على أحكام المعاهدات . فلم يصادف الاقتراح قبولا .

لوقد تجدد البحث في المسألة حين اقترحت الحكومة في سنة ١٩٠٣ اتخاذ نظام الدوائر المجتمعة في حالة تضارب الأحكام ، وعدل المندوب البلجيكي الاقتراح بآثر يرمي إلى تقرير نظام للتفسير الرسمي اشتق من النظام الذي آتت به المادة ١٢ ، وامتد البحث في الاقتراحين حتى انتهى إلى وضع الصيغة الجديدة للمادة ١٢

لوفي تلك الفترة وضع اللورد كرومر مشروع سنة ١٩٠٥ يحبد فيه إنشاء هيئة تشريعية يكون نصفها من الأجانب على قاعدة تمثيل المصالح لا العدد ، والنصف الآخر من موظفي الحكومة على أن تكون غالبيتهم بريطانيين . فلقى معارضة من الأجانب ، ومعارضة أشد من جانب المصريين إذ رأوا فيه محاولة مكشوفة لتأييد التدخل الأجنبي ، والبريطاني على وجه الخصوص ، في شؤون التشريع .

(١) ذكر هذا الصيرارل مرة في مشروع سنة ١٨٨٤ وهو يقرأ "النظام المعمول به" في الفرض ، وقد فسرهما رئيس لجنة سنة ١٩٠٤ بأن المقصود بهما هو النظام المتفق .

لوعادت الحكومة المصرية تفاوض الدول في قبول المادة ١٢ بصيغتها الجديدة^(١). وتم لها الحصول على موافقتها في سنة ١٩١١ فأصدرت قانون رقم ١٧ لسنة ١٩١١ وأصبحت تلك المادة المثبتة في القانون المدني دستور التشريع للأجانب.

(١) تنص هذه الصيغة على ما يأتي :

”إذا اتفق الحلال تعديل القوانين المنظمة أو الإضافة عليها فيكون إبراء ذلك طلب ففارة الحفانية ومنفا الإدارة الحمية السوية لمكة الاستئناف المنظمة ويدعى إلى الإجابة المذكورة أقدم قاض من كل دولة من الدول التي وافقت على إنشاء المحكمة المنظمة في سنة ١٨٧٥ وليس لها مستشار بمكة الاستئناف .

ولا يكون تشكيل الجمعية صحيحا إلا إذا حضرها خمسة عشر عضوا من أعضائها على الأقل .

إذا غاب أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو حدث ما يمنعه من الحضور وجب ذلك طبقا لأحكام اللائحة الداخلية التي تضعها الجمعية السوية تلك المحكمة في جلسة احتيادية يحل محله أقدم قاض من القضاة التابعين لدولة .

فإذا غاب أقدم هؤلاء القضاة أو حدث ما يمنعه من الحضور بالكيفية السابقة حل محله القاضي التالي له في الأهمية من القضاة التابعين لدولة ، ويجب أن يكون القرار بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

ومشروعات القوانين المصدق عليها بتلك الكيفية لا يجوز إصدارها إلا بعد ثلاثة أشهر من تواريخ التصديق المذكور .

وتعرض المشروعات المذكورة لإدارة فيها من جديد بعد انتهاء المياد المذكور إن طلبت ذلك دولة أو أكثر من الدول المذكورة قبل انتهاء المدة المشار إليها ، والمشروع الذي يكون حاز في المداولة الجديدة أغلبية الأصوات المنفرة يجوز إصداره بدون إبراء ولا مواعيد أخرى .

وبمجمعة السوية بمكة الاستئناف المتقدمة يبيت جلسة احتيادية أن تبلغ قاطر الحفانية الاقتراحات المنقحة والمصادقات التي ترى إدخالها في القوانين المنظمة .

ومع ذلك لا يجوز ، بمقتضى هذه المادة ، إبراء أي تعديل أو إضافة أي نص لإلغائه ترتيب المحاكم المنظمة .

ويجوز السبل بالقوانين التي يصير إقرارها بالطريقة الآتية الذكر بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية .

وإذا مضى على مشروع قانون ثلاثة شهور بعد المياد الذي كان يمكن فيه نشره ولم ينشره المشروع مذكرا ولا يصور الرجوع إليه إلا بإعادة تطبيق أحكام هذه المادة عليه “ .

رأى هيئة القضاء ، على عكس ما كان في المادة ١٢ القديمة ، ليس قاطعا . وقد قصد بتطبيق نشر مشروعات القوانين التي نشرها ، ثلاثة أشهر ، حفظ حق الدول في المعارضة ، كما كان معطو الدول يتلون في المجالس الدولية . حل له في هذه الصيغة أمكن لمحة القضاء أن تكون لها الكلمة الأخيرة .

(٢)

سبق هذا التنظيم وضع نظام خاص للوائح البوليس في سنة ١٨٨٩ ، وكانت الحكومة قبل هذا التاريخ قد درجت على أن تصدرها وتنفذها على الأجانب بمحض سلطانها . وبرت المحاكم على تطبيقها معتبرة أن القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية ، من حيث سريانها على الأجانب نوعان : قوانين معلقة للقوانين المنشورة ، وتجب فيها مراعاة أحكام المادة ١٢ ، وقوانين البوليس ، وحق الحكومة في إصدارها غير مدافع ، تؤيده المادة ١٠ من القانون المدني وهي تنص على أنها ملزمة لسكان البلد بلا تمييز ، كما تؤيده المادتان ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط .

كان هذا هو التذليل الذي أخذت به إحدى المحاكم الجزئية في سنة ١٨٨٦ عندما عرض عليها تطبيق لائحة البغاء . ولكن محكمة الاستئناف رفضت تطبيق تلك اللائحة ، لأنه لم يصادق عليها وفقا لأحكام المادة ١٢ أخذا بعموم هذه المادة وبوجوب النص صراحة على كل استثناء منها . وربما كانت الظروف الخاصة بتلك اللائحة من حيث تخويلها البوليس سلطة واسعة ، مما أعان على القول بهذا الرأي .

أصرت محكمة الاستئناف على قضائها وعجزت الحكومة عن تخويلها عنه فعمدت إلى مفاوضة الدول لتتفق معها على خطة ميسورة لإصدار لوائح البوليس ، خصوصا بعد أن عز الاتفاق على طريقة عملية لتطبيق المادة ١٢ وانتهت تلك المفاوضة إلى إصدار ذكرينو ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وهو يلزم الأجانب بما كان معمولاً به من اللوائح في تاريخ إصداره ، ويجعل اللوائح التي تصدرها الحكومة

من بعد في الشؤون المينة في المادة الأولى^(١) نافذة على الأجانب بشرط موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة . وتختصر مهمة تلك الجمعية في التثبت من :
أولا - أن القوانين واللوائح المقدمة للنظر فيها هي عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء .

ثانيا - أنها لا تشمل على حكم مختلف لنص المعاهدات والاتفاقات .
وأن أحكامها لا تشمل على عقوبات أشد من عقوبات المخالفة .

فحقن بذلك ازدواج طريقة التشريع ، كما قالت به المحكمة الجزئية المختلطة ، وإن اختلف الواقع عما قرره حقا من أن لوائح البوليس تلزم الأجانب بمحض سلطان الحكومة ، فقد وجب أن تعرض اللوائح على محكمة الاستئناف المختلطة للتثبت من توفر شروط معينة فيها .

(٣)

لولا شك في أن التشريع أصبح بهاتين الأداتين ذكرينو سنة ١٨٨٩
والمادة ١٢ ، أسهل مما كان قبلهما ، ولكنهما مع ذلك لا تخلوان من عيوب ذات خطر .

(١) نص هذه المادة كما يأتي :

” ابتداء من أول فبراير سنة ١٨٨٩ تحكم المحاكم المختلطة المصرية بمقتضى ما يكون منها الآن أو ما تصدره في بعد حكومتنا من الأوامر الخاصة بالأموال المثلقة بالأراضي والجنود والزرع وحفظ الآثار القديمة والتنظيم والإجراءات الصحية والصياد والربط في المحلات العمومية كالقنادل (الكراكندات) والقهاوى والمنازل المقروضة المدة للإيجار والعمائر ومحلات المرسات وغير ذلك ودخول الأسلحة والمواد القابلة للاحتجار أو الخطرة ويحبها وحملها وعوائل الصيد ولجنة العربات وغيرها من وسائل النقل والقطب والربط في المين والملاحة والكأري والتسول ودوران الإنسان على هوى نفسه والتجول لبيع وغيره والمحلات المثلقة لراحة والمفخرة بالصحة والخطرة وعلى وجه العموم جميع الفروع الدائمة والمادة الخاصة بالصياد والربط والأمن العمومي . وذلك مع مراعاة القيد المنصوص عليه في المادة الثانية من أمرة المذكور قبل “ .

لما ما يتعلق بلوائح البوليس فقد قيدت الحكومة بآلا تفرض جزاءً على مخالفتها أكبر من الحبس أسبوعاً والغرامة جنبها واحداً . وهو جزاء لا يقضى حاجة النظام في الشؤون الجارية ولا يتناسب ضرورات الردع . ولم يكن في التيسير على الحكومة في هذا الباب من بأس . فالجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة تثبت من كل ما تدعو حاية الأجانب من العبث إلى التثبت منه ، والمحاكم المختلطة بعد هي التي تطبق أحكام تلك اللوائح .

لوكثيراً ما يقترن الجزاء المتقدم بضروب من الجزاء الإدارى ترمى إلى قطع أسباب المخالفة كاقفال المحلات واسترجاع الرخص وكالمصادرة ، وإن يكن فرض هذه الجزاءات أو تحديد شروطها في بعض الأحوال مثار خلاف بين الحكومة والجمعية . على أن هذه الجزاءات لا تسد دائماً نقص الجزاء الأصلي وقصوره عن الغاية .

لوالقد يقتضى النظام الذى تنبى عليه لائحة من لوائح البوليس أن يكون للإدارة سلطة في تقدير بعض الشؤون لإجراء حكم من أحكام اللائحة ، أو أن يكون لها سلطة الفصل في بعض الأمور الفنية التي تنظمها اللائحة . إذن ينبغي سوء ظن الجمعية المذكورة بالإدارة ، وهي تأبى ، في غير ضرورة شديدة أو بغير ضمانات وافية ، أن تسلم لها بمثل تلك السلطة .

لويقع أن لائحة من لوائح البوليس تتضمن حكماً يمس التشريع الذى يراعى في تعديله حكم المادة ١٢ إذن تقتضى المحاكم المختلطة أن يكون لإقرار اللائحة جميعها بالطريق الذى رسمته المادة المذكورة . وذلك اتفاقاً لما قد يحدث من خلاف في النظر إذا عرضت على الجمعيتين كل فيما يخصها ، وإثارة لكبرى الجمعيتين وأوسعهما اختصاصاً وسلطاناً .

لقد علمت أن تشكيل الجمعيتين ليس واحدا . فأما سلطانهما فالجمعية المشار إليها في المادة ١٢ ترى أنها خليفة الدول ، وأن تحقيق تمثيل الدول فيها يجعل لها الحق في تقدير ما يعرض عليها من مشروعات القوانين بلا شرط ولا قيد ، فهي تقدرها من ناحية أداؤها للفرص المرسوم لها ، كما تقدرها من حيث مطابقتها أو مخالفتها للامتيازات ، بل من حيث مناسبتها لظروف الزمان والمكان ، وإن تكن عادة تنكر أنها تفعل ذلك أو تقصد إليه . وهي لا تخرج من اقتراح تعديلها لدفع شبهة أو تحقيق ضمان أو معنى أو غرض مما تقدم . أليس ذلك اشتراكا منها في إدارة شؤون الدولة لا ينقصه إلا أن هذا الشريك لا يحمل عن عمله تبعة ، وإلا أنه لا يتخذ له سببا من الملابس الكاملة لواقع الحياة القومية من ناحيتها الاجتماعية والاقتصادية ؟

لأليس شيء أدق من مهمة الشارع المصرى . فهو يشرع لجماعة غير متجانسة . تتألف من المصريين ومن الجاليات الأجنبية التي قد لا تتفق مصالحها فيما بينها . والتي قد تباين مصالحها العاجلة مع مصالح البلد الذى تنعم بخيراته .

لأول أن كلمة البلد هي العليا لكان نصيب مصر من التشريع نصيب غيرها من البلاد التي في مثل حالها من الرخاء والنظام وطرار المدنية ، ولكن سلطتين تتوليان التشريع : السلطة المحلية تضعه ، والسلطة الممثلة للجاليات الأجنبية تصادق عليه . وكل منهما تصدر عن آراء وعن نظر في الحياة ، وتقصد إلى أغراض ، لا تصدر عنها أو تقصد إليها الأخرى . والواقع أن كل تشريع تضيق ، وأن هذه السلطة الأجنبية جديرة ، إذا جعل لها شأن في التشريع ، بأن تنكر لكل تضيق ، وألا تقبل منه إلا ما كان خليقا بتوفير مصالح الأجانب أو كفالتها . وفي الحق أن التجديد أو الابتكار في التشريع في مثل هذه الأحوال يصبح مستعصيا إن لم يكن متعلنا .

لأومهما يكن من ذلك فإن تصديق الجمعية المختلطة وإن يكن سبب تعجيل في إصدار القوانين — إذا قيس إلى تصديق الدول — لا يزال بذاته سبب بطء في هذا الشأن . فالقضاة لا يجعلون للتشريع من وقتهم ومن مشاغلهم إلا ما يتركه لهم عملهم في القضاء وهو قليل . ومن أسباب البطء ما جرت به عادتهم في العهد الأخير من استشارة بعض الهيئات ذات الصلة بالأجانب كالغرف التجارية والبنوك . وقد أتى التفاعل بين النظام البرلماني وهذا النظام بسبب آخر؛ هذا إلى أن مداولة القانون بين البرلمان والجمعية المختلطة قد لا يتخلو من الماس بمظهر السيادة القومية إذا وافق عليه البرلمان أولاً ثم رفضته الجمعية المختلطة .

لما الواقع أنه إذا اتسع صدر الاثنين للقانون من حيث مبدؤه قامت مشكلة التعديلات التي قد يدخلها أيهما في المشروع الذي أقره آخر ، وما يترتب عليها من تداول المشروع مرات عدة بين الاثنين ، وما يتجلى فيها من حد سلطة ممثلي البلاد في كل جليل وحفير من شؤون التشريع .

فإذا فرغ من القانون على صورة اتفقت عليها إرادة السلطين جاء دور الإصدار ، ونظامه كما رتبته الدستور لا يتفق مع النظام الذي رتبته المادة ١٢ . فهو يجب أن يصدر بعد شهر من موافقة البرلمان عليه من ناحية ولا يستطيع إنفاذه في الأجانب — حتى بعد الإصدار — قبل أن تمضي ثلاثة شهور من موافقة الجمعية المختلطة .

فهل من المستغرب بعد ذلك أن يكون الإنتاج التشريعي ضعيفاً وألا يكون متناسباً مع ما خطته البلاد في سبيل الحضارة والعمران ؟

ولا يسعنا إلا أن نتساءل في ختام هذه الكلمة كيف استمر هذا الحال وإلى متى يدوم ؟

فكشأت المحاكم المختلطة - كما تعلم - تجربة تقبل عليها الحكومة المصرية في رغبة ومحسب بادين ، وتقبلها الدول كارهة متورطة لأنها لا تستطيع تلقاء الفوضى التي كانت شائعة اذ ذاك تلكؤا أو اعتذارا . على أن الحكومة المصرية لم تعرض أمر إنشاء تلك المحاكم إلا على أن يكون نظاما مؤقتا . نعم لم يحدد مدى توقيته أو نوع النظام الذي يقدر أن يخلفه . ولكن هل يجوز الشك أو يقبل الجدل في أن الغاية الطبيعية لذلك التوقيت هي وصول مصر إلى حالة يطمئن لها الأجانب ، وفي أن النظام الذي لا نظام غيره بعد نهاية الأجل المرسوم للمحاكم المختلطة هو النظام الذي تقتضيه السيادة التامة ومشكلة حال الدول الحرة .

فما الدول فقد اشترطت أنه إذا لم تؤد التجربة فائدة الإصلاح جاز لها أن تعود للنظام السابق أو أن تنظر بالاتفاق مع الحكومة المصرية في اتخاذ تدبير آخر . واشترطت كذلك ألا يجرى على أى حال تغيير في النظام المعمول به في الخمس السنين الأولى .

لومضت الحكومة المصرية تطلب التجديد كلما انقضى الأجل المضروب (خمس سنين) . وهمت أول الأمر بإعادة النظر في نظام تلك المحاكم لتردها إلى الحدود المعقولة ، فليقت من الدول إصرارا على مظاهرها على التوسع في اختصاصها . ثم أصبح أمر التجديد آليا ، لا تكاد تستشرف الحكومة بمناسبة إلى الوقت الذي تنقطع فيه استطالة تلك المحاكم على سلطانها . ولا ترجو الدول إلا أن يتحول التوقيت بمضى الزمن إلى دوام . وقدما قالوا في الشرق إنه لا يدوم

فيه إلا الموقت . وربما كان الملحوظ في تلك التهمة التي ذهبت مثلا ، المحاكم المختلطة بعينها .

لو كاد يقع في النفوس أن الأمر كذلك لولا رحمة من ربك .

كانت المحاكم تجدد كل مرة إلى خمس سنين . وكان آخر تلك التجديدات سنة ١٩١٠ فلما كانت سنة ١٩١٥ ألغت الحرب قائمة وكل شيء في ميزان القدر ، وأصبحت المحاكم تجدد سنة فسنة . وفي سنة ١٩١٩ طلبت الحكومة التجديد لتسعة شهور محتفظة بحق إنهاء أجل المحاكم قبل انقضاء تلك المدة . وجرى في ذلك الوقت الحديث في إعادة النظر في النظام القضائي ، وجعل أجل المحاكم يعد بعد ذلك كل مرة لسنة شهور .

لأنه يمكن المدد القصير ليحل من الصعوبة والضرر بسبب بطء بعض الدول في الإجابة ، وما يترتب على التأخير من الإيهام والاضطراب في نظام التقاضي . حتى إذا كان ٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ أعلنت الحكومة الدول بمنشور أنها لا تستطيع إنفاذ النظام الجديد في أول نوفمبر سنة ١٩٢١ كما كان مقدرا ، ولذلك فهي تطلب مد أجل المحاكم إلى أجل غير مسمى . على أن يكون للحكومة الحق في أن تسمى ذلك الأجل باعلان تعلته للدول قبله بسنة . وقد قبلت ذلك الدول جميعا ولم يحتفظ بعضها إلا بأن يكون لها أيضا حق فسخ الأجل بالشرط عينه . ووافقت الحكومة على مبدأ التبادل في استعمال ذلك الحق .

لوفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ أصدرت الحكومة قانونا بما تقدم نافذا بالنسبة للدول عدا فرنسا واليونان وهولندا . أما الأوليان فقد تم مد الأجل بالنسبة لهما على الوجه المذكور بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢ وأما الأخيرة فبقانون رقم ٣٥ من السنة عينها .

لوقد ظن بعضهم أن قد كتب بذلك التأييد للحاكم المختلطة . على ان الواقع أن النية لم تنقطع يوما عن النظر في تعديل النظام القضائي . وإنما أثرت الحكومة أن تستبدل بنظام التجديد لمدد قصيرة ، وهو النظام الذي يحتاج إلى موافقة صريحة ويتكرر في نهاية كل أجل ، نظاما لا يعدو في الحقيقة أن يكون مدّ أجل يتجدّد ضمنا كل سنة حتى يصبح عزم الحكومة على وضع حدّ للتجديد . وهو نظام أبلغ في التوقيت من المدّ كل خمس سنين .

لوقبل ذلك قام الخلاف فيما إذا كانت الحكومة تستطيع نقض الاتفاق الخاص بالحكم المختلطة عند نهاية كل أجل . وزعم بعضهم أن المادة ٤ من لائحة ترتيبها لم تجعل ذلك الحق إلا للدول وأن مفهوم المخالفة ألا يكون لمصر مثله . ولم تكن مصر ، في الحق ، بحاجة لأن تحتفظ بحق نسخ قانون هي التي أصدرته . وما كان التجديد ليم إلا بأمر تصدره الحكومة المصرية . وكانت ديباجة أوامر التجديد تنطق دائما بأن التجديد بنى على اتفاق الحكومة المصرية والحكومات ذات الشأن .

•••

لوقد يكون من أقوى الأسانيد وأمتن الحجج على حق مصر في استكمال سيادتها في القضاء والتشريع أنها استطاعت ، وسط الشباب والصخور التي أجهلنا لك وصفها . أن تبحر سفينه الحكم في أمن وسلام ، بل هي استطاعت أن تقطع شوطا غير قصير في حلبة العمران والمدنية . على أنه لن يتم لها الشعور بما يجب لكل أمة من العزة والكرامة ، ولن تحقق لها العدة التي ينبغي أن تعتد بها في فضال الحياة العنيف ، ولن تهيا لها المساهمة في النشاط الدولي والإنساني على الوجه الذي يؤهلها له ماضيها الحميد وحاضرها العتيق وكل ما حباها الله من خيرات .

ووجه أهلها من خلال وصفات ، إلا أن تحط عن عائقها تلك الامتيازات التي
تقيد خطاها إلى الكمال .

لُذْنُ التقي المقتضى من حاجة البلاد وحالتها وعدم المانع من أى عهد سابق
أو قيد نافذ وحقت كلمة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس
محكمة النقض والإبرام في خطابه بخفلة العيد المحسنى للحاكم الأهلية : " ولئن كنا
نعودنا ، نحن رجال القضاء الأهل ، أن نسمع من جلاتكم في كل مناسبة أمثال
تلك الكلمات المطمئنة : "سيروا بركة الله وهدية إلى الأمام ، وأيقنوا أن ما تقتسمون
من عمل صالح بفراؤه مكفول لكم حتماً وللبلا ، وأن من يعمل مثقال ذرة
خييراً يره ، وأن الله مع الصابرين" — لئن كنا نعودنا سماع مثل تلك الكلمات الجميلة
البالغة في التشجيع ، فلقد آن لنا اليوم أن نطعم منكم أن تجهروا بكلماتكم مسموعة
معلنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت إلى الغاية القصوى وسائل مشروع
أبيكم العظيم ، وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من
الاستقلال بإدارة العدل في ديارها بين قطانها أجمعين . والله المستول أن يحقق
لمصر هذا الأمل في عهد جلاتكم السعيد " .



(ب)

التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية

لحضرة صاحب العزة عزيز خانكي بك المحامي

نحن أراد الإمام بتاريخ التشريع والقضاء في مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية عليه أن يستعرض حالة مصر السياسية والتشريعية والقضائية والاجتماعية والمالية والعلمية قبل تاريخ إنشاء هذه المحاكم . فاذا ما استعرضها كلها انطبعت في ذهنه صورة حقيقية لما كان عليه التشريع والقضاء من ولاية محمد علي لغاية خديوية إسماعيل .

قبل أن تسند ولاية مصر إلى محمد علي باشا في سنة ١٨٠٥ كان الوالي التركي - الذي كان يرسله السلطان إلى مصر في آخر كل سنة - هو الذي يحكم مصر . وكان يعاونه ٢٤ بيكا منهم ١٢ يتولون المصالح الكبرى في القطر . وكانت الإسكندرية والسويس ودمياط تابعة لتركيا رأسا يحكمها ثلاثة قبطانات يعينهم السلطان . فلما ولي محمد علي باشا على مصر أبطل النظام التركي القديم . وأصدر أمرا في سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) بإنشاء ديوان سماه (ديوان الوالي) اختصه بضبط المدينة

وربطها والفصل في المشاكل التي تقوم بين الأهالي والأجانب على السواء ، وعين فيه علما من كل مذهب من المذاهب الأربعة للنظر في مسائل الموارث والأوصياء ، وإلخنايات الكبيرة ، وخصصه بوضع نظمات البلاد الأولى وسن اللوائح .
أرأيت هذا المزيج من الاختصاصات الإدارية والقضائية والتشريعية ؟

لوفي ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ أصدر أمرا إلى كتخدك بك يئن فيه كيف تنظر المسائل التي تعرض على ذلك المجلس وطرق المداولة فيها ومما (المجلس العالي الملكي) .

لوفي شعبان سنة ١٢٤٥ هـ سن محمد على قانونا لضبط أحوال الزراعة سمياه (قانون الفلاح) يئن فيه أحكام الغصب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بدون رضاه وسرقة الفواكه والغلال والدجاج والغنم ، وأحكام المهملين في الحرث والزرع ، وعقوبة من يمتنع عن إرسال أنفار إلى الجهادية ، ومن يظلم الأهالي من المشايخ عند جباية الأموال ، ومن يحرق الأجران ، ومن يكذب على الحكام ، ومن يذبح إناث الحيوانات أو ذكورها قبل الثالثة من عمرها . وجعل العقوبات الضرب بالكرباح والنفي إلى فيزاوغلي والليمان والإعدام . وكانت العقوبة تقع على المحرم وعلى شبيهه أحيانا وعليهما تارة وعلى القائم مقام تارة أخرى .

لولا كثرت القوانين وتعددت اللوائح وحدتها الحكومة فانتزعت من مجموعها قانونا عاما أطلقت عليه اسم قانون "المنتخبات" طبع ونشر في سنة ١٢٤٥ هـ هجرية . وهذا القانون أحسن مصدر يرجع إليه لمعرفة تاريخ البلاد في ذلك العهد وما كانت عليه الأمة من درجة المدنية .

لوفي ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ هـ صدر قانون أشبه بلائحة داخلية وطرق مرافعات
وسمى هذا القانون "ترتيب مجلس أحكام ملكية".

لوفي شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ وضع مجد على قانونا عاما للبلاد سماه
(قانون السيامة نامة) به حصر السلطة في سبعة دواوين هي :

١ - الديوان العالى : وكان اختصاصه خليطا من الاختصاصات الإدارية
والمالية والقضائية والشرعية والجهادية والبحرية وغيرها ، لأنه تناول إجراءات
الضبط والربط ، وفي الوقت نفسه تناول الفصل في الخصومات وفي مشاكل
بيت المال . وبينما نرى اختصاصه يتناول النظر في مسائل الأوقاف وقضايا
مجلس التجار نراه يتناول إدارة مصلحة المبانى والمخبز الملكى والقوافل وجبال
المرمر وطره وأشغال المحمودية والبوستانات . وبينما نرى اختصاصه يشمل النظر
في الدعاوى وفي العرضحالات وفي أمور الأحكام لمدينة الإسكندرية نرى اختصاصه
يتناول مباشرة شؤون ديوان المواشى والسلخانة والشفخانة والتمرخانة والعربخانة
والترخانة والرزناجحة .

٢ - ديوان الإيرادات .

٣ - ديوان الجهادية .

٤ - ديوان البحر .

٥ - ديوان المدارس : وكان ينظر في أمور المدارس الابتدائية والتجهيزية
والخصوصية كما كان ينظر في مخازن الآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق
وإدارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وإدارة الماريونس والاصطبلات
الكبرى في شبرا .

٦ - لُيوان الأمور الإفرنجية والتجارة المصرية . وكان له النظر في المعاملات بين الأهالى والأجانب فى التجارة ، وفى الوقت نفسه كان ينظر فى بيع متاجر الحكومة ومشترياتها وحساب مصالح إيراد مدينة مصر .

٧ - لُيوان الفاريقات : فابريقة الطرابيش فى شبرا وسائر الفاريقات التى كانت موجودة فى مدينة مصر وفى مدن الأقاليم .

لُيأمر محمد على باشا تشكلت (جمعية عمومية) كانت تعرف باسم (مجلس المشورة) تتألف من مديرى الدواوين السبعة ومن بعض العلماء ومن النوات الذين يعينهم الوالى للنظر فى المسائل الكبرى والمصالح الكلية . وكانت تعرض قراراتها على الوالى للتصديق على ما يراه منها . فكانت الكلمة الأخيرة للوالى ، وما كان للديرين أو للعلماء أو للعظماء رأى قطعى أو حكم قطعى .

وفى ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ أمر محمد على باشا بتشكيل مجلس جمعية الحفانية . وكان لهذه الجمعية حق التشريع وحق سن القوانين واللوائح لتسرى على الناس كافة فوق أصل اختصاصها وهو رؤية جميع القضايا الخاصة بالعسكرية أو بالأهالى التى تقدم إليه من الدواوين ذات الشأن فيها ثم إعادة النظر فى القضايا التى يأمر ولّى النعم بنظرها ثانيا ثم بنظر التهم الموجهة إلى كبار الموظفين الخ . . . وجمعية الحفانية هذه قد سميت فى ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ هـ باسم مجلس الأحكام . وهو ذلك المجلس الذى بقى موجودا حتى افتتاح الحاكم الأهلية . وكانت درجة ثلاثة للنصومات . وكان من أعضائه عالم حتى وعالم شافعى وكانت أحكامه ترسل إلى ديوان كتمخذا ليصدر أمره بالتنفيذ .

لُوفى سنة ١٢٦١ هـ شكل محمد على مجلسا لتجار الإسكندرية اجتمع لأول مرة فى ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ . وكان يتألف من ١٢ عضوا هم : رئيس ومعاون

وباشكاتب وكاتب يعرف اللغة العربية واللغة الإيطالية و ٨ من التجار هـ وطنين و ٣ أورباوين — وكان ينظر القضايا التجارية بين الأهالي والأورباوين وبين الأهالي بعضهم مع بعض. ومن الغريب أنه ما كان يسوغ للناس أن يرفعوا خصوماتهم إلى هذا المجلس رأساً ، بل كان الواجب على صاحب الشأن أن يقدم عريضة بظلامته إلى مدير الديوان الداوري ، فإذا وافق على نظر الدعوى بالمجلس أشر بذلك على العريضة وسلمت العريضة إلى صاحبها ليذهب بها إلى رئيس المجلس . وكان التظلم من أحكام هذا المجلس يرفع إلى وليّ النعم ذاته .

لوفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ هـ صدر منشور بترتيب مجلس تجارى في مصر على مثال مجلس تجار نجر الإسكندرية . وتقرر سريان اللائحة السابقة على المجلسين معا .

لوفي ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ صدر أمر إلى كتبخدا باشا بتشكيل ثلاثة مجالس أحدها يسمى (المجلس الخصوصى) يعقد تحت رئاسة إبراهيم باشا ابن محمد على باشا ، وثانيها يدعى المجلس العمومى ويكون في مصر ، وثالثها يدعى مجلس جمعية الإسكندرية ويكون في الإسكندرية .

فما المجلس الخصوصى فانه كان ينظر في عظام الأمور الكلية ومسئوليات وإعطاء التعليمات لجميع مصالح الحكومة ودواوينها . وأما المجلس العمومى ويقال له الجمعية العمومية بالمالية فكان يعقد جلساته مرتين في الأسبوع على الأقل . ويختص بنظر المسائل العمومية المهمة ثم يرسل قراره فيها إلى المجلس الخصوصى . فإذا وافق عليه عرضه على وليّ النعم وصدر الأمر العالى بتنفيذه . وأما الجمعية العمومية بالإسكندرية فقد كان اختصاصها كاختصاص المجلس العمومى بالمالية إلا أن قراراتها كانت تعتبر ابتدائية بالنسبة إليه فكانت ترسل إليه ليبدى رأيه فيها ثم يرسلها إلى المجلس الخصوصى .

لوفي ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ هـ صدر الأمر بإلغاء المجلس الخصوصي لوفاة رئيسه .

لوفي ١٣ شوال سنة ١٢٦٨ هـ في عهد عباس الأول شكلت الحكومة بمحة مجالس للأقاليم :

١ - المجلس طنطا ويختص برؤية جميع الدعاوى والمنازعات التي تقوم بين أهالى مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة .

٢ - المجلس ممنود لنظر الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية .

٣ - المجلس الفشن لمديريات البحيرة والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم .

٤ - المجلس جرجا لمديريات أسيوط وجرجا وقنا وإسنا .

٥ - المجلس الخرطوم لقضايا السودان .

لوان لكل مجلس عالمان أحدهما حتى والآخر شافى . ويضم لكل مجلس اثنان من مشايخ البلاد . ولكل مجلس إمام للصلاة ومطبخى .

لوفي ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ كانت الدولة العلية سنت قانونا عاما سمته (قانون نامه السلطانى) صدر به خط همايونى شريف فيه أبواب ثلاثة :

١ - حجاب الأمن على النفس .

٢ - حجاب الأمن على المال .

٣ - حجاب الأمن على المرض .

لوقد نشر هذا القانون على جميع الولايات وانتزع منه قانون خاص بمصر هو المعروف أمام المجالس الملغاة باسم (القانون الهايوني) . ومن سنة ١٢٧١ هـ صار القانون الهايوني دستورا مرعى الإجراء .

لوفي ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١ هـ ألغى سعيد باشا مجلس الأحكام . وفي غرة ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ أعاده .

لوفي سنة ١٢٧٢ هـ طلب قناصل الدول من الحكومة تأليف مجلس استئناف للسائل التجارية وتم الاتفاق وعملت لائحة صدر أمر عال باعتمادها بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ نذكر ديباجتها : « قد عرض علينا ما اشتملت عليه إفادتكم رقم ٢٣ جمادى سنة ١٢٧٢ هـ نمرة ١٦٢ وما انطوت عليه الإفادة المحررة على رأى جناب قنسلوس الإنجليز وقنسلوس النمسا وقنسلوس فرنسا وقنسلوس سردينيا وقنسلوس إسبانيا وقنسلوس اليونان وقنسلوس السويد وقنسلوس أمريكا ... » . ونص في هذه اللائحة على أنه إذا كان المستأنف من رعايا الحكومة المحلية فيرفع استئنافه مباشرة إلى المحافظة ، وإذا كان أجنبيا يرفعه إلى قنصله وهو يبلغه إلى المحافظة . ولا يقبل استئناف إلا إذا دفع المستأنف ما حكم به عليه ابتداء ليودع في الخزانة على سبيل الأمانة . وكانت خلاصات مجلس التجار تقدم إلى ديوان الخديوى لاعتمادها . وبقى العمل جاريا على هذه الوثيرة حتى سنة ١٢٧٦ هـ حيث صدر أمر عال تاريخه ٢٤ شعبان بوجوب تقديم الخلاصات إلى المحافظة .

لوكانت رسوم الدعاوى تدفع بعد انتهاء الدعوى . إلا أنه في ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٦ هـ أصدرت محافظة اسكندرية أمرا إلى مجلسها بوجوب تحصيل الرسوم مقدما .

لومن ذلك التاريخ صار قانون التجارة العثماني واجب الإجراء في الديار المصرية كما نصت على ذلك المادة ٤٠ من اللائحة . على أنه إذا لم يوجد نص في قانون التجارة العثماني وجب تطبيق القانون الفرنسي .

لوكانت أحكام مجلس تجار إسكندرية تستأنف أمام مجلس استئناف تجار مصر ، وأحكام مجلس تجار مصر تستأنف أمام مجلس استئناف تجار إسكندرية ، وكانت ملخصات أحكام المجالس التجارية تنشر باللغة الفرنسية .

لوفي ١١ ربيع ثان سنة ١٢٧٣ هـ صدر أمر عال باحالة النظر في مصروفات جميع الدواوين وإيراداتها على مجلس الأحكام .

لرأيت كيف أن مجلس الأحكام - وهو أكبر هيئة قضائية في البلد - كان ينظر أيضا في المسائل المالية المختصة ؟

لوبتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ هـ عاد سعيد باشا وأمر بإلغاء المجالس كلها (مجلس مصر ومجلس إسكندرية ومجالس الأقاليم برمتها) وعهد بأعمالها إلى المديرية والمحافظات .

لوفي ٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ هـ رجع سعيد باشا فأعاد مجلس الأحكام . وبقى هذا المجلس قائما من تاريخ إعادته حتى إنشاء المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٤ ، فأحلت عليها الحكومة قضايا الوجه البحري . وبقى مجلس الأحكام ينظر قضايا الوجه القبلي إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية في الوجه القبلي في خلال سنة ١٨٨٩ لوفي عهد سعيد باشا كانت المديرية والمحافظات تنظر في الخصومات بين الأهالي والأجانب . وبعد ذلك أنشأ مجلسا خصوصيا لنظرها في سنة ١٢٧٨ سمها (مجلس قوميون مصر) سن له لائحة سماها (قانون رؤية الدعاوى بمجلس

قومسيون مصر). وكان هذا المجلس يتألف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضو أوروبوى وعضو للأروام وعضو إسرائيلى وعضو أرمنى ، وكانت يحق للقنصليات أن ترسل من قبلها مندوبا لحضور الجلسات . أما القوانين التى كان يعمل بها أمام ذلك المجلس فكانت القوانين المعمول بها فى الدولة العلية مع اعتبار الأصول المرعية فى القطر المصرى . وكان يجب على الخصم المقيم خارج مدينة القاهرة أن يقيم فيها إلى أن تنتهى خصومته أو ينيب عنه وكلا .

للم يكن من اختصاص هذا المجلس النظر فى المنازعات الخاصة بالعقارات لأن النظر فيها كان من اختصاص المحاكم الشرعية . وكانت أحكام مجلس قومسيون مصر تستأنف أمام مجلس الأحكام وتنفذ بمعرفة الجهة المتسلطة على الشخص المحكوم عليه .

لوفى رجب سنة ١٢٨٣ هـ أمر الخديوى إسماعيل بتشكيل مجلس شورى التراب ليتداول فى المسائل الداخلية ويعرض عليه ما يقر عليه رأيه .

لوفى ٨ شعبان سنة ١٢٨٩ هـ تشكل المجلس الخصوصى ثانية بأمر إسماعيل مؤلفا من ناظر المالية وباشمعاونت الجتاب الخديوى ورئيس مجلس الأحكام وناظر الجهادية ومحافظ مصر ومردار الجيش لينظر فى أمور الحكومة كافة ، وبعد أن يفضها يعرضها على الخديوى للتصديق .

لوفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ (١٢٩٥ هـ) صدر أمر الخديوى إسماعيل إلى نوبار باشا بتشكيل مجلس نظار يتولى الحكم مع الخديوى ، فشكلت الحكومة من سبع نظارات .

لوفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ أصدر إسماعيل باشا أمرا بتشكيل مجلس باسم (مجلس شورى الحكومة) يكون رئيسه رئيس مجلس النظار . وله وكيلان

أجنيبان وثمانية مستشارون أربعة من الأهالي وأربعة من الأجانب وأربعة
عرضاً لدية اثنتان من الأهالي واثنتان من الأجانب . واختصاصاته كانت إيداء
الرأى فى مشروعات القوانين العمومية والفصل فى الخلاف بين النظارات
والنظر فى ما ينسب إلى الموظفين . إلا أن هذا المجلس لم يباشر عملاً ما لأنه لم
ينعقد .

لوفى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦هـ (١٩ أغسطس سنة ١٨٧٩م) ألغى الخديوى
توفيق باشا مجلس النظار وأجاز لكل ناظر أن يستقل بشؤون نظارته .

لوفى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ميلادية (١٢٩٧هـ) عاد الخديوى توفيق باشا
وأعاد تشكيل مجلس النظار .

هذا من جهة التشريع .

لما القضاء الأهلى - المبنى والجنائى - فكان متوطناً بالمجالس المحلية . وهذه
المجالس كانت على خمسة أنواع هى مجلس الدعاوى والمجالس المركزية والمجالس
الابتدائية والمجالس الاستئنافية ومجلس الأحكام . واختصاص كل واحد منها
وحالة العمل فيها مفصلاً فى التقرير القيم ، الذى قدمه المرحوم نقرى باشا
ناظر الحفانية لمجلس النظار ، المنشور فى هذا الكتاب :

لأظهر ما يتميز به التشريع والقضاء فى ذلك الزمان الفابر المميزات الآتية :

- ١ - إنشاء سلطة التشريع وسلطة القضاء فى سلطة الولى .
- ٢ - سيطرة الإدارة على القضاء سيطرة ثلاثى معها استقلاله .
- ٣ - تغلب العنصر العسكرى على العنصر المبنى .
- ٤ - تنازع سلطان تركيا ووالى مصر ولاية القضاء الشرعى فى مصر .
- ٥ - ضعف الأحكام والقضاة والموظفين والكتاب فى العلم وفى اللغة .

١ - أثناء سلطة التشريع بواسطة القضاء

في سلطة الوالى

كان الديوان الخديوى - الذى اختصه الوالى بالفصل فى المشاكل والخصومات التى تقوم بين الأهالى والأجانب وعين فيه علما من كل مذهب من المذاهب الأربعة للنظر فى مسائل الموارث والأوصياء والحنائيات الكبرى . واختصه أيضا بوضع نظامات البلاد الأولى وسن اللوائح - كان هذا الديوان إذا رأى رأيا أو أصدر حكما عرضه على الوالى ليصدر أمره فيه بما يشاء .

كانت أحكام مجلس اسكندرية ترسل إلى الديوان الخديوى للتصديق عليها . فان رأى فيها ما يوجب إعادة النظر أحالها على المجلس العالى الملكى .

فندما سن محمد على باشا قانون مجلس (جمعية الحفانية) جعل من اختصاصه إعادة النظر فى القضايا التى يأمر ولى النعم بنظرها ثانيا .

وعند ما شكل مجلس تجار اسكندرية سن له لائحة فى سنة ١٢٦١ هـ قال فيها " إنه لا يسوغ للناس أن يرفعوا خصوماتهم إلى المجلس مباشرة . بل ينبغى لصاحب الشأن أن يقدم عريضة بظلامته إلى مدير الديوان الداورى . فاذا وافق على نظر الدعوى بالمجلس أمر بذلك على العريضة وسلمت لصاحبها ليذهب بها إلى رئيس المجلس " . وكان التظلم من أحكام المجلس يرفع إلى ولى النعم .

وكانت خلاصات مجالس التجار تقدم إلى ديوان الخديوى لاعتمادها منه .

ولما وضع محمد على باشا الترتيبات الأساسية لتنفيذ قانون (السياسة نامه) فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ قال إن " مجلس التجار وأمور الاحتساب

ورؤية الدعاوى والعرضيات وأمور الأحكام باسكندرية تكون بطرف مدير
الديوان الخديوى .

وفي البند ١٩ من لائحة ترتيب مجلس التجار نص على أنه إذا تظلم أحد
من أرباب الدعاوى من الحكم الذى صدر عليه من المجلس إلى الديوان (وقدم
عرضا للعتبة السنية فيصدر عليه أولا الاستعلام من الديوان) . وإذا اتضح
أن الحكم قد ظلمه فتعال الدعوى على جمعية تجار أخرى على أن تعرض خلاصة
ما تصدره على (الأعتاب السنية ويبقى الأمر منوطا لإرادته العلية) .

لو كان أكبر مجلس يعرض قراراته على الوالى . أصدر رئيس مجلس ثاقى
قبلى قرارا فى سنة ١٢٧١ هـ جاء فى آخره (يفتحرر لحضرة كاتب سعادة الخديوى
الأكرم بالعرض عن ذلك للأعتاب وما تتعلق الإرادة العلية بإجراه ينبع الإجرى
بموجبه . هذا ما استقر عليه رأى المجلس - رئيس المجلس . سعادته غير حاضر) .

فأريت كيف أن سلطة الوالى كانت تجب سلطة التشريع وسلطة القضاء ،
وأن القضاء كله كان خاضعا لإرادة الوالى إن شاء أبقاها وإن شاء ألغاه ؟

بل إن وجود المجلس كان معلقا على إرادة الوالى إن شاء أبقاها وإن شاء
ألغاه . مثال ذلك :

كان إبراهيم باشا بن محمد على باشا رئيسا للمجلس الخصوصى وهو أعلى مجلس
فى القطر لأنه كان قائما مقام السلطة التشريعية الكبرى . فلما توفى إبراهيم باشا
رئيس المجلس صدر الأمر فى ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ هـ بإلغاء المجلس الخصوصى
بسبب وفاة رئيسه .

أحدث في سنة ١٢٧١ هـ أن سافر سعيد باشا على قطاره الخاص إلى مديرية الروضة (الغربية والمنوفية معا) وكان بها مجلس رئيسه المرحوم جعفر باشا . فذهب سعيد باشا إلى المجلس رأسا فلم يجد به أحدا من العال . فغضب غضبا شديدا وأمر رياض باشا - الذى كان وكيل مديرية الروضة وقتئذ - بأفقال أبواب المجلس وتسميرها . ونفذ رياض باشا الأمر لساعته . ولما عاد إلى مصر أصدر أمرا إلى إسماعيل باشا بإلغاء مجلس الأحكام . ثم أحال رؤية الدعاوى والمصالح التى كانت مطروحة أمامه على إسماعيل باشا على أن ينظرها هو بنفسه ويعرض ما يراه فيها على سعيد باشا . ولما هدأت ثورة غضب سعيد باشا عاد وأمر إسماعيل باشا فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ بإعادة مجلس الأحكام وعينه رئيسا له .

لوفى ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ هـ عاد سعيد باشا وغضب على المجالس ، لأنه بلغه أن رجال مجلس مديرية الغربية ارتشوا فى قضية كانت مقامة على أهانى الدبلجون . فكان مظهر غضبه أن أمر بإلغاء مجلس مصر ومجلس اسكندرية ومجلس الأحكام ومجالس الأقاليم على بكرة أبيها ، وأحال أعمالها على المديرىات والمحافظات . واستبقى لنفسه النظر فى القضايا الجنائية التى تستوجب " القصاص " . وفى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ هـ عاد وأمر بإعادة مجلس الأحكام . ثم أعاد مجلسين اثنين من مجالس الأقاليم كان مقر الأول طنطا لنظر قضايا الوجه البحرى كله . ومقر الثانى فى أسىوط لنظر قضايا الوجه القبلى كله . وجعل استئناف أحكامها من اختصاص مجلس الأحكام على أن يكون تنفيذها موقوفا على (تصديق المعية السنية) . وبقى مجلس الأحكام قائما حتى جاءت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٤ م وورثت عنه قضايا الوجه البحرى . ولما أنشئت المحاكم الأهلية فى الوجه القبلى فى سنة ١٨٨٩ م تلقت عنه قضايا الوجه القبلى .

لم يكن الأمر مقصوراً على الوالى ، بل كان (باشمعاون الحضرة الخديوية) يصدر أوامر ويسن لوائح - مدنية وغير مدنية - تسرى على الكافة . رأينا أمراً صادراً منه فى ٢٠ محرم سنة ١٢٨١هـ (١٨٦٤ ميلادية) يحرم التبائع فى الأراضى التى تجاور جانبي السكة الحديد . وأصدر أوامر أخرى كثيرة لها قوة القوانين .

٢ - سيطرة الإدارة على القضاء سيطرة ثلاثية معها استقلاله

لما كانت الإدارة مسيطرة على القضاء سيطرة ثلاثية معها استقلاله .
لأن كتحدا بك الذى كانت له السيطرة على الدواوين السبعة كانت له السلطة على المجالس عامة ، حتى إن مجلس الأحكام - وهو أعلى هيئة قضائية فى البلد - كان يأتمر بأوامره .

لأن الأقاليم كان يحكمها " الكشاف " بغير نظام ولا قانون . وكان الكشاف يتصرفون فى شؤون الناس حسب أهوائهم . وكانوا كلهم من الأغوات والمماليك والمعاتيق ومن السناجق رؤساء الفرق العسكرية .

كانت القوانين تصدر فى الأصل باللغة التركية التى لا يفهمها المصريون فيستأثرون الحكم الترك بتفسيرها وتأويلها والحكم بمقتضاها حسب إيساعون .

كانت خلاصات الأحكام التى يصدرها مجلس الأحكام ترسل إلى " ديوان كتحدا " ليصدر أوامره بتنفيذها .

كانت " الضبطية " قائمة مقام النيابة العمومية أمام المجالس الابتدائية و " المحافظة " أمام مجالس الاستئناف .

كانت المدبرون يستخدمون رؤساء المجالس وأعضاءها فى العمليات وفى مباشرة جسور النيل إبان فىضانه وفى تحصيل الضرائب . روى المرحوم فتحى باشا زغلولى فى كتابه "المحاماة" أنه "فى خلال سنة ١٢٩٢هـ غضب مدير الغربية على مأمور مركز دسوق فأمر رئيس مجلس الدعاوى المرحوم شناوى افندى زغلولى (أخا فتحى باشا) بالهجوم على بيت المأمور وإخراج جميع أمتعته والقبض عليه . وما كان فى طاقة أحد إذ ذاك مخالفة أمر المدير فصعد رئيس المجلس بالأمر ونفذه " .

لومن مظاهر تغلب الإدارة على القضاء ان المجالس والمصالح والأقلام الأميرية كانت تباع إلى المتزيمين ببيع السلع - حتى المحاكم الشرعية كانت تباع إلى المتزيمين . ورد فى البند السادس من الترتيبات الأساسية لقانون السياسة النامه أن (الأقلام والمصالح الأميرية التى بحسب الاقتضاء يباعوا إلى المتزيمين فىنبغى قبل نهاية مدة الملتزم الأول بشهرين يصير الشروع فى بيع المصلحة) . وذكر المرحوم فتحى باشا زغلولى فى كتابه "المحاماة" صحيفة ٢٣٩ أن "كثيرا من مصالح الحكومة ذات الإراد ، حتى المحاكم الشرعية ، كان يباع بالالتزام فىتنصرف فيها المتزيمون وفى الرعية على حسب مايشاءون " .

لوالعل سبب سيطرة الإدارة على القضاء خلو البلاد من المجالس حتى سنة ١٢٦٨هـ لأنه قبل هذا التاريخ كانت الدعاوى ترفع إلى المدبرين والحكام وكانوا يحكمون فيها بحسب نصوص الأوامر والمنشورات التى كانت تصدر من مجلس الأحكام ومن المجلس الخصوصى . وفى سنة ١٢٦٨هـ فقط تشكلت مجالس الأقاليم فى طنطا وسمنود والفسن وجرجا والخرطوم : ولكن على كل حال كان تنفيذ الخلاصات راجعا إلى (ديوان كتنفذا) .

لوزاد اختلاط الإدارة بالقضاء عند ما صدر أمر سعيد باشا في ١١ ربيع ثان سنة ١٢٧٣هـ بأحالة نظر مصروفات جميع الدواوين وإيراداتها على مجلس الأحكام فكان هو الذى يقررها .

٣ - تغلب العنصر العسكرى على العنصر الملى

لما أمر محمد على باشا في ٣ محرم سنة ١٢٥٨هـ بتشكيل (مجلس جمعية الحفائية) قال إن أعضاءها ينتخبون من (الحائزين لرتب الميرلوا والميرالاي ومن الضباط البرية والبحرية) . ثم أمر بأن يشكل المجلس من رئيس وستة أعضاء (على أن يكون اثنان منهم من ذوات الجهادية واثنان من ذوات البحرية واثنان من ضباط العسكريين والملكيين لتحقيق الدعاوى التى يطلب أربابها تحقيقها) .

لوعندما شكل مجلس قومسيون مصر قيل إنه يكون من أعضائه مصريان (واحد افندى برتبة ثلاثة وواحد افندى برتبة قائمقام) .

لوا كانت صفة العسكرية فى نظر الوالى معتبرة من المؤهلات لتقلد جميع المناصب الإدارية والقضائية والسياسية . حدث - كما ذكره المرحوم فتحى باشا فى كتابه " المحاماة " - أن شخصا منهم كان فى وقت واحد (محافظ رشيد) و (ياور خديوى) و (لواء الساحل) و (مدير البحيرة) . ومع كل هذا كان أميا لا يقرأ ولا يكتب .

٤ - تنازع سلطان تركيا والوالى مصر لولاية القضاء الشرعى

فى مصر :

كان سلاطين آل عثمان يولون على الديار المصرية قاضيا يختارونه من قضاة الأستانة . وكانت توليته لسنة واحدة ، فاذا حضر إلى مصر تولى فعلا قضاء مصر

المحروسة واختار للمدريات والمحافظات قضاة يوليهم هو بمعرفته . وكان تعيين قضاة المدريات جاريا بكيفية غريبة تذكرنا بكيفية اختيار القضاة في بعض ممالك أوروبا في القرون الوسطى . ذلك أنه كان يعرض التزام قضاة المدريات والمحافظات لمن أراد ، فكان كتاب المحاكم الشرعية يتوافنون عليها ويدفعون فيها أثمانا عالية .

لم يكن لقاضي مصر مرتب معلوم يتقاضاه في آخر الشهر ، بل كان له حق تقاضي اثنين في المائة من قيمة الإشهادات والوقيعات والاستبدالات واليوسع والهبات وغيرها . وكانت أعوانه الكتبة والمأذونون مثله ليس لهم مرتب معلوم يتقاضونه في آخر كل شهر ، بل كانوا يتقاسمون الرسوم التي يفرضونها بطريقة استبدادية على الإشهادات التي كانوا يحررونها . وكان هؤلاء المأذونون يطلق عليهم اسم (السادة العلول) أو (مأذوني القاضي) .

ولما استفحل أمر هذه الفوضى اتفقت حكومة مصر مع حكومة تركيا على تعديل هذا النظام . وتم الاتفاق على أن تختص الحكومة المصرية دون قاضي مصر بتعيين قضاة المدريات والمحافظات . ودفعت مصر لتركيا مبلغا كبيرا من المال ثمتا لهذا الحق .

بعد ذلك وفي سنة ١٢٩٣ هجرية جمع إسماعيل باشا المجلس الخصوص وعرض عليه أمر المحاكم الشرعية وكيف حلت فيها الفوضى محل النظام . فقرر الرأي على أن تكون تولية قاضي مصر بأمر الخديوى ، وأن يكون قاضي مصر موظفا تابعا للحكومة المصرية ، وأن تستمر ولايته خمس سنوات قابلة للتجديد ، وأن توضع لائحة رسوم ، وأن ترتب ميزانية لمرتبات القضاة والكتاب . وبناء على هذا اختار الخديوى المرحوم الشيخ عبد الرحمن نافذ اختدى ليتولى القضاء على مصر

المحروسة . وبقى الشيخ عبد الرحمن نافذ قاضيا خمس عشرة سنة متوالية ، ولم يتعرض السلطات على تعيينه واكتفى بالاستيلاء على مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه التي كانت حكومة مصر تدفعها إلى القاضى التركى . واستمرت الحكومة المصرية تدفع مرتب قاضى مصر مرتين مرة للقاضى ومرة للسلطان .

كُلِّى أن استثناء سلطان تركيا بولاية القضاء الشرعى فى مصر إذا كانت تختص عنه تلك الفوضى فلقد كان له أثر حميد فى ذلك النزاع الذى قام بين السلطات ووالى مصر بخصوص حق " القصاص " .

كان حق القصاص فى جميع الولايات العثمانية - بما فيها مصر - من حق السلطان . حدث أنه فى عهد عباس باشا الأول طلب منه السلطان أن يتبع " التنظيمات " التى كانت أصدرها لجميع الولاة فى سلطنة آل عثمان وبها اتزع من الولاة حق القصاص واحتفظ به لنفسه وحده دون سواه . إلا أن عباسا رفض وجادل وادعى أن له حق القصاص وأن حقه غير مقيّد باذن السلطان . هدده السلطان فلم يذعن عباس . فأرسل إليه السلطان فى سنة ١٨٥٢م فؤاد افندى أحد رجال السياسة فى الأستانة ليقتنعه بأن الحكم بالإعدام يجب أن يصدر من مجلس يتعقد بحضور قاضى مصر (التركى) ولا ينفذ إلا بعد أن يصدر (فرمان العالى بالإجراء على مقتضى الإعلام الشرعى الذى يحرم بذلك ويقدم للأعتاب السنية السلطانية من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الإسلام بالأستانة العلية) . وبعد أخذ ورد انتهى الأمر بأن قبل السلطان الاعتراف بحق عباس فى القصاص بدون استئذان السلطان لمدة سبع سنوات ، ولكنه قيد هذا الحق بأن يتشكل مجلس عال لمراجعة القضايا المحكوم فيها بالإعدام قبل تنفيذ الحكم . وقد كان لفكرة تشكيل هذا المجلس العالى فضل عدم صدور حكم بالإعدام على أى مصرى فى باقى مدة ولاية عباس (راجع صحيفة ٢٧ من كتاب الدكتور محمد صبرى فى " الأمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل ") .

٥ - ضعف أوجال القضاء والتشريع فى العلم وفى اللغة

كانت الأمية فاشية فى مصر فشوا مريعا . أكثر من ٩٩ فى المائة من الأهالى كانوا أميين لا يقرأون ولا يكتبون ، وحالة الحكام من العلم ومن اللغة ومن الكتابة كانت من أضعف ما يكون . لأن الترك والكرد والشراكسة والأرناؤوط كانوا يترفعون عن تعلم اللغة العربية وعن التكلم بها ، وإذا عرف بعضهم قشورا منها اشمأز من الكلام بها علوا واستكبرا . وعدا الترك والكرد والشركس والأرناؤوط كان أصل كثير من الحكام من بلاد الموره ومن جزيرة كريت ومن بلاد الأناضول . وقعوا فى يد جيش إبراهيم باشا أسرا وسبيا وخطفا ، وسيقوا إلى مصر أرقاء ، فوزعهم محمد على وإبراهيم عبيدا على ضباط جيشه . ولما أسلبوا تحرروا من رقة الرق . وتولى كثير منهم الحكم فكانوا مثل الترك والكرد والشركس والأرناؤوط فى ترفعهم عن معاشره المصريين وعن التكلم باللغة العربية .

لأن مميزات ذلك العصر أن اللغة التركية كانت لغة البلاد الرسمية ، وكانت الوقائع المصرية تطبع وتنشر باللغة التركية فى زمن محمد على ، ثم بعد حين صارت تكتب وتنشر باللغة التركية وباللغة العربية معا ، ولم تكتب باللغة العربية وحدها إلا فى عهد سعيد . وكانت مدارس ذلك العهد تدرس اللغة التركية واللغة الفارسية . وكانت القوانين توضع وتنشر بأصلها التركى ثم تعرب إلى اللغة العربية ليفهمها المصريون . إلا أن نقلها من أصلها التركى إلى اللغة العربية كان كثيرا ما يقع مشوها لدرجة لا يفهمها التركى ولا يفهمها المصرى . وكانت اللغة التركية هى اللغة السائدة ، لدرجة أنهم كانوا يشترطون فى باشكاتب المجلس معرفته اللغة العربية .

فَنَقُلْ لَكَ هُنَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ بِنْدًا مِنَ الْأَمْرِ الصَّادِرِ بِتَرْتِيبِ مَجْلَسِ
أَحْكَامٍ مُلْكِيَةٍ لَتُدْرِكُ دَرَجَةَ التَّشْوِيهِ الَّذِي يَصِيبُ النُّصُوصَ مِنْ نَقْلِهَا إِلَى
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَنْ أَصْلِهَا التُّرْكِي :

”بِنْدٌ ثَانِي - لِّقَرَاءَةِ الْمَصْلُحَةِ بِصِيرِ السَّمَاعِ بِالْأُذُنِ الْقَلْبِيَّةِ وَيَكُونُوا مَبْرِينَ عَنْ
الصَّبَاطَةِ وَالْحِجَابَةِ وَأَيْضًا مِنَ الْغَرَضِ وَالنَّفْسَانِيَّةِ وَيُعْطَى لَهَا صُورَةٌ مَرْضِيَّةٌ ،
وَإِذَا كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَرْبَابِ الْمَجْلَسِ يَرِيدُ يَسْتَغْفِلُ الْمَجْلَسَ لِدَاعِي غَرَضٍ وَنَفْسَانِيَّةٍ
وَيَتَّهِمُ أَحَدَ الذُّنُوفِ الَّذِي يَكُونُ مُسْتَقِيمٌ الْأَطْوَارِ اسْتِنَادًا لِسَعْيِهِ فِي خِلَاصِ الْمَذْنَبِ
مِنْ بَابِ الصَّاحِبِ فَإِذَا تَظَاهَرَ ذَلِكَ فَلَا يَصِيرُ إِغْمَاضُ الْعَيْنِ بَلْ يَصِيرُ الْإِظْهَارُ
مِنْ الْغَرَضِ وَيَصِيرُ إِتْصَاحُهُ أَوَّلًا بِالْمَجْلَسِ وَإِيقَاضُهُ وَفِي ثَانِي دَفْعَةٍ إِذَا حَصَلَ
مِنْ ذَلِكَ يَجْبَسُ “ .

لَوَاقِي بِنُودِ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوَامِرِ عَلَى هَذَا النُّحُوِّ الْمَعْتَلِ .

لَعَلَّنَا خِلَاصَاتُ عِدَّةٍ ، وَقَرَارَاتُ كَثِيرَةٍ ، وَعَرَائِضُ مُنَوَّعَةٌ وَوَلَاتِقُ رَسْمِيَّةٍ
مُخْتَلِفَةٍ ، فَوَجَدْنَا لُغَتَهَا الْعَرَبِيَّةَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَالرَّكَكَةِ .

لَوْحَسْبُكَ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ شَيْخَ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ نَفْسَهُ كَانَ إِذَا كَتَبَ أَسْرَفَ
فِي الْغُلَطِ . تَرَاهُ يَذْكُرُ الْمُؤَنَّثَ وَيُؤَنِّثُ الْمَذْكَرَ وَيَرْفَعُ الْمَنْصُوبَ وَيَخْفِضُ الْمَرْفُوعَ .
قَرَأْنَا اسْتِرْحَامًا رَفَعَهُ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَى بَاشَا قَالَ فِيهِ حِكَايَةٌ عَنْ شَخْصٍ : ” إِنْ فِي طَرَفِهِ مِنْ
مَالٍ الْجَرَايَةِ ٥٦ كَيْسًا فَطَالِبْتَهُ بِهِمْ “ وَ ” شَرَعْتُ بِتَوَلِيَّةِ شَيْخَا آخَرٍ . . . “ وَ ” إِنَّهُ
رَجُلٌ كَلَّمَاعٌ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا بِبَغْلَتِهِ . . . “ ثُمَّ قَالَ ” لِيَقِفَ بَيْنَ يَدَيِ افْتَدِينَا وَبِجَادِلِ
عَنْ نَفْسِهِ لَتَبْرَأَ سَاحَتَهُ وَيَنْضِفَ عَرْضَهُ . . . “ إِلَى أَنْ قَالَ ” إِنِّي صَرْتُ عَاجِزًا
عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَالْعَاجِزُ لَا يَصِلُحُ أَنْ يَكُونَ مُتَأَبِّلًا لِهَذَا الْمَحَلِّ “

و"المرجو من حضرة الأفندي مأمور الديوان الخديوى أن يسهل طريق الراحة في بيتي وافرضنى بمنزلة الشيء المعلوم . . ."

لو كانت المحاكم الشرعية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية . ولو أنها كانت تطبق الشريعة الإسلامية وفق أحد المذاهب الأربعة لكان الأمر ، لكنها كانت تؤلف من قضاة من المذاهب الأربعة فكانت الأحكام تصدر تارة بحسب مذهب الإمام أبى حنيفة والأخرى وفق مذهب الإمام الشافعى ، وآونة طبق مذهب الإمام مالك ، وأخرى بحسب مذهب الإمام أحمد بن حنبل . وكان شيخ الإسلام تارة شافعى المذهب وتارة حنفى المذهب .

لو كانت المجالس تطبق القوانين التركية والفرمانات الشاهانية ، وفى بعض الأحوال تطبق القوانين الفرنسية مع مراعاة الأوامر والمنشورات والعادات المصرية . وكان جهل رجال تلك المجالس بما يطبقونه من تلك القوانين والأوامر ظاهرا معروفا .

لها برهان رسمى جاء على لسان رجال الحكومة :

لقد ما انعقد مجلس النظار فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ للنظر فى المذكرة المقدمة من ناظر الحفانية التى طلب فيها تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية ولتجهيز القوانين التى تتبع أمامها حصلت مناقشة بين رياض باشا ونفري باشا وشريف باشا وزكى باشا وعلى مبارك باشا وحيدر باشا وعمر لطفى باشا دار البحث فيها على ما إذا كان من الأوفق اختيار قضاة أجنب يعاونون القضاة المصريين أم لا . فقال على مبارك باشا " لو كان من الممكن إدخال قضاة أجنب لكان أتم " . فأجابه زكى باشا " ربما من تشكل منهم المحاكم لا يفهمون القوانين الموجودة الآن " . فرد عليه رياض باشا قائلا " الذى لا يفهم القوانين الموجودة الآن لا يفهمها بعد

تعديلها". فأيدته شريف باشا قائلا "لا أرى في الأهلين الاستقلال الكافي ولا العلم الكافي لحسن سير المحاكم الأهلية بدون مساعدة قضاة أجنب".

هذه المناقشة تعطيك صورة صادقة لما كانت عليه حالة الأمة من العلم ومن الاستقلال في الرأي قبل إنشاء المحاكم الأهلية. وإذا عرفت ما كانت عليه الأمة وحكامها في سنة ١٨٨٢ أمكنك أن تدرك ما كانت عليه الأمة وحكامها في أيام محمد علي وفي زمن عباس وفي عهد سعيد وفي عصر إسماعيل.

لأعمل بداية نهضة اللغة العربية في المحررات القضائية الرسمية ترجع إلى زمن شفيق منصور يكن وإسماعيل صبرى والشيخ محمد عبده وأمين فكرى وعلى نغرى وسعد زغلول وفتحى زغلول وقاسم أمين ومحمد صالح وحفنى ناصف ومجدى وحشمت وأحمد عفيفى، فان معظمهم عنوا عناية خاصة بتحرير الأحكام فتعبدوا وأبلغ العبارات وأسلس الألفاظ وأجزل الجمل وأقربها إلى مدارك أرباب القضايا فكانت في مجموعها أصدق دليل على رقى فن تحرير الأحكام في العصر الجديد.

لوقد سار رجال القضاء ورجال النيابة ورجال المحاماة في الزمن الحاضر على هذه الوتيرة أيضا. وفي اعتقادنا أنهم فاقوا أسلافهم في هذا الميدان، إذ أن من يستقروا أحكام المحاكم الأهلية—من جزئية وابتدائية واستئنافية ونقض وإبرام—ومنشورات النائب العام، يجدها قد جمعت بين مائة اللغة وجزالة الأسلوب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مذكرات ومرافعات رجال المحاماة فان منها مذكرات ومرافعات تضارع أحسن ما خط في كتب الأدب بيانا وبلاغة.

لهذا. ولاستكمال الإحاطة بما كانت عليه حالة التشريع والقضاء في مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية نرى من المفيد إلقاء نظرة سريعة في قوانين ذلك الزمان.

فُعل القوانين على وجه العموم ، والجنائية منها على وجه الخصوص ، خير مقياس لحضارة الأمم . القوانين مرآة تنجلي فيها الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة في أصدق صورة . إن كانت الهيئة الحاكمة مستبدة انطبع استبدادها في القوانين ، وإن كانت ظالمة ظهرت آثار ظلمها في القوانين ، وإن كانت رجعية بانت رجعتها في القوانين ، وإن كانت جاهلة بدا جهلها في القوانين ، وإن كانت راقية متمدنة عادلة ظهرت مظاهر الرقي والمدنية والعدل في القوانين . فقوانين كل بلد تعطيك صورة صادقة من حالة الحكم ومن حالة المحكومين ، إما استبدادا وظلما وقسوة وبغيا وجهلا ورجعية ، وإما عدلا ورحمة وإخاء وحرية ومساواة .

لوصفوة القول أن من يريد أن يعرف حالة أى أمة فعليه أن يرجع إلى قوانينها . لأن من قوانينها يعرف أخلاق الحاكم وطبائع ودرجة ميله للخير أو الشر ، للعدل او للظلم ، للرقي والمدنية أو للتأخر والهمجية . وفي الوقت نفسه يعرف جبلة المحكومين ودرجة استعدادهم للحرية أو للاستعباد .

فقال الجاحظ : ” إنك لا تعرف الأمور ما لم تعرف أشباهها ، ولا عواقبها ما لم تعرف أقدارها ؛ ولن يعرف الحق من يجهل الباطل ، ولا يعرف الخطأ من يجهل الصواب ؛ وكيف يعرف السبب من يجهل المسبب “ .

فإذا عرفت ما كانت عليه مصر وما كانت عليه المصريون في ولاية محمد علي وفي زمن عباس وفي عهد سعيد وفي عصر إسماعيل أمكنك أن تعرف الحالة التي وصلت إليها مصر وما كان عليه المصريون في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

كان تجنيد المصريين عقوبة في نظر محمد علي ، واختفاؤهم عند العربات وتزييم بزيمهم جريمة . ألا تراه ينص في قانون الفلاحة الذى طبع ونشر في شعبان سنة ١٢٤٥ هجرية على أنه " إذا اختفى أحد الفلاحين عند العربان وتزيا بزيمهم ثم وجد عندهم فإن كان عليه بواق يؤخذ ما عليه ممن أخفاه من العربان ، وإن لم يكن عليه بواق وكان من أخفاه شابا فيرسل إلى الجهادية . وإذا كان أحد الفلاحين أو المشايخ يكسر ساقية أحد أو يحرقها أو يهدمها أو يسرق آلاتها ، فإن كان الفاعل شابا فيرسل إلى الجهادية " و " إن حصل عصيان فتوجه أحد من قرية مجاورة لنجدة البلدة العاصمة فإن كان شابا من الفلاحين فيؤخذ للجهادية " ؟

لإيواء الفلاحين المتسحين من قراهم جريمة عقوبتها الإعدام صلبا . ورد في المادة التى سنتها جمعية الحقانية فى ١٨ محرم سنة ١٢٦٠ هـ أنه " إذا تحقق أن أحدا من الناس لم يرسل من عنده من المتسحين فى ظرف شهر ويقبل من يأتيه منهم من الآن فصاعدا فن بعد التحقيق يجازى بصلبه وإعدامه " .

لإهمال الفلاح تخضير أرضه جريمة عقوبتها الضرب بالكراباج . ورد فى قانون الفلاحة أن " من لم يأخذ محراثه فى وقت التخضير ويذهب إلى غيطه أو يتكاسل فى تخضير أرضه يضرب ٥٠ كراباجا ويجبر على شغله بمحراثه حتى ينحضر أرضه " .

لإعدام دفع الوريكو للسلطان جريمة عقوبتها الحبس . نصوا على أن من تعنت أو خالف " واجب تأدية الوريكو المقنن على الإيالة المصرية لزم أخذه وحبسه وإجباره " .

لإتأخير الموظفين فى تأدية أشغالهم المصلحية جريمة عقوبتها الحبس والتغريم ^(١) وتصديق الخلدوى بالشفاعة عنده فيمن عزل من خدمته لارتكابه جنحة يعتبر

(١) راجع بند ٩٧ من سياسة الالحة التى طبع ونشرت فى ربيع آخر سنة ١٢٦٠ هـ

جرمة عقوبتها الحبس . قالوا إنه "إذا عزل مستخدم وقطع معاشه بناءً على جنة
ثم عاد إلى الخدمة وتظلم إلى المدير أو المأمور وطلب صرف استحقاقه مدة
عزله وجب صرف النظر عن طلبه وعدم مساعدته . فإذا كان ذلك المدير أو
المأمور يساعده في استدعائه ويجري ذلك أو يسترحم له من الاعتبار العلية بذكر
جملة موجبات ومدحجات بأطيب كلمات تقتضى قبول استدعائه ، فإن أجرى له
ذلك من نفسه أو تجاسر على تصديق حضرة الخديوى الأعظم فمن حيث إنه
صار بذلك مخالفا لطرائق القوانين وفاعلا للتصاحب وساعيا في إضرار جانب
الميرى يجب أن يجازى في مقابلة هذه الأفعال التى هى غير مرضية بأن يحبس
أول مرة فى محل خدمته ستة أشهر من غير معاش وفى الثانية ينزل من رتبته
درجة واحدة ويحبس من سنة إلى سنتين وفى الثالثة يربط بالقلعة من سنة إلى
ثلاث سنوات^(١١) .

هللوا من لاشيء جرمة وعاقبوا عليها عقابا شديدا !!

لوعدم دفع دين الفلاح جرمة عقوبتها الحبس والضرب . نصوا على أنه "إذا
كان أحد الفلاحين له دين على أحد وحصل التنبيه على المديون مرارا بدفعه
ولم يدفعه وماطل فى أدائه ، فإن كان مقتدرا يسجن ويستخلص منه الحق فإن
تعنت يضرب ٥٠ كرابجا ثم يسجن وبعد السجن يؤتى به ويحصل السعى
فى استخلاص ما عليه فإن تعنت يضرب ثانيا مائة كرابجا ، فإن لم يدفع ما عليه
يسجن أيضا ويضرب ٥٠ كرابجا تضييقا عليه ويقال له إنك إن لم تدفع ما عليك
تضرب فى كل يوم ٥٠ كرابجا زيادة على المرة الأولى حتى يحصل منك ما عليك
ويجبر على الدفع " .

(١١) راجع بند ١٠٧ من المادة التى نشرت من جمعية الحماية فى ربيع آكرسة ١٢٥٩ هـ

أحكام غريبة في مسائل مدنية محضة ١١

لوكاوا يميزون في العقوبات بين الرفيع والوضيع (١).

أورد في القانون السلطاني أنه إذا وقعت جريمة على النفس أو المال أو العرض أو الناموس بمصر المحروسة وكانت لا تستوجب إلا التعزير فقط يجب أن ينظر إلى حالة المدعى عليه وشأنه، لما أت أنواع التعزير وكيفية تفاوت بحسب أحوال الناس ، فإن كان من يستوجب التعزير من العلماء الفقهاء والسادات الكرام ووجوه الناس وأصحاب الرتب وجب إحضاره إلى مجلس الأحكام وتعزيره فيه بما يليق، وإن كان من أوساط الناس أو السوق ومن يشابههم لزم جلبه وتعزيره بالحبس أو النقي على حسب ما يقتضيه الحال ، وإن كان من آحاد الناس فإنه يؤدب بالحبس أو النقي أو الضرب من ٣ عصى إلى ٧٩ . ويجرى مثل ذلك أيضا في خارج المحروسة بمعرفة المدير . " وفي جرائم انتهاك العرض والناموس " إن كان الفاعل من الأهالي أو من الخدمة الصغار فإنه يؤدب بالضرب من ٥٠ كرابجا إلى ٥٠٠ ، وإن كان من الكبار فيحبس بمحل خدمته بمدة من شهر إلى سنة واحدة . " وبالنسبة إلى جريمة التعدي على العرض كرها إن كان الجاني من الأهالي أو من الخدمة الصغار فيرسل إلى اللومان من ستة أشهر إلى ثلاث سنين وإن كان من الخدمة الكبار فيربط بالقلعة تلك المدة " .

لواضارب والجراح إذا كان من كبار الناس يحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة إذا تعطل المضروب أو المجرع عن شغله مدة تزيد على ٢٠ يوما ، ويلزم بدفع

(١) وجدوا في مقارن حسن (مركز أيرفاس) حقيرة لأحكام الوجه القليل اسمه ... مقوش على جدرانها بالقنة المهرطقة منسوب هذا الحاكم ومنها أنه (كان يمدد بين الكثير والصغير ولا يميز في أحكامه بين الرفيع والوضيع الكل عنه سواء) .

إذن كان المصريون لدى القانون سواء من ٤٠٠ سنة وكان مبدأ المساواة مرفوقا عنه فعند المصريين من قبل أن تفرع أوروبا بأدبين قرتا .

ضقات المعالجة ودفع مقابل الكسب الذى حرم منه المضروب حتى يتم له الشفاء وتعود له المقدرة على العمل . وإن كان الضارب أو الجارح من الصغار فيلزم بدفع ثمن العلاج ومقابل الكسب الذى ضاع على المضروب أو المحروح ويضرب من ٣٠٠ كراباج إلى ٥٠٠ إذا كان الضرب بسيطاً . فإذا كان الضارب من الجار يحبس من ١٥ يوماً إلى ثلاثة أشهر ، وإن كان من الصغار يضرب من ٥٠ كراباجا إلى ٣٠٠ .

ويعقوبة من يهدم أو يخرب أو يتلف أو يشوه التماثيل والآثار القديمة والجديدة الموجبة لزينة البلاد وشهرتها وسائر المنافع العامة كانت الحبس من شهر إلى سنتين والتعزيم من ٤٠٠ قرش إلى ٢٠٠٠ قرش لأجل صرفه إلى الاستبالية الملكية ، وإن كان الجاني من الأكابر "زُمه عمل ذلك الشيء الذى أتلفه بمعرفته مع اطلاع المدير" (١) .

وإذا وقعت سرقة في ناحية من النواحي وبغز مشايخ تلك النواحي عن ضبط السارق كانوا مسئولين ووجب عليهم أن يدفعوا قيمة ما سرق .

لهذا . ولكنهم من جهة أخرى كانوا يعرفون الشروع في ارتكاب الجريمة ويستنكرونه ويعاقبون عليه . ورد في البند ١٢٣ من المادة المنشورة من جمعية الحقانية في ٣ شعبان سنة ١٢٦٠ هـ أنه "إذا عزم أحد على فعل ذنب كبير وتبين بالأمارات الظاهرة أنه حين هم بفعله وشرع فيه طرأت عليه موانع أخرته عن إتمام إجرائه كوجود أحوال خيبته بدون اختياره او وقوع أسباب غير متظرة ترتب عليها المنع التأخير فيعتبر هذا القصد من الذنوب الكبيرة" .

(١) راجع المادة ٢ من الفصل الخامس من القانون الطائى .

لو كانوا يعاقبون المشبهين والمتشدين ويضعونهم تحت ملاحظة الضبطية .
وكانت الحكومة تأمر بإبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم وتطردهم من القطر
المصرى (بند ١٥٢ من المادة المنشورة من جمعية الحقانية في ٩ شعبان
سنة ١٢٦٠ هـ) .

لو إذا وقعت سرقة من أحد مثل لوكانجى وعريجي وخانجى وقهوجى وحماي
ومراكبي ومن يتبعه ، فيما سلم له على وجه الأمانة ... أو كان السارق من الأضياف
أو المشتريين الذين يحضرون إلى المحلات المذكورة فتكون العقوبة إرسال الفاعل
إلى فيزاوغلى من سنة إلى خمس سنوات .

لو يعاقبون التفالس بالتدليس باللومان . نصوا على أن " المفلسين والمكسورين
بالكذب والحيلة يجرى مجازاتهم بالإرسال إلى اللومان لمدة محدودة والذين يكون
إفلاسهم عاريا عن الحيلة يجازون باللومان وأقله شهر وأكثره سنتان " .

لو من فر من السجن يحبس من ستة أشهر إلى سنتين إن كان فراره " بسبب
توافقه مع الخفراء أو مأمور السجن أو إغماض عين منهم " .

لو شاهد الزور إن كان فردا عاديا يحكم عليه باللومان من سنة إلى خمس سنين .
ويضبط المال الذى أخذه مقابل شهادته " لأجل صرفه على الاستبالية " ، وإن
كان من " مزورى المحكمة " — كذا — فيرسل إلى فيزاوغلى بدلا من اللومان .

لو حرموا التسؤل . فنصوا على أن البلاد التى يكون فيها محلات معدة للقراء
لأجل تعيشتهم وعدم تحملهم الضرورة إذا وجد منهم أحد يسأل فى الطريق العام
فيضبط ويرسل إلى محل الفقراء . ولا يؤذن له بالخروج منه بأى وجه من الوجوه
مدة ثلاثة أشهر ويعامل حينئذ مثل المخبوس . أما المتسؤلون الذين يكونون قد

اتخذوا السؤال عادة مع كونهم أخصاء الجسم وقادرين على ان يشتغلوا ويتعيشوا من شغلهم فانت مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الأبنية الميرية التي بالمديرية أو المحروسة لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر .

لو من يبذل ولدا يولد أو ينسب ولدا بالكذب إلى امرأة غير أمه يجازى بالربط في القلعة من سنتين إلى خمسة ومثله من يكون في ذمته ولد ولم يعطه إلى من له حق في طلبه .

لو السارق العائد ثلاث مرات ينفي ويغرب إلى بلاد السودان .

لو الزغلبة الذين يقلدون السكة السلطانية أو أوراق النقدية يوضعون في القيد من ستة أشهر لغاية أربع سنوات على حسب سوء صنيعهم . ومثلهم من يدفع النقود البرانية فيجازى بعين جزاء الزغلي على حسب جرمه أو إساءته .

لو إذا ادعى أولياء الدم على أهل البلد بالقتل وأرادوا تحليف ٥٠ رجلا عينوهم منها وحلفوا لم بشرط أن يقولوا في اليمين إنهم ما قتلوا ولا نظروا من قتل ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكتفوا منهم باليمين فحينئذ تجب الدية على أهل البلد وتؤخذ منهم وتعطى لأولياء الدم . وهذا من أحكام الشريعة الإسلامية وكان له أثر كبير في تقليل جرائم القتل .

لكنني الأمراء كانوا يحاكون ويعاقبون . ورد في القانون السلطاني أنه لا يسوغ لأحد من الأمراء المستخدمين خدمات ميرية أن يتدخل فيها لا يخص مأموريته أو فروعه أو أن يعامل أحدا بما لا يليق ، وإن خالف وارتكب مثل ذلك حبس في محل مأموريته مدة من عشرة أيام إلى شهر .

لما تنفيذ الأحكام فكان في غاية القسوة . فالضرب بالكرباج كان يصل إلى
... جلدة والجلد يكون على الأقدام والمقعد . وفي بعض العقوبات كانت تغل
يدا المتهم بالخشب ويربط بسلاسل من الحديد .

لومن طرق التنفيذ القاسية أنه " إذا حكم على أحد بإرساله إلى اللومان لمدة
الحياة فانه يلزم أن يفصح يجمع الناس بتعليق ورقة في عنقه ويدق على كتفه
الأيمن بالإبر حرف لام " . وكذلك " من سرق أو اختلس أو زور وحكم عليه
بأن يقيد بزنجير الحديد في القلعة أو يرسل إلى اللومان مدة تزيد على خمس سنوات
فانه يلزم قبل تقييده أو إرساله أن تحرر ورقة بخط غليظ تستعمل على بيان اسمه
ولقبه وصناعته ومسكنه وكيفية مجازاته وسبب ترتب تلك المجازاة في حقه . ويجرى
تعليق الورقة في عنقه ويترك بالمحل الذي هو فيه قدر ساعة لأجل تشهيره بين
الناس " .

لوكل حكم يصدر بإعدام شخص أو بإرساله إلى اللومان « سواء كان تخليدا
أو بمدة مديدة أو النفي والجلد لمدة الحياة أو الربط بالزنجير في القلعة أو الطرد
والتباعد عن الحكومة أو بالحرمان والتبعية من تمتع الحقوق الملكية يلزم أن تطبع
صورها وتنفش وتعلق بكل من بندر المديرية والمجلس الذي صدر منه ذلك الحكم
والبلدة التي وقع فيها هذا الذنب والمحل الذي يجري فيه الجزاء والمكان الذي فيه
سكن الشخص المذنب » .

لوكانوا يشغلون المحرمين في الابنية الميرية .

•••

لهم في بعض الأحوال كانوا يميزون للحاكم الحق في تعذيب المتهمين
لجلهم على الاعتراف في الجرائم التي لا يظهر فيها الفاعل . وذلك (بتطويل مدة
الحبس والضرب الذي لا يؤدي إلى الهلاك) .

لأن أجل ان يرسخ محمد على في أذهان المصريين ما يدخله في مصر من القوانين كان يعلن أنه "من مبادئ قوانين الدول المعظمة أنه عند مباشرة أى قانون حديث العهد تجرى الحكم بها بصرامة لأجل تربية العالم".

فالعقوبات كانت إذن الإعدام ، والصلب ، والتعذيب ، والنفي إلى جبال فيزاوغلى مقيدا بالزنجير ، والضرب بالكراياج على الأقدام والمقعد ، والسجن في اللومان مكلا بالحديد ، والنفي إلى أبى قير ، وربط المحكوم عليهم والمغضوب عليهم بالزنجير في القلعة ، والحبس في محل الخدمة ، والتجنيد في الجيش ، وصرف الغرامات والمبالغ التى تصادر — كالرشوة وغيرها — فى لوازم الاستتالية الملكية ، والتشهير .

هذه نظرة سريعة فى أنواع العقوبات وأنواع الجرائم وأساليب التحقيق الجنائى وكيفية تنفيذ الأحكام الجنائية .

•••

فما ترتيب المجالس وطرق المرافعات والقوانين المدنية والتجارية والأموال الشرعية فانها كانت تتطور بتطور أحوال الزمان . نذكر لك طائفة من النظم والأحكام لتستخلص منها صورة ما كان عليه الحال فى ذلك الزمان :

كان محمد على باشا كلما وضع قانونا يذكر فى مقدمته أنه إنما يتشبه بمالك أوروبا لوضع النظمات الجديدة فى مصر . تجده يكرر هذه العبارة فى مقدمات جميع القوانين والوائح التى وضعها . مثال ذلك :

فإنه عند ما وضع القانون الأساسى فى سنة ١٢٥٣ هـ قال فى مقدمته : " إن الممالك المختلفة الكائنة بأوروبا موجود لكل منها قوانين متفرقة بحسب طبيعة وأخلاق ودرجة تربية أهاليها وجرى إجراء حكم أمورها الملكية على مقتضاه "

لوعند ما أنشأ في ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ (مجلس جمعية الحاقانية) قال :
 "ولذا توجد دقة واعتنا كثير لهذا في أوروبا..." ثم قال : "وحيث إن الأوروبيين
 هم رجال قد دبروا أشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصلحة ونحن مجبورون على
 تقليدهم" إلى أن قال : " إن جميع الأحكام السياسية تنتظر في هذه الجمعية ويلزم
 الحكم فيها وبعد العلم بما يقدم لدى نجاحتكم تستعملون وتستفهمون من المترجم بك
 عما هو جارى في أوروبا " .

لورد في المادة ٩ من قانون تشكّل الدواوين حكاية عن أعضاء المجلس
 أنه "يصير انتخابهم من العبيد الذين مجريين الأطوار وأصحاب قابلية ولياقة ومفهومية
 لدى وليّ الأمر حكم الجارى بمالك أوروبا " .

كانت عندهم مجالس الأخطاط ، ومجلس دعاوى البلد ؛ وكان استئناف
 أحكام مجلس دعاوى البلد يرفع إلى مجلس دعاوى المركز في ظرف ١٥ يوما
 (من تاريخ تفهيم المحكوم عليه الحكم) .

كانوا يعرفون الدعاوى المستعجلة ، ويعرفون قصر المواعيد (ولو يوما بل
 وساعة) ، ويعرفون الإجراءات التحفظية ، والدفع الفرعى ، وضم الدفع الفرعى
 إلى الموضوع والحكم فيهما بحكم واحد .

لوإذا طعن خصم بالتزوير في سند فكان المجلس يقرر بالإيقاف حتى ينتهى
 التحقيق .

لوكان للمجالس خبراء في الحسابات وفي الخطوط يسمونهم (مميزين) .

لوكان الحكم الغياي (ينفذ ويجرى العمل به بعد الإعلان بيوم ويستمر
 ركوزه إلى وقت المناقضة) . وتكون (المناقضة مقبولة إلى وقت الإجراء) .
 أى أن المعارضة تقبل حتى يوم التنفيذ .

لو كان يجوز شمول الحكم بالفاذ المعجل (على أن يوضع المبلغ المحكوم به أمانة بمجل الاقتضاء) .

لو كان تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس التجار يتم (بمعرفة المحافظة) .

لو كانوا يعرفون رد القضية عن الحكم إذا وجدت بين الخصوم والقضاة صلة قرابة أو نسب أو كان بين القاضى والخصم دعوى ، أو ثبت أن القاضى أعطى (نصيحة بشأن الخصومة ، أو سبق توكيله ، أو كتب شيئا يتعلق بها ، أو أدى شهادة بخصوصها ، أو ثبت أنه قبل هدايا من أحد الأخصام من ابتداء افتتاح الدعوى) .

لو من أحسن ما رأينا فى لائحة ترتيب مجلس العسكرية أن (العضو الذى لا يرى رأى إخوانه فى الحكم كانت له الحرية فى عدم التصديق على الخلاصة وكان له الحق فى أن يكتب ملاحظاته فى ذيل الخلاصة ويختم عليها) . وهذه الطريقة متبعة الآن فى بعض الولايات الأمريكية . وكانت لجنة تنقيح قانون المرافعات التى شكلت فى مصر فى سنة ١٩١٣ قد بحثها ومال بعض الأعضاء إلى تقريرها .

لو كانوا يعرفون مواعيد المسافة فكان يعطى شهران لمن يكون محل توطئه أبعد من بنى سويف والقيوم لغاية أسوان ، وأربعة أشهر لمن يكون محل توطئه بالمديريات الموجودة من (أسوان وطالع) . وكانوا يشترطون على المدعى عليه المقيم بالمديريات (أن يحضر إلى المحروسة بنفسه ويسكن بها لغاية نهي الدعوى المقامة عليه أو يقيم وكلا من طرفه مستوفيا لجميع الشروط ليقوم مقامه أمام أرباب المجلس القومسيون فى كل كلية وجزوية) .

لأداء العيين يكون أمام مجلس القومسيون (ويصير الحلف عليها بالكتب المقدسة المتعلقة بديانة الشخص المزمع بأداء العيين ، إنما ينبغي لرئيس المجلس أن يعظ الشخص ويعلمه بأهمية الأمر المطلوب منه أداء العيين عليه وما يترتب عليه من العواقب الباطنة والظاهرة والعقوبات التي يستحقها من يثبت عليه فيما بعد أنه أدى عيينا باطلا) .

لوعند المداولة يشترطون أن يبدأ بالرأى أصغر الأعضاء سنا (ثم من يليه منهم في السن واحدا بعد واحد حتى ينتهوا ، وبعد ذلك رئيس المجلس أو من هو قائم مقامه ليكون رأيه ختامهم) .

لوصدور الحكم يكون في أودة سر المجلس بدون حضور الأخصام .

لومن أحكام لائحة مجلس الأحكام نهى المستخدمين من شرب الدخان في أثناء تأدية وظائفهم ولم شرب القهوة فقط . ومنع حضورهم بشوكاتهم إلى دواوينهم . وإذا أراد المستخدم شرب قهوة ودخان فيتوجه إلى الأودة القريبة ويشرب القهوة والدخان ثم يعود للجلس . وحفظا للدواولت من الشيوع اختاروا خدمة أود المجالس من الأشخاص الخرس .

كانت المجالس تستغل في الصيف من الساعة ٩ صباحا إلى الظهر ومن الساعة ٣ إلى الساعة ٦ بعد الظهر ، وفي الشتاء من ٩ صباحا إلى الظهر ومن ٣ إلى ٥ بعد الظهر .

رأيت إذن كيف أنه في ولاية محمد علي وفي زمن عباس وفي عهد سعيد وفي عصر إسماعيل كانت السلطة التشريعية في مصر لها مصدر واحد هو الحاكم ، والسلطة التنفيذية كانت في قبضة يده أيضا ، والقضاء في ذلك الزمن كان غير

مستقر على حال لأن الحاكم كانت تابعة لرأى الوالى إن شاء ابقاها وإن شاء
ألغاه ، والقوانين كان يراعى فى سننها مصلحة الحكومة قبل مصلحة المحكومين ،
وأن قوانين ذلك الزمان كانت مزيجاً من أحكام عليها طابع الرجعية والهمجية
وأخرى عليها طابع الرقى والمدنية ؟



بیان

لأسماء حضرات أصحاب المآلی الوزراء الخفائیة هم همهم

من ۲۹ أبريل ۱۸۷۸ إلى ۹ يونيو ۱۸۷۸	قوبار باشا
من ۲۱ ديسمبر ۱۸۷۹ إلى ۱۳ ديسمبر ۱۸۸۱	حسين فخري باشا
من ۱۴ ديسمبر ۱۸۸۱ إلى ۳ فبراير ۱۸۸۲	قندري باشا
من ۴ فبراير ۱۸۸۲ إلى ۱۹ يونيو ۱۸۸۲	..	مصطفى فهمي باشا...
من ۳۰ يونيو ۱۸۸۲ إلى ۲۷ أغسطس ۱۸۸۲	علي إبراهيم باشا
من ۲۸ أغسطس ۱۸۸۲ إلى ۲۸ ديسمبر ۱۸۸۳	حسين فخري باشا
من ۲۹ ديسمبر ۱۸۸۳ إلى ۱۰ يونيو ۱۸۸۸	قوبار باشا
من ۱۱ يونيو ۱۸۸۸ إلى ۱۲ مايو ۱۸۹۱ ومن ۱۳ مايو ۱۸۹۱ إلى ۱۳ ديسمبر ۱۸۹۱	حسين فخري باشا
من ۱۴ ديسمبر ۱۸۹۱ إلى ۱۴ يناير ۱۸۹۳	إبراهيم قواد باشا...
من ۱۵ يناير ۱۸۹۳ إلى ۱۸ يناير ۱۸۹۳ ومن ۱۹ يناير ۱۸۹۳ إلى ۱۵ أبريل ۱۸۹۴	أحمد مظلوم باشا...
من ۱۶ أبريل ۱۸۹۴ إلى ۱۱ نوفمبر ۱۸۹۵ ومن ۱۲ نوفمبر ۱۸۹۵ إلى ۱۱ نوفمبر ۱۹۰۸	إبراهيم قواد باشا...

من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ إلى ٢٢ فبراير سنة ١٩١٠	هسين الرشدي باشا ...
من ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ إلى ٣١ مارس سنة ١٩١٢	شعد الزغلول باشا... ..
من أول أبريل سنة ١٩١٢ إلى ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ومن ١٥ أبريل سنة ١٩١٢ إلى ٤ أبريل سنة ١٩١٤	هسين الرشدي باشا ...
من ٥ أبريل سنة ١٩١٤ إلى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومن ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩	عبد الخالق شروت باشا ...
من ٢١ مايو ١٩١٩ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٢١	أحمد فؤو الفقار باشا ...
من ١٧ مارس سنة ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١	عبد الفتاح يحيى باشا ...
من أول مارس سنة ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢	شصطفى كفتحي باشا... ..
من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ ومن ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤	أحمد فؤو الفقار باشا ...
من ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ إلى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤	أحمد شجيب الغرابي باشا
من ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤	أحمد شعيد باشا ...
من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥	أحمد شوسي باشا ...
من ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ إلى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥	عبد العزيز شهمي باشا...
من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ إلى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦	أحمد فؤو الفقار باشا ...
من ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨	أحمد زكي أبو السعود باشا
من ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ إلى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ومن ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ إلى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩	أحمد شحمد ششبه باشا...
من ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى أول يناير سنة ١٩٣٠	هسين شرويش باشا ...
من أول يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠	أحمد شجيب الغرابي باشا
من ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ١١ يوليو سنة ١٩٣٠	عبد الفتاح يحيى باشا ...
من ١٢ يوليو سنة ١٩٣٠ إلى ٤ يناير سنة ١٩٣٣	فلي شاهر باشا ...
من ٤ يناير سنة ١٩٣٣	أحمد فلي باشا... ..



نوبار پاشا
 من ۲۹ آوریل ۱۸۷۸ تا ۹ ژوئن ۱۸۷۸ و ۲۹ دسامبر ۱۸۸۳ تا ۱۰ ژوئن ۱۸۸۸
 S.E. NUBAR PACHA
 29 Avril 1878 - 9 Juin 1878 & 29 Décembre 1883 - 10 Juin 1888



حسین فخری پاشا

من ۱۳ سپتامبر ۱۸۸۱ تا ۱۳ دسامبر ۱۸۹۱

S.E. HUSSEIN FAKHRY PACHA

21 Sept. 1879 - 13 Sept. 1881, 28 Aout 1882 - 28 Decembre 1883,
11 Juin 1888 - 12 Mai 1891 & 13 Mai 1891 - 13 Decembre 1891

مجلسه شصت و ششم



سیدی پاشا
 من ۱۱ سپتامبر ۱۸۸۱ تا ۲۲ دسامبر ۱۸۸۲
 S.E. KADRY PACHA
 ۱۴ Septembre ۱۸۸۱ - 3 Février ۱۸۸۲



مصطفى رمسى باشا
 من ٤ فبراير سنة ١٩٠٢ الى ١٩ يونيو سنة ١٩٠٢

S.E. MOUSTAFA RAHMY PACHA

4 Février 1882 - 19 Juin 1882

مدرسة كمال الدين



علي إبراهيم باشا
 وزير الخارجية
 في ٢٠ يونيو ١٨٨٢

S.E. ALY IBRAHIM PACHA
 20 juin 1882 - 27 Août 1882



ابراهيم فؤاد پاشا

سید ابراهیم فؤاد پاشا، وزیر امور خارجه، از ۱۴ دسامبر ۱۳۹۱ تا ۱۴ ژانویه ۱۳۹۳

S.E. IBRAHIM FOUAD PACHA

14 Décembre 1891 - 14 Janvier 1893, 16 Avril 1894 - 11 Novembre 1895
 & 11 Novembre 1895 - 11 Novembre 1901



أحمد مظالم باشا

من ١٥ يناير ١٩٢٢ إلى ١٨ يناير ١٩٢٣ ثم من ١٨ يناير ١٩٢٣ إلى ١٥ أبريل ١٩٢٤

S.E. AHMED MAZLOUM PACHA

15 Janvier 1893 - 18 Janvier 1893 & 19 Janvier 1893 - 15 Avril 1894



حسين رشي پاشا

مرحوم حسين رشي پاشا، وزير المواصلات في مصر، من مواليد ١٢٨٨ هـ الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ في القاهرة، وتوفي في ١٤ أبريل ١٩١٤ في القاهرة.

S. E. HUSSEIN ROUCHDY PACHA

12 Novembre 1908 - 22 Février 1910, 1er Avril 1912 - 24 Avril 1912
& 15 Avril 1912 - 4 Avril 1914

محررة لسانة العرب



سعد زغلول باشا
 من ٢٣ فبراير ١٩٢٠ إلى ٣١ مارس ١٩٢٢
 S.E. SAAD ZAGHLOUL PACHA
 23 Février 1920 - 31 Mars 1922

مدرسة الشريعة الحديث



وزير الأشغال
 من ١٥ أبريل ١٩١٤ إلى ١٨ ديسمبر ١٩١٤
 S.E. ABDEL KHALEK SAROIT PACHA
 ١٥ Avril 1914 - 18 Décembre 1914 & 19 Décembre 1914 - 28 Avril 1919



عبد الفتاح يحيى باشا
 من ١٧ أبريل ١٩٣١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٣١ و من ٢٠ يونيو ١٩٣٠ إلى ١١ يوليو ١٩٣٢

S.E. ABDEL FATTAH YEHIA PACHA

17 Mars 1931 - 24 Décembre 1931 & 20 juin 1930 - 11 juillet 1930



مصطفى فاضل باشا
مستشار مصر من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٩

S.E. MOUSTAFA FATHY PACHA

1st Mars 1921 - 29 November 1922



محمد نجيب الغرابلي باشا
 من ٢٨ يناير ١٩٣٠ إلى ٣٠ آذار ١٩٣٤ و من ١٠ يناير ١٩٣٥ إلى ١٩ يونيو ١٩٣٥
 S.E. MOHAMED NAGUIB EL GHARABLY PACHA
 28 Janvier 1924 - 30 Mars 1924 & 1er Janvier 1930 - 19 Juin 1930



محمد سعيد پاشا
مصر ۲۴ نوامبر ۱۹۲۴ الی ۲۴ مارچ ۱۹۲۴
S. E. MOHAMED SAID PACHA
31 Mars 1924 - 24 Novembre 1924



احمد موسى باشا
 من ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤ الى ١٢ مارس ١٩٢٥
 S.E. AHMED MOUSSA PACHA
 26 Novembre 1924 - 12 Mars 1925



مجلس الوزراء
مصر ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م

S.E. ABDEL AZIZ FAHMY PACHA

13 Mars 1905 - 18 Septembre 1905



احمد زكي ابو السعود باشا
س.ع. زكي ابو السعود باشا

S. E. AHMED ZAKI ABOUL-SÉOUD PACHA
7 juin 1926 - 16 Mars 1928



احمد محمد خاشا
 من ١٧ مارس ١٩٢٨ الى ٢٧ يونيو ١٩٢٨
 S.E. AHMED MOHAMED KHACHABA PACHA
 17 Mars 1928 - 25 Juin 1928 & 27 Juin 1928 - 4 Octobre 1929



حسين دارويش باشا
 منيا الوزير للامانة الى اهل باير

S.E. HUSSEIN DARWICHE PACHA

4 Octobre 1929 - 1er Janvier 1930



علي ماهر باشا
 من ١٣ يناير ١٩٣٠ إلى ٤ يناير ١٩٣٣
 S.E. ALY MAHER PACHA
 12 juillet 1930 - 4 Janvier 1933



احمد علی پاشا
س. ع. احمد علی پاشا

S.E. AHMED ALY PACHA
4 Janvier 1933 -

الفصل الثاني

إنشاء المحاكم الأهلية وإفتاحتها

تشكيل قوميون للنظر في المسائل

المتعلقة بالمحاكم

هن المختلطة الأهلية في سنة ١٨٨٠^(٥)

نشرت المذاكرة في كيفية تشكيل قوميون للنظر وإجراء المطالعات والتحضيرات اللازمة للحكومة بشأن المحاكم المختلطة وبشأن المحاكم الأهلية .

(٥) عن محضر جلسة مجلس النظاري ٢٧ يولي سنة ١٨٠٨ .

فستقرر :

أن القومسيون المختص بالمحاكم المختلطة يكون متشكلا من :

شعادة ناظر الحقانية ... رئيسا

أعضاء { بطرس بك غالى ...
كحيل بك ...
قندرى بك ...
عبد السميع أفندى ...
شوريللى بك ...
شسيو أرا ...
شسيو فاشيه ...
شجران بك ...

لأن يضاف على حضرات من ذكروا كل من حضرى :

إبراهيم خليل باشا

شحمود حمدى باشا

التشكيل القومسيون المختص بالمحاكم الأهلية .

لأن بعد إتمام كل من هاتين اللجنتين أعمالها يصير تقديمها لمجلس النظار للنظر فيها والإقرار على ما يستصوب منها .

تشكيل قوميون سنة ١٨٨١^(٩)

فهم قال دولتلو الرئيس إنه يلزم تشكيل قوميون للبصرة في ترتيب المحاكم ولعمل لائحة نظامها الداخلي وانتخاب مستخدميها فتقرر تشكيل قوميون تحت رئاسة سعادة ناظر الحفانية مركب من النائب العمومي أمام المحاكم الأهلية ووكلائه الثلاثة^(١٠) ومن بطرس بك ومسيوفاشيه النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة وبوريللي بك وإبراهيم بك قواد رئيس مجلس الجيزة والقليوبية وأن تكون مأمورية هذا القومسيون مأمورية استشارية فقط لسعادة ناظر الحفانية في ترتيب المحاكم وانتخاب مستخدميها .

(٩) من محضر مجلس النظار المؤرخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١

(١٠) ترى أسماءهم بعد في الغالب انخلاص بإنشاء قلم النائب العمومي

مناقشة مجلس للنظار

فى طلب ناظر الحقانية تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية ولتحضير القوانين التى تتبع وتكليفه لناظر الحقانية بتقديم المشروع بخصوص تشكيل تلك المحاكم^(١)

كليت المذكرة المقدمة من سعادة ناظر الحقانية المبين بها لزوم تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية ولتحضير القوانين التى تتبع أمامها .
وأبلى أيضا مشروع الأمر المقدم مع المذكرة المحكى عنها الذى يصدر بتشكيل اللجنة وتعيين وظائفها .

كولتور ياض باشا—قبل الآن ظهر لنا أن التشبث بتعديل القوانين وتحضيرها يستغرق زمنا طويلا مع أننا فى حاجة إلى سرعة إدارة المحاكم المستجدة ، وتلاحظ لنا إذ ذاك أوفقية العمل بموجب القوانين الموجودة بعد إدخال تعديل خفيف فى واحد أو اثنين منها ، وبعد ذلك عند المرمى فى تعديل القوانين للمحاكم

(١) عن عرض مجلس النظار فى ٢ نوفمبر ١٨٨٢

المختلطة تتبع هذه القوانين أيضا أمام المحاكم الأهلية فلماذا لا يتبع الإجراء على هذا الوجه ؟

شهادة نغرى باشا - كان رأيي أيضا كذلك . وكان لي أمل بأنه مع اعتدال محاكمنا الأهلية التي تنشأ على النظام الجديد وقيامها بحق واجباتها بموجب ذات القوانين المتبعة في المحاكم المختلطة يتيسر للحكومة الاستغناء عن هذه المحاكم بمرهان عدم الحاجة إليها، ولكن طرأت تغيرات على هذه الأفكار وتراءى لي أن هناك فائدة في تشكيل لجنة لتقدير ما يلزم لإجراء إدارة المحاكم المستجدة .

لؤلؤلو رياض باشا - لائحة تنظيم المحاكم المستجدة قد صدرت فأسال حضرة رفيق ناظر الحقانية هل له فيها ملحوظة وهل هناك محل لتبديل شيء فيها ؟

شهادة نغرى باشا - أحيل مشروع اللائحة حسبما أقر عليه القومسيون الذي كان مشكلا لذلك ، وكان قاضيا بجواز إقامة الدعوى من أفراد الناس على موظفي الحكومة بشرط الاستحصال ابتداء على إذن بذلك من لدن الحكومة . واللائحة التي صدرت نهائيا قد عدلت هذا النص ومنعت بالكلية جواز إقامة الدعوى على موظفي الحكومة . فالقومسيون الذي يتشكل الآن هو الذي ينظر فيها إذا كان هناك اقتضاء لتعديل شيء في اللائحة أم لا .

لؤلؤلو شريف باشا - الذي دعانا لإجراء التعديل الذي أوري عنه سعادة ناظر الحقانية هو علم إمكان سير المصالح الميرية لو تصرح بإقامة الدعوى على موظفي الحكومة ولو بقيد الاستئذان منها ، لأنه تلاحظ لنا أنه عند طلب الإذن من الحكومة إذا أذنت كانت نتيجة هذا الإذن انحلال المصلحة المترأس عليها ذاك المأمور المقصود إقامة الدعوى عليه وإذا تمتعت الحكومة عن إعطاء الإذن نسب إليها الاستبداد أو الإجحاف بمقوق الناس .

لڤولتور رياض باشا — ىرى اصبوبية التعديل الذى ادخل فى اللائحة بناء على هذه المحظورات ثم صارت مذاكرة عمومية فى شأن سرعة تشكيل المحاكم الأهلية المذكورة .

لڤال دولتور رياض باشا — رأى أن تصير المبادرة فى تشكيل المحاكم الاهلية على حسب لاحتها وأن تصير إدارتها بلا تأخير وتعطى لها القوانين الموجودة الان المتبعة أمام المحاكم المختلطة بعد أن تجرى فيها التعديلات الضرورية التى لا يمكن الاستغناء عنها ثم تشكل اللجنة وتستغل فى تعديل القوانين ويكون من ضمن معدات عملها ذات التجربة التى تم عملا فى المحاكم المستجدة أثناء سيرها بموجب القوانين المذكورة .

لڤم قال نحن فى اضطرار لتحسين حالة المجالس المحلية التى لا يمكن البقاء عليها ، فاذا أنكرنا هذا التحسين انتظارا لنهو تعديل القوانين لاندخلو من اللوم والطعن من جهة أهل البلد وزيادة عنهم من جهة الأجانب وربما نجبر فيما بعد على إجراء شئ لا أعلم ماذا يكون وينسب لإجرائه للأجانب ثم يقال إنه لولاهم لما تم تحسين فى حالتنا القضائية .

لڤعادة على مبارك باشا — موافق لجميع ما قاله دولتور رياض باشا . وزاد على ذلك بقوله إن هذه المسألة منظور إليها بعين الأهمية عند الدول ، فاذا عملنا شيئا منظمًا نكون قد خدمنا بلدنا خدمة حقيقية ، ولو كان ممكن إدخال قضاة أجانب لكان أتم ، ولكن أظن أن هذا لا يتيسر الان إنما يمكن إيجاد مستشارين من الاجانب . وعلى كل حال يلزم التدقيق فى انتخاب قضائنا من معتبرى الناس وأكثرهم استعدادا ويكون من ضمنهم من توجهوا لاوروبا وتعلموا القوانين .

لؤلؤ ورياض باشا - بالطبيعة إننا نتخب لهذه الوظائف أذكى الناس المشهورين بالغة والاستقامة ، وذلك عند تقديم ترتيب تشكيل المحاكم من طرف سعادة ناظر الحفانية ، أما الآن فعلينا أن نقرر هل تشكل المحاكم قبل تعديل القوانين او ننتظر إتمام تعديلها .

سعادة زكى باشا - ربما من تشكل منهم المحاكم لا يفهمون القوانين الموجودة الآن .

لؤلؤ ورياض باشا - الذى لا يفهم القوانين الموجودة الآن لا يفهمها بعد تعديلها ، ومن جهتي فاني أرى ضرورة تشكيل المحاكم بلا تأخير وتعطى لها القوانين الموجودة بعد التعديل الخفيف الضرورى .

سعادة عمر لطفى باشا وسعادة على مبارك باشا - موافقان على هذا رأى .

سعادة حيدر باشا - موافق أيضا إذا أمكن السير بهذه القوانين .

لؤلؤ وشرىف باشا - لا أرى فى الأهليين الاستقلال الكافى ولا العلم الكافى لحسن سير المحاكم الأهلية بدون مساعدة قضاة أجنب .

لؤلؤ ورياض باشا - إذا ادخلنا قضاة أجنب فنحن بابا لا يسد فيكفينا الآن أن نعين رجال آل ذكاء واستقامة وعدل لينبأ يتواجد عندنا آل العلم الكافى ، وإذا أجريننا المقارنة بين أهاليها ودرجة تمدنهم وبين أهالى أوروبا ودرجة تمدنهم نرى أن القضاة الذين نعينهم على الوجه المذكور يعادلون نسبة قضاة أوروبا ، أما إذا أدخلنا أجنب فى محاكمنا ربما نشأ عن ذلك دخل للدول ووقعتا فى القيود التى نحن فيها أمام المحاكم المختلطة من حيثية عدم إمكاننا تغيير بند واحد فى القوانين إلا بموافقة رأى الهيئة القضائية .

لؤلؤلو شريف باشا - إيجاد المحاكم المختلطة ازال سلطة سبعة عشر قنصلا وقوانينهم الخصوصية التي حل محلها قانون واحد هو المتبع أمام المحاكم المذكورة ، فبالطبيعة لم تقبل الدول بالتصريح لنا بتعديل هذا القانون إلا باشتراك القضاة النائين عنها في المحاكم ، ولكن هذا لا يتأتى في محاكمنا الأهلية بمجرد إدخال قضاة أجانب فيها .

شكادة على مبارك باشا - موافق لرأى دولتلو شريف باشا (رئيس المجلس) .
لؤلؤلو رياض باشا - الذى أراه هو أن سعادة ناظر الحقانية يقدم لنا مشروعه عن تشكيل المحاكم وبوقتها ننظر فى لزوم وإمكان إدخال قضاة أجانب فيها وأن تشكل اللجنة التي يطلبها سعادته الآن يصير تأخيرها لحينما يتقدم من سعادته مشروع تشكيل المحاكم .

لكضرات أعضاء المجلس وافقوا جميعا على هذا الرأى فوعد سعادة ناظر الحقانية بتقديم مشروع بخصوص تشكيل المحاكم الأهلية ٤

الإمضاء

(شريف)



لهذكرة حسين فخرى باشا شاطر الحفانية

المجلس للنظر

المجلس الأهلية الموجودة الآن بالقطر المصري تنقسم خمسة أنواع ، وهي مجالس الدعاوى والمجالس المركزية والمجالس الابتدائية والمجالس الاستئنافية ومجلس الأحكام . أما مجالس الدعاوى فتوجد في كل بلدة من بلاد الوجه البحري ، واختصاصها قاصر على المواد الجنائية التي تستوجب حبس أربعة وعشرين ساعة فقط ، والقضايا الحقوقية التي لا يزيد موضوعها عن مائة قرش . ومجالس دعاوى البنادر يجوز لها أن تحكم بالحبس لحد ثلاثة أيام في الجنائيات ، وفي الحقوق لحد ألفين قرش . وجميع المجالس المذكورة مكلفة بمصالحة الأشخاص في كافة القضايا إن أمكن ، وأحكامها يمكن استئنافها أمام المجالس المركزية ، وكل منها يتركب من ريس واثنين أعضاء ينتخبون من أهالي البلاد بدون ماهية .

لما المجالس المركزية فهي لا توجد أيضا إلا في الوجه البحري وعددها واحد وثلاثون . ويتركب كل منها من ريس موظف ومن أربعة أعضاء بدون ماهية ينتخبون من أهالي المركز . وتختص بالحكم في القضايا الجنائية التي

لا يزيد الجزا فيها على حبس خمسة عشر يوما ، وبحقيق باقى القضايا الجنائية ورفعها للمجالس الابتدائية للحكم فيها ، وفى المواد الحقوقية يجوز لها ان تحكم فى الدعاوى التى لا يزيد موضوعها عن خمسة عشر ألف غرش . واحكامها تستأنف أمام المجالس الاستئنافية .

لوفى الوجه القبلى وفى المحافظات يوجد أقلام للدعاوى بكل مديرية أو محافظة تقوم مقام المجالس المركزية ، وتختص بنظر الدعاوى الجنائية التى يكون الجزا فيها بحبس ثمانية أيام ، والحقوقية التى لا يزيد موضوعها عن ألف وخمسة غرش ، واحكامها فى المواد الحقوقية تستأنف أمام المجالس الابتدائية .

لأما المجالس الابتدائية فعددها ثمانية ، منها اثنان فى مصر أحدهما بالمدينة مصر والثانى للبيضة ، وواحد فى اسكندرية ، وواحد فى طنطا ، وواحد فى المنصورة ، وواحد فى بنى سويف ، وواحد فى أسيوط ، وواحد فى قنا . واحكامها تصدر من ثلاثة قضاة . ومن خصائصها الحكم بصفة ابتدائية فى كافة القضايا الجنائية والحقوقية التى ليست من خصائص المجالس المركزية أو أقلام الدعاوى ، وبصفة انتهائية فى القضايا التى يرفع عنها أبلو أمامها من أحكام أقلام الدعاوى . إنما أحكامها فى المواد الجنائية التى يزيد الجزا فيها عن شهرين حبس لا يمكن تنفيذها إلا إذا نظرت بالاستئناف ولولم يرفع عنها أبلو . ومجلس مصر واسكندرية يختصان أيضا بنظر القضايا التجارية بدلا من مجلسى التجارة المختلطين ، وينضم للحكم فى هذه القضايا للثلاثة قضاة ، تاجران .

للمجالس الاستئناف ثلاثة أحدها فى مصر والثانى فى طنطا والثالث فى أسيوط ، واحكامها تصدر من خمسة قضاة . وتختص بنظر جميع الأحكام التى تصدر من المجالس الابتدائية أو المركزية متى رفع عنها أبلو ، أو بدون رفع أبلو إذا كان الجزاء

زائدا عن شهرين حبس في المواد الجنائية كما تقدم . وكافة أحكامها ما عدا ما كان منها بخمسة آلاف غرش في المواد الحقوقية ، وما عدا أحكام استئناف مصر في القضايا التجارية ، هي قابلة للاستئناف أمام مجلس الأحكام متى رفع عنها أبلو . ومع ذلك فالأحكام الجنائية التي تزيد عن ثلاث سنوات في اللبان قترع لمجلس الأحكام لنظرها به ولو لم يعمل عنها أبلو .

للمجلس الأحكام ينظر من تلقاء نفسه في أحكام الاستئنافات التي تزيد عن ثلاث سنوات ، وفي الإعلانات الشرعية الصادرة بالقصاص ، وفي أحكام المحاسن الابتدائية التي تصدر بخمسة مبلغ على طرف الديوان . ويحكم في باقي القضايا الجنائية والحقوقية متى رفعت إليه بطلب أحد الأخصاص ، ومتى كان حكم الاستئناف في المواد الحقوقية زائدا عن خمسة آلاف قرشا . وجميع أحكامه تصدر من سبعة قضاة .

لما القوانين الجارية عليها العمل في المحاسن المحلية في المواد الجنائية جارى اتباع القانون الهايوى ، ولعدم كفاية النصوص المدرجة به فبعض المواد جارى تطبيقه عليها بوجه التنسيب . وفي المواد المدنية لا يوجد قانون مدون ، وكافة الأحكام التي تصدر فيها هي اجتهادية ما عدا ما يكون صادرا عنه لائحة أو منشورات مثل لائحة الأتبان . إنما كيفية سير المرافعة في الجنائية والحقوق صار وضع قاعدة لها بمعرفة نظارة الحفائية ، وهذه قاصرة فقط على تحضير الدعوى والحكم فيها ، وهي عبارة عن أربعين بندا وبالطبع لا تكون كافية . وفي المواد التجارية متبع القانون التجارى العثمانى ولائحة لرؤية الدعاوى مشتملة على أربعة وأربعين بندا . وبمقتضاها يلزم الرجوع للقانون المدنى الفرنساوى في حالة عدم وجود نص يمكن تطبيقه على الدعوى فى القانون التجارى العثمانى . أما إقامة الدعوى العمومية

في المواد الجنائية ، فضلا عن كون المدعى بمحقوق فيها يعتبر مدعيا أصليا في الجناية ويجازى إن لم تثبت دعواه ، فإنه لا يمكن الحكم فيها إلا إذا أخذت أقوال مأمورى الإدارة بالنيابة عن الحكومة . وهذه الطريقة وإن كان أصل الغرض من وضعها جعل مأمورى الإدارة مؤقتا لحين ترتيب المجالس بصفة نواب عموميين عن الحكومة التى لها الصالح الكلى فى مجازاة الجنائين ، لكنه بواسطة عدم إمكان تفرغهم لهذه الأعمال ترتب على ذلك تأخير القضايا . أما صيغة التنفيذ بفارى تحريرها من المديرىات والضبطلیات عن أحكام المجالس المركزية والابتدائية ، وبمعرفة الداخلية عن أحكام الاستئنافات والأحكام . والتنفيذ محول لإجراؤه على جهات الإدارة بدون وجود قاعدة للسیر فيه إلا بعض تعلیقات غیر كافية جاری إصدارها من نظارة الحفانية بحسب اللزوم ، ونشأ من ذلك وجود الكثير من الأحكام المدنية بدون تنفيذ .

لما ذكر يتضح أن درجات المجالس ثلاث وأن جميع القضايا ، ما عدا الجزئية منها ، لا تنتهى إلا بعد نظرها بالثلاث درجات المذكورة ، وأنه لا يوجد قوانين كافية للحكم على مقنضاتها ، وأن القوة الإدارية مختلطة بالقوة القضائية ، وأن أغلب القضايا تبقى بدون حكم مدة سنوات للناسبات السابق ذكرها ، وأن الأحكام التى تصدر هى برأى القضاة واجتهادهم . وكل ذلك يحتاج إلى إصلاح . وعند ما اعتنت الحكومة بذلك قرر مجلس النظار فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٠ بتشكيل قومسيون تحت رئاسة ناظر الحفانية للنظر وإجراء المطالعات والتحضيرات اللازمة للحكومة بشأن المحاكم المختلطة وبشأن المحاكم الأهلية ، وأنه بعد إتمام كل من هاتين اللجنتين أعمالها يصير تقديمها لمجلس النظار للنظر فيها والإقرار على ما يستصوب منها .

ثم ظهر الاحتلال العسكرى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وترك القومسيون عمله بدون إتمام .

لوفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر مجلس النظار أيضا بتشكيل قومسيون رئيسه ناظر الحفانية للباشرة فى ترتيب المحاكم وعمل لائحة نظامها الداخلى ، وأن تكون مأمورية هذا القومسيون مأمورية استشارية فقط للناظر المشار إليه فى ترتيب المحاكم وانتخاب مستخدميها . وكذلك هذا القومسيون لم يتم عمله لداعى استمرار الحوادث عنها .

لوحى الان بمنه تعالى قد زالت تلك العوائق فما على الحكومة الخديوية إلا المبادرة فى إتمام ما كانت شرعت فيه مرتين بدون إنجاز مقصدها . والمتراعى الى أن الإصلاح المقصود حصوله مرهون على أمرين وهما :

١- أولاً — وضع القوانين الكافية للملائمة لعوائد الأهالى وطبائعهم فى المواد المدنية والتجارية والجنائية والمرافعات ، وتعيين حدود للجالس لا يتعدونها ولا يتعدى عليها أحد فيها .

٢- ثانياً — انتخاب أشخاص ذوى لياقة واستعداد واستقلال فى الرأى ، وإعطاء التأمينات الكافية للقضاة ولأرباب القضايا .

ثم من الوجه الأول أقول إن القوانين المنبئة الآن أمام المحاكم المختلطة ، وإن كانت نافذة على الأهالى منذ ثمانية سنوات ، إلا أنها ربما كانت صعبة بالنسبة لقابليتهم . ولهذا فعند انعقاد القومسيون الأول كان تقرر بأن القوانين المذكورة تتخذ أساسا ويصير تعديلها بحسب طباع الأهالى ومعاملتهم فيما بينهم ، وراعى فيها أيضا جهة المحاكم المختلطة بحيث تكون كافلة لنظام المحاكم الأهلية وكافية

لسير المحاكم المختلطة . ولهذا رأى مزايا كثيرة منها عدم تعدد القوانين في بلد واحدة ، وإمكان الجمع يوما ما بين المحاكم المختلطة والأهلية ، ومهولة استدراك قضاة المحاكم الأهلية على القضاء بواسطة الاطلاع على تطبيق القوانين في أحكام المحاكم المختلطة ، وغير ذلك . وهذه الآمال كان يمكن بلوغها في ذاك الوقت لانعقاد القومسيون الدولي لتنقيح القوانين المختلطة بينا القومسيون المصري مشغولا بتنظيم المحاكم الأهلية ، وكنت بنفسى من ضمن هذين القومسيونين . لكن بالنسبة لتعطيل النظر في أمر المحاكم المختلطة ، ولعدم إتمام أشغال ذلك القومسيون ، ما تم إجراء هذه التعديلات . ثم فيما بعد تراءى للحكومة وضع قانون مدنى مطابق للشرعة الغراء ، وأحيل عمله على سعادة قدرى باشا ، وتشكل قومسيون آخر لترتيب المجالس . فبقطع النظر عن البحث في أرجحية هذا رأى فإنه لم يتم عمل هذا القانون للآن . وهل يمكن تطبيق ذلك القانون على الأهالى بالنسبة لعاداتهم ومعاملاتهم الآن سواء كان فيما بينهم أو مع الأورباوين أو يرجع للقانون المدنى الذى هو عبارة عن تسوية معاملات مثل البيع والإيجار والامتلاك ونحوه ؟ وإذا قيل لا بد من أن يكون القانون المدنى مطابقا للشرعة فرمى يقال إنه من باب أولى يلزم أن الحكم بالجنائيات وسير المرافعات ورؤية الدعاوى يكون أيضا على مقتضى الشرعة . وفى هذا ما لا يحتاج لتعريف من الصعوبات بالنسبة للحالة الجارية بين الأهالى . فالترامى أن تؤخذ القوانين المصرية الموجودة الآن أساسا للعمل بالمحاكم المختلطة ، وتشكل قومسيون لإتمام التعديلات التى صار الشروع فيها وتطبيقها بعد نظرها بمجلس النظار لأجل المبادرة فى إصلاح تلك المجالس .

لوعن تعيين حدود للجالس لا يتعدونها ولا يتعدى أحد عليها فيها ، فاللازم ، لأجل انتظام المحاكم وإحقاق الحق للعموم على نسق واحد وعلى مقتضى قانون

واحد ، أن يكون السير في كافة القضايا والحكم فيها بمعرفة هيئة قضائية لا يشترك معها غيرها . ولذلك ففي البلاد المتمتدة صار وضع حدود للقوة الإدارية والقوة القضائية ، بحيث لا يجوز للواحدة منهما أن تتعدى وتعمل عمل الأخرى . وهذا وإن كان لا بد من إيجرائه في القوانين التي ستعمل بواسطة القومسيون الذي يتعين ، لكنه يوجد أمر آخر مهم يلزم الالتفات إليه وهو أنه مع وجود المحاكم النظامية توجد المحاكم الشرعية ، وهذه (أي المحاكم الشرعية) يجوز لها أن تحكم في كافة القضايا التي ترفع لها سواء أكانت متعلقة بالأحوال الشخصية أو بحقوق أو بجنابة . فلو استمر ذلك مع تباين السير واختلاف القوانين في الهيئتين لنشأ منه من المضرات ما لا يمكن حصره . وذلك أنه يلزم لكل هيئة حكم من التأثير والنفوذ القانونيين ما يوجب احترامها وتنفيذ أوامرها ، فلو تعددت في نوع واحد مع اختلاف في الطريقة والسير والقانون ، وكان كل إنسان حرا في رفع دعواه للهيئة التي يرغبها لما أمكن إيجاد الاحترام اللازم للهيئات وسقط حينئذ تأثيرها وقودها . وهذا فضلا عما يلحق بالحكومة والأهالي من الضرر من تعدد الأحكام واختلافها في النوع الواحد .

لوعلى هذا فيلزم وضع حدود لاختصاص كل من المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية ، وأن تكون المحاكم الشرعية خاصة بالنظر في الأحوال الشخصية . وباقى القضايا المدنية كانت أو تجارية أو جنائية تكون من خصائص المحاكم النظامية بما في ذلك مواد القتل ، لأنه لا فائدة من تكرار نظرها بالمحاكم الشرعية والنظامية كما هو جارى الآن سوى التطويل بدون اقتضاء وعدم رعاية واحترام المحاكم الشرعية . لأنه إن لم يثبت القتل شرعا لدى المحاكم الشرعية وصدر الحكم ببراءة المتهم فالقضية تنظر ثانيا بالمحاكم النظامية ويصير تطبيق القانون عليها ، وربما يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لثبوت الجنابة سياسة ، وحينئذ فيكون حكم القاضي

صار لإبطاله . على أنه جاز في جملة أحوال صدور الحكم بالقصاص بدون واسطة القاضي، فلو صار هذا الجواز عمومياً في كافة القضايا الجنائية لكان أولى .

لما الوجه الثاني وهو انتخاب أشخاص ذوي لياقة واستعداد واستقلال في الرأي فإن كان معلوماً أن عدد الأشخاص الذين درسوا القوانين قليل لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ويلزم أن تؤخذ الاحتياطات السديدة في انتخاب القضاة زيادة عن باقي مأموري الحكومة . فإن المأمورين لم ريس يستصحبون منه الأوامر ويستشدون منه ، أما القضاة فلا يمكن إعطاؤهم أى تعليمات كانت ، ولهذا فيلزم أن يكونوا أكثر معرفة ودراية من مأموري الإدارة . ولأجل إجراء الانتخاب بأحسن كيفية يلزم حصوله بواسطة قومسيون تعينه الحكومة ولا يتم التعيين إلا بتصديق من مجلس النظار . هذا من جهة الاستعداد وبحسب الإمكان والموجود . أما من جهة الاستقلال في الرأي فعلى فرض وجوده طبعا غريزيا في الأهالي فانه ، لأجل تأييده ، يلزم أن يكون مرتب القاضي كافيا له وأن يكون آمنا على نفسه وعلى معاشه وعلى مستنده . ولو استحصل على جميع ذلك فيلزم أن يكون استقلال رأيه مقرونا بالعلم والاستعداد والخبرة وإلا فيكون الاستقلال المذكور مضرا لا نافعا . وفي حالة القطر الموجود عليها الآن مع عدم تضرر الأهالي وتعودهم على القضاء إن سلبنا بوجود استقلال الرأي فلا نضمن اقترانه بالاستعداد الكافي في جميع من يصير انتخابه من الأعضاء ، ولذلك فيلزم لمدة ما تدريب القضاة وتمريضهم حتى يمكنهم أن يقوموا فيما بعد بأعباء وظائفهم بأنفسهم . وبما أنه لا يتأتى إيجاد مستشارين للحاكم لعدم جواز إعطاء تعليمات أو إرشادات للقضاة فيفتح حينئذ تعيين أشخاص لهم دراية بعلم القوانين عالين بطباع الأهالي عارفين بلسانهم يدرجون ضمن أعضاء المحاكم ويكونون موجودين معهم بالمحكمة ولهم رأى مثلهم يمكن المجادلة

والمناقشة فيه فيما بينهم . ويمكن الوصول لهذا الغرض بأخذ بعض الأعضاء
الأهالى الذين مكثوا مدة فى المحاكم المختلطة ومن الأفندية الذين تحصلوا على
علم القوانين بأوربا وبعض الأوروبوين الموجودين بالقطر المصرى العارفين بالقوانين
وبلغة البلد وعوائد الأهالى . وإذا تحسن أيضا فيصير انتخاب بعض من القضاة
الأجانب الموجودين بالمحاكم المختلطة لما لهم من التمرن على طباع وعادات الأهالى
ويصير تعيينهم فى الدرجات العليا ، وبذا تكون الحكومة أجرت عملا مؤيدا لثروة
رعاياها مؤديا لتقدم القطر وعماريته . هذا ولإدخال الأجانب فى المحاكم الأهلية
مزية أخرى وهى أن المحاكم المختلطة هى محاكم استثنائية وإيجادها ما كان إلا
لعدم وجود محاكم أهلية يمكن تعظيم الأوروبوين بها والاستحصال على ثقتهم
لكفائتها وحقايتها . فإذا ترتيب المحاكم الأهلية بالصورة المقدم ذكرها طبعا ترتاح
لها نفس الأوروبوين ، وإن لم يتيسر إبطال المحاكم المختلطة بالكلية فى زمن
قريب فأقله يتيسر رفع القضايا المختلطة فى الجهات البعيدة عن مراكز المحاكم
المختلطة للمحاكم الأهلية ، وفى هذا تقع للأوروبوين وللأهالى معا فى عدم ضياع
الزمن وفى تقليل المصاريف .

لهذا هو التمرأى لى فى تنظيم المحاكم الأهلية وحسن سيرها فان استصوب
لدى المجلس الإقرار عليه فيصير العرض عنه للحضرة الفخيمة الخديوية كى ، مع
الموافقة ، يصدر الأمر بترتيب القومسيون الذى قدمت عنه مذكرة فى ٢٩
أكتوبر سنة ١٨٨٢ للنظر فى القوانين وإتمام التعديلات اللازمة وتقديم
مشروعه حسب ما هو مقرر بهذا التقرير ما

٢٦ جمادى سنة ١٣٠٠ (٧ ديسمبر ١٨٨٢)

الإمضاء

(أخرى)

هناقشة هذكرة

هناظر الحقانية بمجلس النظر لقراراته بشأنها^(١)

هلى مبارك — أنا أوافق على جميع أفكار هناظر الحقانية ما عدا الحجر والتقييد على اختصاص المحاكم الشرعية .

هخرى — المسائل الحقوقية جميعها ومسائل التملك والحقوق التجارية جارى نظرها جميعها فى المجالس المحلية الآن .

هسماعيل أيوب — رأى امتداد اختصاص المحاكم المختلطة فى الدعاوى بين الأهالى وبعضهم .

هشريف — يلزمتنا تشكيل محاكمتنا الأهلية وانتظامها بحيث مع سيرها المنتظم يمكن الاستغناء عن المحاكم المختلطة بعد ثلاثة أو أربعة شهور أولى من بقائها على الدوام ودوام العار علينا بوجود محاكم مليه .

(١) من محضر مجلس النظر المخرج ٢١ ديسمبر ١٨٨٢

هلى مبارك وعمر لطفى - مصرين على عدم التقييد على المحاكم الشرعية ،
بمعنى أن كلا يريد المرافعة أمامها يكون له الحق في ذلك ويجبر خصمه على الحضور
أمامها .

هخبرى - موافق على ذلك .

هلى مبارك - من جهة القوانين رأى أن تتبع القوانين الموجودة أمام المحاكم
المختلطة وفي أثناء العمل يصير تنقيحها .

هعمر لطفى - مادام عمل التنقيح في أغلبه فالأوفق نهوه .

هشريف - رأى أن يكون القانون واحداً أمام المحاكم المختلطة والمحاكم
الأهلية والتنقيح يكون لل اثنين وإلا فلا .

هخبرى - المعروض الآن هل تبقى المجالس المحلية وتشكل المحاكم الأهلية
المستجدة وما هو القانون الذى يعطى لها .

هلى مبارك - تزال المجالس المحلية بتمامها وتشكل المحاكم المستجدة بلا تأخير
وتعطى لها القوانين الجارية أمام المحاكم المختلطة .

هشريف - رأى ان القانون المدنى وقانون التجارة يصير اتباعهم كما هم أما
قانون المرافعات المدنية وقانون العقوبات وقانون المحاكمات الجنائية فيلزم تعديلهم .

هخبرى - مع اتباع القانون المدنى الحالى يلزم اتباع قانون المرافعات الحالى .

هإسماعيل أيوب - تتبع بالمجالس القوانين الستة في المحاكم المختلطة والتعديل
الذى يحصل فيها يسرى أمام نوعى المحاكم ويصير إبقاء من يمكن من قضاة

المجالس الحالية ويدخل في المحاكم المستجدة أقله قاضى أوربى مع ترجيح من يفهم العربى .

ثىرى - أخذ ستة قوانين برمتها مضر يصير تعديل قانون العقوبات والمحاكم الجنائية وبهو تعديلها تشكل المحاكم ولا مانع من دخول أجنبى قضاة مع ترجيح من يعرف العربى .

ثوكى - مطابق رأى خبرى باشا بشرط أن القاضى الأجنبى يكون عارفا بالعربية .

ثلى مبارك وعمر لطفى - كذلك يشترط أن يكون القاضى الأجنبى عارفا بالعربية .

ثيدر - موافق رأى خبرى باشا .

ثىرى - كذلك .

ثريف - كذلك .

ثرار بالأغلبية رأى خبرى باشا .

ثىرى - هناك محظور آخر : المحاكم المختلطة درجتين وأما محاكمنا المستجدة فنلث درجات والقوانين مؤسسة على درجتين فهل محاكمنا المستجدة تكون درجتين حسب القوانين أو تعدل هذه ؟

ثرار - تكون المحاكم المستجدة درجتين وكذلك تعدل اللائحة الأساسية .

خطاب المجلس للنظار

لنظار الخانية في ديسمبر سنة ١٨٨٢ بخصوص القرارات المذكورة

لخانية ناظرى سعادتلوا فندم حضرتلى

لأنه لدى المذاكرة بالمجلس في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ١٠ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بناء على مذكرة سعادتكم فيما يلزم إجره بخصوص تشكيل المحاكم الأهلية المستجدة والقوانين التي تتبع فيها تقرر أولا أن يصير الإمراع في تشكيل هذه المحاكم من رجال مستعدين للقيام بوظيفة القضاء سواء كانوا من الموجودين بالمجالس المحلية الآن أو من غيرهم مع إدخال بعض قضاة أجانب في المحاكم الأهلية المستجدة باعتبار قاض واحد في كل محكمة ابتدائية واثنين في كل محكمة استئنافية بشرط أنه يراعى في إدخال هؤلاء الأجانب أرجحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية ، ثانيا أنه تتبع أمام المحاكم المستجدة القوانين المتبعة الآن في المحاكم المختلطة على ما هي عليه ما عدا قانون العقوبات وتحقيق الجنايات فانه يصير تعديلها بما يكون ملائما لحالة البلد بحسب الأفكار ، وبعد التعديل يصير تطبيقهما أيضا بالمحاكم المستجدة في آن واحد مع القوانين

الأخرى أى القانون المدنى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التجارة وقانون
التجارة البحرية متى حصل فيها تعديلات وصار تطبيقها أمام المحاكم فيصير تطبيقها
أيضا أمام المحاكم الأهلية حتى يكون القانون واحدا ، ثالثا أنه تكون درجات المحاكم
المستجدة لغاية درجة الاستئناف فقط وتحذف منها درجة التمييز وأنه يصير تعديل
اللائحة الأساسية السابق صدورها بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ (١٧ نوفمبر
سنة ١٨٨١) بمعنى حذف محكمة التمييز منها .

فبناء عليه اقضى تحريره لسعادتكم بأمل إجراء كلما يقتضيه قرار المجلس بوجه
السرعة إذ لا ينبغي سعادتكم ما تراه الحكومة السنية من الأهمية الكبرى في تنظيم
وسير المحاكم المستجدة في أقرب وقت وما تؤوله في انتظام سيرها من الفائدة
والإصلاح العموميين أفندم .

صفر سنة ١٣٠٠

ديسمبر سنة ١٨٨٢



التشكيلات الأولى للحاكم الأهلية

هي غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) صدرت الأوامر العالية بالتعيينات القضائية الأولى في حاكم الوجه البحري وهي :

الحكمة استئناف مصر

رئيس	إسماعيل يسرى باشا
وكيل	سليمان نجاشى بك
	إبراهيم رشدى باشا
	مسيو فليمنكس
	مسيو إيموس
	مسيو ميتار
	مسيو همسكر
قضاة	عبد الحميد بك صادق
	مصطفى شوقى بك
	إندريس بك ثروت
	إبراهيم حليم بك
	محمود فهيم بك
	شفيق منصور بك
	أحمد بلنج بك

شحنة العصر

رئيس	...	إبراهيم فؤاد بك
وكيل	...	مراد بك...
قضاة	{	سلطان رؤوف بك
		محمد كامل بك
		مسيو أندريس
		مسيو لوجريل...
		محمد سعيد بك...
		صالح ثابت بك
		سام كيل بك...
		حنّا نصر الله أفندي...

شحنة الإسكندرية

رئيس	...	حسين واصف بك
وكيل	...	يونس أفندي
قضاة	{	عمر رشدي بك
		مسيو دوهوليس
		إبراهيم شوق أفندي
		عبد الفتى فكرى أفندي
		أمين عزى أفندي
		برسوم حنين أفندي

فحكمة لفظا

رئيس	...	إسماعيل صفوت بك
وكيل	...	إسماعيل صبرى أفندى
قضاة	{	سليمان يسرى بك
		مسيو فابرى
		عبد جوهى أفندى
		سليم نواز أفندى
		مصطفى رضى أفندى

فحكمة لفظا

رئيس	...	أحمد سالى بك
وكيل	...	حامى جوده بك
قضاة	{	مسيو فان در جرحت
		خليل حلمى أفندى
		مصطفى شوق أفندى
		محمود القبانى أفندى
		تادرس إبراهيم أفندى

لجنة المنصورة

رئيس	مصطفى رضوان بك
وكيل	يوسف صدق أفندى
قضاة	عبد الهادى أفندى ..
	محمد منيب أفندى ..
	محمد على أفندى ..
	إبراهيم محمد أفندى ..
	مسيو جورج برنار ..
	ميخائيل شارويم أفندى ..
	محمد وصفي أفندى ..
	حبيب نعمة أفندى ..

أعلام النائب العمومى

رؤساء أعلام النائب العمومى	جبرائيل كحيل بك
	أحمد حشمت أفندى
	حامد محمود أفندى
	أمين نكرى أفندى
	عبد العزيز كحيل أفندى
وكلاء النائب العمومى	إسماعيل ماهر أفندى
	أمين حمد الله أفندى
	على فائق أفندى ..
	محمد زكى أفندى
	مسيحه لبيب أفندى
	محمد مجدى أفندى

وفي ٢٩ شوال سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩) صدرت الأوامر العالية بالعينات القضائية الأولى في محاكم الوجه القبلي وهي :

فحكمة ابن خروف

رئيس	يحيى إبراهيم أفندى
وكيل	سليم فؤاد أفندى
	محمد صالح أفندى
	حسن جلال أفندى
	مصطفى سالى أفندى
	أحمد حلمى أفندى
	مصطفى واصف أفندى
قضاة	يسى عبد الشهيد أفندى
	قاسم أحمد أفندى
	حسن السبكى أفندى

فحكة أسبوط

رئيس	حسين ثابت أفندي
وكيل	مصطفى فهمي أفندي
	أمين علي أفندي
	أحمد زيور أفندي
	علي ميمش أفندي
	مرقص غالي أفندي
قضاة	علي أحمد بك
	أحمد عبد الله أفندي
	عبد الحميد فريد أفندي
	محمود رشاد أفندي

شبكة

رئيس	...	محمد مصطفى أفندي
وكيل	...	محمد مظهر أفندي
قضاة	...	محمد طاهر أفندي
	...	برسم جريس أفندي
	...	أبو النعمان عمران أفندي
	...	حسن حسني أفندي
	...	علي كامل أفندي
	...	علي حسين أفندي
	...	محمد وهي أفندي
	...	أحمد قحى أفندي

أقسام النائب العمومي

رؤساء أقسام النائب العمومي	...	قاسم أمين أفندي
	...	أحمد قحى أفندي
	...	محمد النجاري أفندي
وكلاء النائب العمومي	...	أحمد طلعت أفندي
	...	أنطون حمص أفندي
	...	علي جلال أفندي
	...	عمود علي أفندي
	...	محمد عبد الفتاح أفندي
	...	أحمد حمدي أفندي

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣^(١)

فى منتصف الساعة السادسة من هذا اليوم توجه أعضاء هذه المحاكم الأهلية إلى سراى عابدين العامرة فقدمهم صاحب السعادة ناظر الحفائية مخاطبا بكتابه الرفيع بهذا المقال وهو :

« شولاى

نحن يوم جلوسكم على تخت جدودكم توجهت عنايتكم العلية لإصلاح شؤون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها . وهامم ياخذ يوفينا الأجل ، الرجال الذين دعيتهم ثقتكم العلية لإحقاق الحق فى محاكمكم المحمية » .

(١) من الوقائع المصرية رقم ١٨١٩ الصادرة فى يوم الاثنين ٢ ربيع الأول سنة ١٣٠١ الموافق ٣١ ديسمبر

لما فرغ سعادته من هذا المقال التفت إليه الجناب الخديوى المعظم وإلى
حضرات الأعضاء وألقى عليهم خطابا جليلا والجميع وقوف على الأقدام وهذا نصه
المنيف :

« لقد مرنى اجتماعكم لئى فى هذا اليوم المبارك الذى أعد لافتتاح المجالس التى
انتظمت . وأشكر همتكم والذين اشتركوا معكم للوصول إلى هذا المقصد الأجل .
لومن المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع
جادة العدل والحق ، والسير على وفق ما تقتضيه القوانين ، وتوقيع الأحكام
حسب نصوصها ، ليبلغ العدل بذلك مبلغه ، ويصل الحق إلى مستحقه ، ويكف
المتعدي عن عدوانه ، ويزدجر غيره . وتعلو زيادة ملى ورغبتى فى حب
العدالة والإنصاف والتساوى فى الحقوق والمعاملة بين الغنى والفقير . ومن عهد
ما استوليت مسند الخديوية المصرية لم تزل أفكارى متجهة لما يعود على وطننا
بالتقدم والنجاح . ومن جملة ذلك إيجاد المجالس الكافلة لإجراء الأحكام وتنفيذها
تطبيقا للقوانين ، وإتاحة هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام ،
جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خبيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر
بكل دقة فى شؤون ذوى المصالح ، لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ولا يميلون إلى
غير الطريق المستقيمة ، ولا يراعون الخواطر ، ولا يتطلعون إلى حب المنفعة
الفاتية فيؤثرونها على المنفعة العامة . وقد عم بناية الله ترتيب المجالس على الوجه
المرغوب ، وعيناكم بها لما هو مشهود لكم به من الأهلية واللياقة والصدق
والاستقامة والعفة وشرف النفس وتوفر الشروط التى يعتد بها ويستند إليها
فى تمثيلكم هذه الوظائف الجليلة . وأملى ، وقد صرتم أمانة على أحكام القانون
وتنفيذها ، أن تسلكوا المسلك الحميد الأثرى ، ومن الله التوفيق والاستقامة .

لنبعد أن أكمل جنباه هذا النطق الشريف قال سعادة ناظر الحاقانية إنه يجب على رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومى ، بمقتضى المادة الخامسة والثلاثين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، أن يحلفوا اليمين بين يدى الجنب الخديوى على أنهم يؤدون وظائفهم بالذمة والصدقة . ثم استأذن سعادته من جنباه الرفيع عن ذلك . فأذن أيداه الله وحلفوا هم والنائب العمومى . وهذه ألقاظ القسم الذى حلفه كل من حضراتهم (أقسم بالله العظيم أنى أؤدى وظيفتى بالذمة والصدقة) .

ثم ترحب الجنب الخديوى بحضراتهم وأذنهم بالجلوس فجلسوا مسرورين ، وتلطف جنباه الكريم غياهم بما جبلت عليه ذاته المنيفة من الإكرام . ثم قاموا من بين يديه الكريمتين وتوجهوا إلى السراى التى أعدت بمصر للطاقم الجديدة يتقدمهم سعادة ناظر الحاقانية .

ولما وصلوها واستقر بهم المقام ألقى سعادته عليهم المقال الآتى معلنا فيه افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية وهو :

” فيما حضرات القضاة

لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران الممالك قد وجه الجنب العالى — حفظه الله — أنظاره منذ تبوته أريكة الخديوية المصرية لإصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد وأصطلاحات بلادنا على قدر الإمكان . ولهذا قد تشكلت جملة لجنات من ثلاث سنوات مضت للبحث فى اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا الغرض . والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين فى الجرائد الرسمية . وبناء على ما تعهده فيكم

الحضرة الخديوية من الصداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام
بالنيابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ألا وهى القسط بين الناس ، وإيصال
الحقوق لذويها ، والأخذ بيد المظلوم من الظالم مع المساواة بين الرفيع والوضع
والقوى والضعيف .

لقد اجتمعنا فى هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ومحكمتها الأهلية
أيضا .

لذلك فأتى أعلنكم بناءً على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتحتان من يومنا
هذا . ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العالية الصادرة
بنشر القوانين .

فأسأل الله القدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عموما
فى حسن اجتهدكم وإخلاصكم وأن يقرن بالنجاح أعمالكم .

لبعد فراغ سعادته منه جاوبه سعادة إسماعيل باشا يسرى رئيس محكمة
الاستئناف بما يأتى وهو :

” بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهئة على ما بذلتوه من الهمة
فى إصلاح أحوال المحاكم الأهلية ، ونشركم أيضا على ثقتكم بنا ، وأرجو سعادتكم
تقديم شكرنا للجناب الخديوى المعظم وإبلاغه لإخلاص تيقنا وصدق طويتنا
فى أعمالنا القضائية “.

ثم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر
وإسكندرية وطنطا ونها والمنصورة يمينا أمام محكمة الاستئناف .

ثم حلف كل من رؤساء أعلام النائب العمومي ووكلائه يمينا بين يدي سعادة
ناظر الحفانية على تأدية وظائفهم بالذمة والصدقة .

وفي الساعة ١٠ عرّبي من هذا اليوم توجه حضرات القضاة إلى نظارة الحفانية
فاستقبلهم سعادة ناظرها ثم قلمهم لدولة شريف باشا رئيس مجلس النظار فهناهم
دولته ، وشكروا له ثقة الحكومة السنية بهم ، فقابل القضاة هذه الكلمات بمزيد
الامتنان ، وأكدوا لدولته رغبتهم التامة في تحقيق مقاصد الحكومة السنية .



الحضر لجلسة الجمعية العامة الأولى

لمحكمة استئناف مصر الأهلية

للمنعقدة بمحكمة استئناف مصر الأهلية في يوم الأربعاء الواقع في ٢ ربيع آخر سنة ١٣٠١ ألف وثلاثمائة وواحد الموافق ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ الساعة عشرة وربع أفرنكي صباحا .

لبحث رئاسة سعادة إسماعيل باشا يسرى وبحضور حضرات سليمان بك نجاشي وكيل المحكمة وأحمد بك بليغ وعبد الحميد بك صادق ومحمود بك فهمي وإدريس بك ثروت ومينار وفليمينكس وهمسرك وإيموس وإبراهيم بك حلیم ومصطفى بك شوقي أعضاء والمسئوم ماكسويل النائب العمومي عن الحضرة الخديوية وسابازكا باشتاكتب المحكمة .

لشهادة إبراهيم باشا رشدي أحد أعضاء المحكمة تخلف عن الحضور لداعي انتدابه بأمورية من طرف ديوان الداخلية .

شهادة الرئيس افتتح جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل .
ساد كل من أقام العدل وشاد بنيانه ، وماد كل من سار في طريق العدل ونفذ
أحكامه . لا ينبغي أن من خلال الكمال التي تتنافس فيها كل دولة وتفتخر بها كل
أمة لإيجاد القوانين التي بها تحفظ الأموال ، وتحقق الدماء ، وتسان الأعراض .
ولا تكون تمشيتها إلا رجال عصفى النفس طاهرى الذبول لا يميلون مع الأهواء
والأغراض . والسعيد من اقتدى فى الكمال بغيره ، واقتفى أثره فى استقامة سيره .

شادى : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل
والحرية . وهما أصلان ثابتان فى شريعتنا ، وهما ملاك القوة والتدنى وبهما انتظام
الملك ودوامه .

شادى : الملك بستان والعدل سياحه ، وما لا يصان لا يدوم حفظه .

شادى : قد آت لكل فرد من أتباع الحكومة المصرية الخديوية أن يبنى
نفسه ويشكر فضلها من صميم قواده على ما أشرقت به شمس توفيقها من مطالع
السعادة ، وأبنت به غصون فضلها من مجامع الإفادة . ألا وهو قانون الحاكم الأهلية
النظامية ، وصدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام ، وانتقاء من وثقت
به للقيام بأعباء هذه المهمة من القضاة والحكام .

شادى : قد نحتل حكومتنا السنية بهذه الفضيلة ، ونحتل عن مسئولية
الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الجليلة ، مع كمال الثقة بمحضراتكم فى تأدية هذه
الوظيفة الشريفة ، التى من شأنها التسوية بين القوى والضعيف فى الأحكام ،
والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لأربابها على مقتضى القانون .

شأني : لا تحسن الظلم متحصرا في أخذ المال من يد مالكة بغير حق ، بل يعم من لم يستغله من يد الظالم ويرده للاستحقاق . فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات ، وإنصاف المظلوم من الظالم من ألزم الحقوق . وقد اجتمعنا للشروع بما نيط بنا من هذا العمل الجسيم . فقلنا أن نتعاضد على إنجازها على الوجه المستقيم .

شأني : المشاورة أصل من أصول الدين وسنة واجبة أمر بها الله سبحانه في كتابه ، أشرف النبيين . وما جعلت المحاكم مؤلفة من هيئة إلا لهذا القصد الجليل . وكلنا يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه ، وما يترتب على نتائجه من استقامة العمل في مبدئه ومنتهاه .

وبعد ذلك تناولت الجمعية في مادة تشكيل محكمة الجنائيات والمحكمة المدنية والتجارية ، ولجنة الإعانة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها . لكن من حيث إن لائحة الإجراءات الداخلية المنصوص عليها في المادة السادسة والعشرين من اللائحة ترتيب المحاكم الأهلية لم تصدر لأن تقرر بموافقة الآراء انتظار صدور لائحة الإجراءات الداخلية البادية ذكرها لإجراء العمل بموجبها . وقد كلفت الجمعية سعادة رئيس المحكمة باستعمال صدور اللائحة المذكورة من جهة الاقتضاء للشروع في العمل . ثم كلفت باشكاتب المحكمة بإرسال صورة هذا المحضر إلى قلم الوقائع المصرية لدرجها في أول عدد يصدر من الصحيفة المذكورة . وبعد ذلك انفضت الجلسة والساعة إحدى عشر ونصف أفرنكي صباحا ٤

لئيس المحكمة

(مضاء)

باشكاتب المحكمة

(مضاء)

الأحكام القضائية الأولى

محكمة استئناف قصر الأملية حكم الاستئناف

في قضية النيابة العمومية على محمد هندي السمكري .

لأن محكمة استئناف مصر المشكلة من سعادة إسماعيل باشا يسرى رئيس المحكمة وحضرات أحمد بك بليغ ومحمود بك فهمي والمسيو ليموس ومينار قضاة وحضرة شفيق بك منصور رئيس قلم النيابة العمومية وحضرة سبابا افندى زكا باشكاتب المحكمة القائم بوظيفة كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي بيانه :

في قضية النيابة العمومية نمرة ١

ضد

محمد هندي السمكري المتهم بسرقة

بعد سماع التقرير المتقدم من سعادة الرئيس وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهم وبعد المداولة في ذلك بالمحكمة رأى :

لئن حيث إنه في يوم عشرين محرم سنة ١٣٠١ (ألف وثلثمائة وواحد) حضر لضبطية قسم الموسيقى إمامي محمد المخبر ومعه حرمة تدعى حفيظة بنت أحمد افندي عبد الباقي وشخص آخر ادعى أن اسمه محمد عفيفي وقال إنه نظر الحرمة حفيظة حاملة طفلا رضيعا والمدعو محمد عفيفي مارا خلفها ثم سرق فردة الخلخال من أرجل الطفلة وأصرع بالمسير . وهناك أجرى ضبطه ووجد معه فردة الخلخال وقطعة زجاج مشطوفة .

لوحيت إنه لدى التحقيق بالضبطية المذكورة حصل الاعتراف من ذاك السارق بما ذكر . وكذلك الحرمة صادقت المخبر ورغبت تسليمها فردة الخلخال وأجرى اللازم مع السارق بمعرفة الحكومة وقد بعث بالجميع الى ضبطية مصر بإفادة من مأمور ضبطية القسم المذكور واضحا بها أن السارق المحكى عنه هو من أرباب السوابق الدائرين على هوى أنفسهم في العريضة وسبق ترده على الضبطية بسرقات من هذا القبيل .

لوحيت إنه بعد ثمين فردة الخلخال بمبلغ عشرون قرش تسلمت للدعية ثم ثبت أن اسم المذكور الحقيقي هو محمد هندی نظرا لسبق التداعى عليه بهذا الاسم من حرمة تدعى حسنة من سكان قنطرة منقر لتجاربه على أخذ طقية عليها ثمانية عشر غازية بما فيهم مجلدية وغرغش صاغ من على رأس ابنتها الصغيرة حال مرورها مع خادمتها في يوم عشرين جماد أول سنة ١٣٠٠ (ألف وثلثمائة) باشتراكه مع شخص آخر لم تعين اسمه وأصرعوا بالمسير إنما لإنكاره وعجز الحرمة المذكورة عن الثبوت وعدم حضورها حفظت الأوراق .

لوحيت إن السارق المذكور أقر بأنه لم يأخذ سوى فردة الخلخال وأن تغيير اسمه فهو من خوفه .

لُحيث إن ضبطية مصر أوضحت أنه من أرباب السوابق كما سلف وأنه سبق الحكم عليه من مجلس ابتدائي مصر بسجنه بالضبطية مدة شهرين نظرا لتجاربه على سرقة خيرية ذهب من على رأس نجل حضرة راشد افندى من أعضاء محكمة مصر وتنفيذ الحكم عليه .

لُحيث إن مجلس مصر الملغى بناء على التحقيق الذى صار إجره فى هذه القضية حكم بمقتضى المضبطة الصادرة منه فى ٢٩ صفر سنة ١٣٠١ (ألف وثلاثمائة وواحد) بإرسال محمد هندى المذكور الى ليمان اسكندرية مدة ستة شهور تطبيقا للسادة الحادية عشرة من فصل ثالث من القانون الهايوى المقال فيه إن مادة السرقة التى لم يوجد فيها ثبوت شرعى وإنما وجد فيها نصاب السرقة حيث إنه لا يوافق العدالة فيها مجازاة من أخذ شيئا يساوى بعض مئات من القروش بتخصيص مدة زيادة يلزم أن يستخدم فى الخدمات الدنيئة مقيدا بالحدود من ثلاثة شهور الى ثلاثة سنوات على حسب قيمة الشيء المأخوذ .

لُحيث إن من مرق ثلاثة مرات وجوزى عليها ولم يرتدع فيفهم من حاله أنه صار غير قابل للاستقامة وحسن السلوك فيلزم تقيمه وتغريبه الى بلاد السودان .

لُحيث إن الحكم الصادر من مجلس مصر الملغى هو فى محله .

بناء على الأسباب المذكورة

لُقرر بتأييد الحكم الصادر من مجلس ابتدائي مصر الملغى بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٣٠١ (ألف وثلاثمائة وواحد) بإرسال محمد هندى المذكور الى ليمان اسكندرية

مدة ستة شهور تطبيقاً للادة الحادية عشر من فصل ثالث من القانون الهايوى ،
يخصم له منها مدة مجته مع إلزامه بالمصاريف القانونية .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المتعقبة فى يوم الخميس الواقع
فى ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ الموافق ١٧ ربيع آخر سنة ١٣٠١ ما

رئيس المحكمة

كاتب الجلسة

هم

امضاء

(إسماعيل يمسرى)

(شبابا لوكا)



محكمة استئناف مصر الأهلية

الأودة المدنية

باسم الحضرة الخديوية

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من حضرة سليمان نجاشي بك وكيل المحكمة
وحضرات عبد الحميد صادق بك وأمين سيد أحمد بك والمسيو ميناو وإدريس
ثروت بك قضاة وحسن افندي قواد كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي بيباه :
في قضية الحرمة سالمة بنت عمر سلامه نمرة ٧

ضد

محمد سلامة

لكن حيث إن الحرمة سالمة بنت عمر سلامة تطلب أخيها محمد سلامة بنصيبها
فما تخلف عن والدها من الميراث بعد وفاته من أطيان وغيره .

لوحث إن محمد سلامة لا يقر على هذه الدعوى وقال إن والده توفي دون أن
يترك شيء ما مطلقا وما هو مكلف عليه من الأطيان هو حيازته .

لوحث من التحريات التي جرت في هذه القضية بمعرفة مديرية المنوفية بناء
على قرار تمهيدى صدر من مجلس طنطا اتضح أن والد الحرمة سالمة المذكورة
توفي في ٢٠ ذى القعدة سنة ٧١ وهذا التاريخ هو قبل صدور لأئحة الأطيان
الصادر عليها أمر الاعتقاد بتاريخ ٢٤ الحجة سنة ٧٤ التي أجازت للإثاث الميراث
في الأطيان الخراجية .

لوحيت إنه قبل صدور تلك اللائحة ما كان للإثبات حق الميراث في الأطليان
الخراجية .

لوحيت إنه في هذه الحالة تكون دعوى الحرمة سالمة المذكورة بشأن الأطليان
لاغية .

لوحيت إن مجلس طنطا الملغى حكم في ٢٨ رجب سنة ٣٠٠ برفض
دعوى الحرمة سالمة المذكورة وقد وجد أن حكمه هذا في محله .

فبناء على هذه الأسباب

فقرر الحكم بتأييد ما حكم به مجلس ابتدائي طنطا بتاريخ ٤ يونيو سنة ٨٣
موافق ٢٨ رجب سنة ٣٠٠ ومعافاة الحرمة سالمة المدعية من المصاريف
القانونية لثبوت فقرها تطبيقاً للادة الستون من لائحة الإجراءات الداخلية .

لهذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الأربعاء ٢٦ مارس
سنة ٨٤ الموافق ٢٨ جماد أول سنة ١٣٠١

كاتب الجلسة

(المضاء)

حسن شواد

وكيل محكمة استئناف مصر

(لهم)

سليمان شجاني

محكمة استئناف مصر الأهلية

الأودة التجارية

فيامم الحاضرة الخديوية

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من حضرة سليمان بك نجاني وكيل المحكمة وبحضور حضرات عبد الحميد بك صادق وأمين بك سيد احمد وإدريس بك ثروت والمسيو مينا قضاة وحرجس افندي يوسف كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي بيان نصه :

في قضية مصطفى بك الهجين التاجر بمصر المقيمة بالحدول العموى بمره ٢

ضد

السيد احمد الحسينى تاجر بخان الخليل بمصر .

لجمقتضى تقرير تقدم من مجد الصدر بالتوكيل من مصطفى بك الهجين لمجلس ابتدائى مصر الملفى بتاريخ ٤ محرم سنة ٩٦

لحكا تكليف السيد احمد الحسينى بالحضور لسباع الحكم عليه بملزوميته بدفع مبلغ أربعة وثلاثين ألف ومائة وخمسة وعشرين غرش قيمة كميالة مع الفايط والمصاريف الرسمية والغير رسمية . وينظر القضية بالمجلس صدر منه حكم بتاريخ ٣ يناير سنة ٧٩ برفض تداعى مصطفى بك الهجين على السيد احمد الحسينى بخصوص مبلغ الثلاثمائة وخمسين جنيه إنجليزى بما أنه مثبت سداد المبلغ إليه بموجب المكتوبة المحررة عليه بتاريخ ١١ ربيع آخر سنة ٩٥ بإمضاء من

السيد أحمد الحسيني ورفض باقي طلبات الطرفين وعوايد المجلس تؤخذ منهما متاصفة . وباعلاتن الحكم إلى مصطفى بك الهجين في ٢٦ صفر سنة ٩٦ تقدم من وكيله محمد افندي الصدر تقارير رفض الحكم لمجلس مصر الملغى في ٢٨ صفر سنة ٩٦ ثم تقدم أوجه التظلم لمجلس الاستئناف في ١٧ ربيع آخر سنة ٩٦ بطلب لغو الحكم الصادر من الجلسة التجارية بمجلس ابتدائي مصر وملزومية أحمد الحسيني بدفع مبلغ الثلاثمائة وخمسين جنيه إنجليزي مع الفايط والمصاريف الرسمية والغبر رسمية .

لأنظر القضية في مجلس الاستئناف الملغى صدر منه حكم بتاريخ ١٣ صفر سنة ٩٧ برفض الأبلو المرفوع من مصطفى بك الهجين وصرف النظر عن دعواه على السيد أحمد الحسيني بشأن كمباله الثلاثمائة وخمسين جنيه إنجليزي وملزومية مصطفى بك الهجين بعوايد المجلس .

لوابعلا ن ذلك الحكم إلى مصطفى بك الهجين في ١٦ ربيع آخر سنة ٩٧ لم يقبله وتقدم تقرير الأبلو من وكيله محمد افندي الصدر في ١٣ جماد أول سنة ٩٧ بطلب إعادة نظر القضية في ذات المجلس الصادر منه الحكم والطعن فيه بطريق الريكيت سيثيل وأرفق بتقريره فتوى من ثلاثة أفوكاتية وإيصال الصراف عن الرمز المقرر لأعمال الريكيت سيثيل تطبيقا للقانون وبناء على ذلك صدر حكم المجلس بتاريخ ٦ رجب سنة ٩٧ بقبول الريكيت سيثيل المرفوع من مصطفى بك الهجين .

فهم وصدر أيضا من مجلس الاستئناف المذكور قرار بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ بأحالة الحو المتظاهر في كمباله الثلاثمائة وخمسين جنيه القيمة احد عشر ربيع آخر سنة ٩٤ مع الكاية القيمة احدى عشر ربيع آخر سنة ٩٥ المحررة

على كميالة الثمانين جنيه المؤرخة في ١١ ربيع آثر سنة ٩٤ ومقال من حضرة مصطفى بك المهجين بأن السيد أحمد الحسينى هو الذى أحلها على ضبطية مصر لتحقيق هذا وهذا بمعرفة بالجلسة الجنائية . وبعد استيفاء لتقدم الأوراق للجلسة الابتدائى كما هو جارى فى القضايا الجنائية وتوقيف موضوع القضية بالمجلس لحينما يحكم فى النوعين الجنائين المذكورين وعوائد المجلس على الطرفين مناصفة .

لأناسبة لغو مجلس الاستئناف أحيلت القضية على هذه المحكمة . وبعد طلب الخصام بمقتضى علم خبر تقيدت القضية بالجدول العمومى بكرة ٢ وتقدمت بجلسة يوم الأربعاء الواقع فى ١٩ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢١ جماد أول سنة ٣٠١ لخصر المدعى والمدعى عليه شخصيا . وبعد سماع أقوالها وضعت القضية فى المداولة .

لأنالملاكرة فى ذلك بالمحكمة رؤى

لأن حيث إن مجلس استئناف مصر الملقى سبق أصدر قرارا بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ بأحالة تحقيق الحو المتظاهر فى كميالة الثلاثمائة ومحمسين جنيه مع الكافة المحررة على كميالة الثمانين جنيه على ضبطية مصر .

لأنحيث بطلب الأوراق وحضورها وجدت غير مستوفية حسبما نص بالقرار المذكور .

لأنحيث من الاقتضى الاجرى حسبما نص بالقرار الملقى عنه لإتمام التحقيق .

فلهذه الأسباب

فقرر إرسال أوراق التحقيقات التي جرت بمعرفة ضبطية مصر بناءً على قرار مجلس استئناف مصر الملغى الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ إلى قلم النائب العمومي بمحكمة مصر الابتدائية لأجرى ما يلزم نحوها حسبما هو منصوص بالقرار المذكور .

لهذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المتعقدة في يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢٨ جماد أول سنة ١٣٠١ لثمانية وواحد ٢

كاتب الجلسة

وكيل محكمة استئناف مصر

(المضاء)

(لهم)

لجرجس يوسف

شليمان شجاني



حفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية^(١)

تحتفل اليوم (١٠ مارس سنة ١٩٢٦) في منتصف الساعة الحادية عشرة قبل الظهر بإفتتاح محكمة أسبوط الاستئنافية الأهلية الجديدة في سرادق واسع نفخ نصب لهذا الغرض بحضور حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية وحضرات أصحاب السعادة والعزة النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ومديرى أقاليم أسبوط وجرجا وقتا وأسوان ، وجمهور من كبار العلماء والرؤساء الوطنيين والموظفين والأعيان ورجال المحاكم الأهلية والمحامين .

لقد بدأ الاحتفال بتلاوة آى الذكر الحكيم بقوله تعالى (وإذا حكمتم بين الناس أن تكونوا بالعدل) . ثم وقف حضرة صاحب السعادة صالح حتى بإشارة رئيس محكمة استئناف أسبوط الأهلية فتلا كلمة ترحيب بالحاضرين ، وعقبه حضرة صاحب المعالي وزير الحفانية فأعلن افتتاح المحكمة وذكر البواعث التى اقتضت إنشائها والمنافع التى ترمى من ورائها من حيث تخفيف المتاعب عن جمهور المتقاضين فى أسبوط وما يليها جنوبا من الأقاليم العليا فى الوجه القبلى .

فخطب فى هذا الاحتفال من رجال المحاماة حضرة صاحب العزة الأستاذ إبراهيم الحلوى بك وحضرة الأستاذ ناشد حنا ققيب نقابة المحامين الفرعية فى أسبوط وتلا فيه الأستاذ محمود ضيف كبير الكتبة فى هذه المحكمة الجديدة منظومة حسناء كان لها أحسن تأثير فى نفوس السامعين .

(١) من جريدة الامرام المصادرة فى ١١ مارس سنة ١٩٢٦

كلمة وزير الحقانية

في حفلة افتتاح محكمة استئناف أسيوط الأهلية

أيها السادة

أنتي سعيد أن أراي هنا بينكم للاحتفال بافتتاح محكمة استئناف أسيوط الجديدة .

شاءت الحكومة أن يكون هذا الافتتاح رسميا وأن يحضره لارجال القضاء والموظفون فقط بل ممثلونقابة المحامين والأعيان أيضا . فرجال القانون ، سواء أكانوا قضاة يجلسون للحكم أم أعضاء للنيابة يقيمون الدعوى العمومية أم محامين يقومون بالدفاع عن موكلهم ، متحدون جميعا في القيام بالعمل المشترك الذي تخصصصواله وهو خدمة الحق والعدل . وهذا الاشتراك في الجهود ضرورى لإقامة العدل بين الناس . فالعدل لا فرق فيه ولا تمييز من أى نوع بين أهل الوطن الواحد مهما تباينت درجاتهم في الهيئـة الاجتماعية أو معتقداتهم الدينية أو آراؤهم السياسية . لأن العدل أساس الرقى الأدبى والمادى فى الشعب ، وإنه من أكبر العوامل فى تأسيس الوحدة القومية . ولذلك كان من أول الواجبات على كل حكومة أن تنظم القضاء فى بلادها ، فان إعطاء كل ذى حق حقه ، والاقتصاص من المجرمين ليأمن السكان على حياتهم وأموالهم ، والحفاظة على النظام العام، شرط أساسى لنجاح الشعوب وفلاحها فى جو مشبع بالطمأنينة والسلام .

لكي تكون العدالة ذات أثر فعال ، وليتمكن القضاء من الوقوف بسرعة على ما يحتاجون إليه من المعلومات المتعلقة بالوقائع فى القضايا المفروضة عليهم ، يجب ألا تكون مراكر المحاكم بعيدة عن محال المتقاضين .

ولما كان حضرة صاحب الجلالة الملك دأبه الوحيد الاهتمام براحة شعبه وإسعاده كما تعلمون ، فقد توجه نظره السامى إلى ما يعانيه المتقاضون المقيمون في الصعيد بسبب نظر قضايهم المستأنفة في مصر أى في مدينة تبعد بمئات الكيلو مترات عن محال توطنهم مما يعرضهم لفترات باهظة ولمشاق جسيمة سواء جاعوا بأنفسهم إلى القاهرة لخبرة المحامين فيها ، أم كلفوا بحامى الصعيد بالذهاب إلى القاهرة للاهتمام بقضايهم . لكل ذلك لم يتردد جلالة قط في الموافقة على المشروع الذى كان من زمن محلا لبحث وزارة الحفانية ألا وهو إنشاء محكمة استئناف ثانية يكون مركزها مدينة أسيوط .

فبعد ما تقرر إنشاء المحاكم الأهلية في القطر المصرى في سنة ١٨٨٣ كانت الحكومة قررت ترتيب محكمتين للاستئناف إحداهما في القاهرة والأخرى هنا . وإذا كانت محكمة أسيوط لم تنشأ إذ ذاك فما ذلك عائدا على الأرجح إلا إلى بعض الصعوبات التى كانت قائمة ومنها الأسباب المالية . ولكن كلما كانت تنشر في البلاد الوسائل التى من شأنها ترقية الزراعة والتجارة ويرتب عليها ازدياد قيمة العقارات كان عدد القضايا يزداد تبعا أمام المحاكم حتى أصبحت محكمة استئناف مصر واجبا عليها أن تقوم بعمل جسيم جدا . وقد دلت الخبرة على أنه عند ما تزيد قضايا محكمة على حد ما تستطيع الفصل فيه ، تتضخم جداولها ، فعلى الرغم من زيادة عدد قضائتها وما يبذلونه من الغيرة وحسن الإدارة لا يعود من الممكن السير فيها بالأعمال سيرا طبيعيا . وإن الأفضل في حالة كهذه أن تقسم الدائرة القضائية وتنشأ محكمة جديدة أقرب إلى المتقاضين تتوفر لسيا السهولة اللازمة للفصل في القضايا بسرعة .

لهذه الأسباب حلت الحكومة على أن تقرر أن قضايا الاستئناف التي ترفع عن أحكام محكمة أسبوت وقنا يفصل فيها من الآن فصاعدا أمام محكمة استئناف جديدة رؤى أن يكون مركزها الدائم مدينة أسبوت .

لهذا التدبير الذى لا غنى عنه لتحسين توزيع العدالة فى بلد يقطنه ثلاثة عشر مليوناً من الأتقس محرت الحكومة أن لا يترتب على إنفاذه عبء يهبط عاتق دافعى الضرائب أو ينقل ميزانية الحفانية . لهذا ارتأت أنه بتوزيع القضايا بين المحكمتين يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية دون زيادة عدد المستشارين زيادة جديدة ، وفكرت أنه لأجل القيام بأعمال محكمة استئناف أسبوت يكفى أن ينقل إليها من محكمة استئناف مصر عدد من المستشارين متناسب مع عدد القضايا التى ستؤخذ منها بعد الآن . وتعلم الحكومة جيدا أنها بعملها هذا تطلب من مستشارى محكمة استئناف مصر المعينين للجلوس فى كراسى محكمة استئناف أسبوت تضحية حقيقية فانه من الصعب على الإنسان—عندما يكون منظمًا معيشته فى مدينة، وتكون الوظيفة القائم بها يجعله يأمل أن لا يغير محل إقامته—أن يضطر فجأة إلى اتخاذ تدابير جديدة وأن يغير ترتيب بيته ومعيشته . لكن الحكومة تعلم جيدا أنها يمكنها الاعتماد على وطنية المستشارين وإخلاصهم للمصلحة فيقبلون هذه التضحية . وفى الواقع قد تبين ما بدا من مستشارى محكمة الاستئناف الجديدة عند ما دعيتهم الحكومة إلى هذا العمل أنهم فى الحقيقة عالمون بما هو واجب عليهم نحو بلادهم وأنهم يعرفون عند الاقتضاء كيف يفضلون المصلحة العامة على مصالحهم الخصوصية .

لومن جهة أخرى يعلم هؤلاء المستشارون أيضا أنه عند كل خلو فى محكمة استئناف مصر سيدعون للرجوع إلى كراسيهم فيها بحسب ترتيب أقدمتهم . فان الحكومة اتخذت هذا التدبير العدل بآدى ذى بدء لكن تخفف عنهم بقدر الممكن المضار المترتبة على النقل المطلوب منهم الآن .

لأنه تكون هذه المضار محسوسة في حالة الكتب والمستخدمين المتقولين من محكمة استئناف مصر إلى المحكمة الجديدة أكثر منها في حالة المستشارين . فهؤلاء الموظفون الذين يشتركون في دائرة عملهم في إقامة العدالة يظهرون هم أيضا لإخلاصا كبيرا لخدمة مصالح البلاد ويستحقون الثناء علنا على وطنيتهم . وستكون معاملتهم في النقل إلى مصر على طريقة نقل حضرات المستشارين .

فيها السادة

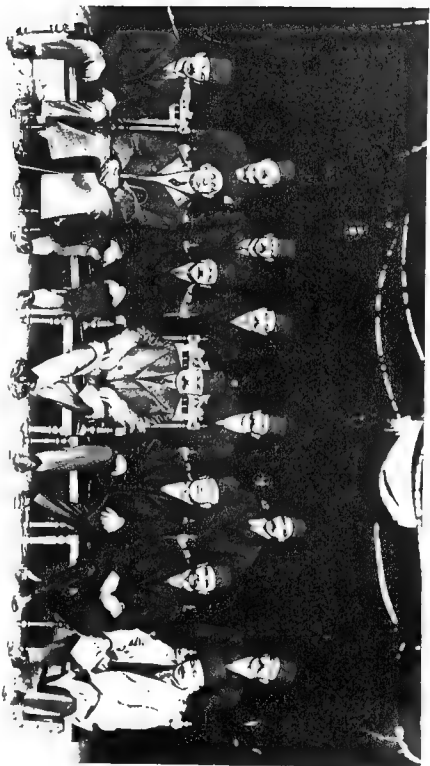
لأنه يخف على الحكومة أن إنشاء محكمة استئناف في أسبوط قد يقرب عليه شيء من الخطر في أن يتعد قضاء هذه المحكمة الجديدة عن المبادئ التي وضعتها محكمة استئناف مصر . فرجال القانون يعلبون أنه من الممكن حل أى مشكلة قانونية حولا مختلفة يستند كل منها إلى مبادئ القانون وإلى العدالة ، لكن التجارب دلت على أنه ليس من المصلحة أن تحمل مسألة واحدة في بلد واحد بطريقتين مختلفتين لأشياء سوى مصادفة أن إحداها نظرت أمام محكمة الجنوب والأخرى نظرت أمام محكمة الشمال ، ولهذا يرى في أغلب البلاد التي وصلت إلى درجة راقية في تطور نظامها القضائي ، محكمة وحيدة للفصل في النقط القانونية تسمى عادة محكمة النقض والإبرام . غير أن قوانيننا المصرية لم ينص فيها على الطعن بطريق النقض والإبرام إلا في المسائل الجنائية ، وأظن أن الحكومة أحسنت صنعا بجعل النظر في جميع الطعون التي من هذا القبيل مهما كانت المحكمة الصادر منها الحكم محكمة جنح أو محكمة جنابات ، من اختصاص محكمة استئناف مصر ، إذ أنها بذلك تضمن وحدة المبادئ القضائية في المواد الجنائية .

لأنه في المواد المدنية فالطعن فيها بطريق النقض والإبرام غير منصوب عليه في القانون ، على أن وحدة المبادئ في أحكام القضاء كانت مكفولة في الواقع بوجود

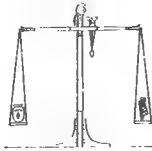
محكمة استئناف واحدة وبالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ مكررة من قانون المرافعات التي تقضى بأن تحال على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة القضايا التي يرى فيها العدول عن اتباع مبدأ قانوني تقرر في أحكام سابقة .

لؤمن الواضح أنه إذا كان هذا النص يمنع التناقض في أحكام القضاء في دائرة محكمة استئناف واحدة فهو لا يمنع حصول ذلك في دائرتي محكمتي استئناف مختلفتين مستقلتين الواحدة منهما عن الأخرى . فليس للتقاضين ما يعتمدون عليه في هذا الأمر إلا الحكمة مستشاري محكمة استئناف أسبوط لكي لا ينشأ عن أحكامهم تناقض في قضاء المحاكم في المسائل المدنية . وإلى واثق تمام الثقة بأن هذا الخطر سيكون نظريا صرفا لمدة من الزمن يتاح فيها للحكومة إنشاء محكمة النقض . فانكم يا حضرات المستشارين آتون كلكم تقريبا من محكمة استئناف مصر ورأسكم أحد رجال القضاء الخبيرين ، وقد جلس هو نفسه سنوات طويلاً في محكمة استئناف مصر ، فلا خوف إذاً أن تتبععدوا فيما سبتصدروته من الأحكام عن المبادئ التي قررها قضاء محكمة استئناف مصر أثناء السنوات الأربعين ونيف التي مضت على تأسيسها ، تلك المبادئ التي اعتاد المتقاضون ورجال القانون الرجوع إليها .

ثم يبق على الآن ، أيها السادة ، إلا أن أطلب من الله تعالى أن يبارك أعمالكم . وأدعوكم في الختام إلى رفع آيات الشكر والإخلاص إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مليكنا المحبوب فؤاد الأول . ففي عهده السعيد تبدأ محكمة استئناف أسبوط أعمالها . والآمال معقودة على أنها — بتوزيعها العدالة في أقاليم الصعيد على وجه الإنصاف والمساواة بين الجميع — تساعد على توافر الطمأنينة والأمن في تبادل المعاملات بين الناس . فالطمأنينة والأمن يتوافران دائماً في البلاد إذا وثق سكانها بأن العدالة سريعة وأكيدة ، وأن حق كل ذي حق معترف به ومحافظ عليه .



١٩٣٦
 LA CEREMONIE D'INAUGURATION DE LA COUR D'APPEL D'ASSOUT EN ١٩٣٦



الفصل الثالث المحاكم الأهلية وبعض المصالح المرتبطة بها

(١)

المحاكم الأهلية بعد إنشائها

لحضرة الأستاذ محمد سالى مازن الحامى بقسم قضايا الحكومة

للم يكن القضاء الاهلى قبل إنشاء المحاكم الأهلية قضاء مسائرا لروح العصر
ومتمشيا مع تقدم البلاد ، بل كان على جانب غير قليل من الشذوذ والاضطراب .

لقد رأت الحكومة أن الحاجة ماسة إلى الإصلاح ، فقرر مجلس النظار
فى ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ تشكيل لجنة تحت رئاسة ناظر الحفانية للبحث والنظر
فى هذا الشأن . وقد تشكلت هذه اللجنة من : عبد السميع افندى القاضى بمحكمة مصر
الابتدائية المختلطة ، والمسيو أرا رئيس مجلس شورى الحكومة ، ويوريللى بك
رئيس قلم قضايا وزارة المالية ، ويطرس غالى بك وكل نظارة الحفانية ، وقدرى بك

المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وإبراهيم خليل باشا المستشار بمجلس الأحكام ،
ومحمود حمدي باشا المستشار بمجلس الأحكام ، ولحيل بك سكرتير مجلس النظار ،
ونجيران بك وكيل نظارة الخارجية ، ومسئو فاشيه النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .
وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر أمر عال بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
وقد روعي في وضعها الاستعاضة عن المجالس القديمة التي كانت قائمة في ذلك
الوقت بمحاكم مشكلة تشكلا نظاميا متفقا مع المبادئ العصرية الحديثة .

فإنهم ما استعمل عليه هذه اللائحة من الأحكام ماذكرته خاصا بترتيب درجات
هذه المحاكم ، فقد وضعت لها أربع درجات - المحاكم الابتدائية ومحاكم الأمور
الجزئية ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز .

فإن المحاكم الابتدائية ترتب في مصر والإسكندرية وفي كل مديرية من الوجهة
القضلية والبحرية وفي جهات السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية التي تتبع
فيها بعد بأمر من الحضرة الخديوية . ويحال على هذه المحاكم بمقتضى أمر من الحضرة
الخديوية النظر في الدعاوى الواقعة في المحافظات التي لا توجد فيها محاكم ابتدائية .
وتشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالأقل يكون أحدهم رئيسا
وآخر وكلا . وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة . ويجوز تعيين قواب للقضاة بالمحاكم
الابتدائية لاي زيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على أربعة ، وهؤلاء القواب
يقومون مقام القضاة الأصليين عند غيابهم أو حدوث عذر لهم يمنعه من الحضور .
وتختص بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بنظرها
المحاكم الجزئية . وتختص أيضا بصفة ثانية درجة في الأحكام الصادرة من محاكم
الأمور الجزئية . أما في المواد التأديبية فتختص بالحكم بصفة أول درجة في الجنح ،
وبصفة ثانية درجة في مواد المخالفات .

للمحاكم الأمور الجزئية يترتب منها في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة واحدة أو أكثر . ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض أو نائب يتعين بمعرفة المحكمة الابتدائية . ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة أن تسترجع القاضى المذكور وتستعيضه بغيره من رفقائه . وتختص بالحكم فى المواد المدنية بقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية، ولها الحكم أيضا فى المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات .

للمحاكم الاستئناف تترتب منها محكمتان لإحدهما بمصر والأخرى بأسبوط . أما ما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيها بعد بأمر من الحضرة الخديوية . وتشكل كل محكمة من ثمانية قضاة بالأقل يكون أحدهم رئيسا وأخر وكيلًا . وتصدر الأحكام من خمسة قضاة . وتختص بالحكم فى المواد المدنية والتجارية فى الأحوال المقررة بالقانون ، وتحكم بصفة أول درجة فى الجنايات ، وبصفة ثانياً درجة فى الجناح .

للمحكمة التمييز ومقرها مصر تتركب من عشرة قضاة بالأقل يكون من بينهم الرئيس والوكيل وتصدر الأحكام من سبعة قضاة . وترفع إليها بناء على طلب أولى الشان الأحكام الصادرة فى المواد المدنية والتجارية وهى :

١- الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى دعاوى يكون موضوع الطلب فيها زائدا على ٢٥,٠٠٠ قرش، أو يكون الطلب بمقتضى لم تقدر لها مبالغ .

٢- الأحكام التى يكون فيها خروج عن منطوق القوانين مهما كانت أهمية الدعوى . وفى هذه الحالة متى ثبت للمحكمة التمييز أن الحكم خارج عن منطوق القانون فإنها تنقضه وتنظر فى موضوع الدعوى وتفصلها بحكم واحد .

لأرفع تلك الدعاوى أمام محكمة التمييز يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها ما لم يكن الحكم مأمورا بتنفيذه تنفيذا عاجلا بدون توقف على الطعن فيه .

لوتختص محكمة التمييز أيضا بالحكم قطعيًا بصفة ثانية درجة في مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة أول درجة . وتقضى في المسائل المتعلقة بعدم استيفاء القواعد الإجرائية المقررة أو بالخروج عن القانون . وتفصل في هذه المسائل اتباعًا للقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة نقض وإبرام .

لوقد تضمنت اللائحة نصوصًا مؤداها أنه يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت المصلحة ذلك ، وأنه يجوز لمحكمة التمييز ولحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تُشكل فيها دائرتين أو أكثر . على أن تشكل كل من المحاكم ، وزيادة عددها ، وتعيين دائرة اختصاص كل منها ، وتجهيد دوائر فيها ، يكون بأمر من الحضرة الخديوية يصدر بموافقة رأى مجلس النظارة .

كما نصت على أنه يترتب بالمحاكم قلم نيابة عمومية يتولى رئاسته نائب عمومي .

لوفي صدد اختصاص المحاكم الأهلية بوجه عام نصت المادة ٢٢ من اللائحة على أن المحاكم الأهلية تختص بالحكم في كافة الدعاوى الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الأهالي بعضهم مع بعض . وتختص في مواد التأديب بالحكم في المخالفات والجناح والجنايات الواقعة من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات والجناح والجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها .

فما القضايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالي فانها تنتظر ويحكم فيها مجلس إدارى يترتب فيها بعد بأمر خديوى. على أنه لا يجوز إقامة دعوى من أحد أفراد الأهالي على مأمور من مأمورى الحكومة بسبب أمور وقعت منه فى أثناء إجرائه وظيفته . بل من يدعى بمحصول ضرر له من إجراءات أحد المأمورين فدعواه تقام على الحكومة أو على جهة الإدارة التابع لها ذلك المأمور، لا على المأمور نفسه .

لكن نصت اللائحة أيضا على أنه لا يجوز للحاكم الأهلية الحكم فى المسائل المتعلقة بالأوقاف، ولا فى مسائل الأتكنة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ، ولا فى مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ، وليس لها تأويل الأحكام التى تصدر فيها من القاضى المختص بها - إنما يكون من خصائصها الحكم فى المنازعات التى تنشأ من تطبيق أو تنفيذ تلك الأحكام . كما أنه لا يسوغ للحاكم المذكورة أن تحكم فيما يتعلق بملكية العقارات المخصصة للنافع العمومية . ولا يجوز لها أن تفسر أى أمر صادر من جهة الإدارة أو توقف تنفيذه .

واشتملت اللائحة فى ختامها على نص يقضى بأن مجرد تشكيل كل محكمة من المحاكم المستجدة يترتب عليه لغو المجالس المحلية الموجودة فى الجهة التى تشكلت بها المحكمة المستجدة المذكورة . والدأوى التى كانت منظورة بالمجالس الملغاة ترفع للحكمة المستجدة ويصير إتمام إجراءاتها على حسب أصول المرافعات الجديدة اعتبارا من أتروقة تحورت بشأنها مستوفية الشروط اللازمة .

وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة برئاسة ناظر الحقانية للباشرة فى ترتيب المحاكم ووضع نظامها الداخلى وإنتخاب مستخدميه ، على

أن تكون مأمورية هذه اللجنة استشارية فقط . وبما قرره في هذه الجلسة تعيين على باشا إبراهيم نائباً عمومياً للحاكم الأهلية المزمع إنشاؤها وتعيين ثلاثة وكلاء له وأن يكونوا جميعاً هم أعضاء اللجنة المذكورة . وانتظر في استصدار الأمر العالي بالتعيين حتى يؤخذ رأى على باشا إبراهيم . والظاهر أن على باشا اعتذر فصدر الأمر العالي في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين سعادة إسماعيل باشا يسرى نائباً عمومياً وتعيين الثلاثة الوكلاء المذكورين معه فتم تشكيل اللجنة .

ولكن اللجنة لم تستمر في عملها بسبب الاضطراب السياسى الذى وقع في البلاد حينذاك إلى أن تقدم المرحوم حسين نغرى باشا ناظر الحفانية إلى مجلس النظار في ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمذكرة قيمة يطلب فيها الإذن باتمام ما كان قد شرع فيه من التنظيم والإصلاح^(١) .

فناقش مجلس النظار في هذه المذكرة بجلسته ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وقرر ما خلاصه وجوب الإسراع في تشكيل هذه المحاكم مع إدخال بعض قضاة أجنبية فيها ، وترجيح من يكون منهم عارفاً باللغة العربية ، وأن تتبع فيها القوانين المتبعة الآن في المحاكم المختلطة ماعدا قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات ، فبعد تعديلها بما يلائم حالة البلد ، يجرى تطبيقهما أيضاً بالمحاكم المستجدة في آن واحد مع القوانين الأخرى، وذلك حتى يكون القانون واحداً . وأن تكون درجات المحاكم المستجدة لغاية درجة الاستئناف فقط ، وتحذف منها درجة التمييز ، وأن يجرى تعديل اللائحة الأولى السابق صدورها بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١^(٢)

(١) راجع نص هذه المذكرة المنشورة بهذا الكتاب ص ١٠٧ وما بعدها .

(٢) راجع نص هذا القرار المنشور آتياً صفحة ١١٦ و ١١٨ .

شهدت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وصدر بها الأمر العالي المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بمقتضاه رتب المحاكم إلى محاكم جزئية ومحاكم ابتدائية ومحاكم استئناف ، بينت حدود ولايتها ، كما بينت طريقة تشكيل كل محكمة منها واختصاصاتها على ما تراه في مجموعات قوانين سنة ١٨٨٣

لقد نص في تلك اللائحة على أنه يترتب بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يتولى رياسته نائب عمومي .

فهم صدرت في سنة ١٨٨٣ نفسها أوامر عالية بالقوانين التي يجري العمل بمقتضاها في المحاكم الجديدة .

وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال بتشكيل محاكم الوجه البحري وتحديد دوائر اختصاص كل منها .

فما محاكم الوجه القبلي فلم يتناولها التشكيل إلا في ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩

لوعقب ذلك صدرت أوامر عالية بتعيين القضاة ورجال النيابة الذين يباشرون العمل في المحاكم التي رتب .

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاحها ^(١) .

وفي ٢٧ يناير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال ببيان الأحكام الوقتية المترتبة على إنشاء ما أنشئ من المحاكم الأهلية ، وضرورة نقل الدعاوى وملقاتها إليها من المجالس المغلقة ، وكيفية التصرف في هذا .

وفي ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بلائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية تضمنت كثيرا من الأحكام المتعلقة بتنظيم العمل في هذه المحاكم .

^(١) راجع إجراءات افتتاحها المنشورة في ص ١٦٨ وما بعدها .

لوفي ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال بتشكيل محاكم للوادر الجزئية والمصالحات. وقد نص على أنه تشكل محاكم للوادر الجزئية والمصالحات في كل مركز وفي كل قسم من الأقاليم وفي كل مدينة من المدن محكمة واحدة بحسب ما يقرره ناظر الحقانية (مادة ١). وتترتب كل محكمة من هذه المحاكم من رئيس يعين بأمر عال ومن قاضيين من معتبرى البلاد يحسنان القراءة والكتابة يعينان بالمناوبة ممن ينتخبهم ناظر الحقانية من الأشخاص الذين تقدم قائمة بأسمائهم من مجلس كل مديرية. فاذا تأخر أحد القضاة لعذر وجب على الرئيس استدعاء أحد المتخين ليقوم مقامه حتى يحضر (مادة ٢).

لهم تضمن الأمر العالى المذكور بيان اختصاصات هذه المحاكم والإجراءات التى تتبع أمامها (المادة ٤ وما بعدها). ونصت المادة ٣٢ منه على أنه تتبع فى هذه المحاكم الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية مالم يوجد نص مخصوص فى هذا القانون يخالفها — على أن هذا الأمر العالى لم ينفذ حتى ألقى بمقتضى الأمر العالى المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (تقرير المستشار القضائى عن سنة ١٩١٢).

لوفي ١٨ أبريل سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال نص فى المادة الأولى منه على أن كلا من نظار الأقسام فى مديريات قبلى الخارجة عن دوائر المحاكم الأهلية يحكم فى دائرته فى القضايا الحقوقية لغاية ألف وخمسمائة قرش، بدخول الغاية، وفى القضايا الجنائية بالحبس لغاية ثمانية أيام. وتكون أحكامهم فى ذلك قابلة للطعن بالمجالس الابتدائية إذا رفع عنها أبلو إليها.

لنص فى المادة الثانية على أن كلا من المديرين فى المديريات المذكورة يحكم قطعيا فى المنازعات المتعلقة بوضع اليد سواء كانت ناشئة عن اغتصاب أو تغيير حدود، بحيث لا يترتب على أحكامهم فى ذلك الإضرار بحقوق الملكية.

لوفي ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بالتصديق على تعريفه الرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية والجنائية أمام المحاكم الأهلية .

لوقد تعدلت بمقتضى أوامر عالية صدرت بعد ذلك . وأخيرا استبدلت بها تعريفه أخرى صدر بها الأمر العالى المؤرخ ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧

لوفي ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ صدر أمران عاليان بتحديد دوائر اختصاص محاكم الوجه القبلى وهى محكمة بنى سويف الابتدائية ومحكمة أسبوط الابتدائية ومحكمة قنا الابتدائية . وقد نص الأول منهما على أن دائرة محكمة بنى سويف تشمل مديرية بنى سويف ومديرية الفيوم ومديرية المنيا ، ودائرة محكمة أسبوط تشمل مديرتى أسبوط وجرجا ، ودائرة محكمة قنا تشمل مديرية قنا . ونص الثانى على أن محاكم بنى سويف وأسبوط وقنا الابتدائية الأهلية تكون داخلة ضمن دائرة محكمة استئناف مصر .

لوفي ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال نص على أن دائرة محكمة قنا الابتدائية الأهلية تشمل محافظة الحدود فيما يتعلق بالمواد المدنية والتجارية ، وكذلك المواد الجنائية العادية التى لا تكون من خصائص المجالس العسكرية .
فلم صدرت أوامر عالية بتعيين القضاة ورجال النيابة الذين يباشرون العمل فى هذه المحاكم .

لوفي ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال بالغاء الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ بتشكيل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات . وقد نص فيه على أنه تشكل محاكم للأموال الجزئية وللمصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاص كل منها مركزا أو أكثر بالأقاليم ، أو ثمتا أو أكثر من المدن على حسب عدد السكان ومقتضيات أحوالهم .

لُيعين عدد تلك المحاكم ومركز كل منها بقرار من ناظر الحفائية .

لُيقوم بأعمال كل محكمة من المحاكم المذكورة قاض من المحكمة الابتدائية ينتدبه ناظر الحفائية لمدة لا تزيد عن سنة .

لُيُحكم قاضى الأمور الجزئية فى المواد التى من خصائصه بمقتضى القانون ، ويحكم أيضا فى المخالفات والجنح المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أوامر ولوائح خصوصية عدا بعض مخالفات وجنح نص عليها الأمر العالى المذكور فى المادة الرابعة منه .

لُيقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال النيابة فى كل محكمة من محاكم الأمور الجزئية . وقد عدل هذا الأمر العالى بعد ذلك بمقتضى الأوامر العالية المؤرخة ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٥ . ومن بين التعديلات التى أدخلها الأمر العالى المؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ أنه أجاز لناظر الحفائية أن ينتدب فى مصر والإسكندرية قاضيا أو أكثر من قضاة المحكمة الابتدائية على حسب الاقتضاء ليحكم دون غيره من باقى قضاة الأمور الجزئية فى كافة قضايا المخالفات التى تقع فى هاتين المدينتين .

لُوتنفيد لأحكام هذا الأمر العالى أصدر ناظر الحفائية قرارات متتابعة بإنشاء محاكم جزئية فى مختلف جهات القطر وتحديد دوائر اختصاصها .

لُوفى ٧ مارس سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بإيقاف مريان لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على مديرية الحدود إيقافا مؤقتا بسبب الأحوال العسكرية والسياسية فى تلك الجهة ، وأن تشكل محكمة مخصصة فى أسوان للمواد المدنية والمواد الجنائية ، ويحكم فى المواد المدنية قاض واحد ، أما فى المواد الجنائية فيضم إليه اثنان

من العدول (مادة ٢) . ويكون تعيين القاضى بمعرفة ناظر المحقانية بناءً على طلب محافظ المديرية ، وتعيين العدلين يكون بمعرفة المحافظ المذكور (مادة ٣) . وتحكم المحكمة المخصوصة فى أول درجة فى القضايا المدنية التى ترفع إليها - بمراجعة الحدود المقررة فى قانون المرافعات لقاضى الأمور الجزئية .

فما فى المواد الجنائية فىكون لها ما لقاضى المواد الجزئية من الاختصاصات المدونة فى الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وتحكم كذلك فى جنائات السرقة المينة فى المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون العقوبات (مادة ٤) . والأحكام التى تصدر من المحكمة المخصوصة فى المواد المدنية يكون استئنافها أمام محكمة مؤلفة من موظفين اثنين من حامية المديرية يعينها ناظر المحقانية بناءً على طلب المحافظ ومن عدلين يعينهما المحافظ المذكور ، وذلك فى الأحوال التى يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات فى المواد المدنية . وتكون تلك المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو تحت رئاسة من ينتدبه لذلك إذا حدث له مانع عن الحضور (مادة ٦) . واستئناف الأحكام الصادرة فى الجنائات المينة فى المادة الرابعة سالفة الذكر ، وفى جميع الجنح التى حكم بسببها بالحبس لمدة تزيد على شهر، يكون أمام المحكمة المؤلفة بالكيفية المينة فى المادة السابقة (مادة ٧) .

لوقد تضمن الأمر العالى المذكور بيان الإجراءات التى تتبع أمام هذه المحكمة ونص فى ديباجته على أن هذا النظام يبق لمدة سنتين . ولكنه تجدد بعد ذلك مرات ، وأخيراً أبطل فى سنة ١٩٠٠ وأنشئت محكمة جزئية اعتيادية فى أسوان تكون تابعة لمحكمة قنا الابتدائية (تقرير المستشار القضائى فى سنة ١٩٠٠) .

لوفى ٥ يوليه سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بتعديل المادة العاشرة والمادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فعدلت المادة العاشرة كما يأتى :

”تشكل كل من هاتين المحكمتين (محكمة الاستئناف) من ثمانية قضاة على الأقل ويكون أحدهم رئيسا وآخر وكلاء. وتصدر الأحكام في المواد المدنية والتجارية من ثلاثة قضاة ، وكذلك في المواد الجنائية .

ولكن في مواد الجنائيات التي يعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الحبس المؤبد أو النفي المؤبد يجب أن تشكل هيئة الجلسة التي تحكم فيها من خمسة قضاة“ .

لوعلت المادة ٢١ كما يأتي :

”تحكم المحاكم الاستئنافية بهيئة محكمة تقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون .

وفي هذه الحالة تشكل هيئة الجلسة التي تصدر الحكم من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا في القضية بهيئة استئنافية“ .

وفي ٢ مايو سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال بإلغاء محكمة بنها الابتدائية .

وقد توزع اختصاصها بين محكمتي مصر الابتدائية وطنطا الابتدائية ، فاختصت الأولى بقضايا مديرية القليوبية ، واختصت الثانية بقضايا مديرية المنوفية .

وفي ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال بتحديد محاكم معينة للحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة .

وفي ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ صدر أمر عال بتعديل المادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كما يأتي :

”تحكم محكمة الاستئناف بمصرفية محكمة تقض وإبرام فيما يرفع إليها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات من الطعن في الأحكام بسبب عدم استيفاء الإبراعات المقررة قانوناً أو بسبب مخالفة القوانين .

لثولف محكمة النقض والإبرام من محمة قضاة يجوز أن يكون أحدهم من سبق له المشاركة فى الحكم المطعون فيه .

لثوفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ صدر أمر عال باستبدال محكمة الزقازيق الأهلية بمحكمة المنصورة الأهلية .

لثوفى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ صدر أمر عال بمنح عمد البلاد الاختصاص بالحكم فى المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التى لا تتجاوز قيمتها مائة قرش صاى ، الحاصلة بين أهالى ناحية واحدة أو جملة نواى داخلية فى اختصاص عمدة واحد .

لثوقد اشتمل الأمر العالى المذكور على الإجراءات التى تتبع فى رفع هذه المنازعات ونظرها وتنفيذ الأحكام التى تصدر فيها . وكان العمدة قد منحوا من قبل بعض الاختصاص فى المسائل الجنائية (تراجع المادة التاسعة والعاشره والحادية عشره من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بخصوص انتخاب العمدة ومشايخ البلاد) .

لثوفكرة فى منحهم هذه الاختصاصات هى تخفيف العبء عن القضاة الجزئيين حتى يتفرغوا للنزاعات التى هى أكبر جسامه وأكثر أهمية (تراجع تقرير المستشار القضائى عن سنة ١٨٩٨) .

لثوفى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ صدر أمر عال بتعديل بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فعطلت المادة الخامسة منها كما يأتى :

”تتركب محكمة ابتدائية فى كل من مصر وطنطا والزقازيق والاسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا“ .

لُوعِدَت المادة الثامنة كما يأتي :

”في شكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر الحفانية .

لُوتَرَكَب كل من هذه المحاكم من قاض يتقلبه ناظر الحفانية من المحاكم الابتدائية، ولناظر الحفانية أن يتدب في مدينتي مصر والإسكندرية قاضيا أو بحملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمفردهم دون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين“ .

لُوعِدَت المادة التاسعة كما يأتي :

”في شكل محكمة استئناف في مدينة مصر“ .

لُوعِدَت المادة العاشرة كما يأتي :

”لُتَصَلَّر الأحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة إلا في أحوال الجنائيات التي يعاقب عليها قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وكذا في حال انقضاء المحكمة بهيئة محكمة نقض وإبرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنائيات فإن الأحكام تصدر من محكمة قضاة .

لُوعُد ما تنعقد المحكمة بهيئة نقض وإبرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه“ .

لُتُاسْتَعْيَض عن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ بمادة واحدة نصها :

”لُتُوَاعَد اختصاص المحاكم تعين في قانوني المرافعات وتحقيق الجنائيات“ .

لوفي اليوم نفسه صدر امر عال آخر بتحديد دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الأهلية . وقد نص على أن دائرة اختصاص محكمة مصر تشمل محافظة القاهرة ومديرى الجيزة والقليوبية ، ودائرة اختصاص محكمة طنطا تشمل مديرى المنوفية والغربية ، ودائرة اختصاص محكمة الزقازيق تشمل مديرى الشرقية والدقهلية ومحافظات دمياط وقنال السويس والعريش وناحية الطور ، ودائرة اختصاص محكمة اسكندرية تشمل محافظة الإسكندرية ومديرية البحيرة ، ودائرة اختصاص محكمة بنى سويف تشمل مديرى بنى سويف والقيوم والمنيا ، ودائرة اختصاص محكمة أسسوط تشمل مديرى أسسوط وجرجا ، ودائرة اختصاص محكمة قنا تشمل مديرى قنا وأسوان .

ثم صدر أمر عال ثالث فى اليوم نفسه أيضا بالغاء بعض الأوامر العالية التى سبق صدورها وأرفق بكشف مبين به الأوامر العالية المذكورة . ومن بين هذه الأوامر العالية الأمر العالى الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الأولى ، والأمر العالى الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بشأن تحديد دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الأهلية ، والأمر العالى الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٨٤ بشأن لائحة الأحكام الوقتية لتنفيذ لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة ، والأمر العالى الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٨٨٨ الذى خول لنظار الأقسام فى الوجه القبلى الاختصاص بالحكم فى بعض المسائل ، والأمران العالىان الصادران فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ بشأن تحديد دوائر اختصاص محاكم بنى سويف وأسسوط وقنا ومحكمة استئناف مصر ، والأمر العالى الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن دائرة اختصاص محكمة قنا ، والأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تشكيل محاكم للأموال الجزئية والمصالحات ،

والأوامر العالية المعدلة له ، والأمر العالى الصادر فى ٥ يوليه سنة ١٨٩١ بشأن تعديل بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، والأمر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٩٢ بشأن إلغاء محكمة بنها الابتدائية، والأمر العالى الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ بشأن تعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

لوصدر فى اليوم نفسه كذلك أمر عال بإنشاء محاكم تسمى محاكم المراكز ، تشكل بمقتضى قرار يصدره ناظر الحقانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية ، وتعين دائرة اختصاص كل محكمة من هذه المحاكم بقرار من ناظر الحقانية ، ويقوم بالأعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى يتدبه ناظر الحقانية لهذا الغرض خاصة . وتختص محكمة المركز بالنظر والحكم فى جميع المخالفات وكذلك فى الجنح المبينة فى الملحق المرفق بالقانون . ويقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية فى هذه القضايا من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحقانية من مأمورى الضبطية القضائية . ولناظر الحقانية أن يخول لجميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصا فى المواد المدنية والتجارية ، ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصب الدعوى عن النصاب الذى للقاضى الجزئى حق الحكم فيه نهائيا . ولناظر الحقانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها فى بلد به محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التى من شأنها أن تقدم إلى محكمة من محاكم المراكز فى جدول خاص بها . ويكون لمحكمة المركز فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التى للقاضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من شهر أو بغرامة تزيد عن جنيهن اثنين مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى القانون . وقد زيدت سلطة المحكمة بمقتضى القانون رقم ٦ سنة ١٩٠٧ فجعلت مدة الحبس ثلاثة أشهر بدلا من الشهر وجعل مقدار الغرامة عشرة جنيها بدلا من الجنيهن .

لقد ذكر المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٣ الأسباب التي دعت إلى إصدار قانون محاكم المراكزة فقال :

” لأن الغرض الأصلي منه سن طريقة أدعى مما في الحالة الحاضرة لسرعة الحكم في صفائر الجرائم في محل وقوعها . وذلك إنما هو النتيجة المحتملة عقلا لقوانين وضعت حوالي سنة ١٨٩٠ وحولت بمقتضاها كل قضايا الجنج من المحاكم الكلية إلى المحاكم الجزئية وأمكن لأول مرة بواسطتها هي وما ترتب عليها من إنشاء محاكم جزئية الحكم في الجنج عموما حكما مؤثرا . وقبل ذلك الزمن كانت المحاكمة متعذرة عادة إلا في الوقائع الخطيرة لبعد الشقة بين محل الواقعة والمحاكمة المختصة وبينه وبين قاضي التحقيق . وزيدت الآن المحاكم الجزئية عددا محاكم مصر والإسكندرية إلى أن بلغت ٣٩ خص كل منها على التقدير المتوسط بما يفي قليلا عن مركزين . وإن أي مثابة على التقدم في هذه الطريق نحو جعل المحاكمة في محل الواقعة يترتب عليها إنشاء محاكم جزئية جديدة .

لفضلنا عن أن الإلحاح من هذه المحاكم يستلزم تقفات طائلة لإقامة محال لها وزيادة عظيمة في عدد القضاة وأعضاء النيابة ، فان العدد الإضافي الذي يخصص من هؤلاء لإنشاء محكمة جزئية في كل مركز يكون زائدا زيادة عظيمة عما تقتضيه الحال ، وإن كان النمو المستمر في الأعمال داعيا الآن إلى الإلحاح من عدد العمال .

لأمر العالي الجديد يدع الاختصاص بنظر جميع الجنج الخطيرة للمحاكم الجزئية ، وينحل إنشاء محاكم تحكم في المخالفات وفي الجنج الصغيرة في المراكزة التي ليس بها محكمة جزئية .

لوسيقوم بأعمال هذه المحاكم الجديدة قضاة داخلون في ترتيب القضاة الحاليين
يجلسون في كل محكمة جلسة أسبوعية في دار المركز .

ثم قال :

”لوتقسيم الأعمال بالصفة التي تقرر ت يجعل بعض قضاة هذه المحاكم الجديدة
في سعة من الوقت تكفي للنظر والحكم في القضايا المدنية الصغيرة ، ولذلك جعل
لناظر الحفائية حق تحويلهم الحكم في هذه القضايا . وهذا الاختصاص الأخير
وإن كان من المستحسن تعميمه لما فيه من إفادة أرباب القضايا من أهالي البلاد
الشاسعة فائدة عظمي ، لكن ليس ذلك التعميم في الإمكان ، لاسيما في بادئ
الأمر ، خوفا من تراكم القضايا على القضاة إلى حد لا يطاق .

لوقدر أنه بزيادة تسعة قضاة على الميزانية ومبلغ لا يتجاوز ستة آلاف جنيه
للتفقات (وهو مبلغ قرر في ميزانية سنة ١٩٠٤) يمكن عقد جلسات جديدة
في ثلاثين مركزا ويمكن كذلك استغناء المحاكم الجزئية عن قاضيين وعن جزء مهم
من وقت قاضيين آخرين ، فيشتغل الأربعة بمساعدة المحاكم الكلية في أعمالها “ .

لوعقب صدور القانون أنشئت محاكم مركزية في ٣٥ مركزا ليس بها محاكم
جزئية ، وأحدثت في ٢٩ مركزا آخر توجد فيها محاكم جزئية جداول مخصوصة
لقضايا المركز . وقد كان من أثر ذلك أن خف العبء عن المحاكم الجزئية فقصت
أعمالها نقصا كبيرا ، كما خف العبء عن النيابة العمومية فضلا عما أدى إليه هذا
النظام من مبرعة الفصل في القضايا حتى تقرر تعميمه في جميع القطر (يراجع
تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٤) .

لوفي ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ صدر قانون تشكيل محاكم الجنايات . وقد أوضح المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٣ الأسباب التي دعت إليه . وقد لقي هذا القانون معارضة عند إصداره لما كان يخشى منه من تقليل الضمانات المكفولة بمقتضى النظام القديم في نظر الجنايات مما ذكره المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٤ ولكن هذه المخاوف قد تبددت عند العمل بالقانون ، وظهرت لدى التطبيق آثاره طيبة (يراجع تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٥) .

لوقد صدر مع قانون تشكيل محاكم الجنايات قانونان آخران أحدهما بتعديل المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالآتي :

” تصدر الأحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة إلا في حال انعقاد المحكمة هيئة محكمة نقض وإبرام طبقاً لنصوص قانون تحقيق الجنايات فإن الأحكام تصدر من خمسة قضاة “ . والآخر بتعديل بعض أحكام قانون تحقيق الجنايات في المواد ١٧٩ و ٢٢٩ و ٢٣٢ منه .

لوقد افتتح الدور الأول من أدوار محاكم الجنايات في ٦ مارس سنة ١٩٠٥ في مصر والإسكندرية ، وفي ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ في طنطا والزقازيق ، ثم عمم نظام محاكم الجنايات في جميع القطر من ابتداء سنة ١٩٠٦

لوقد انعقدت الجلسة الأولى في مصر تحت رئاسة المستر بوند - وكيل محكمة الاستئناف حينذاك - الذي ألقى عند افتتاحها خطاباً نشره فيما يلي :

” لأن افتتاح الدور الأول لمحاكم الجنايات اليوم في القاهرة (في هذه السراى) وفي الإسكندرية سيعجل لهذا اليوم ذكراً عظيماً في إدارة القضاء في مصر .

فالفكرة التي فكر فيها المرحوم السير جون سكوت ، وتممها خلفه الفاضل مع كثير من التعديلات المهمة ، قد وافق عليها مجلس شورى القوانين ، وبعد أن حازت رضا الجنب العالى وصدر بها نطقه الكريم صارت القانون الحالى للبلاد .

إن القضاة الذين وضع فيهم ملك البلاد ثقته ليحكموا باسمه في الجنايات بين الرعية ، سيحكمون من الآن فصاعدا بعلم تام ، معتمدين في أحكامهم على اعتقادهم الذي وصلوا إليه من الأدلة والبراهين التي قدمت بين أيديهم ، لا كما كان أولا من الاعتماد على أوراق لا تؤثر ولا تنطق .

ليس يكون شهود الإثبات وشهود النفي على مرأى ومسمع منا لا المتهمون فقط ، كما كان أولا ، وبعد سماع أقوال النيابة والدفاع والشهود ، ستعقب في المستقبل ما اتبعناه في الماضي من إقامة العدل التي يفرضها علينا الشرف والذمة عملا بالقسم الذي أديناه . وأنا سنبذل ما يوصلنا إليه استعدادنا وكفاءتنا من التروى والدقة وعدم التحيز في البحث والتنقيب عما إذا كانت الوقائع المنسوبة للتهم ثابتة عليه أولا — فإذا نتج من البحث شك معقول في التهم الموجهة للتهم ، أى شك يؤثر في نفوسنا في حادثة عظيمة من الحوادث اليومية ، كان الواجب علينا إذ ذاك تبرئة المتهم . فواضعو هذا الإصلاح الذي نبدأ به اليوم هم دلى يقين من أنه سينتج منه النتائج الحسنة لأهل هذه البلاد .

لوحكمة الجنايات كما أنها ستسلك الخطأ التي يضعف معها احتمال عقاب البرىء ، كذلك ستعاقب المجرمين الحقيقيين في زمن قريب من حصول الجناية بالعقاب المناسب لها ، ومن جهة أخرى فإن الأشخاص المتهمين ظلما لا يطول عليهم الزمن وهم مههدون بالإجراءات الجنائية .

لوالعمل الذى كلف به قضاة هذه المحكمة ليس بالامر الهين ، فإننا على علم تام بصعوبة وأهمية وظائفنا .

لأسنبحت فى كل قضية جنائية أولا عما إذا كانت التهمة ثابتة ، وثانيا عن درجة الخطر الذى يعود على الهيئة الاجتماعية من المجرم ومقدار العقوبة التى يجب تطبيقها عليه .

للسؤال الأول لاشك أنه الأكثر صعوبة لاسميا على القضاة الأوربيين ، ولكن نظرا لما جربناه فى الماضى من معاونة زملائنا الوطنيين لنا بمعلوماتهم وخبرتهم الواسعة نأمل أن مأموريتنا لا يصعب علينا تذليلها .

لوبما أنى قد تكلمت عن زملائى فلا يسعنى إلا أن أصرح مع السرور أن قضاة هذه المحكمة العليا سيتألون من الحكومة جزاء ماديا اعترافا ومكافأة لهم على كدهم وعملهم وسيرتهم فى منصبهم السامى الذى يشغلونه فى هذه البلاد .

لوبما أنى أشغل أكبر مركز من مراكز القضاة الأوربيين فى هذه المحكمة العليا ، فلنى أتهز هذه الفرصة لأقول علنا إننا نقدر هؤلاء الزملاء الوطنيين حق قدرهم على مشاركتهم الثمينة لنا مع الإخلاص فى القيام بالعمل المشترك بيننا وبينهم .

للموظيفة المستشار الآن هى إحدى الوظائف السامية التى يمكن لرعايا الجنتاب العالى الوصول إليها . وإننى على يقين ، مؤسس على تجربة طويلة ، من أن زملائنا الوطنيين سيقومون فى المستقبل أحسن قيام لتأدية وظائفهم ، كما قاموا بذلك فيها سبق .

لُوحسن في الختام ان أقول إنه لا ينبغي التسرع في الحكم على هذا النظام القضائي الجديد باستحسان أو استهجان ، بل يجب أن يترك ذلك حتى تمتص مدة على سير هذا النظام . وإذ ذاك يتيسر الحكم على قيمة محاكم الجنايات بروية .

لأننا سنستمر في بذل الجهد لإعطاء كل ذى حق حقه ناصيين ميزان العدل بين الدفاع والتهام ، بين المرعوسين والرؤساء . على أننا لا نستغرب إذا صدر انتقاد ممن هم بعيدون عن مسئولية القاضي الكبرى . فمن الجائز أن يحكم بالبراءة بدون تردد وبعد سماع كثير من شهود الإثبات ، كما أنه يجوز أن يحكم بالعقوبة بعد سماع بعض الشهود ، ويجوز أن يكون ذلك سببا في الاستغراب — ولكن في هاتين الحالتين يمكننا تفسير الأحكام بأن الاعتقاد الضماني لا يتكون طبقا لقواعد ثابتة ، بل هو قائم على تقدير قيمة الشهادة لا على عدد الشهود .

لأخيرا فإنه من البديهي الذي لا يحتاج إلى برهان أن المحاماة تؤدي خدمات جليلة للقضاة ، فان التجارب العديدة قد دلت عن بلاد أخرى أن تقديم المناقشات من أشخاص نهاء أمام قاض منصف يكون من أحسن الطرق الموصلة إلى إظهار الحقيقة ونشر لواء العدل . وإنى أكرر الآن ما سبق ذكره مرارا في هذا المحل من أن النيابة والمحاماة هما في نظرنا سواء لا يمتاز أحدهما عن الآخر ، بل لكل منهما أن يسلك ما سلكه الآخر في إثبات مدعاه . وستجهد محكمة الجنايات بقدر الإمكان في تسهيل الأمور على المحامين الذين يكلفون من قبلها للدفاع عن المتهمين ” . (الوقائع المصرية عدد ٨ مارس سنة ١٩٠٥)

لوفي سنة ١٩١٢ أنشئت محاكم الأخطاط وصدر بإنشائها القانون رقم ١١ سنة ١٩١٢ في ٨ يونيه سنة ١٩١٢ ، وقد عدلت بعض نصوصه بمقتضى القانون رقم ١٩ سنة ١٩١٣ ، ثم وضعت لائحة بالإجراءات التي تتبع أمامها بمقتضى

القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٣ وتعريفه بالرسوم بمقتضى القانون رقم ١٨ سنة ١٩١٣ وعدلت بمقتضى القانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٥
لقد أوضحت وزارة الحفانية الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذه المحاكم في مذكرة أرفقتها بالقانون جاء فيها ما يأتي :

”لئن القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها في وضع النظم القضائية تقرب القضاة من المتقاضين بقدر ما يسعه الإمكان، فيقتصد المتقاضون من وقتهم وأموالهم ما لا يجوز الإغضاء عنه. وقد كان هذا شأن الحكومة منذ أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ فانها ما فتئت من ذلك الحين توالى إنشاء الجهات القضائية بالإيثار من المحاكم الجزئية ثم محاكم المراكز وتبلغ الأولى ٤٣ والثانية ٨٣ محكمة وذلك في الأقاليم دون المدن الكبرى، ولتلك الغاية يعينها صدر قانونا ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ و ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٨ اللذان خولا العمد حق الحكم في بعض المواد المدنية والجنائية، ولكتهما لم يفي بالغرض. والظاهر أنه لو وضع هذا النظام على أصول غير التي أسس عليها لكان أقرب إلى النجاح. ومن المعلوم أن لائحة الزراعة كالأمة المصرية مصلحة كبرى في أن يكون الفصل في المنازعات حيث يقيم المتقاضون ، لأن للفلاح من الأعمال الشاغلة ، ولا سيما ما يتعلق منها بالرى ، مالا يسهل عليه معه ترك أرضه زمنا طويلا . فمن مصلحته ألا يكلف بالابتعاد كثيرا عن غيطه ليذهب إلى محكمة المركز .

لئن جهة أخرى قد يصعب على الفلاح في بعض المسائل إدراك دقائق القوانين التي يجرى عليها القضاة المتشرعون في أحكامهم . على أن هؤلاء قلما يراعون في قضائهم العادات المحلية المقررة التي لا تزال في الحقيقة مرعية عند سكان القرى في معاملات كثيرة ، كحقوق الانتفاع بالسواقي ، وشركة المراثى ، وأجور

الحرث والمزارعة ، وغير ذلك مما لا يوجد له نص في القوانين ، وإن وجد فناقص جدا . وللفلاحين في ذلك أصول ثبتت بالعادة يراعونها فيما بينهم ، وهي تختلف باختلاف الأقاليم ، ومن مصلحتهم الحقيقية مراعاتها أيضا في فصل المنازعات أمام القضاء ، لأنهم يلاحظونها بالضرورة وقت التعامل . وقد يصعب على رجال القضاء تطبيقها ، على أنهم لا يستطيعون العمل بها إلا إذا رخص لهم بذلك قانونا .

ليرى أن إصلاح القضاء المحلى يقوم بإنشاء محاكم أخطاء يكون لها حق الفصل في المنازعات التي يكثر وقوعها بين القرويين بمراعاة العادات المحلية .

لقد جعل لهذه المحاكم اختصاص مدنى واختصاص جنائى (تراجع المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ من القانون) . وبالنظر لأن الغرض الأصلى من هذا القانون هو فصل المنازعات بين أهل القرى فقد تقرر عدم سريان أحكامه فى عوامم المديرىات والمحافظة (مادة ٢٨) . كما تقرر إلغاء المحاكم المركزية فى كل مركز أسست فىه محاكم أخطاء ، وعدم سريان المواد المتعلقة باختصاص العمدة فى المواد الجنائية والمواد المدنية (مادة ٢٦) .

لقد كان فى إنشاء هذه المحاكم عود إلى النظام القضائى قبل إنشاء المحاكم الأهلية حتى إن الشبه كبير بينها وبين مجالس الدلوى فى التشكيل والاختصاص . وقد ترتب على إنشاء محاكم الأخطاء تعميم المحاكم الجزئية فى جميع أنحاء القطر حتى أصبح لكل مركز قاض جزئى مقيم فىه عدا بعض المراكز النائية (تقرير المستشار القضائى سنة ١٩١٢) .

لوفى ١٥ مايو سنة ١٩١٣ صدر القانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٣ بإنشاء محكمة ابتدائية بالمنصورة ، وعدلت بمقتضاه المادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالآتى :

”تحترب محكمة ابتدائية في كل من المدن الآتية وهي : مصر وطنطا والزقازيق والمنصورة والإسكندرية وبنى سويف وأسيوط وقنا“ .

فهم صدر في اليوم نفسه القانون رقم ٢٥ سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية .

وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ لمنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية . وزيدت بمقتضاه في قانون المرافعات المدنية والتجارية مادة جديدة تكون المادة ٣٧١ مكررة .

لهذه خطوة خطاها المشرع لضمان صحة المبادئ القانونية وتوحيدها أخذاً بما كان عليه الحال في القضاء المختلط .

لقد اجتمعت دوائر محكمة الاستئناف الأهلية عملاً بهذا النظام مرات متعددة وفصلت في كثير من النقط القانونية التي تناقضت الأحكام في شأنها .

لهي أن هذا النظام لم يكن وافياً بالغرض كما ذكره رئيس محكمة النقض والإبرام في خطابه الذي ألقاه عند افتتاح الجلسة الأولى للدائرة المدنية لمحكمة النقض في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ إذ قال :

”ولقد حاول الشارع المصري أن يتلافى بعض ما كان يقع من الخطأ في المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجتمعة ، ولكنه كانت نظاماً قاصراً جداً لا يتعرض للأحكام النهائية بشيء ، ولا يمسها أدنى مساس ، بل كان مقصوراً على ناحية خاصة من نواحي التقويم والإرشاد في المبادئ القانونية ، دون أن يصلح من الأحكام ذاتها“ .

لوفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ صدر قانون بإنشاء محكمة استئناف في مدينة أسيوط يشمل اختصاصها دائرة اختصاص محكمة أسيوط وقنا الابتدائيتين . وقد افتتحت هذه المحكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ واستدعى إنشاؤها تعديلا في بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات فصدر بذلك قانونان في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

لوفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ صدر القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٢٧ بإنشاء محكمتين ابتدائيتين أهليتين إحداهما بمدينة شين الكوم، وتشمل دائرة اختصاصها مديرية المنوفية التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة طنطا ، والأخرى بمدينة المنيا وتشمل دائرة اختصاصها مديرية المنيا التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة بنى سويف . وقد بدأ العمل في المحكمتين من أول نوفمبر سنة ١٩٢٧

لوفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ١١ سنة ١٩٣٠ بفصل مركز ملوى من دائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية وإضافته إلى دائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية ، وفصل مركز الفشن من دائرة اختصاص محكمة المنيا وإضافته إلى دائرة محكمة بنى سويف الابتدائية .

لوفي ٣ يولييه سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٣٠ بإلغاء محاكم الأخطاط . وقد ذكرت لجنة الحقانية في مجلس النواب في تقريرها عن هذا الإلغاء ما يأتى :

”إن هذا القانون كان فيه تهجم إلى حد كبير على تقاليدنا القضائية ، وإحياء لنوع قديم عرف بمجالس الدعاوى ، وهى هيئات كانت ولاية القضاء فيها لأشخاص ليس مشروطا فيهم أية مؤهلات علمية ، وقد ألغيت مع ما ألقى من المحاكم سنة ١٨٨٣“ . ثم أوضحت اللجنة الاعتبارات التى استندت إليها فى الإلغاء .

لأن هذه الاعتبارات لم تغب عن نظر الشارع عند وضع القانون. فقد ساورته المخاوف من هذا النظام ، وتمثلت أمامه عيوبه ، ولكن اعتبارات أخرى تغلبت عليه ، ورجحت عنده فكرة إصدار القانون . (تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢) .

لوفي اليوم نفسه صدر القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٠ بمجمل تطبيق القانون رقم ٨ سنة ١٩٠٤ الخاص بتشكيل محاكم المراكز مقصورا على المحافظات . وصدر أيضا القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٣٠ بإلغاء ما للعدم ومشايخ البلاد من الاختصاصات القضائية وهي الهيئة في المواد ١٠٩ و ١١٠ من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وفي الأمر العالي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ والتي أشرنا إليها آنفا .

لوفي ٢ مايو سنة ١٩٣١ صدر القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض وإبرام مستقلة وقد تحققت بإنشائها أمانة طاملا تأت إليها البلاد، وهي تخضع قديما في طريق إقرار المبادئ القانونية .

لوقد ترتب على إنشاء محكمة النقض إلغاء نظام الدوائر المجتمعة. فنصت المادة ٣٣ من القانون على إلغاء المادة ٣٧١ مكررة من قانون المرافعات .

§ سلوب الأحكام

كانت أحكام المحاكم الأهلية في مبدل أمرها ضعيفة الأسلوب سقيمة التركيب^(١) . ثم أخذت عبارتها في التهذيب والارتقاء حتى أصبحت في مجموعها حسنة العبارة جيزة الألفاظ . وقد خطا قضاء محكمة النقض خطوة واسعة في هذا

(١) راجع بعض صور هذه الأحكام ص ١٣٥ وما بعدها .

السبيل ، وغدت أحكامه مثالا يحتذى فى فصاحة التعبير وطلاوته ودقة الأسلوب ووصافته .

لثمة ظاهرة تبدو لكل مطلع على الأحكام القديمة . وهى أنها لم تكن تعنى بترجمة المصطلحات القانونية إلى ألفاظ عربية تؤدى معناها ، بل كانت فى كثير من الأحوال تكتفى بوضع المصطلحات القانونية بذاتها فى حروف عربية .
كما أن هذه الأحكام كانت كثيرة التفصيل للمبادئ القانونية الأولية تبسطها بسطا مطولا ، ويرجع السبب فى ذلك إلى حداثة العهد بهذه المبادئ وتطبيقها .

..

نشر الأحكام

لوفى مبدأ الأمر لم تكن هناك مجلات لنشر الأحكام المبدئية لقلة هذه الأحكام وندرتها بطبيعة الحال ، على أن الوقائع المصرية كانت تنشر من وقت إلى آخر بعض هذه الأحكام .

ولكن بعد ذلك أخذت المجلات القانونية فى الظهور : فى سنة ١٨٨٦ صدرت مجلة الحقوق ، وفى سنة ١٨٨٨ صدرت مجلة الأحكام ، وفى سنة ١٨٩٠ صدرت مجلة المحاكم ، وفى سنة ١٨٩٤ صدرت مجلة القضاء ، وفى سنة ١٩٠٠ صدرت المجموعة الرسمية للحاكم الأهلية ، وفى سنة ١٩٠٢ صدرت مجلة الاستقلال ، وفى سنة ١٩٠٣ صدرت مجلة ميزان الاعتدال ، وفى سنة ١٩١٣ صدرت مجلة الشرائع ، وفى سنة ١٩٢٠ صدرت مجلة الحمامة ، وفى سنة ١٩٣٠ صدرت مجلة القانون والاقتصاد . ومن هذه المجلات ما انقطع صدوره ومنها ما لا يزال يصدر حتى الآن كما أن منها ما ينشر إلى جانب الأحكام البحوث القانونية والتعليقات الفقهية

لجنة المراقبة القضائية

لوفي ١٤ فبراير سنة ١٨٩١ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة المراقبة القضائية .
وقد أصدر ناظر الحقانية في ١٦ فبراير سنة ١٨٩١ قرارا بتشكيل هذه اللجنة من
المستر اسكوت (الذى عين مستشارا قضائيا فى نفس التاريخ) والمسيو موريوتو
المستشار الخديوى ومن النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية ؛ ويضم إلى هذه
اللجنة عضوان من النيابة العمومية ينتخبهما اللجنة ، ويقومان بالوظائف التى تعهد
بها إليهما (المادة الأولى من القرار) . واختصاصات هذه اللجنة هى مراقبة السير
العام لإدارة المحاكم الابتدائية والمأموريات القضائية ، وأن تقدم عن ذلك تقارير
لناظر الحقانية تبين فيها ما يظهر لها من الأمور المناسبة للنظام (المادة الثانية) .

وليس لهذه اللجنة أدنى قوة تنفيذية (المادة الثالثة) .

لوقد تعدل تشكيل اللجنة بقرارات متتابة من مجلس الوزراء صدر آخرها فى ٥
أغسطس سنة ١٩٢٨ ، مخولا لوزير الحقانية أمر تشكيلها . وقد أصدر وزير
الحقانية قرارا فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بتشكيلها على النحو الآتى :

الرئيس لجنة قضايا الحكومة (بصفة رئيس) ، ومستشار ملكى قسم قضايا
الحقانية ، ومحمد بك ليب عطيه ، وحامد فهمى بك المستشارين بمحكمة استئناف
مصر الأهلية ، وجناب المسيو جوزيف ريكول الأستاذ بكلية الحقوق ، وكبير
مفتشى المحاكم الأهلية ، وعضو آخر يعين من بين أساتذة كلية الحقوق (بصفة
أعضاء) " المادة الأولى " .

لقد اشتمل القرار أيضا على بعض القواعد :

لأ يعرض على لجنة المراقبة القضائية : (أولا) الأخطاء التي تقع مخالفة لصريح نص القانون ، (ثانيا) المسائل التي سبق للجنة أن أصدرت قرارات فيها، ومع ذلك يجوز عرض هذه المسائل على اللجنة إن رأى من المقيّد إعادة بحثها . وفيما عدا ما تقدم يجب عرض جميع الأخطاء القانونية على اللجنة لإبداء رأيها فيها (المادة الثانية) .

فليجتمع لجنة المراقبة مرة كل شهر على الأقل بناء على دعوة من الرئيس ، وذلك فيما عدا مدة العطلة القضائية .

ليرتولّى الرئيس إعداد جدول الأعمال بناءً على اقتراح كبير مفتشى المحاكم الأهلية ، ويوزع على الأعضاء قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل. ولا تكون مداورات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها أربعة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس (المادة الثالثة) .

فهي حالة غياب الرئيس تكون رئاسة اللجنة لمستشار ملكي قسم قضايا الحقانية . وإذا غاب هذا الأخير فتكون الرئاسة للأقدم من مستشاري محكمة استئناف مصر الأهلية (المادة الرابعة) .

فليعرض القرارات التي تصدرها اللجنة بواسطة وكيل الوزارة على الوزير لتبليغها للمحاكم بمذكرات خصوصية أو منشورات عامة يوقع عليها الوزير (المادة الخامسة) .

المفتشى المحاكم الأهلية الحق في حضور مداوالات اللجنة والاشتراك في المناقشة، على أن يكون رأيهم استشاريا . ويقوم بأعمال السكرتارية من يختاره رئيس اللجنة من بين هؤلاء المفتشين (المادة السادسة) .

وفي ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ أصدر وزير الحفانية قرارا عدل به تشكيل اللجنة المذكورة وجعل تشكيلها من رئيس لجنة قضايا الحكومة (بصفة رئيس) ومستشار ملئى قسم قضايا الحفانية ، ومحمد لبيب عطيه بك ، وحامد فهمى بك المستشارين بمحكمة استئناف مصر الأهلية ، وكبير مفتشى المحاكم الأهلية ، والأقدم فى التعيين فى القضاء من مفتشى لجنة المراقبة القضائية، وعضوين آخرين يعينان من بين أساتذة كلية الحقوق (بصفة أعضاء) .

لعدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بأن يتولى الرئيس إعداد جدول الأعمال بناء على اقتراح كبير مفتشى المحاكم الأهلية أو من يقوم مقامه ، ويوزع على الأعضاء قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .



جیات

لأسماء لكلاء الخفانية فم هورم

بطرس هال باشا	من ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ إلى ١٤ يناير سنة ١٨٩٢
أمين سيد أحمد باشا	من ٢ مارس سنة ١٨٩٣ إلى ١٦ يولييه سنة ١٨٩٩
إسماعيل هبري باشا ^(١)	من ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧
أحمد الفتحي (أوغول باشا)	من ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧ إلى ٢٧ مارس سنة ١٩١٤
أحمد هكري باشا	من ١٨ أبريل سنة ١٩١٤ إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٠
أحمد الفتاح يحي باشا ^(٢)	من ٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢١
أحمد إبراهيم باشا ^(٣)	من ٣ أبريل سنة ١٩٢١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

(١) تظر صورة مع التراب المومنين

(٢) تظر صورة مع وزراء الخفانية

(٣) تظر صورة مع التراب المومنين



بطريرك المينا
من ٧ فبراير ١٨٨٢ الى ١٤ يناير ١٨٩٢

S. E. BOUTROS GHALI PACHA
7 Février 1882 - 14 Janvier 1892

مجلد الحلة المرق



أمين سيد أحمد باشا
من ٢ مارس ١٨٩٣ إلى ١٦ يوليو ١٨٩٩

S.E. AMIN SID-AHMED PACHA
2 Mars 1893 - 16 juillet 1899

مصلحة مياه القرو



احمد فاضل زغلول
 ٢٨ فبراير ١٩٠٧ - ٢٧ مارس ١٩١٤
 S.E. AHMED FATHY ZAGHLOUL PACHA
 28 Février 1907 - 27 Mars 1914



محمد شكري باشا
من ١٨ أبريل ١٩١٤ إلى ٧ أوت ١٩٢٠

S.E. MOHAMED CHOUKRY PACHA
18 Avril 1914 - 7 Août 1920



محمد بن البدر بن باركات بك
 س.ع. محمد باهي الدين باركات بك
 S.E. MOHAMED BAH-EL-DIN BARAKAT BEY
 26 Octobre 1924 - 15 Janvier 1925



محمد طاهر نور باشا
م. ۱۱ نوامبر ۱۹۳۰

S.E. MOHAMED TAHER NOUR PACHA
11 November 1930 -

مجلسه انجمن

أحمد زكي أبو السعود باشا (١) ... من ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ إلى ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٣

عبد الرحمن لؤضا باشا (٣) ... من ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤

محمد يحيى الدين بركات بك ... من ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٥ يناير سنة ١٩٢٥

عبد الرحمن لؤضا باشا ... من ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠

محمد طاهر كور باشا ... من ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠

(١) تنظر صورة مع وزراء الحفانية

(٢) تنظر صورة مع النواب السوميين

جیات

لأسماء المستشارين القضاة فيهم

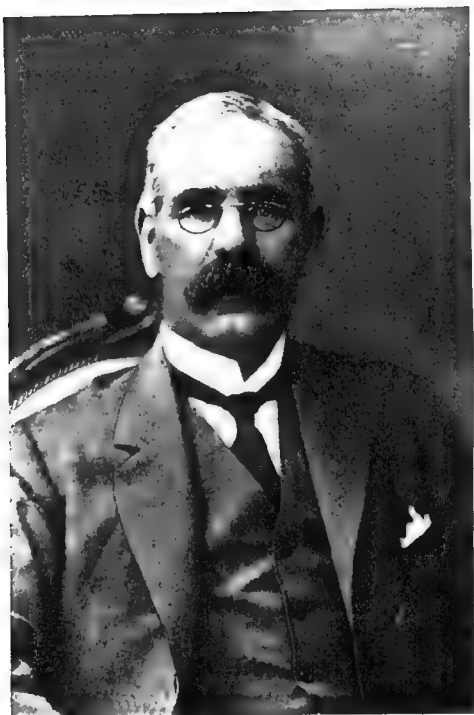
السيد جون شكوت	من ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٨
السيد هلكول شك	من ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٦
السيد أوليم أدون فيرونيت	من أول أكتوبر سنة ١٩١٦ إلى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩
السيد فوريس الشانون يموس	من ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥



السيد جون سكوت
 من ١٥ فبراير ١٨٩٨ إلى ١١ أكتوبر ١٨٩٨
 SIR JOHN SCOTT
 15 Février 1891 - 11 Octobre 1898



السيد مالكولم ماك إيل ورايث
 من ١٩ أكتوبر ١٩١٦ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩١٦
 SIR MALCOLM McILWRAITH
 12 October 1898 - 30 September 1916



السيد ويليام برونيات
 سيد ويليام برونيات
 SIR WILLIAM E. BRUNYATE
 1er Octobre 1916 - 26 Novembre 1919



السيد موريس شلدون أмос
من ٢٦ إلى ٢٦ ١٩٢٥

SIR MAURICE SHELDON AMOS
27 November 1919 - 26 Mai 1925

مجلسه شانه شير

فحكمة النقض والإبرام فى فحصر

لحضرة صاحب السعادة أمين أنيس باشا

أن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العدل التى تحتاج القلب البشرى
لحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

لوالقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب التواحي . والنصوص
التشريعية مهما روعيت الدقة فى وضعها ، والإفاضة فيها ، فإنها تقصر عن الإحاطة
بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتمله من حوادث .

فلا عجب إذن ، مهما بلغ القاضى من الدراية والبصر بالأمور ، أن يلتبس عليه
أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ فى تطبيقها
على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سديدا . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل
التقاضى فى الغالب من درجتين ، حتى يصلح قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه
قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا
الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف فى نفس الخطأ أو فى خطأ آخر . وقد يختلف
قضاء المحاكم الاستئنافية فى المسألة الواحدة لتعدد تلك المحاكم . ومن هنا نشأت الحاجة

إلى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً يبين السبيل أمام سائر المحاكم. فيصان بذلك اتساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن الناس شر الاختلاف في التفسير .

فذلك هي محكمة النقض والإبرام .

فأرى

لقد أنشئت محكمة النقض في فرنسا سنة ١٧٩٠ ، وجعل من أول اختصاصاتها النظر في الطعون التي تقدم إليها في الأحكام النهائية لمخالفتها نصوص القوانين ، أو لوقوع خطأ في تطبيقها أو تأويلها ، أو حدوث بطلان في الإجراءات .

ولما أنشئت المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٤ لم يشأ الشارع المصري أن يحتذى حذو القانون الفرنسي في إنشاء محكمة عليا تختص بما اختصت به محكمة النقض والإبرام في فرنسا ، واكتفى بإجازة الطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر في المواد الجنائية ، وذلك بأحالتها على المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها كما قرره المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ حيث نصت على أن تحكم المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة جمعية عمومية بصفة هيئة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون . وفي حالة ما إذا كان عدد من لم يحضر الحكم في القضية من القضاة المؤلفة منهم الجمعية العمومية أقل من عدد من حضر فيضم إلى الجمعية المذكورة قضاة من محكمة استئناف أخرى بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى منهم من قبل أكثر من عدد من حكم فيها ^(١) .

(١) لاحظ أن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نصت على إنشاء محكمة استئناف بالقاهرة وبأسيوط .

لأجازت المادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات الذى صدر به أمر عال
فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ لكل من أعضاء قلم النائب العموى ، والمحكوم عليه ،
والمدعى بالحقوق المدنية ، أن يطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف
فى مواد الجنايات أمام الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة حال انعقادها بهيئة محكمة
نقض وإبرام ، إنما لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق
بالتضمينات فقط ، ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر إلا فى الأحوال الثلاثة
الآتية :

أولا - إذا كانت الواقعة الثابتة فى الحكم لا يعاقب عليها القانون .

ثانيا - إذا حصل خطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها
فى الحكم .

ثالثا - إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات أو الحكم .

لئنصت المادة ٢٢٢ من ذلك القانون على أن تحكم المحكمة السابق ذكرها
فى الطعن بعد سماع أقوال رئيس قلم النائب العموى أو وكيله وأقوال الخصام
أو وكلائهم ، وتحكم براءة المتهم فى الحالة الأولى المدنية فى المادة ٢٢٠ ، وأما
فى الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون إذا رأت أن الجناية ثابتة ، وأما إذا
وجدت أن الواقعة جنحة أو مخالفة فتحيلها على المحكمة المختصة بها . وفى الحالة
الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكما جديدا . أما إذا
حصل الطعن مرة ثانية فى القضية عينها أمام المحكمة وهى منعقدة بهيئة محكمة
نقض وإبرام فتحكم فى أصل الدعوى حكما انتهائيا .

لقد نص قانون تحقيق الجنايات أيضا بالمادة ٢٤٢ على أنه إذا صدر حكمان
على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر ، جاز لكل

من أعضاء قلم النائب العمومي وأولى الشأن في الحكيم المذكورين أن يطلب في أى وقت كان إلغاءهما من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإيرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر .

لنص أيضا بالمادة ٢٤٢ على أنه يجوز طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ، ثم وجد المدعى بقتله حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة إذا تبين في هذه الحالة الأخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بمحكمة الاستئناف بهيئة محكمة نقض وإيرام أن شهادة الزور قد أثرت على عقول القضاة .

لقد سار العمل وفق هذه النصوص إلى سنة ١٨٩١ حيث وضع للشارع مسيس الحاجة إلى إدخال تعديل على تشكيل المحكمة واختصاصها ، إذ رأى أن ليس ما يدعى إلى جعل المسائل المتقدمة من اختصاص الجمعية العمومية المؤلفة من قضاة محكمة الاستئناف كافة . كما رأى إباحة الطعن في الأحكام الصادرة في مواد الجنح أسوة بالأحكام الصادرة في مواد الجنايات .

لكن أجل ذلك صدر أمر عال في ٥ يولييه سنة ١٨٩١ بتعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم . وقد قضى هذا التعديل بأن تحكم المحاكم الاستئنافية بهيئة محكمة نقض وإيرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون . وفي هذه الحالة تشكل هيئة الجلسة التي تصدر الحكم من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا في القضية بهيئة استئنافية .

لوفي الوقت ذاته عدلت المادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات . فبعد أن كان الطعن بطريق النقض والإبرام مقصورا على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات ، أجيّز الطعن في الأحكام الصادرة في ثاني درجة سواء أكانت من المحاكم الابتدائية في مواد الجناح أم من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أو الجناح (الأمر العالى الصادر في ٩ يولييه سنة ١٨٩١) .

لوفي سنة ١٨٩٥ أعيد تعديل المادتين ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وصدر بذلك الأمر العالى الرقم ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ فقصت المادة ٢١ معدلة بأن محكمة الاستئناف بالقاهرة تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع إليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، وتكون مؤلفة من خمسة قضاة يجوز أن يكون أحدهم من سبق لهم المشاركة في الحكم المطعون فيه . وقضت المادة ٢٢٢ معدلة بأن تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال الخصام أو وكلائهم ، وتحكم بإراءة المتهم في الحالة الأولى المينة في المادة ٢٢٠ أما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون . وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى إذا كان قد سبق الحكم فيها نهائيا من إحدى المحاكم الابتدائية ، وإلا أحالتها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكما جديدا بهيئة غير الهيئة الأولى . وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والإبرام في القضية ذاتها وقبل هذا الطعن حكمت المحكمة في أصل الدعوى حكما انتهائيا .

لحلى أنه رغم هذه التعديلات المتتالية فان محكمة النقض بقيت كما كانت دائرة متزعة بصفة مؤقتة من دوائر محكمة الاستئناف . وكانت تتألف من خمسة قضاة يجلسون في كل أسبوع مرة للنظر في الطعون التي تقدم إليهم . ولتسهيل تأليف

هذه الدائرة أجاز الشارع انضمام أحد القضاة الذين سبق لهم المشاركة في الحكم المطعون فيه إلى تلك المحكمة ، فكأنه يكلف بإعادة النظر في عمله . وفضلا عن هذا فان أعضاء محكمة النقض والإبرام كانوا كثيرا ما يستبدلون من سنة إلى أخرى أثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضائياتها كما جرت العادة السنوية بذلك . ومن هنا نشأ اختلاف الآراء واضطراب القضاء وتناقض الأحكام في المسألة الواحدة . وهذا عيب كبير في نظام القضاء لم يكن له علاج إلا إنشاء محكمة نقض وإبرام ثابتة مستقلة بنفسها قائمة بذاتها مستديمة الهيئة .

لوفضلا عما تقدم فان الشارع المصرى لم يضع نظاما لتصحيح ما يقع في أحكام المحاكم المدنية من الخطأ في المسائل القانونية . على أن العمل أظهر كثرة وقوع اختلاف في الأحكام التي تصدرها الدوائر المدنية المختلفة بمحكمة الاستئناف في قطعة قانونية واحدة . وهذا الاختلاف من شأنه تزعج الطائفة من قوس المتقاضين وعدم توافر الثقة بالقضاء . وأول ما يتبادر للذهن لإصلاح هذه الحال هو إنشاء محكمة نقض وإبرام . غير أن الصعوبات التي اعترضت تحقيق هذا المشروع قد اضطرت وزارة الحفائية إلى معالجة هذه الحال ومنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية بعلاج مؤقت هو نظام الدوائر المجتمعة . فاستصدرت القانون نمرة ٣٠ لسنة ١٩٢١ بزيادة مادة على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية وهى المادة ٣٧١ مكررة .

لقد عمل بهذا النظام منذ صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ فاجتمعت دوائر محكمة استئناف مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢ واجتمعت للمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ وفصلت في غضون تلك المدة في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين أحكام المحاكم ، وعقدت أربع عشرة جلسة .

فلى أن نظام الدوائر المجتمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً لتحقيق نظام محكمة النقض في القضايا المدنية . وذلك لأسباب كثيرة : منها أن إحالة الدعاوى على الدوائر المجتمعة كانت أمراً جوازياً ، ومنها أنه كان يشترط لإحالة القضية على الدوائر المجتمعة أن يكون قد سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض الآخر في نقطة قانونية واحدة ، ومنها أن هذا النظام لم يتعرض للأحكام النهائية بشيء على ما قد يكون فيها من الأخطاء القانونية . وفوق هذا فإن العمل بنظام الدوائر المجتمعة بمحكمة استئناف أسبوط التي أنشئت في سنة ١٩٢٦ قد صار مستحيلاً قانوناً ، إذ لم يبلغ عدد المستشارين بها خمسة عشر وهو أقل عدد لصحة تأليف الهيئة بمقتضى المادة ٣٧١ المكررة . وقد كان محتملاً أن يقع الخلاف أيضاً بين قضائها وقضاء محكمة استئناف مصر وأن يبقى هذا الخلاف ولا علاج له .

لوقد كانت إنشاء محكمة النقض والإبرام منذ زمن بعيد من أولى الأمانى التي كانت تعمل الحكومة على تحقيقها . فقد نصت المادة ٦٧ من دستور سنة ١٩٢٣ على أن يدخل في تأليف المجلس المخصوص - المختص بمحاكمة الوزراء - رئيس المحكمة الأهلية العليا . وذكرت المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الصادر في نفس السنة (مستشارى محكمة الاستئناف أو أى هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها) . وبذلك علم الاكتفاء بذكر محكمة الاستئناف في هذين النصين على أن الشارع كان يتطلع وقتئذ إلى إنشاء محكمة أعلى منها وهى محكمة النقض والإبرام . كذلك جاء في خطاب العرش الذى افتتح به دور الانعقاد الخامس في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (وستقدم الحكومة لحضراتكم في هذا الدور أيضاً مشروعات قوانين ... وإنشاء محكمة نقض وإبرام في المواد المدنية والجنائية) .

لجاء أيضا في خطاب العرش لدور الانعقاد السادس في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ (وستعرض حكومتى على البرلمان في دوره الحالى مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام في المسائل المدنية والجنائية) .

لأخيرا حقق الشارع هذه الأمنية . فصدر المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام ، والرسوم بقانون رقم ٦٩ بتعديل بعض مواد من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية ، والرسوم بقانون رقم ٧٠ بتعديل لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية ، والرسوم بقانون رقم ٧١ بتعديل المادتين ٣١٢ و ٣٢١ من قانون المرافعات الأهلى . وفي يوم ٣ مايو سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بتعيين رئيس محكمة النقض والإبرام ووكيلها ومستشاريها ومن بينهم النائب العموى على أن يبقى قائما بأعمال النيابة لدى المحاكم الأهلية .

لأفتتحت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض والإبرام جلساتها في يوم ٢١ مايو

سنة ١٩٣١

لوفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ افتتحت الدائرة المدنية جلساتها . وقد حضر افتتاح هذه الجلسة رئيس المحكمة وجميع مستشاريها . وألقى فيها كل من الرئيس والنائب العموى والأستاذ محمد حافظ رمضان بك المحامى كلمة تناسب المقام .

لجاء في الكلمة التى ائتمت بها رئيس المحكمة الجلسة الأولى للدائرة المدنية قوله : (ولقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما كان يقع من الخطأ في المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجتمعة ، ولكنه كان نظاما قاصرا جدا ، لا يتعرض للأحكام النهائية بشيء ، ولا يسمح أدنى مساس ، بل كان مقصورا على ناحية

خاصة من نواحي التقويم والإرشاد في المبادئ القانونية دون أن يصلح من الأحكام ذاتها . وقد سارت محكمة استئناف مصر الأهلية زمانا طويلا على هذا النظام حتى أُنشئت محكمة استئناف أسبوط فأصبح غير واف بالفرض ، وأصبح من الضرورات القصوى إيجاد نظام النقض والإبرام الذى هو وحده الكفيل ببحرئ أوجه الصواب فيما يتعلق بالأحكام النهائية وإصلاح الخطأ فيها ، لأنه يؤثر في تلك الأحكام وبين ما يحصل من الأغلط القانونية ويدعو إلى إعادة الإجراءات في القضايا الصادرة فيها .

شكل محكمة النقض والإبرام

فُضت المادة الأولى من المرسوم بقانون الخصاص بإنشاء محكمة النقض والإبرام بأن يكون مقر المحكمة مدينة القاهرة ، وأن تُولف من دائرتين إحداهما لنظر المواد المدنية والأخرى لنظر المواد الجنائية ؛ على أن تشكل كل دائرة من خمسة مستشارين . ويكون تخصيص القضاة الذين تُولف منهم كل دائرة بقرار تصدره الجمعية العمومية للمحكمة سنويا .

لقد اقترح وقت وضع مشروع القانون أن يكون تخصص القضاة للدائرة المدنية أو الجنائية بصفة تشبه أن تكون مستديمة بموجب مرسوم التعيين أو بموجب مرسوم آخر يصدر عند صدور مرسوم التعيين ، وذلك لكي يتمكن القضاة من التخصص في أحد هذين النوعين من القضايا ، ولكنه رأى من الأفضل — توفيقا بين ميول القضاة واستعدادهم الشخصى وبين مصادقات انخلو في المناصب ، وعملا على إيجاد شيء من المرونة في قاعدة التخصص — أن يترك الأمر للمحكمة نفسها فتتقضى فيه وهى منعقدة بهيئة جمعية عمومية .

لأنما يجدر ذكره أن محكمة النقض في فرنسا تتألف من ثلاث دوائر وهي دائرة العرائض Chambre des Requetes والدائرة المدنية والدائرة الجنائية . وأهم اختصاصات دائرة العرائض هو فحص طعون النقض في المواد المدنية مبدئيا ، لا من حيث الشكل فقط ، وإنما من حيث الموضوع أيضا للتأكد من جدية أسباب النقض . فان تبينت المحكمة جديتها قضت بقبول الطعن بغير إبداء أسباب وإلا رفضته مع بيان أسباب الرفض .

لأنما مزايا هذا النظام هي (أولا) توفير الوقت للدائرة المدنية فلا يعرض عليها إلا الطعون الجدية . و (ثانيا) حماية من صدرت لصالحهم أحكام نهائية من عنت الخصوم وسوء نيتهم ، فان دائرة العرائض تسمع الدعوى وتقضى فيها في غيبة المدعى عليه فتوفر عليه جهده وماله ، وهو لا يعلن بالطعن إلا إذا قبلته دائرة العرائض .

فلى أن العمل أظهر عيوباً لهذا النظام في فرنسا . فان دائرة العرائض كثيراً ما تعتدى على سلطة الدائرة المدنية ، إذ تفصل في ما يقدم إليها من الطعون طبقاً لما تراه في المسائل القانونية التي يدور عليها النزاع . وقد تخالف في ذلك قضاة الدائرة المدنية .

وليوضح أن الشارع المصري لم ير فائدة تذكر من إدخال هذا النظام في مصر .

اختصاصها

لأنما تختص كل من الدائرتين المدنية والجنائية بنظر الطعون في الأحكام المدنية والجنائية على التوالي . كما تختص المحكمة أيضا بنظر قضايا تأديب المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف (المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢

معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) وبالفصل في صحة نيابة أعضاء مجلسي البرلمان (المادتان ٥٩ و ٧٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠).

لقد جعل من اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض ما يأتي :

(أولاً) التصديق على اللائحة الداخلية لنقابة المحامين، وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات (المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١).

(ثانياً) تعديل مواعيد الإجراءات المنصوص عليها في الفصل الثالث من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بالنقض في المواد المدنية والتجارية ما عدا المواعيد المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٧

(ثالثاً) النظر في قبول المحامين أمام محكمة النقض (المادة ٦ من مرسوم القانون الخاص بإنشاء محكمة النقض).

(رابعاً) الفصل في خاصية مستشاري محكمة النقض (المادة ٤١ من المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض).

(خامساً) تأديب جميع رجال القضاء الأهلي بكافة درجاته (المادة الخامسة من المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض).

النيابة العمومية أمام محكمة النقض

فصل القانون على وجوب سماع النيابة العمومية تكتم منضم في القضايا المدنية. ولا شك أن حضورها - متكلمة باسم القانون - يساعد على استيفاء البحث.

لولاست لمحكمة النقض نيابة خاصة كما هو الحال في فرنسا، فإن النظام في مصر هو وحدة النيابة. وقد رأت عند إنشاء محكمة النقض الاستمسك بهذا المبدأ لتبينه الشارح من مزاياه.

المحامون أمام المحكمة للنقض

فوجب القانون على الخصوم أن ينبؤوا عنهم محامين في القيام بالإجراءات والمرافعة أمام محكمة النقض، واشترط شروطا معينة لمن يقبل محاميا أمامها .

لما عدم الإذن للخصوم بالحضور بأنفسهم فعلته أن محكمة النقض لا شأن لها بغير القانون ، فإذا ترك الأمر للخصوم أمروا في رفع الطعون غير المقبولة أو المرفوضة، وبذلك يضيعون وقت المحكمة سدى، ويتكبدون مصاريف لا طائل نحتها، فضلا عما في هذا المرف من ازدحام المحكمة بالقضايا .

لقد قيل بادی الأمر بأن يكون محامو محكمة النقض هيئة مستقلة عن نقابة المحامين ، وأن يحدد عددهم بمقتضى القانون ، ولكن لم يؤخذ بهذا الرأي واكتفى باشتراط بعض شروط لقبول المحامين أمام محكمة النقض .

لقد يصح التساؤل عما إذا كان من الواجب أن يقتصر المحامون المقبولون أمام محكمة النقض على قضايا هذه المحكمة كما هو الحال في فرنسا مثلا ، أم تباح لهم المرافعة أمام المحاكم الأخرى . ولا شك أن قصر اشتغالهم أمام محكمة النقض له مزاياه إذ تتكون بذلك فئة من المحامين الإخصائيين في مسائل النقض الدقيقة . وفضلا عن ذلك فقد لا يكون من العدل أن يحتكر محامو النقض قضايا النقض ، ثم يباح لهم مع ذلك أن ينافسوا باقي المحامين أمام غيرها من المحاكم .

فلى أنه رأى عدم الحظر على الأقل عند أول إنشاء محكمة النقض حتى يتبين ما إذا كانت كمية العمل أمامها تسيغ هذا الحظر .

النقض في المواد المدنية والتجارية

حصر القانون جواز الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ، وأجاز استثناء الطعن في أحكام المحاكم الكلية الصادرة في استئناف المحاكم الجزئية إذا بنيت هذه الأحكام على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله وكانت متعلقة بمسألة من مسائل وضع اليد أو مسائل الاختصاص النوعي أو الاختصاص بحسب أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وقد أراد الشارع بذلك أن يتاح لمحكمة النقض أن تفصل في جميع المسائل المتعلقة باختصاص القضاء في جميع درجاته . أما قضايا وضع اليد فإن ما لها من الأهمية ، وما يثيره من المباحث الدقيقة يبرر إحالة الأحكام التي تصدرها فيها المحاكم الابتدائية على محكمة النقض .

لوكذلك أجاز الطعن بطريق النقض بصفة عامة في حالة ما إذا صدر حكم انتهائي في نزاع بين خصوم خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، سواء أُدفع بهذا الدفع أم لم يدفع به .

لوقد حصر الطعن بطريق النقض في أحكام محاكم الاستئناف في ثلاث حالات فقط :

(الأولى) إذا كانت الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(الثانية) إذا وقع في الحكم بطلان جوهري .

(الثالثة) إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم .

لهذا ضمن الشارع عدم إقفال محكمة النقض بالقضايا عديمة الأهمية .

لقد أوجبت المادة ١٦ على الطاعن إيداع كفالة يجوز الحكم بمصادرتها إذا حكم برفض الطعن أو عدم قبوله ، وأجازت المادة ٣٠ للمحكمة أن تحكم على رافع النقض بتعويض للدعى عليه إذا رأت أن الطعن أريد به الكيد .

لتناولت المواد من ١٨ إلى ٢٧ تفاصيل الإجراءات المتعلقة بإيداع مستندات ومذكرات الخصوم والإجراءات المتعلقة بالجلسة . ونقلت بالمادة ٣٤ للمحكمة سلطة تعديل مواعيد الإجراءات التحضيرية في الدعوى بقرارات تصدرها الجمعية العمومية وتنفذ في الجريدة الرسمية بعد التصديق عليها من وزير الحفانية .

لهذا مبدأ جديد في التشريع المصرى أخذ عن النظام الإنجليزى ويتفادى به سن قوانين في مواد الإجراءات البسيطة التى تكون المحكمة أقدر على تقديرها وأسرع فى تقريرها .

لقد كانت المشروعات الأولى لقانون محكمة النقض خالية من بيان هذه الإجراءات ومواعيدها . والظاهر أنه رأت فى آن الأمر النص على ذلك حتى لا يضيع وقت المحكمة فى تحضير الدعوى . وقد يلاحظ على ذلك أن تحضير الدعوى بشكل آلى بعيدا عن رقابة المحكمة يكون من شأنه البحث فى مسائل غير متبعة فى الدعاوى فتضيع بذلك الفائدة التى أرادها القانون . ولكن يخفف من ذلك أن هذه الإجراءات ليست متروكة للخصوم وإنما يقوم بها المحامون .

لثنين المادتان ٢٩ و ٣٠ ما يجب على محكمة النقض عمله ، فإذا قبلت الطعن تحكم بنقض الحكم المطعون فيه كله أو بعضه وتقضى فى المصاريف .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تقضى لمخالفته لقواعد الاختصاص فتقتصر على الفصل فى مسألة الاختصاص ، وعند الاقتضاء ، تحميل الخصوم إلى الجهة

المختصة . فان كان قد نقض لغير ذلك من الأسباب فتحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم هذه المحكمة فيها من جديد إذا طلب ذلك منها الخصوم . وفي هذه الحالة يتختم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض والإبرام في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة . ويجب ألا يكون من ضمن أعضاء المحكمة التي أحيلت إليها القضية أحد من القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه .

لأن ذلك إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم لمخالفته للقانون أو لخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وكانت الدعوى صالحة للحكم فيها ، جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها .

لأن إذا قضت محكمة النقض والإبرام بعدم قبول الطعن أو برفضه فتحكم على رافع النقض بالمصاريف ويجوز لها مصادرة مبلغ الكفالة .

النقض في المواد الجنائية

ينطبق القانون أحكام النقض في المواد الجنائية على حالها ، وإنما أضيفت إلى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات فقرة جديدة تميز للتهم أن يرفع نقضا في الأحكام الصادرة في الاختصاص دون انتظار صدور الحكم في الموضوع متى كان الدفع به مبنيًا على عدم ولاية المحاكم الأهلية .

لأن كانت التجربة دلت على إصرار المحكوم عليهم في استعمال حق الطعن في المواد الجنائية فقد رتب فرض كفالة تودع عند رفع النقض عن الأحكام الصادرة

بغرامة وفى الدعاوى المدنية الملحقة بالدعاوى الجنائية . واجيز لمحكمة النقض فى مواد
الجنح وفى مواد الجنائيات المحالة على محاكم الجنح بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ أن تحكم بغرامة على رافع النقض إذا حكم برفض طعنه أو بعدم
قبوله ، وتبين للمحكمة أنه لم يكن لديه أى مسوغ معقول يبرر رفع الطعن .

لمحكمة النقض تحقق أمل البلاد

لحققت محكمة النقض أمل البلاد فيها فردت الشبه ، وأزالت الخلاف ، وثبتت
القضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستلهمه كل مشتغل بالقانون .
لقد جاءت محكمة النقض حسنة أخرى من حسنات حضرة صاحب الجلالة
مولانا الملك المفدى ، ويذا من أياديهِ الغر ، ونعمة من نعمه على الوطن . أيده الله
وحفظه ذنرا للبلاد وبنينا .



الحاضر

افتتاح أعمال المحكمة النقض المدنية

في الساعة التاسعة من صباح اليوم (الخميس ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٥٠
الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١) برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي
باشا رئيس محكمة النقض والإبرام .

اجتمع حضرات أصحاب السعادة والعزة : عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد
باشا وكيل المحكمة ، ومحمد ليلى عطية بك ، ومراد وهبة بك ، وزكى برزى بك ،
ومحمد فهمي حسين بك ، وأحمد أمين بك ، وحامد فهمي بك ، وعبد الفتاح
السيد بك ، وأمين أنيس باشا ، المستشارون .

لوحضور حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك النائب العمومي .

لوحضور حسين طلعت بك كبير كتاب المحكمة كاتب للاجتماع .

افتتح الاجتماع سعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة فقال :

”بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ“ نفتتح اليوم أعمال محكمة النقض والإبرام المدنية التي وفق جلالة مولانا الملك المعظم وحكومته إلى إنشائها بمقتضى القانون الصادر في شهر مايو الماضى .

لأنه لمن حق وحق حضرات إخوانى القضاة وحضرات إخوانى المحامين وكل متبصر فى حالة القضاء فى هذا البلد — من حقوقنا جميعا أن نفتبط بإنشاء هذه المحكمة التي كانت الأقس تتوق إليها من عهد بعيد .

لهذه المحكمة التي أنشئت لتلافي الأخطاء القانونية فى الأحكام النهائية ، كانت وجودها أمرا ضروريا جدا ؛ فانه لا يوجد أى قاضٍ يستطيع أن يدعى لنفسه العصمة من الخطأ . ولقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما قد كان يقع من الخطأ فى المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المختمة ولكنه ، كما تعلمون حضراتكم ، كان نظاما قاصرا جدا ، لا يتعرض للأحكام النهائية بشئ ، ولا يمسه أدنى مساس ، بل كان مقصورا على ناحية خاصة من نواحي التقويم والإرشاد فى المبادئ القانونية دون أن يصلح من الأحكام ذاتها . وقد سارت محكمة استئناف مصر الأهلية زمنا طويلا على هذا النظام . حتى أنشئت محكمة استئناف أسبوط فأصبح غير وافٍ بالغرض وأصبح من الضرورات القصوى إيجاد نظام النقض والإبرام الذى هو وحده الكفيل بتجوى أوجه الصواب فيما يتعلق بالأحكام النهائية وإصلاح الخطأ فيها ، لأنه يؤثر فى تلك الأحكام وبين ما بها من الأغلاط القانونية ، ويدعو إلى إعادة الإجراءات فى القضايا الصادرة فيها ، فتحن مغتبطون بهذا النظام ، ومحمد الله تعالى على أنه أنشئ الآن .

لأننى أصرح بأنى فرح بظهور أن حضرات الرجال الذين عهد إليهم الابتداء بهذه المهمة الجليلة هم من خير قضائنا علما وعملا ومن أكلهم خلقا وأحسنهم

تقديرا للمسئولية أمام الضمير . وإن مرورى يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعدله إلا الإعجاب وافتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذين اعتبرهم كما تعتبرونهم أتم عماد القضاة وسنده . أليس عملهم هو غذاء القضاة الذى يحياه ؟ ولئن كان على القضاة مشقة فى البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث للإبداع والإبداء والتأسيس . وليت شعرى أية المشقتين أبلغ عناءً وأشد نعباً ؟ لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء بالغ جدا لا يقل ألينة عن عناء القضاة فى عملهم . بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى — ولا ينبئك مثل خبير — أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى ، لأن المبدع غير المرجح .

هكذا يا إخوانى المحامين نظرنا إليكم . ورجاؤنا فيكم أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم . وإن تقديرنا لمجهوداتكم الشاقة جعلنا جميعا ، نحن القضاة ، نأخذ على أنفسنا أن نيسر عليكم سبيل السير فى عملكم ، وإن أية فرصة تمكنتنا من تيسير السير عليكم لا نتركها إلا انتهزناها فى حدود القانون ومصلحة المتقاضين . ذلك بأن هذا التيسير عليكم تيسير على القضاة أيضا ، إذ القاضى قد تشغله الفكرة القانونية فيبيت لها ليلالى موخوزا مؤرقا على مثل شوك القتاد ، يتنى لو يجد من يعينه على حل مشكلها ؛ وإن له نغير معين فى المحامى المكمل الذى لا يخلط بين واجب مهنته الشريفة وبين نزوات الهوى وزعته ولا يشوب عمله بما ليس من شأنه — إذا كان هذا ظنتنا بكم ورجاءنا فيكم فأرجو أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم ، وتقعدوا تلك المسئولية التى عليكم ، كما يقعد القضاة مسئوليتهم .

لأعطيت إذ ذكرت إخوانى القضاة والإعجاب بهم ، أنى أدمج مع القضاة حضرات إخوانى وزملائى النائب العمومى ورجاله ، فانهم هم أيضا سيكون لهم إن شاء الله القدح الملقى فيما يتعلق بإحقاق الحق فى المبادئ القانونية .

لأن مهمة النيابة من المهمات المضنية ، وربما كانت اشق من مهمة المحامين
فما يتعلق بتقدير وجه الصواب والخطأ في المسائل القانونية والترجيح بينهما ،
إذ لها فيها الترجيح الأول وللقاضى الترجيح الأخير . على أن لها أيضا في أحوال
كثيرة مهمة الابتداء والإبداع كالمحامين ؛ فأعضاء النيابة يجمعون بين عمل
الطرفين ، ويحملون مشقتهما .

لولا يؤيد ذلك ، مثل الدفع الذى تروته اليوم مقلما من النيابة بما لم يجز
في خاطر القضاء ولا في خاطر المحامين .

لكن اذن نفتح المحامين والنيابة والقضاة جميعا . ولنا نرجو الله أن يهدينا
جميعا سواء السبيل وأن يمد في عمر جلالة مولانا الملك المعظم وأن يوفقه ويوفق
حكومته إلى ما فيه صالح الأعمال .

لحضرة مصطفى محمد بك النائب العمومى قام وقال :

لأن النيابة العمومية تبنى هيئة محكمة النقض والإبرام وتبنى أسرة القضاء وتبنى
نفسها بهذا المولود العظيم وهو محكمة النقض والإبرام — هذا المولود الذى هيأت
له مجهودات القضاة مدة ثمانية وأربعين عاما ، وليس المقام هنا مقام سرد مجهودات
القضاة فان ذلك سيكون فى يومه ولكتى اكنفى الآن بالإشارة إليها .

لأن النيابة العمومية تعد محكمة النقض والإبرام بأنها ستكون عضوا نافعا لمصلحة
العدالة والقانون .

لأننى فى هذا المقام أتوه بمجهودات حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا
وزير الحفانية الحالى الذى أخرج فكرة إنشاء هذه المحكمة إلى حيز الوجود ، وقد
عنت هذه الفكرة منذ زمن ولكنها لم تحقق إلا فى هذا العهد .



س.ع. ابدل اذ فامى پاشا
 PRESIDENT DE LA COUR DE CASSATION 2 Mars 1931

١٩٣١

لأختم كلمتي بالدعاء لحضرة صاحب الجلالة الملك بطول العمر آمين .

لحضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك قام وقال :

أئني بالنيابة عن المحامين أعرب عن عظيم مروونا واغتباطنا بإنشاء أكبر هيئة قضائية في مصر ، الغرض منها وضع المبادئ القانونية في الموضع الصحيح . وإني أقدم واجب الشكر لسعادة رئيسها على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى أسرة المحامين . ولا نعجب ، فانما كان سعاده رئيسا لأسرة المحاماة قبل أن يكون رئيسا لأسرة القضاء . وعلى كل حال فان اعتقادي أن المحاماة والقضاء عضوا عائلة واحدة يتضافران على وضع العدالة في موضعها . وإذا كانت المساواة في الظلم عدلا فما بال هذه المحكمة العليا وهي إنما أنشئت لتحقيق المساواة في العدل . وإذا كان المحامون يقدرون تماما المشقة العظيمة التي يتجشمها حضرات القضاة وتحملها النيابة في سبيل خدمة القانون والعدالة ، فانهم من جانبهم سيعاونون جهد استطاعتهم في هذه الخدمة والله يوفقنا جميعا ما



بيان

لأمم لوكل الحكمة النقص والإبرام عند أنشائها ثم دورته

عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا^(١) من ٣ مايو ١٩٣١

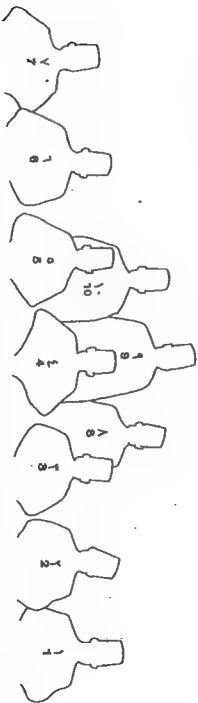
(١) تنظر صورة مع رضاء محكمة استئناف أسبوط الأملية

مستشارا روحية النقص والابرار (٣١) ديسمبر ١٩٣٢ سنة)

٨- عبد الفتاح السيد بك
٩- محمد حرر بك (مستيفاً ومندوباً)
١٠- حسام دهنى بك

— ۱۱ —

١- صبا انزلت في قريه باثبا
٢- صبا انزلت في قريه باثبا
٣- صبا انزلت في قريه باثبا
٤- صبا انزلت في قريه باثبا
٥- صبا انزلت في قريه باثبا
٦- صبا انزلت في قريه باثبا
٧- صبا انزلت في قريه باثبا
٨- صبا انزلت في قريه باثبا
٩- صبا انزلت في قريه باثبا
١٠- صبا انزلت في قريه باثبا



LES CONSEILLERS A LA COUR DE CASATION (31 Décembre 1933)

- 1 - Ahmed Amin Bay.
- 2 - Zakl Bayar Bay.
- 3 - Mohamed Mohamed Bay.
- 4 - Abdel Aziz Fahmy Pascha.
- 5 - Abdel Rahman Ibrahim Sid-Ahmed Pascha.
- 6 - Mohamed Wahid Bay.
- 7 - Mohamed El-Sayy Hussein Bay.
- 8 - Abdul Fattah El Sayed Bay.
- 9 - Mohamed Hour Bay. (Consultant Delegate).
- 10 - Hamed Fahmy Bay.



(١١) مجلس القضاة ١٩٣٣ ١٩٣٣
 LES CONSEILLERS A LA COUR DE CASSATION (1^{er} Decembre 1933)



LE GREFFE DE LA COUR DE CASSATION LORS DE SA CREATION

مشرف القضاة والادارة في دار القضاء

مجلس القضاء

لأسماء وأوصاء فحكمة المستأنف فصرفهم فصورهم

(١) تنظر صورة مع وزراء الحفانية .

شهيد العزيز شهيدى باشا (١) من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الى ٨ فبراير سنة ١٩٣٠

ومن ١٧ يوليو سنة ١٩٣٠ الى ٢ مايو سنة ١٩٣١

شهيد مصطفى باشا من ٣ مايو سنة ١٩٣١ الى ٤ يناير سنة ١٩٣٣

شهيد العظيم لاشد باشا من ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ الى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

. أمين انيس باشا من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣

(١) يتلوه مع فداء الحفانية .



١٩٠٤
 من ٢٠ ديسمبر ١٩٠٣ إلى نوفمبر ١٩٠٤
 S.E. ISMAIL YOUSRI PACHA
 30 Decembre 1883 - Novembre 1884



سليمان نجاتي پاشا
 سر ۷ آغست ۱۸۸۵ تا ۷ آغست ۱۸۸۶
 S. E. SOLIMAN NAGATY PACHA
 7 Août 1885 - 7 Août 1886



وزير المالية
 من ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦

S.E. ABDEL HAMID SADEK PACHA

22 Octobre 1886 - 30 November 1891



أحمد بلغيق باشا
رئيس مصلحة المواصلات في ٢١ يناير ١٩٠٩

S.E. AHMED BALIGH PACHA

21 Décembre 1891 - 24 Janvier 1899



صالح سابت پاشا
س ۲۵۰ پیر سلیمان ال ۱۱ پیر ۱۸۹۹

S. E. SALEH SABET PACHA
25 Janvier 1899 - 12 Janvier 1907

مجموعه اسناد تاریخی



س.ع. يحيى إبراهيم باشا
 من ١٠ فبراير ١٩٠٧ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩
S.E. YEHIA IBRAHIM PACHA
 10 Février 1907 - 20 Novembre 1919



أحمد طه تالأت باشا
من ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ إلى ١١ أكتوبر ١٩٢٨

S.E. AHMED TALAAT PACHA
27 November 1919 - 11 October 1928

مجلد السياسة العدد ١



محمد مصطفى باشا
من ٢ آذار ١٩٣١ إلى ٤ يناير ١٩٣٢

S.E. MOHAMED MOUSTAFA PACHA
3 Mai 1931 - 4 Janvier 1932



جلالتهم واستبداد
 من ١٣ مارس ١٩٣٣ إلى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣
 S.E. ABDEL AZIM RACHED PACHA
 13 Mars 1933 - 27 Septembre 1933



أمين أنيس باشا
من ٢٩ أكتوبر ١٩٣٣

S.E. AMIN ANIS PACHA

29 Octobre 1933 -

مصلحة الأمانة العامة

حيان

لأسماء الوكلاء محكمة استئناف مصر في كورهم

حيان فحجاني بك ^(١)	من أول يناير سنة ١٨٨٤ إلى ١ أغسطس سنة ١٨٨٥
محمد أمين بك	من ٥ صفر سنة ١٨٨٥ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩
أبراهيم فؤاد بك ^(٢)	من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩١
محمد جليغ بك ^(٣)	من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١ إلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١
إسماعيل خيري بك ^(٤)	من ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٨٩٥
سالح فاطم باشا ^(٥)	من ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥ إلى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩

(١) تنظر صورة مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٢) تنظر صورة مع رؤساء الحفانية .

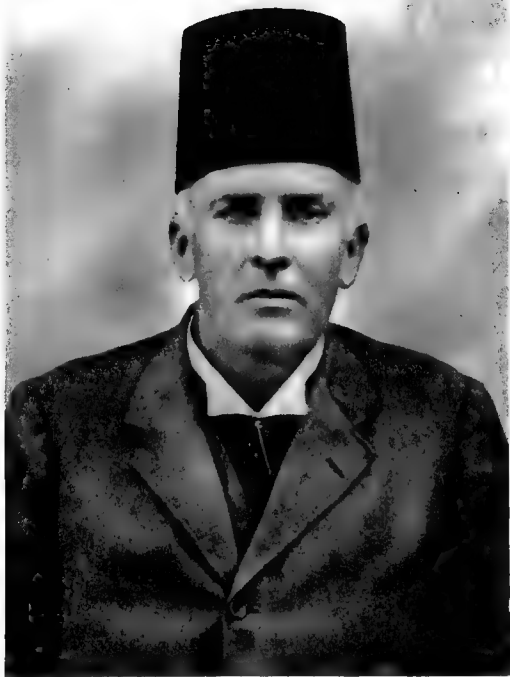
(٣) تنظر صورة مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٤) تنظر صورة مع التواب السوميين .

(٥) تنظر صورة مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

المستر لؤثر جوتد	من ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦
المستر هيربرت لولسن هالتون	من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٦ إلى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩
المستر جون هوب جيمسفال	من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢١ مايو سنة ١٩٢٥
هسين كرويس باشا ^(١)	من ٣٠ يولي سنة ١٩٢٥ إلى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩
كامل إبراهيم بك	من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٣

(١) تنظر مودعة مع مودعة الحفانية .



المستر والتر بوند
من ٢٨ يناير ١٩١٦ - إلى ٢٦ أكتوبر ١٩١٥

Mr. WALTER BOND
25 Janvier 1899 - 21 Octobre 1916

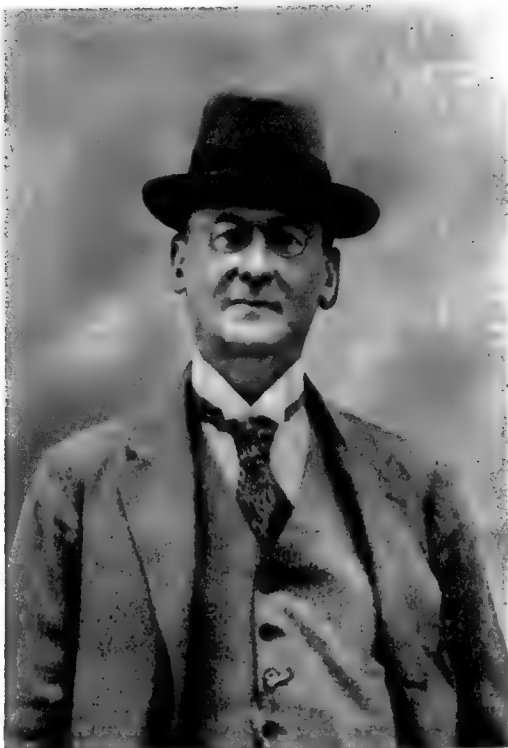
مجلس إدارة الشركة



المستر هربرت ولسن هالتون
من ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ - إلى ١٩ سبتمبر ١٩١٩

Mr. H. W. HALTON

24 October 1918 - 19 September 1919



المستريحون هوب بيرشمال

من 24 ديسمبر 1919 - إلى 21 مايو 1925

Mr. J. H. PERGIVAL

24 Décembre 1919 - 21 Mai 1925

مراجعة لخدمة الشرق



كامل إبراهيم بك
من ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩ - إلى ١٨ أوت ١٩٣٣

KAMEL IBRAHIM BEY
29 Octobre 1929 - 18 Août 1933

مصلحة السجون



محمود الهادي الغندي بك
 من ١٣ مارس ١٩٣٣ إلى ٤ ديسمبر ١٩٣٣

MOHAMED ABDEL HADI EL GUINDI BEY
 13 Mars 1933 - 4 Décembre 1933

مصلحة الطباعة الخيرية



عبد الرحمن إبراهيم
سيد أحمد باشا

S.E. ABDEL-RAHMAN IBRAHIM SID-AHMED PACHA
29 Octobre 1929 - 2 Mai 1931

مجلد السياسة الخارجية



صالح حق باشا
 من ۱۰ فبراير ۱۹۲۶ إلى ۱۱ أكتوبر ۱۹۲۸
S.E. SALEH HAKKI PACHA
 10 Février 1926 - 11 Octobre 1928

بیان

الاسماء رؤساء محكمة استئناف الفيوم ثم حورم

من ۱۰ فبراير سنة ۱۹۲۶ إلى ۱۱ أكتوبر سنة ۱۹۲۸	شالح شفي باشا
من ۱۱ أكتوبر سنة ۱۹۲۸ إلى ۲۹ نوفمبر سنة ۱۹۲۸	محمد مصطفى باشا ^(۱)
من ۲۹ أكتوبر سنة ۱۹۲۹ إلى ۲ مايو سنة ۱۹۳۱	عبد الرحمن إبراهيم سعيد أحمد باشا
من ۳ مايو سنة ۱۹۳۱ إلى ۱۲ مارس سنة ۱۹۳۳	عبد العظيم راشد باشا ^(۲)
من ۱۳ مارس سنة ۱۹۳۳ إلى ۴ ديسمبر سنة ۱۹۳۳	محمد عبد الهادي الجندى بك

(۱) تنظر صورة مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(۲) تنظر صورة مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

جيان

الاسماء لكلاء محكمة استئناف اسيوط هم هورم

من ١٠ تمرايرسة ١٩٢٦ الى ١١ اكتوبرسة ١٩٢٨	هلى حسين باشا
من ١٢ اكتوبرسة ١٩٢٨ الى ٢٨ اكتوبرسة ١٩٢٩	كامل ابراهيم بك (١)
من ٢٩ اكتوبرسة ١٩٢٩ الى ٢ مايوسة ١٩٣١	محمد ابيب عطيه بك (٢)
من ٥ مايوسة ١٩٣١	هري ابو العز بك

(١) تنظر صورة مع وكلاء محكمة استئناف مصر .

(٢) تنظر صورة مع القواب السومين .



علي حسين باشا
من ١٠ فبراير ١٩٢٦ - إلى ١١ أكتوبر ١٩٢٨
ALY HUSSEIN PACHA
10 Février 1926 - 11 Octobre 1928



إتري أبو العزى بك
من ٥ مايو ١٩٣١

ITRIBY ABOUL-EZZ BEY
5 Mai 1931

مملكة مصر



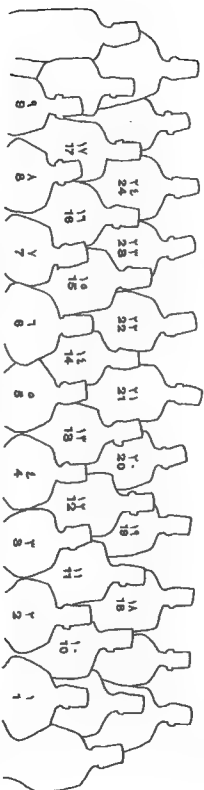
مجلس الوزراء
 LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE. EN 1895



مجلس المستشارين
 LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL, DU CAIRE EN 1909

مستشارو المحكمة استئناف مصر ١٩١٤

١٩ - عبد الحليم رشدي باشا	١٣ - محمد علي باشا	٧ - عبد الحليم رشدي باشا	١ - عبد الحليم رشدي باشا
٢٠ - محمد علي باشا	١٤ - محمد علي باشا	٨ - محمد علي باشا	٢ - محمد علي باشا
٢١ - محمد علي باشا	١٥ - محمد علي باشا	٩ - محمد علي باشا	٣ - محمد علي باشا
٢٢ - محمد علي باشا	١٦ - محمد علي باشا	١٠ - محمد علي باشا	٤ - محمد علي باشا
٢٣ - محمد علي باشا	١٧ - محمد علي باشا	١١ - محمد علي باشا	٥ - محمد علي باشا
٢٤ - محمد علي باشا	١٨ - محمد علي باشا	١٢ - محمد علي باشا	٦ - محمد علي باشا



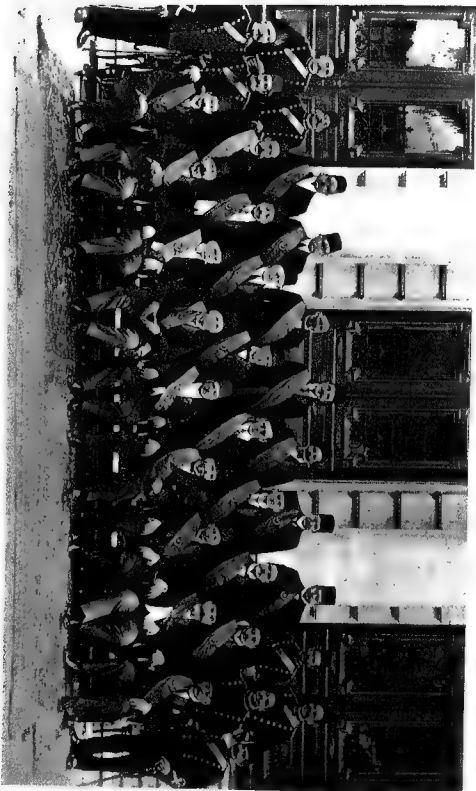
LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1914

- 1 - Mohamed Saïdy Pasha.
- 2 - Ahmed Zouheir Pasha.
- 3 - Mohamed Maher Pasha.
- 4 - Mohamed Magdy Pasha.
- 5 - M. Ibrahim Pasha.
- 6 - M. Said.

- 7 - Abdel Aziz Khalil Pasha.
- 8 - Ahmed Moussa Pasha.
- 9 - Tewfik Rifat Pasha.
- 10 - Mohamed Tawfik Hussein Pasha.
- 11 - Fouad Bahman Pasha.
- 12 - Sir Percival.

- 13 - Mr. Odeyem.
- 14 - Mr. Odeyem.
- 15 - Mr. Odeyem.
- 16 - Abdel Rahman Rida Pasha.
- 17 - Mohamed Saïdy Pasha.
- 18 - M. Khalil El Prady Bey (Governor of Omd).

- 19 - Abdel Hamid Rida Bey.
- 20 - M. Said.
- 21 - M. Said.
- 22 - M. Said.
- 23 - M. Said.
- 24 - M. Said.

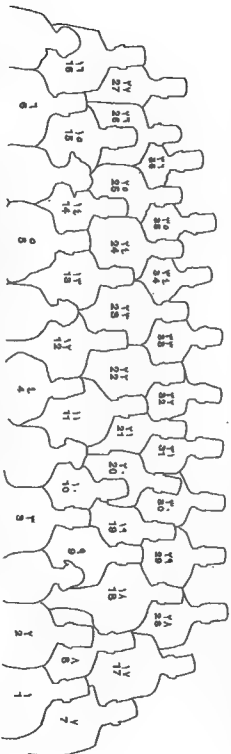


مجلس الاستئناف
 LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1914

سليم باشا

(الابواب)

۱۸- ...
 ۱۹- ...
 ۲۰- ...
 ۲۱- ...
 ۲۲- ...
 ۲۳- ...
 ۲۴- ...
 ۲۵- ...
 ۲۶- ...
 ۲۷- ...
 ۲۸- ...
 ۲۹- ...
 ۳۰- ...
 ۳۱- ...
 ۳۲- ...
 ۳۳- ...
 ۳۴- ...
 ۳۵- ...
 ۳۶- ...
 ۳۷- ...
 ۳۸- ...
 ۳۹- ...
 ۴۰- ...
 ۴۱- ...
 ۴۲- ...
 ۴۳- ...
 ۴۴- ...
 ۴۵- ...
 ۴۶- ...
 ۴۷- ...
 ۴۸- ...
 ۴۹- ...
 ۵۰- ...
 ۵۱- ...
 ۵۲- ...
 ۵۳- ...
 ۵۴- ...
 ۵۵- ...
 ۵۶- ...
 ۵۷- ...
 ۵۸- ...
 ۵۹- ...
 ۶۰- ...
 ۶۱- ...
 ۶۲- ...
 ۶۳- ...
 ۶۴- ...
 ۶۵- ...
 ۶۶- ...
 ۶۷- ...
 ۶۸- ...
 ۶۹- ...
 ۷۰- ...
 ۷۱- ...
 ۷۲- ...
 ۷۳- ...
 ۷۴- ...
 ۷۵- ...
 ۷۶- ...
 ۷۷- ...
 ۷۸- ...
 ۷۹- ...
 ۸۰- ...
 ۸۱- ...
 ۸۲- ...
 ۸۳- ...
 ۸۴- ...
 ۸۵- ...
 ۸۶- ...
 ۸۷- ...
 ۸۸- ...
 ۸۹- ...
 ۹۰- ...
 ۹۱- ...
 ۹۲- ...
 ۹۳- ...
 ۹۴- ...
 ۹۵- ...
 ۹۶- ...
 ۹۷- ...
 ۹۸- ...
 ۹۹- ...
 ۱۰۰- ...



LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1914

- [illegible]



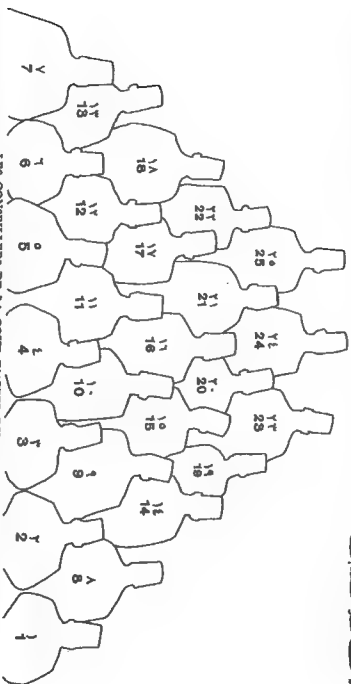
١٩١٤
مجلس استئناف مصر
LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1914

مستشار و محقق استنادی عصر و ۱۹۲۸

٢٠ - محمد بن ابي بصير
٢١ - ابو الحسن بن علي بن فضال
٢٢ - علي بن ابي حمزة
٢٣ - علي بن ابي حمزة
٢٤ - علي بن ابي حمزة
٢٥ - علي بن ابي حمزة

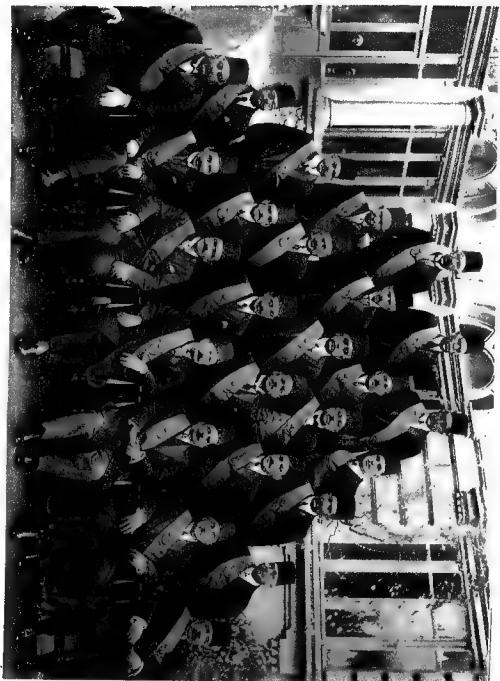
حاجه زهرا

۸ - عبدالباقر زکی القسبر علی بابک
 ۹ - عبدالجبار ابن الحسن علی بابک
 ۱۰ - محمد علی ابن علی علی بابک
 ۱۱ - محمد علی الحادی البندی علی بابک
 ۱۲ - آواز همدانی علی بابک
 ۱۳ - علی زکی علی بابک

[illegible]

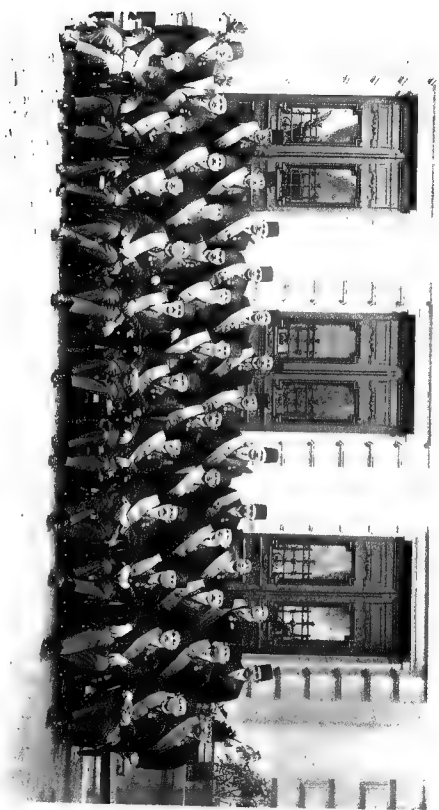
LES CONSEILLIERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1918

- | | | | |
|--------------------------------|-------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| 1 - Mohamed Nour, Poona. | 8 - Abdi and Zaki El Kooling Bay. | 14 - Hamed Bagheri Bay. | 20 - Mohamed Lakh Agha Bay. |
| 2 - Mohamed Helmy Bay. | 9 - Ibbi about Ez Bay. | 15 - Zaki Bay. | 21 - Abdel Hamed Akter Bay. |
| 3 - Mohamed Haggas Beir Poona. | 10 - Mohamed Ghaleb Bay. | 16 - Kamel Ibrahim Bay. | 22 - Metwally Shoneim Bay. |
| 4 - Mohamed Taktak Poona. | 11 - Mohamed Adal Had El Gaidy Bay. | 17 - Ahmed Had Bay. | 23 - Mahmoud El Maragony Bay. |
| 5 - Mohamed Kassar Bay. | 12 - Mohamed Yassin Bay. | 18 - Mohamed Mohamed Bay. | 24 - Ay Bakun Bay. |
| 6 - Omer Ahmed Bay. | 13 - Ali Zaki Bay. | 19 - Mohamed Fahmy Hissani Bay. | 25 - Mohamed Faid El Ouedi Bay. |



مجلس المستشارين سنة ١٩٢٨
LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL, DU CAIRE, EN 1928

مجلس المستشارين سنة ١٩٢٨



(١١ ديسمبر ١٩٣٣)
 مستشاري المحكمة
 LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE (31 Decembre 1933)

سميحة عبد الحليم

مستشارا روعى صكبة استشارا سويل (٣١ ديسمبر ١٩٣٣)

- ١- محمد صالح الكحلاني
٢- عبد الله إبراهيم
٣- عبد الله إبراهيم
٤- عبد الله إبراهيم
٥- أحمد فاؤاد
٦- محمد فاؤاد
٧- محمد فاؤاد
٨- محمد فاؤاد



LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL D'ASSISUT (31 Décembre 1933)

- 1 - Kamel El Wali Bey.
2 - Mohamed Bakay Bey.
3 - Ahmed Fouad Amour Bey.
4 - Isly Aboul-Ezz Bey.
5 - Maguib Morcos Bey.
6 - Mohamed Kandy Bey.
7 - Mahmoud Fouad Bey.
8 - Abdallah Imall Bey.
9 - Kamel El Wali Bey.
10 - Kamel El Wali Bey.



المجلس الاستئنافي (٢١ ديسمبر ١٩٣٣)
 LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL D'ALGER (31 Décembre 1933)



١٩٠٩
 رؤساء القضاة
 LES CHEFFIERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1909

(ب)

المجالس الحسبية

لحضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك

هـي ناحية من نواحي نظامنا القضائي ، وركن في بناء هيكل العدالة في مصر .
أسسها الخديو الكبير إسماعيل باشا منذ ستين سنة لتكون دعامة الأسرة ووقاية
الضعيف . بدأت بصفة هيئات إدارية محدودة الاختصاص قليلة الانتشار ،
إلا أنها تدرجت في الرقي ، وتطورت تبعا لتطور الجماعة ، فقطعت في سبيل التقدم
والنجاح شوطا كبيرا ، وخطت في تحقيق الغرض من إنشائها خطوات واسعة .
ولم تلبث أن احتضنتها المحاكم الأهلية فخلعت عليها ثوبا من الثقة والاحترام ، ثم مد
لها في السلطة والاختصاص فأصبحت محاكم حقيقية لمسائل الوصاية والقيام
والغيبية ، يخضع لسلطانها - فيما عدا بعض استثناءات قليلة - جميع المصريين
وغير المصريين المتوطنين بالقطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ومن بواعث
نفرتنا أن نظام تلك المجالس مصرى بحت لم يتقل عن الشرائع الأجنبية ، بل وضع
وفقا لحالة الأسرة المصرية والأخلاق والعادات المصرية ، فتشكيلها مصرى وإجراءاتها

مصرية، وقانونها الموضوعى مصرى . لذلك جاء نظامها مخالفا لنظام مجلس العائلة
الفرنسى وغير متفق مع نظام محكمة الوصاية الألمانية . وسنرى فيما يلى أنه وسط
بينهما ، وأنه أحاط مصالح عديمى الأهلية بضمانات متعددة لا مقابل لها فى الشرائع
الأجنبية .

لختصر تاريخ المجالس الحسبية

لأمن المفيد قبل الكلام على نظام المجالس الحسبية الحالية أن نستعرض ،
فى إيجاز ، تاريخ تلك المجالس ، والأدوار التى مرت بها إلى الوقت الحاضر .

للم يكن بمصر لغاية سنة ١٨٧٣ هيئات خاصة لنظر مسائل الوصاية والقيامه
والغيبه . فكانت المحاكم الشرعية تقوم بنظر تلك المسائل وبجانبا مصلحه بيت
المال ، وهى مصلحه حكومية كبيرة ذات اختصاصات إدارية واسعة النطاق ؛
منها قيد أسماء المتوفين وورثتهم وضبط تركاتهم من يتوفى ويكون مدينا للحكومة ،
أو يكون جميع ورثته أو بعضهم غائبين ، أو يرثه بيت المال ، أو من يطلب
ورثته ضبط تركته برضاهم ، أو من يكون له ورقة قصر ليس لهم وصى مختار .
ومنها إدارة تلك التركات ، وعدم تسليمها إلا للوصى المختار أو المعين من قبل
المحكمة الشرعية ، أو للغائب إذا حضر ، أو للورثة البالغين بعد أن يستخرجوا
الإعلامات الشرعية بمحضهم . وكانت مصلحه بيت المال تصفى التركات وأسدد
الديون وتنفذ الوصية . وكثيرا ما كانت تعين من قبل المحكمة الشرعية وصية على
القصر الذين ليس لهم وصى مختار . وكانت تتقاضى رسما يختلف من واحد فى المائة
إلى اثنين فى المائة تبعا لنوع العمل الذى تقوم به .

لوحصل في سنة ١٨٧٣ أن وزارة الداخلية أرادت أن تحيل إحدى التركات على بيت المال لإدارتها لأن بعض الورثة البالغين كان غير مستقيم الحال فلم تتمكن من ذلك ، لأن بيت المال لم يكن بحسب نظامه ليضع اليد على التركات إلا إذا كانت خاصة بورثة قصر أو غائبين . لذلك نبئت فكرة إنشاء المجالس الحسبية ، وكان الغرض الأول منها حفظ أموال من يثبت سوء تصرفهم للسفاهة . فشكلت لجنة لوضع مشروع قانون ترتيب المجالس الحسبية الجليلة من كل من رئيس القومسيون الخصوصى ورئيس مجلس الأحكام ورئيس المجلس الخصوصى ورئيس شورى القواب ومن السردار ونظار الخارجية والمالية والجهادية والداخلية والحفانية والأشغال العمومية والمعارف والأوقاف . فقامت تلك اللجنة فعلا بوضع مشروع قانون في ثمانى عشرة مادة ومقدمة ، وهو ما اعتمده الأمر الكريم الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ الموافق ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ وهذه صورته :

«مجلس خصوصى رئيسى دولتلو باشا حضر تلى»

«نكار منظورتا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصى نمرة ١٧٨ المشتمل على ما ترى استنسابه فى ترتيب مجالس حسبية بمصر وجميع الأقاليم قبلى وبحرى»
«والغور والبنادر للنظر فى أحوال الأيتام وإجراء ما فيه حفظ أموالهم بالكيفية»
«الموصحة بالقرار لآخر مانص فيه . وحيث وافق إرادتنا تنفيذه والإجراء على مقتضاه»
«فأصدرنا أمرا هنا هذا بما ذكر» .

ليعتبر هذا الأمر الكريم بحق أنه أساس بناء المجالس الحسبية ، إذ اتزع المواد التى اشتمل عليها من سلطة الحاكم الشرعية وجعلها من اختصاص هيئات خاصة هى المجالس الحسبية ، ولم يبق للعاكم الشرعية سوى حضور أحد قضاتها عند تعيين الوصى بمعرفة المجلس الحسبى .

قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣

قضى قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ بأن تنشأ مجالس حسبية في مصر والمديريات والمحافظات ، وأن يشكل مجلس مصر الحسبي من احدى كبار الموظفين بصفة رئيس وأحد الموظفين بالمصالح من الرتبة الثانية وأحد العلماء العاملين وأحد عمد التجار وأحد وجوه البلدة بصفة أعضاء ، ومجلس المحافظة الحسبي من المحافظ أو وكيله بصفة رئيس ومن وكيل المحافظة وأحد العلماء العاملين وأحد عمد التجار وأحد وجوه البلدة بصفة أعضاء . ويشكل مجلس المديرية الحسبي من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن وكيل المديرية واحد العلماء العاملين وأحد عمد النواحي وأحد الوجوه بصفة أعضاء .

لجعل من اختصاص هذه المجالس الجبر على السفهاء ، ورفع الجبر ، وتعيين القامة ، ومحاسبتهم سنويا ، وعزلهم ، وتقدير النفقة للمجور عليهم ولن تلزمهم نفقتهم شرعا ، وتقدير أتعاب القيم إذا لم يتعفف ، ومحاسبة الاوصياء ، وعزلهم وتنصيبهم بحضور القاضي الشرعى أو مأذونه .

لأخضت تلك المجالس لوزارة الداخلية ، فاليها المرجع في انتخاب أعضائها وفى كل ما يشكل عليها فيما يمس مصلحة القصر أو المجور عليهم .

لألاحظ على هذا القانون أنه :

أولا - لم ينشئ مجالس حسبية في المراكز .

ثانيا - لم ينص على الجبر لغير السفه .

ثالثا - لم يشتمل على أى نص خاص بالغيبة .

رابعا - لم يحدد سن بلوغ الرشد ، ولم يبين أحكام الوصاية والقيامة ، ولا حقوق الوصى والقيم وواجباتهما .

خامسا - لم ينص على طرق الطعن في قرارات المجالس ولم ينشئ هيئات خاصة لهذا الغرض .

والظاهر أنه كان مفهوما في ذلك الوقت أن المجالس الحسبية الجديدة تتبع أحكام الشريعة الإسلامية ، ولذلك اكتفى القانون بإيجاد أحد العلماء العارفين بها داخل المجلس بصفة عضو فيه .

استمر العمل بهذا القانون مدة ثلاث وعشرين سنة أى لغاية ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ، وكان بيت المال لا يزال يؤدي وظيفته في هذه المدة .

قانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ صدر قانون بإلغاء بيت المال وإلغاء كل رسم مقرر له ، وتعديل قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ لسد ما به من أوجه النقص . فنص قانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ على إنشاء مجالس حسبية في المراكز ، وعُدل في تشكيل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات . أما مجلس المركز فشكل من المأمور أو من ينوب عنه بصفة رئيس ، ومن أحد علماء المركز تعينه وزارة الحفانية وأحد الأعيان يعينه المدير مع إقرار وزارة الداخلية ، بصفة عضوين . وأما مجلس المديرية أو المحافظة الحسبية فشكل من المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس وأحد علماء المديرية أو المحافظة تعينه وزارة الحفانية وأحد الأعيان يعينه وزير الداخلية وأحد أعضاء العائلة ذات

الشأن إذا وجد أحد منها في الجهة التي بها مركز المجلس، وإلا فيستعاض بأحد الأعيان تعيينه وزارة الداخلية .

لوزاد القانون في اختصاص المجالس الحسبية بأن جعله يشمل الحجر على عديمي الأهلية بجميع أنواعه ، واستمرار الوصاية ، ورفع الحجر ، وتعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين ، وعزلهم ، ومراقبة أعمالهم ، والنظر في الحسابات التي تقدم منهم ، وفي الاحتياطات اللازمة مرة اتخاذها لصيانة حقوق عديمي الأهلية . وحدد سن بلوغ الرشد بثنائي عشرة سنة . ونص على بعض التصرفات التي لا يجوز للثانين عن عديمي الأهلية مباشرتها إلا بأذن المجلس . وبين طرق الطعن في قرارات المجالس الحسبية ، فنصت المادة السادسة منه على إعطاء الحق لكل ذي شأن أو للنيابة العمومية في استئناف القرارات التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار الوصاية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها أمام محكمة الاستئناف الأهلية . ونصت المادة السابعة منه على أنه يجوز لوزير الحفانية ، بناءً على طلب كل ذي شأن أو النيابة العمومية ، أن يعيد النظر في حسابات الأوصياء أو القائمة أو الوكلاء أمام مجلس حسبي أعلى ينعقد في وزارة الحفانية ويشكل من أحد كبار الموظفين أو أرباب المعاشات يعين بأمر عالٍ بناءً على طلب وزير الحفانية بصفة رئيس ، ومن وكيل مجلس مصر الحسبي بصفة وكيل ، واثنين من الأعيان يعينهما وزير الداخلية ومقتى المجلس الحسبي وأحد العلماء يعينه وزير الحفانية وأحد الموظفين المشتغلين بالأعمال الحسابية يعينه وزير الحفانية بصفة أعضاء .

لوفي ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ صدر قانون ينص على جواز استئناف القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بعزل الأوصياء أمام المجلس الحسبي الأعلى ؛ كما نص

على حضور القاضي الشرعى أو من ينوب عنه عند النظر في عزل الأوصياء المختارين أو المنصوبين .

لوبيين مما تقدم أن قرارات المجالس الحسبية في هذا الدور من تاريخ المجالس الحسبية كانت تستأنف أمام جهتين مختلفتين . فكانت القرارات التى تصدر فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى استمرار الوصاية تستأنف أمام محكمة الاستئناف الأهلية ، والقرارات الخاصة بالحساب وعزل الأوصياء تستأنف أمام المجلس الحسبى الأعلى بوزارة الحفانية . ولكن هذه الحال لم تستمر طويلا إذ صدر فى ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ قانون بإلغاء المجلس الحسبى الأعلى . ولم يبق بعد ذلك إلا نظام استئناف القرارات التى تصدر فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار الوصاية أمام محكمة الاستئناف . واستمر العمل على ذلك إلى سنة ١٩١١

لوفى ٥ مارس سنة ١٩١١ صدر قانون بتشكيل مجلس حسبى عال . وكان الغرض من إنشائه إيجاد هيئة واحدة تحل محل المجلس الحسبى الأعلى الملغى ودائرة محكمة الاستئناف الأهلية التى كانت تنظر فى استئناف قرارات الحجر ورفعها واستمرار الوصاية . ويؤلف هذا المجلس من ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية وعضو من المحكمة العليا الشرعية وأحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين . وينظر فى الاستئنافات التى يرفعها وزير الحفانية عن القرارات الموضوعية التى تصدرها المجالس ، والاستئنافات التى ترفعها النيابة العامة أو كل ذى شأن عن القرارات الصادرة فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه ، وفى رفع الوصاية أو استمرارها .

في المدة من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٢٥

إلى هنا انتهى الدوران الأول والثاني من تاريخ المجالس الحسبية . ولم تكن حالها فيها مرضية ، فكانت الشكوى عامة لعدم قيامها بالمحافظة على مصالح عديمي الأهلية وتركها الامر للأوصياء والقائمة والوكلاء بدون مراقبة إذ لم تكن تحاسبهم عن إدارتهم للأموال التي تحت أيديهم مما نشأ عنه تبديد وضياح لأموال عديمي الأهلية . ولم تكن هناك هيئة خاصة أو جهة حكومية ترأب أعمال تلك المجالس . ولم يكن لها أقلام كتاب خاصة بل كانت أعمالها الكليية محالة على كتبة الضبط في المراكز والمديريات ، وهؤلاء كانوا يقدمون أعمالهم الأخرى على أعمال المجالس الحسبية ، فترتب على ذلك خلل في الأعمال وارتباك . ولم تكن القضايا تقيد في الدفاتر المخصصة لها بل كانت تترك أوراقها من غير صيانة ولا ترتيب فأدى ذلك إلى ضياع قضايا كثيرة أو دشتها .

لذلك صحت عزيمة وزارة الحفانية على إصلاح تلك المجالس . فبدأت في سنة ١٩١١ بإنشاء إدارة خاصة لها في ديوان الوزارة لمراقبتها وإدخال الإصلاحات الضرورية بها . وفي سنة ١٩١٣ أخرج المرحوم فتحى باشا زغلول وكيل الوزارة مشروع قانون بإلغاء المجالس الحسبية وإحالة أعمالها على المحاكم الأهلية ، فتنظر المحاكم الجزئية جميع المسائل الخاصة بالولاية والوصاية والقيام والغيبة متى كانت أموال عديمي الأهلية أو الغائب لا تزيد على خمسة آلاف جنيه ، وتنظر المحاكم الابتدائية بصفة ابتدائية المواد المذكورة إذ لم تكن من اختصاص المحاكم الجزئية ، وبصفة استئنافية جميع القرارات التي تصدر من المحاكم المذكورة . وتنظر محكمة الاستئناف في استئناف القرارات الصادرة من المحاكم الكلية بصفة ابتدائية . ويقر مشروع القانون ، القرارات التي لا يجوز استئنافها ، كما بين

إجراءات الطعن ومن له الحق فيه . وشفع هذا المشروع بمشروع قانون آخر موضوعي
يبين أحكام الولاية والصاية والقيامة والغيبة ، ويشمل أحكام الولاية على المال ،
كما يشمل بعض أحكام الولاية على النفس . عرض هذا المشروع على اللجنة
التشريعية ، وكان مهياً لعرضه على الجمعية التشريعية . لكن وفاة المرحوم فتحي باشا
وقيام الحرب العالمية سنة ١٩١٤ حالت دون ذلك . ويؤخذ على هذا المشروع
أنه هادم لجميع الأنظمة السابقة في مسائل الوصاية والقيامة والغيبة بدون ضرورة
ملحة ، كما أنه لم يبين للجان الحسبية شخصيتها ، بل أفتاها في المحاكم الأهلية
مع أن المسائل التي تعرض عليها دقيقة وماسة بكيان العائلة ويجب أن يكون لها
نظام خاص مستقل . لذلك عللت عنه الوزارة وفكرت في إصلاح النظام القائم
بمعالجة عيوبه البارزة . ولهذا الغرض استصدرت بحملة قوانين تلخصها فيما يأتي :

(١) القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٦ بجواز نذب موظف بمعرفة مجلس الوزراء
لرئاسة مجلس مصر الحسبي عند الاقتضاء . وقد نذب مجلس الوزراء فعلا بعض
قضاة المحاكم الأهلية وبعض الموظفين لرئاسة الجلطات بهذا المجلس .

(٢) القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٨ وقد أدخل بحملة تعديلات هامة على
قانون المجالس الحسبية منها :

١- لا - جميع حكم نذب أحد الموظفين عن طريق مجلس الوزراء لرئاسة
جميع المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات . واستنادا إلى هذا التعديل
استصدرت وزارة الحفانية من مجلس الوزراء سنة ١٩٢٠ قرارا بنذب رؤساء
المحاكم الأهلية ووكلائها ، بصفتهم موظفين ، لرئاسة المجالس الحسبية بالمديريات
والمحافظات .

ثانيا - تعديل نظام قواعد الاختصاص. فجعل مجلس لمركز الحسبي مختصا متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، وجعل مجلس المديرية الحسبي مختصا متى كانت القيمة أكثر من ذلك .

ثما المجالس الحسبية في المحافظات فتختص في دائرتها بجميع التركات وأموال الغائبين والمحجور عليهم مهما بلغت قيمتها .

ثالثا - تعيين اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للكان بمحل توطن المتوفي أو المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه .

رابعا - شعبة المجالس الحسبية لوزارة الحفانية بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية .

(٣) لقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ بتعديل تشكيل المجالس الحسبية تعديلا جومريا باسناد الرئاسة للقاضي الأهلى فى جميع المجالس الحسبية على اختلاف درجاتها . فكان هذا القانون آخر عهد لها بالموظفين الإداريين ، وعلى أثره قللت أقلام كتابها إلى دور المحاكم الأهلية وأصبحت جلساتها تعقد بداخلها .

(٤) لقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسبية والرقابة على الأوصياء والقامة والوكلاء . وبموجبه أعطى رؤساء المجالس الحسبية الحق فى خبىس من يحصل منه تشويش أثناء انعقاد الجلسات أربعاء وعشرين ساعة ، وإثبات الجرائم التى تقع فيها ، والقبض على من تقع منه . كما أعطيت المجالس حق الحكم بالغرامة على أقارب عديمى الأهلية وأصهارهم إذا امتنعوا عن الحضور للجلسة بعد تكليفهم بذلك ، وعلى الأوصياء والقامة والوكلاء لإلزامهم باتباع قراراتها والعمل بنصوص القوانين الخاصة بها .

يُرى مما تقدم ان المجالس الحسبية كانت في تطور مستمر من الوجهة التشريعية . ولم يكن التطور الإدارى بأقل من ذلك . فقد بدأت وزارة الحفانية بإنشاء أقالام كُتاب للمجالس منذ سنة ١٩١٧ وأنشأت وظائف لمعاونى المجالس كما أنشأت بالوزارة أقالام قمتيش على تلك المجالس تتناول أعمالها الكتابية والإدارية والقضائية والحسابية .

سُارت المجالس سيرا حثيثا في سبيل الرق ، وحلت الطمأنينة والثقة فيها محل القلق والريبة . فأخذت أموال عديبى الأهلية تتدقق على نزائن المجالس ، وأخذت المجالس تستثمرها بشئ طرق الاستغلال من شراء سندات الدين الموحد وباقى السندات المصرية وغيرها من السندات المضمونة وشراء العقارات وغيرها .

شُهر ولاية الأمور بذلك فأرادوا تعميم نظام المجالس على جميع سكان القطر بدلا من قصرها على الخاضعين لأحكام الحاكم الشرعية فيما يخص بأحوالهم الشخصية . فشكلت لهذا الغرض لجنة بوزارة الحفانية سنة ١٩٢٢ ووضعت فعلا مشروعا في هذا المعنى ولكنه لم ينفذ إلا في سنة ١٩٢٥ ضمن القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذى وضع على أسس الإصلاحات السابقة وعلى مبادئ جديدة تجعله أبعد مدى وأقصد أثرا من جميع القوانين السابقة وهو دستور المجالس الحسبية الحالية .

لوما يجب ذكره في هذا الباب أن المجالس الحسبية لم يكن لها نظام للرسم الخاصة بها فوضعت الوزارة مشروعا بذلك سنة ١٩٢٣ وصدر القانون بالعمل به في ٢ مارس سنة ١٩٢٦

المجالس الأهلية الحالية

تجمعت كافة الشرائع على وجوب حماية عديمي الأهلية ، لأنهم لا يفقهون مصلحتهم ولأنهم عرضة للاستغلال ممن لا خلاق لهم ولا ذمة . وتختلف طرق الحماية باختلاف الشرائع . ففي فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا يتبع بصفة عامة في حماية عديمي الأهلية نظام مزدوج يجمع بين مجلس العائلة والمحاكم المدنية . أما مجلس العائلة فيشكل من ستة أعضاء على الأقل من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة يعينهم رئيس المجلس وهو في فرنسا قاضي المصالحات . وهذا المجلس غير دائم فلا يتعقد إلا إذا دعاه رئيسه للنظر في بعض شؤون القاصر أو المحجور عليه . ويختص بتعيين الوصي والمشفرد والقيم وعزلهم ، وإليه يرجع الوصي والقيم للاستئذان في التصرفات المالية وفي جميع الأعمال الخاصة بشخص القاصر أو المحجور عليه كزواج القاصر وتعليمه وتأديبه واعتقاله واستخدامه . وليس من شأن مجلس العائلة توقيع الحجر بل هو من اختصاص المحاكم المدنية ، على أنها ملزمة في هذه الحالة بأخذ رأي مجلس العائلة . وقرارات مجلس العائلة ليست كلها نهائية إذ يجب أن يصدق على قراراتها الهامة من المحكمة المدنية ، بما يجوز الطعن فيها أمام المحاكم المذكورة .

لما في ألمانيا فقد اتجه التشريع في حماية عديمي الأهلية إلى وجهة أخرى هي أن الدولة ملزمة بتلك الحماية . لذلك أعطى للسلطة القضائية حق النظر مباشرة في كل ما له شأن بعديمي الأهلية من تعيين الوصي والقيم وعزلها والإذن لها بمباشرة الأعمال المالية والمتعلقة بشخص عديم الأهلية . وتسمى المحكمة المختصة لذلك محكمة الوصاية ، وهي تراقب بنفسها سير النائين عن عديمي الأهلية .

ويقوم بجانب محكمة الوصاية مجلس الأيتام القروى ؛ ومن واجباته أن يعرض عليها أسماء الأشخاص الذين يليقون للتعين في وظيفة الوصى أو المشرف أو كعضو في مجلس العائلة ، وأن يراقب سير الأوصياء المقيمين في دائرته ويخطر المحكمة بما يراه .

لجميع ذلك فإن نظام مجلس العائلة لم يبلغ تماماً في ألمانيا ، ولكن وظيفته أصبحت ثانوية فلا يرجع إليه إلا إذا أوصى الأب أو الأم بذلك ، أو إذا رأت محكمة الوصاية أخذ رأيها في مسألة معينة .

للمتبع في هولندا نظام وسط . أساسه قيام مجلس العائلة بحكم القانون في كل حالة ، ولكن عمله محدود . إذ يجوز للقاضي الذى هو رئيسه أن يتجاوز عن أخذ رأى الأعضاء في تعيين الوصى كما يجوز له وحده الترخيص للأوصياء والقائمة بمباشرة الأعمال التى يحتاجون إليها في أداء مهمتهم .

فما في مصر ، فالمجالس الحسبية مكونة من هيئات ثابتة تصدر قراراتها مستقلة ولا تحتاج إلى تصديق من جهة أخرى ، وإليها يرجع فى الطعن فى قراراتها . وهى التى تعين الوصى والمشرف والقيم ووكيل الغائب وتعزم وتقرر الحجر ورفعها واستمرار الوصاية ، وهى التى تراقب سير الناشئين عن عديمى الأهلية والغائب وتقضى بالعقوبات التأديبية عليهم عند الاقتضاء . فهى إذاً محاكم حقيقية على منوال محاكم الوصاية الألمانية . وقد أجاز لها القانون أن تدعو فى كل مادة من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة من ترى فائدة فى استشارته ، ولها الحكم بالفرامة على من يخلف منهم بدون عذر مقبول .

لكن مما تجب ملاحظته أن النظام المصرى يختلف عن الأنظمة الأوربية فى نقط هامة . منها أن قضاة المجالس الحسبية يجمعون من عناصر مختلفة ، فهم

القضاة ومنهم المواطنون ؛ ومنها أن المجالس الحسبية لا تنظر إلا في المسائل الخاصة بالولاية على المال فهي غير مختصة بالنظر في مسائل الحضانة والولاية على النفس . ولذلك لا يعرض عليها أمر زواج القاصر ولا أمر حضنته وتربيته وتأديبه وتعليمه وتشغيله . بينما أن مجالس العائلة مختصة بكل ذلك . ويختلف النظام المصرى عن نظيره بأوربا في أن المجالس الحسبية تنظر في أحوال الغائين غيبة منقطعة مع أن مجلس العائلة غير مختص بنظرها . ومن الفوارق بين النظامين أن وزير الحفانية في مصر ، باعتباره أكبر قاض ، له الحق في مراقبة المجالس الحسبية مراقبة فعلية ، فله أن يستأنف بنفسه أى قرار صادر في الموضوع إلى المجالس الحسبية الاستئنافية أو المجلس الحسبى العالى ، وله أن يوقف تنفيذ القرارات التى يستأنفها حتى يفصل في الاستئناف المرفوع منه . وقد جعل التشريع المصرى للنياحة العمومية شأنًا كبيرًا في هذه المادة ، فلها دون غيرها حق طلب سلب الولاية ولها طلب الحجر كما لها استئناف القرارات الصادرة في طلبات توقيع الحجر أو رفعه وفي رفع الوصاية أو استمرارها وفي منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

فأما قانون الموضوع الذى تطبقه المجالس الحسبية فأساسه أحكام الشريعة الإسلامية ، ولا تزال المجالس ترجع إليها فيما قصص أو غمض من نصوص القانون . ومع ذلك فإن هذا القانون قد حوى جملة أحكام جديدة مأخوذة من الشرائع الأجنبية مثل حكم الوصاية أو القيامة الإلزامية في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم (مادة ١٩ ق) ، ومثل حكم بطلان المخالصة التى يحصل عليها الوصى من القاصر بعد انتهاء الوصاية وقبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس (مادة ٣٣) ، ومثل سقوط دعوى القاصر على وصيه أو المحجور عليه على

قِيمه المتعلقة بأمور الوصاية أو القيامة بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القيامة .

هذا . ومنستعرض فيما يلى بيان نظام تلك المجالس مكثفين بابرار النقط الأساسية فيه معرضين عن التفاصيل لعدم اتساع المقال لها .

قديمو الأهلية

تقضى المادة ١٣٠ مدنى أهلى و ١٩٠ مدنى مختلط بأن الحكم فى الأهلية يكون على مقتضى الأحوال الشخصية للثة التابع لها العاقد . ولما كانت محاكم الأحوال الشخصية فى مصر تتعدد تبعاً لتعدد الملل فيها ، صار من المحتوم على كل متعاقد الرجوع إلى محكمة الأحوال الشخصية للمتعاقد معه وإلى القانون الذى تطبقه تلك المحكمة — إذا كان لها قانون — للوقوف على ما يهيم معرفته عن أحوال الأهلية كالتقصير وبلوغ الرشد واستمرار الوصاية والحجر ورفع وغير ذلك . ولم يكن من الميسور فى أغلب الأحيان الوصول إلى معرفة الحقيقة لانعدام النظام فى تلك المحاكم ولعدم وجود قوانين خاصة بها مما اضطر المحاكم المدنية المختلطة والأهلية إلى تعميم بعض نصوص قانون المجالس الحسبية على جميع الطوائف كالنص على سن بلوغ الرشد وكان وقتئذ ثمانى عشرة سنة ، وهى حال سيئة تعرض المعاملات لخطر البطلان وتساعد سيء النية على الإثراء على حساب الغير . لذلك يعد قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى هذا الشأن فتحاً جديداً فى تاريخ التشريع فى مصر إذ وحد جهة الاختصاص فى مسائل الوصاية والقيامة والغيبة وفى بعض مسائل الولاية ، ووحد سن بلوغ الرشد بأن جعلها إحدى وعشرين سنة . فأصبحت المجالس الحسبية مختصة دون غيرها بنظر هذه المسائل لجميع المتوطنين فى القطر المصرى

مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، ولا يخرج عن اختصاصها سوى أفراد الأسرة المالكة طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وسوى الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية .

للتيسير الكشف عن أحوال عديمي الأهلية نص في المادة ٤٣ من قانون المجالس الحسبية على وجوب تسجيل القرارات التي تصدرها المجالس بتوقيع الجبر أو رفعه أو باستمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين أو بسلب الولي سلطته على أموال محجوره أو الحلد منها ، في دفتر عمومي . وقد تولى القرار الوزاري الرقم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ تنظيم هذا التسجيل ، فنص على إنشاء قلم لتسجيل القرارات المبنية في المادة ٤٣ من القانون بمجلس مصر الحسبي ، وعلى قيد القرارات المذكورة في سجل عام ، ونقل أسماء جميع الأشخاص الذين صدرت بشأنهم القرارات المسجلة في دفتر التسجيل بمراعاة ترتيب الأحراف التالية من اسم كل شخص مع ذكر محل إقامته واسم المجلس الصادر منه القرار في دفاتر الفهرستات والتأشير بمضمون القرارات الصادرة بشأنهم ، وألزم جميع المجالس الحسبية أن ترسل صور القرارات الواجب تسجيلها إلى قلم التسجيل في نفس اليوم الذي صدرت فيه ، وإذا تعذر ذلك فيرسل ملخص القرار في اليوم ذاته مع إرسال الصورة في اليوم التالي . ونص في المادة التاسعة منه على الأمر لقلم التسجيل بتسليم شهادة عن الشخص المطلوب الكشف عنه لكل طالب في ظرف يومين من تاريخ الطلب . ويلاحظ أن القانون لم ينص على بطلان القرارات إذا أهمل تسجيلها ، لهذا كانت أثرها من يوم صدورها لا من يوم تسجيلها ، وذلك مراعاة لمصلحة عديمي الأهلية .

١١١ أما عديمي الأهلية فهم الصغير والمجنون والمعتوه والمسرف . وقد ألحق بهم الغائب غيبة منقطعة . أما المرأة فليست في عداد عديمي الأهلية سواء أكانت متزوجة أم غير متزوجة . ولم تكن الأنوثة في أى وقت سببا في الحجر على المرأة كما كانت الحال في الشرائع الأجنبية القديمة ، وكذلك لم يكن الزواج موجبا لعدم أهلية المتزوجة كما هو الحال في الشرائع الأجنبية الحالية . فللمرأة المصرية أن تغتبط بمركزها القانوني وذلك بفضل الشريعة الإسلامية التي تسوى بين الرجل والمرأة في حق التصرف في ملكهما .

١١٢ لولا يدخل كذلك في عداد عديمي الأهلية ، المحكوم عليهم بعقوبات جنائية إذ جعل القانون حق تعيين القامة عليهم للعالم المدنية (مادة ٢٥ ع) .

١١٣ الصغير

١١٤ الصغير هو كل شخص ذكر أو أنثى لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية . وهو ممنوع من التصرف في أملاكه مادام قاصرا ، ومن إدارتها لغاية سن الثامنة عشرة ، فإذا بلغها كان له الحق في إدارتها ما لم يحرمه المجلس من هذا الحق . وقد بينت المادة ٢٩ أعمال الإدارة التي يجوز للقاصر مباشرتها في هذه السن والتي يعتبر رشيدا بالنسبة إليها ، وهى قبض دخله مدة إدارته والتصرف فيه والتأجير لمدة لا تتجاوز سنة وزراعة أطيانه وإجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة .

١١٥ ويجب أن يمثل الصغير في معاملاته من ينوب عنه . فإذا وجد الأب فالولاية له بحكم القانون ثم لوصيه المختار ، ثم لجيد الصحيح ، ثم لوصى الجد . فإذا لم يوجد

أحد ممن ذكروا عين له المجلس وصيا . أما إذا بلغ الصغير مجنوناً أو معتوها فتستمر ولاية أبيه عليه .

لأنتهى الوصاية أو الولاية على المال بحكم القانون متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرار الوصاية .

المجنون والمعتوه والسفيه

المجنون هو كل بالغ أصيب بعاة في قواه العقلية تجعله غير أهل لإدراك مصالحه . والمعتوه كل بالغ قليل الفهم يختلط الكلام فاسد التدبير . والسفيه كل بالغ يبذر ماله في وجوه غير معقولة ولا مقبولة لشلوذ في عقله أو أخلاقه .

لأنهم يميز القانون بين هذه الأحوال الثلاثة ففرض بالحجر فيها كلها حجراً كلياً ، ولم يبح للمعتوه والسفيه حتى الإدارة كما منح الصبي الذي بلغ الثامنة عشرة مع أن الشريعة الإسلامية تلحقهما بالصبي المميز .

لأن تصرفات المجنون والمعتوه والسفيه من تاريخ قرار الحجر عليهم باطلة . أما تصرفاتهم قبل ذلك فهي بالنسبة للمجنون والمعتوه باطلة أيضاً إذا أمكن للقيم أن يثبت وجود حالة العته أو المجنون بشكل ظاهر قبل صدور الحجر وفي تاريخ التعاقد ، وأما بالنسبة للسفيه فلا يمكن إبطالها إلا إذا أثبت القيم أنها حصلت بطريق الغش والتواطؤ مع المتعاقد معه ، وخصوصاً إذا كان هذا عند التعاقد يعلم أن طلب الحجر على السفيه قد قدم إلى الجهة المختصة .

لأن في هذه الأحوال الثلاثة يصدر المجلس قراراً بالحجر ويعين قتيماً ينوب عن المحجور عليه في معاملاته وفي إدارة أمواله .

هَذَا . ويلاحظ أن المادة ٣٠ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية نصت على وجوب نشر القرارات الصادرة بتوقيع المجر أو استمرار الوصاية والولاية إلى ما بعد السنة الحادية والعشرين في الجريدة الرسمية ، ولكنها مراعاة لمصلحة عديم الأهلية لم ترتب أى بطلان على عدم النشر .

الغائب

الغائب أو المفقود هو كل شخص لا يدرى مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته . وهو ليس من عديم الأهلية ولكن المشرع المصرى ألحقه بهم لحماية مصالحه طوال غيبته . فإذا ثبت الغيبة المنقطعة للجلس الحسبى يصدر قراره بثبوتها . وليس لذلك ميعاد معين وهو ينتج أثره من تاريخ صدوره ، ولا يشترط نشره ولا تسجيله . وإذا ترك الغائب وكجلا فلا يعزل بل يستمر فى مكانه تحت إشراف المجلس ، وله عزله إذا ثبتت خيانتة . فإذا لم يترك وكجلا عين له المجلس وكجلا .

إلى أن يحكم بوفاة الغائب لا يجوز تقسيم ماله على ورثته ، ولا تفسخ عقودة ، ويوقف نصيبه فى الإرث وقسطه فى الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته . وإذا كان له ولد قاصر عين له المجلس وصيا .

الولاية

الولاية فى الشرائع الأجنبية الوصاية بحكم القانون . وهى فى الشريعة الإسلامية قسمان : ولاية على النفس ، وولاية على المال . وتثبت الأولى للبوة أى لابن وابن الابن وإن سفل ، ثم للأبوة أى للأب ثم الجدة الصحيح وإن علا ، ثم للأخوة أى الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم للعمومة أى للعم الشقيق

ثم العلم لأب ثم ابن العلم الشقيق ثم ابن العلم لأب . وللولى على النفس حق تزويج
المشمول بولايته وتعليمه وتأديبه وتأجييره . وهذه الولاية لا تدخل فى اختصاص
المجالس الحسينية كما تقدم القول . أما الولاية على المال فتثبت للأب فوصيه
ثم للجد الصحيح فوصيه . وولاية الأب والجد مستمدة من القانون ، وولاية
الوصى المختار مستمدة من الوصية ، ولكن هؤلاء الأولياء على المال ليسوا فى نظر
القانون سواء إذ أنه فرق بين الوصى المختار وهو وصى الأب أو وصى الجد وبين
الأب والجد الصحيح ، فأعطى المجالس الحسينية حق تثبيت الأوصياء المختارين
إذا رأت أنهم أهل للوصاية وإلا استبدلت بهم غيرهم ، كما أعطاهم حق عزلهم
أو إقالتهم ، فهم كالأوصياء المعينين فيما يختص بسلطة المجلس عليهم سواء بسواء .
أما الأب والجد الصحيح فلا يخضعان لسلطة المجالس الحسينية ولا يقدمان لها
حسابا عن إدارة أموال المشمولين بولايتهم . ولم يكن للمجالس الحسينية لفتاة
سنة ١٩٢٥ أية سلطة على هذا الصنف من الأولياء ، ولكن قانون ١٣ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ خول لها حق نزع ما للأولياء الشرعيين المذكورين من السلطة
على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تقييد هذه السلطة عند ظهور عدم
كفايتهم . فنصت المادة ٢٨ على أنه يجوز للمجالس الحسينية سلب ما للأولياء
الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم إذا كان مسوء
تصرفهم فى أموال المذكورين ألحق الضرر برأس مالهم نفسه ، وبشرط أن يكون
طلب سلب الولاية مقدما من النيابة العامة فقط . وفى هذه الحالة يعين المجلس
وصيا للقاصر . وإذا رأى المجلس أن عدم الثقة بالولى لا يبلغ درجة تبرر سلب
جميع سلطته على المال فله أن يحظر عليه إجراء كل التصرفات المبنية بالمادة
الحادية والعشرين من ذلك القانون أو بعضها بدون إذن خاص ، كما أن له أن يكلفه
بتقديم بيان للأموال المذكورة فى ميعاد ثمانية أيام ، فان لم يفعل عوقب

بالعقوبات المقررة للظلمات ، ولا يجوز للجلس في هذه الحالة أن يلزم الولي الذي سلب بعض ولايته بتقديم حساب سنوى أسوة بالوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب . ولم تحدد المادة المذكورة مدلول كلمة "الأولياء الشرعيين" ، ولكن ذلك ظاهر من مقارنتها بالمادة ١٣ التي خول فيها للجلس حق تثبيت الأوصياء المختارين دون غيرهم من الأولياء ، ومن المذكرة الإيضاحية التي ورد فيها تعليقا على المادة ٢٨ "أنه مما تجب ملاحظته أن الأولياء الشرعيين الذين تسلمهم المجالس الحسنية بعض سلطتهم لن يكونوا مكلفين بتقديم حساباتهم إلى تلك المجالس كما هو الشأن في الأوصياء المختارين أو المعيّنين ، بل غاية ما فرض عليهم إنما هو أن يستأذنوا تلك المجالس كلما أرادوا إجراء شيء هام من التصرفات أو أعمال الإدارة . وهذا التمييز ملحوظ فيه ما بين الولي وبين الوصى مختارا كان أو معينا من الفارق الطبيعى في العطف والثقة" .

وليس للمجالس الحسنية في غير حالة إلحاق الضرر برأس مال القاصر فعلا حق التدخل في أعمال الأب والجد . فهما لا يحاسبان إذا عن إيراد القاصر . وتصرفات الأب والجد في أموال الصغير خاضعة لأحكام الشريعة . وهى تفرق بين حالة الأب العدل محمود السيرة أو مستور الحال والأمين على حفظ المال ، وبين الأب فاسد الرأى سيئ التدبير . فأجازت للأول التصرف في أموال ولده بثن المثل أو بغيره يسير ولم تجز للثاني التصرف في مال ولده إلا بالخيرية ، والخيرية أن يعينه بضعف قيمته . فإذا كان الأب مبلرا متلفا مال ولده غير أمين على حفظه فينزح القاضي المال من يده . وعلى ذلك يجوز للأب والجد التصرف في ملك القاصر بدون الرجوع الى أية سلطة وبلا أى إذن ، ولكن تصرفهما يجب أن يكون في دائرة الأحكام السابقة .

هَذَا . وقد نص قانون العقوبات (مادة ٢٥) على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من بعض حقوق منها إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله . فاذا حكم على الأب بعقوبة جنائية وحرم تبعها لها من إدارة أملاكه كان من المتعين أيضا حرمانه من إدارة أملاك ولده ، وفي هذه الحالة يعين له المجلس الحسبي وصيا . ولم يرد في قانون العقوبات أى نص على سقوط ولاية الأب أو الجسد في الأحوال التي يرتكبان فيها جرائم تؤثر على الحال الأخلاقية للطفل . وقد عنت الشرائع الأجنبية بدرء هذا الخطر وبالفصل بين الأب فاسد الأخلاق وبين ولده . فنص قانون العقوبات الفرنسى على سقوط ولاية الأب بحكم القانون في أحوال كثيرة منها حالة الحكم على الأب بالجريمة تخريض ولده عادة على الفسق والفجور ، وحالة الحكم عليه للرة الشنانية لجريمة تخريض الشبان على الفسق والفجور ، وحالة الحكم عليه لأية جنائية يرتكبها على شخص الولد . كما نص على أحوال أخرى يجوز للقاضي الحكم فيها بسلب الولاية إذا حكم على الأب بعقوبة لجنايات أو جنح أخرى أو بعض المخالفات وكلها مبنية في القانون . وأجاز بصفة عامة للقضاة سلب ولاية الأب إذا كان إدمانه أو فسقه أو سوء معاملته للطفل تؤذى الولد في صحته أو في حياته أو في أخلاقه .

حالة الأم

فليس للأم حق الولاية على النفس أو المال بحكم القانون . ولكن لا مانع من اختيارها وصية مختارة على المال من قبل الأب أو الجسد . كما أن لها الحق الأول في حضانة ولدها وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة إذا اجتمعت فيها شرائط أهلية الحضانة . وحتى الحضانة إستفاد من قبل الأم فيعتبر الأقرب فالأقرب من

جهتها ، ويقدم المدلى بالأم على المدلى بالأب عند اتحاد المرتبة قريبا . فاذا فقدت المحارم من النساء أو وجدت ولم تكن أهلا للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الإرث فيقدم الأب ثم الجد إلى آخر العصبات . ومادة الحضانة ليست من اختصاص المجالس الحسبية كما تقدم القول ، بل هى داخلية فى اختصاص المحاكم الشرعية والبطريركيات . وكما يجوز أن تكون الأم وصية مختارة يجوز أن تكون وصية معينة من قبل المجلس .

الوصاية

إذا توفى الأب والجد ولم يكن لهما وصى مختار أو إذا سلبت ولايتهما تنتقل الولاية للقاضى أى للمجلس الحسبى ، فيعين وصيا على القاصر ويسمى وصى القاضى ، كما يعين وصيا على الحمل المستكن وللخصومة أو لأداء عمل معين إذا تضاربت مصلحة الوصى مع مصلحة القاصر . ويجوز للمجلس تعيين مشرف لمراقبة أعمال الوصى . ولكن تعيينه ليس لازما ، وإذا عين لا يحل محل الوصى فى بعض الأعمال كما هو الحال فى بعض الشرائع الأجنبية .

ولما كانت الفكرة المصرية فى حماية عديمى الأهلية هى أن تلك الحماية منوطة بالدولة وهى تؤديها بواسطة المجالس الحسبية أصبح الناشون عن عديمى الأهلية تابعين لها فى جميع أعمالهم ، وعليهم تقديم حسابات سنوية إليها . ولها أن تقضى عليهم بعقوبات تأديبية شخصية إذا علموا على علم تنفيذ قراراتها أو إذا لم يراعوا الواجبات التى فرضتها عليهم القوانين والقرارات . وهذه العقوبات هى الغرامة التى لا تتجاوز العشرة الجنيهات فى أول مرة والعشرين جنيها فى المرة الثانية وحرمانهم من كل مكافآتهم أو بعضها . كما للمجالس حق عزلهم أو استبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم .

لحكم الوصى المختار حكم وصى القاضى سواء بسواء كما تقدم القول . وكل ما يميزه به القانون عن سائر الأوصياء المعيّنين هو أحقيته فى استئناف القرار الصادر بعزله أو استبدال غيره به ، وليس للأوصياء المعيّنين هذا الحق .

لأصل فى الوصاية أنها اختيارية فلا تلزم الوصى إلا إذا قبلها صريحا أو ضمنا . ولكن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ رأى - تأكيدا لحسن اختيار الأوصياء - أن يأخذ بما أخذ به كثير من القوانين الأجنبية من جعل الوصاية والقيام الإلزامية فى الطبقة القريبة من الأقارب والأصهار لمدة معينة دون أن يجعل فى هذا الإلزام شيئا من العت . فنص فى المادة ١٩ منه على أنه فى حالة تعذر تعيين وصى أو قيم تكون وظيفة الوصاية والقيام الإلزامية بالنسبة إلى أقارب القاصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم كذلك ، ومع ذلك فلا يلزم أحد منهم بالبقاء فى وظيفته أكثر من عشر سنوات ، فإذا انقضت هذه المدة جاز له أن يستقيل . ولا يسرى هذا الإلزام على النساء ، ولا على كل من تجاوز عمره ستين سنة ، ومن كان مصابا بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوظيفته ، وكل من تلحق به هذه الوظيفة ضررا خاصا بسبب بعد محل إقامته عن الجهة التى بها المال ، أو كل من ضم إليه غيره وصيا كان أو قويا أو مشرفا .

لأبدأ مسئولى الوصى من تاريخ عليه بتعيينه فى الوصاية . فإذا امتنع عن قبولها فى الأحوال التى تكون فيها الإلزامية يجوز للجلس أن يوقع عليه عقوبات تأديبية كما يصبح مسئولا مدنيا أمام القاصر عن كل ضرر يصيبه بسبب الامتناع ، ولكن ذلك قد لا يضمن مصلحة القاصر فى هذه الحالة . وهذا الحرج لا يتأتى فى الشرائع الأجنبية لأنها تقرر على أموال الوصى حق رهن قانونى لمصلحة القاصر من تاريخ تعيين الوصى للوصاية شاء أو أبى ، وهذا الرهن غير معروف فى القانون المصرى .

هَن يُجوزُ لِعِينِهِمْ فِي الوصاية لَوْ مِنْ لَا يُجوزُ

فُصِّلَت المادَّة ١٨ من قانون المحالِّس الحسبية على حرمان بعض الأشخاص من التعيين في وظائف الوصاية والقيامة والوكالة عن الغائب ، وهم المحكوم عليهم في جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو في جريمة من الجرائم المخلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف أو النزاهة ، والمحكوم بافلاسه إلى أن يحكم برد شرفه إليه ، وكل من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته بإشهاد شرعي أو بكتابة صادرة بخط يده . ويجب أن يضاف إلى هؤلاء ، القصر والمحجور عليهم . أما النساء فلهن محرومات من حق التعيين في الوصاية كما هو الحال في بعض الشرائع الأجنبية فيجوز للجالس أن تعينه لهذه الوظيفة سواء أكن أمهات أو غير أمهات ، متزوجات أو غير متزوجات .

لَوْما يجب التنويه عنه أن الوصي الجائز تعيينه يجب أن يكون من ملة القاصر أي من ديانته ، ولا يشترط أن يكون من طاقته .

هَدَى سُلْطَةُ الْأوصياء

لَيْسَ لِلأوصياء — مختارين كانوا أو معينين — إلا حق الولاية على المال ، أما الولاية على النفس فهي مستمدة من القانون مباشرة ، وتثبت للبقوة فالأبوة فالأخوة فالعمومة ، أي للعصبة كما تقدم القول . فلا يجمع الأوصياء بين الولاية على المال والولاية على النفس إلا إذا تعين من له الولاية على النفس وصيا . ويخرج من ذلك الأب والجد لأن لها الولاية على النفس كما لها الولاية على المال بحكم القانون .

لأنه يختلف القانون المصرى فى ذلك عن القوانين الأجنبية التى تحول للأوصياء
حق الولاية على النفس وعلى المال فى آن واحد .

لكننى المشرع المصرى ببيان التصرفات المحظورة على الأوصياء مباشرة قطعاً ،
والتصرفات المحظورة بدون إذن المجلس ، ولكنه لم يضع فى هذا الشأن قاعدة
تحدد فى الأحوال التى لم ينص عليها ، فهل يؤخذ من ذلك أنه يجوز للوصى
أن يباشر سائر التصرفات الأخرى التى لم ينص على حظرها أو أنه لا يجوز له إلا
مباشرة أعمال الإدارة فقط تبعاً لطبيعته وظيفته وأنه فيما عدا ذلك يجب عليه
الرجوع للمجلس الحسى ؟ ولتأييد الرأى الأول يمكن القول بأن الشريعة الإسلامية
التي ورثنا عنها نظام الوصاية والتي كان يعمل بأحكامها قبل إنشاء المجالس الحسية
وبعد إنشائها تحول الوصى سلطة بعيدة المدى تسمح له بالتصرف فى أملاكه
القاصر فى حدود القواعد التى وضعتها بدون الرجوع للقاضى . أجازت له التصرفات
فى المنقولات بيعها ولو بيسير الغبن ، كما أجازت له بيع العقار بأحد المسوغات
السبعة المبينة فى المادة ٤٥٠ (من كتاب الأحوال الشخصية لقدرى باشا) ،
وهى تقتصر فى وجود المنفعة للصغير أو فى اضطرار الوصى للبيع لقضاء دين مثلاً ،
وأباحته له الانحياز بمال اليتيم لليتيم ، وشراء مال الأجنبى منه ومن المورث عقاراً
أو منقولاً بمثل القيمة أو بيسير الغبن ، ورهن مال اليتيم من أجنبى بدين على
اليتيم أو على الميت ، وأخذ رهن بالدين المطلوب لواحد منهما ، والخصومة
فى حقوق الميت ، وتنفيذ الوصية ، وقبول الهبة . فإذا ما جاء القانون بعد
ذلك وحظر على الوصى مباشرة بعض التصرفات كان له الحق فى مباشرة ما عداها .
ولكن هذا الرأى لا يتفق مع المبدأ الأساسى الذى حدا بالمشرع إلى حرمان الوصى
من التصرف فى الأحوال التى نص عليها — ذلك المبدأ الذى يقضى بأن حماية

عديمى الأهلية منوطة بالدولة وأنها تؤديها بواسطة المجالس الحسبية وأن الوصى ليس إلا أداة لتنفيذ قرارات المجلس وأن وظيفته مقصورة على إدارة أموال القاصر ؛ وهو بهذه الصفة لا يملك إلا أعمال الإدارة دون أعمال التصرف . ولا نشك في صحة هذا الرأى الأخير وفي وجوب العمل به وتفسير ما أبهم أو أغفل من الأحكام على أساسه . وعلى ذلك فللوصى اتخاذ الإجراءات التحفظية ، وإجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة ، وتأجير مال القاصر لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، ووفاء الديون وقبضها ، ورفع الدعاوى الشخصية للحصول عليها ، وله إجراء بعض التصرفات الضرورية للإدارة كالصرف على الأشغال البخارية ، ودفع مرتبات المستخدمين والعمال والصناع ، وبيع الحاصلات والمقولات القابلة للتلف ، وشراء ما يلزم للزراعة من الآلات والأدوات والبذور . وليس له بغير إذن المجلس شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها أو تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو إجراء القسمة بالتراضى وطلب القسمة القضائية ورفع الدعاوى العينية . أما فيما يخص بالمقولات غير المعد بطبيعته للبيع أو الذى لا يخشى عليه من التلف فلم يرد فى القانون بشأنه إلا حكم حظر التصرف بالبيع أو الرهن فى الأوراق المالية . ولم ينص على حكم التصرف فى غيرها من المقولات كالمجوهرات وباقى المصوغات والأشياء الثمينة . ونرى اتباعا للقاعدة المتقدمة أن الوصى لا يملك التصرف فيها بالبيع أو الرهن إلا باذن خاص . ويلاحظ أن القانون الفرنسى يلزم الوصى ببيع المقولات المادية (corporels) ويمنعه من التصرف فى المقولات غير المادية كالديون والأوراق المالية .

لوقد تولت المادة ٣١ من القانون بيان حكم باقى التصرفات ، كما تولت المادة ٢٢ بيان التصرفات المحظورة بتاتا وهى هبة مال القاصر أو إقراضه أو إعارته . ونصت المادة ٢٣ على حالة يسوغ فيها للمجلس الحسبى أن يأذن الأوصياء إذا علما لمباشرة كل التصرفات المبينة فى المادة ٢١ من غير الرجوع إليه للحصول على إذن خاص لكل منها . وذلك فى صورة ما إذا كان مال القاصر داخلا فى أعمال تجارية أو صناعية وأمر المجلس باستمرارها .

لوقفى عن البيان أن سلطة المجلس فى الإذن للوصى لمباشرة أحد التصرفات المبينة فى المادتين ٢١ و ٢٣ من القانون سلطة مطلقة ، فإذا ما تحقق لديه — حسب تقديره — أن فى الإذن مصلحة للقاصر أذن وإلا فلا يأذن ، سواء أكان ذلك بشأن التصرفات فى العقار أو فى المنقول . ولكن قضاء المجلس الحسبى العالى جرى على خلاف ذلك بالنسبة للعقار وقيد أمر التصرف فيه بتوافر أحد المسوغات الشرعية المبينة فى المادة ٤٥٠ من كتاب الأحوال الشخصية .

لوقد أدخل قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حكما جديدا بشأن قسمة مال القاصر إذ أجاز للمجلس إذن الوصى بإجراء القسمة فى مال القاصر المشترك مع الغير بالفراضى ، كما أجاز له التصديق على تلك القسمة . ويقوم التصديق فى هذه الحالة مقام التصديق المنصوص عليه فى المادة ٤٥٦ مدنى .

لوقبل أن نختم هذا الفصل يجب أن نشير إلى مناقشة أثرت حول طريقة بيع عقار القاصر وهل يجب أن يتبع بشأنه الإجراءات المبينة فى المواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات ، أى بطريق التراد العلى أمام المحاكم الأهلية ، أم أن ذلك غير لازم لصحة البيع . وقد انتهى المجلس الحسبى العالى إلى الرأى الثانى وقرر

أنه يكفي أن تنبع عقارات القاصر بالمراد العلني سواء أحصل المراد أمام المجالس الحسبية أم أمام المحاكم الأهلية. وذلك لأن قانون المجالس الحسبية لم يهتم باتباع طريق مخصوص في بيع عقار القاصر بيعا اختياريا فيكون للمجالس مطلق الحرية في اختيار الطريق التي تراها أكثر مفعلا .

المسئولية الوصية

الم يحدد قانون المجالس الحسبية مسئولية الوصي المدنية ولم يقرر عليه مسئولية خاصة كما فعل القانون الفرنسي . لذلك يجب الرجوع لأحكام القانون العام أى للقانون المدني . ونظرا إلى أن الوصي وكيل فهو مسئول عن قصيره اليسير إذا كان له أجر، وعن قصيره الجسيم إذا لم يكن له أجر (٢١٥ مدنى) . فهو إذا ملزم مدنيا بتعويض الضرر الذى يصيب القاصر بسبب قصيره اليسير أو الفاحش حسب الأحوال أو بسبب خيانتة . وهو مسئول جنائيا طبقا للمادة (٢٩٦ ع) إذا اختلس مال القاصر الذى سلم إليه بصفته وصيا ، وهو فوق ذلك عرضة للعزل أو الاستبدال كلما ثبت قبله شيء مما تقدم .

وقد ورد فى القانون جملة أحكام بشأن إثبات حقوق القاصر وضمانها قبل الوصى ، منها :

(أولا) وجوب جرد أعيان التركة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تعيين الوصى .

(ثانيا) لوجوب استيثاق المجالس من استقامة الوصى واقتداره عند التعيين وجواز تكليفه بتقديم ضمانات شخصية أو عينية بقيمة معينة أو غير معينة تكفل تعويض كافة الأضرار التى قد تنتج عن إدارة الأموال . وقد أعفى الوصى المختار

من تقديم الضمانة إلا إذا اشترط الموصى ذلك في وصيته (مادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية) . ويرى مما تقدم أن القانون ترك للجلس تقدير حالة الوصى المسالية ، فله إلزامه بتقديم الضمان وله إعفاؤه منه . أما الرهن القانوني الذي يقع على أملاك الوصى لمصلحة القاصر فغير معروف في القانون المصري .

(ثالثا) الرقابة التي للجلس على الأوصياء في وجوب تقديمهم لها حسابا تفصيليا في آخر كل سنة عن إدارتهم لأموال القصر ، وفي القضاء عليهم بالعقوبات التأديبية إذا علموا على عدم تنفيذ قراراتها أو إذا لم يراعوا الواجبات التي فرضتها عليهم القوانين والقرارات .

(رابعا) هزل الأوصياء أو استبدال غيرهم بهم كلما وجد لذلك مسوغ .

انتهاء الوصاية

تنتهي الوصاية ببلوغ القاصر رشيدا سن الحادية والعشرين أو بموته . ويجوز له في الحالة الأولى بحكم القانون تسلم أمواله والتصرف فيها بكافة التصرفات القانونية . أما إذا بلغ من الثامنة عشرة ولم يمنع من التصرف جاز له تسلم أمواله ليدبرها بنفسه إلى أن يبلغ الحادية والعشرين . وفي هذه الفترة يستمر الوصى على مباشرة سائر الأعمال التي ليست من قبيل الإدارة البسيطة ، وعليه أن يحصل على إذن المجلس في جميع الأحوال التي يقضى فيها القانون بذلك .

لقد اشتمل القانون في هذا الباب على تصنيف في بيان المبادئ التي تنبع فيما يتعلق بالمسئولية عن تقديم حساب الوصاية عند انتهائها : أولها يقضى بأن كل مخالصة يعطيها القاصر بعد بلوغ رشده وقبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات تكون باطلة إلا إذا كانت تلك الحسابات قد سبق للمجلس أن اعتمدها .

والغرض من وضع هذا النص استبعاد المخالفات التي تعطى من غير روية إما بجملة للوصى أو عن خفة وطيش، والنص الثانى خاص بسقوط دعوى القاصر على الوصى فيما يتعلق بأمور الوصاية بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية (مادة ٣٣ و ٣٤ من القانون) .

فى الحجر

تختص المجالس الحسبية بالحجر على المجنون والمعتوه والسفيه ويقدم طلب الحجر إلى المجلس الواقع فى دائرته محل توطن الشخص المطلوب الحجر عليه (مادة ٥ من القانون) . ويرفع الأمر بعريضة تقدم من أحد أعضاء العائلة أو من النيابة العمومية أو من كل ذى شأن ، أى كل ذى مصلحة أدبية أو مالية ولو كان من غير الأقرباء (مادة ١ ق) . وللجلس قبل الفصل فى طلب الحجر أن يعين مديرا مؤقتا يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه إن رأى لذلك ضرورة (مادة ١٧ ق) . ويجب على المجلس عند النظر فى طلب الحجر أن يسمع أقوال من طلب الحجر عليه وأقوال من يكون واقفا على أحواله من أقاربه وغيرهم ، فإذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور فالمجلس أن يقدر ما يحتمله هذا الرفض ، أما إذا كان فى حالة يتعذر معها حضوره فالمجلس أن ينتقل إلى محله لاختبار حالته أو يتدب لذلك أحد أعضائه أو أحد الأطباء الخبراء (مادة ١٥ من اللائحة التنفيذية) . وهذه الإجراءات واجبة المراعاة ، وإغفالها يبطل قرار المجلس . وعلى ذلك قضاء المجلس الحسبى العالى . وليس للمجلس إلا الحكم بالحجر إذا رأى محلا له أو بالرفض إذا لم يجد الحجر مسوغا . وفى حالة الحكم بالحجر يعين قبا لينوب عن المحجور عليه فى إدارة

أملأه . ويجب على القيم أن ينشر في الجريدة الرسمية فوراً ، صورة القرار الصادر بتوقيع الجرح ، كما يجب على قلم كاتب المجلس أن يسجل القرار بنصه أو بمضمونه في دفتر السجل إلا أنه لا يترتب على إغفال هذا الإشهار وذلك التسجيل أى بطلان كما تقدم القول .

١٠ وظيفة القيم

١٠١ شئى القانون بين القيم والوصى فيما يتعلق بشروط التعيين وفى مدى السلطة الممنوحة لهما وفى مراقبة المجلس لأعمالهما وقد سبق شرح كل ذلك .

١٠٢ وليس للقيم إلا إدارة أموال المحجور عليه ، فلا صفة له فى الأعمال الخاصة بشخصه كوضعه فى أحد المستشفيات ومراقبة أحواله الصحية داخل المستشفى أو خارجه إلا إذا كان يجمع بين القيامة والولاية على النفس . ولم يعط القانون للمجلس أية سلطة فى هذا الشأن .

١٠٣ تنتهى القيامة ب وفاة المحجور عليه أو برفع الجرح عنه .

١١ الغيبة

١١١ يختص المجلس الحسبية أيضاً باثبات غيبة الغائب (مادة ١٦ ق) . ويقدم الطلب إلى المجلس الواقع فى دائرته آثار موطن معلوم للغائب (مادة ٥ ق) . ويرفع الأمر بعريضة تقدم من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية أو كل ذى شأن (مادة ١٠ ق) . فإذا صدر قرار باثبات الغيبة وجب تعيين وكيل عن الغائب فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور القرار إذا لم يكن له وكيل . ولم يشترط القانون إشهار قرار إثبات الغيبة بنشره فى الجريدة الرسمية أو بتسجيله فى السجل العام .

أوحكم الوكيل عن الغائب حكم الوصى والقيم سواء بسواء. وتنتهى الوكالة عن الغائب بظهوره حيا أو الحكم بوفاته. وليس من اختصاص المجالس الحسينية الحكم بها ، بل هذا من اختصاص المحاكم الشرعية .

تشكيل المجالس الحسينية

يجب تشكيل المجالس الحسينية منذ إنشائها على اشتراك عناصر مختلفة في أداء وظيفة القضاء فيها مثل الموظفين والعلماء والتجار والأعيان وأعضاء العائلة . وقد بقى هذا الأساس مرعيا لغاية الآن ، إلا أنه هذب وعدل كي يتفق مع التطور الاجتماعى والمصلحة العامة . لجعل الرئيس قاضيا من المحاكم الأهلية بعد أن كان موظفا إداريا ، واختير العالم من القضاة الشرعيين بعد أن كان من المأذونين أو ممن لهم دراية بعلم الفقه الإسلامى بصفة عامة . وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالقاضى الشرعى عضو يعينه وزير الحفانية من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره . أما عضو الأعيان فىق كما كان ، ويختار من أهل المركز أو القسم الذى به محل توطن الشخص المقتضى النظر فى أمره . وقد عدل عن تعيين عضو العائلة نظرا إلى ما لوحظ من تضارب مصلحته أحيانا كثيرة مع مصلحة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب وأصبح حضوره اختياريا للجلس (مادة ٣٦ ق) .

ويلاحظ أن القانون استبقى لرياسة المجالس الحسينية المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة فى المجالس الحسينية بالمديريات والمحافظات ، كما استبقى الرياسة للأمور فى المجالس الحسينية بالمراكز عند تعذر وجود القاضى الأهلى كما هو الحال فى جهات العرش والقصير ومرمى مطروح والواحات التى لا يوجد بها محاكم أهلية .

ليرى في تشكيل المجالس الحسبية الجمع بين العناصر المتقدمة ، فيشكل مجلس المركز الحسبي ومجلس المديرية أو المحافظة الحسبي من قاض أهلى بصفة رئيس ومن قاض شرعى ومن أحد الأعيان ، ويشكل المجلس الحسبي العالى من ثلاثة مستشارين من مستشارى محكمة استئناف مصر الأهلية أحدهم بصفة رئيس وعضو من المحكمة العليا الشرعية وأحد الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين .

لوشكل المجالس الحسبية الاستئنافية الأخرى من اثنين من رجال القضاء الأهلى أحدهما رئيس ، وأحد رجال القضاء الشرعى ، ومن عضوين يختاران من الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان . وعند النظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعى عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر فى أمره (تراجع المواد ٢٠١ و ١١٠ من قانون المجالس الحسبية المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١) .

درجات المجالس الحسبية

المجالس الحسبية درجتان : ابتدائية واستئنافية . والمجالس الحسبية الابتدائية قسمان : مجالس المراكز الحسبية ومجالس المديريات والمحافظات الحسبية . ويختص مجلس المركز الحسبي متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو المطلوب الحجر عليه أو الغائب لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، كما يختص باتخاذ جميع الإجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال . ويتعين اختصاص المجالس الحسبية فى مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولى وفى جميع أحوال الوصاية بمحل توطن المتوفى ، وفى مواد الحجر بمحل توطن المحجور عليه أو المطلوب توقيع الحجر عليه ، وفى مواد الغيبة بأمر موطن معلوم للغائب . ويجوز للجلس فى حالة ما إذا كان

القاصر متوطنا في غير محل توطن المتوفى أو إذا كان متوطنا فيه وانتقل إلى محل آخر أن يحيل المادة إلى المجلس الحسبي التابع له موطن القاصر ، كما يجوز لمجلس المديرية الحسبي أن يحيل إلى مجلس المركز كل مادة يرى من الأوفق أن يتولى نظرها المجلس المذكور (مادة ٤ و ٥ ق) .

الإجراءات أمام المجلس الحسبية

يُرفع الأمر للمجلس الحسبية في مواد الوصاية والحجر والغيبة من أحد أعضاء العائلة أو من النيابة العامة أو كل ذى شأن (مادة ١٠ ق) . ويقدم الطلب إلى رئيس المجلس المختص . وعليه أن يقوم بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تساعد المجلس على إصدار قراره . كما يجب عليه عند ما يصله بلاغ بوفاة كل شخص عن محل مستكن أو ورثة قصر أو غائبين أو فاقدى الأهلية أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لحصر الأموال والمحافظة عليها ووضع الاختتام عند الضرورة . وكل ذلك إذا لم تكن النيابة العمومية أو العمدة قد قام بها فعلا أو كانت إجراآتهما فيه غير مستوفاة . ويكون قيام رئيس المجلس بهذه الأعمال إما بنفسه وإما بواسطة معاون المجلس أو جهات الإدارة .

للمجلس قبل الفصل في الموضوع أن يقرر عمل تحقيقات تكملية ، وله ندب أحد أعضائه لهذا الغرض كما له الاستعانة بأعمال أهل الخبرة .

وللمختصوم أن ينيبوا عنهم أمامه من يشاعون من المحامين أو من ذوى قرباهم . وجلساته مصرية لا يحضرها إلا أصحاب الشأن ومن يدعو المجلس للحضور . ومع ذلك فإن النطق بالقرار يجب أن يكون طنا في مواد توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولى سلطته على أموال محجوره أو الحلد منها (مادة ٢٠ لائحة تنفيذية) .

لأنه يعتبر أوراق القضايا الحسبية من الأوراق الخصوصية لعديبي الأهلية ، فلا يسمح لغير ذوى الشأن أو وكلائهم أو الخبير المعين فيها بالاطلاع عليها إلا بإذن خاص من وزارة الحفانية ، وهى لا تأذن إلا إذا تحققت عدم إلحاق الضرر بعديم الأهلية . ولا تسلم كذلك قرارات التعامل وقرارات اعتماد الحساب لغير النائين عن عديبي الأهلية إلا بإذن خاص من وزارة الحفانية وهى لا تأذن إلا عند تحقق عدم الضرر .

لما قرارات تعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء وعزلهم أو انتهاء مأموريتهم أو استمرار الوصاية أو رفعها وتوقيع الحجر أو رفعه وإثبات الغيبة وسلب الولاية أو إلح منها ، والشهادات الخاصة بهذه القرارات فانها تسلم لكل من يطلبها من ذوى الشأن (المواد ٥٦ الى ٦٣ من اللائحة التنفيذية) .

فروق الطعن فى قرارات المجالس الحسبية

قرارات المجالس الحسبية ثلاثة أنواع : الأول قرارات موضوعية أى خاصة بموضوع التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب مثل القرارات الصادرة فى الحساب المقدم من نائب عديم الأهلية أو فى أحد التصرفات التى لا تجوز مباشرتها إلا بإذن المجلس . والثانى قرارات خاصة بالحرية الشخصية وهى الصادرة فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو رفع الوصاية أو استمرارها أو فى منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف . والثالث قرارات خاصة بشخص النائب عن عديبي الأهلية أو الغائب مثل القرارات الصادرة بتعيينه أو عزله أو استبدال غيره به أو سلب سلطة الولى أو إلحظ عليه فى إجراء بعض التصرفات بلا إذن .

١٥ أما النوع الأول فلوزير الحاقانية وحله حق استئنافه . وذلك بناء على
بلاغ من النيابة العامة أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه ، ولعل ذلك
أظهر آية على حماية الدولة لعديبى الأهلية .

١٦ أما النوع الثانى فللنيابة العامة ولكل ذى شأن أن يستأنفه بنفسه ، وليس
لوزير الحاقانية حق التدخل فيه .

١٧ أما النوع الثالث فيجب أن يفرق فيه بين حالة الأوصياء والقامة والوكلاء
المعينين من قبل المجلس وبين الأوصياء المختارين والأولياء الشرعيين ؛ فأما الصنف
الأول فليس لهم حق استئناف القرارات الصادرة بعزلهم أو استبدال غيرهم بهم .

١٨ أما الأوصياء المختارون والأولياء الشرعيون فقد منحهم القانون حق
الاستئناف بدون وساطة وزير الحاقانية . وهناك نوع خاص من القرارات التى تمس
شخص الأوصياء والقامة والوكلاء وهى القرارات الصادرة بمحرماتهم من مكافأة تزيد
على عشرين جنيهًا . وهذه القرارات يجوز لجميع المحكوم عليهم استئنافها بعريضة تقدم
لوزير الحاقانية فى ميعاد شهر (مادة ٢٦ ق) .

١٩ قرارات المجالس الحسبية بالمراكز والمحافظات تستأنف إلى المجالس الحسبية
الاستئنافية التى تشكل فى دائرة كل محكمة كلية أهلية متى كانت قيمة التركة أو مال
المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب المحجور عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .
٢٠ القرارات التى تصدر من مجلس المديرية الحسبية تستأنف إلى المجلس الحسبى
العالى .

٢١ قرارات التى تصدر من مجلس المحافظة الحسبية تستأنف إلى المجلس الحسبى
العالى متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب
المحجور عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

شكل الاستئناف

الاستئنافات التي تقدم من وزير الحفانية ترفع منه مباشرة إلى المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي على حسب الأحوال بكتاب رسمي يصدر منه في ظرف تسعين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف .

لوالاستئنافات التي تقدم من الأوصياء المختارين أو الأولياء الشرعيين ومن ذوى الشأن والنيابة العمومية ترفع بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف .

ملاحظة هامة في نظام المجالس الحسبية

الآن ، وقد استعرضنا تاريخ المجالس الحسبية واستظهرنا حالة التشريع القائم بشأنها ، يحق لنا أن نسأل عما إذا كنا بلغنا ما نريد لها من الرقي والنجاح وعما إذا كانت مصالح عديمي الأهلية أصبحت في حرز واستقرار . أما أن مصالح عديمي الأهلية أصبحت لا خطر عليها من عبث العابثين ونهم الطامعين فما لا نشك فيه ، بل تؤكد أن المجهودات التي بذلت لم تذهب سدى وأنها أثمرت وأنتجت .

ويقينا أن رؤساء المجالس الحسبية مضطجعون بالأعباء الملقاة عليهم ومقدرون للمشغولات الخطيرة التي يحملونها في أعناقهم ، فقد زالت الشكوى القديمة من عدم قيام المجالس بمحاسبة النائبين عن عديمي الأهلية عن إدارتهم للأموال التي تحت أيديهم ، كما زالت الشكوى من تعرض مصالح عديمي الأهلية للضياع ومن عدم جرد التركات وعدم رصدتها في السجلات . وليس أدل على ذلك من بيان نتيجة استغلال أموال عديمي الأهلية في التركات والأموال المنظورة بالمجالس الحسبية أي القائمة لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٣ .

١١٠ ما القضايا المنظورة بالمجالس الحسبية لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ فهي

كاليان التالى :

میدد

٢٠٨٨١٣ قضايا قيمة نصيب عديم الأهلية فيها لغاية ألف جنيه .

٩٢٥٦ قضايا قيمة نصيب عديم الأهلية فيها يزيد على ألف جنيه .

٩٣٢ قضايا مال الغائب فيها يزيد على ٢٥ جنيتها.

٢١٩٠٠١ جملة القضايا المنظورة .

لوفما يلي بيان المبالغ التي نتجت من إدارة أموال عديمي الأهلية والغائبين التي

محت إشراف المجالس وبيان أنواع الاستثمار فيها :

علم چینیہ

٨٣٧ ٢٢١٩ مبالغ أودعت خزائن الحكومة .

٣٧٣ ٤٥٣٥٩ مبالغ أودعت صناديق التوفير باليومنة بفائدة .

المبالغ استثمرت في البنوك بفائدة :

طے جلیب

٩٥٩ ١١٠٥٥٩٤ في بنك مصر.

٣٦٩ ٥٢٦٥ في البنك الأهلي .

٦١٥ ٣١٤٧٢ في البنوك الأخرى .

1182333 953

١٩٢ ٩٣١٦٨ مبالغ استثمرت في التجارة .

٩٣٨ ٥٦٨٣٠٨ مبالغ استثمرت في شراء أطياف .

٩٤١ ٩٢٥٠٣ مبالغ استثمرت في عقارات أخرى .

قل ۛلم

ما قبله

المبالغ استثمرت في شراء سندات :

لم يـ

٠٨٥ ٢٩٥٧٢١ موحـد .

٩٥٥ ١٥٧٤٢ ممتاز .

٤٣٥ ١٢٨٧٢٢ بنك مصر .

٨٤٠ ٨١٧٢ بنك عقارى .

٥٦٦ ١٤١٣٣٦ أهمهم أخرى .

٥٨٩٦٩٥ ٨٨١

١٠٥ ٢٥٣٣٥٨٩ جملة المبالغ .

لـ يظهر مما تقدم أنـ المبالغ التى نـجـت عن إدارة أموال عديـمى الأهلية
والعائـين فى القضايا المنظورة بالمجالس الحسبية بلغت نحو مليونين ونصف مليون
من الجنيهات ، وهذا بخلاف مبلغ ٢٢٥ مليا و ٧٤٦٨٣٠ جنيها لا يزال لدى
الأوصياء والقائمة والوكلاء لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وهذه النتيجة تدل على
مقدار نجاح المجالس الحسبية فى هذا الشأن . أما أننا بلغنا ما نريده لهذه المجالس
من الرق فأمر لا ندعيه ، ولكن أملنا فى استمرار الإصلاح واستتباع سنن الرق
يشجعنا على التفاؤل بحسن المصير وبلوغ الغاية المنشودة ، لذلك كان لزاما أن تدلى
هنا بما يجوز فى خاطرنـا بشأن سد النقص وعلاج العيوب واستكمال التشريع .

لوقبل أن نورد مقترحاتنا فيما يجب أن تكون عليه المجالس الحسينية في المستقبل يجب علينا أن نعرض لنقد الناقدین بشأن تشكيل تلك المجالس إذ يقولون إن تشكيلها معيب ، وإنه مزيج غير متحد العناصر ، وإن القاضي الأهل والقاضي الشرعي لا يلتقيان ، ويرتبون على ذلك ضرورة إلغائها بشكلها الحالي وإحالة أعمالها على المحاكم الأهلية وهي لذلك أهل . وجوابنا على هذا النقد الجريء أن العمل لا يثبت تلك الدعوى وأن القاضي الشرعي يعمل بجانب القاضي الأهل في وفاق ووثام ، ولم تقابل وزارة الحفانية أية صعوبة في هذا الشأن . أما القول بأن في إحالة أعمال المجالس الحسينية على المحاكم الأهلية مصلحة لما فليس سليما من كل وجه ، لأن أعمال المجالس الحسينية تمس كيان العائلة فيجب أن تكون الهيئة التي تدعى للنظر في أحوالها ذات صبغة خاصة تتفق مع الأغراض التي أنشئت من أجلها . لذلك كانت أساس أغلب الشرائع الأجنبية في مسائل الوصاية والقيامة إشراك مجلس العائلة في الفصل فيها ؛ وفي ألمانيا قسمها حيث يتبع نظام محكمة الوصاية يوجد بجانبها مجلس الأيتام القروي الذي من واجباته أن يعرض عليها أسماء الأشخاص الذين يليقون للتعين في وظيفة الوصي والمشرّف أو كعضو في مجلس العائلة وأن يراقب الأوصياء المقيمين في دائرته في أمر أداء واجباتهم نحو شخص القاصر وفي إدارة أمواله وأن يحظر المحكمة بما يراه في هذا الشأن؛ ويشارك أيضا مع محكمة الوصاية في ألمانيا مجلس العائلة في بعض الأحوال كما تقدم القول .

فما في مصر فقد وصلنا إلى الحالة الحاضرة بعد تطورات دامت ستين سنة ، وأمکننا في النهاية أن نوفق بين مقتضيات التقدم والحديث وتقاليدنا القديمة بأن وضعنا على رأس المجالس الحسينية قضاة المحاكم الأهلية ولم يظهر لغاية الآن أن في ذلك التشكيل عيبا يلحق الضرر بمصالح عديمي الأهلية ، لذلك لا نرى موجبا لتغيير الحالة الحاضرة .

بعض آراء هي التشرية الحالى

فورد هنا بعد ما تقدم أوجه النقص فى التشرية الحالى وطرق معالجتها بحسب ما نراه .

١ - قيام النائب العام برفع الاستئنافات بدلا من وزير الحفانية - ضرورة إشراك أعضاء النيابة فى أعمال الجلسات :

ففى القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسبى العالى بإعطاء وزير الحفانية حق رفع الاستئنافات عن القرارات الموضوعية وقرارات تعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء وعزلم . وكان الغرض من ذلك تمكين الوزير من مراقبة المجالس الحسبية مراقبة فعالة ليكشف عن عيوبها ومواضع النقص فيها، فيعالجها من طريق التشرية أو من طريق المنشورات . وقد استمرت هذه الحالة لغاية الآن، ونرى أنه آن الوقت للعدول عن هذه الطريقة . لأن رفع الاستئناف عمل قضائى ليس من طبيعة عمل الوزير، ولأن العلة التى استلزمت ذلك قد زالت الآن لقيام الوزارة بإصلاح المجالس الحسبية بعد دراسة عيوبها القديمة ولاخوف عليها الآن من الخروج عن تلك الوصاية . ولذلك نقترح أن يعطى النائب العام حق الاستئناف بدلا من الوزير، لأن النائب العام موظف قضائى كبير ومن اختصاصاته القضائية بحسب أحكام قانون المجالس الحسبية رفع الاستئنافات عن القرارات الصادرة فى طلبات توقيع الجبر ورفعها وغيرها . وفى إعطائه حق الاستئناف عن القرارات الموضوعية اطراد لقواعد القانون فى هذا الشأن ووضع للأمور فى نصابها . ونرى أيضا أن يكلف أعضاء النيابة العمومية بمحضير القضايا الحسبية والحضور فى جميع جلسات المجالس الحسبية للدفاع عن حقوق عديمى الأهلية والغائبين كما هو الحال

الآن في المجلس الحسبي العالي . وبذلك يمكن للجالس تكليفهم بتحقيق ما ترى ضرورة تحقيقه من المسائل المعروضة ، ويكون في ميسور وكلاء النيابة الوقوف على معرفة أحوال عديمي الأهلية ورفع القرارات التي يزون ضرورة استئنافها إلى النائب العام ليبدى رأيه فيها . فإذا عم هذا الإصلاح نكون أجهنا بالمجالس الحسبية إلى الوجهة الصحيحة التي تتفق مع طبيعة أعمال تلك المجالس ونكون قد زدنا في ضمانات عديمي الأهلية والغائبين ، لأن النيابة أقدر من غيرها على استخلاص حقوقهم ، وكل ذلك لا يتنافى مع ما لوزارة الحفانية من حق الإشراف العام .

٢ - شح الأوصياء والقامة والوكلاء المعينين حق الاستئناف :

ليس للأوصياء والقامة والوكلاء المعينين بحكم القانون الحالى حق الاستئناف عن قرارات عزلهم أو استبدال غيرهم بهم مع أن العزل أو الاستبدال قد يكون لحيانة نسبت إليهم فلا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم وفي ذلك فبن لهم . لذلك نرى ضرورة منحهم هذا الحق .

٣ - شح إخضاع الأولياء على النفس لسلطة المجالس الحسبية :

لجئنا فيما مضى أن ليس للمجالس الحسبية ، بحسب أحكام قانونها الحالى ، حق النظر في مسائل الولاية على النفس . وهذا نقص معيب إذ لا معنى لأن نغنى بالمال ولا نغنى بصاحب المال ، وأن نشتغل بالمادة ولا تأبه بالروح ، ولا فائدة من حفظ المال لشخص لم تحسن تربيته ولا تأديبه . لذلك نرى ضرورة إخضاع الأولياء على النفس لسلطة المجالس الحسبية مع بيان الواجبات المفروضة عليهم نحو محجورهم من تربية القاصر وتعليمه وتوظيفه ، والعناية بشخص المحجور عليه المريض ووضعه في أحد المستشفيات وبيان الحقوق التي لهم على القاصر من طاعة لهم وملازمة لمتزلم بعد سن الحضانة ومن تأديهم إياه ، مع تقرير حق

المجالس الحسينية في سلب ولايتهم سلبا كلياً أو جزئياً كلما خالفوا شيئاً من واجباتهم وفي معاقبة القاصر الذى يشذ عن سلطة وليه باعتقاله مدة معينة في إحدى الإصلاحيات بناء على طلب الولي .

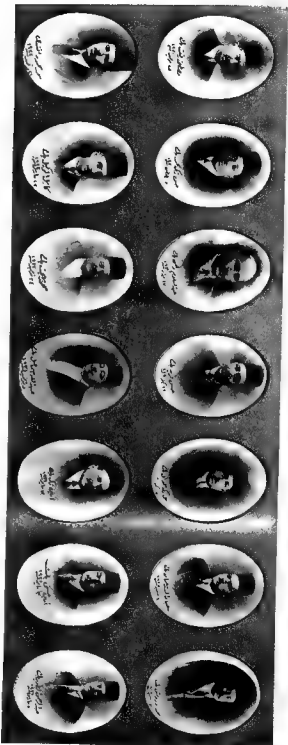
٤ - سلب الولاية على النفس إذا ارتكب الولي بعض الجرائم :

لجئنا أيضاً كيف أن القوانين الأجنبية عنيت بدء الخطر عن القصر من مخالفتهم للأولياء المحرمين أو الفاسقين ، وكيف أن القانون الفرنسى يقضى بسلب الولاية بحكم القانون إذا ارتكب الأب جرائم معينة وحكم عليه فيها ، وكيف أنه أعطى القضاة الحق في سلب الولاية إذا ارتكب الأب جرائم أخرى معينة في القانون ، وكيف أنه أعطاهم بصفة عامة حق سلب ولاية الأب إذا كان إدمانه أو فسقه أو سوء معاملته للطفل تؤذيه في صحته أو في حياته أو في أخلاقه . ولم يرد في قانون العقوبات المصرى شيء من ذلك مع أهميته ، خصوصاً وأن الأولياء على النفس يستمدون سلطتهم من القانون ولا رقابة عليهم بشأنها ، لذلك نرى إدخال بعض الأحكام من قبيل ما ذكر في قانون العقوبات المصرى .

٥ - لوضع قانون موضوعى لأحكام الولاية والوصاية والقيامة والغيبة .

لأننا من أن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أغزر مادة من سائر القوانين الحسينية السابقة فلا يزال يتقصه كثير من الأحكام الموضوعية التى يحتاج إلى تطبيقها قضاة المجالس الحسينية فيضطرون للرجوع إلى كتب الشريعة الإسلامية وشرح القوانين الأجنبية لاستنباط تلك الأحكام وقد مر بنا كثير منها . ولذلك يحسن أن تولى لجنة لوضع هذا القانون التفصيلى لمواد الولاية والوصاية والقيامة والغيبة .

للى هنا انتهى البحث الذى أردنا نشره بمناسبة العيد الخمسينى للحاكم الأهلية واشتراك المجالس الحسينية في هذا العيد الجليل والله ولى التوفيق .

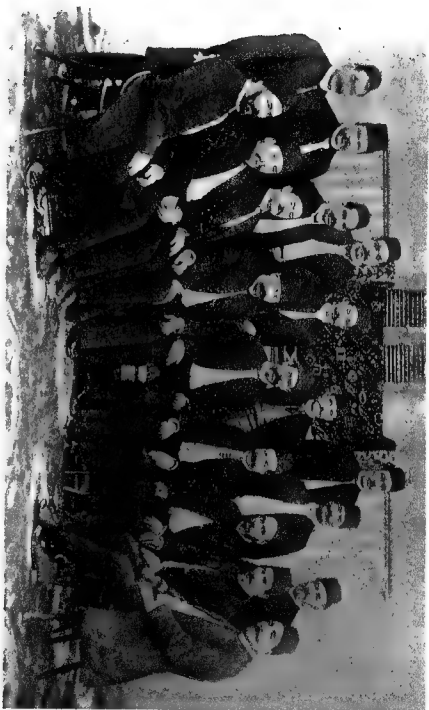


تاريخ المحكمة من إنشائها
 LES PRÉSIDENTS DU TRIBUNAL DE CAIRE DEPUIS SA CRÉATION (Suite)

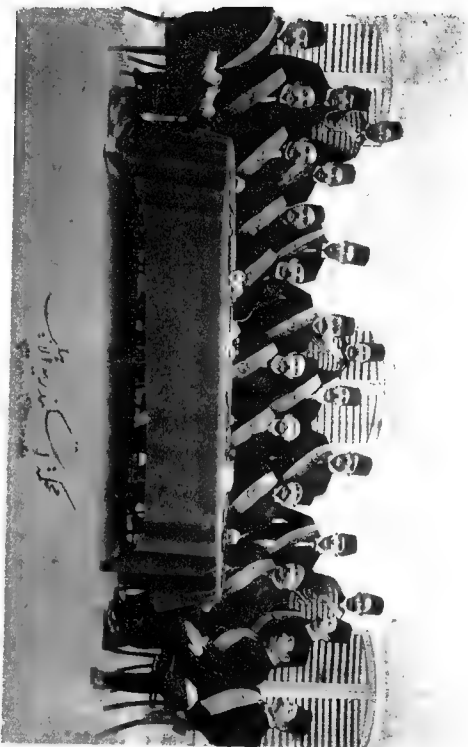


جسٹس ڈیپارٹمنٹ
LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ALEXANDRIE EN 1888

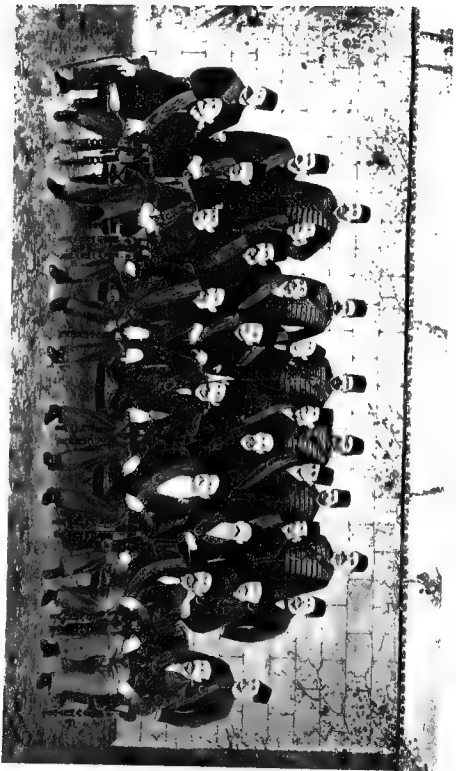
3. *Staphylococcus aureus*



١٨٨٩
 LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL D'ASSOUT EN 1889

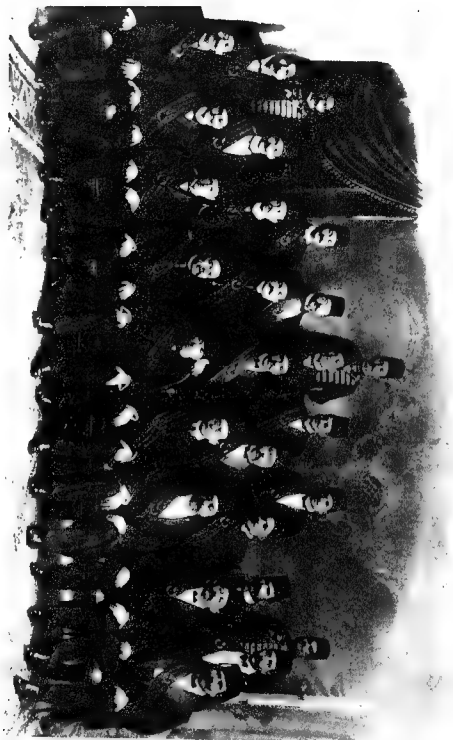


رئيس القضاة السيد محمد عبد الحليم
 LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ALEXANDRIE EN 1895



١٨٩٧
 قضاة المحكمة الابتدائية بالقاهرة
 LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE DU CAIRE EN 1897

سليم بن علي



١٩٠٩ قضاة محكمة بدو اولى اى قاهره
 LES JUGES DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE DU CAIRE EN 1909

م. ج. ع. ع.

[illegible]

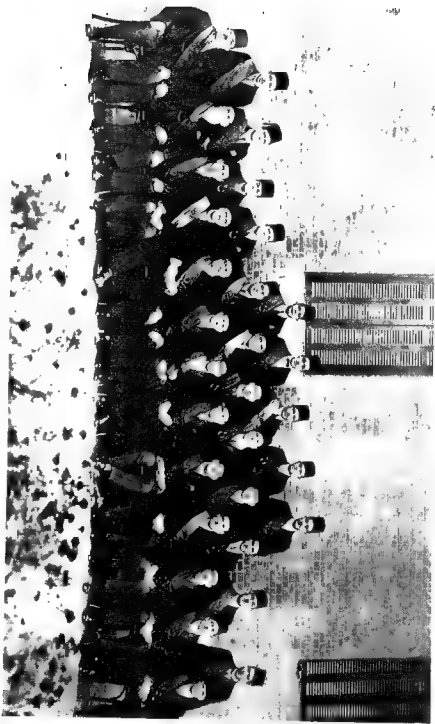
1. Ahmed Zaki El Rahmany *EM.*
2. Elany Botkey *EM.*
3. Mohamed Aliem *EM.*
4. Afif Hefi Bay
5. Ahmed Hamed Jassam Bay (*La President*)
6. Mohamed Mohamed Bay (*La President*)
7. Said Kasser Bay
8. Hassan Naguib *EM.*
9. Karim Khayma *EM.*
10. Hashim Mohamed Hisham *EM.*
11. Hussein Iyfe *EM.*
12. Mahmoud Abdel Bahman *EM.*
13. Abdel Aziz Mohamed *EM.*
14. Fouad Mohamed Babk Bay.
15. Mohamed Ali Housley *EM.*
16. Ahmad Loryy *EM.*
17. Mahmoud Abdel Hady Abdel Rabbh *EM.*
18. Mohamed Towfik Baky *EM.*
19. Mohamed Abbas *EM.*
20. Mohamed Naguib Ahmed *EM.*
21. Ahmed Mohamed Agfa *EM.*
22. Hamed Yousef *EM.*
23. Karim Aary *EM.*
24. Mohamed Tawfik Hadwan *EM.*
25. Mahmoud El Said *EM.*
26. Ahmed Abou-Isa *EM.*
27. Mohamed Abdel-Hameed *EM.*
28. Mohamed El-Said *EM.*
29. Lorraine Salem *EM.*
30. Mohamed El Ghaffi El-Lahjan *EM.*
31. Mohamed Ahmed Bonatti *EM.*
32. Mohamed Fahmy *EM.*
33. Mahmoud Fathy *EM.*
34. Aziz Ghali *EM.*



١٩٣٣
 قضاة المحكمة الابتدائية بالقاهرة
 LES Juges du Tribunal de Première Instance du Caire (31 Décembre 1933)



قضاة المحكمة الأولى في طنطا
 LES Juges du Tribunal de Première Instance de Tanta (31 Decembre 1933)



١٩٣٣
 LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ASSIOUT (31 Decembre 1933)

Assiout

رؤساء المحاكم الابتدائية (٣١ ديسمبر ١٩٣٣م)

١- حسن زقني الشيرازي ٢- اسماعيل كركي ٣- أحمد صبري ٤- محمد صبري ٥- مصطفى رشيد ٦- عبد الوهاب الشاذلي



LES PRESIDENTS DES TRIBUNAUX DE PREMIERE INSTANCE (31 Decembre 1933)

- 1 - Hassan Zayni Shirazi
- 2 - Ismael Karaki
- 3 - Ahmad Sabri
- 4 - Muhammad Sabri
- 5 - Mustafa Rashid
- 6 - Abd al-Wahab al-Shاذلي
- 7 - Ahmad Sbari
- 8 - Muhammad Sbari
- 9 - Abdel Wahab Izzi
- 10 - Muhammad Khoukhou

مجلس الحكم الاستشارية (٢١ ديسمبر ١٩٧٣م)

١ - محمد بن عبد الله بن عبد العزيز
٢ - عبد الله بن عبد العزيز
٣ - عبد الله بن عبد العزيز
٤ - عبد الله بن عبد العزيز
٥ - عبد الله بن عبد العزيز
٦ - عبد الله بن عبد العزيز
٧ - عبد الله بن عبد العزيز
٨ - عبد الله بن عبد العزيز
٩ - عبد الله بن عبد العزيز

١ - محمد بن عبد الله بن عبد العزيز
٢ - عبد الله بن عبد العزيز
٣ - عبد الله بن عبد العزيز
٤ - عبد الله بن عبد العزيز
٥ - عبد الله بن عبد العزيز
٦ - عبد الله بن عبد العزيز
٧ - عبد الله بن عبد العزيز
٨ - عبد الله بن عبد العزيز
٩ - عبد الله بن عبد العزيز



LES VICES PRESIDENTS DES TRIBUNAUX DE PREMIERE INSTANCE (١٠ Décembre 1973)

- 1 - Mohamed Karim Eff.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 2 - Mohamed Karim Eff.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 3 - Mohamed Karim Eff.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 4 - Mohamed Karim Eff.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 5 - Mohamed Karim Eff.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 6 - Nasser Aly Bey.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 7 - Ibrahim Ahmed Chalaby Bey.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 8 - Abdel Aziz Ghannem Eff.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).
- 9 - Mahmoud Hany Boula Bey.
(Sous-Directeur du Service des Tribunaux Medenaw).



مجلس المصطفى للادارة القضائية
(في ٢١ ديسمبر ١٩٣١)

MM. LES INSPECTEURS AU COMITE DE SURVEILLANCE JUDICIAIRE
(le 31 Decembre 1931)

من اليمين إلى اليسار: محمد طاهر عبد الحليم، حسن عبد الحليم، حسن عبد الحليم، حسن عبد الحليم، حسن عبد الحليم، حسن عبد الحليم، حسن عبد الحليم، حسن عبد الحليم، حسن عبد الحليم.
De droite à gauche: Mahmoud Agh Eff, Ahmed Fouad Agh Eff, Hassan Fahmy Basyouny Eff, Youssef Fahmy Bey, Mostafa Rachid Eff, Ahmed Naguib Rabie Eff, Ahmed Hossay Eff.

(ج)

المحاكم الأهلية وقضاء المجالس المالية
فى الأحوال الشخصية لغير المسلمين
لحضرة صاحب العزة أحمد صفوت بك

١ - علاقة المحاكم الأهلية بالمجالس المالية .:

المجالس المالية لغير المسلمين هى محاكم وطنية مصرية لها ولاية القضاء على أتباعها فى أحوالهم الشخصية . ولكن أحكامها لا توضع عليها الصيغة التنفيذية ، ولا ينفذها المحضرون ، بل تقوم السلطة الإدارية ، وزارة الداخلية وفروعها ، بتنفيذها بعد التأكد أنها صدرت من هيئة مختصة .

فإذا رفضت السلطة الإدارية تنفيذها لأنها صدرت من هيئة غير مختصة ، أو لأن الخصم حصل على حكم مخالف من مجلس ملى آخر ، وهذا يقع كثيرا ، أو لتعارض حكم منها مع حكم صادر من المحاكم الشرعية ، فإن الأشخاص يلجأون إلى المحاكم الأهلية للطالبة بالحق الثابت فى الحكم الصادر من المجلس الملى (كمنبلغ

نفقة او طلب استلام طفل محكوم بمحضاته أو ما يترتب على حكم من تملك مال ناشئ عن وصية أو ميراث) فتفصل المحاكم الأهلية إذاً فيما إذا كان الحكم المطالب بتنفيذه صدر من مجلس ملى مختص . فإذا ثبت لديها أنه صدر من مجلس ملى مختص بالنسبة لطرفي الخصوم وبالنسبة للموضوع حكمت بالحق الثابت فيه . أما إن ثبت لديها أنه صدر من مجلس غير مختص فإنها ترفض الدعوى .

لوفي الحالة التي يثبت فيها أن الحكم المطالب بتنفيذه صدر من مجلس ملى مختص ، لا تتعرض المحاكم الأهلية لمناقشة موضوع الحكم . لأنه ما دام صادرا من هيئة مختصة بالفصل فيه فانه يحوز في نظرها قوة الشيء المحكوم به^(١) .

للمهمة المحاكم الأهلية تقتصر على التحقق من اختصاص المجلس الملى الذي أصدر الحكم . وهذه المحاكم هي المرجع في تقرير مدى اختصاص المجالس المالية وتفسير القوانين والقواعد التي بنى عليها هذا الاختصاص .

لإذاً فعلاقتها بالمجالس المالية هي علاقة إشراف على الاختصاص فقط . وسنرى أن المحاكم الأهلية أدت وظيفتها بدقة فينت التفسير الصحيح للبادئ التي قام عليها اختصاص المجالس المالية .

٢ - شؤون القضاء الملى :

للقضاء الملى في مصر أنرمن نظام العصور الوسطى الذي سادت فيه نظرية شخصية القوانين^(٢) التي بمقتضاها يحاكم كل شخص مدنيا وجنائيا حسب شريعة موطنه أو دينه ، لا حسب شريعة البلد الذي يستوطنه .

(١) استئناف ١٩ غريرة ١٩٢٣ عاصمة ٣ ص ٢٩٨ نمرة ٢٢٧ وحق ١٢ أبريل سنة ١٩٢٤ عاصمة ٤ ص ٩٣١ نمرة ٧١١

Système de la personnalité des lois (٢)

لُقِّبَ تاريخها في بلاد الدولة العلية التي انتقل منها إلى مصر من عصر الفتح العثماني^(١) لمدينة القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م حين أقر السلطان محمد الفاتح بطرق الروم الراهب جاورجيوس جناديوس في وظيفته ، وجعل له على أتباعه السلطة التامة في المسائل الروحية وولاية القضاء في كافة الأمور المدنية والجنائية ، وأن يقوم مقام الحكومة في المسائل الإدارية بكباية الجزية ، فجمع بذلك كل السلطات في يده واستقل استقلالاً ذاتياً بكافة أمور الرعية المسيحية داخل السلطنة العثمانية . وأصدر له السلطان براءة بذلك قيل إن أصلها فقد في حريق ، وأثبت قضائياً في دعوى صورية بين البطرق تيوليوتوس وبين السلطان سليم الأول في سنة ١٥١٩ م وشهد بصحتها عسكري مسن من الانكشارية حضر فتح القسطنطينية^(٢) .

لوكذلك دعا السلطان محمد الفاتح بطرق الأرمن الراهب يواقيم من مدينة بروصة وأسكنه القسطنطينية سنة ١٤٦١ م وأعطاه هذه السلطة على أتباعه ، وأقام ربان اليهود مومى كإسالى رئيساً على اليهود ومنحه هذه السلطة أيضاً^(٣) .

(١) وفي التاريخ الإسلامي أمثلة غير معدودة لتلك المنح من بعض أمراء المسلمين إلى رؤساء أهل القلة لم تكن نظاماً ثابتاً - فقد جاء في توقيع منها إلى بطرق الباغية (الأنباط الأرثوذكس) سنة أربع وستين وسبعمائة " وليحدث في قسمة موارثهم إذا تراضوا إليه وليجسل فصل أمور طائفة من المهملات لديه " (صحيح الأئمة طبعه دار الكتب الملكية سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٤٠٠) . وجاء في توقيع إلى بطرق النصارى بالتام " وليفصل بينهم بينهم بيمينك ملحقه في موارثهم وأنكبتهم وليضد الزهد في أموالهم وأمتعتهم (ج ١ ص ٤٢٥) وجاء في توقيع للإدريس السامرة بالتام : " وليسكن في طائفة في أنكبتهم وموارثهم وكأصمهم القديمة المحقود عليها بما هو في عقد دينه " (ج ١ ص ٣٩٢) . وجاء في توقيع إلى رئيس اليهود بالتام : " وأنه يماثلهم على ما أقروه من الأحكام وينصف صاحب حقهم من متعلهم حتى لا يحد أحد في بيت ولا في سائر الأيام ... وليبر من أسفار البيرية عن حركات فسادهم الخفية " (ج ١ ص ٤٢٨) .

(٢) De Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman, p. 109.

(٣) Van den Steen de Jehay, De la situation légale des sujets Ottomans non musulmans, p. 80. Young, Corps de Droit Ottoman. II, p. 140.

لترتب على ذلك أن صارت كل طائفة منهم مستقلة استقلالاً ذاتياً تاماً
توكل ولاية الحكم فيها إلى رئيسها الديني وهو يفوض من قبله المطارنة في الأرياف
بالقيام بها . وبقيت هذه الحالة إلى منتصف القرن التاسع عشر .

لقد تأصلت سلطة البطارقة في الأستانة وسلطة أساقفتهم في الأمصار . لأن
العقائد الدينية كانت أساس الحياة الاجتماعية والمعاملات السياسية والإدارية ، ولأن
كل طائفة كانت تنضوي تحت لواء رئيسها الديني ليحمي أفرادها بسلطة جماعتها ،
وليتوصلوا جماعة إلى ما يعجزون عن الحصول عليه أفراداً . وصار المسيحيون
يرجعون في كل أمورهم عدا الشؤون السياسية إلى رؤسائهم الدينيين ^(١) ، وهؤلاء
يطبقون القوانين الكنسية ^(٢) في المسائل الدينية والجنائية ، والقانون الروماني بجميع
أجزائه ^(٣) في الأمور المدنية ^(٤) .

لكن السلاطين لم يثبوا أن شعروا بعظم سلطان رجال الدين الذين كان لهم حق
الحبس ، وحق النفي ، وفرض الضرائب على أتباعهم لأتقنهم ، وجباية الجزية
للحكومة ^(٥) ، فضلاً عن النظر في كل الأمور الروحية وعما لهم من السلطة في تعيين
الأساقفة وعزلهم ومجازاتهم . ^(٦) شعر السلاطين بذلك وأدركوا أن ما منحوه لهؤلاء
الرجال من سلطة مدنية وإدارية أصبح غلاً في عتق الإدارة العامة وماعاً

(١) مذكرة حال باشا إلى لورد كلاريندون وزير خارجية إنجلترا بتاريخ ٢٥ شبان سنة ١٢٧١ الموافق ١٢ ماير
سنة ١٨٥٥ (تاموس الإدارة والقضاء قلب جلد الطبعة الفرنسية ج ١ ص ٦٥٥) .

(٢) Droits Canoniques.

(٣) Le Corpus Juris Civilis.

(٤) Van den Breen de Johay, p. 107.

(٥) Young, Corps de Droit Ottoman. II, p. 140.

وقاموس جلد، ج ٥ ص ٢٧٩ — ٢٨١ تحت عنوان النظام العمومي لروم الأرثوذكس .

(٦) مذكرة حال باشا إلى وزارة الخارجية الإنجليزية في ١٣ ماير سنة ١٨٥٥ السابقة الإشارة إليها .

من توحيد الأمة . على أن المسيحيين أنفسهم ما كانوا راضين بتلك السلطة المتناقضة لما يشوبها من الفوضى في الاختصاص والفوضى في الأحكام ، وما يداخل أربابها من الأهواء والأغراض . وكثيرا ما تسكوا من ظلم آبائهم الروحانيين إلى السلاطين وإلى الدول العظمى^(١) ، فقد رفع روم الأستانة مذكرة إلى سفير إنجلترا قالوا فيها ما معناه :

«إن ديننا المقدس يداس تحت أقدام البطرق والأساقفة . ونحن لا نجد عندهم أية عناية بأحوالنا الروحية ونحمل منهم كل المظالم . فالبطرق مع المجمع يعتبر الاسقفيات إقطاعات يقطعها للأساقفة الذين يغالون لهم في الجزية أكثر من غيرهم . وهؤلاء إذ اشتروا مراكرهم بأثمان عالية يرجعون بها على القسس ، والقسس يرجعون بها على الأهالي ... بالمال يمنحون درجة الكهنوت إلى الفاسقين . وبالمال يفسخون الزواج الصحيح ويديحون الزواج الباطل . من أجل المال يحاكمون ويجازون القسس الأبرياء ويديرون أعمال المذنبين . يتاجرون بالحرمان . لا يعرفون خراف الرب بل يميزون أصوافهم حتى جلودهم ... جهلاء أفظاظ غلاظ القلب منغمسون في الشهوات الدنيئة ، ليس عليهم رقيب يجازى المسيء منهم ... ومهما أساموا ومهما تشكى الأتباع من قسيس فلا يجازى ، بل كل جزائه أن يستبدل به من ليس خيرا منه ، وأن ينقل إلى أسقفية أكبر وأكثر مغنا^(٢) » .

نقرأ السلاطين تأمينا لرعاياهم وتحقيقا لسلطانهم أن يحدوا من هذه الامتيازات التي خرجت عما وضعت له مع زوال الأسباب الداعية لها . فبدأ

(١) Khoury Kohrah. "Les privilèges des Patriarches" dans le revue "L'Egypte Contemporaine." Tome XX: p. p. 124, 142, 146, 147.

(٢) De La Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman. T. II. p. 464.

في الكتاب أحاطة كثيرة لذلك

Senebris Sidarous. Des patriarches p. 40.

التزاع بين السلطة العامة وبين البطارقة ، تلك تريد تحقيق سيادتها وهؤلاء يريدون المحافظة على امتيازاتهم . وبلغ هذا النزاع أشده في القرن التاسع عشر حين ظهرت مبادئ جديدة للحكم على قاعدة فصل السلطات وتوحيد أحكام الإدارة العامة ، ورغبت الدولة العلية في تنظيم مصالحها الداخلية .

وانتهى النزاع بالخط المايوني في ١٠ جمادى الأخرى سنة ١٢٧٣ (١٨ فبراير سنة ١٨٥٦) عقب انتهاء حرب القرم وقبل عقد مؤتمر باريس . وهو دستور الدولة العلية في ذلك العصر . وبمقتضاه نظمت الإدارة والمحاكم في كل المملكة ونص على تنظيم البطرككفانات أيضا وسلخ اختصاصها الإداري والمدني والجنائي ، وأبقى لها دعاوى الأحوال الشخصية فقط إذ جاء به أن :

«لجميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة ، أو بين المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة غير المسلمة ، تجارية كانت أو جنائية فتعال إلى دواوين مختلطة ، والمحالس التي تعقد بهذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود (مادة ١٦)» .

«لما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية (المدنية) فينبغي أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالي وقاضي البلدة (القاضي الشرعي) في مجالس الإيالات والألوية المختلطة أيضا وتجري المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمحالس علنا (مادة ١٧)» .

«لما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة فتعال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطرک أو الرؤساء والمحالس (مادة ١٨)» .

لأنه يقصد بالدعوى الخاصة دعوى الأحوال الشخصية كالنفقة والمهر والجهاز والإرث والوصية . وما ذكر الإرث بينها نصاً بعبارة "مثل الحقوق الإرثية" إلا على سبيل التمثيل لأهميته لا على وجه الحصر^(١) . فكل هذه الدعوى جعلت من اختصاص البطارقة أو مجلس الطائفة بشرط "إرادة أصحاب الدعوى" أى باتفاق جميع الخصوم فيها كلها لا فى دعوى الإرث وحدها^(٢) .

فكان لم يتفق الخصوم على التراجع إلى البطريركية كانت المحاكم الشرعية هى المختصة لأنها صاحبة الولاية العامة فى الأحوال الشخصية .

لأنه اشتركت محكمتان فى اختصاص واحد تنازعتا وتضاربت أحكامهما . ويظهر أن المحاكم الشرعية تعرضت للحكم فى دعوى بعض المسيحيين الخاصة بالزواج والطلاق والوصايا لالتجاء أحد الخصمين إليها ، أو لعدم اتفاقهم على تحكيم البطريركية ، فتشكى من ذلك البطارقة ، فصدر مقرران ساميان (منشوران من جلالة السلطان) لها قوة تشريعية ، فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٨ (٣ فبراير سنة ١٨٩١) لبطريركية الروم الأرثوذكس ، وفى ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ (أول أبريل سنة ١٨٩١) لبطريركية الأرمن الأرثوذكس نص فيهما على طريقة جلب الرهبان واستنطاقهم وحبسهم وتحليفهم اليمين ، ثم على تأييد ما للبطريركياتين من الحق فى رؤية دعوى النفقة ، والتراخومة (الدوطة) المتولدة عن مواد عقد النكاح وفسخه ، ودعوى الجهاز بالبطريركية .

فهم اتفرد المحرر الخاص ببطريركية الروم الأرثوذكس بذكر مسألة الوصية فقليل فيه :

(١) استئناف ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ عمادة ١ ص ١٨٩ نمرة ٣٠ والجمهورية ٢١ د ٢١ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣

الجمهورية ٢٤ عدد ٧٦

(٢) دعوى جريس بحرى ضد زوجه خاصة بنفقة (فيليب جلادج • ص ٢٢٢ طبعة اسكندرية سنة ١٨٩٤) •

«لما مسألة الوصايا فهذه مع كونها من الأمور الحقوقية ، ولما كان أمر تدقيق المنازعات المتعلقة بها وتسويتها مما يقتضى النظر فيه يجلس البطريركخانة المختلطة ، فالوصية التي تظهر بركة من يعقب ورثة صغاراً أو كباراً من المسيحيين متى كان مصداقاً عليها من البطريركخانة تكون معتبرة بالحكمة^(١)» .

لنظن من ذلك أن دعاوى الوصية ، ومواد الزواج والطلاق ، وما يتبعها من فقة ومهر وجهاز وإثبات نسب ، لا تحتاج إلى اتفاق الطرفين فيها على تحكيم البطريركخانة ، لأنها دعاوى دينية وداخلية في اختصاص الطوائف من القدم لا بانحط المهايوني ، أو أن هذا الحكم الجليد هو التفسير التشريعي للنقط المهايوني الذى أقره الباب العالى وأمر المحاكم باتباعه ، لأن هذه المنشورات لها قوة القانون . وإذا لا يبقى من الدعاوى التي تختص بها الطوائف والتي يجب اتفاق الطرفين فيها طبقاً لنص انحط المهايوني إلا دعاوى الميراث^(٢) .

لوقد عم حكم هذين المنشورين لكل الطوائف بمنشور ثالث صدر فى ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ (مايو سنة ١٨٩١) نص فيه على أن :

«لأنه ينبغى مراعاة من التعمهات المذكورة وتعين بالتحريرات العمومية السالف ذكرها من جلب الرهبان وتوقيفهم واستنطاقهم لأجل المواد الحقوقية وإنجزائية وتحليفهم اليقين عند الاقتضاء ، ومن دعاوى النفقات المتولدة من عقد وفسخ الأكنحة يكون بالطبع شاملاً لسائر الملل غير المسلمة» .

(١) قانون الإدارة واقتضاء الجلاج ص ١٩٢ - ١٩٣

(٢) كانت المحاكم المصرية أهلية وحرمة وخضعة تسمى إلى سنة ١٨٩١ على اعتبار أن كل دعاوى التي من اختصاص البطريركخانات يجب فيها اتفاق الطرفين ثم عدلت عن ذلك بعد هذه المنشورات واكتفت باتحاد الملل بدل اتفاق الطرفين وقصرت وجوب اتفاق الطرفين على دعاوى الإرث فقط .

لأن هذا التعميم ورد أصلاً على جلب الرهبان وحبسهم وتخليفهم ، وعلى دعاوى التفقات فقط ، فقد سير على تعميمه على ما عدا ذلك . وهذا لا يمكن التسليم به ، بل يبقى دائماً موضع نظر .

وهذه التحريات الثلاثة أبلغت إلى الحكومة المصرية^(١) .

لقد نظمت الحكومة المصرية ثلاث طوائف بقوانين هي : الأقباط الأرثوذكس بأمر عال في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣^(٢) والإنجيليون البروتستانت بأمر عال في أول مارس سنة ١٩٠٢ والأرمن الكاثوليك بقانون نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٥^(٣) .

لأنهم تخرج الحكومة المصرية في هذه الأحوال الثلاث عن دائرة الخط المايوني والمنشورات المفسرة له ، حسب ما فهم منها على الوجه السابق بيانه . فنصت بالنسبة لكل طائفة على أن مجلسها يختص بالقصل في مواد الأحوال الشخصية بين أفراد الطائفة فقط ، إنما لا يفصل في دعوى ميراث إلا باتفاق جميع ذوى الشأن فيها^(٤) .
لأن هذه الطوائف الثلاث تستمد ولايتها من الخط المايوني والمنشورات الملصقة به .

وفي سنة ١٩١٥ لما انفصلت مصر عن تركيا صدر القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٥ الذي أجاز للطوائف الدينية الاستقرار في ولاية الحكم القائمة بها بأن نص على أن :

(١) قانون الإدارة للملحق ٥ ص ١٩٦

(٢) نجل قانون نمرة ٣ سنة ٢٩١٢ ثم القانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ الذي أضاف العمل بقانون سنة ١٨٨٣

(٣) الطائفة الأولى لكثرتها والثانية بحسب الأمر يمكن تم الإنجيل والاثلة بحسب بقوانينها وبأشكال وزارة المعارف وخط والسيد يزانت مصرف من طائفة مانوسيان .

(٤) المادة ١٦ من الأمر العالي في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالنسبة للأقباط الأرثوذكس والمادة ٢١ من الأمر العالي في أول مارس سنة ١٩٠٢ بالنسبة للإنجيليين والمادة ١٦ من قانون نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٥ بالنسبة للأرمن الكاثوليك .

”السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر، إلى حين الإقرار على أمر آخر، على التمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية...“.

”لوعلى ذلك فإن السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها يكون غيولاً لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والقرامات والبراءات العثمانية“.

لومقتضى هذا القانون أصبحت الطوائف تستمد ولاية الحكم من الحكومة المصرية مباشرة، واقتطعت صلتها بالتشريع العثماني، إنما بقي اختصاصها بمحدودا بالخط الهمايوني وبالمشورات اللاحقة له التي لم تمسها الحكومة المصرية بالتعديل إلى الآن .

لوالطوائف التي لم تنظم أمورها من قبل الحكومة المصرية تتمتع بولاية الحكم في دغوى الأحوال الشخصية كالطوائف المنظمة بقانون بلا أدنى فارق وبشرط واحد، هو أن تكون الطائفة معترفا بها رسمياً من قبل الحكومة المصرية باعتماد تعيين رئيسها (١١).

لوما كان الخط الهمايوني ينص على إنشاء مجالس مختلطة من رجال الدين ومن أعيان الطائفة يتخبون ويشتركون معا في إدارة أمور الطائفة، ومنها الفصل في القضايا، وبمقتضاه أُنشئت فعلا مجالس مختلطة في أكثر الطوائف ببلاد الدولة العلية، فقد طلبت الحكومة المصرية في سنة ١٩٠٦ (١٢) من رؤساء

(١١) استفتاء ١٨ يونيو سنة ١٩٢٤ المجموعة ٢٤ عدد ١٢ ر ٨٩ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ المجموعة ٢٤ عدد ٢١ ر ١٩
فبراير سنة ١٩٢٣ المجموعة ٢٣ عدد ٨٥ وجلس حسي مصر ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ جماعة ٤ ص ٢٥ عدد ١٩

(١٢) تجتأب الماخطة إلى عখানে مصر بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٠٦ رقم ١٢٦ ونجها أيضا إلى الماخطة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٠٨ مرة ١٨١

الطوائف التي لم تنظم بقوانين أن يضعوا لائحة بنظام الإجراءات الداخلية لديهم ليعرف منها على وجه قاطع الهيئة التي تتولى الحكم والإجراءات التي تتبعها وسير عليها المتقاضون . وأقذرت التي تتولى في ذلك بعدم تنفيذ أحكامها من قبل الإدارة . فقدم أكثر الطوائف اللوائح التي تسير عليها .

فأما التي لم تقدم لوائحها للآن ، ومنهم الإسرائيليون القرامون والسريان الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس ، فقد امتنعت الحكومة عن تنفيذ أحكامها .

لكن امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكامها من قبل رجال الإدارة لم يسلبها ولاية الحكم . بل لازالت هذه الولاية باقية لها ولا زال حكمها صحيحا واجب الاحترام مادام عليه تصديق البطرق صاحب ولاية الحكم بمقتضى البراءات القديمة والنحط الهمايوني والمنشورات المفسرة له . فإذا لم تنفذه الحكومة إداريا لحا صاحب الحكم إلى المحاكم النظامية أهلية أو مختلطة في طلب الحق الثابت له به . فان كان الحكم مثبتا لحالة قانونية كإعلام وراثة أو حكم بطلاق ، فإن صاحبه يطالب لدى المحاكم المختصة بما يترتب له على هذا الحكم من الحقوق . وإن كان حكما يدفع مبلغ من المال كنفقة ، أو تسليم عين كالجهاز ، أو باستلام طفل ، يادري رفع دعوى بالحق الثابت له بالحكم لدى المحاكم الأهلية أو المختلطة أو استولى بنفسه على ما هو محكوم له به .



لوقد تعددت الطوائف في مصر وبلغت أربع عشرة طائفة تختص بالحكم بين أتباعها فقط . منها أربعة أرثوذكسية وهي القبط والروم والأرمن والسريان ويبلغ عدد الآخرين مائة وعشرين قسا ، وسبعة كاثوليك وهي القبط والأرمن والروم

والسريان والكلدان واللاتين والموارنة ، وواحدة بروستانت وثلاث يهودية وهي
الربانيون والقراون وربانيو الإسكندرية .

للكل منها قانون موضوع وقانون إجرائي ولائحة رسوم مختلفة .

لكن من حسن الحظ أن القانون الموضوعي يكاد يكون واحدا لجميع
الطوائف الكاثوليكية ، كما يكاد يكون واحدا أيضا لجميع الطوائف الأرثوذكسية
لاتفاقها جميعا في القواعد والأصول ، وانحصار الاختلاف بينها في التفاصيل .
وأهم ما يختلف فيه القانون الكاثوليكي عن الأرثوذكسي هو إجازة الطلاق
في الثاني وعدم إجازته في الأول ، والاستعاضة عنه بالتفريق الجسدي .

فإن الأسباب التي تميز الطلاق عند الأرثوذكس تميز التفريق الجسدي
عند الكاثوليك .

للتفريق الجسدي ^(١) هو المباحة بين الزوجين فراشا ومائدة وسكا .

فإن القوانين الإجرائية فكلها مختلفة . في بعضها تصدر الأحكام من رجال
الدين فقط ^(٢) ، وفي بعضها من رجال الدين والعلمانيين . وفي بعضها لا تستأنف
الأحكام ^(٣) ، وفي بعضها تستأنف . وبالنسبة لدعوى فسخ الزواج عند الكاثوليك
لا يصير الفسخ نهائيا إلا بعد التصديق على الحكم الاستثنائي من محكمة البابا
في روما . والإجراءات عند جميع الطوائف مصرية إلا عند الامريائيين الربانيين
في مصر فهي علمية .

(1) Séparation des Corps.

(٢) الطوائف الكاثوليكية في مادة الزواج .

(٣) الربانيون في الإسكندرية والقراون .

فكما الرسوم فلا ضابط لما عند أكثر الطوائف . وبعضها يجعل الرسوم ثلاث فئات : فئة للأغنياء ، وفئة للفقراء ، وفئة لمتوسطى الحال ^(١) ، والقسيس يطبق ما يشاء منها على من يشاء . وبعضها ليس له رسوم مقررة " وإنما هي المروءة واللباقة من المقضى له ، وليس على المحسن من سبيل ^(٢) " .

٣ - الدعوى الداخلية في اختصاص المجالس المالية :

كئين من نص الخط الهامبوني والتحريرات السامية اللاحقة له أن اختصاص المجالس المالية مقصور على دعوى الأحوال الشخصية والإرث والوصية . وقطع الأحوال الشخصية لم يرد فيها ، بل كل ماورد فيها هو قوله الدعوى انحصورية " أى المتعلقة بشخص الإنسان ^(٣) " وقد فسرت بذكر بعض الدعوى في التحريرات السامية . فورد فيها دعوى الزواج والطلاق والتفقة والتراخومة (دولة) والجهاز والوصية والإرث ^(٤) فكان اختصاصها يشمل ما تختص به المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين الآن . وأوضح ذلك صراحة الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بتنظيم طائفة الأقباط الأرثوذكس ، إذ نص فى المادة ١٦ على أن : " من وظائف المجلس المذكور أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة " .

وكتاب الأحوال الشخصية المشار إليه هو كتاب قلدرى باشا . وبذلك يكون اختصاص الطوائف مماثلا تماما لاختصاص المحاكم الشرعية فيما عدا

(١) الزعم الأرثوذكس .

(٢) رد طائفة الإسرائيليين لقوانين على استغناء وزارة المغانية عن تمريرة الرسوم .

(٣) Etat des personnes.

(٤) قانون فيليب جلد ٥ ص ١٩٢

دعوى الوقف ودعوى الحبسة لأنها متعلقة بمواد عينية . ولم ينقص من هذا الاختصاص إلا مواد الوصاية والقوامة والحجر التي أخرجت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، وجعلت من اختصاص المجالس الحسبية ، وهى فرع من المحاكم الأهلية ، بقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥

لوعلى ذلك تكون مجالس الطوائف مختصة الآن بالدعوى الآتية :

- (١) دعوى الزواج والطلاق والفرقة والطاعة .
- (٢) دعوى النسب .
- (٣) دعوى الحضانة .
- (٤) دعوى النفقات والمهر والجهاز .
- (٥) دعوى الوصية .
- (٦) دعوى الإرث فى صورة اتفاق الطرفين فيها فقط ^(١) .

للبعض هذه الدعوى مثار نزاع بين المجالس المالية وبين المحاكم الشرعية ، أو بينها وبين المحاكم الأهلية .

فكمثلا دعوى النسب إن تفرعت من دعوى ورائة تدعى المحاكم الشرعية الاختصاص فيها ، ولكن المحاكم الأهلية تجعلها من اختصاص المجالس المالية لأن توزيع الميراث شىء وإثبات النسب شىء آخر يخالف له ^(٢) .

(١) استئناف مصرق ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ الخامسة سنة ٢٩ ص ٨٩٥ و ٤٩١ والدعوى نمرة ١١٢٩ مدنى سنة ١٩٣١ أسبوط الكلية .

(٢) استئناف مصر الأهلية ١١ أبريل سنة ١٩٢٨ الخامسة سنة ٨ ص ٩١٤

لُدعوى الجهاز والمهر والدوطة، إن خلت من كل اعتبار شرعى مثل استحقاقها عند الفرقة أو الوفاة قبل الدخول، تكون من اختصاص الحاكم الأهلية، لأنها تصير دعوى مدنية متعلقة بحقوق مالية .

لُدعوى الوصية ادعت الاختصاص فيها الحاكم الشرعية في مصر وفي بلاد الدولة العلية في بعض الدعوى لارتباطها مع دعوى الميراث . وكان ذلك من أسباب تشكى البطريكخانات في الدولة العلية ، لأن الحاكم الشرعية كانت تبطل الوصايا للكنايس ، وذلك ضد مصلحة رجال الدين . فصدرت منشورات من الباب العالي تنص صراحة على أنها من اختصاص البطريكخانات^(١) .

لؤلف سار المشرع المصرى على هذه القاعدة بالنسبة للطوائف الثلاث المنظمة بقوانين ، فنص صراحة على ذلك في قانونى الطائفة الإنجيلية والأرمن الكاثوليك .

فهم عادت الحاكم الشرعية في مصر للتدخل في بعض دعوى الوصايا إذا اختلفت فيها ملة الخصوم . لكن الحاكم الأهلية لم تقرها على ذلك بناء على نص المادة ٥٥ من القانون المدنى التى تقول " تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لتلك في الأحوال الشخصية بالملة التابع لها الموصى " .

فليجب بمقتضى هذه المادة أن يحكم في أمر وصية غير المسلم طبقا لقانون ملته . ولم تشترط هذه المادة أن يكون ذلك في حالة اتحاد ملة الخصوم ، بل أطلقت الحكم وجعلته قاعدة عامة ومن النظام العام إذ يترتب عليه تنظيم حاله قانونية لطائفة بأمرها .

(١) منشور ٤ وجب سنة ١٢٨٥ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٨) و ٢٣ شوال سنة ١٢٩١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤) والقرارات السابقة في ٢٣ جادى الأخرى سنة ١٣٠٨ هـ (٣ فبراير سنة ١٨٩١) قانون جلد طبعة فرنسية ج ١

لولا شك أن هذه القاعدة الموضوعية العامة تعارض قواعد الاختصاص التي تجعل الحكم في الأحوال الشخصية يختلف حسب اتحاد ملة الخصوم أو اختلافها . وعند تعارض قاعدة موضوعية من النظام العام مع قاعدة من قواعد الاختصاص تفضل الأولى لأنها حكم موضوعي^(١) يتعلق بالنظام العام في حين أن الثانية هي حكم إجرائي^(٢) .

لوعلى ذلك فيحكم في أمر الوصية في كل الأحوال من قبل طائفة الموصي ، وعلى هذا رأى المحاكم الأهلية^(٣) .

لوقد سارت المحكمة الشرعية العليا حديثا على هذه القاعدة^(٤)

٤ - تنازع الاختصاص بين الطوائف الملية والمحاكم الشرعية لدين الطوائف الملية بعضها البعض

لإذا اشتركت عدة جهات في اختصاص تنازعه ، واجتهدت كل منها في مد اختصاصها ، وتضاربت في ذلك أحكامها ، وتعب المتقاضون ، خصوصا إذا لم يكن فوقها جهة قضائية عليا تفصل قضائيا في تنازع الاختصاص ولا رقابة من إشراف السلطة العامة .

لومصادر التنازع :

(١) لشارك المحاكم الشرعية مع الطوائف في الاختصاص ، فلمعالمكم الشرعية اختصاص عام إذا تراض لها غير المسلمين ولم يدفع أحدهم بعدم الاختصاص .

(1) Règle en norme de fond et d'ordre public.

(2) Règle de procédure qui détermine la compétence.

(3) استئناف أهل مصر ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ١١٠٥ سنة ٤٣ قضائية و ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٤

المجموعة الزمنية ٢٤ جلد ٨٩

(4) ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ مجلة القضاء الشرعي ص ١١٠ و ٢٥٥ يونيو سنة ١٩٢٤ جماعة و ص ٤٦٣ عدد ٣٩١

(٢) تغيير أحد الزوجين مذهبه أو ماته ، لأن اختصاص كل مجلس ملي مقيد باتحاد ملة الأخصام ، فلا يحكم على أحد ليس تابعا للمته .

(٣) إسلام أحد الزوجين .

لأكبر مصادر الخلاف أن يطلب الزوج زوجته للطاعة لدى المحاكم الشرعية ويحكم له ، وتطالبه هي بنفقة لدى المجلس الملي فيحكم لها . أو تطالب الزوجة زوجها بنفقة لدى المحاكم الشرعية فيطالبها بالطاعة لدى المجلس الملي . وللزوجة مصلحة في رفع دعوى النفقة على الزوج في المحاكم الشرعية دون المجلس الملي إذ تستطيع أن تنفذ حكم النفقة الشرعي بالحبس ، ولا تستطيع أن تحبس زوجها في نفقة محكوم لها بها من المجلس الملي .

لوكثيرا ما يلجأ الأخصام غير المسلمين إلى المحاكم الشرعية تحايلا للخروج من اختصاص المجالس المالية ولمعارضة أحكام هذه بأحكام تلك . وأكثر ما يكون ذلك أن يحكم على رجل بنفقة لزوجته أو لأمه أو لأحد أقاربه من المجلس الملي . فيتفق المحكوم عليه مع أقارب آخرين كزوجته وأمه أو جدته أو أقاربه على حسب الأحوال على رفع دعوى نفقة لهم على نفسه بالمحاكم الشرعية . فيحكم لهم بالتراضي بمبلغ كبير . فيزاحمون من حكم له بالنفقة من المجلس الملي في الجزء الجائر المحجز عليه من مال المحكوم عليه .

لوفي هذه الأحوال تكلف جهة الإدارة كل محكوم له أن يحصل على حكم بأفضلية نفقته وأولويته على غيره في التنفيذ ، فتصدر كل جهة حكما بأفضلية حكمها على حكم الجهة الأخرى .

لوكثيرا ما يغير المسيحيون مذهبهم من كاثوليك إلى أرثوذكس بقصد الحصول على طلاق غير مباح عند الكاثوليك ، أو من طائفة أرثوذكسية إلى طائفة

أخرى لكي يحصل منها على حكم خاص في طلاق أو حضانة إذ كل مجلس ملي
يؤيد حقوق أتباعه .

لوكثيرا ما يسلّم أحد الزوجين ، وفي بعض الأحوال النادرة يرتد أحدهما
عن الإسلام فتنشأ من كل هذه الأسباب مشاكل قضائية يتنازع فيها الاختصاص
بين المحاكم الشرعية والمجالس المالية أو بين المجالس المالية وبعضها والبعض . ويكون
المرجع النهائي للقصل في الاختصاص للمحاكم الأهلية .

لولا كانت كل هيئة دينية لا تطبق إلا قانونها ، ولا تعرف قاعدة شريعة
العقد التي يجب أن يسود حكمها علاقة الطرفين ، ولو غير أحدهما ملته ، لذلك
ينشأ تعارض غريب بين المحكمة المختصة وبين القاعدة أو القانون الواجب تطبيقه .
فالتغيير الذي حدث في ملة أحد الأخصام يترتب عليه تغيير في المحكمة المختصة
بالحكم في أحواله الشخصية ، وهذه المحكمة المختصة بعد التغيير لا يمكنها أن تطبق
شريعة العقد الذي ارتبط به الطرفان لأنها لا تطبق إلا قانونها .

لوقد رأت المحاكم الأهلية^(١) والمختلطة ووزارة الحفائية التي إليها المرجع
في المفاضلة بين تنفيذ حكمين متناقضين من أحكام المحاكم الشرعية والمجالس المالية
أن العدل يقضى بتطبيق شريعة العقد .

لإذا كان تغيير المذهب أو تغيير الدين يبيح للشخص التمتع بالحقوق التي
يقرها مذهب أو دينه الجديد ، فلا يجوز أن يضار بذلك الطرف الآخر في العقد .
فتسلا إذا انقلب الزوج الكاثوليكي أورثوذكسيا وحصل على حكم بفسخ زواجه
وحكم له بحضانة أولاده من المجلس الملى الأرثوذكسى أو من المحاكم الشرعية ،

(١) ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ العامة سنة ١٩٢٩ ص ٨٩٥ ن ٤٩١ مابتنى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ عمادة

وتزوج مرة أخرى ثم حصلت زوجته التي بقيت كاثوليكية على حكم من مجلس ملتها بالفرقة الزوجية وبفرض نفقة لها عليه وبمحافظة أولادها ، فان حكم المجلس الملى الكاثوليكي يكون مفضلا لأنه طبق شريعة العقد التي حصل الزواج بمقتضاها^(١) .

لأنما أن شريعة العقد لا تطبق إلا في المجلس أو المحكمة التي تزوج الطرفان حسب شريعتها ، لذلك يقرها بالاختصاص لأنها هي التي يمكنها أن تطبق القانون الموضوعي الذي يسرى على عقد الزواج ولو أنها أصبحت غير مختصة لخروج أحد الطرفين من اختصاصها لتغيير ملته أو دينه .

لكن في هذه الحالة فقط يضحى حكم الاختصاص الصحيح ليقام الحكم الصحيح للقانون الواجب تطبيقه .

٥ - المحاكم الأهلية لمادة النفقات :

لما أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ كانت مواد الأحوال الشخصية للصيرين تنظر في المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، وللأجانب في محاكمهم القنصلية .

لوقد أقر الشارع هذا النظام لاعتبارات شتى . أهمها عدم المساس بما يعتقده الناس من أن مسائل الأحوال الشخصية ترتبط بعقائد وأحكام دينية . فنع المحاكم الأهلية في المادة ١٦ من لائحة ترتيبها من النظر في مسائل الأحوال

(١) ينشأ مثل هذا التضارب في القوانين الأوروبية عندما يتبرأ أحد الزوجين من دينه ويلجأ إلى محاكم جنسه الجديدة

إنما المحاكم كلها تطبق شريعة العقد .

Valéry (Jules) Manuel de Droit International Privé, ed. 1914, No 790-800 Arminjon (Piorre), Droit International Privé Interne, (Extrait du journal de Cluney 1912-13) p. 21-42

كتاب القانون الدولي الخاص لأبي حنيفة ص ٥٠٧ و ٢٨١

الشخصية. وقد فسرت الأحوال الشخصية بجميع المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية التي لم تناولها أحكام القانون المدني ووردت في كتاب الأحوال الشخصية لقدري باشا .

لأن تنازع المحاكم الأهلية المحاكم الشرعية ولا المجالس المالية في حدود هذا الاختصاص لوضوحه في كتاب قدري باشا .

لكن واضح القانون المدني قد جاء في باب المسؤولية القانونية بنصوص وأحكام للفتحات بين الأصول والفروع وبينهم وبين أواجهم فقط في المواد ١٥٥ إلى ١٥٧

لأن الغريب أن يختلف حكم هذه المواد عن أحكام الشريعة الإسلامية ، فيينا هو يميز النفقة في حالات لا يميزها فيها الشريعة الإسلامية ، كأن يوجب النفقة للزوجة على أصول زوجها وفروعه إذ هو لا يتعرض لحالات أخرى يجب فيها النفقة شرعا .

لأن قد كان وجود هذه المواد موضع حيرة . خصوصا وليس لدينا من الأعمال التحضيرية للقانون المدني ما يوضح الغرض منها ، فبقيت مدة لا تطبق ولا يعمل بها . لأن قد سار قضاء المحاكم الأهلية^(١) في تفسير هذه المواد على أنها لا تطبق في أية حالة يمكن أن يلجأ الخصوم فيها إلى المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، كأن تكون النفقة المطالب بها جائزة شرعا بمقتضى الشريعة الإسلامية أو الشرائع الدينية المنطبقة في المجالس المالية ، والأخصام خاضعين لقضاء تلك المحاكم . وإنما تطبق في الحالات التي يميزها القانون ولا يميزها الشرائع الدينية مثل نفقة زوجة الابن على حمها ونفقة زوجة الأب على ربيها . وذلك على اعتبار أنها التزامات قانونية فرضها القانون المدني .

(١) قس مدني ٢٥ ديسمبر ١٩٢٢ ملحق مجلة القانون والاقتصاد ص ١٤٤ ص ١٨

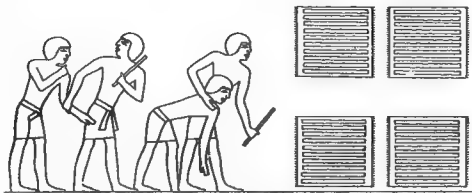
٦ - مستقبل المجالس المليية :

«القضاء الملى هو الناحية الوحيدة من القضاء المصرى التى لم تمسها يد الإصلاح إلى الآن . وقد بقيت هذه الناحية مدة خمسة قرون بحالة مضطربة ، ونظام غير متناسب مع أنظمة القضاء فى مصر ، ولا مثيل له فى الدول المستنيرة . ومع ذلك فقد بقى على ما نشأ عليه إلى الآن بالرغم من أن تاريخ إنشائه يرجع إلى أسلوب سياسة الحكم العثمانى القديم ، وإلى النظريات الشائعة فى العصور الوسطى أكثر مما يرجع إلى قواعد التشريع وإلى حاجات الرعية»^(١) .

لقد شرعت وزارة الحفانية فى عهد معالى على ماهر باشا فى درس هذا النظام توطئة لإصلاحه ، وأتم معاليه كل العمل اللازم لذلك . ولو أوسع له الوقت لكان مشروعه قد نفذ فعلا . وليس لنا أن نتكلم على تفاصيل مشروع لم ينفذ بعد ولكنا نذكر إجمالاً أن القاعدة فيه هى إحالة كل الأحوال التى لا تتخذ فيها ملة الخصوم إلى المحاكم الأهلية ، مع سن قانون واحد لسائر الطوائف غير الإسلامية ترجع إليه المحاكم الأهلية فى أحكامها .

ولاشك أن تنفيذ هذا الإصلاح العظيم سيكون خير تنويج للتمسين سنة الماضية من تاريخ المحاكم الأهلية ، وخطوة موفقة فى سبيل توحيد القضاء فى مصر .

(١) خطبة معالى على ماهر باشا وزير الحفانية فى افتتاح لجنة إصلاح وتنظيم القضاء الملى فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢



(د)

النيابة العمومية

شعنين كاتب العمومي للحاكم الأهلية قبل أنشائها

طلب نظارة الحفانية زيادة مراتب أمين بك نائب رئيس قلم النائب العمومي.

نهار تلاوة المذكرة المقدمة من نظارة الحفانية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١
بأن جناب النائب العمومي بحكمة الاستئناف والمحاكم المختلطة يطلب زيادة مراتب
أمين بك نائب رئيس قلم النائب العمومي إلى عشرين ألف فرنك مكافأة له على
خدماته الصادقة التي أداها بكل أمانة ، ولكون البك المولم إليه هو أقدم أعضاء
النائب العمومي مرغوب لإبلاغ مرتبه إلى العشرين ألف فرنك المذكورة واحتساب
الخمس آلاف فرنك قيمة الزيادة عن المخصص لوظيفة الأفوكاتو العمومي التي لم
تزل خالية للآن .

وأبقيت صورة المذكرة المحكي عنها مرفوعة بهذا المحضر .

لؤولتلو الرئيس — سؤال من سعادة ناظر الحقانية عما إذا كان مترائى له تعيين أمين بك فى المحاكم الأهلية أو إيقاه فى محله .

سعادة ناظر الحقانية — أجا ب بأن الأوقى تعيينه فى المحاكم المستجدة إنما هذا لا يمنع من إعطاء الزيادة المطلوبة من الآن .

لجنا ب مسيو كولفين — أوضح أن إعطاء الزيادة من الآن ربما يكون مانعا من نقله للمحاكم الأهلية وأن الأولى نقله وصرف النظر عن الزيادة .
لؤبعد المذاكرة تقرر بصرف النظر عن الزيادة المطلوبة .

لؤولتلو الرئيس — قال إن الأوقى تعيين النائب العمومى وبعض من وكلائه من الآن لمساعدة سعادة ناظر الحقانية فى ترتيب المحاكم .

لؤبعد المداولة تقرر تعيين سعادة على إبراهيم باشا نائبا عموميا عن الحضرة الخدوية وكل من كجيل بك وأمين بك سيد أحمد وحسين بك واصف وكلاء عن النائب العمومى ، وأن سعادة ناظر الحقانية يسأل من سعادة على إبراهيم باشا عن قبوله هذه المأمورية من علمه قبل العرض للاعتاب السنية عنه .

سعادة ناظر الحقانية — وعد بذلك .

لؤفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر الأمر العالى بتعيين سعادة إسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا وكل من مجد أمين بك و ميخائيل كجيل بك وحسين واصف بك وكلاء عن النائب العمومى ^(١) .

(١) كان هذا التعيين سابقا على إنشاء المحاكم الأهلية ، والفرض من مساعدة ناظر الحقانية فى ما يلزم من الأعمال التحضيرية لترتيب المحاكم المذكورة فإن اللائحة الأولى التى وضعت لما سنة ١٨٨١ لم يصل بها بل استعاض عنها غايبد باللائحة سنة ١٨٨٣ . وعند تشكيل المحاكم لم يكن سعادة إسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا بل هو عين رئيسا لهيئة استئناف مصر . أما قلم النائب العمومى فإن إنشاءه تم وفق أحكام لائحة سنة ١٨٨٣ وأول نائب عمومى عين بموجبها هو السيد بشون ماكسويل .

علاقة النائب العمومي بالحكومة وعلاقته بالحاكم

لحضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك النائب العمومي

(١) علاقته بالحكومة

لقد استقر في ذهن الكافة معنى غير محدود يستشعرون منه أن مركز النائب العمومي له بكل هيئة تتولى الحكم في البلاد صلة تنتج عنها أعمال لا يمكن الجزم بأنها هي بعينها التي كانت تنتج لو أن هيئة أخرى بمزاج آخروليت الحكم .

لهذا المعنى مستقر في ذهن الكافة استقرارا لا نحسب أحدا ينكره ، كما أننا لا نعرف أن أحدا عالج تحديده أو تحسّس مصدره نحسسا له اعتبار لدى المنطق أو القانون .

ولكن توجد خواطر شاردة دوتها بعض الكلاب الغربيين في معرض الكلام عن تبعية لإدارة النيابة العمومية لوزير الحقانية ، أو في معرض قصة رأى قضائي للنائب العمومي اصطلم مع رأى ذلك الوزير . وسنأتى على ذكر هذه الخواطر فيما بعد ، غير أننا نبادر الآن بتقرير أنها إنما تصوّر الواقع فقط وأنها بعيدة عن أن ترمم حقيقة المعنى الذي نتحدث عنه أو نحلّد ناحية من نواحيه .

لأمواطن الدقة فيما يستشعره الكافة ليس في صديق ما يستشعرون وأن الواقع يؤيد ما يحسون ، إذ أن هذا يكاد يكون مفروغا منه ، بل هو في تعترف علة تراوح تبعات النائب العمومي وتصرفاته تأثرا بمزاج الحكومة القائمة ، على التسليم بأن هذا واقع لا شبهة فيه .

يجد أن منطق البحث يقتضى قبل تناول لب الموضوع أن نخطط شبهة من يقول إن هذا التراوح غير واقع ولا يمكن أن يقع - يجب أن نخطط هذه الشبهة وإلا انقلب البحث في جانب أصحابها جدلا فرضيا وضربا من العبث .

لأهون سبيل لذلك هو الرجوع إلى حوادث معينة وقعت لبعض من تولوا منصب النائب العمومي مما خيره مائل في أذهان الكثيرين من معاصرينا . غير أننا لا نجد الحاجة ماسة إلى الدخول في شؤون تاريخية تحتل التأويل وتثير الجدل فإن لنا الفناء كله في ظاهرة من الإجراء الحكومي يحمل في ثناياها ما يقارب اعتراف الحكومات بأنها لا تستطيع أن تعمل مع نائب عمومي بالذات وتستطيع أن تعمل مع غيره - هذا الإجراء الذي يعرفه الكافة من انتقال أكثر من نائب عمومي واحد إلى مركز آخر في كثير من البلاد ، وذلك على حال تنق بناتأ أنه رغب فيما صار إليه وعمل عليه من غير تدخل فعلي قامت به الحكومة بدوافع من قبلها .

لأن تعترف هذه الدوافع وتقصي عللها تتكشف به إلى حد بعيد علاقة النائب العمومي بالحكومة وتأثيراته وأعماله بمزاجها ، وهذا هو لب الموضوع .

ليس في خاطرنا حين نتحدث عن مزاج الحكومة وأثره في تصرفات من يتولى دعوى الهيئة الاجتماعية إلا الإشارة إلى النظرة العامة التي تنظرها الحكومات الدستورية لمصلحة الدولة ، وإلى سياستها الشرعية في توجيه جهودها لخير الأمة

على ما تستوحيه من قننتها وما تقدره من المسؤولية الوزارية . ولا جرم أن نظرة الحكومات يختلف مداها، وأن سياستها تحركها عقائد وتكتنفها مؤثرات واعتبارات لا يجرى تقديرها على نسق واحد عند جميع الحاكمين . .

فبعد هذه القائمة الموجزة نستعرض كلمة القانون في هذا الشأن وما نخرجه الفقهاء منها :

لقد أخذ نظام النيابة العمومية في التشريع المصرى من القوانين الفرنسية ، ولم يكن ذلك النظام معروفا في مصر قبل أن تنشأ المحاكم، فيجب إذن الرجوع إلى التشريع الفرنسى لاجتلاء دخيلة الأمر .

فكص في المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى في معرض الكلام عن وظيفة النائب العموى أمام محكمة الاستئناف على ما يأتى :

” النائب العموى يكلف نائب الجمهورية ، إما من تلقاء نفسه أو بناءً على أمر وزير الحفانية ، بالتحاذا الإجراءات الجنائية فى الجرائم التى تصل إلى عليه “ .

فبمقتضى هذا النص يملك وزير الحفانية فى فرنسا أن يكلف النائب العموى برفع الدعوى العمومية عملاً بحق منحه إياه القانون صراحة . وقد فزع بعض الفقهاء عن ذلك أن لوزير الحفانية أن يرسم للنائب العموى طريق السير فى الدعوى الجنائية إما برفعها أو بعدم اتخاذ إجراءات فيها .

فما البعض الآخر فالتزم مفهوم النص وقال إن الوزير وإن كان يملك تكليف النائب العموى برفع الدعوى فهو لا يملك تكليفه بعدم اتخاذ إجراءات فيها .

كأن هذا التوسع في تفسير سلطة وزير الحفانية لم يمنع الفقهاء من التسليم بأن وزير الحفانية إذا ما تدخل بتكليفه النائب العمومى بتحريك الدعوى العامة فهو لا يحركها بعمله الشخصى وإنما بعمل النائب العمومى نفسه ، إذ الوزير لا يملك من الدعوى العمومية شيئا .

لوقد رتبوا على ذلك نتائج : منها ان النيابة العمومية وإن كانت مكلفة باتخاذ الإجراءات بناءً على أمر الوزير فهي غير مقيدة برأيه فى مرافعتها ، فلها أن تطلب فى ساحة القضاء عكس ما طلبه منها الوزير ، وذلك اتباعاً للقاعدة التى كانت ولا تزال سارية وهى "إذا كان القلم مقيداً فاللسان طليق" ، ومنها أنه إذا امتنع النائب العمومى عن اتخاذ الإجراءات التى كلفه بها الوزير فلا يملك هذا تحريك الدعوى من نفسه وكل ما يستطيعه أن يعمل على إبدال النائب العمومى ، ومنها أنه إذا رفع النائب العمومى الدعوى برغم إرادة الوزير فرفضها صحيح قانوناً ولا يملك القضاء القعود عن الفصل فيها .

كذلك ليس من حاجة إلى استئذان الحكومة فى رفع الدعوى . ويذكر الفقهاء فى هذا الصدد خطاباً شهيراً وجهه النائب العمومى بلار (Bellart) إلى وزير الحفانية دى برونيه (De Peyronnet) منشوراً فى دالوز الدورى (١٨٦٢-١-٢٤) جاء فيه ما يأتى :

"لأن كان الجرم واضحاً ولم يقم فى الأمر شك أبينى أن يقف أمين الدعوى العمومية مكتوف اليدين لا يحرك ساكناً فى انتظار أوامر الحكومة ؟ لا ياسيدى !! إذا كانت هذه هى الحال فالنيابة التى يهتمونها ظليماً فى هذه الأيام بأنها لا تنفرك إلا بروحى من الحكومة لا تمجد وجهها لدفع هذه التهمة . ينبغى أن تعمل النيابة من تلقاء نفسها ومن غير انتظار الإذن من أحد" .

هذا هو مدى سلطة وزير الحفانية فى فرنسا وتلك هى معالم تدخله فى الدعوى العمومية .

لقد يجد الباحث مبررا للتدخل الذى أجازته المشرع الفرنسى فى الدعوى العمومية فى ظاهرة ليست عندنا ، وهى أن فى فرنسا نوابا عموميين متعددين يتعدد محاكم الاستئناف وثانبا عموميا أمام محكمة النقض والإبرام ، وكل منهم مستقل فى عمله عن الآخرين تمام الاستقلال تحت إشراف وزير الحفانية .

لوإذا كان لهذا الوزير صفة يستمدها من اشتراكه فى الحكم مع سائر الوزراء وتحمله معهم مسئولية السياسة العامة للدولة فان له صفة أخرى هى أنه ممثل العدالة الأعلى وعليه أن يعمل لحسن سيرها بتوحيد إجراءات الدعوى العمومية فى جميع البلاد . وسبيل ذلك هو مد رقابته نحو أعمال النواب العموميين المتعددين حتى تتحقق مزايا توحيد العمل وترتفع مساوئ التناقض الذى قد يحدثه تعدد الرؤساء فى عمل أسامى هام وهو التصرف فى الدعوى العمومية .

فما فى مصر فالشأن غير هذا . وأول ما يسترعى النظر نص المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات الأهلى وهو : " لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية ... "

فخذ هذا النص عن المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى الآتية الذكر بعد أن استبعد مشرعا الجزء الخاص بسلطة الوزير فى تكليف النائب العمومى رفع الدعوى الجنائية فأصبح مفهوم نصها أن سلطة رفع تلك الدعوى محصورة فى يد النيابة .

فما جاء فى المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعتلة من أن لمحكمة النقض والإبرام والمحاكم الاستئناف تكليف النيابة بأقامة الدعوى

الجنائية أو التأديبية إلى آخر ما في هذه المادة ، وما جاء في المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات من أن "لدائرة" الجنايات حق تحريك الدعوى العمومية من تلقاء نفسها — كل ذلك لاشأن له بصفة النائب العموى بالسلطة التنفيذية بل هو في صميم علاقته بالحاكم مما سيأتى الكلام عنه .

ولكن النص الذى قد يقف عنده رأى المستطلع فى الشق المرتبط بالسلطة التنفيذية هو ما تضمنته المادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أن أعضاء النيابة قابلون للانفصال عن وظائفهم وأنهم تابعون لرؤسائهم ولوزير الحفانية وأنه يجوز للحاكم أن تقدم لذلك الوزير أية شكوى فى حق النائب العموى إذا ما وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته ، فإذا كان الأمر وقع من أحد وكلائه كانت الشكوى إليه .

يوقف رأى المستطلع عند هذا النص ولا يلبث أن يستخلص من عبارته ومن سياقه أن التبعية التى عنى المشرع بتقريرها وإن لم تبن لها حدود هى مقصورة على الرقابة على أعمال النائب العموى من وجهتها الإدارية ولا تمتد إلى تصرفاته القضائية فهى من نوع الرقابة التى لوزير الحفانية على المحاكم التى لا يمكن أن يقول أحد بأنها تتقحم على حرية القضاء وكامل استقلاله .

كذلك لاشأن فى بحثنا لسلطة وزير الحفانية فى مسائل الاختلاف على الاختصاص التى نظمها المادة ٨٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ولا سلطته فى تدب المستشارين والقضاة مؤقتا للعمل فى غير محاكمهم وتذب مستشارى الاستئناف والقضاة لأداء عمل النيابة مما هو موضوع الأمرين العالين الصادرين فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ و ٢١ مايو سنة ١٨٨٨

لأن لا مناص من تقرير أن النصوص الأساسية في القوانين المصرية لم تأت بشيء يستدل منه على تبعية النائب العمومى لوزير الحقانية في عمله القضائى وهو رفع الدعوى العمومية وتأبيدها .

كفى أنه بعد صدور القوانين المصرية بتلك النصوص الأساسية اتخذ المشرع سياسة ترى إلى الحد من سلطة النيابة العمومية واستقلالها بعملها القضائى فأصدر قوانين وقرارات تكاد تخضع النيابة لمسدى بعيد إلى السلطة الإدارية من جهة وإلى وزير الحقانية من جهة أخرى . وكانت فاتحة هذه الخطوة صدور الأمرين العالين المؤرخين في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ و ١٧ يونيه سنة ١٨٩١ اللذين منح بمقتضاها المحافظون والمديون ووكلاؤهم سلطة تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصهم من الجنائيات والجناح وأجيز لأهم طلب أحد أعضاء النيابة ليحضر معه في التحقيق الذى يجريه والذى كان وقتها في يد قاضى التحقيق دون النيابة .

فبعد ذلك صدر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ قرار من مجلس الوزراء بعنوان " أعمال النيابة العمومية وعلاقتها مع جهات الإدارة " . وهو قرار خطير له شأن غير يسير في البحث الذى نحن فيه ، فقد استهلت أولى مواده بالعبارة الآتية " النائب العمومى وأعضاء قلم النيابة تابعون لناظر الحقانية وملزومون باتباع التعليمات التى تصدر لهم من النظارة " .

استهل القرار بهذه العبارة البالغة في الدلالة على الروح الحديد الذى عمدت الحكومة إلى بثه ، ولأول مرة نص في صراحة على أن لوزير الحقانية أن يتدخل فعلا في أعمال النيابة ، ثم جاء القرار بعد ذلك بتفاصيل مؤيدة لما رسمته السلطة التنفيذية من سياسة الحد والانتقاص من سلطة النيابة القضائية ففرض على النيابة أن تقيم وزنا كبيرا لرأى المدير أو المحافظ فيما إذا كانت الدعوى العمومية صالحة

لأن تقام وعلى من تقام ، وحذرت من أن تسير على خلاف ما يرى إلا إذا أجاز وزير الحقانية رأيا ، ومنعت من أن يجهر في ساحة القضاء بطلب البراءة وإن اطمأنت إليها ، بل عليها عندئذ أن تكل التقدير للحكمة ، فأهدرت بذلك تلك القاعدة الأصيلة التي تنادى بأنه إذا كان القلم مقيدا فاللسان طليق . كذلك اقتضى القرار أن لا تحاكم النيابة موظفا إلا بعد الاتفاق مع الإدارة الحكومية التابع لها .

تجئبت هذه القيود التي فرضها قرار ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ فتالة سائرة حتى بعد أن صدر قانون تحقيق الجنائيات الجديد في سنة ١٩٠٤ ونسخ بصدوره الأمرين العالين الصادرين في ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ و ١٧ يونيو سنة ١٨٩١ (١) . ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ أصدر مجلس الوزراء قرارا ألغى قرار ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ إلغاء باتا فارتدت حرية النيابة إليها وأصبحت علاقة النائب العمومي بوزير الحقانية طليقة من هذه القيود الغريبة عن نصوص القوانين . وظلت الأمور على تلك الحال إلى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٩ حين أصدر مجلس الوزراء قرارا استرد فيه للسلطة التنفيذية بعض سلطاتها القديم بأن حظر على النيابة أن تقوم بأى تحقيق ضد الموظفين أو ترفع الدعوى العمومية عليهم إلا بموافقة وزير الحقانية . على أن هذا القرار لم يلبث قائما إلا قليلا ، فقد ألغاه قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وعقب على عبارة الإلغاء بأن قرار ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ يظل معمولاً به وحده . وهذا القرار ، كما قلنا ، يرد حرية النيابة إليها ، وإذن أصبحت علاقة النائب العمومي بوزير الحقانية لا يحكمها إلا نصوص القوانين والعرف .

١١ أما نصوص القوانين في مصر فقد استبان أنها لا تفيد تدخل وزير الحفانية في عمل النيابة القضاى ، وقد سبق أن أشرنا إلى الفارق بين نص المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى وبين نص المادة الثانية من قانوننا وذكرنا التعليل الذى قد يرد على الدهن عن هذا الفارق وهو تعدد التواب العموميين فى فرنسا وضرورة توحيد العمل واتقاء التناقض . على أن مصر وإن لم يكن بها إلا نائب عمومى واحد للقضاء الأهلى إلا أن العرف له اعتبار .

لإذ نحدث عن العرف فى هذا المقام فأننا لا نغنى فقط ما جرت به التقاليد فى مصر وفى البلاد الغربية ، بل إننا نشير إلى القواعد الأساسية للدستور وما رسمته من مسئولية الوزراء ثم إلى ما يملية اللزوم العقلى وسياسة الأحكام من واجبات تتراعى على عاتق النائب العمومى ويحس بقيامها كل من له إلمام بإدارة الحكم وإن لم تكون فى كتاب ولم يستعرضها فقيه .

لإذ كنا أشرنا فى هذا المقال إلى قيام حقيقة غير منكورة هى تراوح تبعات النائب العمومى وتصرفاته تأثرا بمزاج الحكومة القائمة فقد أن لنا أن نقول إن مدار هذا المزاج هو دستورية الحكومة ومسئوليتها الوزارية .

لأننا يلتقى عمل النائب العمومى بعمل وزير الحفانية ، فالوزير وهو من أعضاء هيئة الحكومة المسئولة بحس معها ويترجم عن شعورها ويرسم تقديرها لمصلحة الجماعة ، وهذا التقدير مفروض فيه بحكم الثقة البرلمانية وبأثر المسئولية الوزارية أنه تقدير سليم صحيح تقتضيه مصلحة الدولة وترضاء الأمة ممثلة فى برلمانها .

لأننا إذا ما بدا للحكومة فى ظرف من الظروف أن مصلحة الدولة تقتضى أن يسير الاتهام فى قضية معينة سيرة قد لا تلتئم مع تقدير النائب العمومى أصبح لزاما

على الحكومة ، صيانة لهذه المصلحة العامة التي ترعاها ، أن تطالع أمين الدعوى العمومية بوجهة نظرها وتكشف له عن جميع الاعتبارات المبررة لهذا النظر . وإلى هذه المرحلة ليس في الأمر ما يفض من سلوك الحكومة ولا ما يمس استقلال النائب العمومي في عمله . فان نظريته عند التصرف في القضايا نظرية عامة شاملة تحوى كل شيء وتعى كل الملابسات ، وتقديره تدخل فيه شتى الاعتبارات . فاذا ما عنت الحكومة بأن تطلعه على ما قد يكون غاب عنه من الأمور التي لا تتكشف بطبيعتها لكل عين ليست في صميم الأداة الحكومية فليس في ذلك تدخل واقتيات وإنما هو تنوير لمجال نظره وتوسيع لدائرة بصره واستعراض لما تقتضيه الحال .

ولكن ملحق الصعاب وموقف الدقة قد يبرز بعد هذه المرحلة . ذلك أن الشأن إما أن يكون على جلاء يطمئن له تقدير النائب العمومي بروحه القضائي وبمعارفه الاجتماعية ونظرة الشامل فتجتمع كلمته مع ما استظهرته الحكومة من وجه الرأي فتأخذ الدعوى سيرتها هادئة من غير عثرات ، وإما أن يكون غير ذلك فيختلف النظر ويتعارض وجه التقدير فلن يكون الحكم ؟

هنا تنبئ لناظر جميع المعاني التي تشملها كلمة النائب العمومي ، كما تتوارد على ذهن ماهية المهمة التي على عاتق الوزراء في تصريف أمور الدولة والسهر على مصالحها ويشغل مركز وزير العدالة بما فيه من تبعات .

هنا النائب العمومي وإن كان شعبة من شعب السلطة التنفيذية يمثلها لدى القضاء ، غير أنه بحكم عمله واختصاصه يختلف عن سائر فروعها ولا تربطه بتلك الفروع إلا أخف الأواصر . ثم هو ليس بموظف إداري بالمعنى المصطلح عليه ، بل إنه ولي قضاء (Magistrat) يقوم بتحقيق القضايا باسم القانون ويرفع

الدعوى العمومية باسم الدولة ويجهر بكلمة الحق والعدل أمام المحاكم لا تقتصر على بل بصفته العامة . وهذه الناحية القضائية للصيغة بمركزه هي أهم ما يحتفظ به ويرطه مغلباً إليها في أكثر الأحيان على النواحي الأخرى من حواشي مركزه . وأثر ذلك يبدو في اطمئنان الناس إلى تصرفه واصطلاح التقاليد على منحه أبعد مدى من الحرية والاستقلال في عمله وتحاشي الحكومات ، على اختلاف نظرها ، المساس بهذا الاستقلال . ومن جهة أخرى فإن وزير الحفانية على رأس القضاء وهو المهيم على شؤون العدالة في البلاد ، ثم إنه — على ما تقدم بيانه — بحكم مسئولته الوزارية وتضامنه مع هيئة الوزارة في الحكم ملزم بأن يحرص على مصالح الدولة ويتعزف السبل الفعالة لتحقيق هذه المصالح واتقاء كل ما يمكن أن يلحق بها من أضرار .

لئى النظرين تتطلب الكياسة والمصلحة العامة أن يسود ؟

قد يجد الخائر مخلصاً في الإشارة إلى ما سارت عليه بعض الدول من جعل النائب العموى عضواً في الوزارة القائمة بحمل عبء المسئولية مع أعضائها كالمجترا مثلاً ، ولكننا لسا في صدد أنظمة الدول بل إن بحثنا مقصور على نظامنا .

لوقد تملأ المشاعر روح الاعتزاز بنزاهة القضاء وعاطفة الاطمئنان إلى حكمه فيجرى القلم وراء ذلك ويجزم بلزوم تغليب نظر النائب العموى ذلك النظر الأقرب للقضاء والمنسب إلى كلمة العدل بكل ما فيها من جلال .

لكن صوت الصحافة وحسن التصريف لا يلبث أن يرتفع ويرمم في الأذهان صوراً شتى تتحدث ببعضها الفقهاء فيما كتبوا عن سياسة العقاب من أنه قد يقع أن العقوبة وإن كانت جزاءً وفاقاً للجاني إلا أن إنزالها به قد يجر إلى ضرر بالجماعة ،

فكان المجتمع يستشفى من داء بدء قد يكون أمعن في الشر وأجدى على الناس اتقاؤه ، ومن أن إجراءات المحاكمة قد يتفق أنها تخلق من الأضرار في قضية بالذات ما تقضى الحكمة بتخاشيه .

لحقاً إن القوانين قد عنيت بسياسة العقاب فأجازت للقاضي تخفيف العقوبة إلى حدّها الأدنى بل إزالتها إلى ما دون هذا الحد في الجنايات ورخصت له بأن يأمر بإيقاف تنفيذ ما يصدره من الأحكام بقيود خاصة إذا ما قامت لديه بواعث الرحمة وأملت عليه الرفق في الجزاء . ولكن كل هذا قد يقصر عن تلافى الأضرار التي تنجم في بعض الأحوال عن توقيع العقوبة مهما تجلت فيها الرحمة ، والقاضي لا يحصى له من توقيعها إذا ما ثبتت الجريمة .

لئولئ الأمر أيضاً حق العفو عن العقوبة ، وله وللبلدان حق العفو عن الجريمة ، إلا أن العفو لا يمحو كل الآثار المترتبة على حكم القضاء الذي سجل في أذهان الناس . كذلك ضجة المحاكمة لا تفتأ تلح على الخواطر بروعتها وتطلق الألسنة بما تتأثر به النفوس فتنبت المواجس والريب ، وكل هذا له فعله في إزعاج الطمأنينة العامة وخلق صعاب ومشاكل كان جديراً أن تتق .

لهي مثل هذه المآزق ، وهي لا ريب واقعة ، يصدر رأى الحكومة المستولة ممثلة في هيئة الوزارة وناطقة بلسان وزير العدل فيها عن ترق متصل بجوهر مهمتها وهي المهيمنة على مصالح الدولة وعن تقدير لم يغب عنها فيه واجب الأمانة على هذه المصالح وأنها تناسب عن أى تفریط فيها ، ويحكم المنطق لاشك بأن للحكومة الحق في أن تأخذ في يدها أقرب الوسائل للقيام بهذا الواجب في حدود القانون — نعم في حدود القانون وما كان لنا أن نشير بأن تقوم الحكومة بواجبها في غير حدوده ؛ وليس في هذا القيد مثار لأية صعوبة ولا إشكال ، فالنائب العمومي

ينوب عن وليّ الأمر في تصريف شؤون دعوى الجماعة فله أن يستمد من سياسة الأحكام التي هي من صفات وليّ الأمر مندوحة لتصرف تصان به مصلحة عامة، وهو يقوم بمثل هذا التصرف في كل يوم، والقضايا التي يأمر هو ووكلاؤه بحفظها لعدم الأهمية أصدق شاهد.

لويمكن أن نشير هنا إلى أن نص الفقرة (١) من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات إذا ما قورن بنص المادة ١١٦ من ذلك القانون يمكن أن يستخلص منه باطمثان أن ميدان الحفظ لعدم الأهمية منسح للنيابة دون قاضي التحقيق. فقد صيغ النص الأول بعارة مطلقة واسعة المدى إذ ذكر أنه "إذا رئي للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق" في حين أن النص الثاني صدر بعارة "إذا رئي لقاضي التحقيق أن الواقعة ليست جناية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لإقامة الدعوى".

كذلك الحال في شأن قاضي الإحالة فإن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تحد من سلطته في هذا الشأن كما حدت المادة ١١٦ من سلطة قاضي التحقيق.

لأذن ليس من رتبة في أن لوزير العدل أن يطلب بصفته هذه وبمحكم تضامته مع سائر زملائه في المسؤولية الوزارية أن يتوجه عمل صاحب الاتهام إلى إيقاف إجراءات الدعوى العمومية في قضية بالذات لأن مصلحة الدولة تقتضى هذا التصرف. ولا يفزع ذلك الحريصين على استواء العدل بين الناس بغير هوادة، فإن الرقابة الدستورية التي على رأس وزير العدل فيها ضمان غير يسير يرد الأمور إلى نصابها ويقبها شر الانتدفاع غير الحكيم.

فإذا كان في الاعتبار التي تدعو الحكومة إلى اتخاذ هذه الخطوة محل الجدل فإن الحكمة تلي عليها أن تكشف عن وجهة نظرها وأسانيد حجتها ودخائل سياستها ووجه المصلحة العامة التي تتوخاها، حتى بذلك ينجلي المعنى الكهين في كلمة مزاج الحكومة، ومتى انجلي واتصل بتفكير النائب العمومي انجلت أيضا العلة في تأثره بهذا المزاج وتراوح تصرفاته بسببه، كما تستبين الدواعي الحقة التي تكون أدت إلى انتقال بعض التواب العموميين إلى مراكز أخرى على حال تشعر بأن دوافع غير حميدة من قبل الحكومة قد أدت إلى هذا الانتقال .

للتصور مركز الحكومة وقد تباين نظرها واختلف تقديرها للمصلحة العامة عن نظر النائب العمومي وتقديره . ليس من محيص في مثل هذا الموقف عن وجوب تبديل الحال اتقاء لمثل هذه المآزق ، وليس إجراء النقل بعمل عنيف ولا ضار إذا ما تمثلت مصلحة الدولة وتقبل عبء المسئولية الوزارية، فانه إجراء لا يقع في الغالب إلا بدافع احترام الرأيين المتعارضين ومحاشي إخضاع أحدهما للآخر وبدافع صدق الرغبة في الاستئناس برأى ثالث قد يكون هو المستقر عند النائب العمومي الجليل . ولكن الأمر يكون له شأن غير هذا الشأن إذا ما امتد الإجراء إلى ما وراء ذلك كأن يقال النائب العمومي لمثل هذا الخلاف .

هكذا ما لم يقع وما لا نحسب أنه يقع في أية حكومة تدرك خطورة القالة في شأن لصيق باستقلال القضاء . وقد يبدو هذا جليا في مصر حيث تولى مركز النائب العمومي من مستشارى محكمة النقض والإبرام أكثر من واحد مع بقائه غير قابل للعزل مما يشهد بأن الحكومات عندنا لا يمكن أن تفكر في إلزام صاحب الدعوى العمومية بالتزول على غير ما هو مقتنع به .

كفى أن الواقع ان ميدان الكياسة يتسع عند قيام هذه الصعاب ولا تلبث الحكمة أن تأتى بنورها فتكشف عن حلول وتنبت خواطر فيها كل السلامة، وكثيرا ما تفعل شخصية ذوى الشأن فعلها فتقرب وجهات النظر وتبعد تنافر الآراء . ومن هنا جرت التقاليد على السكون إلى مشورة من يتولى مركز الادعاء العام فكانت حوادث الخلاف على ندرة ظاهرة ، وبجملت التجارب أن النائب العموى يستطيع بما يخصه من بحوث أن يكسب الحكومة لكفة تقديره على غير ما كانت الحال بادئ الرأى فيزداد الاطمئنان إلى مشورته ويتسع من جهته مدى النظر والتقدير لما فى طريق الحكومة من عقبات فتمتزع الآراء وتتلاشى الصعاب .

لوإذ نتحدث عن الخلاف الذى قد يقع يجدر بنا السير خطوة فى تصوير نواحيه فان فى هذا التصوير تهويتا لمدى ما يصل إليه .

فمثلا قد ينصرف نظر الحكومة إلى أن قضية من القضايا التى تم تحقيقها قد قام فيها من البيانات ولايسها من الظروف ما يحسن معه طرحها أمام القضاء ليقول فيها كلمته ، ويرى النائب العموى أن التسليم بذلك قد يؤذيه فى حسن تقديره ويرميه بالتهافت على الاتهام فى نظر زملائه القضاة فتتأثر فى نفسه عاطفة العدالة وهى حساسة .

لوإذ يكون الخلاف فى التفصيل لافى أصل هذه الناحية ، كأن تبرز فكرة الحبس الاحتياطى استعدادا للمحاكمة أو خدمة للتحقيق وتكون هذه الفكرة غير ناضجة فى تقدير النائب العموى، وذلك أمر يجعله ندرة وقوعه فى حكم العدم، إذ ما عهدنا الحكومات تهتم هذه الدقائق بل هى تتخاشاها تعففا وتركها فى يد النيابة تقضى فيها بروحها القضائى .

كُلُّهُ أَنَّهُ فِي هَذَا فِي ذَلِكَ يَقُومُ خَاطِرُ كَرِيمٍ تَطْمَئِنُّ لَهُ النَّفْسُ الْهَادِئَةُ - هَذَا الْخَاطِرُ هُوَ أَنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا تَبْغِي فِيهَا تَطَلُّبُ أَنْ تَحْتَكِمَ إِلَى الْقَضَاءِ ، وَالْإِحْتِكَامُ إِلَى الْعَدْلِ يَنْبَغِي عَنْ شُعُورٍ بِرَسُوخِ الْحَقِّ فَلَيْسَ إِذَنْ مِنْ غَضَبَانَةٍ يَلْقَاهَا النَّائِبُ الْعُمُومِيُّ إِذَا مَا رَضِيَ الْإِحْتِكَامَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَفْرَغَ جَعْبَةً حُجْجِهِ .

فَمَا النَّاحِيَةُ الْمَقَابِلَةُ ، وَهِيَ تَحْكُمُ الْإِعْتِبَارَاتِ الَّتِي تَدْعُو لِحِفْظِ الدَّعْوَى عَلَى غَيْرِ مَا يَرَى النَّائِبُ الْعُمُومِيُّ ، فَهِيَ ذَاتُ الشَّأْنِ الْكَبِيرِ وَهِيَ حَكْمُ الْفِكْرِ وَمَثَارُ مَا قَدَّمْنَا مِنْ بَيَانٍ نَرْجُو أَنْ نَكُونَ أَلْمَنًا فِيهِ بِبَعْضِ مَا تُثِيرُهُ مِنْ خَوَاطِرٍ كَلِمَةُ "عِلَاقَةُ النَّائِبِ الْعُمُومِيِّ بِالْحُكُومَةِ" .

(ب) عِلَاقَةُ النَّائِبِ الْعُمُومِيِّ بِالْحُكُومَةِ

لَكِنْ مَقْتَضِيَّاتُ النِّظَامِ الْأَسَاسِيِّ لِلْقَضَاءِ فِي مِصْرَ الْفَصْلِ بَيْنَ سُلْطَةِ الْإِتِهَامِ وَبَيْنَ سُلْطَةِ الْقَضَاءِ ، وَذَلِكَ بِرَغْمِ مَا هُوَ مَفْهُومٌ عَرَفَا وَعَمَلُوا مِنْ أَنَّ السُّلْطَةَ الْقَضَائِيَّةَ مُمَيَّزَةٌ عَنِ السُّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ وَالسُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَأَنَّهَا تَشْمَلُ حَتَّى النَّيَابَةَ بِعَمَلِهَا الْبَارِزِ ، وَهُوَ الْإِتِهَامُ بِاسْمِ الدَّوْلَةِ . وَلَيْسَ فِي هَذَا مِنْ تَنَاقُضٍ يَنْفَرُ مِنْهُ الْمُنْطَقُ فَإِنَّ الْإِتِهَامَ وَالتَّحْقِيقَ مِنْ قَبْلِ النَّيَابَةِ هُوَ عَمَلٌ قَضَائِيٌّ تَخَوَّلُكَ لَهُ وَتُسِيرُ فِيهِ طَبِيقُ الْقَانُونِ الْعَامِّ مُلْتَزِمَةٌ حُدُودَهُ حَرِيصَةٌ عَلَى سُلْطَانِهِ قَائِمَةٌ بِتَنْفِيزِهِ تَأْيِيدًا لَهُ وَتَوْكِيدًا لِاحْتِرَامِهِ . عَلَى أَنَّ قَاعِدَةَ الْفَصْلِ بَيْنَ سُلْطَتِي الْإِتِهَامِ وَالْقَضَاءِ إِنَّمَا اسْتَعْدَتْهَا الشَّارِعُ الْفَرَنْسِيُّ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أُسَاسٌ فِي قَوَانِينِهِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي كَانَتْ تَمْزِجُ الْعَمَلَيْنِ فَكَانَتْ الْقَاضِي يَحْتَزُّ الدَّعْوَى الْعُمُومِيَّةَ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ ثُمَّ يَقْضِي فِيهَا ، وَمِنْ هُنَا سَارَ الْمَثَلُ الْقَدِيمُ "كُلُّ قَاضٍ مَدْعَى عُمُومِي" .

لَوْ لَكِنْ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَمَلَيْنِ قَدْ أَصْبَحَ فِي فَرَنْسَا فِي مِصْرَ نِظَامًا رَاسِخًا لَا مَتَدَوِّحَةً عَنْهُ فَاطْمَأَنَّ لَهُ وَجْهَ الْأُمُورِ وَارْتَضَتْهُ النَّفُوسُ فَسَكَنْتْ إِلَيْهِ .

لوقد ترتب على هذا التمييز بين الاتهام وبين القضاء ان أصبحت النيابة العمومية مستقلة في عملها عن المحاكم استقلالاً يكاد يكون تاماً كما أصبحت المحاكم على مثل ذلك .

لأية هذا الاستقلال ما عنت محكمة القضا والإبرام المصرية بتبنيانه في قضية أثرت فيها هذه المسألة بالذات بناءً على طلب النيابة لتستقر الأمور على حال وليثبت المبدأ على أساس مكين تضعه المحكمة العليا .

فالت محكمة القضا والإبرام ما يأتي في حكمها المؤرخ في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ رقم ١٤٤٤ السنة الثانية القضائية المنشور تحت رقم ٢٠٦ بالمجموعة الرسمية السنة الثالثة والثلاثون صفحة ٤٠٨ :

”النيابة العمومية هي من النظم المهمة في الدولة المصرية . أشار الدستور إلى وجودها في كلامه عن السلطة القضائية . وهي في حقيقة الأمر وبحسب القوانين التفصيلية المعمول بها في مصر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصتها القوانين بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعلت لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحفانية ومراقبته الإدارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت للنيابة سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق الذي خوله لها القانون إذا كان من شأنه أنه يرفع من مكانتها ويزيد في أهميتها فإنه لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية إدارية في أداء شؤون وظيفتها . يترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خوله القانون من الاختصاص :

❦ولا — أن تكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أى حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبوع المنطق الدقيق .

❦ثانيا — أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تتيح له لومها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل إن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن ينحى في ذلك إلى الموظف المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحفانية ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة والقاضية بالألا يفض من كرامتها أمام الجمهور .

❦هذه الكلمات الواعية وضعت محكمة النقض والإبرام دستور استقلال النيابة ورسمت حدوده .

❦لأن هذا الاستقلال الذى استقر أمره لا ينق صلة وثيقة بين النيابة والمحاكم اقتضتها طبيعة عملهما وليس من سبيل إلى فصم عراها .

❦تظهر تلك الصلة بادئ الرأى فيما خولته القوانين لمحكمة النقض والإبرام والمحاكم الاستئناف من تكليف النيابة بأقامة الدعوى الجنائية أو التأديبية وفيما خولته للمحاكم الابتدائية من تكليفها بأقامة الدعوى التأديبية فيما يتعلق بالمورين الموظفين بها (راجع المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعللة بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) .

❦ثم إن المادة ٥٣ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعللة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ قد نصت فيما يتعلق بتأديب المستشارين والقضاة على أنه إذا لم

يقم النائب العموى او من يقوم مقامه الدعوى التأديبية جاز لمحكمة النقض والإبرام
مجموعة هيئة جمعية عمومية ، بناءً على دعوة رئيسها ، أن تتولى بنفسها الدعوى
بقرار تين فيه الأسباب .

كذلك تخلى الصلة بين السلطين فى عمل من صميم أعمال النيابة، بل هو أسها
وهو ما أجازته المادة ٤٤ من قانون تحقيق الجنايات "لدايرة" الجنايات بمحكمة
الاستئناف من إقامة الدعوى العمومية .

لهذا مظهر واضح لما هو أكثر من الصلة بين السلطين ، فان للحاكم بمقتضى
هذه النصوص التدخل فى عمل النيابة تدخلا هاما ذا أثر بعيد .

لويأتى بعد هذه المرتبة فى الأهمية تمثيل النيابة فى الجمعيات العمومية التى
تعقدتها المحاكم والأخذ بصوتها فى مداولتها المتعلقة بالنظام والأمر الداخلى
ووجوب عقد تلك الجمعيات إذا ما طلب ذلك النائب العموى أو أحد وكلائه ،
ثم إدارة خزان المحاكم وتفتيش صناديق الأمانات والودائع بمعرفة رجال النيابة
وتحقيق صدور أذون الصرف منهم .

لما حضور الجلسات التى تعقد فى المحاكم لنظر القضايا التى يتعين تمثيل
النيابة فيها فانه واجب أصيل من واجباتها لا يحتاج إلى تنويه خاص مثل الشؤون
التي مر ذكرها والتي فصلتها لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى المواد ٦٣ وما يليها .

لوجود أيضا نصوص فى لائحة الإجراءات الداخلى للمحاكم الأهلية تكشف
عن صلات أخرى بين النيابة والمحاكم كوجوب أخذ رأى النائب العموى فى تعيين عدد
الجلسات وأيامها وساعاتها قبل أن يبت فى الأمر وزير الحفانية وكوجوب تبليغ
النيابة الأوراق التى يرغب الاستناد إليها المدعى بالحقوق المدنية أو المدعى عليه

بتضمينات في مواعيد معينة وإلا يستصدر أمر من المحكمة بإلزام المقصر بالتزام الأصول ، وذلك علاوة على جواز الحكم عليه أو على وكيله بالتضمينات اللازمة (تراجع المواد ٤ و ٩ و ١٩ من تلك اللائحة) .

يُبين مما تقدم أن النائب العمومي في علاقته بالحاكم لا يمثل فقط السلطة التنفيذية ، بل إنه يمثل القانون والعدالة ويتحدث عنهما في كل سانحة حتى لو لم يكن خصما في الدعوى كشأنه في جلسة النقض والإبرام المدنية ؛ وهو لذلك معدود من السلك القضائي ولا ينظر رجال القضاء إليه وإلى وكلاته نظرتهم إلى من هم غريبون عنهم بل هم يقتدون له مكان من هم التعاون والتكاتف بين الحاكم والنيابات تعاونا يؤدي إلى أكرم الغايات .

فهم إن للنائب العمومي بحكم صلاحه الوثيقة بالحاكم ورجالها ما يعينه على صحة النظر في شؤون الحاكم وحسن التقدير لما ينشأ من مسائل تقتضى حلا رصينا . لهذا لا يفوت وزير الحقانية استطلاع رأيه في كل ما يهم الحاكم ورجالها حتى أصبح ذلك من تقاليد وزارة العدل . وليس الأمر مقصورا على اختيار أعضاء النيابة للتعين حيث تلح مسؤوليته في أن يفرض برأيه في كفايتهم ، بل إن عليه أن يطالع الوزير بما آتاه في رجاله المرشحين للقضاء وما يمكن أن يكون لفت نظره في تقديرات القضاة الذين تمر أعمالهم في قضايا يراها عند فحص أعمال النيابة .

فإن الإشارة إلى أثر هذه الناحية من واجبات النائب العمومي تستفتح الكلام عما خصه به المشرع من حقوق لاستكمال أداء هذه الواجبات ، فقد مد له في الأجل الذي يستطيع أن يستأنف فيه الأحكام الصادرة في الجلسات بفعله ثلاثين يوما في حين أنه عشرة أيام فقط لسائر أعضاء النيابة وللتهمين وللدعين

والمستولين عن حقوق مدنية ، وقصر عليه دون غيره من رجال النيابة حق الطعن بطريق النقض أو المعارضة في قرارات قاضي الإحالة ، وأجاز له في المادة ٤٧ فقرة ب إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة في مدى ثلاثة شهور من تاريخ صدورهما - تلك علائم ناطقة بأن مركز النائب العمومي باختصاصاته هو أقرب ما يكون لسلطة قضائية عليا؛ بل إن حق إلغاء أوامر الحفظ هو أبعد أثرا في نظر المتأمل من سلطة القضاء التي كثيرا ما تنكش دائرة ما تتناوله إلى حد ضيق .

لوفي قضايا رد الاعتبار منح له المشرع سلطة واسعة ، فقد وكل إليه تحقيق الطلبات والتصرف فيها بما يرى ، مع ما لهذه الطلبات من أهمية ظاهرة .

لوفوق هذه الميزات القضائية التي خص بها النائب العمومي قد مدّ المشرع هذا الروح إلى رجال النيابة عامة في ثلاثة أمور هامة : الأول التحقيقات الجنائية إذ جعل عملهم فيها بمنزلة عمل قاضي التحقيق ، وهذا مما يتميز به قانوننا عن فرنسا . والثاني وجوب اشتراك أحد أعضاء النيابة في لجنة الإعفاء من الرسوم القضائية . والثالث أن المشرع قد ناط بالنيابة في قانون المجالس الحسبية اتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق عديمي الأهلية وغيرهم ريثما تصدر قرارات المجالس الحسبية بشأنها ، وجعل لها حق رفع الطلبات لتلك المجالس في مسائل الوصاية والحجر والغيبة وحتى استئناف القرارات التي تصدرها في ذلك إلا مسائل الغيبة .

كذلك اختصت النيابة دون غيرها بحق طلب سلب الولاية كما منحت حق طلب منع القاهر من إدارة أمواله إذا أساء التصرف .

لحرص المشرع أيضا على أثر الأحكام في الردع فأحاطها بضمانة حسن التنفيذ ،
وناط بالنائب العمومي في المادة ٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم ملاحظة وتنشيط
السجون وغيرها من الحالات التي تستعمل للحبس .

لإذ نخرج في صدد تنفيذ الأحكام يصبح التنويه إلى ما أصطلح عليه عملا
من أن للنائب العمومي أن يأمر بحفظ الحكم الذي قد يرى أن تنفيذه يصطدم
مع العدالة في قضية بالذات لظروف خاصة تكتنفها لا تحتمل إجراءات العفو .
ولا يفوتن القارئ أن هذا التصرف البعيد المرئ قلما يحصل ، وأن الثقة في تقدير
من يشغل مركز النائب العمومي وشعوره بمسئوليته القضائية ووجوب احترام
الأحكام فيه خير ضمان يقيه العثار .

لأنما يرتبط بالصلة التي نتحدث عنها ما نصت عليه المادة ٢٧ من لائحة
الحماية الصادر بها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ من أن رفع الدعوى التأديبية على المحامين يكون بمعرفة النيابة سواء
من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس محكمة النقض والإبرام أو رئيس محكمة
الاستئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة ، وأن التحقيقات تجري
بمعرفة النائب العمومي أو من يقوم مقامه أو بمعرفة وكيل من وكلاء النيابة ينديه هو
لإجرائها .

لأن تخصيص النائب العمومي بتحقيق ما يسند إلى المحامين ثم تولى اتهام
من تثبت له إدانته — هذا التخصيص في شأن الطائفة التي يعتمد عليها القضاء
في جلاء الحق وتثبيت العدل هو من أقوى علائم الصلة بين المحاكم والنائب
العمومي ، وعليه يدور شق هام من التضامن والتكاتف بين الهيئتين .

لكل هي أهم ما يستثيره هذا الموضوع بشقيه من بحوث قد تقبل من الإفاضة
والتفصيل ما لا يتسع له الغرض الأصيل من وضع الكتاب الذهبي .

بيان اسماء التواب العموميين ثم كورم

اسماعيل يسري باشا^(١) من في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ قبل إنشاء المحاكم ومعد إنشاءها عين رئيسا
للمحكمة استئناف مصر .

السير فينسون شكسويل من ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ الى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٤

المستر ليمونتلومت ... من ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ الى مارس سنة ١٨٨٦

المسيو لوجرل من ٥ يناير سنة ١٨٨٩ الى اول أبريل سنة ١٨٩٥

اسماعيل كبرى باشا ... من ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ الى فبراير سنة ١٨٩٦

محمد الله أمين باشا ... من ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦ الى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٧

المستر كوريت بك ... من ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٧ الى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٨

سيد الخافي كروت باشا^(٢) من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٨ الى ٤ أبريل سنة ١٩١٤

(١) تقرر صورية مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٢) تقرر صورية مع وزراء الحفانية .



السيد بيتر بنسون ماكسويل
 Sir PETER BENSON MAXWELL
 24 Mars 1883 - 26 Août 1884



المستر ريموند ويست
 من ١٧ يناير ١٨٨٥ إلى مارس ١٨٨٦
 Mr. RAYMOND WEST
 17 Janvier 1885 - Mars 1886

مديرية السات طويق

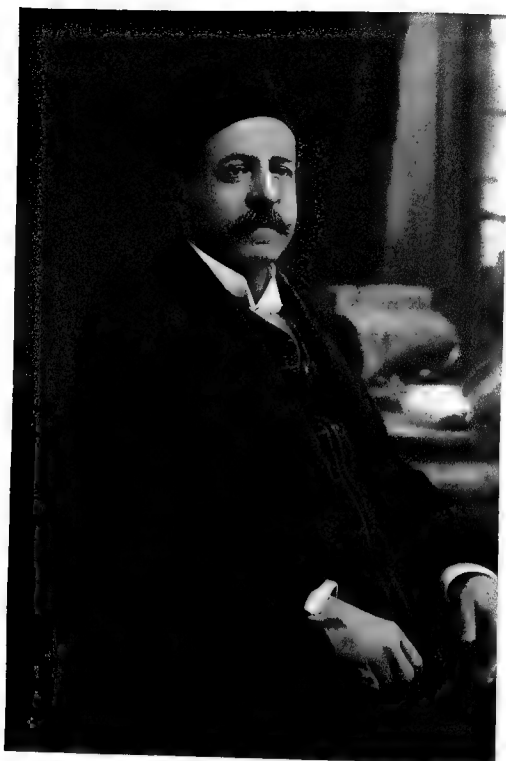


السيد
 من وياتر كاتبة الى اذلة في كاتبة

Mr. LEGRELE

5 Janvier 1889 - 1er Avril 1893

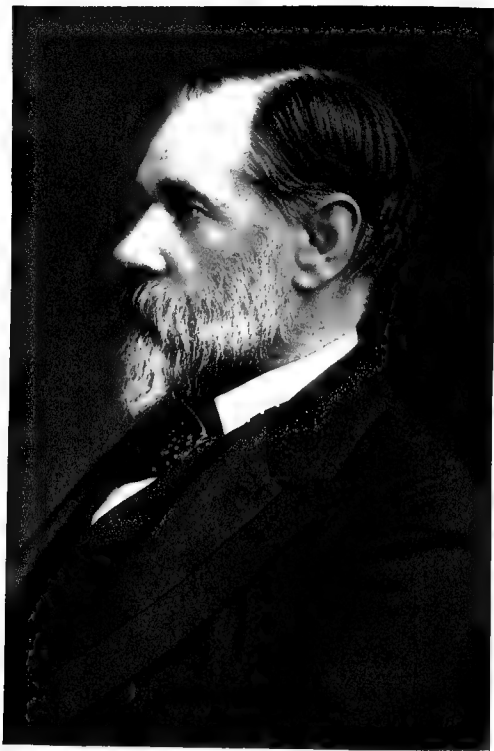
مصلحة لاسات المصطفى



اسماعيل مسرى باشا
 من ٥ ديسمبر ١٨٩٥ إلى فبراير ١٨٩٦
 S.E. ISMAIL SABRY PACHA
 5 Decembre 1895 - Février 1896



محمد أمين پاشا
 من ٢٥ فبراير ١٨٩٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٨٩٧
 S.E. HAMADALLA AMIN PACHA
 25 Fevrier 1896 - 20 Novembre 1897

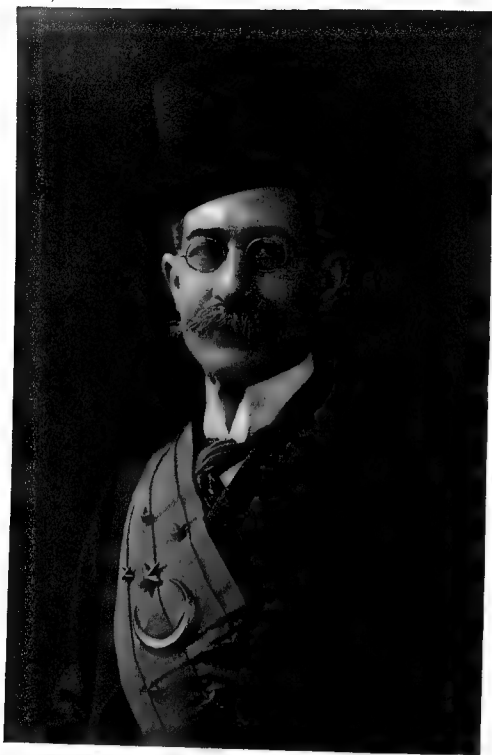


السيد كوربت بك
من ٢٠ نوفمبر ١٩١٦ إلى ١١ نوفمبر ١٩٠٨

Mr. CORBET BEY

20 November 1897 - 16 November 1908

مملكة الناصرة



محمد توفيق ريفات باشا
 من ١٩ إلى ٢١ أيار ١٩٣٠

MOHAMED TEWFIK RIFAAT PACHA
 19 July 1929 - 21 Mai 1930

مجلدات المراسلات الرسمية



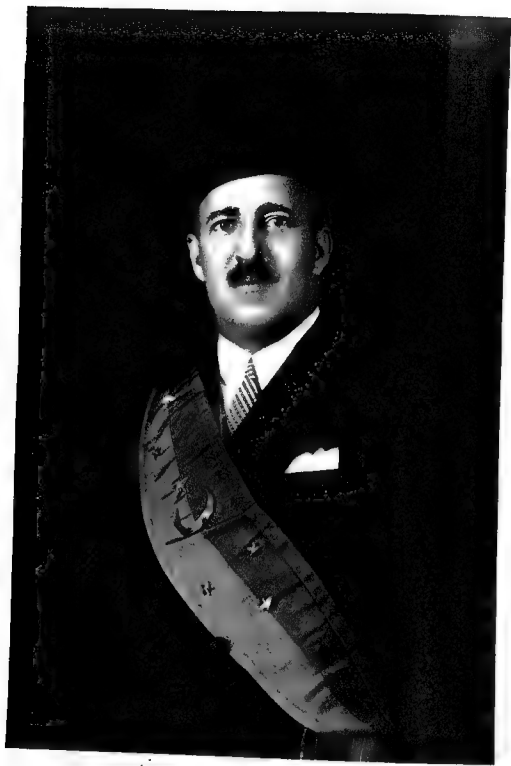
محمد إبراهيم باشا
 من ٨ يونيو سنة ١٩٢٠ إلى ٢ أبريل سنة ١٩٢١ و من ١٦ أوت سنة ١٩٢٣ إلى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤
 S.E. MOHAMED IBRAHIM PACHA
 8 Juin 1920 - 2 Avril 1921 & 16 Aout 1923 - 28 Octobre 1924



عبد الرحمن رضا باشا
 من ٦ مارس ١٩٢٢ إلى ١٥ أوت ١٩٢٣
 S.E. ABDEL RAHMAN RIDA PACHA
 6 Mar 1922 - 15 Aout 1923



مصطفى محمد بك
 من ١١ نوفمبر ١٩٣٠ إلى ١٥ مارس ١٩٣٣
 MOUSTAFA MOHAMED BEY
 11 November 1930 - 15 March 1933



محمد لطيف
محرر المراسلات

MOHAMED LABIB ATTIA BEY

16 Mars 1933.

من ١٨ أبريل سنة ١٩١٤ إلى أول يونيو سنة ١٩١٩	محمد فاضل باشا ^(١)
من ١٩ يونيو سنة ١٩١٩ إلى ٢١ مايو سنة ١٩٢٠	محمد وفیق رفعت باشا
من ٨ يونيو سنة ١٩٢٠ إلى ٢ أبريل سنة ١٩٢١	محمد إبراهيم باشا ...
من ٣ أبريل سنة ١٩٢١ إلى آخر فبراير سنة ١٩٢٢	مصطفى فتحي باشا ^(٢) ...
من ٦ مارس سنة ١٩٢٢ إلى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٣	عبد الرحمن رضا باشا ...
من ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ إلى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤	محمد إبراهيم باشا ...
من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠	محمد طاهر كور باشا ^(٣)
من ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ إلى ١٥ مارس سنة ١٩٣٣	مصطفى محمد بك ...
من ١٦ مارس سنة ١٩٣٣	محمد أيوب عطية بك

(١) تظاهرة مع رؤساء محكمة استئناف مصر

(٢) تظاهرة مع وزراء الحفانية .

(٣) تظاهرة مع وكلاء الحفانية .

بیان الاسماء الافوکیاتية العمومین فم کورم

من ۹ یاریه ۱۸۸۹	أحمد کشتت بك
من ۱۹ فبرایه ۱۸۹۴	حسن قاصم بك
من ۱۸ أبريل ۱۸۹۵	أحمد لیور بك
من ۶ مارس ۱۸۹۹ الی ۱۵ نوفمبر ۱۹۰۸	محمد کفوت بك
من ۱۰ فبرایه ۱۹۲۶ الی ۴ أغسطس ۱۹۲۶	أحمد المرجوی بك
من ۵ أغسطس ۱۹۲۶ الی ۱۵ سبتمبر ۱۹۲۷	أحمد کبری بك
من ۲۰ ديسبر ۱۹۲۷ الی ۲۲ أغسطس ۱۹۲۸	أصطفى کفنی بك
من ۴ سبتمبر ۱۹۲۸ الی ۲۸ أكتوبر ۱۹۲۹	أحمد لرویش بك
من ۲۹ أكتوبر ۱۹۲۹ الی ۱۲ أغسطس ۱۹۳۰	حسن حسین بك
من ۱۳ أغسطس ۱۹۳۰ الی ۶ مارس ۱۹۳۱	أنصور السماعیل بك
من ۷ مارس ۱۹۳۱ الی ۹ مایه ۱۹۳۱	أصطفى لوفت بك
من ۱۰ مایه ۱۹۳۱	شید مصطفى بك



احمد حشمت بے
 (مؤکادمی)

(سن ۹ یسنار ۱۳۰۴)

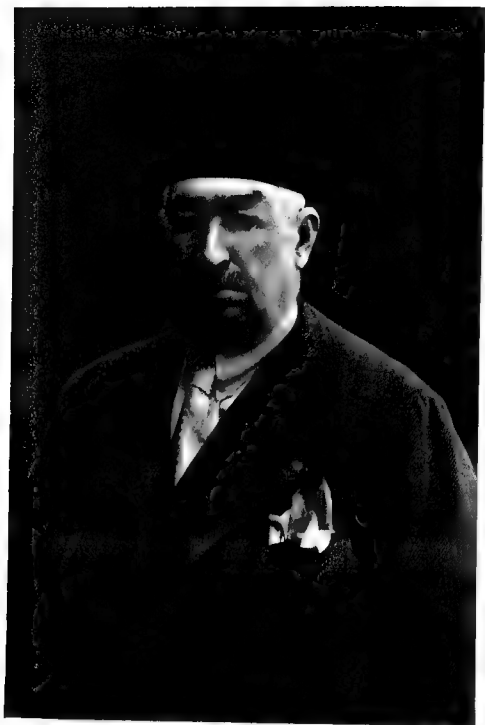
AHMED HICHMAT BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (9 Janvier 1887)

محرمة السامه العالی



حسن عاصم بك
 (١٩٠٣) (١٩٠٣)
 HASSAN ASSEM BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (19 Février 1893)

مدرسة لسانة الطريفي



أحمد زوير بك

المحامي العام
(من ١٨ أبريل ١٨٩٥)

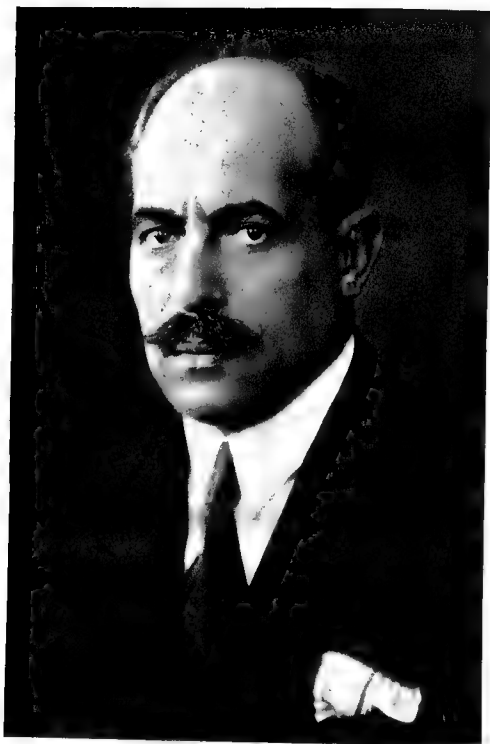
AHMED ZIWIR BEY
AVOCAT GÉNÉRAL
(18 Avril 1895)

مصلحة القضاة العرب



محمد صوفى بك
 (١٦٦٠ م - ١٣٤٠ م) (١٩٠٨ - ١٩٠٩ م)
 MOHAMED SAFOUAT BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (6 Mars 1899 - 15 Novembre 1908)

مجلس الشورى



محمد الرابع برشي بك
 الموكا قوسوي
 (من ١٠ فبراير ١٩٢٦ الى ٤ أغسطس ١٩٢٦)
MAHMOUD EL MARGOUCHY BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (10 Février 1926 - 4 Août 1926)

مصلحة اللسانة الشرق



حامد شكري بك
 (المرکز صوفی)

(من ۱۳۳۵ تا ۱۳۳۶ هجری قمری)

HAMED CHOUCRY BEY

AVOCAT GÉNÉRAL

(5 Août 1906 - 15 Septembre 1927)

مدرسة الفقه العربیة



مصطفى هانفي بك
 أستاذ في الحقوق
 ومترجم
MOUSTARA HANAFY BEY
 Avocat Général près les Tribunaux Indigènes
 (20 Décembre 1927 - 22 Août 1928)
 Secrétaire Général du Comité



محمد درويش بيك
 (أستاذ الحقوق)
 ١٥ سبتمبر ١٩٢٩ - ٢٨ أكتوبر ١٩٣٩
MOHAMED DARWICHE BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (3 September 1928 - 28 October 1929)

مراجعة الأستاذة الفاضلة



حسن حسين بك
 (مواليد ١٩ أكتوبر ١٩٠٥ - ١٢ أغسطس ١٩٣٠)
 HASSAN HUSSEIN BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (29 Octobre 1929 - 12 Août 1930)



منصور اسماعيل بى
 (1330 تا 1331 هـ) 1910 تا 1911 م.
 MANSOUR ISMAIL BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (13 Août 1930 - 6 Mars 1931)



مصطفى رفعة بك
 (١٧٥٠ - ١٩٣١)
 MOUSTAFA RIFAAT BEY
 AVOCAT GÉNÉRAL
 (7 Mars 1931 - 9 Mai 1931)

مصلحة السلك القضائي

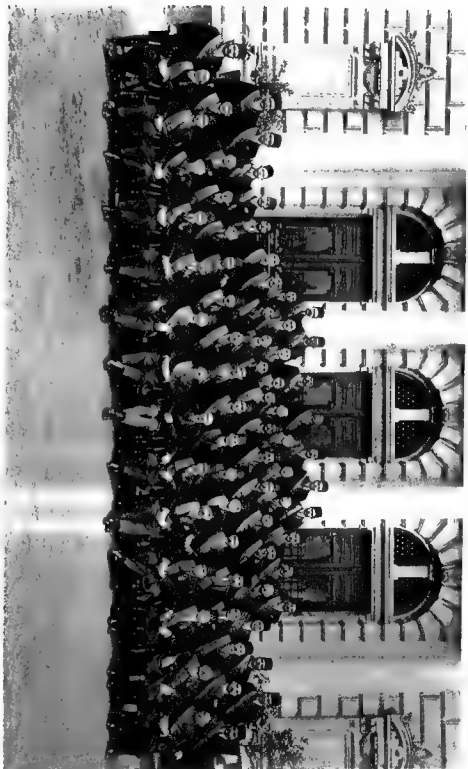


النائب العامي رؤوسه والنسيان (٢١ ديسمبر ١٩٣٣)
LE PROCUREUR GENERAL ET LES CHEFS DE PARQUET (31 Decembre 1933)

مجلس الشورى



رجب (الشيخ) يوزة
 ١٩٣٣
 LES MEMBRES DU PARQUET DANS LA CIRCONSCRIPTION
 DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE DE TANTA (1^{er} Decembre 1933)



جب الزیبا المرسية فی ۳۱ دسمبر ۱۳۵۲ھ
 LES MEMBRES DU PARQUET (31 Decembre 1933)



الرئيس المؤقت
 LE PROCUREUR GENERAL ET LES CHEFS DE PARQUET EN 1932

1932

۸- احمد عجمی نظام زندا قادیانی

- ٧ - مجلس القضاء
 - ٨ - مجلس القضاء
 - ٩ - مجلس القضاء

- 2 - محمد بن حسن باب
 - 3 - محمد بن علي بن منصور القندي
 - 4 - حسن بن توفيق باب
 - 5 -

- ١ - عبد العزيز بن محمد بن علي بن عبد الله بن أبي طالب
- ٢ - عبد العزيز بن محمد بن علي بن عبد الله بن أبي طالب
- ٣ - عبد العزيز بن محمد بن علي بن عبد الله بن أبي طالب

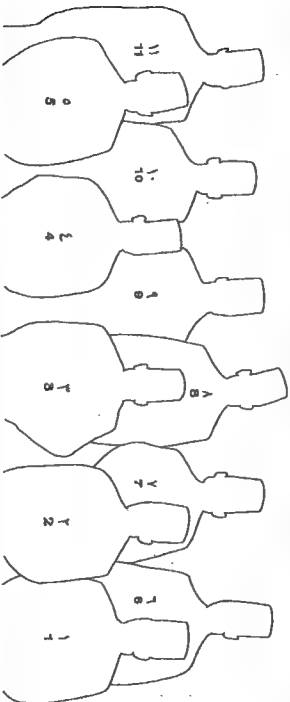
۱۱۱
۱۱۱۱

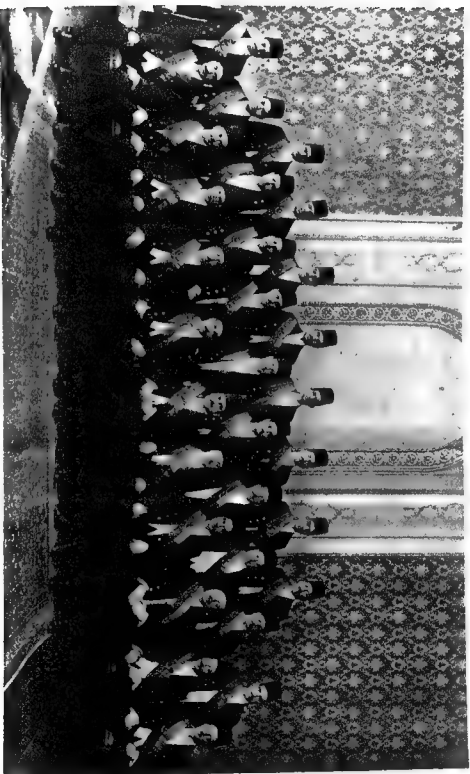
LE PROCUREUR GENERAL ET LES CHEFS DE PARQUET EN 1931

4 - Ahmed Mohamed Hassan Bay.
5 - Mahmoud Mohamed Marouf Eff.
6 - Hassan Tewfik Bay.

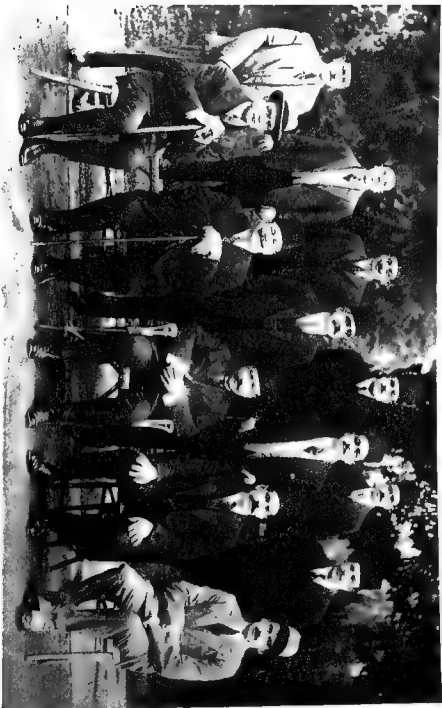
7 - Mahmoud Helmy Bouka Bey
8 - Ahmed Mohamed El Khazine
9 - Mohammed Badky Khalil Bey.

70 - Ahmed Zaki Hanna Bay
11 - Moustafa Frouhdy Bay.





رابطة الزعماء الوطنيين
 LES MEMBRES DU PAROJET GENERAL EN 1926

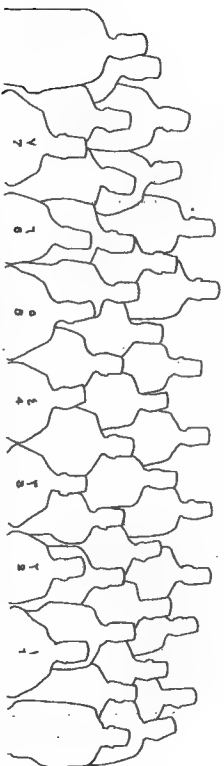


١٩٢١
 LES MEMBRES DU PARQUET DE LA COUR D'APPEL EN 1921



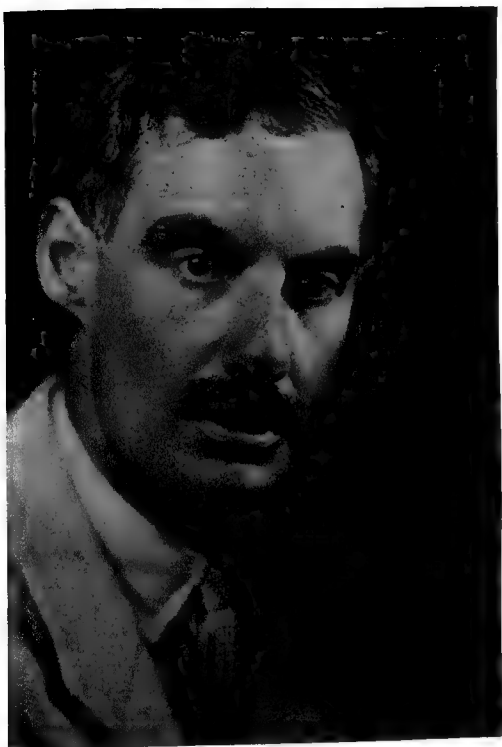
المجلس الاستئنافي
 LES MEMBRES DU PARQUET DE LA COUR D'APPEL EN 1909

١- السيد محمد بن عبد الله
 ٢- السيد محمد بن عبد الله
 ٣- السيد محمد بن عبد الله
 ٤- السيد محمد بن عبد الله
 ٥- السيد محمد بن عبد الله
 ٦- السيد محمد بن عبد الله



LES MEMBRES DU PARQUET DE LA COUR D'APPEL EN 1909

- 1 - Ibrahim Farid Bey.
- 2 - Abdel Hamid Sabour Bey.
- 3 - Mohamed Farid El Ouedi Bey.
- 4 - Abdel Khalek Benoit Pacha (Le Procureur Général).
- 5 - Ali Abdel-Fouah Pacha.
- 6 - Mr. Kohn.
- 7 - Mahmoud Zaky Bey.



المستشار ادوارد جيفرسون
إيفلين شيرمان
رقم ١٧ فبراير ١٩٣٢

Mr. E. G. PAYNE
INSPECTEUR EN CHEF DES PARQUETS
(17 Février 1932)

مصلحة العامة للمعوقين



السيد جورج هوجز
 (من تاريخ 15 فبراير 1934)
 Mr. G. H. HUGHES
 INSPECTEUR EN CHIEF DES PARQUETS
 (1 Janvier 1913 - 16 Février 1934)

بیان
انستاء بآشففتی انیابات هم هورم

انستور جورج هولنجورث هیوز من اول یایرے ۱۹۱۳ ال ۱۶ یایرے ۱۹۲۲

انستور ادوارد جوفری جان من ۱۷ یایرے ۱۹۲۲

(٥)

مصلحة الطب الشرعى

بقلم حضرة صاحب العزة الدكتور محمود ماهر بك

نكان يقوم بالأعمال الطبية الشرعية إلى عام ١٨٩٠ أطباء مصلحة الصحة دون غيرهم . وفى أول يونيه سنة ١٨٩٠ نقل من مصلحة الصحة إلى وزارة الحفانية المرحوم الدكتور حسن رفقى باشا ، وهو أول من شغل وظيفة طبيب شرعى لدى المحاكم الأهلية وكان مقر عمله بسرأى بحكمة الاستئناف . والظاهر أنه كانت لا تحال عليه إلا الحوادث الهامة نظرا لعدم وجود مساعد له . وظل فى وظيفته إلى مارس سنة ١٨٩٦

وفى أول سبتمبر سنة ١٨٩٧ عين الدكتور نولن طبيبا شرعيا ، وكان مقر عمله فى وزارة الحفانية إلى أن نقل للنيابة العمومية فى أول يناير سنة ١٩٠٢

وفى ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦ عين الدكتور توماس هاملتون مساعدا للدكتور نولن ، وبقي معا إلى أن نقل الدكتور نولن إلى وزارة الداخلية فى أول أبريل سنة ١٩٠٩ حيث عين مديرا للأمن العام وبقى الدكتور توماس هاملتون إلى وظيفة طبيب شرعى .

وفى أول يولييه سنة ١٩٠٩ عين الدكتور محمود ماهر بك قفلا من مصلحة الصحة العمومية طبيبا شرعيا مساعدا مع الدكتور هاملتون .

توفي أول يولييه سنة ١٩١٤ عين معهما المرحوم الدكتور عبد الحميد طاهر بك في وظيفة طبيب شرعى مساعد نقلا من مصلحة الصحة العمومية .

توفي ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ توفي الدكتور توماس هاملتون . وفي ٢٧ مارس سنة ١٩١٧ عين الدكتور سدى سميت مكان الدكتور هاملتون طبيا شرعيا أول . وبقى كل من الدكتور محمود ماهر بك والمرحوم الدكتور عبد الحميد طاهر بك إلى درجة " طبيب شرعى " . وقد توفي الأخير في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ وعين ببله حضرة الدكتور محمود صادق بك نقلا من مصلحة السكة الحديد في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧

توفي أول يناير سنة ١٩٢٨ لقب الدكتور سدى سميت بكبير الأطباء الشرعيين ، ولقب الدكتور محمود ماهر بك بالطبيب الشرعى الأول . وفي ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ استقال الدكتور سدى سميت وبقى الدكتور محمود ماهر بك كبيرا للأطباء الشرعيين في أول أغسطس سنة ١٩٢٨ ليكرى من ذلك أنه لعهد قريب جدا لم يكن للطب الشرعى غير قسم واحد ملحق بالنيابة العمومية ومقره القاهرة . وكان به ثلاثة أطباء شرعيين والسكرتارية ، وهذه مكونة من السكرير وموظف أو اثنين ، ومع ذلك كان اختصاصه يشمل القطر كله .

إلا أن مقدار العمل في مبدأ الأمر كان مناسباً لعدد الأطباء ، ثم أخذ يزداد شيئاً فشيئاً مع تطور الحياة الاجتماعية ، وما نشأ عن ذلك من حيلة المجرمين في ارتكاب الجرائم وإخفاء مآلها مما زاد الحوادث الجنائية تعقيداً وزاد الحاجة إلى تدخل الأطباء الشرعيين للوصول على ضوء أبحاثهم إلى اكتشاف هذه الجرائم .

لقد كان لما قدموه من الموعية للقضاء أثر كبير في جميع جهاته ، فزادت الثقة في عملهم وتضاعف عدد القضايا التي كانت تحوّل إليهم فصاروا يستفتون حتى في مسائل لا مساس لها بفن الطب الشرعى مباشرة ، ولكنها ذات أهمية من حيث إثبات الجرائم .

لقد لوحظ أن أعمال الطب الشرعى كانت لا تدار زيادتها تستنفد أغلب أوقات الأطباء الصحيين بالمرآة وتوقعهم عن القيام بأعمالهم الصحية ، كما لوحظ أنهم بالنظر لعدم خبرتهم بالأبحاث الطبية الشرعية ، ولعدم إلمامهم بطرقها الحديثة لم تكن آراؤهم دائماً على ما يبنى من الصحة من

الوجهة الفنية . فتلخفا لهذه الحالة التي لا تتفق مع ما وصلت إليه مصر من المدنية والرقى العلمى ، ورفضه فى الأخذ بكل الأسباب لتحقيق العدالة فى مختلف القضايا الجنائية ، فكرنا فى ضرورة زيادة عدد الأطباء الشرعيين وتوزيعهم على أهم جهات القطر ، وتباحثنا مع سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية ، وافقنا على رفع المسائل الطبية الشرعية فى الجنائيات عن كاهل أطباء الصحة بالتدرج ، فقدم سعادة الدكتور محمد شاهين باشا بناءً على ذلك اقتراحا بهذا المعنى لدولة وزير الداخلية .

لقد وافق دولة على ما يمكن باشا وزير الداخلية إذ ذاك على هذا الاقتراح وأبلغه إلى معالى وزير الحفانية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦

لما حال معالى وزير الحفانية كتاب دولة وزير الداخلية علينا فأيدنا رأى سعادة الدكتور شاهين باشا وقدمنا مشروما بإنشاء إدارة طبية شرعية تكون لها فروع فى أقاليم القطر المختلفة ، ويكون مقرها فى المدن التى بها حاكم ابتدائية . وقد وافق على هذا المشروع معالى وزير الحفانية . وتقتضى المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا ، وقدم به مشروما للبرلمان فأقره ووافق على زيادة ثمانية آلاف جنيه بميزانية الطب الشرعى للبلد فى تنفيذه على أن تزيد ميزانية الإدارة تدريجيا حتى يتم تعمير الفروع فى الأقاليم .

لبناء على ذلك ، وبعد الاتفاق مع وزارة المالية على كيفية توزيع هذا المبلغ ، أصدر معالى وزير الحفانية فى يناير سنة ١٩٢٨ قرارا . بتكوين لجنة لانتخاب الأطباء اللازمين للإدارة الطبية الشرعية من بين من تقدموا ، فانتخب تسعة أطباء اشتغلوا بالتقنين والتخصص فى القسم لمدة سنة تقريبا .

لأبلاغ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أصدر معالى أحمد خشبه باشا وزير الحفانية اللائحة الداخلية الأولى لهذه الإدارة . وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ أصدر قرارا بإنشاء الأربعة الأقسام الأولى بمصر واسكندرية وأسيوط وطنطا .

لوجب أن نتوه هنا أن الفضل الأكبر فى تنفيذ هذا المشروع يرجع لمعالى وزير الحفانية المرحوم زكى أبو السعود باشا ، ولسعادة النائب العمومى فى ذلك الوقت سعادة محمد طاهر نور باشا وكيل وزارة الحفانية الحالى .

لذلك تم إنشاء إدارة للطب الشرعى تابعة للنيابة العمومية وظل الحال كذلك إلى ٦ مايو سنة ١٩٣١ حيث أقر مجلس الوزراء اقتراحا بفصلها من النيابة العمومية وجعلها مصلحة قائمة بذاتها تابعة لوزارة الحفانية رأسا .

تكوين المصلحة الطبية الشرعية

فهرع فى تكوين المصلحة الطبية الشرعية فى عام ١٩٢٧ باعتبارها إدارة تابعة للنيابة العمومية ، فأنشئت الوظائف التى اكتفى بالابتداء بها وشغلت هذه الوظائف تدريجيا ، وظل الأطباء والموظفون يتدربون على الأعمال فى القاهرة تحت إشرافنا إلى أن تم افتتاح الفروع بالجهات . وتتكون المصلحة الطبية الشرعية الآن من :

(١) الإدارة العامة " مكتب المدير العام وكبير الأطباء الشرعيين " وشمل :

ولا — مكتب السكرتير الفنى للمصلحة ويتبعه :

(أ) لمعمل الكيمياء .

(ب) لمعمل الأبحاث السيولوجية والباثولوجية .

(ج) قسم الأشعة والتصوير .

(د) المتحف .

(هـ) المكتبة .

ثانيا — مكتب السكرتير الإدارى للمصلحة ويتبعه :

(أ) السكرتارية .

(ب) المستخدمون .

(ج) الحسابات .

(د) المخازن .

(هـ) الأرشيف .

(٢) الفروع وهى :

(١) قسم الطب الشرعى بمصر .

(ب) » » باسكندرية .

(ج) » » بطنطا .

(د) » » باسيوط .

لوقبل الكلام عن المصلحة وفروعها تحسن الإشارة إلى أعمال الطبيب الشرعى واختصاصه .

الأطباء الشرعيون واختصاصهم

طباء المصلحة الطبية الشرعية يكرسون جميع أوقاتهم للوظيفة ولا يسمح لهم بمزاولة مهنتهم في الخارج . وذلك لكي ينصرفوا إلى دراسة القضايا والمسائل الفنية التي تعرض عليهم ، وليكون لديهم متسع من الوقت للاطلاع ومتابعة ما يستجد من الأبحاث العلمية في فروع الطب الشرعى المختلفة .

لويخصر اختصاص الطبيب الشرعى فيما على :

(١) الكشف على جثث المتوفين الذين يشق في وفاتهم ، سواء كانت وفاتهم بغاة أو عارضية أو جنائية ، وتشريحها .

(٢) استخراج الجثث المشتب في وفاتها بعد دفنها لإعادة تشريحها ولخصها .

(٣) إبداء الرأى في القضايا والتقارير الطبية الخاصة بها في الحالات التي تكون قدمت فيها تقارير طبية من أطباء المراكز أو ضياعهم ويرى المحقق ضرورة استفتائهم فيها .

(٤) الحضور أمام المحاكم لإبداء الرأى الطبي في القضايا المنظورة بها ، سواء أكانت التقارير الطبية المقدمة فيها صادرة عن الأطباء الشرعيين أم عن أطباء آخرين .

(٥) حماية مكان الجريمة بالاشتراك مع أعضاء النيابة في القضايا الهامة .

(٦) فحص جميع المضبوطات من آلات نارية ومقدوفات وغيرها لإبداء الرأى في حالتها من حيث علاقتها بالحوادث المضبوطة فيها .

(٧) فهمل الأبحاث والتجارب العلمية في الحوادث التي تستلزم ذلك .

(٨) للكشف على المصابين في الأحوال الجنائية لمعرفة أسباب إصابتهم وسبل خطورتها والآلات التي أحدثتها ، وعلى المتهمين لمعرفة ما إذا كانت بهم آثار تشير إلى اشتراكهم في الجريمة .

(٩) للكشف على المصابين بعد شفائهم لتقرير ما إذا كان تخلف عندهم عاهات مستديمة .

(١٠) تقدير السن في جميع الحوادث التي تقتضى ذلك .

(١١) الاستمرار على المتنازع عليهم من الأحياء وعلى مجهولى الشخصية من المتوفين بحث الجثث أو أجزائها .

(١٢) للكشف على الجنى عليهم والمتهمين في أحوال تلك العرض ولخص المضبوطات .

(١٣) للكشف، كندوين من وزارة الحفانية، على المساجين المطلوب الإفراج عنهم أو قتلهم لسجون مديرياتهم لأسباب صحية .

(١٤) للكشف على المتهمين لتقدير مسئوليتهم في أحوال العته والادماء بالجنون .

(١٥) للكشف على المشتريين لمعرفة مقدرتهم على العمل .

المصلحة الفروع

(١) الإدارة العامة

المكتب للمدير العام كبير الأطباء الشرعيين

هو المكتب الرئيسي الذى له الإشراف العام على جميع الأعمال الفنية والإدارية في المصلحة وفروعها من أقسام طبية شرعية ومعامل وغيرها .

المدير العام يجانب أعماله الإدارية يقوم كذلك، بصفته كبير الأطباء الشرعيين ، بالفصل في المسائل المختلف فيها من الوجهة الطبية الشرعية ، كما يقوم أيضا بدرس ونخص الحالات التي

ترى الثبايات والمحاكم أو الجهات القضائية الأخرى إحالتها عليه مباشرة لأهمية خاصة ، فضلا عن أنه يشترك مع الأطباء الشرعيين في الأقسام المختلفة في دراسة القضايا الهامة وتوجيه أبحاثهم فيها .

لهو الذى يوجه أعمال المعامل الكيماوية والسيرولوجية ، ويتلقى نتائج التحليل فيها ويعمر المذكرات الإيضاحية عنها في الأحوال التى تستلزم ذلك .

لأسكرتير الفنى يساعد كبير الأطباء الشرعيين في مهامه الفنية، ويراقب أعمال الأشعة والتصوير والمتحف والمكتبة ويقوم بتنظيم الأرشيف الفنى .

لأسكرتير الإدارى يراقب جميع الأعمال الإدارية والمالية المختلفة في جميع فروع المصلحة ويقوم بالتفتيش عليها من وقت لآخر.

المعمل الكيماوى

شانت أعمال التحليل المتعلقة بالطب الشرعى قبل سنة ١٩٢٠ تحال على معمل مدرسة الطب لعدم وجود معمل يقيم الطب الشرعى في ذلك الوقت .

لوى سبتمبر سنة ١٩٢٠ أنشئ للقمم معمل كيماوى صغير كانت أعماله لا تسمى البحث من السموم في حوادث التسمم الآدى وتسمم الحيوان ولخص البقع الدموية والمواد المخدرة التى كان معظمها عينات من الحلوى المسروقة بالمنزل . وقد أخذت أعمال هذا المعمل تتنوع باطراد يستمرى النظر حتى صارت تشمل :

(١) فحص المضبوطات والأشياء والإفرازات في أحوال التسمم الآدى والحيوانى .

(٢) فحص المواد المخدرة بجميع أنواعها من سموم بيضاء وحشيش وأفيون ومنازىل ومعاجين ، وكذلك الأدوات التى تستعمل فيها كالخفن وجوز التدخين وغيرها .

(٣) فحص البارود والرصاص من الوجهة الكيماوية لتحديد نوعه وتركيبه والآلات النارية ، للبحث عن مخلفات البارود المحترق بها ، وتحديد نوع تلك المتخلفات لإبداء فكرة تهريرية عن تاريخ إطلاق السلاح إذا تبين به أثر إطلاق .

(٤) فحص محتويات التنايل من مفرقات ومقذوفات وسدادات وأظفة ، لإثبات نوعها وكيانها وطريقة استعمالها وخطورتها .

(٥) فحص المضبوطات التي يشبه فيها في حوادث الحريق التي تقع في الأماكن المؤمن عليها .

(٦) فحص البقع الدموية والمنوية وغيرها من البقع المختلفة في ملابس الجاني عليهم أو المتهمين أو في الألفشة المضبوطة في قضايا جنائية .

(٧) فحص الأغذية والأدوية المنشوشة المضبوطة في حوادث جنائية .

(٨) ثلث السنين الأخيرة بدأ العمل بفحص العملة وأوراق البنكوت المزيفة والمستندات الملعون فيها وما يتبعها من فحص الأحبار والورق والأصباغ والمعادن .

شكل هذا عدا حالات أخرى مختلفة لا تدخل تحت حصر مما يحتاج فيها المحقق للفحص الكيماوي لإثبات نوع الشيء أو لمقارنته بأشياء أخرى مضبوطة .

لقد زادت تما لذلك أعمال العمل زيادة كبيرة ، حتى بلغ عدد القضايا التي فحصت مضبوطاتها به في سنة ١٩٢٩ ، ١٢٥٧٠ منها ١٠٢٨٤ قضية مخدرات بعد أن كانت ٩٠٣ قضية في سنة ١٩٢١ منها ١٩٤ قضية مخدرات . ويتصل تطور العمل في هذا العمل اتصالا وثيقا بتطور التجار غير المشروع بالمواد المخدرة ، ففي أيامه الأولى كانت أهم المواد المتداولة منها هي الأفيون والحشيش والمتروك ، وحوالي عام ١٩٢٤ بدأ ظهور السموم البيضاء في القطر ، ففحص العمل منها في تلك السنة ١١ عينة من المروين و ١٠٥ عينة من المورفين و ١٤٨ عينة من الكوكايين . ولم يزل استعمال الكوكايين أكثر من عامين حيث أخل مكانه للهروين في سنة ١٩٢٦ ، وذلك لأن المروين أكثر ربحا للتجربة نظرا لإمكان غشه بسهولة دون أن يحدث ذلك تغييرا في مظهره .

ثم حبط استعمال السموم البيضاء بعد ذلك واسترد المتروك مكانته ، ولكن متروك العهد الأخير أكثر تعقيدا في تركيبه من متروك العهد الأول .

لقد أخذ العمل يتسع تما لزيادة أعماله وتنوعها إلى أن أصبح الآن من أهم المعامل استعدادا .

لأننا قد لاحظنا أن النباتات والمحاكم بدأت تحمّل علينا حالات الترتيف والتزوير، وتطلب منا فحص الأجبار لمعرفة تركيبها، وفحص المستندات المطعون فيها، وأن عدد هذه الحالات زاد في السنوات الأخيرة، وقد كانت من قبل تحال على مصالح حكومية أخرى غير هذه المصلحة أو على خبراء عادين في الخطوط، آراءهم في الغالب غير مبينة على أسس علمية. فلذلك طلبنا إيفاد اثنين من كياوي المصلحة في بعثة للتخصص في أبحاث الترتيف في الورق والعملة، وفي أبحاث الأجبار، ليتولى المعمل الكياوي بعد عودتهما فحص جميع حالات الترتيف والتزوير في ضوء العلم الصحيح. وقد أوفدناهما فعلاً إلى فينا وبرلين حيث قاما بهذه الدراسات وطادا في أغسطس سنة ١٩٣٣، ومن ثم أعذت النباتات والمحاكم تحمّل ما لسيا من هذه الحالات على مصلحة الطب الشرعي.

فحص الأبحاث السيرولوجية

كان المعمل الكياوي يقوم بفحص الدم وأبحاث المصل تحت إشراف كبير الأطباء الشرعيين حتى صيف سنة ١٩٢٩، ولكن بالنظر إلى زيادة الأبحاث الكياوية، وتلانيا لتأخير أبحاث الدم والمصل، ولتأمين الحاجة إلى معونة خبير في الفحص الميكروميكروبي والبايولوجي وجميع الأبحاث لمنطقة بالشعر والبقع الدموية والمنوية وخلافها، رأينا من الضروري إنشاء معمل خاص للأبحاث السيرولوجية والبايولوجية، وقد أنشأناه فصلاً وجهزناه بأحدث الأجهزة العلمية وبدأ عمله في أول عام ١٩٣٠. وتختص أعماله فيما يلي :

(١) فحص المواد الدموية لمعرفة ما إذا كانت آدمية أو حيوانية أو لطير ولأى نوع من الحيوانات أو الطير.

(٢) فحص الدم الآدمي وتصنيف الفصيلة التي يتبعها. ولهذا الفحص أهمية خاصة في قضايا الاستعراف وتنازع البوة وفي الأحوال التي يشرع فيها على دماء آدمية في ملابس المتهمين ليان ما إذا كانت من فصيلة الجنى عليه أو من غيرها.

(٣) فحص الإنزيمات كالسيلان وغيره.

(٤) فعمل الأبحاث الباثولوجية على القطاعات التشريحية التي يقدمها حضرات الأطباء الشرعيين لإثبات نوع المرض إن كانت خاصة بمرض، أو لبيان ما إذا كان بها انسكابات دموية في الأحوال التي يتوقع فيها قدم الحالة أو التعفن، الأطباء عن التثبت من ذلك عند التشريح.

(٥) فحص الشعر لتعيين نوعه إن كان آدميا أو حيوانا، وعمل مقارنة بين ما يضبط طالقا يبحث المجنى عليه أو في مكان الجريمة وبين شعر المتهمين، أو بين ما يضبط في مكان يشبهه في أنه مكان الجريمة وبين شعر القتيل. وقد ساعد ذلك كثيرا في قضايا عديدة.

(٦) فحص الأقمشة والألياف لتعيين نوعها ومقارنتها ما يوجد منها مع جثة بما يشترطه لدى المتهمين من ملابس أو أقمشة لإثبات ما إذا كان أصله بالفعل منها أو محتملا أن يكون منها.

(٧) الأبحاث الخاصة بالدم لإثبات ما إذا كان المتهم أو المجنى عليه في قضية قاتل مصابا بالزهرى.

(٨) الأبحاث البكتريولوجية لإثبات نوع الميكروب الموجود في إفرازات في الفضايا التي يقوم بفحصها الأطباء الشرعيون.

(٩) فحص البقع لإثبات ما إذا كانت منوية أم لا في قضايا هنك العرض.

قسم الأشعة والتصوير

أنشئ هذا القسم في سنة ١٩٢٠ وظل يمثل منذ ذلك الحين بجهاز أشعة صغير.

لأن توسع نطاق العمل وتنوع الحالات التي تخصص بالأشعة أصبح ذلك الجهاز عاجزا عن لحسن حالات كثيرة فامتدحضرنا جهازا كبيرا.

لأنه يخصص أعمال هذا القسم فيما يلي :

(١) فحص الأشعة في القضايا المختلفة في إصابات العظام وفي الإصابات بالأعيرة النارية وفي حالات تقدير السن وغيرها.

(٢) أخذ الصور الفوتوغرافية للبحث والمصاين في الحوادث الجنائية، وكذلك في قضايا الاستعراق وتنازع البتة، وتصوير وتكثير الآثار المختلفة التي تحملها الأسلحة النارية بمقنوفاتها ، وتصوير الأوراق المطعون فيها بالتروير والتصوير بالميكروسكوب، وكذلك أخذ صور فوتوغرافية عن محال الجرائم .

لوجود بالقسم كذلك جملة أجهزة أخرى ، منها جهاز لتعيين الأجسام القريبة والمقنوفات النارية بالجسم وجهاز ستريوسكوب لمقارنة صور الأشعة وجملة آلات تصوير متنوعة ، منها ماهو خاص بالتصوير الفوتوغرافي العادي ، وما هو خاص بتصغير صور الأشعة ، وأخرى لتكثير الصور الفوتوغرافية، ومدة أجهزة لفحص المقنوفات وما يوجد على سطحها من الخدوش والمآزيب، وتصويرها حتى تمكن مشاهدتها بالعين المجردة، وجهاز للأشعة فوق البنفسجية لفحص أوراق البتة نوت والأوراق المطعون فيها بالتروير وأنواع الجبر .

المتحف

أنشئ هذا المتحف سنة ١٩٢٠ بكتبة الطب لعدم وجود مكان فسيح ببناء المصلحة يسعه في ذلك الحين .

لما نقلت المصلحة إلى مقرها الحالي في أواخر سنة ١٩٣٢ أبقينا المتحف الموجود بكتبة الطب على حاله لفائدة الطلبة ولوجود مشرحة المصلحة بها ، ولأن الكلية طلبت الاحتفاظ به ، وبدأنا في إنشاء متحف خاص لأطباء المصلحة يشمل جميع النماذج الهامة في مختلف المواضيع الطبية الشرعية ليتسنى لهم الرجوع إليها عند الحاجة ، وقد خصصنا له مؤقتاً غرفتين كبيرتين وأمل أن يتم إنشاؤه قريباً .

لما المتحف الأول الموجود بكتبة الطب فقد بلغت العينات الموجودة به أكثر من ألفي عينة ، أهمها ما يأتي :

- (١) قطاعات تشريحية للأمراض المختلفة خصوصاً ما يحدث منها الموت الفجائي .
- (٢) الآلات الرضائية المستعملة في القضايا الجنائية كالنابيت وأنواعها والمعصى والقفوس وغيرها .

- (٣) الآلات النارية المستعملة قديماً وحديثاً .
- (٤) المقذوفات النارية على اختلاف أنواعها .
- (٥) الآلات الحادة والملدبة كالسكاكين والشيش والسيوف الخ .
- (٦) هجمات تشريحية بها أنواع الإصابات المختلفة .
- (٧) العظام وتأثير الإصابات فيها والكسور المتنوعة الأسباب وكيفية الشفاها .
- (٨) ملابس متنوعة بها آثار لإصابات بأعية نارية وآلات قاطعة وطاعة وراضة .
- (٩) المخدرات وطرق تعاطيها واستعمالها وتبريها وغشها .
- (١٠) السموم والأحشاش المستعملة في القطر المصرى وأنواعها وكيفية إعطائها .
- (١١) تأثير السموم على الأحشاء .
- (١٢) شهور أشعة وصور فوتوغرافية عن الإصابات .
- (١٣) نماذج من عظام تبين درجة النمو في الأعمار المختلفة .

لقد قيلت جميع هذه البيانات وكتب على كل عينة موضوعها وأهميتها الفنية . ويمكن القول بأن المتحف الطبى الشرعى فى الوقت الحاضر قد أصبح يضارع أكبر المتاحف ، لاحتوائه على نماذج للقطع التشريحية ومختلف الآلات المستعملة فى الجنايات وتأثيرها مما يندر وجوده مجتمعاً فى مكان واحد فى الخارج . ولا يخفى ما لهذا المتحف من عظيم الأثر فى دراسة المسائل الطبية الشرعية ، وليس أدل على ذلك من إعجاب زائرى المؤتمر الطبى بمجموعاته عند مشاهدتهم لها بحضورنا واهتمامهم بدراستها بعد ذلك .

٢ - الفروع

(١) قسم الطب الشرعى بمصر

لوقره القاهرة . وقد أنشئ فى أول يناير سنة ١٩٢٩ ، وتشمل دائرة اختصاصه مدينة القاهرة ومديريات البحيرة والفيوم وبني سويف والمنيا والقليوبية والشرقية والمنوفية (حدا مرسى تلا وشبين الكوم) ومحافظة القنال والسويس .

(ب) قسم الطب الشرعى لآسيوط

للمقره مدينة آسيوط. وقد افتتح فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ وتشمل دائرة اختصاصه مديريات آسيوط وجرجا وقنا وأسوان .

(ج) قسم الطب الشرعى لآسكندرية

للمقره مدينة الإسكندرية . وقد افتتح فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ وتشمل دائرة اختصاصه محافظة الإسكندرية ومديرية البحيرة .

(د) قسم الطب الشرعى لطنطا

للمقره مدينة طنطا . وقد افتتح فى أول يونيه سنة ١٩٣٠ وتشمل دائرة اختصاصه مديريتي الغربية والدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى تلا وشبين الكوم فى مديرية المنوفية .

لأنظر لقلة هذه الأقسام واتساع دوائر اختصاصها وعدم ترتيبها فى سائر أنحاء القطر لم يقسن لنا تحقيق ما كنا نرجوه من تجميعها ، وهو رفع الأعمال الطبية الشرعية عن كاهل أطباء مصلحة الصحة وتناول الحوادث الجنائية من مبدأ وقوعها . عل أن ذلك لم يمتنعنا من أن نخطو الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الغاية ، فقد طلبنا ، منذ افتتاح هذه الأقسام ، إخطار أطبائنا عن جميع حوادث القتل التى تقع فى جهات معينة فى دوائر اختصاصها بمجرد التبليغ عنها ليقوموا لمحال هذه الحوادث ويباشروا مهمتهم فيها فوراً ، ليتجه التحقيق من مبدئه للوجهة الصحيحة فى ضوء نتائج أبحاثهم. هذا فضلاً عن تسليمهم للقيام فى جميع الحوادث الهامة التى تقع فى غير هذه الجهات المعنية ويرى المحققون ضرورة حضور الأطباء الشرعيين فيها .

لأسرنى أن أشير فى هذه المناسبة إلى أن حضرات الأطباء الشرعيين فى جميع الأقسام قد بذلوا كل جهد فى القيام بمعلمهم على أتم وجه مما أكسبهم ثقة النيابة والقضاء والسلطات الأخرى التى بينها وبينهم رابطة عمل . بل إن التفصيليات فى الإسكندرية بلغت قمتها بهذا القمع إلى حد الاكتفاء بنسب أطبائهم فى حالات الأجانب التابيين لها دون اشتراك أطباء هذه التفصيليات معهم فى الكشف أو تحرير التقارير .

لأن النظر إلى زيادة العمل في جميع الأقسام زيادة لم تكن منتظرة وكثرة تدب الأطباء للانتقال في الحوادث الجنائية مع اتساع دوائر اختصاص هذه الأقسام قد يضطر الأطباء للاعتذار عن الانتقال في بعض الحوادث أو للقيام متأخرين فيها .

لقد لاحظ ذلك حضرات المستشارين وودوا لو أن المصلحة تتخذ إجراء من شأنه أن يتولى الأطباء الشرعيون فحص المصابين في جميع الجنائيات . والمصلحة لا ترى سبيلا لتنفيذ هذه الرغبة إلا بتعميم الأقسام الطبية الشرعية في الجهات التي تتعقد فيها محاكم الجنائيات .



بیان

لغتماء الرؤساء لصلحة الطب الشرعی ثم کورم

الدكتور حسن لافقی باشا ... من أول یونیہ ۱۸۹۰ء الی مارس ۱۸۹۶ء

الدكتور کارولڈ کولن ... من أول ستمبر ۱۸۹۷ء الی ۳۰ مارس ۱۹۰۹ء

الدكتور کوماس کاملتون ... من أول اپریل ۱۹۰۹ء الی ۲۲ نوفمبر ۱۹۱۶ء

الدكتور کائنی سمیت ... من ۲۷ مارس ۱۹۱۷ء الی ۲۱ مایہ ۱۹۲۸ء

الدكتور محمود کاکار بک ... من أول أغسطس ۱۹۲۸ء



الدكتور حسن رفقي باشا
 سكرتير بمكتبه في باريس

LE Dr. HASSAN RIFKY PACHA
 1er Juin 1890 - Mars 1896

مجلة الآداب والفنون



الدكتور هارولد نولان
 من ١٣٠٠ إلى ١٣٠١
LE Dr. HAROLD NOLAN
 1st September 1897 - 30 Mars 1909



الكتور توماس هاميلتون
 من مواليد ١٢٩٩ هـ الموافق ١٢ أبريل ١٩٠٩ م.

LE Dr. THOMAS B. HAMILTON
 1st April 1909 - 22 November 1916

مجلد السيرة الذاتية



الدكتور سيد سميث
 ١٩٢٧م إلى ١٩٢٨م
 LE Dr. SIDNEY SMITH
 27 Mars 1927 - 21 Mai 1928

سيرة ذاتية



الدكتور محمود ماهر
سي آداب في الطب ١٩٢٨

LE Dr. MAHMOUD MAHER BEY
1er Août 1928

مجلد کتابخانه

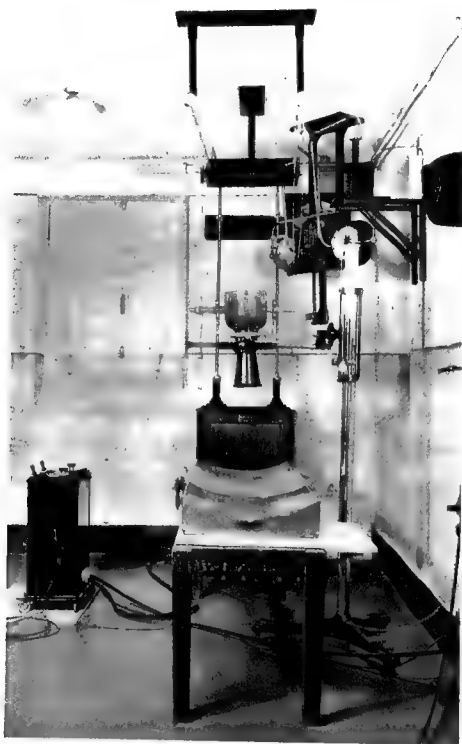


المتحف
 UNE DES SALLES DU MUSÉE

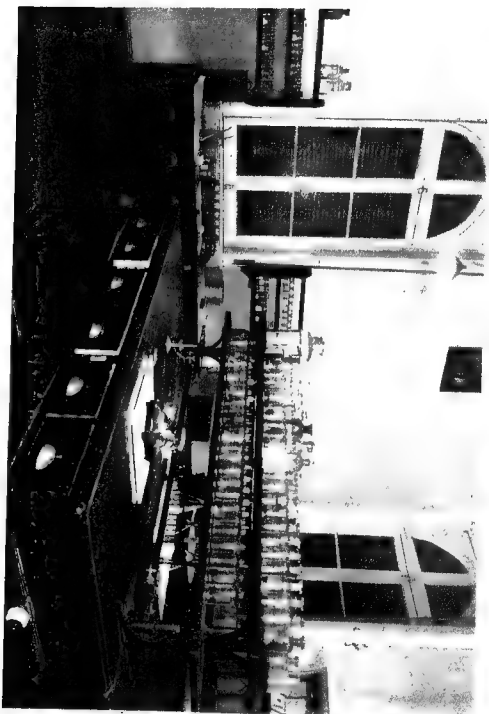
مجلس النواب



UNE SALLE DU LABORATOIRE DES RECHERCHES BACTERIOLOGIQUES ET PATHOLOGIQUES



إحدى فرق قسم الأشعة
UNE SALLE DE LA SECTION DES RAYONS X



64. *الغرفة الكيميائية*
 UNE SALLE DU LABORATOIRE CHIMIQUE

مختبر الكيمياء

(و)

تطور نظام السجون وإصلاحها في مصر

بقلم سعادة اللواء محمد باشا توفيق عبد الله مدير السجون

يُفكرم نظام العقاب في الوقت الحاضر على تقييد الحرية . فاختصاص الجماعة من المجرمين والسائين بنظامها يكون في أغلب الجرائم بالحد من حريتهم الشخصية بأشكال مختلفة تختلف تبعاً لجسامة الجريمة شدة وتيسيراً .

ولقد اختلفت النظم التي رسمتها الجماعات لتحقيق هذا المقاب فلكل أمة طريقها الخاصة ، إلا أنها كلها ترى في العصر الحاضر إلى غرض سام واحد وهو إصلاح المذنب واستبعاد الظروف التي تهيئ له الفرص لتوغل في الإجرام .

والنظم التأديبية في بلد من البلاد ، باعتبارها المظهر العمل للنظام الجنائي فيها ، تختلف باختلاف القوانين . ومن ثم كان إصلاح هذه النظم وتطورها يسير إصلاح القوانين الجنائية وما يلحقها من تطورات ، وهذا ما يشاهد في تطور نظام السجون في مصر .

إن الباحث في السجون في مصر لا يلبث أن يدرك مبلغ التقدم العظيم الذي وصل إليه هذا الفرع الهام من الإدارة الحكومية في مدى الخمسين عاماً السابقة . وذلك من مجرد الإسلام بمقالة السجون في مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية مباشرة ومقارنتها بما هي عليه الآن .

❦ يمكن للسجون في مصر إدارة مستقلة ولا قوانين ثابتة توجد نظامها وتصونه من الميث وتحدد طرق تنفيذ العقوبات التي تصدرها جهات القضاء . كما لم يكن بالقطريون مشيدة لهذا الفرض بالذات ، بل قد يكون السجن في الأصل ورشة معدة لصناعة من الصناعات أو أى بناء آخر كيفما اتفق اتخذ ليكون سجنًا . ولم تتبع السجون في إدارتها جهة رئيسية معينة إلا منذ الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في آخر عهد المغفور له الخديو إسماعيل بترتيب النظارات وتعيين اختصاصها ، فإن هذا الأمر جعل النظر في شؤون الحبسوانات من اختصاص نظارة الداخلية .

❦ في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات . ونص في البابين الثاني والثالث من الكتاب الأول منه على أنواع العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها (المادة ٣٣ بالنسبة للاشغال الشاقة والمادة ٣٥ بالنسبة للسجن والمادة ٤٤ بالنسبة لعقوبة الحبس) . وعقب صدور هذا القانون ألحقت السجون بالضبطيات ثم بالبوليس لما حل محل الضبطيات ، بالأمر العالي الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

❦ في ١٠ فبراير سنة ١٨٨٤ جعلت السجون مصلحة تحت إدارة مدير عمومي ، ووضعت لها لائحة داخلية صدق عليها بالأمر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

❦ في ١٢ أبريل سنة ١٨٨٥ صدر قرار نظارة الداخلية بإلغاء إدارة السجون وجعلها تفتيشا عموميا تابعا لقمم الضبط والربط (البوليس سابقا) ، وعين مستر هاري كروكشك مفتشا عموميا لها . وظلت هذه الإدارة تفتيشا يرأسه مفتش عام إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ففصلت من قمم الضبط والربط وألحقت بنظارة الداخلية مباشرة ، وفي ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ صدر قرار مجلس الوزراء بإبدال لقب مفتش عام السجون بمدير عام السجون .

❦ لما لاحتها الداخلية الصادرة في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ فقد عدلت بعدة أوامر عالية ، أهمها الأمر العالي الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ بشأن الإقراج المشروط . كما كتبت أحكامها بكثير من القرارات حتى صدر الأمر العالي المشتغل على لائحة السجون الجاري العمل بها الآن في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المعدلة بالقانونين رقم ٧ في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ورقم ٢٦ في ٧ يولي سنة ١٩١٣

لوفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ صدر اتفاق بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية على كيفية معاملة المسجونين الأجانب في السجون المصرية . وفى ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ صدرت لأشعة داخلية لمعاملة المسجونين التابعين للمحاكم المختلطة في السجون . وإلى ما قبل صدور الاتفاق واللائحة المشار إليهما كان ينفذ المجلس على الأجانب بسجون قنصلياتهم وعلى المحكوم عليهم من المحاكم المختلطة في سجون خاصة تابعة لها .

١ - الحالة السجون في وقت إنشاء المحاكم الأهلية

كانت السجون ، في ذلك العهد ، تابعة لإدارتها والرقابة عليها للضبطيات . فكان المدير أو المحافظ هو المشرف على السجون التي يديرها ، والسجون المركزية كانت تحت إدارة مأموري المراكز مباشرة . وقد أدى هذا إلى اندسام الانسجام في إدارة السجون المختلطة التي كانت حالها في جهة تختلف عنها في الجهات الأخرى تبعاً لما تبديه الإدارة من العناية بها في مكان دون مكان آخر . كما أن طريقة تحقيق العقوبة القليلة الحرية لم تكن مما يؤدي إلى إصلاح المذنبين حتى ولا وقايتهم ضد أنفسهم من خطر الاجتماع ، بل كانت تقتصر على مجرد الحجر على حريتهم . ويتضح ذلك من طريقة الحجر ومعاملة المسجونين .

١ - طريقة الحجر :

لم تشغل السجون أبنية أصلت في الأصل لأن تكون سجوناً ، بل إن أغلبها كان أبنية متداعية لم تتخذ فيها الاحتياطات الصحية الضرورية للمحافظة على صحة ساكنيها ، بل ومنها ما كان خالياً من مرافق الحياة الضرورية كدورات المياه ، ولم يكن هناك من الاعتادات ما أمد لإصلاحها وتنظيمها . فضلاً عن ذلك كان يحشر فيها أضعاف ما تتسع له . ولهذا الإزدحام أثره السيئ في المسجونين وتفشى الأمراض فيهم وارتفع نسبة الوفيات بينهم خصوصاً مع اندسام الاحتياطات الصحية اللازمة .

لو كان المكان الواحد يحوى جميع المسجونين من كل نوع ، فلم تكن هناك تفرقة بين المسجونين تنفيذاً لأحكام صادرة عليهم ، والمحبوسين احتياطياً في انتظار المحاكمة ، بل كان كل المسجونين يحجزون جزافاً ، لافرق بين قاطع الطريق والقاتل الذي يحظر ساعة تنفيذ القصاص فيه وبين

المحبوس احتياطيا لأخذه الجرائم . وكل ما كان هناك من تفرقة هو التفرقة في المنجزين الرجال والنساء . وأما أماكن المنجز الافرادى كوسيلة لاهاء الحرب أو كطريقة تأديب لمن يرتكبون ذنبا في السجن فلم تكن معروفة في السجون المصرية في ذلك العهد .

كانت العقوبات المقيدة لحرية مقصورة على السجن والأشغال الشاقة . فأما عقوبة السجن فكانت تنفذ في السجون العمومية والسجون المركزية التي تكلمنا عن حالتها . وأما عقوبة الأشغال الشاقة فكانت تنفذ في سجون خاص في ميناء الإسكندرية ، وكان هو الوحيد من نوعه في جميع نواحي القطر وحالته أحسن من غيره من السجون نسبيا ، وللسجونيين به معاملة تفوق معاملة المسجونين في غيره كما ستبينه .

٢ - معاملة المسجونين :

كانت معاملة المسجونين خالية من كل غرض يرمى إلى إصلاحهم ، بل كانت في حلتها معاملة سيئة ، إذ فضلا عن خلط المسجونين بعضهم ببعض وعدم التفرقة بينهم بسبب جرائمهم وحالاتهم وعدم تكليفهم بأى عمل داخل السجون أو خارجها ، قد كان على المسجون أن يأتي بملابسه وفراشه إذ لم تكن السجون تقدم لتأزليها شيئا من ذلك إلا في سجون واحد هو سجون ميناء الإسكندرية المدعى لإيواء المذنبين المقضى عليهم بالأشغال الشاقة .

فما الغذاء فكان يصرف من السجن للذين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فقط ، ومن مصادم من المسجونين كان إطلاعهم على ذويهم إطلاقا في سجون المراكز . وفي سجون المديرية والمحافظات لم تكن الأغذية تصرف إلا للعلمدين من المسجونين بناء على أمر المدير أو المحافظ . وكان في ذلك سبيل للتفرقة في المعاملة بين المسجونين تفرقة تهون السجن على البعض وتجعله جحима لا يطاق على البعض الآخر ، فضلا عما في مثل تلك الطرق من تهيئة الفرص لاتصال المسجون بأهله وذويه في الخارج .

كل أنه حتى في الحالات التي كان الطعام يصرف فيها للمسجونين فإنه لم يكن كافيا ، إذ كان مقصورا على الخبز والماء فقط ، وكان يخص المسجون الواحد ثلاثة أرغفة لا يتجاوز وزنها ٣٠٠ درهم في اليوم .

لأنه قد كان من وسائل منع هرب المسجونين ، كلما كان هناك مدعاة لخوف من هربهم ، أن توضع الأغلال الحديدية في أعناقهم ، ثم استعير عن ذلك بثبوت أقدامهم في خشب ثقيلة تمنعهم من الحركة .

إصلاح السجون في مصر

بدأ في حركة إصلاح السجون المصرية في الوقت الذي بدأ فيه إصلاح النظام القضائي في البلاد . حينذاك أخذت نظارة الداخلية تصدر للديريات والمحافظات منشورات متكررة تحض فيها على العناية بأمر السجون والمسجونين وتوفير أسباب الراحة لهم والعمل على ما فيه صيانة صحتهم باتخاذ الإجراءات الصحية داخل السجون وصرف الأغذية والملابس للمسجونين غير القادرين على إطالة أنفسهم . إلا أن هذه المنشورات لم تأت بنظم وقواعد جديدة لمعاملة المسجونين لتفسير عليها جهات الإدارة ، بل اقتصر على إبداء إرشادات ذات صفة عامة ، واستمر الحال كذلك حتى صدر الأمر العالي المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ بالتصديق على لائحة السجون الداخلية .

وفي ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ صدر قرار من نظارة الداخلية بلائحة السجون الداخلية انحصار بتشغيل المسجونين المحكوم عليهم ، ثم في ٧ يولي سنة ١٨٩٧ صدر قرار من نظارة الداخلية بالنظام الداخلي للسجون ، واستمر العمل بذلك حتى سنة ١٩٠١ إذ صدرت لائحة السجون الجديدة بالأمر العالي المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١ غلت محل اللائحة القديمة ووضع النظام الداخلي للسجون تطبيقاً لها .

صدور لائحة السجون في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

تطورت حالة السجون المصرية تطوراً كبيراً منذ صدرت لائحة السجون في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، فقد نظمت هذه اللائحة السجون ورتبت الموظفين الذين يقومون بالخدمة فيها وولدت الإجراءات التي تتبع لمعاملة المسجونين في جميع الجهات وحددت مسؤولية كل من الموظفين عن أعمال السجن . وبمقتضاها قسم المسجونون إلى ثلاث فئات : المسجونين احتياطياً ، والمحكوم عليهم بالحبس أو بالإقامة في السجن (لعدم القيام بأداء الغرامة والرد

والمصاريف) والمحكوم عليهم بالسجن . ونص على تخصيص محال يمينها ناظر الداخلية المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وأن يكونوا في أداء تلك الأشغال داخل المحال أو في الخارج تحت ملاحظة خصومية . كما نص على الفصل الكلي بين الفئات الثلاث المعنية للسجون المذكورين حتى في أثناء ساعات الفسحة في رحبات السجن ؛ وهذا الفصل يكون تاما عند ما تكون الأماكن مناسبة لذلك ، ويؤخذ في وضعها على تلك المناسبة بقدر ما يمكن من الاجتهاد . وكل ذلك ما عدا النساء فإنهن يمحسن بم عزل عن الرجال في كل الأحوال . كما بينت الإجراءات التي تتبع في قبول المسجونين ونظامهم الداخلي ، ونص على نظام الأشغال داخل السجن كما نص على نظام لزيارات المسجونين ومراسلاتهم ، وحددت العقوبات التأديبية التي توقع على المسجونين في داخل السجن بحيث تحول دون تسف الموظفين المنوط بهم توقيفهم ، ونص على وجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لنظافة السجن . وعلى الاحتياطات الصحية اللازمة لوقاية المسجونين من الأمراض والمحافظة على صحتهم . وجعلت الرقابة على السجون بمقتضى هذه اللائحة للنائب العمومي والمدبرين أو المحافظين كل في دائرة خاصة وشؤون معينة حددتها اللائحة .

وفي ١١ يناير سنة ١٨٩١ صدر قرار نظارة الداخلية بالوسائل التي تتخذ للمحافظة على صحة المسجونين ، ثم صدرت لائحة السجون الداخلية الخاصة بالمسجونين المحكوم عليهم ، وذلك بقرار نظارة الداخلية المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ وتقرر بمقتضاء نظام تشغيل المحكوم عليهم بالحبس أو السجن بحسب اعتماد كل شخص للصناعة وبحسب بنيت ، ومن لا حرفة له يوضع تحت التعليم . وحددت ساعات العمل . ونص على أن ينحصر خمسة وعشرون في المائة على الأقل من الرخ المحتمل من الأعمال الصناعية في تحسين حالة المحكوم عليهم الحسنى السيرة سواء كان ذلك أثناء مكثهم بالسجن أو عند خروجهم منه وذلك بناء على طلب مفتش عموم السجون وتصديق ناظر الداخلية .

وفي ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣ صدر ذكرير بتجديد العقوبات التأديبية التي توقع على من يخالف من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، وقيلت هذه العقوبات بحدود تحول دون الإساءة فيها .
 ثم صدر قرار وزاري في ٧ يولي سنة ١٨٩٧ بنظام السجون حددت فيه طرق معاملة المسجونين على اختلاف أنواعهم ، أي سواء كانوا محبوسين احتياطيا أو محبوسين تنفيذيا لأحكام

صادرة عليهم . وروى فيه أن يكون صفار المحبوسين ممن هم أقل من أربعة عشر عاما في معزل عنهم هم أكبر منهم سنا . كما نص على التفريق بين من يكونون محكوما عليهم لمدة أقل من ثلاثة أشهر ومن يكونون محكوما عليهم لمدة أكثر من ذلك إذا سمحت أماكن السجن . ورتب الشغل في السجن على ثلاث درجات يتدرج إليها المحكوم عليه سواء في ذلك المسجونون أو مذنبو الأشغال الشاقة .

ولا إن حركة إصلاح السجون هذه لم تأت بكل ثمرة المطلوبة . فقد أظهر العمل أن المسجونين لا يهربون السجن كثيرا ولم يكونوا يقومون بأعمال جديفة حتى إنه وجد في السجن طائفة من المسجونين اعتادوا ارتكاب الجرائم لالشيء إلا لسرقة السجن حيث يجدون مأوى لهم . وفضلا عن ذلك لم تكن التفريق بين المسجونين تبعا لأنواعهم متبعة ، فكان المكان الواحد يجمع المحكوم عليهم من كل نوع ، ولهذا الاختلاط أثره السيء في المسجونين لا سيما الحديث العهد بحياة السجن . ولعل السبب في ذلك كان واجبا إلى أن أماكن السجن لم تكن تحقق الفرض المنشود منها ولم تكن حالة البلاد المالية تسمح بإنشاء الأبنية اللازمة . وفضلا عن ذلك فقد كانت لائحة السجون الصادرة في سنة ١٨٨٥ ناقصة في كثير من نواحيها مما دعا إلى تعديلها أكثر من مرة بقوانين أو قرارات كانت سببا لاعتراض السلطات القضائية ، إذ كانت ترى أن وزارة الداخلية ليس لها الحق في إصدار قرارات بأمور لا يختصها نص الأمر العالي الصادر بلائحة السجون . وقد دعا ذلك إلى صدور لائحة السجون الجديدة بالأمر العالي المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وقد استهدمت أحكامها من التشريع الفرنسي والإنجليزي والهندي .

السجون في عهدنا الحاضر

شهدت لائحة السجون الحالية في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ (٩ فبراير سنة ١٩٠١) مشتتة على جميع القوانين الجاري العمل بها وقت صدورها فيما يتعلق بالسجون ، وأدخل فيها من التعديلات ما دلت عليه التجارب وأوجبه العمل . وقد نص فيها على ترتيب درجات السجون وحددت اختصاصات النائب العمومي والمفتش العمومي وموظفي السجون . وقد بيّنت الإجراءات التي تتبع في قبول المسجونين وقواعد معاملة المحبوسين احتياطيا وزيارات المسجونين وتغذيتهم وتاديبهم وقواعد الإفراج عن المسجونين والإفراج تحت شرط .

لقد اقرن هذا العهد بإنشاء مباني جديدة للسجون ، فأنشئ في المدة بين سنة ١٩٠٠ و ١٩١٢ عشرون سجنا في جهات القطر المختلفة ، وأنشئ بكل سجن منها ما يلزمه من الملحقات والمعدات كالستشفيات والحمامات والمغاسل والمطابخ والأفران وآلات التطهير بالبخار وآلات بخارية لتسخين المياه . كما أنشئت في السجون العمومية معامل لتطعيم المسجونين ببعض الصناعات كالنسيج والتجارة والحراطة وغيرها .

لتنظيم السجون في مصر الآن قائم على ذلك الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ والنظام الداخلي الذي وضع تنفيذا له ومفسرا لأحكامه .

لقد نظمت السجون وإصلاحات الأحداث من بنين وبنات ، وحددت أنواع الأعمال ، ورتبت طرق الرقابة على صحة المسجونين وإعالتهم داخل السجون وتهذيبهم ، ووضعت التبرؤفيا يتعلق بتأديبهم . وقد سار الإصلاح في السجون بعد صدور هذه اللائحة بخطوات واسعة حققت لحد بعيد ، الأغراض التي ترى إليها العقوبة في الوقت الحاضر .

السجون

١ - أنواع السجون :

تنقسم السجون إلى :

(١) سجنات .

(٢) إصلاحية الرجال .

(٣) سجون قومية .

(٤) سجون قناوية .

(٥) إصلاحية الأحداث (بنين وبنات) .

(٦) سجون شرورية .

١ - سجنات :

لحقى معدة للسجون من الرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ولم يبلغوا الستين من أعمارهم .

لحقى مصر ليمانان أحدهما في طره والثاني في أبي زعبل .

٢ - صلاحية الرجال :

في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ صدر القانون رقم ٥ بشأن المجرمين المتادين على الإجرام ونص فيه على إنشاء عمل خاص للمحكوم عليهم بمقتضاه . قى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨ صدر قرار ناظر الداخلية بتخصيص ليمان الدلتا لحولاء المجرمين . ولأنه نص في هذا القانون أيضا على أن يكون هذا العمل خاضعا في نظامه الداخلي لأحكام قانون اللوائح المعمول به ، على أن يكون لمفتش عموم السجون بعد تصديق وزير الداخلية وموافقة وزير الحفانية أن يعمل استناعات لصالح أولئك المحكوم عليهم ، فقد استصدر مفتش عموم السجون في ٤ أبريل سنة ١٩١٢ نظاما بكيفية معاملتهم وتشغيلهم وتعليمهم وتأديبهم .

لما المحكوم عليهم من النساء المتادات الإجرام فيقضين مدة التجربة المنصوص عليها في نظام الإجرام في مدين مصر ، ثم ينقلن تمضية باقى مدة حكم الإجرام في مدين أسيوط ؛ وذلك بسبب عدم تخصيص عمل لمن لفظة صمدن .

٣ - السجن العمومية :

لوجود عشرة مدين عمومية في جميع جهات القطر ، وهى :
شصر ، الإسكندرية ، شطا ، الإسكندرية ، الزقازيق ، المنصورة ، شنى سويف ،
شنيا ، شيوط ، شتا .

لويضى حقوقه في السجن العموى :

(أ) المحكوم عليهم بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور ، ما لم تكن مدة الحبس الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك بسبب الزمن الذى قضوه بالحبس الاحتياطى .

(ب) المحكوم عليهم بالسجن .

(ج) الرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين بلغوا الستين من أعمارهم والموقوفون لأسباب صحية .

(د) النسوة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .

(هـ) المحكوم عليهم من الجناس العسكرية بالأشغال الشاقة .

(و) المحبوسون احتياطيا في جنحة أو جنائية .

٤ - السجون الثانوية :

لهي متوسطة بين السجون العمومية والسجون المركزية ، ولا تقبل المسجونين إلا لمدة معينة تختلف باختلاف كل سجن منها متروحة ما بين أكثر من ثلاثة شهور وسنة واحدة . ومن زادت مدته المحكوم بها أو الباقى عليه منها عن سنة فينقل إلى السجن العمومى .

للسجون الثانوية ستة وهي :

لجنا ، هيين الكوم ، لشنور ، لجور سعيد ، لقيوم ، لحوهاج .

٥ - إصلاحيات الأحداث (بنين وبنات) :

أنشئت إصلاحية الأحداث حوالى سنة ١٨٩٤ بمدينة الإسكندرية وكانت معدة لقبول النلمان فقط ، وفى سنة ١٨٩٧ نقلت إلى بولاق بمدينة القاهرة ، ثم نقلت إلى سجن الجيزة (السجن الأسود) عقب نقل المسجونين منه إلى سجن مصر سنة ١٩٠١

لوفى سنة ١٩٠٧ تم بناء إصلاحية الأحداث الحالية ، وأعدت أماكنها لقبول النلمان والبنات .
لأن الباعث على إيجاد الإصلاحيات ما نص عليه فى المادتين ٦١ و ٦٤ من قانون العقوبات الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ ، من جواز وضع المحكوم عليهم من الأحداث ، بمن هم فوق السابعة إلى الخامسة عشرة من سنهم ، فى مواد الجلع والجنائيات ، فى مدرسة إصلاحية أو عمل آخر معين من قبل الحكومة .
لخصصت إصلاحية الأحداث بالجيزة لمؤلاء الأحداث ، وقسمت إلى قسمين منفصلين تمام الانفصال : أحدهما للبنين والثانى للبنات .
وكان يقبل فى هذه الإصلاحية أيضا المحكوم عليهم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المتشردين . فلما أن ألحقت مدرسة الحقل الصناعية الزراعية بهذه المصلحة نقل من وزارة المعارف سنة ١٩٢٥ ، وكان القانون رقم ٢ المشار إليه ساريا على المدن وبعض البادى ، وأتت المصلحة تخصيص إصلاحية الأحداث بالجيزة (بنين) للمحكوم عليهم بهذا القانون ، وتخصيص مدرسة الحقل التى غير اسمها باسم إصلاحية المريج للمحكوم عليهم بقانون العقوبات ، وبذلك تم الفصل بين الأحداث من فئة المتشردين وبين الأحداث المحكوم عليهم بمقتضى قانون العقوبات فصلا تاما ، وبروى فى هذا التخصيص أن الأحداث المحكوم عليهم بقانون التشرد

هم من المدن والبنادر الذين هم في حاجة لتعلم الصناعات ، حيث توجد ورش مستكة الآلات والعدد بإصلاحية الجيرة ، بخلاف المحكوم عليهم بقانون العقوبات وأغلبهم من سكان القرى المشتغلين بالزراعة والفلاحة فقد خصصت لهم إصلاحية المرج لتعلم الزراعة والأعمال الصناعية الزراعية في سبعين فدانا أعدت لهذا الغرض .

لقد أنشئ بالفناطر الخيرية في سنة ١٩٢٧ مصنع لفزل القطن لتكوين السجون ، فقد ألحق به بعض الفلجان من إصلاحية الجيرة لتمرينهم على هذه الصناعة ، ثم أنشئ لهم عمل خاص بتلك الجهة تسمى عليه أنظمة إصلاحيات الأحداث .

لما قسم النبات ، فقلعة علدن ، ولأن إدارته موكولة إلى سيدات ، فقد ظل شاملا لفتى المحكوم عليهم بالقانونين .

٦ - السجون المركزية :

يُخصى مدة الحكم في السجن المركزي كل من حكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، أو كانت المدة الباقية عليه وقت صدور الحكم أقل من ذلك بسبب الزمن الذي قضاءه بالحبس الاحتياطي . ومن زادت المدة المحكوم عليه بها أو الباقية عليه عن ذلك ينقل إلى السجن العمومي أو السجن الثانوي التابع له بحسب مدة الحكم .

للسجون المركزية تابعة في إدارتها لوزارة الداخلية مباشرة ، وتوجد في مراكز البوليس وبعض النقاط . وبمقتضى المادة الثانية من لائحة السجون يحل في كل جهة بها محكمة جزئية معين مركزي ، وإذ إنه وإن نص في المادة ١٢ منها على أن يسهر إدارة كافة السجون لمدير السجون العام ، إلا أنه بالنظر لكون هذه السجون المركزية ، في حالتها الراهنة ، لا تتفق وتنفيذ الشروط الصحية والإدارية بسبب وجودها داخل مبنى المراكز وقط البوليس ، مما يجعل تطبيق نظام السجون عليها مستحيلا ، رأت مصلحة السجون أن تقتل عنها إلى أن تتاح الفرص لإقامة مبان خاصة للسجون المركزية على نمط يمكن أن يطبق فيه نظام السجون العام .

لقد أنه بالرغم من ذلك فإن مصلحة السجون تمد السجون المركزية ببعض المهامات وتعمل نفقات الأغذية التي تقدم من المراكز أو قطع البوليس لمسجونها ونفقات تنقلاتهم كذلك .
لذا ما ازدحت هذه السجون فيمكن أن تحمل الزيادة للسجن العمومي أو الثانوي بإعتاد المصلحة بالنسبة للمحكوم عليهم ، وبموافقة النيابة بالنسبة لمن هم تحت التحقيق .

٢ - معاملة المسجونين داخل السجون العمومية

(١) في تشغيل المسجونين :

تطورت طريقة تشغيل المسجونين كثيرا عما كانت عليه ، فإنه إلى سنة ١٨٩٣ ما كان يستغل منهم إلا المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وإن كان قانون العقوبات جعل الشغل محتوما على المحكوم عليه بالسجن وأجازه منذ سنة ١٨٩١ بالنسبة للمحبوسين حسا اعتياديا . ومن سنة ١٨٩٣ أخذ في تشغيل كل من يحكم عليه بالسجن أو بالحبس ، وكان التشغيل في الغالب خارج السجن حيث هو أكثر مناسبة لموائد الكثيرين منهم . ولم تكن بالسجون أشغال صناعية إلى عهد إنشاء ليمان طره ، إذ بدئ باستخراج الأحجار . ثم بدأت حركة نشاط الأشغال الصناعية داخل السجون منذ سنة ١٨٩٧ . ومنذ سنة ١٩٠١ أنشئت بالسجون أنواع متعددة من الأشغال الصناعية .

العمل في السجون إجباري إلا فيما يتعلق بالمحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط فانهم لا يقومون بأعمال داخل السجون ، اللهم إلا ما كان من أشغال السجن الداخلية كتنظيف حجراتهم ، ومع ذلك فاللائحة تميز الأمور السجن إعفاههم نظير دفع مبلغ خمسين مليا يوميا . ومن عدا هؤلاء من المسجونين يشتغلون في أعمال مختلفة بالسجون حسب استعدادهم ومعرفة الخاصة . وقد تركت لائحة السجون لوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحفانية تحديد الأشغال بالسجون حل اختلاف أنواعها .

لنظام الشغل في السجون تدريجي ، فيتدرج المسجون نازلا من العمل الشاق إلى الأقل مشقة . ودرجات الشغل ثلاث للمسجونين . وقد قسمت الأشغال داخل السجون أو خارجها تقسيما نوعيا على هذه الدرجات الثلاث . والمذنبون (المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة) يختلف ثقل الحديد الذي يقيدون به باختلاف الدرجة التي يكونون فيها .

(ب) الاحتياطات الصحية لملابس المسجونين لوقاؤهم :

لقدت لائحة السجون فصلا خاصا بواجبات الطبيب ، سردت فيه الإجراءات الواجب اتباعها للحفاظ على صحة المسجونين من حيث عبادتهم والكشف على الأصحاء منهم في مواعيد دورية

وعلى المرضى منهم يوميا . ويقضى نظام السجن باتخاذ إجراءات صحية خاصة نحو المسجونين عند دخولهم السجن ، فانه يكشف عليهم طبيبا ، والمرضى منهم يوضعون بمستشفى السجن أو تحت العلاج في غرف خاصة تعتبر ملحقا للمستشفى ، والمشتبه في سلامتهم يوضعون تحت العزل الصحي المدة التي تستلزمها حضارة الأمراض الوبائية . ويراعى في تقرير عمل المسجون حالته الصحية بنض النظر عن درجة الشغل الواجب أن يكون المسجون فيها بحسب نظام السجن .

كأما المصابون بأمراض جلدية فيعالجون داخل السجن بمعزل عن غيرهم مع الفصل بين مختلف الأمراض ، ويميز كل مرض من هذه الأمراض بعلامة خاصة ظاهرة على الانف والملايس والمفروشات والأواني التي يستعملها المريض هذا المرضي بالجلد فيعالجون خارج السجن بالمستعمرة الخاصة بهم بأبي زبل تحت رقابة مصلحتي الصحة والسجون .

كأما المصابون بالدرن الزوى لم مصلحة خاصة بهم تابعة للمصلحة مقرها في ليمان طره ، أما المصابون بالحميات فيعالجون بمستشفيات الحميات خارج السجن ، والمصابون بأمراض عقلية ينقلون لمستشفياتها .

لحين الإجراءات الصحية استجمام المسجون عند دخوله السجن وتغيير ملابسه القادم بها ، وهذا فضلا عن تغيير مفروشاتة دوريا .

فإذا ساءت حالة المسجون صحيا وبلغت درجة الخطر على حياته فخرج عنه بمقتضى المادة ٣٤ من اللائحة .

(ج) ملابس المسجونين :

لما ملابس المسجونين فقد كان المتبع في أول الأمر هو أن المسجونين يرتدون ملابسهم الشخصية في داخل السجن ، ولكن أصبحت القاعدة أن يرتدى المسجونون ملابس رسمية خاصة تصرف لهم من المصلحة . وذلك فيما عدا المحبوسين حبسا بسيطا والمحبوسين احتياطيا ، فإن هؤلاء جميعا يرتدون ملابسهم الخاصة إلا إذا كان يعيش منها على صحتهم أو إذا كانت قذرة . وفي جميع الحالات إذا أراد المسجون أن يشتغل فإنه يرتدى ملابس السجن .

الملابس التي تصرف للسجونيين معينة بالنظام الداخلي للسجون . ويجوز للسجون أو المذهب الخالي من السوابق الذي اكتسب سمعة طيبة مكافأة، أن يتصرف في نصف ما يكتسبه بعد ذلك بشراء ما يلزمه من الملابس من مخزن السجن مثل الأحذية والجوارب والقانييلات والألبسة والمناديل ، أو أن يشتري ذلك من القود المودعة على ذمته من ذويه . ويجوز للطبيب إذا رأى لزوماً أن يأمر بصرف مثل هذه الملابس على مصاريف المصلحة للسجونيين الذين لم يكتسبوا مبلغاً كافياً من القود ولم يكن لهم أمانات مودعة لشراء تلك الأصناف سواء أكانوا من أرباب السوابق أم من الخالين منها .

(د) تغذية المسجونين :

لأما تغذية المسجونين فقد بدئ في تميمها وتنظيمها من سنة ١٩٠١
ويقيم غذاء المسجونين إلى ثلاث درجات (١ و ٢ و ٣) فالغذاء رقم ١ يصرف للسجونيين الذين لا يشتغلون ورقم ٢ لمن يشتغلون ورقم ٣ للذين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .
تختلف هذه الأنواع الثلاثة بعضها من بعض في الكمية والنوع . وقد روعي عند تحديد كل منها أن يكون الغذاء رقم ١ كافياً لمعيشة المسجون وكل من النوعين رقم ٢ و ٣ كافياً للمحافظة على صحة المسجونين مع ما يقومون به من أشغال . وكل ذلك وفقاً لقرار اللجنة الطبية التي شكلت لتقدير الأغذية وأنواعها للسجونيين .

شعاعلة المحكوم عليهم بالإعدام

يوضع المحكوم عليه بالإعدام في غرفة خاصة في السجن ، ويعين على غرفته حارس خاص ليلاً ونهاراً ، ويوضع على باب الغرفة مصباح كهربائي بطريقة تجعل النور ينفذ إلى داخل الغرفة ويساعد الحارس على مشاهدة ما يجري بداخلها . أما مفتاح الغرفة فيوضع في دولاب غائر في الحائط بجوار بابها ومنطوق بزجاجة مثبتة بالجمع الأحمر بخاتم مأمور السجن يكسره الحارس إذا وقع داخل الغرفة ما يدعو لفتحها فوراً .

يؤقتل الغذاء المقرر لسائر المسجونيين مضافاً إليه ما قد يشير به الطبيب من غذاء آخر ومصرطبات .

كما يسمح له بالتدخين لفاية ٣ مجاز يوميا ولو أن التدخين محرم في السجون .

للقوم مصلحة السجون بتنفيذ عقوبة الإعدام بناء على طلب النائب العمومي بطريق وزارة الداخلية .

لأهل المحكوم عليه بالإعدام أن يزوروه لأكثر مرة قبل التنفيذ بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويراعى ألا ينفذ حكم الإعدام في يوم من أيام الأعياد أو المواسم .

لأن كان المنفذ فيه تابعا لديانة تفرض عليه الاحتراف السرى الشفوى أو غيره من الفرائض يثنية قبل الموت وطلب أداءها فيمهد لرجال الدين القانونيين التسهيلات اللازمة لتأديتها تحت شروط تضمن المحافظة على المحكوم عليه .

للقوم على تنفيذ الحكم أحد مفتشى السجون، وعليه أن يسأل المحكوم عليه عن رغائبه الأخيرة قبل إعدامه، ثم يكلف مأمور السجن بتلاوة الحكم المحتوى على التهمة ثم يأمر بالتنفيذ .

لحيب أن يحضر التنفيذ مع طبيب السجن طبيب آخر مندوب من المديرية أو المحافظة ، وعلى هذا الأخير بالاتحاد مع طبيب السجن أن يقدم تقريراً عن الوفاة .

للقوم مصلحة السجون بدفن الجثة إذا لم يطلب أهل المنفذ فيه دفنها بواسطتهم ، ويتم الدفن بلا احتفال تحت مراقبة البوليس .

وسائل التهذيب والإصلاح

(١) فى اللبانات للسجون :

لتنج إدارة السجون طرقا متعددة لتهذيب المسجونين وإصلاح ما اعوج من أخلاقهم ، منها ترى مباشرة إلى هذه الغاية ومنها ما يتجه نحوها بطريق غير مباشر .

لنمن هذه الطرق الوعظ والإرشاد الدينى داخل السجون لمختلف الأديان والطوائف ، والتصريح للمسجونين بصفة عامة بقراءة الكتب الدينية ، والترخيص لهم بقراءة الكتب العلمية والأدبية بسد التحقق من مواضيعها ، وتعليمهم مختلف الصناعات ليجعلوا لهم مرتقا إذا ما أفرج

عنهم ، وترغيبهم في السلوك مسلكا حسنا أثناء اعتقالهم بمنحهم بعض مكافآت مالية ، والسماح لهم بالاتصال بلديهم وأصدقائهم بالمكتبة ، والإذن لهؤلاء بزيارتهم في السجن ، والتجاوز لهم عن ريع مدة الحكم متى أحسنوا السلوك ، ونقلهم من درجة للدرجة أهون تخفف فيها — بالنسبة للحكوم عليهم بالأشغال الشاقة — أنواع الأعمال ونقل الأغلل .

(ب) هي الإصلاحية للرجال :

يُقتضى المحكوم عليه عند أول دخوله هذه الإصلاحية مدة تجربة لا تقل عن ستة ، وقد تزيد عن ذلك تبعا لما يظهر من سلوكه . ويمنح في أثناء هذه الفترة مكافأة مالية عن حسن السلوك .
وبعد قضاء مدة التجربة يلحق المحكوم عليه بعمل صناعي يختار له ، ويؤدي في عمله هذا امتحانات وتصرف له عن نتائجها مكافآت .

الصناعات التي يشتغل فيها هؤلاء المسجونون هي : صناعة الجلود والجزم والتريزة والسكربة والباعدة والحداة والحراطة والتجارة والفروش .

لعمد الصناعات يتعلم هؤلاء المسجونون طبقا لمنهج دراسي خاص أساسه تعليم القراءة والكتابة والحساب والدين ، ويمنحون مكافآت عن درجة تقدمهم في الدراسة .

لعمد الإفراج عن المسجون — سواء بتمضية المدة أو بقرار من وزير الحفانية بناء على توصية لجنة تفنيس محال المجرمين — يعطى مما تجدد له من المكافآت مبلغا مقتنا للصرف منه عند خروجه من الإصلاحية ، وما يتبق له يحول إلى المديرية أو المحافظة التي يقم في دائرتها لتصرفها له بقيود معينة .
ولهؤلاء المسجونين جميع المزايا الممنولة للمسجونين المادين من حيث الزيارات والمكاتبات وغيرها .

(ج) هي الإصلاحيات للأحداث :

يُمنح الأحداث في هذه الإصلاحيات على اعتبار أنهم تلاميذ مدارس لا مسجونون ، فيحتفون عن المسجونين في المأكل والمشرب والملابس والفراش ، وفي التعليم العلمي والصناعي ، حتى لقد توصلت المصلحة إلى عدم إثبات سوابقهم القضائية على صفح السوابق عند ما يتطلبون الارتفاق في الأعمال الحرة أو الاستغفار في مصالح الحكومة أو الشركات بعد الإفراج عنهم .

لويقيم الأحداث (بنين و بنات) في الإصلاحيات إلى فريقين : فريق من سن الثانية عشرة فما فوق ، وفريق دون هذه السن .

لوجمبغضى هذا التقسيم بفصل كل فريق عن الآخر فصلا تاما في الدراسة والتعليم الصناعى وأما كنى النوم والرياضة .

لوالتعليم المدرسى أساسه برنامج التعليم الإلزامى فى البلاد ، يزداد عليه التوسع فى الرسم وعمل الانصوصو الرسم الصناعى العمل ، والمهندسة العملية فى إصلاحية الجليزة ، كما يزداد عليه فى إصلاحية المرحج شىء من العلوم الزراعية بأنواعها .

لما الصناعات فتختلف باختلاف الإصلاحيات :

لإصلاحية الجليزة تعلم الصناعات اللازمة للحياة فى المدن كالقرزية والتجارة والخيزران والحداثة والهدادة والخراطة والسمكرية والسجاد وصناعة الخبزم وصناعة السروج والطهى وفن الموسيقى وفلاحة البساتين .

لوفى إصلاحية المرحج تعلم الزراعة والحداثة والتجارة اللازمين للزراعة وتربية الماشية والدواجن وصناعات الألبان ومنتجاتها وتربية البنذور وتنسيق الحدائق وما إليها من الفنون الزراعية .

لويسى بتعليم الدين حتى لىوجد مسجد فى الإصلاحية يقيم فيه الأحداث الشعائر الدينية .

لكما يبنى فى هذه الإصلاحيات (البنين) بالألعاب الرياضية حتى لىوجد فى إصلاحية الأحداث بالجليزة فرقة ممتازة .

لما إصلاحية البنات تعلم الصناعات التالية :

للفنسل والكنى والخياطة والتطريز وأعمال الإبرة والطهى والتدبير المنزلى .

لويصرح للبنين بإجازات سنوية أثناء العطلة الدراسية صيفا أساسها حسن السلوك فى الإصلاحية ، وتكون هذه الإجازات طالما توافروا ليوهم إعائتهم وصياتهم بينهم فى أثنائها .

لما البنات فىكنى لمن بالرياضة خارج الإصلاحية فرقا فى صحبة المدرسات .

لوتنجيبا للأحداث على السير فى الطريق المرسومة لإصلاحهم وقهويمهم بمنحون مكافآت مالية مختلفة عن السلوك والتعليم والصناعة ، ولبن يتفوقون منهم فى ناحية من تلك النواصى مكافآت امتياز .
وتحدد قيمة هذه الجوايز وشروطها فى النظام الداخلى للإصلاحية .

لوجتاج المصلحة العناية بهؤلاء الأحداث (بنين وبنات) حتى بعد إخلاء سبيلهم من الإصلاحات ، قسماً إلى إيجاد عمل لهم يرتزقون منه بمساعدة لجان في المديريات والمحافظات ، كما تتحرى مصيرهم دورياً في مدى سنتين بعد الإفراج عنهم .

لوعنه الوسائل — كما يرى — خطوة واسعة نحو معاونة المسجونين والمجرمين والأحداث — بعد إنهاء عقوبتهم — معاونة بعيدة الأثر تمكنهم من استعادة مكانتهم في الهيئة الاجتماعية وتيسير سبل العيش لهم .

التأديب

لهددت لأئحة السجون العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها ضد المسجونين ، وبينت الموظفين الذين من اختصاصهم توقيعها ، ونصت على أنه لا يجوز لأى موظف خلافهم توقيع أى عقاب على أى مسجون كما لا يجوز الخروج عن حدود العقوبات المقررة بها .

لأسطة توقيع الجزاء أعطيت للأمور السجن أو المدير أو المحافظ الكائن السجن بذائرتة أو المدير العام بحسب الأحوال المنصوص عنها في اللائحة .

المعاملة للمسجونين التابعين للتفصيلات والتابعين للمحاكم المختلطة

لطبق عليهم لأئحة السجون ، مع استثناءات خاصة ، فيما يتعلق بطريقة الحبس وتأثيث الغرف والملبس والغذاء والرياضة والزيارة والشغل والتأديب ، فيها كثير من التيسير على هؤلاء المسجونين ومن التفرقة في المعاملة بينهم وبين المسجونين المحكوم عليهم من المحاكم الأهلية .

لهم أن يزاروا من ذويهم بتصريح من التفصيلات التابعين لها أو من المحكمة المختلطة في المواعيد المحددة في نظام السجون للزيارة .

للمحكوم عليهم من التفصيلات يشغلون داخل السجن ويلحقون عادة بورشة التريزية في مكان معد خصيصاً لهم . وكذا الحال بالنسبة للمحكوم عليهم نهائياً من المحاكم المختلطة .

لأنه يحدّد تأديب أولئك المسجونين في وضعهم في الأفراد مدة لا تزيد على ثلاثة أيام مع قصرهم فيها على النّداء المقرر لنظام الجزاءات ، على أن تخطر القنصلية أو المحكمة المختلطة . وأما الجرائم التي تستحق عقاباً أشد من ذلك فيعمل عنها محاضر تحال على القنصليات أو المحاكم المختلطة للنظر فيها بحسب قوانين بلادهم أو القانون المختلط .

لأنه يحدّد المسجون الحق في رفض قبول أى مسجون من التاجير للقناصل إذا كان في قبوله ضرر :

لإدارة السجون

١ - في السجون :

لأنه يحدّد كافة السجون وإدارتها ومراقبة جميع مصروفاتها منوطاً بمدير عام مصلحة السجون . ولكل لسان أو سجن مأمور مسئول عن تنفيذ جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون في داخل سجنه ، وهو تابع للسدير العام فيما يختص بنظام السجن الداخلي وترتيبه ، وملازم بتابع التعليمات التي يصدرها إليه .

لأنما السجون المركزية فيجوز تعيين مأمورين لها ، وفي حالة عدم تعيين مأمور خصوصي للسجن فيعتبر مأمور المركز مأموراً للسجن . وتقع السجون المركزية وزارة الداخلية مباشرة للأسباب السابق ذكرها .

٢ - الحق لدخول السجون :

لأنه يحدّد المحافظين ورؤساء المحاكم الابتدائية حق دخول جميع السجون الموجودة في دائرة اختصاصهم .

لأنه يحدّد ويكيل كل من يحكى الاستئناف والنقض والإبرام حق دخول جميع السجون . ولأنه يحدّد المسمى اختصاصات بمقتضى المادة ٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . فعليه قياماً بما أن يراقب تنفيذ أوامر قاضى التحقيق والنيابة وأحكام وقرارات المحاكم الابتدائية

والاستثنائية ، وعدم حبس أى شخص فى السجن بدون وجه قانونى ، وعدم تشغيل المسجون الذى لا يكون حكمة قاضيا بتشغيله فيما عدا المنصوص عنه بلائحة السجون ، والاعتناء بملاحظة أعمال دفاتر المسجونين بصورة منتظمة .

وله أن يدخل فى كافة أماكن السجن فى أى وقت ، وله أن يسمع شكوى المسجونين .
وله أن يفحص كافة الدفاتر والأوراق القضائية التى تكون على وفق الأرائيك المصدق عليها منه .

وله أن يقدم لوزير الحفانية طلب العفو عن العقوبة أو تخفيفها .
للمراقبة حسن سير النظم وتطبيق القوانين والإجراءات الإدارية والأعمال الكتابية والحسابات المالية والإجراءات الصحية موظفون ومفتشون كل فى اختصاصه .

• • •

لقد يكون فى الإشارة إلى مقدار ما يخصص مصلحة السجون من ميزانية الدولة ومقارنته بما كانت عليه منذ إنشاء هذه المصلحة ما يدل على مدى الاتساع فى نطاق أعمالها وتقدم مرافقها .
كانت ميزانية مصلحة السجون عند إنشائها سنة ١٨٨٠ (٢٢٠٠٠ جنيه) قد درجت حتى بلغت الآن جوالى (٣٧١٠٠٠ جنيه) وشتان ما بين الميزانيتين .

فكل أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن السجون وإن لم تكن فى بلد من البلاد مرافقا من مرافق الإراد أو الإنتاج للدولة ، إلا أنها فى مصر تقوم بأعمال لها قيمة مالية كبرى .

أن من أزمعها تزوى من الأكل كل الخضروات التى تزرع لفناء المسجونين ، وهؤلاء المسجونون هم الذين يقومون بإعدادها وإعداد اللؤل التى تستورد — بالطحن والخبز — للغذاء . أضف إلى هذا ما تخرجه مصانعها من الملابس والبطاطين والملامات غزلا وفسيجا وخياطة ، ثم من الحصر والمشابيات ومماح الأقدام وغتلف الأواني كالجراذل والكيزان والقرش وكل ما يلزم للصحة من الأدوات والمهمات الخشبية والحديدية ، وذلك بخلاف استيراد المياه والإضاءة الكهربائية وبوابرات ومولدات خاصة فى بعض جهات منها ، وبخلاف ما يباع من مصنوطاتها

لجمهور ، وما يؤديه المسجونون من الخدمات السامة المتصلة بالسياسة العمرانية للدولة ، من إنشاء الطرق وتمييدها ورمم البرك والمستنقعات وتحملها أملا كما صالحة للزراعة أو البناء ، والقيام بالكثير من المباني التي تشيدها المصلحة باطراد ، واستخراج الأحجار اللازمة للبناء وإقامة الجسور والزلط اللازم لرصف الشوارع — فتي لوحظت تلك الأعمال والمتجات على أنه بمقدار قيمتها ينخفض الكثير مما هو ملق على طاق الدولة من التفتقات المحتمة عليها نحو السجون ونحو غيرها من المضال إلى تساعدها السجون .

هـ ديرو السجون

شارت السجون المصرية سيرتها المتقدمة على يد رجال ستة قاموا بالأمر فيها بالتالى منذ نشأتها إلى الآن كما على :

(١) الدكتور هارى هيروكشك باشا : تولى إدارة السجون فى فبراير سنة ١٨٨٤ ، وقد أنشأ بعض السجون وأقام بعضها وأوجد إصلاحية الأحداث .

(٢) هارلى هكولس باشا : أبريل سنة ١٨٩٧ — وأقام الكثير من السجون والإصلاحيات وأوجد المصانع فى أغلبها ، وصدرت فى عهده لأئحة السجون ورتب نظامها على ضوء معلوماته عن مجون أوروبا .

(٣) الكولونل هارلى هيجهام : سبتمبر سنة ١٩١٣ — وقد سار فى إدارتها على الطريق الذى وجدته مرتما ، فأدخل فيه تقدما وتنظيلا واستكمل بعض السجون وزاد من الأبنية ما احتاجته السجون المشيدة من قبل .

(٤) الأميرالاي هيجود هانى بك : يونيه سنة ١٩٢٤ — لم يلبث بضع شهور حتى نقل بلجهة أخرى .

(٥) هيجود هيجرد الدين باشا : ديسمبر سنة ١٩٢٤ — وكان فى عزمه إدارة السجون يربانج واسع ، ولكن ما لبث بضعة شهور حتى وافته المنية فرمسا فى طريقه إلى لندن لتبثيل مصر فى مؤتمر السجون البولى التاسع .

(٦) اللواء محمد فوزي فهد الله نجاشا : يوينه سنة ١٩٢٥ - وقد كان منذ سنة ١٩١٤ بمصلحة السجون فاشترك مع مديرها الذين تولوا أمرها من ذلك الحين وسار (أركان حرب ثم وكلا عاما للمصلحة) جنبا إلى جنب مع كل منهم في طريق ترقيا وتثيت خطاها حتى انفراد بإدارتها كدير عام . فأنشأ في عهده سجونا جديدة ووسع بعض الموجود منها ، وأنشأ مصنعا لنزل الأقطان بالقناطر الخيرية ، وزاد إصلاحية للأحداث بالمرج (يفصل فيها الأحداث المجرمون عن الأحداث المتشردين الذين انخرطت بهم إصلاحية الأحداث بالجيزة) وبنى جوامع في داخل بعض السجون ، ورقى الأعمال الصناعية ، ومازال على رأس هذه المصلحة إلى الآن فأعماله فيها متروك حصرها كاملة للتاريخ .



فجعل في هذه السبالة حال السجون المصرية ، وقد أطلت على الخمسين سنة من عهدها الحديث بلغت فيها مرتبة هي أحسن ما تراءى عليه مدنية أمة متحضرة من رعايتها لفريق من الأهليين نزلت بهم مخلفات المحن والأفئدة فساقتهم إلى قضاء شطر من حياتهم في السجون ، ثم من عنايتها بهم حتى لا تقو ت عليهم هذه الفترة فائدة الاستفادة المرجوة في الحياة . والموعظة الحسنة هي أقل ما يخرج به الآن نزيل السجون المصرية ليواصل العمل يجد لنفسه كفر وكعامل مفيد بين المجموع .

لوقد نالت هذه المرتبة التي بلغت السجون المصرية حفظ الإطراء والإعجاب عند ما استعرضها مؤتمر السجون الدولي التاسع بلندن سنة ١٩٢٥ والباشر براغ في سنة ١٩٣٠ ، ذلك المؤتمر الدولي الذي تقوم لجنة القومسيون الدولي للسجون والإصلاحات في الفترات التي بين أدوار عقده بالتجهيد له وبتحضير ما يلزم لانتقاده .

لأنه لمن الفخر أن يشار هنا إلى أن كثيرا من المعاملات والإجراءات والتصرفات الخاصة بالسجون ما زالت تلك اللجنة تقوى عنها لصالح سجون بعض الأمم ، في حين أن السجون المصرية سارعت من قبل إلى تحقيقها وخطت منها إلى غيرها صمودا في مراتب التأديب والتهديب والإصلاح .



الوزراء محمد توفيق عبد الله باشا
 مدير عام مصلحة السجون المصرية
 (١٥ ١١ ١٩٢٥ - ١٤ ١١ ١٩٣٤)

EL LEWA MOHAMED TEWFIK ABDALLAH PACHA
 DIRECTEUR GÉNÉRAL DES PRISONS
 (29 Juin 1925 - 14 Novembre 1934)

مصلحة السجون المصرية

(ز)

تحقيق الشخصية وإثبات السوابق

لحضرة صاحب العزة محمد شعير بك

لئن كان من الفقهاء من ينهى بالمقاب إلى العلاج دون الردع ، وينكر المسئولية الأدبية ،
ويعتبر الجريمة نتيجة منطقية لمقدمات من الأسباب الطبيعية والظروف الاجتماعية والأخلاقية ،
ومنهم — وهو الأغلب — من يجمع في المقاب بين فكرة الردع والعلاج ، ويلاحظ فيه أن تكون
العقوبة متناسبة مع الجرم يزيد مقدارها وينقص تبعا لجسامة الجريمة وخفتها ، فقد اتحدت
كلمة الجميع على وجوب تقصّي أحوال المجرمين ، ومعرفة ماضيهم وما حوى من أحداث ووقائع ،
كي توزن بميزان العدل . لذلك وجب معرفة سوابق المجرمين وما ارتكبوه من الجرائم ، ليأمل
منهم بالرافعة من مثل لأول مرة ، ويؤخذ بالشدّة من تكرر خطؤه وزاد اعتدائه . وليس في البلاد
المتحضرة من لا يقدر أهمية سوابق المتهمين وضرورة تدوينها في سجلات تنير عن ماضيهم
وتكشف سرهم ، ومن واقع هذه السجلات تحرر صحف السوابق التي يقدسون بها للقاضي .
وقد أفرد قانون العقوبات المصري ، ككل التشريعات الجنائية ، بابا خاصا لسوابق المجرمين بين
فيه أحوالها وأهميتها في تكيف وصف الجريمة وتقدير العقوبة ؛ وبموجبها يعتبر المجرم دائما يستحق
عقوبة مضاعفة ، أو عقوبة الجناية مع أن ما ارتكبه جنحة وبما كانت في ذاتها عديمة الأهمية ،
كما يدل على ذلك نص المادتين ٥٠ و ٦١ من قانون العقوبات المصري الذي أجاز للقاضي

إبداً لعقوبة الحبس بقوبة الأشغال الشاقة ، والمادة (٤٩) التي تتيح له في أحوال العود المنصوص عليها في المادة (٤٨) أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة بشرط عدم تجاوز هذا الحد ، وألا تزيد مدة الأشغال الشاقة عن عشرين سنة . وقد قضى سوابق المتهم بالحكم عليه بعقوبة تبعية ، كوضعه تحت مراقبة البوليس ، أو قضى بالحكم عليه لمدة غير محددة المدى فيرسل لإصلاحية الرجال إلى أن يأمر وزير الحفانية بالإفراج عنه ، كما جاء بالقانون رقم (٥) الصادر في ١١ يولية سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتأدى الإجرام . كذلك على السوابق يتوقف تطبيق معظم أحكام القانون رقم (٢٤) سنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبهين ، فقد أوضحت المادة الثانية منه الجرائم المتصلة التي يعتبر مرتكبها مشبوها .

لوكما تؤدي سوابق الشخص إلى تشديد العقوبة عليه قد يؤدي خلوه منها إلى تخفيف عقابه أو إلى وقف تنفيذ العقوبة عليه (المادتان ١٧ و ٥٢ عقوبات) .

لئلاست فائقة تحقيق الشخصية وإثبات السوابق مقصورة على توفير القاضي وحده ، بل هي تدل المحققين أيضاً على أساليب المجرمين ونزعاتهم واعتيادهم ارتكاب جرائم معينة ، كما ترشد السلطات المختلفة إلى خلق من يتقدم للتوظيف والخدمة العامة ومن يتقدم للتعامل مع جهات الحكومة من موردين ومتمهدين ومقاولين ، ومن يرغب الاسترقاق بالحرف التي نظمها القوانين واللوائح كلائحة السيارات ولائحة الخدمة ولائحة المحال العمومية الخ . كما أنه لا غنى للفصل في طلبات رد الاعتبار عن صف السوابق ، إذ عليها تتوقف معرفة المدة التي يصح بعد انقضائها قانوناً النظر في الطلب ، وإليها يرجع القاضي ليتبين مسلك الطالب ومبلغ استقامته وجدارته رد اعتباره .

لأنه على السوابق تتوقف معرفة أهلية الشخص للاشتراك في انتخاب عام أو توليه تحرير جريدة (المادة ٤ من قانون الانتخابات والمادة ٧ من قانون المطبوعات) .

لأن سبيل معرفة السوابق وتيسير الإحاطة بها على وجه يجمع بين الدقة والسرعة ، أنشئت إدارة تحقيق الشخصية وقلم السوابق التابعين الآن لوزارة الداخلية . وقد كانت قلم السوابق ، وهو الأسبق إنشاءً ، تابعا للنائب العام ، واستمر كذلك من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٢٩ حيث رؤى ضمه إلى إدارة تحقيق الشخصية توفيراً للوقت ومنا للتركاز في العمل .

قلم السوابق

لم يكن في مصر إلى سنة ١٨٩٥ نظام معروف لإثبات سوابق من تكرر الحكم عليه من المجرمين ، غير أن من كان يتقدم للحاكم متحلا اسما غير اسمه متكررا لسوابقه ، ترجل قضيته حتى يستدعى شهود الإثبات في القضايا السابق الحكم عليه من أجلها ويماد سماعهم . ولا يخفى ما في ذلك من مشقة وصعوبة مع قلة النتائج والفائدة ، فان بعض الشهود أو كلهم ربما تنذر إحضارهم لأسباب شتى ، منها الموت أو الانتقال إلى جهة غير مطوعة للحكمة . كما أن بعضهم قد لا يذكر الوقائع المطلوب استجوابه عنها أو قد ينير شهادته لسبب من الأسباب . وقد دل الإحصاء على أن نسبة القضايا التي أعيد سماع الشهود فيها لهذا الغرض بلغت نحواً وعشرين في المائة ، وهي نسبة لا يستهان بها . وهذا ما شغل أفكار ولاة الأمور وجعلهم يبادرون بإنشاء قلم السوابق الحالي ، وذلك بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق بالنيابة السومية بحكمة الاستئناف الأهلية والألحقة بالمادة من نظارة الحفانية بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٩٥ بنظام سيده . ومهمته تقتصر في أمرين :

(الأول) حفظ سوابق الأشخاص الذين يحكم عليهم لجرائم معينة .

(الثاني) إخطار النيابة المختصة عن سوابق من تستعلم عنه من المتهمين . وذلك بأن كل شخص يحكم عليه بقبوكة لجنحة أو جنحة من المنصوص عنها في تعليمات النائب العام يمرر له قلم كتاب النيابة التي باشرت القضية "صحيفة سوابق" على نموذج خاص يشمل اسم المحكوم عليه ولقبه وشهرته وأسم والده وجده وعمره ومحل ميلاده ومحل إقامته وصناعته وحالاته الشخصية وأوصافه وعلاماته المميزة ، ثم بيان الحكمة الصادر منها الحكم وتاريخه ونوع العقوبة ومدتها وصفة الجريمة التي حوكم من أجلها وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها والمادة القانونية المنطبقة عليها وبيانات أخرى .

ليكون تحريره هذه الصحف بعد صيرورة الحكم نهائيا مباشرة . وترسل في خلال خمسة عشر يوما من النيابة لقلم السوابق بمصر ، وهو يرتبها حسب الحروف الهجائية بأسماء المحكوم عليهم ترتيبا

أبجديا ، ويحفظها في دوايب مقسمة إلى عيون معدة لذلك . وإذا حكم على جلة أشخاص
لجريمة واحدة تحور لكل منهم صحيفة على حدة تحفظ باسمه ويذكر عليها أسماء شركائه .

لذا ما اتهم شخص بجريمة ، وأرادت النيابة الاستعلام عن سوابقه أو كانت الجريمة المتهم
بها مما يستدعى معرفة سوابقه لتطبيق مواد العود مثلا ، أرسلت النيابة إلى قلم السوابق نموذجاً
مخصوصاً معروفاً باسم "ورقة التشبيه" يحوره البوليس عند الاتهام مع ورقة الفيش فيبحث بمقتضاه
في المحفوظات ، فان عثر للشخص على صحف دون السوابق التي بها على نموذج خاص (تذكره
سوابق) يبين به تفصيلات جميع العقوبات السابق الحكم بها على الشخص المذكور ويرسله للنيابة .
وإن لم يعثر على صحف له بصم على ورقة التشبيه يتم ذلك على عدم وجود سوابق وأعادها للجهة
ورودها . وعند البحث عن الصحف إذا وجدت صحف بأسماء مشابهة لاسم المتهم يكون الممول
في التحديد على البيانات الأخرى كاللقب والشهرة والسن وعمل الميلاد والمركز والأوصاف وهكذا .

١١- إيجاد وإدارة الصحفي الشخصية لجانب قلم السوابق :

إن الغرض الأصل من إنشاء قلم السوابق وحفظ الصحف به عن الأحكام التي تصدر
في مواد الجلبج والجنابات هو ، كما سلف ، لإشاد البيانات والمحاكم إلى ما إذا كان متهم بعينه
خالياً من السوابق أو سبق الحكم عليه مع بيان الجرائم التي ارتكبها وتاريخها ونوع العقوبة التي
وقعت عليه حتى يتيسر للنيابة بذلك تحديد الوصف القانوني للمادة واعتبارها جناية إذا كانت
مما ينطبق عليه مواد العود الموجبة لهذا الاعتبار ، وحتى يتمكن القاضي في الأحوال الأخرى من
معرفة أخلاق المتهم وسيرته فيفضي عليه بعقوبة تناسبه . وبهذه أن لا فائدة من حفظ الصحف
وذكر السوابق إذا أنكرها المتهم ولم يمكن إثبات نسبتها إليه بطريقة مقننة أمام النيابة والمحكمة ،
وهو إثبات لا يتأتى لقلم السوابق القيام به وحده بكيفية حاسمة لا يتعرب إليها الشك . وذلك
لأسباب كثيرة نورد منها ما يأتي :

(١) طريقة حفظ الصحف مرتبة بحسب الحروف الهجائية لا تخلو من الصعوبة وعدم الضبط
والدقة لما يترى بعض الأسماء من التثنية في الأسماء المصدرة بـ (ال) مثل سيد والسيد ،
وإمام والإمام . فإذا كتب مرة بـ (ال) والأخرى بدونها صعب البحث عن الصحيفة ،
وربما لا يعثر عليها .

(٢) فهدم وضوح كتابة الأسماء بسبب خطأ جسيا ، ولاسيا الأسماء التي تشابه في الرسم مثل حسن وحسين وحسين وحسين .

(٣) فلي بعض الأسماء قد يذكر اسم الوالد وقد يحذف كما في (محمد سيد الجزار) فإنه قد يكتب (محمد الجزار فقط) فإن كانت الصحيفة محفوظة بهذا الاسم الأخير وطلب البحث عن الاسم الأول صعب استخراجها .

(٤) لما كان الاحتاد في حفظ الصحف على الأسماء والأوصاف ، وكثيرا ما تشابه ، فيصعب تمييز حقيقة الشخص المراد معرفة سوابقه . وقد حلت في مدد ليس قليل من القضايا أن وجد في بلة واحدة عدة أشخاص بأسماء وأوصاف وأعمار متشابهة .

(٥) فيحدث في أغلب الأحيان التي تنكر فيها السوابق أن المتهم يستعمل كل الوسائل لإخفاء شخصيته وإنكارها . وأول تلك الوسائل تنوير اسمه ووصفه باللبث بالعلامات البدنية الموجودة بجسمه ، ففى مثل هذه الحالة يقف قلم السوابق مكتوف الأيدي معدوم وسيلة الإرشاد .

فذلك كان من الضروري جدا لإظهار شخصية المتهم لإيجاد طريقة حاسمة ترشده عن مهمات توارى واستتر ، وتدل على اسمه الحقيقي مهما احتمل من الأسماء المستعارة ، وتفصح عن أمره مهما تنكر .

فهذا من جهة . ومن جهة أخرى فإنه ليس أخطر على الدلالة من أن يقدم للمحاكمة شخص غير الذى وجهت إليه التهمة وأثبت التحقيق ارتكابه للجرم ، فيحكم عليه وهو برئ ، أو أن تنفذ العقوبة في شخص غير من صدر الحكم بإدانته . لذلك كان من أوجب واجبات المحققين ورجال الضبط ، وهم الحراس على القانون المكلفون بتطبيقه وتنفيذه بكل دقة وأمانة ، ألا يكونوا المجرمين من البت به والاستهانة بأحكامه بتقديم غير الجاني للمحاكمة وإفلات المذنب من العقوبة ، لما في ذلك من هدم للمل وتمعيم للقوضى وعدم النظام . فإظهار شخصية المتهم ليس ضروريا لإمكان وصف الجريمة وتطبيق مواد العقوبة فقط ، بل إنه أيضا من اللوازم الضرورية لتنفيذ القانون بتوقيع العقوبة على من يستحقها . كما أن المجرم إذا فر أثناء التحقيق أو هرب من السجن فلا بد من طريقة لإظهار شخصيته أيضا لإمكان القبض عليه هو بذاته .

الطريقة التي لا تخطئ ولا تكذب في كل ذلك هي تحقيق الشخصية بصمات الأصابع .
وقد أدخلت في مصر سنة ١٩٠٢ بمشور عمرة ١٢٣ من نظارة الداخلية بفضل الجهود التي بذلها
الكولونيل هارفي باشا بعد أن اقترح إدخال طريقة المقاس البريتونية سنة ١٨٩٦ واتبعت فعلا
في مدينتي مصر والإسكندرية .

استخدام البصمات للأصابع في تحقيق الشخصية لإثبات السوابق الجنائية

لتحقيق الشخصية طرق ثلاث :

(١) الوصف والتشبيه (Signalement) ويسمونه الصورة الناطقة (Portrait parlé) ويشمل
الصورة الفتوغرافية وكيفية قراءتها ومقارنتها .

(٢) القياسات الجسمية (Anthropométrie)

(٣) طريقة بصمات الأصابع وترتيبها وحفظها (Dactyloscopie) وهي أثبت الطرق الثلاث ،
وعليها المول الآن في تحقيق الشخصية وإثبات السوابق في جميع بلاد العالم الراقية . وقد حلت
تدريجيا محل طريقة المقاس التي اندثرت في بعض الممالك وأصبحت ثانوية في البعض الآخر بعد
أن كان لها المقام الأول .

لديقتنا المقاسات الجسمية الوصف والتشبيه

لأنه إلى عهد غير بعيد لم تكن هناك طريقة ثابتة لحصر المجرمين والمتهمين والمحكوم عليهم من
معتادى الإجرام وفيرهم . وكثيرا ما كان الشخص يرتكب جرائم متعددة ويحاكم من أجلها ، وفي كل
دفعه يقدم للسلكة كأنه مجرم لأول مرة ، وكثيرا ما يراف به القاضي فينال عقوبة غير رادعة ،
وسرعان ما يقضيا ثم يعود لارتكاب الشرور والعبث بالأموال والأرواح . وكانت الحكومات
في العصور الأولى تأمر بوضع فئات مخصوصة من المجرمين يتكهن بالنار بميمس (Marque) يحدث
فيهم علامات مخصوصة تثل على نوع الجرم الذي ارتكبه ، وبذلك يمكن تمييزهم . فاذا عادوا إلى

الإجرام شلحت عليهم العقوبة . ولكن هذه الطريقة ، فضلا عما فيها من القسوة وعدم الملازمة ، لم تكن عامة . وقد بطل استعمالها في البلاد الأوروبية سنة ١٨٣٢ كما أنه لم تكن توجد قواعد محددة يمكن بواسطتها إثبات السوابق على من ينكر سابقة الحكم عليه ، بل كان المتبع في كثير من البلاد ، ومن بينها القطر المصري ، أن تؤجل القضية لإعلان شهود الإثبات في القضايا السابقة ليسمعوا من جديد في الدعوى المطروحة أمام المحكمة ، ولا يخفى ما في ذلك من المشقة وضياح الوقت وكثرة المصاريف بلا جدوى .

لقد عمل هارفي باشا حكمدار بوليس الإسكندرية سنة ١٨٩٦ إحصاء عن عدد القضايا التي تؤجل لهذا السبب فبلغ (٢٤) قضية في كل (٩٥) . ولذلك جهد فادخل طريقة المقاس في القطر المصري في تلك السنة . وبعد بضع سنوات أدخل طريقة بصيات الأصابع .

لئن بين الطرق التي كان يستعان بها في تحقيق الشخصية الوشم وما يحويه من رسوم ورموز ، فإن طبقة الرماح والمجرمين ومن على شاكلتهم يعلّون سواعدهم وصدورهم وأجزاء عديدة من أجسامهم بأشكال مختلفة من رسوم الطيور والحيوانات وغيرها ، مما تدل على صواطف وصفات مخصوصة كالحب والشجاعة وغيرها ، وكذلك بأسمائهم وأسماء ذويهم وعشيقاتهم ونبذ من تاريخ حياتهم أو الوقائع والمصادفات التي حدثت لهم . فسار البوليس زمنا على طريقة تلوين هذه الأوصاف وحفظها للاعتراف على صاحبها ، ولكنها طريقة غير مأمونة المواقف لتشابه أنواع الوشم ، فضلا عن أنها عرضة للتغير والزيادة والنقص والزوال .

لما إلى المسيو ألفونس برتلون الفرنسي يرجع الفضل الأكبر في وضع الحجر الأساس لبناء تحقيق الشخصية باحتدائه في سنة ١٨٧٩ إلى طريقة الوصف والتشبيه (Signalement) وتعزيزها بطريقة المقاسات الجسدية (Système anthropométrique) وهي مقياس بعض أجزاء الجسم العظمية التي لا تتغير بعد بلوغ سن معينة ، وذلك بواسطة آلات معدة لهذا الغرض ، بعضها شبه بالبريل ، والبعض الآخر يقرب من مقياس الأحذية ، وهي مدرجة ومصنوعة بشكل يمكن من أخذ مقياس هذه الأجزاء بسهولة ودقة . وقد أطلق على طريقة المقاس هذه اسم الطريقة البرتلونية (Bertillonage) نسبة إلى واضعها المسيو برتلون . فبعد الحكم على شخص في جرائم معينة ، وعند اقتضاء مدة العقوبة ، يقدم للبوليس قبل الإفراج عنه فيحور له تذكرة تشبيه ومقياس ، وهي نموذج

من الورق المقوى مريح الشكل طول ضلعه اثنا عشر سنتيمترا تقريبا ، مقسم إلى خانات يدرج فيها اسم المحكوم عليه ولقبه ومحل ميلاده وسنه وأوصافه ومقاس أجزاء جسمه وصورته الفوتوغرافية . وتحفظ هذه التذاكر في دواليب مقسمة إلى عيون بحسب مقاييس أجزاء الجسم المختلفة ، وهى طول الرأس من الجبهة إلى مؤخر الجمجمة ، وعرض الرأس من أعلى الصدفين ، ومقاس الأذن اليمنى ، وطول الساعد الأيسر ، والإصبعين الوسطى والخنصر ليد اليسرى والقدم اليسرى . يضاف إلى ذلك طول القامة والجلدع أى طول الشخص وهو جالس وانفراج الذراعين (الباع) . وترتب هذه التذاكر بحسب طول الرأس أولا مقسمة إلى ثلاث فئات : كبير ومتوسط وصغير . ثم على ذلك تقسيمات ثانوية أخرى بحسب باقى الأجزاء ، بحيث إنه إذا أعيد البحث عن تذكرة شخص بينه أمكن استخراجها بسهولة وسرعة تامة . وفى كل مرة يحكم على صاحب تذكرة بعقوبة ، تستخرج التذكرة ويدون عليها الحكم الجديد . وبذلك أمكن معرفة كثير من المتهمين العائدين للإجرام الذين اتصلوا أسماء كاذبة لإخفاء شخصيتهم وإنكار سابقة الحكم عليهم . وقد اتبعت هذه الطريقة رسميا فى فرنسا سنة ١٨٨٨ وأخذها عنها جميع الممالك الأخرى بلا استثناء يذكر .

لأن الجارى وقت إنشاء مجموعة تذاكر المقاس بفرنسا أنه عند اتهام شخص يساق إلى إدارة البوليس قبل تقديمه للمحاكمة ، ويسأل عن سوابقه . فإن أقر بها تستخرج التذكرة الخاصة به السابق حفظها ، وتراجع على أوصافه ومقاسه ، فإن ثبتت صحة قوله أدرجت سوابقه وأرقت بملف القضية ، وإن أنكر سابقة الحكم عليه تعمل له تذكرة مقاس جديدة ، ويبحث عن نظيرتها فى المحفوظات بحسب الترتيبات والتقسيمات المنبئة ، فإن لم يثر له على تذكرة اعتمد قوله بخلوه من السوابق ، وإن عثر على تذكرة له أدرجت البيانات التى عليها وقدمت للحكمة .

لأن الممالك التى اتبعت طريقة المقاس البرتغونية إنجلترا . ولما كانت مباحث السير فرنسيس جاتون جارية فى ذلك الوقت بشأن استخدام بصمات الأصابع تشكلت لجنة سنة ١٨٩٤ بأمر المستر اسكويت وزير الداخلية حينذاك لفحص الطريقتين ، فأوصت باستعمال طريقة مزدوجة هى طريقة المقاس مضافا إليها تقسيم آخر بحسب أنواع بصمات الأصابع . وسار العمل هكذا إلى سنة ١٩٠١ حيث أُلغيت طريقة المقاس وحلت محلها بصمات الأصابع لما ظهر لها من جليل الفائدة مع البساطة والدقة وعدم القابلية للتشابه والخطأ بعد التجارب الميدانية التى عملتها

حكومة الهند . ومن ذلك الوقت ابتدأ كثير من ممالك القارة الأوربية وغيرها في تقدير الطريقة الإنجليزية والتثبت من فوائدها ومن أفضليتها على طريقة المماس . ولم يمض زمن طويل حتى نبهوا هذه الأخيرة وأخذت فكرة استخدام بصمات الأصابع تنتشر وتعمم في بلاد العالم أجمع حتى أصبحت الآن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الشخصية وإثبات السوابق . والأمريكيون الذين نقلوها في العهد الأخير قد عمموا استعمالها في مقاطعاتهم ولم فيها كتب ومؤلفات نفيسة .

لوجه أفضلية بصمات الأصابع على مجرد الوصف والتشبيه أن قواعدنا ثابتة لا تتغير ولا يتطرق إليها الشك من حيث الدقة ، بخلاف الوصف فإنه خاضع لتقدير المائل القائم به . وقد تختلف وجهة نظر عاملين في تشبيه شخص واحد ، فضلا عن أن الأوصاف مهما بالغ الإنسان في تحديدها وضبطها فإن الكثير منها ينطبق على أشخاص عديدين . فاللون الأبيض مثلا يشمل أشخاصا لا يدخلون تحت حصر ، والشعر الأسود يشترك فيه الملايين من الناس ، والقامة الطويلة أو القصيرة يدخل تحتها مالا يعد ولا يحصى ، وهكذا . وليس معنى هذا أن الوصف والتشبيه غير ضروري ، كلا ! فله في كثير من الأحيان فوائد جمّة ، وكثيرا ما يصل بالمحققين ورجال البوليس إلى ضاباتهم المنشودة ويساعدهم في اقتفاء أثر الفارين والمخربين .

فما أهم ما يساب على طريقة المماس البريتونية ، التي أثبتت التجارب عدم صلاحيتها وجعلت الحكومات تعيد عنها ، فنخصه فيما يأتي :

(١) فهي تستلزم آلات وأدوات كبيرة الكلفة مع كونها عرضة للتلف والاختلال وعدم الانضباط ، وفي ذلك من الخطر ما لا يخفى .

(٢) فهما يكن من دقة الأدوات ، ومن احتياط القائم بعملية المماس ، فإن الحركة وقابلية بعض أجزاء الجسم للانضمام والانفراج تسبب فروقا في المماس . ولذلك سلم المسيو برتون نفسه بهذه الفروق ، وحدد ما يمكن التسامح فيه منها واختاره كأنه لم يكن .

(٣) فخذ المقاسات وتكوينها وقرائنها يستلزم خبرة وتدريبيا خاصا فضلا عن أنه قابل للخطأ . أما طريقة أخذ البصمات فسهلة ولا يقترب إليها الخطأ .

(٤) الوقت الذى يستلزمه أخذ المقاس ، والجهد الذى يتطلبه حفظ التذاكر واستخراجها ، أضما ما يلزم لأخذ بصمات الأصابع وترتيب أوراقها وحفظها واستخراجها . لأن فرق المقاس يجعل الاحتمالات كثيرة ومأمورية البحث شاقة ، وهذا يستدعى وقتا طويلا .

(٥) طريقة المقاس لا يمكن تطبيقها إلا على الأشخاص كامل النمو الذين لا يحتمل أن تتغير أجزاء أجسامهم ولا يكون ذلك إلا بعد بلوغ سن مخصوصة . أما البصمات فتأبى لا يتغير شكلها فى أى وقت وأية سن .

بصمات الأصابع للأيدى

ليس ما قرؤه من الوقائع المدهشة عن شرلوك هولمز وكارترومانالما وما يكتبه الروائيون أمثال كونان دويل (Conan Doyle) وليكوك (Leeock) وغيرهما ، وما نراه يشخص فى دور الصور المتحركة من الروايات البوليسية الغريبة التى يتعقب فيها البوليس المرمى الخفاء ، ويتعرف شخصيتهم ، ويظهر حقيقة أسرهم من إناء لمسوء أو وعاء أمسكوه أو كوب شربوا منه أو خزانة فتحوها — ليس كل هذا حديث خرافة ، وإنما هو ثمرة العلم الحديث ونتيجة مجهودات العلماء الذين أتوا بالمعجزات فى فن بصمات الأصابع والأيدى . ولم يكن هذا البحث وليد اليوم .

كان الصينيون والهنود فى قديم الزمان يستعملون البصمة فى العقود والمشارطات لتقوم مقام الختم والإمضاء . وقد أحسنوا فى ذلك لأنها لا تشابه ولا تقبل التغير والتزوير . فلما أنعمنا النظر فى باطن اليد وأطراف الأكف والأصابع وباطن القدم وجدناها مكسوة بخطوط بارزة دقيقة يظلمها فراغ — ترسم هذه الخطوط أشكالاً وتعارض وانحناءات مختلفة لا تتطابق فى شخصين أبنة . كما نجد ثنيات تحت عقل الأصابع وتجعدات ناشئة من إطباق اليد وتفتحها .

لنعدن الرسوم والأشكال تتكون والجنتين فى بطن أمه من الشهر السادس من الحمل ، ولا تتغير أبداً ، بل تبقى حافظة شكلها واتجاهاتها فى سن البلولة والشباب والرجولة والهرم ، حتى وبعد المات ، إلى أن يمتلئ الجسم ويبل ، كما شوهد ذلك فى الموميات المصرية القديمة وفى بعض أجسام القردة المحتنة . وكل ما يبدو عليها أنها تموت وتكبر وتتسع تبعا لنمو الجسم كلما تقدم الإنسان

في السن إلى أن يصل إلى الحادية والعشرين^(١). وهي الوحيدة في جسم الإنسان التي لها هذه الخاصية من عدم التغير طول حياته ومن بقائها حافظة شكلها في أية سن وفي أية حالة كان عليها ، اللهم إلا ما يطرأ على الجلد من العوارض كالقطع أو الحرق أو المؤثرات الأخرى والنمو بعد أن يصل الإنسان إلى سن الستين . وذلك بخلاف باقي أجزاء الجسم فإنها كلما نما الشخص وزرع تنير بسرعة وبدرجة كبيرة يتغير معها معرفته بعد بضع سنين . فالسحنة وقاطع الوجه والأسنان ولون البشرة والشعر ولونه وكميته حتى لون العينين يتغير .

لذلك كانت خاصية البقاء على حال واحدة في بصمات الأصابع — مع اختلاف شكلها في مجموع الأصابع وفي كل أصبع على حدة — الأساس الذي بنى عليه علم تحقيق الشخصية ، وهو أساس متين غير قابل للتقوض بأي وجه .

لقد ثبت من المباحث الفنية والإحصاءات العلمية ، كما ثبت من الاختبار والملاحظات اليومية لإدارات تحقيق الشخصية في العالم ، علم وجود بصمتين لشخصين متطابقتين في كل الجزئيات والتفاصيل .

لما حكمة وجود هذه الخطوط وما يتخللها من الفراغ وما يقطعها من التصلبات والتفتيات في راحة اليد وباطن القدم فلم يمكن تمييزها بشكل صريح . وقد اختطف علماء وظائف جسم الإنسان في ذلك . فبعضهم يرى أن مهمتها تسهيل خروج الإفرازات المكونة للعرق ، والبعض الآخر يرى أن لها دخلا في اللمس والإحساس . ولقد تلبى بعض علماء الألمان إلى بصمات الأصابع في أوائل القرن التاسع عشر ، فضلا إلى الأستاذ بوركنجي Burkenjo مدرس علم وظائف جسم الإنسان بجامعة برسلو محاضرة فنية في سنة ١٨٢٣ باللغة اللاتينية عن تلك البصمات وفوائدها ، وقسمها إلى تسعة أنواع واقترح لإعداد طريقة لترتيبها وحفظها والاستئناس بها ، ولكن مجهوداته لم تلق ما تستحقه من القبول في ذلك الوقت .

لوقى استخدام بصمات الأصابع في الجنائيات غير معروف في أوروبا إلى سنة ١٨٩٠

(١) كما ثبت من مباحث كثير من العلماء . وأصحهم السير فرانسيس جالتون Sir Francis Galton الذي له فضل كبير

في هذا الباب ، ومن المجموعات الخاصة المحفوظة بإدارة تحقيق الشخصية بأطب البلاد الرائية .

للعلماء الإنكليز ، وعلى الأخص السير فرانسيس جالتون Galton ، يرجع الفضل في العهد الأخير في استنباط فوائد بصمات الأصابع والأيدى واستخدامها بطريقة فنية للتعرف على شخصية المجرمين وتكوين ما ارتكبه من السوابق وبيانها وقت الحاجة وإظهار الأسماء الحقيقية لمن يتحل منهم أسماء كاذبة ؛ فقد وضعوا لذلك قواعد سهلة محكمة لا يتعرب إليها الشك أو الخطأ ، حتى إن أغلب ممالك أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا وباقي بلاد القارة الحديثة قبلوها عنهم واتبعوها في إدارات تحقيق الشخصية التابعة لهم بدلا من طريقة المقاس والكربات التي وضعها المسيو برتليون . وابتدأ اتباع طريقة بصمات الأصابع بنظام ثابت في عواصم أوروبا قبيل سنة ١٩٠٠ .

وقل أن يوجد واحد ممن اشتغلوا بهذا الفن لا يعرف السير إدوارد هنري Sir Edward Henry مدير البوليس بلندن وسفره الجليل الذي وضعه في هذا الموضوع سنة ١٩٠٠ ، فقد اتخذه الكل أساسا لعملهم ، وما يؤيده من الخدمات في هذا الصدد لا أدل عليه من تقارير فطاحل هذا العلم المقدمة للوزير الجنائي البولوى الذي عقد بمدينة تورين سنة ١٩٠٧ ، فقد وفي الموضوع حقه ، الأساتذة لوكار Locard وريس Reiss وديسكاريل D'Assarelli ودي جاسي Deljasti ودي فرى De Ferri وغيرهم .

لأصل فكرة الاستعانة ببصمات الأصابع ترجع إلى ما نشأ من الحاجة لإيجاد طريقة لتسجيل الصينيين المهاجرين إلى أمريكا . فقد نزحوا إليها بعدد هائل وبدرجة تدعو إلى التفكير . وكانت هذه إحدى الطرائق المقترحة لحصرهم . ولكن فائدتها الحقيقية لم تظهر إلا بفضل الجهود الفعلية التي قام بها السير ويليام هيرشل Sir William Herschel حاكم هوجل Hooghly بمقاطعة البنغال من أعمال الهند ، فهو أول من فكر بصفة جديدة في هذا الموضوع لما هاله من كثرة التزوير في العقود والأوراق المقدمة للحاكم ، فوضع قاعدة تضمن التحقق من شخصية أصحابها ، إذ حتم على كل من حضر لتسجيل عقد أو مستند أن يترك بصمة إصبعه بجانب إمضائه في سجل معد لذلك . واقترح على حكومة الهند تميم هذه الطريقة ، ولكن اقتراحه لم ينفذ في أول الأمر .

للم تأت سنة ١٨٩٠ حتى عم استخدامها بصفة رسمية لافي بلاد البنغال فحسب ، بل في جميع المقاطعات الهندية ، حيث يتهم على كل من يسجل عقدا أن يذيله ببصمة إبهامه اليسرى ، كما يترك نفس البصمة في سجل خاص ، حتى إذا طعن فيما يمد في شخصية من تقدم لتسجيل العقد أمكن أخذ إبهامه ومقارنتها بالبصمة المأخوذة على الدعوى بذلك تعطل الحقيقة . وقصارى القول أن جميع

المصالح الحكومية في الهند ، كصلة زراعة الأفيون ومصلحة المساحة ومصلحة البوستة والصحة العمومية وغيرها أصبحت تتبع هذه الطريقة . بل قد بلغ التوسع في استخدامها إلى أن الطلبة الذين يدخلون الامتحانات والمسابقات العامة كانوا يكلفون تمزيق مضامهم ببصمة إصبع .

لؤل اقتنعت حكومة الهند بما لبصيات الأصابع من عظيم الفائدة أصدرت قانونا يحول الاعتماد على تقارير الخبراء فيها كطريقة قانونية للإثبات ، وكان ذلك غير معترف به قبل صدور هذا القانون .

لما استخدمها في الحوادث الجنائية وفي استخراج سوابق المتهمين ومعرفة متلادى الإجراء منهم فقد انتشر في جميع بلاد العالم وتقدم تقدما مرميا حتى أصبح من الممكن تبادل لإرسالها بالتعرف بين مختلف البلاد والأقطار لتحقيق شخصية المتهمين ومعرفة ما ارتكبه من جرائم في بلاد العالم الأخرى في أسرع من لمح البصر ، وقد يكون بين البلد الموجود به التهم والبلد المطلوب الاستعلام منه سفر عدة أيام ، أو يكون في قارة والآخر في قارة أخرى . وإلى المسوها كون يورجنسن Hakon Joergensen مفتش البوليس بكونهاج يرجع فضل هذا الاكتشاف العظيم .



لنشرح فيما على كيفية استخدام بصيات الأصابع بإدارة تحقيق الشخصية للاستعانة بها على استخراج السوابق ، فبدأ بوصف التذاكر (الأرائيك) التي يحررها البوليس وتؤخذ عليها بصيات الأصابع لحفظ تحقيق الشخصية أو تستعمل للبحث عن السوابق واستخراجها من المحفوظات . وقد أطلق على كل تذكرة من هذه التذاكر اسم ورقة (فيش) وهو الاصطلاح الفرنسي لكل تذكرة . وقد عم استعماله بين جميع طبقات الموظفين المشتغلين بهذا الأمر من البوليس والنيابة وقلم السوابق والقضاء بدرجة نرى أننا مضطرون معها لاستعمال هذا اللفظ مع أنه من أصل غير عربي . فالفيشة عبارة عن ورقة مربعة الشكل تقريبا طولها نحو ٢٢ سنتيمترا وعرضها نحو عشرون سنتيمترا مقسمة إلى أقسام بشكل مخصوص تكتب فيها البيانات التي تذكر على ورقة التشبيه ، وهي الاسم واللقب واسم الوالد والجد والشهرة وعمل الميلاد والصناعة واسم العامل الذي أخذ بصيات الأصابع والضابط الشاهد "المحقق" وجهة تحرير الفيش وتاريخه ، وتؤخذ عليها بصيات الأصابع العشر كل أصابع يد

منها بعضها يحتاج بعض في صف على حدة وفوقها بصمات السبابة والوسطى والبصر والخنصر لكل من اليمين من باب الاحتياط ، خشية أن تكون البصمات الأولى غير ظاهرة أو وقع خطأ في أخذها كأخذ بصمة إصبع مكان أخرى ثم إيضاحات أخرى كتاريخ الورود واسم الموظف الذي أجرى البحث وغرة الدوسيه والرموز الفنية للبصمات ، وتاريخ دخول الشخص السجن إذا كانت الفينة خاصة بحكوم عليه . وعلى ظهر الفينة أقسام أخرى يدرج عليها الحكم وتاريخه والمحكمة الصادر منها ونوع الجريمة ومدى العقوبة وغرة القضية وطامها ثم أوصاف الشخص وعلاماته المميزة . وأنواع الفيشات ثلاثة :

(١) الفيشات البيضاء وهي التي تحرر للحكوم عليهم في السجن عند دخولهم فيه لتنفيذ العقوبة بمعرفة كاتب غنص بأعمال تحقيق الشخصية . وبعد استيفائها ودرج البيانات عليها ترسل من السجن مباشرة لإدارة تحقيق الشخصية لحفظها بها .

(٢) الفيشات الميزة بفاصل أخضر في وسطها ، وهي التي يمررها البوليس مع ورقة التشبيه لتهمين بعد التحقيق ، وترسل من النيابة لقلم السوابق ومنه لإدارة تحقيق الشخصية للكشف على سوابقهم . وتحرر أيضا أوراق الفيش ذات الفاصل الأخضر للأشخاص الذين يضبطون في حالة التشرذ والاشتباه ، وترسل من البوليس لتحقيق الشخصية للاستعلام من سوابقهم .

(٣) الفيشات الميزة بفاصل أحمر ، وتحرر بمعرفة البوليس لأرباب المهن والحرف وطالبي شهادات تحقيق الشخصية المراد معرفة سوابقهم قبل التصريح لهم بمزاولة مهنتهم ، وكذلك طالبي الاستخدام بالمصالح الأميرية من سعاة وخدمة سايرة والعمد والمشايع والخفراء والعساكر الخ .

لعمل إدارة تحقيق الشخصية الأسامي ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

(أ) لحفظ فيشات الأشخاص المحكوم عليهم في جرائم معينة ، ومن أعطيت لهم إنذارات تشرذ أو اشتباه ، ومن يحكم عليهم من الجهات غير العادية كالمجالس العسكرية وبلدان الجازك وغيرها بقنوات في مسائل جنائية ، والأجانب المبعدين من القطر المصري .

(ب) للبحث في المحفوظات واستخراج السوابق وإدراجها على أوراق الفيش للرد على استعلامات الجهات المتعددة كالمحاكم والنيابات والبوليس والمصالح الأميرية الأخرى وإخبار الجهات بما لديها من المعلومات مما سيرد ذكره تفصيلا .

تحفظ الفيش :

تُحضّر المادتان ٨٤٠، ٨٣٩ من التعلّيات العامة للنيابات بأن كل من يحكم عليه في جرائم معينة ويدخل سجنًا عمومياً أو سجنًا ثانوياً أو مركزاً تنفيذياً للعقوبة المحكوم عليه بها يمرر له موظف تحقيق الشخصية الذي بالسجن ثلاث ورقات فيش بيضاء يدون عليها الحكم ويرسلها مع الفيشة ذات الخط الأخضر المحررة عند الاتهام والمرسلة من السجن إلى النيابة مع المحكوم عليه ، مرفقة بنموذج التنفيذ بعد تدوين الحكم عليها بمرقه أيضاً . فتراجع إدارة تحقيق الشخصية فيشة الاتهام على كل من الثلاث فيشات البيضاء للتأكد مما إذا كان الشخص الذي أخذت بصمات أصابعه في السجن هو نفس المتهم الحقيقي أو لا . فإن وجد اختلاف تميد الأوراق للنيابة في الحال وتطلب إليها عمل التحقيق اللازم لإظهار سبب الاختلاف .

يُحدد اتضح في كثير من الأحيان أن هذا السبب يرجع إلى أحد أمرين :

أما أن يكون العامل المكلف بأخذ البصمة عند الاتهام أخطأ بأن أخذ بصمات أصابع شخص آخر غير المتهم فعوا أوقصدا ، وإما أن يكون الذي دخل السجن تنفيذاً للعقوبة شخصاً آخر غير المتهم الحقيقي الذي صدر عليه الحكم .

أما إذا لم يوجد اختلاف فتوضع العلامات والرموز الفنية على كل من الأربع الورقات ، وتحفظ واحدة منها في قسم المحفوظات الفني ، لا بحسب الاسم كما في قلم السوابق ، بل بحسب العلامات والتقسيمات الفنية ، وتحفظ فيشة ثانية بقلم المحفوظات الأيميدى مرتبة بالاسم كالمتبع في قلم السوابق . وتسمى الفيشة المحفوظة بهذا القلم "أصلاً" (Original) ، لأنها تكون نواة مجموعة فيشات الأحكام الصادرة عن المحكوم عليه ، إذ تضم إليها كل فيشة جديدة محررة عن كل حكم جديد . وتسمى الفيشة المحفوظة بالقلم الفني "صورة" (Duplication) وتتبع هاتان الفيشتان محفوظتين بإدارة تحقيق الشخصية مادام صاحبهما على قيد الحياة لتكونا أساساً للبحث ومعرفة السوابق . أما الفيشة الثالثة فتعاد مع ذات الفاصل الأخضر إلى السجن لتبقى به مع أمر التنفيذ ، حتى إذا ما صدر الحكم الاستثنائي يوضع عليها وترسل البيضاء إلى النيابة بمرقة السجن لإرسالها إلى قلم السوابق مع صحيفة الحكم لإرسالها فيما بعد إلى إدارة تحقيق الشخصية التي تحفظ ورقة

الفيش مع "الأصل" وترد الصحيفة إلى قلم السوابق بعد مراجعتها والتأشير عليها بنجمة الفيش الخاص بصاحبها .

أما ذات الخط الأخضر فتبقى بدوسيه المسجون لحين الإفراج عنه ثم ترسل إلى المركز لحفظها بدولاب صحف السوابق المحلى .

توفى حالة الحكم بالبراءة تسحب الفيشتان السابق حفظهما عند الحكم الابتدائي لإعدامهما . ويرف ذلك من إخطار يرد من السجن .

لذا تكررت المقويات على شخص واحد أعيدت العملية الأولى ، ولكن هذا الفرق وهو أن الفيشة الأولى للحكم الأول تبقى وحدها بالقسم الفنى ، وتضم إلى الفيشة الأصلية المحفوظة بالقسم الأيضى كل فيشة جديدة لكل حكم جديد لتكون مجموعة الفيشات أساسا لإثبات السوابق أمام المحاكم والنيابات إذا أنكر الشخص سوابقه .

أما الجرائم التي تحتفظ عنها فيشات بإدارة تحقيق الشخصية بعد الحكم ، وتستعمل النيابة فيها من السوابق عند الاتهام فبينة بالمادة (٨٣٩) من التعليمات العامة للنيابات وهى :

الجنائيات من أى نوع

المسرقات أو الشروع فيها ... المواد من ٢٧٤ الى ٢٧٦ و ٢٧٨

إخفاء أشياء مسروقة ... المادة ٢٧٩

تقليد المفاتيح الخ ... المادة ٢٨١

التهديد للحصول على قود... المادة ٢٨٣

التعصب... المادة ٢٩٣

هيانة الأمانة المادتان ٢٩٤ و ٢٩٥

الاختلاس المادة ٢٩٦

التزوير... .. المواد من ١٧٥ الى ١٧٧ ومن ١٨٣ الى ١٩٠

هتك العرض المادة ٣٣٢ فقرة أولى

التحريض على القسق والفسجور ... المادة ٣٣٣

الغلاف المصنولات الخ المادة ٣٣١

قتل الحيوانات والإضرار بها ... المادة ٣١٠

تخريب المباني المادة ٣١٦

التحروب من المراقبة المادة ٣٩

الجرائم المنصوص عليها في قانون التشرد .

لوتبع الإجراءات المذكورة في حالة ما إذا صدر حكم استئناف بالحبس أو التأديب الجسدي في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٣٩ من التعليلات ولم تحرر أوراق فيش بيضاء لحكم أول درجة لأى سبب من الأسباب كأن يكون قد حكم ابتدائيا ببراءة المتهم أو حكم عليه بالفراغة أو حكم عليه بالحبس وقدم كفالة إلى أن يصدر حكم الاستئناف "المادة ٨٤١ من التعليلات" .

لإذا حكم على شخص بجرمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٣٩ ولكن :

(أ) هضى الحكم بإيقاف تنفيذ الحبس عملا بالمادة ٥٢ عقوبات .

(ب) أو قضى المحكوم عليه في الحبس الاحتياطي زمنا مساويا للذة المحكوم عليه بها أو زمنا أكثر منها .

(ج) أو كان الحكم بالفراغة فقط .

(د) أو كان الحكم غاييا وتصدر إعلان الحكم للمحكوم عليه شخصيا .

هغنى هذه الأحوال لا تحرر أوراق فيش بيضاء ، وتبقى ورقة الفيش ذات الخط الأخضر بالملف إلى أن تحرر صحيفة السوابق وترسلها النيابة معها إلى قلم السوابق الذى يبعث بها إلى تحقيق الشخصية فيحفظ الفيشة ذات الخط الأخضر بدلا من الفيش الأبيض الذى يحرق بالسجن "المادة ٨٤٣ من التعليلات" .

لقد كان عدد الفيشات التي صار حفظها (فيشات المحكوم عليهم) قليلا في مبدأ الأمر ، ثم أخذ يزايد سنة فسنة حتى وصل في العهد الأخير إلى مقدار هائل يقرب من السبعائة والخمسين ألف فيشة بعد أن كان :

٨٠٠٠٠ فيشة قريبا في سنة ١٩٠٦

١٤٥٠٠٠ » » ١٩١٠

٢٥٥٠٠٠ » » ١٩١٦

٣٣٠٠٠٠ » » ١٩٢٠ وهكذا .

لوقترأوح عدد فيشات المحكوم عليهم الذي يحفظ لإدارة تحقيق الشخصية سنويا بين عشرين وخمسة وعشرين ألفا .

لما فيشات المشبوهين والمتشددين الذين تعطى لهم إنذارات فيرسلها البوليس للإدارة بعد تدوين الإنذار وتاريخه ونمرته والمركز أو القسم الصادر منه عليها فتحفظها مع باقي المحفوظات ، حتى إذا ما ضبط شخص بمخاللة تشدد أو اشتباه يحمرله البوليس فيشتين ترسلان لتحقيق الشخصية للاستعلام عما إذا كان سبق إنذاره . فإن ورد الرد بسابقة الإنذار في أثناء الثلاث السنوات السابقة على تاريخ الاستعلام عمل له محضر جنحة عود إلى التشدد وقدم للمحاكمة . وإذا كان لم يسبق إنذاره فيؤشر بذلك على الفيشتين وتمادان للقسم أو المركز الذي حرهما ، فيعطى الشخص الإنذار ويكون تخصيصه على ظهر كل منهما ويردما لتحقيق الشخصية لحفظهما ، بالطريقة السابقة ، إحداهما بالقسم الإنجليزي والأخرى بالقسم الفنى مدة ثلاث سنوات ، وهى مدة سرى إنذار^(١) .

لأما الأحكام الصادرة من الجهات غير العادية كالمجالس العسكرية المصرية فى مسائل جنائية كالسرقات وخيانة الأمانة وما شاكلها ، فيحرر فيشاتها كاتب السجن الذى تنفذ به العقوبة . وفيشات الأجانب الذين يصير قضيهم يحمرها البوليس ، بعد التأشير عليها بأمر الفنى وتاريخه وجهة إصداره والأسباب التى بنى عليها ، ويرسلها لتحفظ بتحقيق الشخصية ، حتى إذا ما عاد الشخص المضى مخفيا أو متحلا اسما كاذبا وضبط ، أو أرسلت بصماته لأى مناسبة كاحتباره متشردا مثلا ، أو كان متهما فى قضية جنائية ، أمكن الإرشاد والتعريف عن سابقة نفيه .

(١) قررت محكمة النقض بمحكمها الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فى القضية رقم ٦٦٥ سنة ٣ ق أن إنذار الاشياء لا يسقط بثلث سنوات ، فطريقة السير فىا يتلقى بالمتنبه فيهم لا بد إذن أن تتبر .

الأعمال الأخرى التي تقوم تلك الإدارة بها

(١) أخبار النيابات عن المتهمين الذين تطلب الوقوف على سوابقهم . وذلك بأنه عندما يتم شخص في جناية من أى نوع أو في جنة مما يجب فيها إرساله للنيابة يحرره البوليس ورقة تشبه . وفي أحوال معينة مذكورة في الفقرة الثالثة من المادة ٧٩٥ من التعليمات العامة للنيابات (وهي نفس الأحوال التي يحفظ للحكوم عليه فيها فيش) يحرره له ورقة فيش من ذات الخط الأخضر ترفق بورقة التشبه ، وترسلان مع المحضر للنيابة تبحث بهما لقم السوابق متى توقفت أنه سيقرب رفع الدعوى على المتهم (انظر المادة ٨٠٠ من التعليمات العامة للنيابات) وهو يرسلها لإدارة تحقيق الشخصية فتبحث بمقتضاها في محفوظاتها أبيضيا وفيها وتعيد الأوراق لقم السوابق بعد إدراج ما لديها من المعلومات عليها وكافة السوابق على ظهر الفيشة .

لأنه لم يتر للشخص على سوابق يجمع على ورقتي الفيش والتشبه يتم أن لا سوابق له . وإذا وجد أن الشخص مشتمل اسما غير اسمه الحقيقي بذكر ذلك بالفيشة مع بيان الأسماء السابق الحكم عليه بها ، وتحرره له تذكرة إثبات شخصية مدون بها الاسم الحقيقي والأسماء المختلفة ، ليستعين بها لقم السوابق في استخراج الصحف المحفوظة بهذه الأسماء . وعند ورود الأوراق إلى لقم السوابق يراجعها ويبحث هو أيضا في محفوظاته ، ثم يحرر تذكرة السوابق ويرسلها مع ورقتي الفيش والتشبه إلى النيابة المختصة لتتبع ملف القضية إلى أن يصدر الحكم ، وترسل النيابة إلى السجن مع أمر التنفيذ الفيشة ذات الخط الأخضر ، وهناك يكون عليها الحكم ، وتحرر معها ثلاث فيشات يضاء ترسل جميعها لتحقيق الشخصية طبقا للمادة ٨٣٩ من التعليمات .

(٢) أخبار النيابات عن سوابق الأشخاص الذين حكم عليهم ولم يسبق لها طلب سوابقهم . تحدث في بعض الأحيان أن النيابة لا تطلب السوابق ويحكم على الشخص بمقربة . وعند ورود الفيشات البيضاء المحررة عن الحكم من السجن لتحقيق الشخصية يتضح ذلك من علم وجود فيشة الاتهام ذات الخط الأخضر . ففي هذه الحالة تبحث إدارة تحقيق الشخصية عن سوابق المحكوم عليه قبل حفظها ، فان وجدت تخطر النائب العمومي بواسطة لقم السوابق ، حتى إذا كانت العقوبة خفيفة ، ولم يعض مياد الاستئناف ، أمكن تقديمه ، خصوصا إذا كانت السوابق مما يغير وصف التهمة من جنة إلى جناية .

(٣) أعمال الخلية أمام الحاكم والنيابات في المنازعات المدنية والمسائل الجنائية التي يتوقف الفصل فيها على نتيجة فحص بصمات الأصابع والأيدى ولدى مصالح الحكومة المختلفة لتحقيق البصمات التي تترك على الأوراق الرسمية لتقوم مقام الإمضاء .

لكن المألوف كثيرا أن من لا يعرف القراءة والكتابة ، عندما يستجوب في محضر رسمي أو يلزم الحال لتوقيعه على ورقة عريضة كسند أو مباينة أو مخالصة ، يستعاض عن الإمضاء ببصمة إصبع قد تكون بعد موضع نزاع ويتوقف على تحقيقها الفصل في الدعوى إذا أنكرها من نسبت إليه أو طعن فيها بالتزوير . وقد تكون هذه البصمة من الرذاعة وعدم الوضوح بشكل يتعذر معه فحصها بسهولة ، فيكون القول الفصل في فض الإشكال وبيان الحقيقة لإدارة تحقيق الشخصية التي كثيرا ما ترد لها مثل هذه الأوراق من النيابات تفحصها وتميدها إليها منع تقرير واث وشرح واضح . وقد تستدعى المحاكم مندوبا من قبلها فيحضر لإجراء عملية الفحص والمضاهاة أمامها ويقدم تقريره إليها بعد شرح أوجه المقارنة ونقط التشابه أو الاختلاف . كما أن كثيرا من المصالح الأميرية يتقدم إليها أشخاص في أعمال رسمية يتضح فيما بعد أنهم غير الأشخاص الحقيقيين من تقرير تحقيق الشخصية عن بصمات أصابعهم التي يتكونها على المحاضر والأوراق والسجلات الخاصة بهم . مثال ذلك أن يتقدم شخص بدل آخر للفرز السكري ويمنح على دفاتر أو أرانيك القرعة ببصمة إصبع ، أو يهرب مقترع وينكر سابقة اقتراعه والبصمة التي تركها على السجل أو الأورنيك الخاص به ، أو أن يتقدم عامل من عمال المصالح والورش الأميرية بدل آخر لصرف ما يستحقه من اليومية أو المكافأة ويذيل قائمة الصرف ببصمة إصبعه ، أو أن يتقدم شخص للكشف الطبي بدل آخر وهكذا .

لهاهم أعمال الخلية التي تقوم بها إدارة تحقيق الشخصية هي إثبات سوابق المتهمين لمن ينكرها أمام النيابات والحاكم وإظهار الأسماء الحقيقية لمن يحتل منهم أسماء مستعارة . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك عند الكلام على أعمال قلم السوابق ؛ وإن التشابه في الأسماء والأوصاف يجعل القيام بهذه المأمورية شاقا وفي بعض الأحيان متعبا .

لهاهم كيفية إثبات السوابق فبواسطة استخراج الملف المحفوظ بالقسم الأيجدى المسمى "أصلا" . وهو يشمل كل فيشة من الفيشات البيضاء التي عملت عند صدور كل حكم ملونا عليها

الحكم وتاريخه ومدته وجهة إصداره وبصيات أصابع المحكوم عليه وأوصافه البدنية وعلاماته المميزة عند دخول السجن . فلو كان الشخص المنكول سابقه دخل السجن خمس مرات مثلا وحردت له خمس فيشات ، يأخذها مندوب تحقيق الشخصية ويرضها على المحقق أو القاضي فيشدة ذا كرا البيانات التي على كل منها ، ويقارن بصيات الأصابع التي عليها ببصيات أصابع المتهم أمامه كي يقتنع بنفسه من تطابقها . وفي بعض الأحيان يستعين العامل بذكر العلامات البدنية والمميزات التي يجمع المتهم والمندوبة بكل من الفيشات المحررة بالسجن وهو لم يره ، وربما كانت في أجزاء مسترة من الجسم ، مع العلم بأن هذه الفيشات قد تكون محررة قبل إثبات السوابق بعدة سنين ، وهذه العلامات إن وجدت في جسم المتهم كما ذكرت بالفيش كانت دليلا ساطعا على تحقيق شخصيته . إلا أن الاعتدال عليها وحدها غير كاف ، وعدم وجودها بالمتهم أو عدم ذكر علامات بالفيش قد تكون بالمتهم ، لا يعد دليلا على عدم الانطباق ؛ لأنها عرضة للحو والزوال والزيادة والقص كما قدما . فضلا عن أن الموظف الذي يحرق الفيش قد يخطئ فيلبث شيئا منها غير موجود بالمتهم أو يسو عن ذكر شيء موجود به ، كما أن محرر الفيشات بسجون مختلفة وبمعرفة عمال متعددين قد يسبب شيئا من الخلاف في هذه البيانات . لذلك كان الاعتدال كل الاعتدال في تحقيق الشخصية وإثبات السوابق على بصيات الأصابع وحدها ، وكل ما عداها يؤخذ على سبيل الاستئناس والتعزيز فقط .

لما القضايا التي قدمت النيابة إلى محاكم الجنايات بناء على تقارير موظفي تحقيق الشخصية الذين أثبتوا أن لأربابها عدة سوابق تستدعي تطبيق مواد السود فكثيرة جدا . وحسب الرجوع إلى الملفات العديدة نرى منها مبلغ اعتدال السلطات القضائية على تلك التقارير ، وأن كثيرا من القضايا قدمت في مبدأ الأمر إلى المحكمة بصفتها جنما فاتفق أثناء سير الدعوى من إثبات سوابق المتهمين أنها جنائيات ، فحكمت فيها المحكمة بدم الاختصاص وأمرت بإعادتها للنيابة لتقديمها إلى محكمة الجنايات .

(٤) في أخبار النيابة والبوليس بضبط الأشخاص المحكوم عليهم غيابيا ، والمطلوب البحث عنهم والمهاجرين من السجون أو مراقبة البوليس .

نقضت المادة (٧٧١) من التلويات العامة للنيابات بأنه إذا صدر حكم غيابي فاض بمقوبة وكان بالوسية فيشدة عمدة بالفاصل الأخضر ، أو وردت هذه الفيشة بعد صدور الحكم ولكن قبل

النور على المتهم ، فيؤشر عليها ببيان الحكم وتاريخه وعمل الجريمة وصفها وغرة القضية واسم المحكمة في المكان المعد لذلك على الفيش ، ثم يوقع عضو النيابة المتراعى في القضية أمام هذه البيانات ، وبعد ذلك ترسل الفيشة مباشرة إلى إدارة تحقيق الشخصية بمصر مؤشرا عليها بالكلمات الآتية : ” حكم غيبي والبحث مستمر عن المتهم “ ، وإذا كان لدى إدارة تحقيق الشخصية سوابق فتعيد الفيشة إلى النيابة بعد أن تؤشر على الفيشات المحفوظة لديها بأن المتهم مستمر البحث عنه . وأما إذا لم يكن للتمهم سوابق بالإدارة المذكورة تحفظ الفيشة لديها ، وتجبر صورة منها ترسلها للنيابة لحفظها بدوسيه القضية . وإذا قبض على المتهم فيها بعد فتح خطر النيابة إدارة تحقيق الشخصية بذلك بخطاب ترفق به الفيشة أو صورتها حسب الأحوال ، ثم تعيد الإدارة المذكورة الفيشة الأصلية بعد ذلك إلى النيابة لإرسالها إلى السجن إذا اقتضى الحال مرفقة بأمر التنفيذ (كما جاء بالمادة ٨٤٠) .

لدى السجن والبوليس تعليمات شعبة بما ذكر فيما يخص بالمسجونين والأشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس إذا مروا من السجن أو الملاحظة أو كان مطلوبوا البحث عنهم لأى سبب آخر . فتسحب فيشاتهم الموجودة بدوسيه السجن أو المراقبة أو دولا ب صحف السوابق المحلى ، وترسل لإدارة تحقيق الشخصية بعد التأشير عليها بكل البيانات اللازمة بخصوص الشخص المطلوب ضبطه وسبب البحث عنه تؤشر بذلك في محفوظاتها أو تحفظ الفيشة لديها إذا لم يسبق لها حفظ فيش لنفس الشخص .

ويحدث كثيرا أن هؤلاء الأشخاص الصادر عليهم أحكام غيابية أو الهاربين من السجن أو المراقبة يتركون مواطنهم والجهات المعروفين فيها إلى جهات نائية ويستترون عن أعين البوليس تحت أسماء وأوصاف غير أسمائهم الحقيقية ، ويصعب البحث عنهم والتعرف عليهم . ولكن كثيرا منهم لا يلبث أن يضبط لاتهامه في قضية أخرى أو لسبب آخر كالاقتباء في أمره أو التشرد ، وليس لدى البوليس أو النيابة أية معلومات عنه ، فتؤخذ بصمات أصابعه وترسل كالمعتاد إلى إدارة تحقيق الشخصية للكشف عن سوابقه ، فتعثر أثناء البحث في محفوظاتها على المعلومات السابق ورودها بخصوصه والتأشيرات بطلب القبض عليه ، وتخطر الجهة التي بها الشخص في الحال لضبطه مع بيان اسمه الحقيقي وسبب الضبط وجهة صدور الأمر به ، وتخطر في نفس الوقت الجهة التي طلبت الضبط بمحل وجود

المتهم أو المهرب. وقد يكون الشخص هارباً من أسوان أو قنا ويضبط في مصر أو الإسكندرية ،
أو صادراً عليه حكم غيائى من مصر أو الرقازيق ويضبط في المنيا أو أسيوط ، فهذه الإخطارات
عظيمة الفائدة وهى كثيرة ، وقد تكون عن أحكام شديدة .

لهذا بياننا لعدد الأشخاص الذين صار ضبطهم فعلاً وتحررت عنهم إخطارات بمعرفة إدارة
تحقيق الشخصية وأُعيدوا إلى السجون وقدموا للمحاكمة في سنة ١٩٣٢ وحدها :

عدد

٧٨٧ لأحكام غيائية سواء كانت الحكم بأقل من سنة أو أكثر من ذلك .

١٦٩٦ لمهربين من المراقبة .

٢٢ لمهربين من السجون .

(٥) للإخبار عن سوابق المتشردين والمشتبه في أمرهم ، وقد سبق أن شرحنا ذلك عند الكلام
على حفظ أوراق الفيش الخاصة بهم . وتزيد عليه أن رد تحقيق الشخصية على الجهات الطالبة
الكشف عن السوابق يجب ألا يتأخر عن الأربع والعشرين ساعة المسموح للبويس يسمح الشخص
الجارى التحرى عنه في أنائها ، ولذلك يرسل الرد تفرافيا بسابقة الإنذار أو عدله حتى يمكن
اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويبلغ عدد الأوراق التى ترد من هذا القبيل يوميا من أقسام المحافظات ومراكز
المديريات نحو المائة والخمسين ، وقد يتضح في كثير من الأحيان أن المشتبه في أمره متحلل إما كاذبا
وجار البحث عنه لحكم غيائى أو لمهربه من السجن ، وقد يكون محكوما عليه بمدة ستين أو بالأشغال
الشاقة المؤبدة أو بالإعدام .

(٦) للتعرف على جثث الموتى والفرق المجهولين سواء أكانت الموت طبيعيا أم جنائيا .

لدى البويس تعليمات تحضى بأنه عند وفاة شخص مجهول الاسم والأهلية ولم يمكن الاستعراق
عليه يجب عليه أن يأخذ بصمات أصابعه العشرة على ورقتي فيش وتشييه ويرسلها لإدارة تحقيق
الشخصية لبحث بموجهما في محفوظاتها . فإن كانت الشخص المتوفى من سبق الحكم عليهم
وحفظ لم فيش بها فأنها تستخرج هذا الفيش وتدرج ، مما تضمنه ، اسم المجهول وأوصافه وسنه
ومحل ميلاده والأحكام الصادرة عليه ، على ورقة الفيش الخاصة ، وتبديها لجهة ورودها . ولا يخفى

ما في ذلك من جليل الفائدة ، خصوصا إذا عرفنا أنها تمكنت في بعض الأحيان من الاستعراق على أشخاص مقطوعي الرأس مشوهي الخلقه ميتوري بعض أجزاء الجسم . وقد بلغ عدد الجثث المجهولة التي صار التعرف عليها في أثناء سنة ١٩٢٥ (٢٨) .

(٧) للكشف عن سوابق العمد والمشايخ والساكر والخفراء والخدم السائرة بمصالح الحكومة .
تقتضي المصلحة العامة ألا يتولى هذه الوظائف أشخاص من ذوى السيرة الرديئة وأرباب السوابق لما تتطلبه وظائفهم من الأمانة والاستقامة ، فإن من بينهم رجال الأمن العام وحفظه الأموال والأرواح . لذلك قضت التعليلات بأنه لا يمين من الساكر والخفراء وغيرهم إلا من استشارت المصلحة — التي يرغب الشخص الالتحاق بها — إدارة تحقيق الشخصية وقررت هذه ألا سوابق له .

(٨) للكشف عن سوابق طالبي شهادات تحقيق الشخصية من أرباب المهن والخدم الخصوصيين وغيرهم وتحرر هذه الشهادات وتسليمها لأربابها .

لوجب القانون عدم التصريح لمن يريد الاعتراف بمهنة معينة إلا إذا حصل على شهادة تحقيق شخصية دالة على خلوه من السوابق ولو على الأقل لمدة معينة . ومن بين ذوى المهن التي تستلزم هذه الشهادة أصحاب المحال العمومية والمقفل للراحة والصيدلة والخبراء وكتبه المحامين وسائقو السيارات والمربات والمحالون والخدم الخصوصيون والمرضون وغيرهم وموظفو بعض الشركات والبنوك والمحال التجارية كشركة القرام وشركة واحة عين شمس وغيرها . وقد تدرج القانون حكم على بعض فئات أخرى من الفئات الراقية كالأطباء والمحامين الحصول على هذه الشهادة . وحكمة كل ذلك واضحة لا تحتاج إلى بيان .

لعل أن شهادة تحقيق الشخصية لا تعطى مطلقا لمن حكم عليه بقوبة بخاتمة مخلة بالشرف مهما كان نوع المهنة التي يرغب الاشتغال بها .

لقبل أن تم هذا المبحث نشير إلى أن قلم السوابق وإدارة تحقيق الشخصية ولو أن مأموريتهما واحدة ، وهى حفظ وإثبات سوابق المحكوم عليهم والمتهمين إلا أنهما كانا منذ إنشائهما متفصلين في المكان والعمل ، وكان يترتب على ذلك كثرة المكثبات والأخذ والرد بينهما . غير أن الأمر

اتهى بتأليف لجنة من موظفى وزارتى الداخلية والحفانية ، وهى ، بعد فحص الموضوع من كافة نواحيه ، رأى ضم قلم السوابق إلى إدارة تحقيق الشخصية ، وتم ذلك فعلا بمطاب وزارة الحفانية رقم ٨ - ١٦/٤ المبلغ للداخلية بتاريخ أغسطس سنة ١٩٢٩ ، وأدرجت مراتب موظفيه فى ميزانية وزارة الداخلية اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٢٩

لترتب محفوظات قلم السوابق عما هو محفوظ بإدارة تحقيق الشخصية بما ينفى على مليون وأربعمائة ألف صحيفة . وسبب الزيادة نأتى من أن كثيرا من الجنع كالمضاربات مثلا يحفظ لها ملف بقلم السوابق ولا يحفظ لها فيشات بإدارة تحقيق الشخصية .



(ح)

المحاماة

المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية

بقلم حضرة صاحب الغزة عزيز خانكي بك المحامي

فما كانت المحاماة موجودة ولا كلمة المحاماة معروفة قبل مبايعة محمد علي باشا بالولاية على مصر . لأن القضاء بجميع أنواعه ، مدني وجنائي وشرعي ، للصريين والأجانب ، كان من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . والمحاكم الشرعية ما كانت تعرف المحاماة ولا المحامين بالمعنى المعروف في عصرنا الحاضر . وكذلك كان الأمر في جميع الولايات التي كانت تابعة لسلطنة آل عثمان . وفي الحال كذلك حتى سنة ١٨٤٥ بالنسبة لمصر وسنة ١٨٧٦ بالنسبة لتركيا .

فمحمد علي باشا في ترتيب (مجالس العدالة في مصر) . فبدأ بترتيب مجالس التجار وكلف أرباب بك^(١) مديري ديوان التجارة بتنظيم مجلس تجاري الإسكندرية . فنظم أرباب بك المجلس التجاري

^(١) وأرباب بك هذا هو أبو (يعقوب بك أرباب وكيل نظارة المعارف سابقا) . وقد تولى نظارة الخارجية والتجارة في سنة ١٨٤٤ بعد وفاة بروجوس يوسف الذي لبث فاعلا للخارجية طولا وليلة على محمد علي باشا .

ومن له لأئحة ظهرت في ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ (سنة ١٨٤٥ ميلادية) جاء في البند السادس منها: «أن كل من له دعوى على شخص ويريد إقامة دعوته عليه والنظر فيها بالمجلس المذكور يجب أن يعرض أولا لمساعدة مدير الديوان المأورى فإذا صدر أمر سعادته بقبول سماع الدعوى المذكورة بالمجلس وفصلها بمقتضى الأصول المجرية فيحضر بالأمر المشار إليه بيده بالمجلس ويسلمه إلى حضرة الرئيس لأجل أن يجرى فيه الحال على مقتضى ما ذكر في البند الثاني وحينئذ يحضر كل من المدعى والمدعى عليه في الوقت الذى يتعين لحضورهم من طرف المجلس وتقام الدعوى على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط أن يكون التناعى بين شخص كلا من المدعى والمدعى عليه بدون أن قبل توكيل أحدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكن أحدهما غائب عن المجلس بسبب مذر ثابت من كافة الأضرار التى تقبل بمقتضى الأصول وبواسطتها يسوغ التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما أن يقيم ويكلا عنه على حساب ما يوافق الأصول». ولعل هذه اللائحة هي أول وثيقة رسمية نصت على جواز التوكيل أمام المجالس. وسبب تسامح الحكومة في قبول التوكيل أمام مجالس التجار دون غيرها أن تلك المجالس كانت مجالس غخططة، للأجانب فيها شأن ومصصلحة، فكان لا بد لهم من الاستعانة بوكلاء، كما كان الحال جازيا أمام محاكمهم القنصلية، وأمام حاكم بلادهم، فقرر جواز التوكيل لمن كان غائبا لمذر شرعى مقبول. إلا أن لأئحة سنة ١٢٦١ هـ لم تضع للوكلاء نظاما، ولم تبين شروط أهلية الوكلاء، كما لم تبين الأضرار التى تقبل لتبرير إقامة الوكلاء.

وفي سنة ١٢٦٢ هـ صدر منشور من الديوان الخديوى بترتيب (مجلس تجارى بمصر) على مثال مجلس تجارى إسكندرية، وقرر سران لأئحة مجلس تجارى إسكندرية أمام مجلس تجارى مصر. وبذا أصبح أمر التوكيل ساريا في عاصمة القطر المصرى مصر وإسكندرية.

فبقى أمر الوكيل محصورا بين مجلسى مصر وإسكندرية التجاريين إلى أن جاءت سنة ١٢٧٢ هـ، وفيها اتفقت الحكومة المصرية مع قناصل الدول على تشكيل مجلس استئناف للسائل التجارية، وعملت لأئحة صدر بها أمر طال تاريخه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ جاء في البند الخامس منها أن «تعالى الدعاوى فى مجلسى التجار لا يجوز دخول أبوكاتية والجهتين المتناعيتين يقدموا دعاوهم بالذات أو بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيما يطلبوه وما يستنسبوه بالكتابة». وهنا أطننت اللائحة صراحة بأنه لا يجوز قبول «الأبوكاتية» أمام «مجلس الأجلو» بل يكون «تعالى الدعاوى»

بمعرفة ذات الخصوم أو بواسطة وكيل . وهذا الوكيل هو من نوع وكلاء الدعاوى المعروفين في ذلك الزمان ، وهم أقرب إلى طائفة الـ Avoués منهم إلى المحامين .

وفي ١٩ جمادى سنة ١٢٧٣ هـ من مجلس الأحكام لائحة بين فيها (كيفية رؤية الدعاوى المحالة على مجلس التجار) أعلن أول بند منها أنه "لا يستلزم الحال لتوسط الأفوكاتية في رؤية القضايا المحالة على مجلس التجار" إلا أنه لا حيل أن يكون لأحد الخصوم عنده يمنة عن مباشرة القضية بنفسه نص البند الثامن على أنه "يجب على الأشخاص الحضور أمام المجلس إما بنفهم أو بوكيل مفوض بالنيابة عنهم في نفس الدعوى".

فأريت كيف أنه حتى سنة ١٨٤٥ م كان التوكيل في القضايا غير معروف ؛ وفي سنة ١٢٦١ هـ عمل به في نواحي الإسكندرية . وفي سنة ١٢٦٢ هـ سري في مصر القاهرة . وفي سنة ١٢٧٢ هـ وردت لأول مرة كلمة (أفوكاتية) في لائحة ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ . وفي سنة ١٢٧٢ هـ ترفت كلمة (أفوكاتية) إلى (أفوكاتية) . ولكن الأفوكاتية والأفوكاتية حظر عليهم دخول المجالس وبقيت الإجازة قاصرة على توكيل الوكلاء .

وفي سنة ١٢٧٨ هـ (سنة ١٨٦١ م) اتفقت الحكومة المصرية مع فواصل الدول على إنشاء مجلس ينظر في الدعاوى المرفوعة من الأجانب على المصريين سموه (مجلس قوميون مصر) ، تشكل من ثلاثة مصريين ، منهم الرئيس ، ومن عضو أوروباوى ، ومن عضو من الأروام ، وعضو من الإسرائيليين ، وعضو من الأرمن . وسنوا له قانونا لرؤية الدعاوى التي ترفع إليه . ونص في البند الرابع منه على أن التقارير التي تقدم للمجلس يجب أن تكون مشتملة على "عمل تواطن المدعى أو وكيله إذا ما أراد أن يقيم ويكلا عنه في دعواه" ، وورد في البند السابع منه أنه "يجب على المدعى عليه أن يقدم جوابا إلى حضرة رئيس مجلس القومسيون بواسطة ديوان محافظة مصر وفي نفس المدة المذكورة يبنى له أن يحضر إلى المحروسة بنفسه ويسكن بها لغاية نهو الدعوى المقامة عليه أو يقيم ويكلا من طرفه يكون مستوفيا لجميع الشروط يتصرف ويقوم مقامه إمام أو باب مجلس القومسيون في كل كلية وجزوية" . وفي البند الثامن منه قيل إن جواب المدعى عليه على دعوى المدعى ومستنداته "تحفظ تحتيد كاتب المجلس" ويلزم أن يتوضع "في الجواب المذكور حضور المدعى عليه للمحروسة إن كان حضر بها وفي هذه الحالة يذكر به كذلك مع الدقة والضبط

عمل توطئه أو يتوخى فيه اسم وصنعة وعمل توطئه الشخص الذى اختاره ويكلاه عنه في المرافعة“ .
وهذه أول مرة ذكرت فيها كلمة (المرافعة) في قوانين ولوائح ذلك العصر .

لوقى جمادى الأولى سنة ١٢٨٨هـ (أغسطس سنة ١٨٧١م) صدر أمر عال، بسم الله الرحمن الرحيم،
إلى نظارة الداخلية بالمصادقة على قرار مجلس شورى الثواب الخاص بترتيب مجالس البلاد
ومجالس وضبطيات بالمراكز لنظر القضايا والدعاوى التى تقع في دائرتها فقرر أن ” يقرب في كل
بلد مجلسين أحدهما للإدارة والثاني للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزية ثم وأعمال
ضبطية في كل مركز وضبطية عمومية بكل ديوان مديرية “ . وقد بينت الإجراءات الواجب
اتباعها أمام مجلس مشيخة البلد ومجلس دعاوى البلد ومجلس بلدى البندر ومجلس دعاوى البندر
ومجالس المركزية والمجالس المحلية وجميعيات تجار للدعاوى التجارية ، وليس فيها نص يشير صراحة
أو دلالة إلى جواز التوكيل عن أحد طرفي الخصومة . ومع أن الحكومة رأت بعد ذلك توسيع
اختصاص هذه المجالس الجديدة وأصدرت بذلك لائحة بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة ١٢٩٠هـ فإن
اللوائح الكثيرة التى صدرت لم تشر بكلمة ما إلى مسألة التوكيل وبقي الأمر مقصورا على النصوص
القليلة التى ذكرناها .

لوقى سنة ١٨٧٥ أنشأت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول الأجنبية المحاكم المختلطة .
وعندما وضعت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة فكرت طليبا في الجلسات وفى من يحضرها للدفاع
عن الخصوم . ولم يكن نظام المحاماة معروفا من قبل ، كما لم يكن في مصر محامون عندهم المؤهلات
اللازمة للخصوم والدفاع عن مصالحهم ، فميزوا بين المحاكم الابتدائية ومحكمة
الاستئناف ، ونصوا في المادة ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة على أنه ” لا يقبل وكيل ولا
مدافع عن أرباب الدعاوى أمام محكمة الاستئناف إلا من يكون حائزا الشهادة الدالة على كونه
أوكاتبا “ . أما أمام المحاكم الابتدائية فلم يشهدوا في أهلية الوكلاء وقبلوا من مارس الصناعة
أمام المحاكم الفصلية مدة خمس سنوات على الأقل ، وثبت أنه لم يفتين من القنات المقررة
رسميا أمام المحاكم المختلطة ، ونجح في الامتحان الكتابى والشفاهى الذى تقرر عقده في بحر ستة
شهور من تاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥م في القانون المدنى وقانون العقوبات وقانون التجارة
وقانون المرافعات وقانون تحقيق الجنائيات ؛ على أن يكون لكل متجن الحق في أن يوجه إلى

الطالب سؤالا في الامتحان التحريري ويمتحنه مدة نصف ساعة في الامتحان الشفاهي . وطالوا تشدهم في قبول التوكيل عن المصوم أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة الاستئناف هي الدرجة النهائية للقاضي ، وأن المصريين يجهلون القوانين الجديدة ويجهلون طرق التقاضي أمامها ، وأنه من العدالة أن تتوفر في وكلائهم ، أمام محكمة الاستئناف الأهلية ، الكافية علما وخبرة .

كُن مظاهر تشدهم أن فرضوا على الوكلاء أمام المحاكم الابتدائية مدة تمرين مقدارها ثمانى سنوات ، فإذا قضوها قبلوا أمام محكمة الاستئناف .

لُوكنت حالة المحامين أمام المحاكم المختلطة ، في بداية عهدها ، أشبه بحالة المحامين أمام المحاكم الأهلية في بداية عهدها . لأن القضاء المختلط ما كان ينظر إلى الوكلاء والمحامين في ذلك العهد مثل نظره لهم الآن . فثلا كان يميز للمامين في ذلك العهد أن يباشروا أعمالا وأشغالا أخرى علاوة على ممارسة المحاماة ، كما كان يميز لهم مطالبة من وكلوهم في الأعمال الخارجة عن المحاماة بأتعاب عنها ، ويميز العقود التي عقدها من قبل إنشاء المحاكم المختلطة مع موكلهم على أخذ حصة من الأموال المتنازع عليها بناء على أن علاقاتهم بموكلهم قبل إنشاء المحاكم المختلطة ما كانت علاقة عام بموكل بل كانت علاقة وكيل بموكل .

لُفى سنة ١٨٨٠ عرضت الحكومة على شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية وقاضى أفندى محكمة مصر الكبرى الشرعية لائحة للمحاكم الشرعية فأقروها . فصدر أمر حال لرياسة مجلس النظر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧هـ (١٧ يونيو سنة ١٨٨٠م) باتباع الاجراء على موجبها . وفيها ورد لأول مرة نص على جواز قبول (التوكيل عن الأخصام) وترك للقاضى أمر قبولهم أمام المحاكم أو عدم قبولهم .

لُفى بداية خديوية المغفور له توفيق باشا فكرت الحكومة المصرية في إنشاء المحاكم الأهلية ، واقتبست من المحاكم المختلطة قوانينها ونظاماتها ، فزفت الوقائع المصرية الصادرة في ٣ صفر سنة ١٢٩٨ (٤ يناير سنة ١٨٨١) إلى الأمة المصرية بشرى (إصلاح قوانين المجالس المحلية) وأن هذه القوانين (قد قرب انتهاؤها ، والعمل بموجبها سهرع فيه عما قريب) .

لوفي ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨هـ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١م) نشرت الوقائع الرسمية لائحة ترتيب
المجالس . ولولا أن هبت الثورة العربية في القطر المصري وعطلت هذا الإصلاح الكبير لكانت
المحاكم الأهلية قضت أبوابها في أوائل سنة ١٨٨٢

لولا أن جدت الثورة العربية عادت الحكومة إلى التفكير في إنشاء المحاكم الأهلية . وأصدرت
بالفعل في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) لائحة ترتيب تلك المحاكم شغقتها
بالقوانين الموضوعية التي تحكم بموجبها وقوانين الإجراءات المنظمة لسيرها في قضائها . وفي لائحة
الترتيب وقانون المرافعات إشارة إلى وكالة البطارى الذين ترقى أحوالهم طبقة بعد أخرى حتى
وصلوا إلى المرتبة التي تراها اليوم للامامين وقضاة المحاماة .



المحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية

بقلم حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

لم تكن المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية بأحسن حالا من القضاء ، بل لم تكن — كما هي معروفة عندنا اليوم — معهودة في تلك الأزمان ، لأن وجودها متوقف على وجود المحاكم المنظمة . وكل ما في الأمر أن مظهرها كان محصورا في تحرير عرائض الشكاوى بواسطة طائفة "العرضالجية" . وإذا كانت قوم منهم قد احترفوا حرفة التوكيل فقد بلغ من شروهم أن كان يطلق عليهم لقب "المزورين" .

لما بعد إنشاء المحاكم الأهلية فان لائحة ترتيبها التي لم تصدر بالفعل في صيغتها النهائية إلا في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ، وكان من أسباب تأخر صدورها قيام الثورة العربية قبيل ذلك التاريخ ، فقد نص في المادة ٢٤ منها على أنه "يجوز للأخصام أن يحضروا بأنفسهم إلى المحاكم أو بواسطة وكلاء عنهم" . ونص في المادة ٢٥ على أنه "يجوز لكل محكمة ألا تقبل في التوكيل عن الأخصام من ترى فيهم عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائحة" ، ولكن لم تقل

لائحة الترتيب ما هي حدود الباقية ولا ما هو الاستعداد اللازم للقيام بمهمة التوكيل ، بل أجملت وتركت الرأي للحاكم . وكذلك لم يرد في قانون المرافعات الذى صدر فى سنة ١٨٨٣ عقب اللائحة سوى نصوص مميزة لحضور الخصام أمام المحاكم بأنفسهم أو بوكلاء عنهم يكون توكيلهم ثابتا ، ولا تعرض فيها للصفات الواجبة فى هؤلاء . إلى أن كانت سنة ١٨٨٤ حيث صدرت لائحة الإجراءات الداخلية وفيها المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ وهى تتحدث عن وجوب تقديم توكيل مصدق عليه بوجه رسمى أمام كاتب المحكمة وأن يرد الوكيل لموكله ، متى انتهت كالتة ، كافة الأوراق والمستندات التى تكون سنداً له بمصاريف على موكله .

لوفى مارس سنة ١٨٨٤ أصدرت محكمة استئناف مصر إعلاناً نشر بالوقائع المصرية جاء فيه : "حيث إن أحكام القوانين الجديدة لتساعد على قبول كل من أراد التوكيل عن أرباب الدواوى فى القضايا الجارية نظرها أمام محكمة الاستئناف إلا ما يكون اسمه مندرجا بالجدول المعد لذلك بالمحكمة فينبغى على كل من أراد من الأفوكاتية والوكلاء معرفته بهذه الصفة لدى المحكمة أن يقدم طلبه إليها للنظر فيه وقيده بالجدول الموجود فيها لهذا الغرض" . فانها لت طلبات القيد على محكمة الاستئناف ممن هب ودب من الأفوكاتية المقررين لدى المحاكم المختلطة ، ومعظمهم لم يكن يدرك من اللغة العربية شيئاً ، ومن وكلاء الدواوى الذين كانوا يشتغلون بالتوكيل لدى المجالس المحلية ، ومعظمهم ممن عرفت حالهم من الجهل ورقة الخلق . وقد قيدتهم محكمة الاستئناف بالجدول بغير تدقيق ولا حسن انتقاء ، وأطلق عليهم لقب "وكلاء الدواوى" "Mandataires" .

لوفى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ أصدرت الحكومة لائحة الحمامة أمام المحاكم الأهلية . وهى أول وثيقة رسمية أطلق فيها على هذه الصناعة اسم "حرفة الحمامة"

وعلى الممارسين لها لقب "المحاميين". وقد اشترطت اللائحة المذكورة على من يريد أن يقيد اسمه في جدول المحامين "أن تكون سنة ٢١ سنة على الأقل، وأن يكون حسن السير والسلوك، وألا تكون صدرت عليه احكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف، وأن يكون ذا كفاءة تامة في فن المحاماة". ولتقدير هذه الكفاءة شكلت لجنة في محكمة الاستئناف دعيت باللجنة المستديمة مهمتها امتحان من يريد قيد اسمه في جدول المحامين. وقد بينت اللائحة واجبات المحامين كما نظمت طرق تأديهم. ولعل هذه اللائحة هي أول درجة صعدت عليها هذه المهنة لتترقى إلى المستوى اللاحق بها، ولو أن تساهل اللجنة المستديمة في الامتحان كان غير حميد الأثر في النتيجة المرجوة من إنشائها.

لأبعد سنوات خمس من ذلك التاريخ وجدت الحكومة أن القضاء قد خطا خطوات واسعة نحو الكمال فرأت أن تخطو بالمحاماة كذلك فأصدرت للمحامين قانونا في ٦ ربيع أول سنة ١٣١١ - ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ ألغت به قانون سنة ١٨٨٨ وأطلقت عليهم اسم "الأفوكاتية" أسسوة بزملائهم أمام المحاكم المختلطة، ووضعت شروطا جديدة لقبول المحامين أمام المحاكم، أهمها أن يكون طالب القيد حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على إتمام دراسته أو شهادة من إحدى المدارس الأجنبية بشرط أن تقرر اللجنة المشكلة لنظر طلبات المحامين أنها تقوم مقام الشهادة المذكورة أولا، وأن يكون حسن السمعة والسير. ولقد عيّنت اللائحة المذكورة ببيان ما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات فتوهت بشرف الطائفة وفرضت عقوبات تأديبية على من يخل بشرفها، كما نصت على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين أى عمل آخر يحيط من قدر المحامي، وعلى واجب الدفاع عن الفقراء مجاناً، وعلى واجب المحافظة على سر المهنة، وعلى آتباع المحامي الخ.

لوتقدير الشارع المصرى فى ذلك الحين لشأن المحامين يظهر جليا من تقريره فى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ أنه "لايعين أحد لوظيفة مساعد نيابة إلا إذا ألحق فى أحد أعلام الكتاب بالمحاكم أو بالنيابة العمومية مدة سنة أو اشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الأفوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال المحاماة الخ".

لوفى سنة ١٩١٠ صدر القانون رقم ٩ مكر سنة ١٩١٠ بشأن المحامين غير الحائزين على شهادات ولكنهم أثبتوا كفاءة تؤهلهم للساواة بمنزلهم فقرر أن "الأشخاص المقبولين الآن فى التوكيل عن الأخصام أمام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذى يقبلون أمام المحكمة المذكورة بمقتضى أمرنا هذا وتكتب أسماؤهم فى جدول المحامين . والأشخاص المقبولون فى التوكيل عن الأخصام أمام محكمة ابتدائية واحدة أو أكثر يكون لهم الحق فى المرافعة أمام المحاكم الأخرى التى من درجتها وفى الارتداء بالنش ... وتسرى عليهم أحكام هذا الأمر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديتهم . ويؤزم أن يكون فى كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين كشف يشتمل على أسماء الأشخاص المقبولين فى التوكيل عن الأخصام أمامها وأمام المحاكم التى من درجتها " .

لوفى سنة ١٩١٢ خطت الحكومة خطوتها الأخيرة لرفع شأن المحاماة فسنت لها القانون المعمول به الآن ، وأنشأت لها فى أنشأت ، نقابة تمثل عموم المحامين ، لها جمعية عمومية ومجلس وصندوق . وقرر القانون وجوب حضور عضوين من مجلس النقابة فى لجنة قبول المحامين ، كما يخول مجلس النقابة حق التحقيق مع المحامين فى الشكاوى التى تقدم ضدهم وإنذارهم وطلب رفع الدعوى التأديبية

عليهم ، واعتبر مجلس النقابة شخصا معنويا ينوب عن النقابة ويدافع عن مصالحها ويعمل باسمها ، كما اعتبره سلطة إدارية من بعض الوجوه .

لقد أدى هذا الحد وصل التشريع للحمامة . ويمكن القول بأن الحمامة في مصر بلغت مبلغا يضارع ما وصلت إليه حال الحمامين في البلاد الأخرى من حيث الكفاءة والمعرفة بأوضاع القانون ومختلف الشرائع . بل ربما كان المحامي في مصر على علم بدراسة القوانين المختلفة بدرجة أوسع نطاقا ، نظرا لتشعب جهات القضاء في مصر واختلاف نوع ما لكل منها من الولاية ، حيث يوجد في مصر المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية والبطريركيات والمحاكم القنصلية على اختلاف أنواعها ، ولكل واحدة من هؤلاء ترتيب خاص وقانون خاص ، ومن المفروض على المحامي المصري أن يلم بهذه الأنظمة ولو في الجملة إلى ما كافيا . فالعبء على المحامي في مصر ثقيل ، ولكن له من مختلف الشرائع في بلده تشريعا مفرنا يجعل العقلية القانونية لديه أكثر اتساعا وانسجاما منها لدى زميله المحامي في أي بلد آخر . وإذا صرفنا النظر عن تطور دراسة القانون في مصر وما وصلت إليه من التقدم وتوافر أسباب البحث القانوني بحكم إنشاء كلية الحقوق ، فإن لغة الحمامة بلغت مبلغا جديرا بالتقدير والاعتبار حتى يمكن القول بأنه أصبح للحمامة ولغة الحمامة أدب خاص . وآية ذلك ما هو مشاهد من التطور في لغة المرافعات والمذكرات وما يمرض فيها من بحوث قهوية . وهذا الترقى في لغة الحمامة يلمسه الإنسان بمراجعة ما كانت عليه الحال مما كان يكتب في التقارير قبل إنشاء المحاكم الأهلية وما تجرى به المرافعات أمام المحاكم الآن مما لا حاجة بنا إلى إيراد الأمثلة عليه .

لقد كان من الطبيعي بحكم رقي المهنة ، وبحكم القوانين التي نهضت بها ، أن نرى ارتفاعا ظاهرا في عقلية الحمامين وحججهم لمهنتهم واحترامهم لها وتمسكهم بأسباب

الكرامة فيها والغيرة على ما فيه صالحها . ولقد سرى هذا التطور إلى عقلية جمهور المتقاضين وصلاتهم بالحامين إذ يرى الموكل الآن في شخص محاميه رسولا يهديه سواء السبيل ويتولى عنه إبلاغ رسالة الحق إلى القاضى ، ولم يعد في نظره مجرد أجير لرص الكلام .

كان الحال كذلك حتى قامت الحرب العالمية ونال مصر منها ما نالها ، وأعلنت الدولة البريطانية حمايتها على القطر ، ثم أعقب ذلك إعلان الأحكام العرفية الإنجليزية فأضيف إلى القوانين المعمول بها في مصر القانون الجنائى الإنجليزى ، فقام المحامى المصرى بمهمته ، إذ ذاك ، قياما يفخر به ، حتى شهد كبار الحامين الإنجليز لبعض الحامين المصريين أنهم يقومون بواجبهم أمام المحامى العسكرى البريطانية على خير ما يمكن أن يقوم به زملاؤهم في بلاد الإنجليز . ثم أعلنت الهدنة ونهضت مصر نهضتها الوطنية الكبرى فكان الحامون في الطليعة . لبثوا يثبوتون في الأمة روح الوطنية والاستقلال بما طبعوا عليه بحكم مهنتهم من القوة الخطائية ومن اتصاهم بالجمهور اتصالا وثيقا جعل لدعوتهم إياه أثرا في نفسه أدى إلى نفخ تلك الروح في البلد أجمع . فلما بدأت الحركة الوطنية أن تسير سيرها ، تقدم ثلاثة رجال يطلبون بحق مصر من الدولة ويعرضون على المنسوب السامى أن يصرح لوفد مصرى بالسفر إلى مؤتمر السلام فكان أحد هؤلاء الثلاثة محاميا . ولما سافر الوفد إلى باريس كان من أعضائه عدد من الحامين تركوا أعمالهم في سبيل الذود عن حياض الوطن والمطالبة بحقوقه المقدسة . حتى إذا ألغيت الحماية وأعلن استقلال مصر وصدرت إرادة جلالة الملك بوضع دستور للبلاد ، تألفت لجنة لوضعها كان بين أعضائها الاثنى والثلاثين ، عدد من الحامين قاموا بعملهم على الوجه الأكمل . فلما صدر الدستور وجرت الانتخابات البرلمان ، تقدم الحامون لخدمة بلادهم ، فظهر تقدير مواطنهم لمجهودهم العظيم في انتخاب عدد كبير منهم

في تلك المجالس . فقد انتخب في الهيئة النيابية الأولى ٥٦ محاميا وفي الثانية ٤٧ وفي الثالثة ٥٧ وفي الرابعة ٦٨ . وكان من الطبعي وقد ساهم المحامون في الحركة السياسية الوطنية هذا المبلغ من المساهمة أن افتتح أمامهم باب المناصب السياسية الكبرى ، فارتقى كرمى الوزارة منهم منذ إنشاء الدستور لآن أربعة عشر محاميا ، بل إن بعضهم تولى رئاسة الحكومة غير مرة ، كما أن بعضهم تولى رئاسة مجلس النواب . ولقد طالما رأينا المحامى يترك مكتبه ليقوم بواجبه الوطنى فى خدمة بلاده فى كرمى الوزارة حتى إذا سقطت عاد إلى كرميه فى مكتبه لا يجد فرقا بين هذا الكرمى وذاك .

لؤلؤم يكن تبرؤ المحاميين كرمى الوزارة نتيجة لمساهمتهم فى الحركة السياسية فقط ، بل كان كذلك نتيجة لرقيهم العلمى القانونى ومقدرتهم الفاتقة فى تصريف الأمور . لذلك رأيناهم وقد خطبتهم دور القضاء العليا ليكونوا بين رجالها ورأيانهم ينتقلون من مكاتبهم إلى كرمى الاستشارة فى محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والإبرام بل إن المحاماة لتفتخر بأن أحد أعضائها ولى أكبر مركز قضائى فى مصر وهو رئاسة محكمة النقض والإبرام .

لؤلؤم ساهم المحامون كذلك فى الحركة العلمية القانونية فأصدروا عدة مجلات قضائية كانت هدى ونبراسا للتقاضين والمحامين ورجال القضاء . نذكر منها مجلات الحقوق ، والأحكام ، والمحاكم ، والشرائع ، والقضاء ، والاستقلال ، وميزان الاعتدال ، والدليل ، وكلية الحقوق ، والجريدة القضائية ، وغيرها . كما أن نقابة المحامين أصدرت مجلة " المحاماة " وهى تضارع بلا شك أرقى المجلات القضائية الأوربية بما تحويه من أبحاث متنوعة فى جميع فروع القوانين ، وبما تعلق به على

أحكام المحاكم من وجهتها القانونية . كما أن للعلمين في عالم التأليف كتباً ورسائل وأبحاثاً عديدة في كثير من المسائل المدنية والجنائية والتجارية والمرافعات والمسائل الدولية .

هذه هي حال المحامين بعد إنشاء المحاكم الأهلية ظلوا يرتقون بمهتهم وبأنفسهم سلماً سلماً حتى أصبح لقب المحامي الآن علماً على حرية الرأي والشجاعة في القيام بالواجب والدفاع عن المظلوم والأخذ بيد المهضوم الحق ، سواء أكان ذلك في القضايا الخاصة أو في المسائل العمومية ، بعد أن كانوا يلقبون قبل إنشاء المحاكم الأهلية بالمرزوقين والنصابين والدجالين . ولا تشك مطلقاً في أنهم سيثابرون على خطة الرقي بمهتهم وبلادهم والسير بها إلى الأمام ، حتى تصبح مصر في المستوى اللائق بها بين الأمم وحتى تصبح العائلة القضائية فيها بوجه عام ، وعائلة المحاماة على الخصوص ، في طليعة مثيلاتها في العالم .



تجلیات لأسماء فقهاء الحامین فی مهورم

من أول نوفمبر ١٩١٢ إلى ٤ ديسمبر ١٩١٣	أبراهيم اللطفي بك
من ٥ ديسمبر ١٩١٣ إلى ١٧ ديسمبر ١٩١٤	عبد العزيز فهمي بك ^(١)
من ١٨ ديسمبر ١٩١٤ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩١٥	أحمد أبو النصر بك
من ٢٥ ديسمبر ١٩١٥ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩١٧	أحمد الطفي بك
من ٣١ ديسمبر ١٩١٧ إلى ١٢ ديسمبر ١٩١٩	عبد العزيز فهمي بك
من ١٣ ديسمبر ١٩١٩ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣	أحمد رضا بك
من ٢٩ ديسمبر ١٩٢٣ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٢٤	أحمد أبو شادي بك
من ١٣ ديسمبر ١٩٢٤ إلى ١٨ ديسمبر ١٩٢٥	أحمد الطفي بك

(١) تظاهرة مع وزراء الحفانية .



ابراهيم الحلباوي بك
 من ١٨ نوفمبر ١٩١٢ إلى ١٨ ديسمبر ١٩١٤
 IBRAHIM EL HELBAOUI BEY
 1er Novembre 1912 - 18 Décembre 1914



محمود أبو النصر بك
من ١٨ ديسمبر ١٩١٤ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩١٥

MAHMOUD ABOUL-NASR BEY
18 December 1914 - 24 December 1915



أحمد لطفي بك
 من ١٤ ديسمبر ١٩٢٤ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤ ثم من ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٢٤
AHMED LOUTFY BEY
 ٢٩ Déc. ١٩١٥ - ٢٠ Déc. ١٩١٧ & ٢٢ Déc. ١٩٢٤ - ١٨ Déc. ١٩٢٥



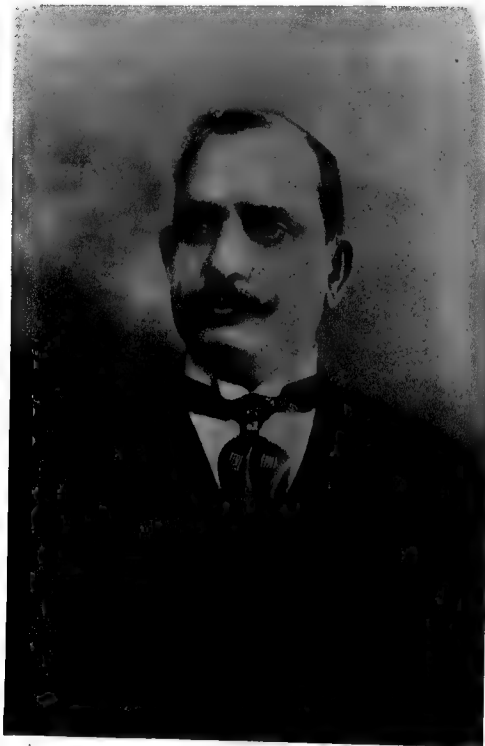
مَرْحُومٌ

من ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ في سن ١٨ ديسمبر ١٩٢٥ إلى ١٧ ديسمبر ١٩٢٥

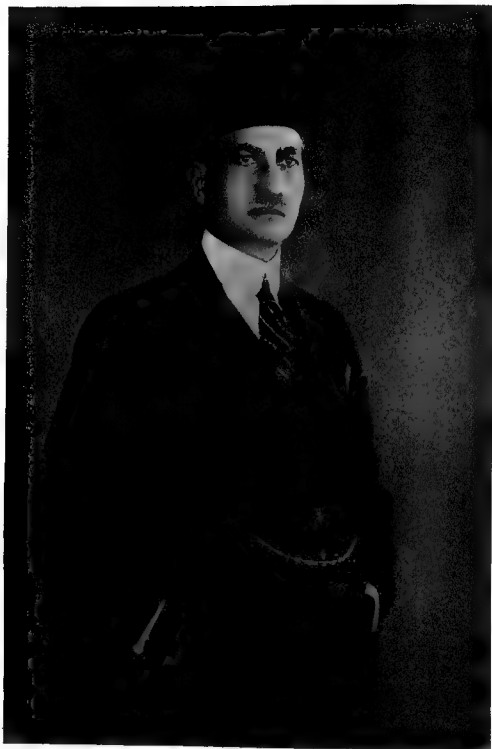
S. E. MORCOS HANNA PACHA

22 Déc. 1919 - 28 Déc. 1923 & 28 Déc. 1925 - 27 Déc. 1926

مصلحة الساسة العرب



محمد ابوشادي بك
 من ٢٥ ديسمبر ١٩٢٣ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٢٤
 MOHAMED ABOU CHADI BEY
 25 Décembre 1923 - 12 Décembre 1924



محمد افندي رمضان بك
 من ١٧ ديسمبر ١٩٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧

MOHAMED HAFEZ RAMADAN BEY
 17 Décembre 1926 - 30 Décembre 1927



محمود بسيوني القدي
 من ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ إلى ١٦ ديسمبر ١٩٣٠ و من ٢٣ ديسمبر ١٩٣٠ إلى ١٦ ديسمبر ١٩٣٣

MAHMOUD BASSIYOUNI EFF.

30 Déc. 1927 - 16 Déc. 1930 & 23 Déc. 1932 - 16 Déc. 1933



الاستاذ مكرم عبيد
من ١١ ديسمبر ١٩٣٣

M^{me} MAKRAM EBEID
du 16 Décembre 1933

معرضة السيدات العربيات



بعض من أعضاء البارreau

QUELQUES MEMBRES DU BARREAU, EN 1909

فرقس لكنا بك من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ إلى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

محمد حافظ رمضان بك من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧

الأستاذ محمود جيسوني من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠

محمد جيب الغرايلي باشا^(١) من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

الأستاذ محمود جيسوني من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ إلى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣

الأستاذ شكرم فييد من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣

(١) تنظر مصرية مع وزراء الحفانية .

(ط)

إدارة قضايا الحكومة

لحضرته صاحب العزة صليب سامى بك

١ - كان الوالى قديما يجمع السلطات فى يده ، ويمثل فروع الحكم
بشخصه ، فكانت قضايا الأفراد موكولة لحكمه ، ونزاهة الحكم فيها منوطة بهدله .
لقد كان الأمر كذلك فى مصر ، فيما عدا قضايا الوقف ، التى كان يوكل
الفصل فيها للقاضى الشرعى ، ولو كانت مرفوعة على الوالى . لذلك كان يكثر
وقف الأعيان فى عهود الظلم ، وكان للقضاة الشرعيين ، فى قضايا الوقف ،
مواقف محمودة .

٢ - هل أن المبادئ الديمقراطية لم تلبث أن انتشرت فى أوروبا فى القرن
الماضى ، ففضت على حكم الفرد ، وجعلت للدولة شخصية مستقلة عن شخصية
الحاكم ، فأدى ذلك إلى مساواة الحكومة بالأفراد فى حق التقاضى .
لومن البلاد ما جعل مقاضاة الحكومة أمام القضاء العادى ، كإيطاليا ، ومنها
ما أنشأ لها قضاءً خاصا كفرانسا .

٣ - (لو عند إنشاء المحاكم المختلطة ، اختار المشرع المصرى الطريقة التى اتبعت فى إيطاليا ، فنص على اختصاص هذه المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع بين الحكومة والأجانب (مادة ١٠ من لائحة تشكيل المحاكم المختلطة) ، كما نص ، عند إعادة تشكيل المحاكم الأهلية ، على اختصاص هذه المحاكم بنظر الدعاوى التى ترفع بين الحكومة والمصريين (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) .

٤ - (لو إذ كانت الحكومة قد أصبحت خاضعة للقضاء المصرى ، وجب أن يمثلها أمامه موظفون من رجال القانون ، يقومون بالدفاع عن مصالحها ، قيام المحامين بالدفاع عن مصالح الأفراد .

لذلك عينت الحكومة ، قبل إنشاء المحاكم المختلطة ، بتشكيل هيئة الدفاع عنها أمام هذه المحاكم . وقد تولت هذه الهيئة ، فيما بعد ، الدفاع عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية ، على أثر ترتيب هذه المحاكم .

(لو قد أسست الحكومة هذه الهيئة " قومية قضايا الحكومة " أو " لجنة قضايا الحكومة " .

فختارت الحكومة المصرية ، بينما كانت تفاوض حكومات الدول ذوات الامتياز فى تشكيل المحاكم المختلطة ، أربعة من رجال القانون المعروفين فى أوروبا ، وجعلتهم " مستشارين للدولة " ، ثم شكلت منهم الهيئة الأولى للجنة قضايا الحكومة فى سنة ١٨٧٤

٥ - (لو لا كان قيام لجنة القضايا بالواجب عليها ، على الوجه الأكل ، يقتضى أن تمنح من السلطة ما يتناسب مع مسئولياتها الخطيرة ، فقد صدر الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ ، بمنح اللجنة استقلالاً ذاتياً ، وبغضنيل أعضائها سلطة واسعة فى دائرة اختصاصهم .

لقد شتمل الأمر العالى المشار إليه على سبع مواد :

والأولى منه جعلت القاهرة مقرا للجنة .

والثانية عينت اختصاصات اللجنة ، باعتبارها هيئة استشارية للحكومة ، ثم باعتبارها هيئة ممثلة لها أمام القضاء .

والثالثة جعلت رئاسة اللجنة لجميع أعضائها على التوالى ولمدة شهر .

والرابعة وضعت اللجنة تحت إشراف وزارة الحفائية .

والخامسة أباحت اللجنة كتابة محرراتها بأحدى اللغتين الفرنسية والإيطالية .

والسادسة أجازت تعيين نواب للمستشارين ، للقيام بالأعمال القضائية ، على أن يكون تعيينهم بقرار من وزير الحفائية بناء على طلب اللجنة .

والسابعة اشترطت فيمن يعين مستشارا أو نائبا أن يكون ممن لهم حق الاشتغال بالمحاماة ، أو تولوا القضاء فى بلادهم .

والثامنة احتفظت للمستشارين الأربعة المعينين ، بالشروط الواردة فى عقود استخدامهم .

والأخيرة قوضت لجنة وضع لائحتها الداخلية ، بشرط التصديق عليها من وزير الحفائية .

٦ - أما كون الأمر العالى المشار إليه قد خول أعضاء لجنة القضايا سلطة واسعة، فهذا ظاهر من نصوصه . وأما كونه قد منح اللجنة استقلالاً ذاتياً ، فهذا ثابت من نص مقدمة الأمر العالى ومن مضمون أحكامه معا .

ولا يعترض على ذلك بإشراف وزير الحفائية ، ويتعين التواب بقرار منه ، وبمصادقته على اللائحة الداخلية ، لأنه من عهد أن اقتبست الحكومة المصرية نظام الحكومات الأوروبية ، وقسمت مصالحها المختلفة إلى وزارات ، وجعلت الهيمنة على أعمال الدولة لمجلس الوزراء ، أصبح لزاما من الوجهة النظامية ، أن تتبع كل مصلحة إحدى الوزارات ؛ فيكون التعيين فيها بقرار من الوزير ، وتكون المصادقة على لائحته منه ، دون أن يؤثر ذلك في استقلال المصلحة الذاتي .

٧ - فكل أنه فيما سلف لم يرق في نظر الحكومة أن يكون للجنة هذا الاستقلال الذاتي ، وأن تبقى لأعضائها تلك السلطة الواسعة ، فاستصدر المرحوم رياض باشا أمرا عليا في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ قضى :

(أولا) بتقسيم لجنة قضايا الحكومة إلى ثلاثة أقلام : أحدها - قلم قضايا وزارة المالية ، وتنبه قضايا وزارة الداخلية - والثاني - قلم قضايا وزارة الحفائية ، وتنبه قضايا وزارات الخارجية والمعارف والأوقاف - والثالث - قلم قضايا وزارة الأشغال ، وتنبه قضايا وزارة الحربية والبحرية (المادتان ١ و ٢) .

(ثانيا) بإعطاء كل وزير من الوزراء الحق في جمع نظار أقلام القضايا (المستشارين) بهيئة قومية تحت رياسته (مادة ٣) .

(ثالثا) بجعل تعيين نظار أقلام القضايا بناء على طلب الوزير المختص ، وتعيين التواب (المستشارين الماعدين) بقرار من الوزير (مادة ٤) .

(رابعا) بالتصريح لوزير المالية بتعيين مندوبين قضائيين بالمحافظات والمديريات ، ووضع لائحة بيان وظائف هؤلاء المندوبين (مادة ٥) .

(خامسا) بإلغاء الأمر العالي الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ (مادة ٦) .

٨ - لوإذا أخذنا بما جاء في الوثائق الرسمية ، فلن نجد لانتقاص سلطة اللجنة وحقوق أعضائها علة يمكن أن ترجع إلى عمل المستشارين أنفسهم ، فقد جاء في تقرير رياض باشا المرفق بمشروع الأمر العالي : - " وأما قومية مستشاري الحكومة فإنها قامت بجميع الخدمات التي كان متوقفا أداؤها منها ، وقد اتفق مجلس النظار رأيا على أن يحيط جنابكم السامي علما بالهمة الدالة على نباهة ودراية أعضاء القومية المذكورة ، الذين لم يفتروا عن بذلها في تأدية الوظائف الصعبة التي كانت أحبلت إلى عهلتهم " .

ولكن رياض باشا علل ، في تقريره ، تعديل نظام لجنة القضايا ، بصدد الأمر العالي الرقيم ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ ، القاضي بتبني جميع المصالح الإدارية للوزارات ، بالرغم من أن الأمر العالي المشار إليه لم ينشئ نظاما جديدا كان مجهولا في مصر وإنما جاء مقرا لنظام معمول به فيها من قبل ، وبالرغم من أن الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٧٦ يحقق الغرض من هذا النظام ، بتبني لجنة القضايا لوزارة الحفانية ، كما رأينا .

ولقد غالى رياض باشا في الانتقاص من سلطة مستشاري الحكومة إلى حد أن ألغى التشريع القديم ، الذي نص تفصيلا على اختصاصاتهم ، دون أن يبين هذه الاختصاصات في تشريعه الجديد .

٩ - فكان تشريع سنة ١٨٨٠ أن يطول العمل به ، دون أن تتبين عيوبه . لذلك لم يلبث أن ألغى بالأمر العالي الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ في عهد وزارة المرحوم نوبار باشا .

فأعاد الأمر العالي المذكور تشكيل لجنة القضايا باعتبارها هيئة مستقلة ذاتيا ، تحت إشراف وزير الحفانية (مادة ١) .

لأنفس على اختصاصاتها ، على النحو الذى كان منصوباً عليه فى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٧٦ (مادة ٢) .

لأنضاف إلى اختصاصات اللجنة مراجعة القوانين والأوامر واللوائح قبل إصدارها (مادة ١٢) .

لأنأجاز لكل وزير أخذ رأى اللجنة فى أية مسألة يريد ، دون أن تنعقد اللجنة فى ديوانه وتحت رياسته (مادة ٤) .

لأنجعل تعيين المستشارين بناءً على طلب مجلس الوزراء (مادة ٩) .

لأنشأ مأمورية الإسكندرية (مادة ٧ و ٨) .

لأنهم أجاز تعيين نواب للوزارات ، إذا اقتضت الحال (مادة ١٠) .

١٠ - ولقد أضاف الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٤ إلى اختصاصات لجنة القضايا تحضير القوانين والأوامر واللوائح ، على أثر صدور الأمر العالى فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ بوقف أعمال مجلس شورى الحكومة . وكان هذا المجلس قد شكل بالأمر العالى الرقم ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، عملاً بالمادة ٤٦ من القانون النظامى ، الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣

لأن كان مجلس شورى الحكومة مؤلفاً من عشرين عضواً ، وكان رؤساء أقلام القضايا من أعضائه . وكان من اختصاص هذا المجلس تحضير القوانين واللوائح ، وإصدار الآراء " فى كافة المسائل المتعلقة بالمصلحة العمومية ، وفى غير ذلك من المسائل التى يبعثها إليه نظار ذواوين الحكومة للبحث فيها " .

لأن يتبين من ذلك أن اختصاص مجلس شورى الحكومة كان يجب كثيراً من اختصاصات لجنة القضايا .

لأول التفكير في إنشاء هذا المجلس هو ما حدا بالمرحوم رياض باشا إلى انتفاص سلطة اللجنة . فلما وقضت أعمال المجلس ، كان لابد من هيئة أخرى لتقوم بتخضير القوانين والأوامر واللوائح ، فأضاف المرحوم نوبار باشا هذا العمل إلى أعمال لجنة القضايا ، وكان لابد كذلك من إعادة سلطة هذه اللجنة ، فأعادها إليها .

١١ - (١٠) ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ ، صدر أمر عال بإنشاء هيئة خاصة ، دعت "باللجنة الاستشارية لسن القوانين واللوائح" مهمتها "وضع مشروعات القوانين والأوامر واللوائح في صيغة قانونية ، وجعل نصوصها ملائمة للقوانين المتبعة" .

شكلت هذه اللجنة من وزير الحفانية - رئيسا - ومن المستشار القضائي ، وأحد أعضاء لجنة القضايا ، وناظر مدرسة الحقوق ، ووكيل الوزارة المقدم منها مشروع القانون أو اللائحة - أعضاء - "على أن اللجنة في كل الأحوال أن تستدعى باقى أعضاء لجنة قضايا الحكومة" .

لما كانت مشروعات القوانين والأوامر واللوائح ، التى تعرض على هذه اللجنة التشريعية ، من وضع المستشارين الملكيين ، جرى العمل على دعوتهم جميعا لحضور جلسات اللجنة ، كما جرى العمل على تخلف وكيل الوزارة ، ثم على عدم دعوه ، فأصبح المستشارون الملكيون قوام اللجنة التشريعية .

(١١) ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال ، أقر الحالة على ما جرى به العمل ، أى بجعل أعضاء لجنة القضايا أعضاء باللجنة التشريعية ، وبالاستغناء عن عضوية وكيل الوزارة ، اكتفاء بحق الوزارة فى تدب من يترب عنها لحضور الجلسة التى يفحص فيها المشروع المقدم منها .

لوقد تضمن الامر العالى المذكور حكما جديدا ، بالنص على أن رئاسة اللجنة تكون للاستشار القضائى ، عند غياب وزير الحفانية .

لوقى ١١ يناير سنة ١٩٢٣ ، صدر القانون الأخير " بتنظيم أعمال قضايا الحكومة " . وهو تشريع واف ، جمع بين أحكام الأوامر العالية والوائح السابقة ، وأضاف إليها أحكاما جديدة .

لفصل هذا القانون اختصاصات إدارة قضايا الحكومة (مادة ١) .

لوجعل أخذ رأيها لإلزاميا للوزارات والمصالح ، فى بعض الحالات (مادة ٢) .

لألحق إدارة القضايا بوزارة المالية (مادة ٣) .

لواخصص لمجلس الوزراء ، ولكل وزارة ، ولكل جماعة من الوزارات ، قسما للقضايا ، مع إجازة لإنشاء فروع لأقسام القضايا بالوزارات (مادة ٤) .

لوجعل تحديد عدد الأقسام والمأموريات بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على طلب وزير المالية ، الذى يتولى توزيع موظفى القضايا على مختلف الأقسام وفروعها ، بناء على اقتراح اللجنة (مادة ٥) .

لواقسم موظفى إدارة القضايا إلى أعضاء ومعاونين ، لجعل أعضائها المستشارين ، ومساعدتهم عند غيابهم (المواد ٦ و ٨ و ٩) .

لوساوى بين الأعضاء من حيث التعيين بمرسوم (مادة ٧) .

لوعين درجات معاونين اثنين (مادة ٦) .

لويين اختصاصات لجنة القضايا (مادة ١٠) .

لوانص على أن تعهد رياستها لأحد المستشارين المالكين بقرار من مجلس الوزراء (مادة ٩) ثم عين اختصاص هذا الرئيس (مادة ١١) .

١٣ - أول عمل مسألة الرئاسة أظهر التعديلات التي أدخلها القانون على نظام لجنة قضايا الحكومة . فانه عندما نظمت الهيئة الأولى للجنة القضايا في سنة ١٨٧٦ ، كانت الرئاسة للمستشارين الأربعة ، يتناوبونها شهرا بعد شهر ، وكانت الرئاسة مقصورة على تولى الزعامة في جلسات اللجنة .

لوفي سنة ١٨٨٠ انضمت عقد اللجنة ، ووزع أعضاؤها على الوزارات ، وكان لكل وزير أن يعقد اللجنة ، إذا شاء ، في ديوانه وتحت رياسته .

للم ينص الأمر العالي الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ على مسألة الرئاسة . وكذلك لم تنص عليها الأوامر العديدة الصادرة بتعيين المستشارين ، بل أثر الشارع أن يترك أمر الرئاسة لحكم التقاليد ، التي كانت تقضى يجعل الرئاسة لمن يختار مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء ، وقصرها على رئاسة الجلسات .

١٤ - هـ أن من التعديلات الظاهرة التي أدخلها القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ أيضا ، ما كان متعلقا بتقسيم درجات موظفي إدارة قضايا الحكومة ، وهو تعديل يشعر باتجاه التشريع في المستقبل .

لقد قسم القانون وظائف إدارة قضايا الحكومة إلى :

(١) وظائف عالية . وهي التي يكون التعيين فيها بمرسوم ، وهي مقصورة على وظائف المستشارين المكيين ومساعديهم .

(٢) لوظائف المعاوين الفنيين . ويكون التعيين فيها بقرار من وزير المالية ، وهي التي تشمل وظائف التواب الأول والتواب والحامين والمندوبين ، أسوة بوظائف النيابة العمومية كما نص القانون .

(٣) لوظائف السلك الكلي .

لأنها تظهر من تقسيم وظائف معاوني الفنيين على النحو السابق ؛ ومن النص على مساواتها بوظائف النيابة العمومية ، أن الشارع إنما أراد الأخذ بنظام إدارة قضايا الحكومة في إيطاليا ، وأن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ لم يكن إلا خطوة أولى في هذا السبيل .

١٥ - لئمن اختصاصات لجنة قضايا الحكومة ، التي لم ينص عليها القانون المشار إليه ، درس عقود الشركات المساهمة وأنظمتها ، قبل صدور المرسوم باعتبارها .

لأنه يعتبر هذا العمل من أشق أعمال لجنة قضايا الحكومة . وفيه يبذل المستشارون الملوكيون كثيرا من وقتهم ، لخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، في حماية الجمهور من أخطار هذه الشركات .

لأن تحقيق هذه الغاية ، وضعت لجنة قضايا الحكومة للشركات قواعد ، نجب مراعاتها عند تأسيسها ، وشروطا يجب النص عليها في أنظمتها . وقد وردت هذه القواعد والشروط في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ ، و ٣ يونيو سنة ١٩٠٦ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ .

لأن كذلك وضعت لجنة القضايا نماذج لعقود وأنظمة الشركات المساهمة ، لمساعدة هذه الشركات في تحرير تلك الوثائق ، ولتسهيل عمل اللجنة في مراجعتها . وأتت هذه النماذج وضع في سنة ١٩٢٩

١٦ - لئمن اختصاصات المستشارين الملوكيين ومساعدتهم التي لم ينص عليها قانون سنة ١٩٢٣ ، الجلوس في المجالس المخصصة ، أي مجالس تأديب الموظفين في الدرجة الثانية . وقد نصت على ذلك قرارات مجلس الوزراء الصادرة بتشكيل مختلف هذه المجالس في جميع الوزارات .

لوعلى المستشار الملكى ، فى المجالس المخصصة ، العبء الأكبر . فهو الذى يباشر التحقيق عادة فى الجلسة ، وإليه يرجع الفصل فى المسائل القانونية ، وعليه وضع أسباب القرارات .

لوقد جرت الوزارات والمصالح على ندب المستشارين ومعاونيهم ، لإجراء التحقيقات الإدارية فى المسائل الهامة .

١٧ - لوقما تصح ملاحظته أن اسم لجنة القضايا ، وكذلك لقب أعضائها قد تغير على مرور السنين .

للكانت لجنة القضايا تدعى فى الأصل بأحد أسماء ثلاثة هى . " قومية مستشارى الحكومة " ، و " قومية قضايا الحكومة " و " جمعية قضايا الحكومة " ثم أطلق عليها اسم " لجنة قضايا الحكومة " . وكان هذا الاسم يطلق سواء على هيئة المستشارين أو على إداراتهم مجتمعة . والآن يطلق على المستشارين فى اجتماعاتهم " لجنة قضايا الحكومة " ، ويطلق على إداراتهم باعتبارها مصلحة " إدارة قضايا الحكومة " ، وهو الأصح .

١٨ - لوقان لقب عضو لجنة القضايا عند تشكيلها الأول " مستشار الحكومة " ، وبالترجمة الصحيحة " مستشار الدولة " ، وكان يلقب أحيانا " عضو جمعية القضايا " أو " عضو قومية القضايا " .

لوقما وزعت أقسام القضايا على الوزارات فى سنة ١٨٨٠ ، اقتصر على تلقب المستشارين " ناظر قسم القضايا " .

لوقى سنة ١٨٨٤ خص " ناظر قسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء بلقب " المستشار القضائى " وصحته " المستشار القانونى " واحتفظ لعضوى اللجنة الآخرين بلقب " ناظر قسم القضايا " .

وفي سنة ١٨٨٥ منح نظار أقسام القضايا لقب "مستشار خديوي" الذي أصبح في سنة ١٩١٤ "مستشارا سلطانيا" وفي سنة ١٩٢٢ "مستشارا ملكيا".

وكان وكيل المستشار يلقب "نائب المستشار" فأصبح لقبه "المستشار الملكي المساعد".

وفيها دون هذه الوظيفة ، كانت الدرجات في أقاليم القضايا إدارية، فأصبحت منذ سنة ١٩٢٣ فنية . فكان يلقب الموظفون بمدير الإدارة ، ووكيل الإدارة ، ورئيس القلم ، ووكيل القلم ، فأصبحوا يلقبون بالتواب الأول ، والتواب ، والمحامين ، والمندوبين .

وكانت لجنة القضايا في سنة ١٨٧٦ تحت إشراف وزير الحفانية . ولما وزع أعضاؤها الثلاثة، في سنة ١٨٨٠ على ثلاث وزارات ، أصبحت كل إدارة منها تابعة لوزير . وفي سنة ١٨٨٤ عادت اللجنة إلى إشراف وزير الحفانية . وفي سنة ١٩٢٣ ، وضعت تحت إشراف وزير المالية .

والأولى أن تكون تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء مباشرة .

٢. - (أول هيئة للجنة القضايا ، في سنة ١٨٧٦ ، كانت مكونة من :

(١) لفسيو كازمير ارا (إيطالي) .

(٢) لفسيو ادوار كيلر (ألماني) .

(٣) لفسيو أنطوان ماري بيلتري (فرنسي) .

(٤) لفسيو انوريه أوجست بونيه (فرنسي) .

- ٢١ - مؤتمر هيئة لجنة القضايا ، في سنة ١٩٣٣ مكونة من :
- (١) عبد الحميد بدوي باشا - رئيس اللجنة والمستشار الملكي لرياسة مجلس الوزراء ولقسم قضايا الخارجية .
- (٢) محمود حسن بك - المستشار الملكي لقسم قضايا المالية .
- (٣) فيونس صالح باشا - المستشار الملكي لقسم قضايا الداخلية .
- (٤) هليلب سامي بك - المستشار الملكي لقسم القضايا الأهلية .
- (٥) محمد رياض بك - المستشار الملكي لقسم قضايا الأشغال .
- (٦) هسيو إدجار غره - المستشار الملكي للأمورية الإسكندرية .
- (٧) هسيو جيوفاني لاباتيه - المستشار الملكي لقسم القضايا المختلط ولقسم قضايا الحقانية ..
- (٨) محمد نجيب الهلالي بك - المستشار الملكي لقسم قضايا الزراعة والمعارف والحربية .
- (٩) فيوسف ميتا بك - المستشار الملكي لقسم قضايا المواصلات .
- ٢٢ - أما المستشارون الذين تعاقبوا على رئاسة لجنة القضايا ، من عهد تنظيم رياستها إلى الآن فهم :
- هسيو وليم هيتير - عين في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ واعتزل الخدمة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤
- هسيو ادواردو بيولا كازلي - عين في أول أبريل سنة ١٩٢٤ ، واعتزل الخدمة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٦
- عبد الحميد بدوي باشا . - عين في أول مايو سنة ١٩٢٦ وهو الرئيس الحالي .

٢٣ - لوعبد الحميد بدوى باشا أول رئيس وطنى للجنة قضايا الحكومة . وقد كان ، قبل ذلك ، أول مستشار ملكى وطنى عين عضوا بها .

كانت لجنة قضايا الحكومة معقلا للفضلاء الأجانب من كبار المسترعين ، يستعصى فتحه على رجال القانون من الوطنيين . وظلت اللجنة كذلك ثمانيا وأربعين سنة ، حتى قيض الله لها بدوى باشا ، بكفايته المنسازة ، فلم يكده يطرق بابها فى سنة ١٩٢٢ ، حتى فتحت له الباب مرحلة .

لومن المأثور عن تعيين بدوى باشا بلجنة قضايا الحكومة ، أن المرحوم عدلى باشا عرض فى شئ من التردد على مسيو بيولا كازالى تعيين بدوى بك مستشارا ملكيا مساعدا . ولم يكن سبب تردد عدلى باشا فى العرض شكه فى كفاية مرشح ، وإنما تقليد لجنة القضايا فى قصر عضويتها على الأجانب . ولكن مسيو كازالى أجابه على الفور " لا يادولة الباشا ، إن لجنة القضايا لا تقبل أن تعين بدوى بك مستشارا ملكيا مساعدا ، ولكنها تكون سعيدة جدا لو قبل أن يكون مستشارا ملكيا " . وهكذا دخل بدوى بك لجنة القضايا .

لومن المأثور عن تقدير زملاء بدوى باشا له ، أن مسيو فرانسوا بيترى ، مستشار قسم قضايا المالية ، تحدث عنه يوما لزملائه يقول " يجئ إلى أن لجنة القضايا لاتزال محظوظة بتشكيلها الأول . إذ أن المستمع إلى حديث بدوى بك ، إذا ما أغضض عينيه ، لا يتردد لحظة فى الجزم بأن المتكلم مشرع أوروبى حاذق " .

لومن كانت هذه كفايته ، وذلك تقدير كبار رجال القانون الأجانب له لا يستغرب عنه أن يدخل لجنة القضايا فى سنة ١٩٢٢ ، فلا يلبث أن يتولى زعامتها فى سنة ١٩٢٦ ، وهو لا يزال بعد فى منتصف الحلقة الرابعة من عمره . لوقد كان بدوى باشا المثل الأعلى لمواطنيه ، الذين أموا لجنة القضايا بعده ، حتى أصبحت أغلبية أعضائها منهم ، ولم يفتر لها نشاط ، أو تن لها عزيمه ، أو تمس لها عزة . وإذا كان الفضل فى ذلك علنا على أعضاء اللجنة جملة ،

من أجنب ووطنين ، فان أكبر الفضل لرئيسها الذي أشرف على أعمالها بكفائيته وحكمته ، فظفر بما استحق من جانب الحكومة من ثقة وقهوذ وتأييد .

لَمْ يَدْرِ فِي خِلْدَانَا أَنْ نُنْظِمَ لِبَدْوَى بِأَشَأْ عَقُودَ النَّشْءِ ، وَلَكِنْ الْكَاتِبُ ،
حِينَ يَكْتُبُ لِلتَّارِيخِ ، وَيُخَدِّثُ عَنْ أَدَاءِ التَّشْرِيعِ فِي مِصْرَ فِي الْعَهْدِ الْآخِرِ ،
لَا يَسْتَطِيعُ إِلَّا يُعْرِضُ فِي كَلَامِهِ لِامِمْ بَدْوَى بِأَشَأْ ، وَأَلَا يُخَدِّثُ عَنْ حَيَاتِهِ الْعَمَلِيَّةِ
مِنْ نَاحِيَةِ التَّشْرِيعِ ، لِأَنَّ تَارِيخَ التَّشْرِيعِ فِي مِصْرَ ، فِي الْعَهْدِ الْآخِرِ ، أَصْبَحَ
مُرْتَبِطًا بِتَارِيخِ حَيَاةِ بَدْوَى بِأَشَأْ . وَهَكَذَا شَأْنُ الْأَخْذِ مِنَ الرِّجَالِ .

٢٤ - لوفيا بلى مقارنة بين كادر أقلام قضايا الحكومة في سنة ١٨٨٧ ،
وكادر إدارة قضايا الحكومة في سنة ١٩٣٣ :

في سنة ١٨٨٧

كان الكادر يشمل :

۴. مستشارین خدیوین .

۳. فُجُوبُ الْقَضَايَا .

۴. نوکلاء و ادارات .

٦ رؤساء أقلام .

۱۲. ٹوکیل فلم.

٩ مستخدمين فن الدرجة الأولى .

١٢ فستخلصا فن الدرجة الثانية .

• ۱۵ •

١١))) الرابعة .

۷۷ جمالی فہد الموظفین .

في سنة ١٩٣٣

أصبح الكادر يشكون من ثلاث طبقات :

أولا - الوظائف العالية ، وتشمل :

١ أئمنس لجنة قضايا الحكومة .

٨ مستشارين ملكيين .

٧ مستشارين ملكيين مساعدين .

ثانيا - السلك الفني ، ويشمل :

٩ فئوب أول .

٥ فئوب من الدرجة الأولى .

٨ » » الثانية .

١٩ فئوب من الدرجة الأولى .

٢٩ » » الثانية .

٢٧ فئوب .

ثالثا - السلك الكتابي ، ويشمل :

٨ مستخدمين من الدرجة السادسة .

١٩ مستخدما من الدرجة السابعة .

٥٨ مستخدما من الدرجة الثامنة .

٢١٨ فئوب إلى عدد الموظفين .

٢٥ - لهذا . وإذا جاز لنا أن نختتم هذا المقال بأمنية، فانا نرجو أن يجعل من
بلحة قضايا الحكومة في القريب العاجل ، قضاء خاص للفصل في المنازعات التي
تقوم بين الحكومة والأفراد ، على مثال مجالس الدولة في فرنسا .

لقد أصبح اختصاص المحاكم بنظر القضايا المرفوعة على الحكومة، على صورته
الضئيلة المعهودة ، غير كاف لحماية الأفراد من تصرفات الإدارة ، ولا يتلاءم
مع ارتفاع روح التشريع في البلاد . فلا بد لتحقيق العدالة من أن تنشأ هيئة يكون
لها سلطان على الإدارة، تراقب أعمالها ، وتوقف أو تلغى من أوامرها ما ترى فيه
تجاوزا في السلطة ، أو اعتداء على حق .

لولا كان النظام الدستوري لا يسلم بهذا الاختصاص لسلطة القضاء ، عملا
بقاعدة الفصل بين السلطات ، فانا نرى أن خير هيئة تستطيع أن تقوم بهذا
الاختصاص هي بلحة قضايا الحكومة .

لقد أثبت المستشارون المكيون، على اختلاف هيئاتهم، استقلالاً في الرأي،
وإنصافاً للأفراد في الحكم ، وقدرة على التوفيق بين المصلحة العامة والمصالح
الأخرى ، فأصبحوا محلاً لثقة الحكومة والأهلين على السواء .

لأن ترى الحكومة مانعا من أن يكون المستشارون قضاتها الإداريين ، فتزيل
أسباب شكواها من اعتداء القضاء على سلطة الإدارة، وتطمئن الناس إلى عدالة
تصرفاتها ، فتضمن للحكم حسن السمعة ، وتريح البلاد من تلك الانقلابات التي
تحدث بين حين وآخر، كلما حلت حكومة بعد أخرى ، ويمجد الأهليون من هؤلاء
المستشارين قضاة أوسع سلطة من سلطة المحاكم على الإدارة ، وأخذت كلها منها
لديها ، يحكمون بقواعد العدل ، ولا يتقيدون بنصوص القانون ، قضاة يلجأون

إليهم كلما أقفلت في وجوههم أبواب الإدارة ، ويصلون إليهم بطريق الدعوى ،
لا بالالتماس والشكوى ، فضاء يحتكم إليهم فيحكمون ، لاحكاما يتظلم إليهم وقد
لا يجيبون .

ولاشك أن تنفيذ هذا الإصلاح يحتاج إلى وضع نظام تام للقضاء الإداري ،
ولكن يمكن التمهيد لهذا الإصلاح من الآن بكلمة واحدة تجعل رأى المستشار
الملكي قطعيا لا استشاريا كما هو الآن .

تؤيل المقال ملحقان :

الملاحق ١

باسماء جميع المستشارين الذين عينوا أعضاء للجنة قضايا الحكومة ، من
سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٩٣٣ مع بيان تواريخ تعيينهم :

- ١ - كازيمير ارا ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٢ - كليلر باشا ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٣ - بطون ماري بيتري ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٤ - أونوريه أوجست يونيه ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٥ - ليوريلي بك ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠
- ٦ - في. كافاللي ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤
- ٧ - ليوردان بيتري ٩ يونيه سنة ١٨٨٧
- ٨ - شارل دي روكا سيرا ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨
- ٩ - ليوزيف موريلاندو ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠
- ١٠ - ليير برناردى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤
- ١١ - فالكولم ماك الريث ١٢ مارس سنة ١٨٩٨
- ١٢ - وليام أدوين برانثيت ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩
- ١٣ - في. شراباتى ١٠ يناير سنة ١٩٠٧
- ١٤ - فرنسوا بيتري ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢
- ١٥ - أدواردو بيولا كازيللى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢

- ١٦ - لڳوزيف جرانمولان ٣١ ديسمبر سنه ١٩١٢
- ١٧ - لڳوس تيلور ١٠ يونيه سنه ١٩١٩
- ١٨ - لڳورد بوز ١٠ يونيه سنه ١٩١٩
- ١٩ - لڳالسير وليام هير ٨ يناير سنه ١٩٢١
- ٢٠ - لڳبد الحميد بدوى بك ٥ اكتوبر سنه ١٩٢٢
- ٢١ - لڳحسن نشأت باشا ٢٩ مايو سنه ١٩٢٣
- ٢٢ - لڳاورتوروستى ٣٠ مايو سنه ١٩٢٣
- ٢٣ - لڳاوريس لبنان دى بلقون ٥ سبتمبر سنه ١٩٢٣
- ٢٤ - لڳجول واتليه ١٦ سبتمبر سنه ١٩٢٣
- ٢٥ - لڳبد الحميد مصطفى باشا ١٥ نوفمبر سنه ١٩٢٣
- ٢٦ - لڳامزى جريس بك ٢٢ ديسمبر سنه ١٩٢٤
- ٢٧ - لڳابراهيم وجيه باشا ١٤ يناير سنه ١٩٢٥
- ٢٨ - لڳبد الله سميكه بك ١١ مارس سنه ١٩٢٥
- ٢٩ - لڳفراد سيد احمد باشا ٢١ مارس سنه ١٩٢٥
- ٣٠ - لڳاوزفالد غره ١٣ مارس سنه ١٩٢٥
- ٣١ - لڳالمسترج ارثروار بختون پوٽ ٣١ مايو سنه ١٩٢٦
- ٣٢ - لڳالحليم دوس بك ١٥ يونيه سنه ١٩٢٧
- ٣٣ - لڳاحمود حسن بك ٣٠ يناير سنه ١٩٢٩

- ٣٤ - فيونس صالح باشا ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩
- ٣٥ - هليلب ساي بك ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩
- ٣٦ - محمد رياض بك ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠
- ٣٧ - أمين أنيس باشا ٣١ يولييه سنة ١٩٣٠
- ٣٨ - المسيو ادجار غره ٩ يولييه سنة ١٩٣١
- ٣٩ - المسيو جيوفاني لبايه ٩ يولييه سنة ١٩٣١
- ٤٠ - الهامى جريس بك ٩ يولييه سنة ١٩٣١
- ٤١ - سليم الباراقى بك ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١
- ٤٢ - أحمد نجيب الحلالي بك ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣١
- ٤٣ - يوسف ميتا بك ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣

الملاحق ٢

بترتيب أقسام القضايا من سنة ١٨٨٠ حتى الآن (سنة ١٩٣٣) .

- | | |
|---|---------------|
| ١ - إدارة قضايا المالية والداخلية . | } فى سنة ١٨٨٠ |
| ٢ - إدارة قضايا الحفانية والخارجية والمعارف والأوقاف . | |
| ٣ - إدارة قضايا الأشغال العمومية والبحرية (الجهادية) والبحرية . | |

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .

٢ - إدارة قضايا الحفانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .

٣ - إدارة قضايا المالية والداخلية والمعارف العمومية .

٤ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية (رئيسها من درجة نائب) .

فى سنة ١٨٨٤

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية .

٢ - إدارة قضايا الحفانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .

٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .

٤ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

فى سنة ١٨٨٥

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية .

٢ - إدارة قضايا الحفانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .

٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .

٤ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية (رئيسها من درجة مستشار خديوى) .

فى سنة ١٨٨٧

- ١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .
 ٢ - إدارة قضايا الأشغال والحربية .
 ٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .
 ٤ - إدارة قضايا الداخلية والخفائية والخارجية .
 ٥ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

فى سنة ١٩١٢

- ١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .
 ٢ - إدارة قضايا الأشغال والحربية .
 ٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .
 ٤ - إدارة قضايا الداخلية والخفائية والخارجية .
 ٥ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .
 ٦ - قسم قضايا المواصلات .

فى سنة ١٩١٩

- ١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة .
 ٢ - قسم قضايا الأشغال والحربية .
 ٣ - قسم قضايا المالية .
 ٤ - قسم قضايا الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء .
 ٥ - قسم قضايا الخفائية .
 ٦ - قسم قضايا الخارجية .
 ٧ - قسم قضايا الزراعة والمعارف والصحة العمومية .

فى سنة ١٩٢٣

١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة وقسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء .

٢ - قسم قضايا المالية والمعارف العمومية والزراعة (ابتداء من ٢٥ مارس) .

٣ - قسم قضايا الأشغال العمومية والحربية .

٤ - قسم قضايا الداخلية ومصلحة الصحة العمومية .

٥ - قسم قضايا المواصلات .

٦ - قسم قضايا الخارجية .

٧ - قسم قضايا الحفانية .

٨ - قسم القضايا المختلطة (أنشئ في ٢٥ مارس) .

٩ - شأورية قضايا الحكومة باسكتيرية .

في سنة ١٩٢٤

وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧ ضم قسم قضايا الخارجية إلى الحفانية كما أعيد تنظيم قسم قضايا وزارات الزراعة والمعارف والحربية . وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ أنشئت إدارة قضايا العقود ، وهي الآن تابعة لقسم قضايا الأشغال ورئيسها الحالي من درجة نائب أول .

وفي سنة ١٩٣١ زيد قسم القضايا الأهلية فأصبح ترتيب أقسام القضايا (وهو الترتيب الحالي) كالآتي :

١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة وقسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء .

٢ - قسم قضايا المالية .

٣ - قسم قضايا الأشغال العمومية وإدارة قضايا العقود .

٤ - قسم قضايا الداخلية ومصلحة الصحة العمومية .

٥ - قسم قضايا المواصلات .

في سنة ١٩٣٣

٦ - قسم قضايا الحفانية والخارجية ^(١) .

٧ - قسم قضايا وزارات الزراعة والمعارف والحربية .

٨ - قسم القضايا المختلطة .

٩ - قسم القضايا الأهلية .

١٠ - شأورية قضايا الحكومة بامبكتندرية .

(١) جعلت رئاسة هذا القسم إلى رئيس لجنة قضايا الحكومة والمستشار الملكي لرئاسة مجلس الوزراء في مسائل اتلاربية وإلى المستشار الملكي قسم القضايا المختلطة في مسائل الحفانية يادونها في ذلك المستشار الملكي المساعد قسم قضايا الحفانية والخارجية .



عبد الحمید باداوی پاشا
رئیس هیئت مصلحت (۱۹۲۳)
(۱۹۲۳ تا ۱۹۲۶)

S.E. ABDEL HAMID BADAOUÏ PACHA
CONSEILLER ROYAL
Président du Comité du Contentieux de l'État depuis le 1^{er} Mai 1926

مجلس مصلحت



رئيس و أعضاء اللجنة
LE PRÉSIDENT ET LES MEMBRES DU COMITÉ DU CONTENTIEUX DE L'ÉTAT

(٥)

كلية الحقوق

بقلم عميد الكلية محمد كامل مرمي بك

تاريخ هذا المعهد هو صفحة في تاريخ مصر وسجل صادق يعبر تعبيراً أميناً عن التطورات الاجتماعية والسياسية التي اجتازتها البلاد في السبعين عاماً الأخيرة .
لنستعرض في هذا المقال الموجز مراحل هذا التطور مرحلة مرحلة ،
ونبين الصفات البارزة في كل مرحلة منها والاتجاهات التي كان هذا المعهد يتجه نحوها والمرايى التي كان يقصد إليها حتى ننهى إلى المرحلة الأخيرة : مرحلة المعهد الجامعى .

لهور التثواء

١٨٦٨ - ١٨٨٦

لئن نسمع هذا المقال للبحث في طريقة دراسة القانون في مصر في الزمن القديم وفى عصر الفتح الإسلامى ، ولما قامت به الجامعة الأزهرية - منذ أسسها

الفاطميون - من دراسة الشريعة الإسلامية . فلنجتريّ فيه بدراسة القانون في مصر الحديثة التي وضعها أهل مصر الأكبر محمد علي دعائم مجدها الحاضر .

لأن أول محاولة لدراسة القانون يرجع عهدها إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر حين أوفد محمد علي باشا رحمه الله تعالى في سنة ١٨٢٨ إلى باريس أول بعثة من الطلاب لهذا الغرض .

لوقد عاد أعضاء تلك البعثة إلى مصر في سنة ١٨٣١ بعد أن درسوا "القانون الطبيعي والقانون الدولي والقانون العام والاقتصاد السياسي والإحصاء والإدارة" ، فكانوا أول نواة لرجال الحقوق في مصر الحديثة .

لوفي سنة ١٨٣٦ أُنشئت "مدرسة الألسن" ، وتولى رياستها رفاة بك رافع رحمه الله ، وهي المدرسة التي نبتت منها مدرسة الحقوق فيما بعد ، وخصص في البداية جزء صغير من برنامجها لدراسة القانون . وقد قام طلبة هذه المدرسة بترجمة مجموعات القوانين الفرنسية وبعض الكتب القانونية .

لثم ظهرت في ذلك العهد فكرة إنشاء مدرسة خاصة للحقوق تحت إدارة مسيو سولون ، ولكن المشروع لم يقدر له النجاح . واستمرت الحكومة المصرية في إيفاد البعثات إلى أوروبا لدراسة القانون .

لعلى أن كل هذه المحاولات لم توفق إلى إيجاد ثقافة قانونية مصرية خاصة . ولم تنظم دراسة القانون في مصر إلا في عهد المغفور له الخديو إسماعيل ، إذ اتفق أن الحكومة المصرية قد استدعت الموسيو فيكتور فيدال من فرنسا في سنة ١٨٦٥

لإعداد شبان مصريين لدراسة الهندسة ، وقد كان مهتمدا ومحاميا^(١) ، فكلّف بوضع لائحة تأسيسية وقانون لتحقيق الجنايات وقوانين أخرى للجالس القضائية ثم بتدريس القانون الإداري لولى العهد . ولأن هذه الدراسة أتت بنتيجة حسنة فقد فكر إسماعيل باشا في سنة ١٨٦٧ في إنشاء مدرسة للحقوق والإدارة يتولى فيكتور فيدال تأسيسها وتنظيمها وإدارتها . فافتتحت مدرسة الحقوق في أكتوبر سنة ١٨٦٨ ، وسميت في أول عهدها بمدرسة الإدارة والألسن . ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الألسن في ديسمبر سنة ١٨٨٢ . وظلت مدرسة الإدارة معروفة بهذا الاسم حتى سنة ١٨٨٦ ، إذ صدر قرار وزاري بتسميتها "مدرسة الحقوق" اعتبارا من شهر يونيه سنة ١٨٨٦ ، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات .

لو كان الغرض من مدرسة الإدارة ، أو مدرسة الحقوق ، كما سميت ابتداء من سنة ١٨٨٦ ، إعداد الموظفين اللّازمين لمختلف الدوائر الحكومية : ولئلك قامت الدراسة فيها على أساسين : اللغات والقانون .

فكان يدرس بها : الشريعة الإسلامية — القانون المدني المصري مع مقارنته بالقانون المدني لأهم الدول الأوروبية — القانون الطبيعي — القانون

(١) ولد فيكتور فيدال باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٣٣ بمدينة تولوز بفرنسا ، والتحق بمدرسة الحقوق عام ١٨٥٣ وأصبح طالبا خارجيا بمدرسة المتاجر في سنة ١٨٥٤ ، واستخدم مواهبه في قس الوقت لمدراسة القانون ، فالح في سنة ١٨٥٦ ليسانس الحقوق ، وفي سنة ١٨٥٧ بكالوريوس الحقوق ، وفي سنة ١٨٥٨ دبلوم مدرسة المتاجر ، وفي سنة ١٨٦٠ ليسانس الحقوق ، ثم قد عقب ذلك محاميا في باريس ، ثم عين في سنة ١٨٦١ مهتمسا في سكة حديد أورليانس ، ثم اختاره الحكومة الفرنسية عضوا بلجنة تحضير المرسوم المالي الذي أقر في باريس عام ١٨٦٧ ، ثم أنه استقال منها في سنة ١٨٦٥ عند ما دعت الحكومة المصرية لإعداد شبان مصريين لمدرسة الهندسة . وقد أتم طه تليدو إسماعيل عقب البكوية ، وبعد ذلك بالتشبان المجيدي من درجة ضابط ، ثم عقب الباشوية .

الرومانى - القانون التجارى وقانون التجارة البحرى - المحاسبة التجارية وإمساك الدفاتر - المرافعات المدنية والتجارية - العقوبات وتحقيق الجنائيات - اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية .

لوفي سنة ١٨٨٦ تغير نظام المدرسة ، بناءً على قرار مجلس النظار فى ١٢ يولييه ، وقرار ناظر المعارف فى ٢٠ يولييه ، ووضعت لها لائحة أساسية قسمت الدراسة فيها إلى قسمين : ابتدائى وعال . فكان الغرض من القسم الابتدائى " تحضير محضرين ومترجمين ومن يلزم من المستخدمين لأقلام الكلاب والنيابة بجميع المحاكم ، وكذلك لأقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح التى تحتاج إلى أشخاص لهم معلومات قانونية " . وكانت مدة الدراسة به سنتين ، وموادها : اللغة العربية - اللغة الفرنسية - الترجمة - التاريخ والجغرافية - الخط العربى - الخط الإفرنجى - إمساك الدفاتر - ترتيب المحاكم ومبادئ المرافعات العملية .

ثمما القسم العالى فكان الغرض منه " تحضير الكلاب الأول والثوانى والتواب وموظفين لتأدية الوظائف التى تستدعى معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم أو النظارات وغيرها من سائر المصالح الأميرية " . ومدة الدراسة به ثلاث سنوات . وكانت موادها : الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) - القانون المدنى - قانون العقوبات - قانون المرافعات - قانون التجارة - القانون الرومانى (مع درس فى اللغة اللاتينية) - الترجمة - التحرير وإنشاء باللغة العربية فيما يتعلق بالمسائل القانونية - اللغة الفرنسية - اللغة الإيطالية - التاريخ .

لوكان لا يقبل بهذا القسم إلا من تخرج فى القسم الابتدائى . وكان يعنى فى الدراسة بالجنائب العملى .

لقد قضى القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٦ باعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية لمن أتموا دراساتهم ، وأن تنشر أسماء التاجين فى الجريدة الرسمية ، كما صدر أمر عال فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ خاص بالخاصين على دبلوم مدرسة الحقوق هذا نصه : "يجوز لناظر الحقانية أن يلحق بأقلام النيابة العمومية من ينتخبه من الأشخاص المعينين بالمحاكم الأهلية بناء على شهادة من مدرسة الإدارة (الحقوق) بتمتع علومهم ، ويسوغ لمن يلحق بهذه الصورة أن يحضر الجلسات ويؤدى وظائف مساعدى وكلاء النائب العموى فيها " . وقد سجل هذا الأمر العالى استكمال دور الشوء لمدرسة الحقوق .

والآن نذكر ملاحظتنا على هذه المرحلة .

(أولاً) كان الغرض الأهم الذى تنشده الدولة من هذا المعهد ، الذى كانت تسميته طوال هذه الفترة "مدرسة الألسن" ، لإخراج موظفين لشدة افتقار المصالح العمومية يومئذ إلى موظفين لهم دراية ولو قليلة بالقانون ، وهى نزعة سامية رعى بها الخديوى إسماعيل إلى إصلاح الإدارة المصرية وبحق الفوضى السائدة فى دوائرها بتغديتها برجال درسوا القانون فألقوا احترام أحكامه . ولذلك قسمت الدراسة إلى قسمين : قسم ابتدائى لإخراج صغار الموظفين ، وقسم عال لإخراج كبارهم ، علاوة على إعداد موظفين لتولى المناصب القضائية .

(ثانياً) نظرة إلى البرنامج طوال هذه الفترة نرى أن هذا الغرض الأهم لم يتخذ أنجح الطرق لتحقيقه . فالقانون الإدارى والعلوم الإدارية لا ذكر لها فى البرنامج البتة ، فى حين أن المدرسة تحمل هذه التسمية "مدرسة الإدارة" ، وإنما كانت

الدراسة مقصورة على فروع القانون الخاص (المذنى - العقوبات - المرافعات - التجارى - الرومانى) ، أما القانون العام بقروعه من قانون دستورى وإدارى ومالى فلم يكن له نصيب من عناية مدرسة الإدارة .

(ثالثاً) لُفِت النظر على الأخص أن علم المالية العامة فى التشريع المالى ، وهو أشد ما كانت تفتقر إليه الإدارة المصرية فى ذلك الوقت ، وكذلك علم الاقتصاد السياسى ، لم يكن لما نصيب فى دراسة "مدرسة الإدارة" . وإذا ذكرنا أن لجنة التحقيق الدولية التى شكلت فى سنة ١٨٧٨ للتحقيق فى شؤون المالية المصرية أثبتت فى تقريرها أن المبادئ الأولى فى جباية الضرائب والنظم المالية - وهى قواعد آدم سميث المشهورة فى الضرائب - كانت مجهولة جهلاً تاماً من رجال الإدارة المصرية ، بل كان العمل يسير على نقيضها - إذا ذكرنا ذلك أدركنا خطورة الأثر الذى ترتب على إغفال هذه المواد فى برنامج مدرسة الإدارة .

الفترة من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٩

فى بداية هذه الفترة ظلت الدراسة فى مدرسة الحقوق سائرة فى قسميها الابتدائى والعالى ، ولم يطرأ عليها من التغيير إلا تعديل البرنامج فى السنة الدراسية ١٨٨٨ - ١٨٨٩ باضافة القانون الإدارى . إلى أن كانت سنة ١٨٩٢ ، وكان قد مضى نحو عام على تولي مسيو شارل تستو نظارة المدرسة ، فأدخل إصلاحات جمة ، كان فى طليعتها إلغاء القسم الابتدائى ، فأصبحت مدرسة الحقوق مدرسة عالية فقط ، يشترط للالتحاق بها الحصول على شهادة الدراسة الثانوية ، واجتياز امتحان دخول . وجعلت مدة الدراسة أربع سنوات بدلاً من خمس ، وحذف من منهج الدراسة كثير من المواد غير القانونية ، فلم يبق منها غير اللغتين

العربية والفرنسية . وزيدت مواد الدراسة القانونية ، كما أضيف منذ سنة ١٨٩٩ القانون الدولى الخاص والاقتصاد السياسى والتاريخ الاقتصادى ، وزادت العناية بالجانب العربى من الدراسة .

لأن أهم الإصلاحات التى تمت فى هذا العهد إنشاء مكتبة للمدرسة فى سنة ١٨٩٣ ، جمعت عددا كبيرا من المؤلفات القانونية . ولم تزل هذه المكتبة فى نمو مطرد .

لأنظرا لعدم كفاية القسم النهارى لسد حاجة البلاد من رجال الحقوق أنشئ فى تلك السنة قسم ليلى لتكوين الطلاب الذين تعوقهم أعمالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على الليسانس . واستمر هذا القسم الليلى قائما إلى سنة ١٨٩٨ - ١٨٩٩ ، ثم ألغى بناء على اقتراح المستشار القضائى (ملكولم ماككرث) رئيس لجنة الامتحانات النهائية بالمدرسة .

لوقد تعاقب على إدارة المدرسة فى هذه المرحلة ناظران فرنسيان ، هما المرحوم مسيو فيكتور فيدال باشا (من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١) والمرحوم مسيو شارل تستو (من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مارس سنة ١٩٠٢) .

لأنهم ما نلاحظه على هذه المرحلة هو :

(١) ولا الاتجاه إلى نشر الدراسة الحقوقية إلى أقصى حد مستطاع ، نظرا لشدة افتقار البلاد إليها وعدم كفاية عدد المحامين . وهذا الاتجاه كان أهم مظاهره إنشاء القسم الليلى ، واستمرار تشجيع الطلبة بصرف إعانات شهرية للفقراء منهم .

(ثانياً) الصبغة الفرنسية البحتة في الدراسة ، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هي محل دراسة الطلبة يكملها لهم الأساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية بمذكرات ضئيلة الشأن ، حتى إن الأساتذة الفرنسيين لم يعنوا طوال هذه الفترة بوضع مؤلفات خاصة في شرح القوانين المصرية .

الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٢٣

شهد النظار الفرنسيون يتعاقبون على إدارة مدرسة الحقوق إلى سنة ١٩٠٧ وقد خلف مسيو تستو في نظارة المدرسة مسيو جراثمولان (من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦) ، ومسيو لاميير (من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧) ، إلا أن التفوذ الإنجليزي كان قد بدأ يلحج إلى هذا المعهد .

لومن مظاهر هذا الاتجاه إنشاء قسم إنجليزي في سنة ١٨٩٩ إلى جانب القسم الفرنسي يؤمه الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية باللغة الإنجليزية والذين كانوا إلى ذلك الحين محرومين من دراسة العلوم القانونية . وقد ظل هذا القسم الإنجليزي يموئذ إنشاءه ، بينما كان عدد طلاب القسم الفرنسي يتناقص عاما بعد عام بسبب إلغاء اللغة الفرنسية من القسم الثانوي . حتى كانت السنة المكتيبة ١٩١٥ - ١٩١٦ ، فألغيت السنة الأولى من القسم الفرنسي ، وأعقب ذلك إلغاء السنين الأخرى تدريجيا في الأعوام التالية ، إلى أن تم إلغاؤه ، وأصبحت الإنجليزية لغة الدراسة بالمدرسة .

لما الأسباب التي بررت هذا التعديل في نظر القائمين بأمره فقد استعرضها المستشار القضائي (ملكولم ما كليريث) في تقريره عن سنة ١٨٩٩ ، قال :
« وقد حصل هذه السنة تعديل جديد ذو أهمية كبرى في نظام التعليم في هذه

« المدرسة وفي المواد التي تدرس فيها . فان التدريس فيها لم يكن من قبل إلا
 « بلغتين : هم العربية والفرنسية ، فكانت الشريعة الفراء تدرس طبعاً باللغة
 « العربية ، وما عداها من القوانين المصرية وغيرها يدرس بالفرنسية . وقد صدر
 « ذلك التعديل بقرار وزاري بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٩ ، يقضى بتأسيس
 « فرق إنكليزية تسير موازية للفرق الفرنسية ، بحيث يتيسر للتلاميذ أن يدرسوا الحقوق
 « باللغة العربية وبالفرنسية أو الإنكليزية على حسب ما يرغبون . وربما يظهر للبعض
 « أن الأخذ في استعمال اللغة الإنكليزية لتدريس الحقوق المصرية ، التي هي من
 « غير شك ناجحة على منوال الحقوق الفرنسية ومؤسسة عليها ، أمر لا تقوم عقابه .
 « نعم إنه غير خاف أنه توجد لأول وهلة اعتراضات ظاهرة الرجاحة على التدريس
 « باللغة الإنكليزية ، أهمها أن جميع المؤلفات القانونية وجميع الشروح العلمية
 « والمجموعات القانونية والموضوعات القضائية إنما هي باللغة الفرنسية ، فيتسر
 « فهمها على من لا يعرف هذه اللغة . كما أن القوانين الأهلية لم تترجم إلى الان
 « إلى اللغة الإنكليزية . ولكن المتبصر في الأمر يتضح له أن تلك الاعتراضات
 « لا تؤثر في قيمة ذلك المشروع ، لما ينجم عنه من فوائد . فان في عدم إدخال
 « اللغة الإنكليزية في الحقوق إقبالاً للباب دون الشبان المصريين المتزايد عددهم
 « سنوياً ممن درسوا العلوم في المدارس باللغة الإنكليزية فقط ، ولم يتعلموا اللغة
 « الفرنسية . فتدريس الحقوق باللغة الإنكليزية فيه نفع عظيم وفائدة كبرى لأولئك
 « الطلاب . هذا الإحساس الشريف هو الذي جعلنا نبذل ما في وسعنا لتغلب
 « على ما يعترض هذا الموضوع من الصعوبات السابق بيانها . ولقد كان أول
 « ما يجب أن يعمل في هذا الصدد هو ترجمة القوانين ترجمة راعى فيها الدقة
 « والإتقان إلى أقصى حد ممكن . وقد قام بهذا العمل الخطير مستر شلدون إيموس
 « من موظفي نظارة الحفانية ، وأنجزه على أحسن ما يرام بفضل عناية فريق من

« أعضاء محكمة الاستئناف الأهلية وجميل مساعدتهم. ثم، من جهة أخرى، أدخل
 « تعديل في النظام، فرض بمقتضاه على طلبة القسم الإنكليزي في مدرسة الحقوق
 « أن يتلقوا دروسا باللغة الفرنسية مدة ثلاث السنوات الأولى، لكي يكونوا
 « قادرين على مطالعة الكتب الفرنسية، كما فرض اختبارهم في آخر كل سنة من
 « هذه السنوات تحريريا وشفويا اختبارا دقيقا في تلك اللغة. وبذلك يكون
 « طلاب القسم الإنكليزي على درجة من التمكن في اللغة الفرنسية تكفل لهم على
 « الأقل القدرة على المطالعة كطلاب القسم الفرنسي فلا يوصفون بالعجز بالنسبة
 « لهم. بقي علينا الآن أن ننظر في مسألة الكتب القانونية التي ينبغي أن تكون باللغة
 « الإنكليزية، وجلي أنه أصبح من الممكن اتباع طريقة لهذا الغرض أقوم — بالنسبة
 « للاحوال الحاضرة — من الطريقة المتبعة الآن. وذلك لأن الشروح القانونية
 « المستعملة، سواء كانت فرنسية أم بلجيكية، لا تعود بكثير من الفائدة على طلبة
 « الحقوق المصريين. فان القوانين المصرية، وإن كانت في الأصل تابعة للقوانين
 « الفرنسية، إلا أن توالى الأيام وكثرة التجارب أظهرت مواقع النقص والقصور
 « فيها حتى لقد تعين تعديلها من وقت إلى آخر في مواضع كثيرة منها، كما نوهت
 « في تقريري في العام الماضي. وكانت تلك التعديلات تؤخذ من شرائع أخرى
 « مغايرة كل المغايرة للشرعة الفرنسية في التقاليد والأخلاق والمشارب والغايات،
 « مما جعل القوانين المصرية تتباعد كثيرا سنة بعد سنة عن النموذج الأصلي
 « الذي نسجت على منواله. وترتب على ذلك أن الشروح الفرنسية والأحكام
 « الفرنسية صارت في الغالب تخرج الطلبة إلى الغلط أكثر مما تساعدهم على
 « تفهم القوانين المصرية، التي أخذت تكون قوانين ذات صبغة خاصة عن غيرها
 « من القوانين وصائرة بالتدريج إلى أن تكون منفصلة عنها بالكلية. ولهذه الأسباب
 « يمكن القول بأنه قد حان الوقت الذي ينبغي فيه إيجاد شرح قائم بذاته للقانون المدني

« المصرى . وقد أوعزت نظارة الحقانية فعلا بالقيام بهذا العمل الشاق إلى كل من
 « مسيوستو مدير مدرسة الحقوق الخديوية ومستر هربرت هالتون القاضى
 « فى محكمة الاستئناف الأهلية الحائز لشهادة المحاماة من إنجلترا ولشهادة الدكتوراه
 « من كلية باريس . وهذا الشرح يتكون من جزئين ، وسينشر بالإنكليزية
 « والفرنسية ^(١) ، وربما ظهر الجزء الأول منه فى خلال هذه السنة ، ولا شك
 « فى أنه سيكون ذا فائدة عظيمة ومعونات قويا ، لا للطلبة فقط ، بل للقضاة أيضا
 « ولكل من يشتغل بعمل من أعمال القوانين المصرية . ومتى تم التعديل الجارى الآن
 « فى قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات يصبح من المرغوب فيه إيجاد شرح لما
 « مماثل للشرح المذكور ^(٢) .

« لو قد تم بالفعل أمر إيجاد قسم إنكليزى فى مدرسة الحقوق وظهر من إقبال
 « الطلبة عليه ما جعله مقرونا بين الطالع وحسن الحظ ، إذ كان عدد الطلبة الذين
 « انتظموا فى سلكه فى شهر أكتوبر الماضى سبعة عشر طالبا ، فى حين أن الطلبة
 « الذين بالقسم الفرنسى لم يزد عددهم على واحد وعشرين طالبا . ثم إن مستر هالتون
 « هو الذى يدرس باللغة الإنكليزية المقدمة العامة فى القوانين ، ومستر شلدون ايموس
 « هو الذى يدرس الاقتصاد السياسى ، ومستر مونثيف سميت المحامى السكوتلندى
 « البارع الذى عين حديثا فى نظارة المعارف العمومية هو الذى يدرس القانون
 « الرومانى .

« لو هذا القسم الإنكليزى سيراقت بمزيد الاهتمام وجلبيل العناية من الذين يودون
 « من صميم الفؤاد نمو الحاكم نموا حقيقيا ، فان بين هذا القسم وبين مستقبل النظام

(١) لم ينشر الشرح الفرنسى - وظهر الشرح الإنكليزى فى جين ١٩٠٤ - ١٩١١

(٢) ظهر شرح قانون العقوبات باللغة الإنكليزية أخرجه ستر جودن فى سنة ١٩١٤

» القضائي في القطر المصري ارتباطا كبيرا ، فكلمنا سار في طريق التقدم كان نظام القضاء مسيرا له ، والعكس بالعكس « .

لهذا التقرير يضع في الواقع دستور هذه المرحلة الثالثة برمتها . فالسياسة الإنكليزية السائدة في البلاد طوال هذه الفترة يلوح أنها كانت ترمي إلى القضاء على النفوذ الفرنسي بفصل الثقافة الفقهية المصرية عن الثقافة الفرنسية ، وتعديل القوانين المصرية تعديلا يلائم حاجات البلاد ومقتضيات البيئة المصرية ، فأدخلت على القوانين المصرية تغييرات كثيرة أخذت ، كما يقول المستشار القضائي ، " من شرائع أخرى مغايرة للشرعية الفرنسية في العادات والأخلاق والمشارب والغايات " ، حتى أصبحت " الشروح القانونية المستعملة ، سواء أكانت فرنسية أم بلجيكية ، لا تعود بكثير من الفائدة على طلبة الحقوق المصرية " ، بل " تجر الطلبة إلى الغلط أكثر مما تساعدهم " . هذه النزعة إلى تمصير القوانين وتمصير الثقافة الحقوقية كانت تبغى بها إنجلترا في النهاية تعديل النظام القضائي المصري وإلغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية ، حتى تستطيع مصر أن تكون حرة مطلقة اليد في إدارة شؤونها الداخلية ، كما ترددت هذه الأمنية في كثير من تقارير عمداء إنجلترا في مصر ؛ ولكن الأحداث السياسية حالت دون تحقيقها .

لنستعرض الآن بإيجاز أهم ماتم في هذه المرحلة من التعديلات في نظام الدراسة :

في سنة ١٨٩٩ عدل برنامج الدراسة ، وحذف إمسالك الدفاتر والمحاسبة ، وأضيفت اللغة الإنكليزية ونظام القضاء . ونص على أن يدرس باللغة العربية :

(١) الشريعة الإسلامية (٢) القانون الجنائي (قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات) (٣) نظام الإدارة والقضاء .

لوفي سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ حصل تعديل في لائحة المدرسة^(١) قضى
بإشتراط شهادة الدراسة الثانوية من القسم الأدبي . وأضيف ، في البرنامج ، القانون
المالى إلى القانون الإدارى ، ومبادئ عامة للقانون التجارى البحرى إلى القانون
التجارى ، ومبادئ القانون الدولى العام إلى القانون الدولى الخاص . كما نظمت
المحاضرات والتمرينات العملية ، ففرضت على الطلبة إلزاما محاضرات إعادة
ومحاضرات تطبيق وتمرينات عملية .

لوفنظرا لزيادة الإقبال على الدراسة القانونية بدأت المدرسة منذ سنة ١٩٠٥
ترفض بعض المتقدمين بسبب ضيق المكان وظلت الحال كذلك حتى سنة ١٩١٠ ،
إذ أصدرت وزارة المعارف قرارا جعلت به امتحانات المدرسة عامة ، وأباحت
دخولها لجميع الطلبة ، سواء أكانوا ممن تلقوا دروسهم في المدرسة أم من المنتسبين
من الخارج ، وهم الطلبة الذين لم يجدوا مكانا بالمدرسة ، والموظفون والمستخدمون
الذين لم تسمح لهم ظروفهم بالانقطاع للدراسة فالتحقوا بخدمة المصالح ، وكل
من آانس في نفسه ميلا إلى دراسة علم الحقوق .

لومن أهم التعديلات الأساسية التى حدثت في نظام المدرسة في خلال هذه
المرحلة انتقال تبعيتها من نظارة المعارف إلى نظارة الحفانية في سنة ١٩١٢
(الأمر العالى الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢) .

لوالأسباب التى حدثت بالحكومة إلى هذا التغير عديدة . وأهمها أن طلبة
مدرسة الحقوق ينوون عادة الاشتغال بالقانون في مستقبل حياتهم ، فيكون لهم
إذ ذاك بعض الصلة بنظارة الحفانية . ولهذا رأى من الصواب أن يكون إعدادهم

(١) بقرار من مجلس الشورى في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وقراره نظر المعارف في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٦

للك المهنة جاريا تحت إشراف نظارة الحفانية ومراقبتها مباشرة ، وأن يكون
للوظيفين الذين علا قدرهم بين رجال القانون مشاركة في أمر تعليمهم بما لهم من
سديد الاراء ، وفي ذلك من الفائدة ما فيه .

لوفي وقت حدوث هذا التغيير عين للدرسة ناظر جديد ، وهو مستر شلدون
إيموس الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية بدلا من مستر هيل^(١) الذى
اختير لمنصب "باشمفتش المحاكم الأهلية" بنظارة الحفانية . وكانت مدة نظارة
مستر إيموس ثلاث سنوات أدخل في خلالها في نظام التدريس وأساليبه
إصلاحات كثيرة وروحا جديدة . وخلفه في إدارة المدرسة مستر فريدريك
باركر والتون ابتداء من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥ ، وكان من خيرة أساتذة القسم
الإنجليزى . ويقول عنه المستشار القضائى في تقريره لتلك السنة "له خبرة واسعة
في تدريس القانون ، إذ كان من قبل رئيس مدرسة الحقوق في جامعة ماكيل
في متركيا حيث يدرس القانون المحلى ، وهو مزيج من النظام الإنجليزى والفرنسى
يشايح في بعض الوجوه الحالة القضائية في مصر . ولا ريب عندى أن هذا
الأستاذ سيكون أفضل خلف لخير سلف " .

لوفي سنة ١٩٢٣ أعيدت مدرسة الحقوق إلى وزارة المعارف تمهيدا
لضمها إلى الجامعة المصرية .

هذه الخطوة قد أشار إليها المستشار القضائى مستر موريس شلدون إيموس
في تقريره سنة ١٩٢٠ ، إذ قال : " وفي ظنى أن الصلة الجديدة التى تربط
مدرسة الحقوق بوزارة الحفانية قد تحجب أمرا هو أن تدريس القانون باعتباره

(١) حين مستر هيل ناظرا للدرسة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وفى إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ - وبين مستر شلدون
إيموس ناظرا في أول يناير سنة ١٩١٣ وفى إلى ٦ يوليى سنة ١٩١٥

« فرعا من فروع التعليم مستقل عن تدريب من ينوون الاشتغال بالقانون .
« وإنا إذا كنا حتى الآن نعتبرهما شيئا واحدا فيما يتعلق بالحكم الأهلية فذلك راجع
« في الأصل ، على ما أظن ، إلى أن مجموع المتخرجين من طلبة الحقوق كان
« إلى عهد ليس بالبعيد لا يكاد يسد حاجتنا منهم . أما الآن وقد أصبح عدد
« الراغبين في درس الحقوق يزد كثيرا على ما تسعه مدرسة الحقوق وعلى ما يمكن
« اندماجه فيما بعد آخر الأمر في سلك المشتغلين بالقانون ، فقد حان الوقت للتشديد
« في التفريق بين ذينك الأمرين ، وهذا التشديد يسهل كثيرا إذا تم ما هو منوى
« من جمع المدارس العليا تحت لواء نظام جامعي . فحتى برزت تلك النية إلى حيز
« الوجود أرى أن وزارة الحقانية يسرها أن تكل إلى رجال التعليم من جديد أمر
« تدريس القانون باعتباره فرعا من فروع التعليم . ولست أعنى أن يكفوا عن أخذ
« رأيتنا في ذلك ، إذ لا أتصور ألا يكون لرجال القانون صوت مسموع في أمر
« شديد العلاقة بهم ، ولكن رجال التعليم يكونون مسئولين ، من جهة ، عن
« تدريس علوم الحقوق باعتبارها جزءا من نظام موضوع بمزيد العناية والتدقيق
« لسد الحاجة إلى تسهيل الدراسة العالية ، ومن جهة أخرى ، ترتفع عن عائقنا
« كل مسئولية صريحة أو ضمنية نحو الطلبة الذين يختارون التخصص بالحقوق .
« وأظن أن أولى المسائل التي تسترعى نظر ولاية الأمر في الجامعة ستكون مسألة
« الطلبة الخارجيين المحققين بمدرسة الحقوق . وقد بلغ عدد من قيدوا أسمائهم
« من هؤلاء الطلبة ٢٤٩ طالباً في سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ ، بينما بلغ عدد
« من انتظم في سلك طلبة المدرسة في الفرقة ذاتها ٦٨ طالباً . ومن واجب ولاية
« الأمر في الجامعة أن يبحروا عن الطرق التي يتلقى بها أولئك الطلبة الخارجيون
« دروسهم وأن يسعوا في تنظيم تلك الطرق . هذا إذا لم تكن الجامعة مجرد هيئة
« تقوم بامتحان الطلبة ليس إلا ، وهو أمر يكون متافضاً لجميع الميول العصرية

« في خطط التعليم . وقد يكون من الواجب على وزارة الحفانية أن تعنى بهذا الأمر . ولكنى أقول لاني أجمع بعض الإجماع عن القيام بذلك » .

°

لوقد كان قيام الحرب الكبرى أثر بعيد المدى في نظام التدريس في مدرسة الحقوق ، فان انخراط عدد كبير من الأساتذة الإنكليز في سلك الحرب أوجد الحاجة إلى مدرسين مصريين يقومون مقام الإنكليز في التدريس . فاستعانت الحفانية بمن كانت أوفلتهم وزارة المعارف في سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠ إلى فرنسا للتخصص في العلوم القانونية فوئتهم مناصب التدريس ، وهم الدكتور عبد الحميد بدوي^(١) ، وعبد الحميد أبو هيف^(٢) وهبي الدين بركات^(٣) (بعثة سنة ١٩٠٩) ، وحسن ثنات^(٤) ، ومحمد كامل مرمي^(٥) (بعثة سنة ١٩١٥) . وكان بالمدرسة منذ سنة ١٩٠٧ غير أساتذة الشريعة الإسلامية استاذان مصريان ، وهما أحمد قنجه بك والدكتور سيزوستريس سيداروس بك . قام هؤلاء الأساتذة المصريون بتدريس موادهم باللغات الأجنبية والعربية . وبدأ منذ هذا الحين ازدياد النفوذ المصري ، حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس في كثير من مواد الدراسة .

لوفي السنوات التالية للحرب عين للتدريس كثير من رجال القانون المصريين ، اختيروا من مناصب القضاء والحمامة وأمن وظائف حكومية أخرى لتولى مناصب

(١) تول التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى أول مايو سنة ١٩١٤

(٢) تول التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ ، وتولى نظارة المدرسة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

(٣) تول التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢

(٤) تول التدريس من ٢٣ يونيو سنة ١٩١٤

(٥) تول التدريس من أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ إلى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، ومن ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ إلى الآن ، وتولى عمادة كلية الحقوق من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨

التدريس ، نذكر منهم الأساتذة احمد امين ، ومكرم عبيد ، وعلى زكى العرابي ،
ومصطفى الصادق ، وعبد الفتاح السيد ، وعبد الرحمن فكرى ، ومحمد صادق
فهيمى ، وعبد السلام ذهنى .

كما أوفدت المدرسة فى سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ بعثتين من خبرة متخرجيها
فى السنوات السابقة إلى أوربا للتخصص فى العلوم القانونية ليتولوا مناصب
التدريس عند عودتهم .

لوقبل أن نختم هذه المرحلة يجب أن ننوه بفضل الجهود التى بذلها الأساتذة
فى هذه الفترة فى إخراج المؤلفات القانونية ، لا سيما فى السنوات الأخيرة التى تولى
التدريس فيها الأساتذة المصريون ، فكانت هذه المؤلفات فاتحة نهضة قانونية
جليلة لها صبغة مصرية بحتة . وهذه البداية نمت وازدهرت وعظمت ثمارها
فى المرحلة التالية : مرحلة العهد الجامعى .

فترة الانتقال إلى العهد الجامعى ١٩٢٣ - ١٩٢٥

فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عند ما كان على ماهر بك^(١) ناظرا للمدرسة
الحقوق صدر قرار من وزير المعارف المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا هذا
نصه : " بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٧
فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئيا على اقتراح وزارة المعارف لإنشاء جامعة
أميرية ، وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٧
بتشكيل لجنة لإعداد مشروع نظام الجامعة ، وبعد الاطلاع على التقرير الذى
واقدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٢١ ، ونظرا لضرورة المبادرة

(١) قول نظارة المدرسة من ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤

«إنشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة، تشكل لجنة لوضع
نظام للدراسة المتوسطة لأقسام الجامعة الأربعة ، وهى : الآداب ، والعلوم ،
والطب ، والحقوق » .

كلية الحقوق — معهدها

فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية، وإدماج
مدرسة الحقوق بها على أن تعتبر كلية جامعية . ولرغبة الدولة فى أن تصبح الكلية
فى أقرب وقت معهدا علميا يضارع الكليات الأوروبية رأت أن تسند إدارة
هذه الكلية فى أول عهدا إلى الأستاذ ديجى عميد كلية بوردو بفرنسا ، فتولى
إدارتها من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حتى أول مارس سنة ١٩٢٦ . وفى هذه
الفترة الوجيزة تم تحضير أهم لوائح الجامعة وتحديد وظائفها . وأسندت بعده
وظيفة عميد الكلية إلى الأستاذ أحمد أمين بك (من أول أبريل سنة ١٩٢٦
إلى ٢ يولييه سنة ١٩٢٧) ، ثم إلى الدكتور محمد كامل مرمى بك من ١٠ أكتوبر
سنة ١٩٢٨

لقد صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية ،
وهو القانون المعمول به الآن ، بعد أن عدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ وقد
ألغى القانون المذكور مرسوم ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الذى صدر أولا بإنشاء
الجامعة وتنظيمها .

إدارة الكلية — كلية الحقوق عميد يديرها ، ولها وكيل يديرها عند غيابه
ولها مجلس يسمى مجلس الكلية . ويعين العميد بقرار من وزير المعارف من
بين ثلاثة من الأساتذة ذوى الكرامى يرشحهم مجلس الكلية .

الدرجات العلمية - إلى عهد قريب كان لا يعرف بمدرسة الحقوق غير إجازة دراسية واحدة ، وهى درجة ليسانس الحقوق ، يحصل عليها كل طالب يتم دراسته بها ، كما كان يحصل على تلك الإجازة كل منسب إليها من الخارج . ولقد لقي إلغاء الانتساب ارتياحا لكثرة ما جره الانتساب من مضار ، حيث طغى سيل نحرى المدرسة إلى درجة كانت موضع شكايات جميع الهيئات المتصلة بكلية الحقوق .

ولقد كان وقوف هذا المعهد عند حد منح درجة الليسانس دون غيرها من الدرجات العلمية الأخرى مدعاة لتطلع مريدى التعمق فى العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية إلى الجامعات الأجنبية لتنمى دراساتهم تكميلا لكفاياتهم وتوسيعا ورفعها لدرجة ثقافتهم ، ولكن بفضل إدماج مدرسة الحقوق فى الجامعة المصرية واعتبارها كلية قد أنشئ بها ، منذ سنة ١٩٢٦ ، قسم للدكتوراه ، كما أنشئت منذ سنة ١٩٣٢ معاهد علمية للدراسات الجنائية والإدارية والاقتصادية والمالية والسياسية والفصلية . وبذلك استكملت الكلية أسباب رقيها ، وأصبحت تضارع أكبر كليات الحقوق فى العالم .

لو كانت مفخرة هذا القسم الخالدة الشرف باهداء درجة الدكتوراه الفخرية لجلالة الملك فؤاد الأول حفظه الله مؤسس الجامعة المصرية ، كما تشرفت باهداء هذه الدرجة أيضا لجلالة فيكتور ايمانويل ملك إيطاليا عند تشرفها بزيارته فى سنة ١٩٣٣ . كذلك منحت هذا اللقب لطائفة من علماء القانون المصريين والأجانب .

لأصبحت الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة بناء على طلب كلية الحقوق :

أولاً - الليسانس الحقوق وشهادة المعادلة. ودرجة الليسانس تؤهل لوظائف النيابة والقضاء والاتحاق بأقسام قضائيا الحكومة والاشتغال بالمحاماة الأهلية والمختلطة والشرعية. كما أنها تعد إعدادا حسنا لمختلف الوظائف الإدارية الحكومية، وتتمى الاستعداد لتولى الأعمال الحرة من مالية وإدارية وغيرها. وشهادة المعادلة ضرورة لحاملي الدبلومات الأجنبية في الحقوق إذا أرادوا الاشتغال بالمحاماة الأهلية والشرعية أو بوظائف القضاء والنيابة بالمحاكم الأهلية .

ثانيا - دبلومات الدراسة العليا في الفروع الآتية : (أ) القانون الخاص ، (ب) القانون العام ، (ج) الاقتصاد السياسي . وتمهد هذه الدبلومات للحصول على درجة دكتور في الحقوق .

ثالثا - درجة دكتور في الحقوق . وهي شرط لا بد منه لمن يتولى التدريس في الكلية ، كما تمهد للاصلين عليها من السبل وتفتح لهم من الأبواب فوق ماتهيئ من ذلك درجة الليسانس والدبلومات الخاصة .

رابعا - دبلوم معهد الدراسات الجنائية. وهي تؤهل لوظائف التحقيق والقضاء الجنائي .

خامسا - دبلوم معهد الدراسات الإدارية ، وتؤهل للوظائف العامة الإدارية .

سادسا - دبلوم معهد الدراسات الاقتصادية والمالية ، وتؤهل للوظائف المالية وللمهن الاقتصادية والتجارية .

سابعا - دبلوم معهد الدراسات السياسية والقنصلية ، وتؤهل للوظائف السياسية والقنصلية .

شائمة

بعد أن استعرضنا مختلف المراحل التي اجتازتها كلية الحقوق منذ إنشائها في عام ١٨٦٨ إلى اليوم ، مسيرة في ذلك حركة التطورات الاجتماعية والسياسية والقضائية التي تعاقبت على مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر - بعد هذا نرى لزما علينا أن نختم هذا البحث بكلمة شاملة عن الكلية في عهدها الجامعي الحاضر وما يرجوه لها القائمون بأمرها من مكانة بالغة في رفع مستوى الثقافة المصرية وأثر عميق في توجيه حياتنا العامة .

كلية الحقوق في عهدها الجامعي لم تعد مجرد دار لتوزيع العلم وإجازاته على الناشئين وإعداد خريجيها لتولى المناصب الفنية من قضاء ومحاماة ، أو المناصب الحكومية والإدارية المختلفة ، أو المهن التي تتطلب في القائمين بها ثقافة اقتصادية ومالية . كلا لم تعد مهمتها في المجتمع المصرى مقصورة على هذه الرسالة الفذة بحسب ، بل إن لأساتذتها إلى جانب هذه الرسالة الخطيرة رسالة أخرى أوسع نطاقا وأرحب أفقا ، فهم يقومون :

أولا - بدراسة القوانين المتبعة في الدولة والنظم القضائية والإدارية والسياسية والاقتصادية بها .

ثانيا - بدراسة التطبيق العملى لهذه القوانين والنظم كما يظهر في أحكام القضاء وفى الإجراءات الحكومية والإدارية والمالية وفى مظاهر النشاط الاقتصادى الفردى .

ثالثا - بدراسة البيئة الاجتماعية التي تسرى فيها هذه القوانين والنظم وأثر كل هذا في التطبيق العملى .

أربعاً - (جاسقانة وجوه النقص الذى يفتقر إلى تحكـة ، ومواطن الخلل الذى يستلزم الإصلاح ، وتمحيص كل ذلك فى البحر العلى الهادئ حتى تمهد بذلك سبيل العمل أمام السلطات المختصة .

لوسيلة الأستاذة إلى أداء هذه الرسالة هى وضع المؤلفات العلمية التى يرمون بها جهد طاقتهم إلى تحقيق هذه الأغراض الأربعة .

لأ كانت المؤلفات متباعدة فى سنوات ظهورها ، وكان العلم يتقدم بخطى واسعة لا تتركه المؤلفات إلا بعد حقبة من الزمن ، أصدر أستاذة الكلية منذ سنة ١٩٣١ مجلة علمية دورية "مجلة القانون والاقتصاد" للبحث فى الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية . وقد أشرفت المجلة الآن على سنتها الرابعة بعد أن أخرجت الكثير القيم من البحوث القانونية والشرعية والاقتصادية باللغة العربية واللغات الأجنبية فيما يقرب من أربعة آلاف صفحة . كما لم تقتصر مجهودات الأستاذة على هذه المجلة ، بل أمدوا مختلف المجالات العلمية التى تظهر فى مصر باللغات العربية والأجنبية ببحوث كثيرة ، كما اشتركوا فى البحث والنشر بالمجلات العلمية الكبرى التى تصدر فى الخارج .

لأ يقتصر مجهود الكلية فى اضطلاعها بهذه الرسالة على ما سبق ذكره ، بل اشتركت فى المؤتمرات الدولية ، كالمؤتمر الدولى للقانون المقارن الذى انعقد ببلهى فى أغسطس سنة ١٩٣١ ، وقدمت بحوثاً قيمة فى المواضيع التى كانت محل بحث المؤتمر . كما شعرت الدولة بمجابتها لأن يمثلها أستاذة الحقوق فى المؤتمرات الدولية التى تدعى إليها والمتعلقة بشؤون تخصصت فيها الكلية ، فاشتركت بأستاذ من هيئتها فى تمثيل الحكومة المصرية بالمؤتمر الدولى للعلوم الإدارية الذى انعقد

بفينا صيف سنة ١٩٣٣ ، كما اشتركت بأستاذ من هيئتها في تمثيل الحكومة
بالمؤتمر الدولي لقانون العقوبات الذى انعقد بمديرية في خريف سنة ١٩٣٣

فألك مبلغ أداء الكلية في عهدنا الجامعى لإحدى رسالتها . أما رسالتها
الأخرى فقد حققتها بأنجع الوسائل وأصلح الأساليب البيداغوجية . فالطالب
الذى يلتحق بالكلية يمر فى القسم الإعدادى ، فيقضى فيه علما يهيئه خير تهيئة
للدراستات القانونية والاقتصادية التى سيخوض غمارها فى خلال السنوات الأربع
التالية التى سيقضيها فى قسم اللسان . وروعى فى قسم اللسان إتمام ملكاته الذاتية
فى البحث الخاص ، فنظمت للطلبة قاعات بحث إجبارية فى كل فرقة من فرق
الدراسة ، كما روى أيضا إجادة تدريبه العمل فى تطبيق القانون على الوقائع حتى
تتحول الدراسة القانونية من دراسة نصوص جامدة إلى دراسة حية عملية ، فنظمت
للطلبة محاضرات فى المواد القانونية التى يتسع فيها مجال التطبيق العملى . فاذا
استكمل الطالب دراسته فى قسم اللسان وأراد المزيد من الثقافة القانونية فأمامه
قسم الدكتوراه بفروعه الثلاثة من قانون خاص وقانون عام واقتصاد ، يمكنه أن يتوفر
على دراسة فرعين منها ثم يشرع فى وضع رسالته . ولا تقبل منه الرسالة حتى تتحقق
الكلية من أنه قد أضاف نتاجا إلى ذخيرة العلم العامة .

فإذا اكتفى بما حصل عليه من الثقافة القانونية فى قسم اللسان ، وأراد
التخصص من الوجهة العملية فى أحد فروع الدراسة ، فأمامه المعاهد المختلفة
حيث يتلقى التطبيق العملى من أعلام هذه الدراسة ، سواء أكانوا من رجال الكلية
أم من الإخصائيين ممن تنتبهم الكلية لقائدة طلبة المعاهد .

وأقد عنت الكلية فى أداء رسالتها الأولى بأن تجعل الأداة فى حل هذه
الرسالة إلى طلابها هى لغة البلاد " اللغة العربية " فجعلتها اللغة الأساسية فى

التدريس ، بعد أن كانت اللغة الأساسية في العهود السابقة هي اللغة الإنجليزية طورا ، واللغة الفرنسية طورا آخر . وكان من جراء الاعتماد على اللغة العربية أن كثرت المؤلفات القانونية بها في كل فروع القانون انحصار والعام ، وكذلك في فروع الدراسة الاقتصادية . ورأت الكلية بعد أن أعطت لغة البلاد هذه المكانة الرفيعة أن تركز على استدامة الصلة في نشاطها العلمي ، بالحركة العلمية العالمية . ولما كانت اللغة الفرنسية هي أداة التفاهم الدولي في الحيز القانوني فقد رأت أن يأخذ طلبتها بالتعمق في هذه اللغة من الوجهة القانونية ، حتى يكونوا قادرين على الاستزادة من المناهل العلمية الفرنسية ، خصوصا وتشريعا لازال مستندا في أكثر مصادره إلى التشريع الفرنسي . وتحقيقا لهذه الغاية عملت الكلية على تمكين طلبتها بقسم اللسان من دراسة أجزاء من المواد القانونية باللغة الفرنسية . كما جعلت التدريس بقسم الدكتوراه في بعض المواد بهذه اللغة كذلك .





الجامعة
LA FACULTE DE DROIT

فِيان لأسماء العلماء كناية الحقوق ثم شعورهم

المسيو فيكتور فيدال باشا ... من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١

المسيو شارل فوستو ... من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مايو سنة ١٩٠٢

المسيو ج. جرانغولان ... من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٦

المسيو إدوار لامير ... من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٧

المستر ل. ه. هل ... من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢

المستر شوريس شلدون أيموس^(١) ... من أول يناير سنة ١٩١٣ إلى ٦ يولييه سنة ١٩١٥

المستر ف. بي. بولتون ... من ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ إلى ١١ يناير سنة ١٩٢٣

فلي شاهر بك^(٢) ... من ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ إلى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤

(١) تظر صورته مع المستشارين القضائيين .

(٢) تظر صورته مع وزراء الحفانية .

شہد الجمیل ابو ہیف بك ... من اول ديسبر ۱۹۲۴ الى ۳۱ مارس ۱۹۲۵

المسيو الميجي ... من ۲۹ نوفمبر ۱۹۲۵ الى اول مارس ۱۹۲۶

محمد امين بك ... من اول اپريل ۱۹۲۶ الى ۲ يولي ۱۹۲۷

محمد كامل فرسي بك ... من ۱۰ اكتوبر ۱۹۲۸



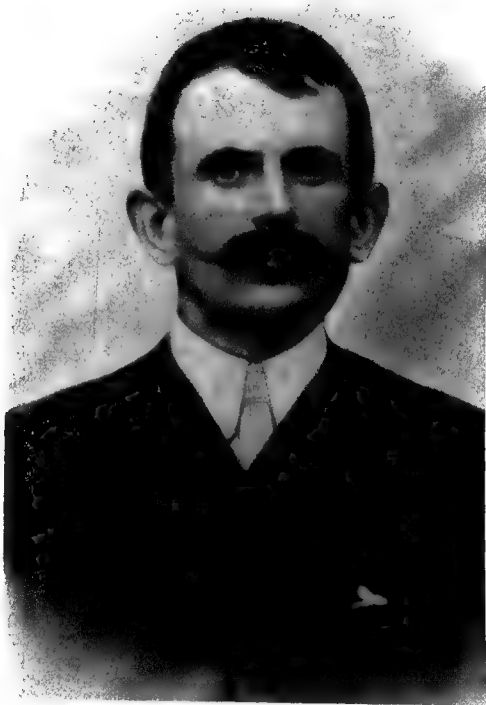
السيد فيكتور فيدال باشا
 وزير الداخلية في الحكومة العثمانية
 Mr. VICTOR VIDAL PACHA
 Octobre 1868 - Août 1891

مصلحة الخزانة العامة



السيد شارل توستو
 من وزير المواصلات الى امين الميناء
 Mr. CHARLES TOSTAUD
 Décembre 1891 - Mars 1908

مصلحة الميناء



السيد جورج ج. المولان
 من ٢٤ سبتمبر ١٩٠٢ إلى ٣ سبتمبر ١٩٠٦
 Mr. J. GRANDMOULIN
 24 September 1902 - 3 September 1906

محررة الساعة لـ ١٩٠٦



المسيح وازار الاميرة
 من ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٠٧
 Mr. EDOUARD LAMBERT
 23 Octobre 1906 - 25 Septembre 1907

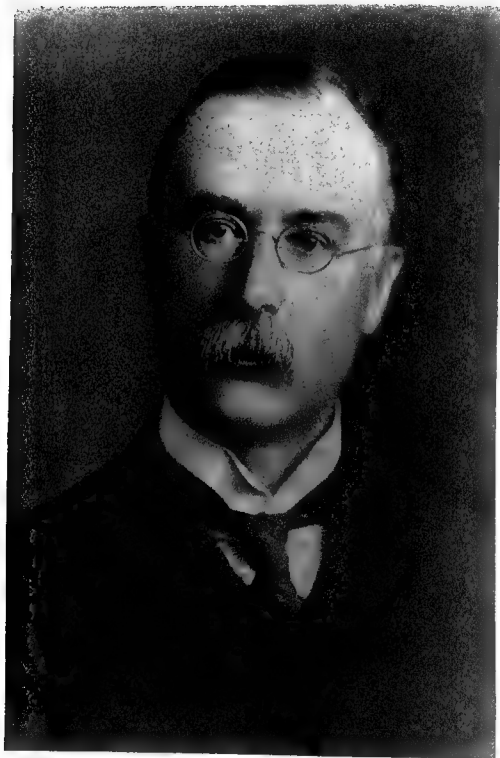


السيد و. هـ. هيل
من ٢١ سبتمبر ١٩١٢ إلى ٢١ ديسمبر ١٩١٢

Mr. W. H. HILL

26 September 1907 - 31 Décembre 1912

مكتبة لالة المليك



المستوفى. پ. پ. والٹون
من ٢٨ سبتمبر ١٩١٢ إلى ١١ يناير ١٩١٣
Mr. FREDERICK PARKER WALTON
28 September 1912 - 11 January 1913



عبد الحميد أبو حيف
 من ١١ مارس ١٩٢٤

ABDEL HAMID ABOU HEIF BEY
 11^{er} Décembre 1924 - 31 Mars 1925

جمهورية السودان العربي



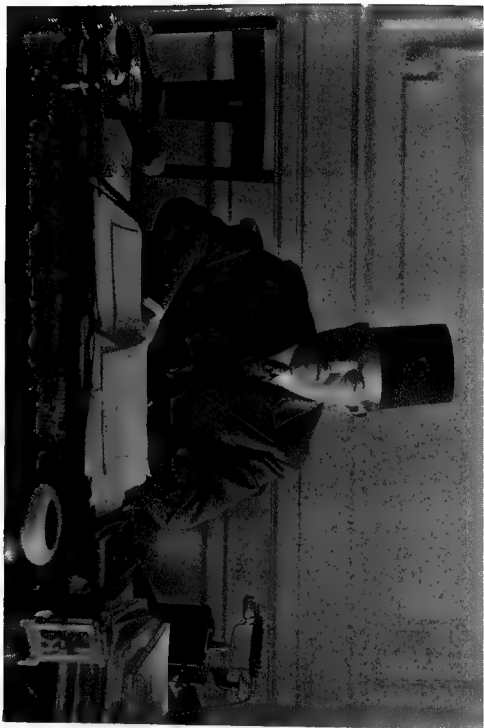
السيد ديجي
من نوفمبر ١٩٢٥ إلى آذار مارس ١٩٢٦

Mr. L. DEQUIT

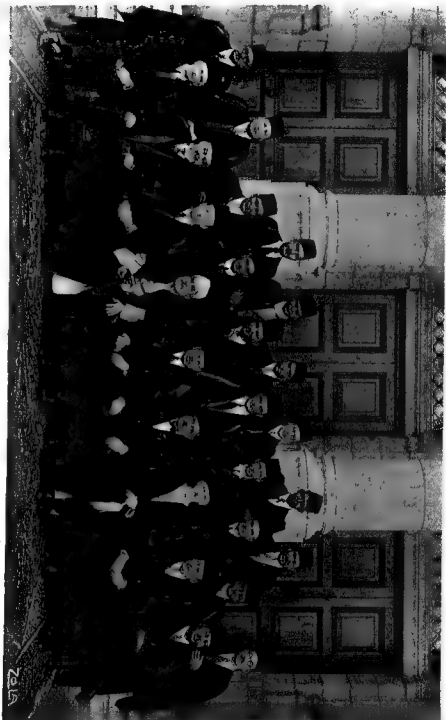
29 Novembre 1925 - 1er Mars 1926



احمد امين بك
رئيس الوزراء
AHMED AMIN BEY
من ١٩١١ - ١٩١٤



محمد كامل مرسي
MOHAMED KAMEL-MOURSÏ BEY
10 October 1948 -



هيئة التدريس بكلية الحقوق
LES PROFESSEURS À LA FACULTÉ DE DROIT

مجلسة الثلاثاء ١٢/١٠/٢٠٢٤

(ك)

التسجيل

الحضرة صاحب العزة صليب سالى بك

يشمل المقال الأبحاث الآتية :

التسجيل قديما - فقرة ١

التسجيل فى بعض القوانين الأجنبية .

فى فرنسا :

قانون ٢٠ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٩٠ - ٢

قانون نابليون - ٣

قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ - ٤

فى النمسا وبروسيا - ٥

التسجيل فى مصر :

التسجيل قبل وضع قانونى المحاكم المختلطة والأهلية

شهادات التكليف

نظام الأطباء الخارجية - ٦

- ٧ - تكليف الأتليان بإسماء المتضيين بها
- ٨ - هيود التصرف فيها
- ٩ - إلغاء نظام الأتليان الخراجية
- ١٠ - لتسجيل في المحاكم الشرعية
- ١١ - لأئحة القضاء الصادرة في سنة ١٨٥٦ - ١٠
- ١٢ - لأئحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ - ١١
- ١٣ - لتسجيل في عهد قانوني المحاكم المخططة والأهلية
- ١٤ - قصدر القانون المخطط والقانون الأهلي
- ١٥ - قصصوص القانون المدني
- ١٦ - المقود والأحكام الخاضعة للتسجيل
- ١٧ - المقود والأحكام غير الخاضعة للتسجيل
- ١٨ - المقود والأحكام التي خرجت من قصصوص القانون
- ١٩ - قصسائل الإرث
- ٢٠ - الوصية
- ٢١ - الوقف
- ٢٢ - أسباب التملك المادية
- ٢٣ - لتسجيل في الشفعة وفي قانون المرافعات والقانون التجاري
- ٢٤ - هيوب التسجيل في القانون المدني
- ٢٥ - لهدم خضوع بعض المقود والأحكام لقاعدة التسجيل
- ٢٦ - هيوية الكشف في السجلات الشخصية
- ٢٧ - هيوية كبرى في حالة خاصة
- ٢٨ - لهدم وضع نظام تسجيل البطاوى

- ٢٤- علاج هذه العيوب بإنشاء السجلات العقارية -
- ٢٥- التمهيد للسجلات العقارية بالقانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ -
- ٢٦- التسجيل بعد صدور القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣
- ٢٧- تنظيم طريقة التسجيل
- ٢٨- ألحقت على تسجيل العقود -
- ٢٩- القضاء على المنازعات التي تنشأ عن تزوير العقود والقصور في تحريرها
- ٣٠- التصديق على توقيعات الماقيدين -
- ٣١- لوضع نماذج لصيغ العقود -
- ٣٢- لقابة مصلحة المساحة -
- ٣٣- تصحيح نصوص التسجيل -
- ٣٤- إطلاق حكم التسجيل على كافة التصرفات العقارية
- ٣٥- التصرفات التي أدخلت في حكم التسجيل -
- ٣٦- التصرفات التي لازال غير خاضعة للتسجيل -
- ٣٧- تعديل الجزاء في حالة عدم التسجيل
- ٣٨- اختلاف الجزاء باختلاف أثر الحكم أو العقد -
- ٣٩- قائمة التعديل ومصدره -
- ٤٠- تخفان النظرية الجديدة مع أحكام القانون وأصول المنطق -
- ٤١- فقد التفرقة في الجزاء في القانون الجديد -
- ٤٢- المسائل التي أثارها قانون التسجيل -
- ٤٣- تنظيم شهر الدواوى
- ٤٤- تسجيل الدواوى قبل صدور القانون -
- ٤٥- تنظيم طريقة تسجيل الدواوى -
- ٤٦- حفظ لا محل له -
- ٤٧- احتياط لا بد منه -
- ٤٨- أثار الحكم بطلان العقد أو قمضه أو الرجوع فيه -
- ٤٩- عدم جواز تمديد الخصومة أمام المحاكم المختلطة بعد الحكم فيها من المحاكم الأهلية -
- ٥٠- تحويل الديون المضمونة بزعن أو بامتياز عقارى -

١ - فُطن أكثر الشرائع ، من قديم العهد ، إلى وجوب حماية التصرفات العقارية ، لضمان حقوق المشتري من عبث البائع .

لُوجِعت هذه الشرائع على أن خير وسيلة لهذه الحماية هي أن تشهر التصرفات العقارية ، حتى يكون مالك العقار معروفا عند المشتري وقت الشراء .

فما أداة شهر هذه التصرفات ، فقد اختلفت قديما باختلاف الشرائع ، ثم تدرجت وتبدلت في كل منها ، و انتهت أخيرا بعملية " التسجيل " أى إثبات التصرف في سجل عام يكون في متناول الكافة .

فلى أن حكم التسجيل ، في العصور السالفة ، ما كان يجري مباشرة على عقود التصرف ذاتها .

ففى " أيتنا " كانت تشهر التصرفات بسجلات دفع رسم البيع ، الذى كان يؤديه المشتري .

ففى " جرمانيا " قديما كانت تسجل محاضر تسليم العقارات .

ففى " فرنسا " كان التسجيل معروفا في المقاطعات الخاضعة لحكم العادات وحدها . وكانت التسجيل يجري فيها على محاضر التسليم كما في " جرمانيا " . وفى مقاطعة " بريطانيا " الفرنسية ، كان يسجل محضر إثبات علانية البيع . ثم أخذت " فرنسا " عن " روما " طريقة تسجيل ملخص العقود ، وأطلقت حكم التسجيل على كافة التصرفات العقارية .

لهذا لاشك أساس نظام التسجيل في القوانين الحديثة .

٢ - ٢٠ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٩٠ ، على أثر قيام الثورة وسقوط
عناكم الأشراف فى فرنسا ، صدر قانون يقضى بتسجيل العقود المنشئة أو الناقلة
للكىة العقارية ، بالعناكم المركزية الواقع فى دائرتها العقار ، وإلا أصبحت لاقىمة لها .
لولا شك أن فى شرط حصول التسجيل بمحكمة العقار تحقيقا لعلائية التصرف ،
لذلك أصبح هذا الشرط من الشروط الأساسية لنظم التسجيل فى جميع البلاد .
ولكن لاشك أيضا أن فى النص على أن العقود التى لا تسجل تصبح لاقىمة لها ،
تجاوزا لايتنق مع روح التشريع فى ذلك العصر ، ولو أن ما نسميه هنا تجاوزا
أصبح بعد قرن أساسا لنظام التسجيل فى مصر .

لقدلنا على هذا التجاوز أنه لم تمض ثمانى سنوات على هذا القانون حتى عدل
بقانونى أول نوفمبر سنة ١٧٩٨ ، اللذين جعلنا " العقود ناقلة للكىة بين العاقلين
ببجرد صدورهما ، ولكنها لاتصبح حجة على الغير إلا من تاريخ تسجيلها " . وهى
القاعدة التى سارت عليها القوانين المصرية ، من عهد وضعها إلى أن صدر القانونان
رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣

٣ - لومن المستغرب أن قانون " نابليون " قد أنق قانونى سنة ١٧٩٨ ،
وقضى بذلك على نظام التسجيل ، فأصبحت العقود بعوض ، وكذلك الوصية ،
ناقلة للكىة ببجرد صدورهما ، سواء بين العاقلين ، أو إزاء الغير .

لومن يستن قانون " نابليون " من هذه القاعدة سوى عقود الهبة ، التى احتفظ
فىها بمحكم القانون الرومانى ، فنص فى المادة ٩٣٩ على وجوب تسجيلها لتكون
حجة على الغير .

٤ - لولا شك أن قانون " نابليون " كان معينا من هذه الناحية ، فكان
لا بد من تعديله . ولقد حمل رجال القانون فى منتصف القرن الماضى حملة صادقة

في هذا السبيل - ومن الكلمات الماثورة في هذا الموضوع ، قول النائب العام "دويان" لمحكمة النقض في سنة ١٨٤٠ "يشترى الإنسان ولا يعلم إذا كان سيصبح مالكا أولا ، يرتن ولا يدري إن كان سيتقاضى دينه أولا" - فلم يلبث أن صدر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ "قانون تسجيل عقود الرهن" . وهو بالرغم من تسميته القاصرة مطلق الحكم على جميع التصرفات المنشئة أو المقررة للملكية وللحقوق العينية العقارية ، فيما عدا الوصية ، التي لم ينص على تسجيلها ، ولإجراءات نزع الملكية للنفعة العامة ، التي نظم طريقة إعلانها قانون نزع الملكية ، الصادر في ٣ مايو سنة ١٨٤١

للقانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ هو مصدر التشريع لنصوص التسجيل في القانونين المختلط والأهلي .

٥ - لو كذلك عدل "الجرمان" عن الاكتفاء بتسجيل محاضر التسليم ، إلى إنشاء السجلات العقارية ، التي نظمها في "النمسا" قانون ٢٥ يولييه سنة ١٨٧١ ، وفي "بروسيا" قانون ٢٥ مايو سنة ١٨٧٢ ، وهي أساس تشريع السجلات العقارية في سائر الممالك الأخرى .

٦ - وللتسجيل في التشريع المصري أدوار ثلاثة :

(١) قبل وضع قانوني الحاكم المختلطة والأهلية .

(٢) في عهد القانونين المذكورين .

(٣) لجعد صدور القانون رقم ١٨-١٩ لسنة ١٩٢٣

٧ - لأندري كيف كان يقع بيع العقار في عهد القراعة ، وهل كان يشهر البيع أولا . ولا ندري كذلك إذا كانت شرائع الدول الفاتحة ، قبل الفتح الإسلامي ،

قد طبقت في البلاد المصرية عند فتحها أولا . فلا نعلم إن كان نظام التسجيل ،
الذى كان معروفا عند قدماء اليونان ، ووسائل شهر التصرفات التي شرعها الرومان ،
كان معمولاً بها في مصر أولا .

لوالبحث في ذلك من اختصاص علماء الآثار الذين نرجو أن يواظبوا بما يعلمونه
في هذا الموضوع .

كل ما تعلق به أنه في عهد الفرس واليونان والرومان ، كانت رقة الأرض
في الديار المصرية ملكا للحاكم ، ومنفعتها لواضى اليد عليها . وأن الأرض كانت
تنقسم إلى قسمين : الأراضى المنعم بها على كبار القوم ، وكانت مغفأة من كل
ضريبة ، والأراضى التي كان لعامة الناس حق الانتفاع بها مقابل دفع الخراج عنها .

أما من عهد الفتح الإسلامى إلى عهد القوانين الوضعية المصرية ، فكانت
أحكام الشريعة الإسلامية سارية على الديار المصرية . ولم تنص هذه الأحكام على
شهر البيع ، فكانت ملكية العين تنتقل للشترى بمجرد البيع . وكان البيع يثبت بالينة
كسائر العقود ، وكان للشترى التصرف في العين قبل استلامها ، إن كانت عقارا ،
وإذا ماثبت البيع أصبح حجة على الغير .

لوالين من ذلك أن حالة التشريع في مصر ، في العهد المشار إليه ، كانت تتفق
تماما مع حالة التشريع في "فرنسا" في المدة بين وضع قانون "نابليون"
وسنة ١٨٥٥

٨ - كل أن الأخطار التي كانت تتعرض لها المعاملات العقارية في "فرنسا"
في ذلك الحين ، بسبب إلغاء نظام التسجيل ، كانت أبعد مدى من الأخطار
التي كانت تتعرض لها تلك المعاملات في مصر . ويرجع ذلك إلى أسباب ثلاثة :

الأول - لأن الأراضى ، وهى الجزء الأعظم من الثروة العقارية ، كانت فى مصر خراجية ، أى كانت رقبتهام مملوكة لبيت المال ، بينما كان حق الانتفاع بهام متروكاً للأهالى ، لا يتصرفون فيه إلا بالبيع ولا بالرهن .

الثانى - لأنه من أوائل القرن الماضى (١٨١٣) ، كلفت الأراضى فى سجلات الحكومة بأسماء واضعى اليد عليها ، فكان هذا النوع من التسجيل كافياً للإعلان عن أصحاب حق الانتفاع بهام .

الثالث - لأنه لما أبيع التصرف فى هذه الأراضى ، فى النصف الثانى من القرن الماضى ، أحاطت اللوائح ، الصادرة بشأن الأراضى الخراجية ، هذه التصرفات بالضمانات الكافية لمنع التعاقد مع غير المالك . فكان لابد لصحة التصرف من تحرير حجة شرعية به ، وكانت هذه الحجة لا تحرم إلا بعد الإذن من المديرية ، التى ما كانت تأذن بخبر الحجة إلا بعد التحقق ، بواسطة الكشف على سجلاتها ، من أحقية ذوى الشأن فى التصرف - راجع لائحة سنة ١٨٤٦ (٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣) ولائحة سنة ١٨٥٤ (٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١) ثم اللائحة السعيدية الصادرة فى سنة ١٨٥٨ (٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٤) .

٩ - ولكن فى سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة ، التى أجازت للأهالى تملك الأرض ملكاً مطلقاً ، وإعفاءهم من دفع نصف الضريبة طول حياتهم ، إذا هم سجلوا دفع الخراج عن ست سنوات . ومن الأهالى من دفع الخراج معجلاً ، فتملك ربة العين ، ومنهم من لم يدفع فبقى مستفعاً بها بحسب .

لوفى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ ، صدر قانون التصفية ، الذى ساوى بين جميع الأهالى ، سواء منهم من سجل الخراج ومن لم يسجل ، وجعل صاحب الأرض

مالكا مطلقا لها . وبذلك ساوى القانون المذكور بين الأتبان الخراجية والقليل من الأتبان العشرية ، التى كانت ملكا خاصا لأصحابها (وهى الأتبان التى كانت بورا فلم تسمح فى سنة ١٨١٣ وقد أنعم بها ملكا خلاصا لأصحابها فى نظير إصلاحها . وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب حتى سنة ١٨٥٤ ، وفى هذه السنة ربط عليها المال بواقع عشر غلتها عينا أو نقدا . ومن ذلك نشأت تسميتها بالأراضى العشرية أو العشورية) .

لوصدور اللائحة والقانون المذكورين ، أصبح لأصحاب الأراضى مطلق الحق فى التصرف فيها ، وسقطت عنهم القيود التى نصت عليها اللوائح الصادرة بشأن الأراضى الخراجية . وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع نظام لحماية من يتعامل معهم شراء أو إرثانا .

لوقد عجل وضع هذا النظام إنشاء المحاكم المختلطة ، والرغبة فى حماية رموس الأموال الأجنبية فى مصر .

١٠ - كلى أن قانون المحاكم المختلطة لم يكن أول عهد التشريع المصرى بنظام السجلات . وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٦ وضعت "لائحة القضاة" التى نظمت طريقة تحرير الحجج الشرعية، ووضعت لأول مرة قاعدة التسجيل فى مصر .

كلى أن من يراجع نصوص هذه اللائحة يجد فوارق عدة بين الأصول التى بنيت عليها ، وبين الأصول التى جرت عليها النظم الحديثة الأخرى ، سواء فى طريقة ضبط العقود وتسجيلها ، أو فى الأثر الذى يترتب على الضبط والتسجيل .

لئن ذلك أنه عند ضبط العقود بالمحكمة الشرعية ، كانت الحجة ، أى أصل العقد الموقع عليه من القاضى ، تسلم لصاحبها وكانت تنسخ صورتها فى "السجل

المصان". وفي هذا مخالفة أساسية لما هو جار في العقود الرسمية بالمحاكم الأخرى، حيث يحفظ الأصل الذي يوقع عليه من العاقدين ومن موثق العقود بمحفوظات المحكمة، وتسلم صور منه لذوى الشأن^(١١). فكانت طريقة ضبط العقود أشبه شيء بعملية التسجيل بالمحاكم المختلطة. وكان الغرض من التسجيل أن يكون للحجة مرجع للضاهاة عليه. فأن كانت الحجة غير مسجلة أو لم تكن مطابقة "للسجل المصان" أصبحت لاقيمة لها، فلا يجوز الاحتجاج بها على صاحب التصرف أو ورثته أو من تلقى الحق عنه.

فما إذا كانت الحجة مسجلة ومطابقة "للسجل المصان" فإنها تصبح حجة على العاقدين ومن تلقى الحق عنهم بسبب عام أو خاص. ولا يكون لها قوة العقد الرسمي في الإثبات فحسب، بل يصبح القضاة ممنوعين من سماع أى دعوى تخالف مضمونها، سواء من العاقدين أو من خلفائهم — راجع المادة ٩

لنرجع ذلك إلى ما قدمنا من أن الحجج الشرعية ما كانت توقع إلا بعد إذن الجهة الإدارية الواقع في دائرتها العقار، التي كانت تحقق الملكية بالاطلاع على سجلاتها، التي كانت المرجع الوحيد في إثبات الملكية.

١١ — ثوئى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠، أى بعد صدور القوانين المختلطة، صدر الأمر العالى بلائحة المحاكم الشرعية.

لقد عثت هذه اللائحة نظام ضبط العقود، فجعلت المضابط الأصل الواجب حفظه بمضابط المحكمة، والحجج الشرعية صوراً منها تسلم لذوى الشأن فيها، كما هي الحال في نظام العقود بالمحاكم المختلطة^(١٢).

(١١) راجع المادتين ٩ و ١٥ من اللائحة المذكورة وتارن بينهما وبين المواد ٧٧ و ١٠٧ و ١١١ من لائحة سنة ١٨٨٠

(١٢) راجع المواد ٧٧ و ١٠٧ و ١١١ من اللائحة المذكورة.

لأنظمة اللائحة دفتر التسجيل ، وجعلت لها فهارس خاصة ، كما نصت على تسجيل العقود الناقلة للملكية العقار ، والمقررة للحقوق العينية العقارية ، بسجلات المحكمة التي بدأرتها العقار ، إذا صدرت هذه العقود بمحكمة أخرى ، وعلى وجوب قيد ما يرد إليها من العقود الصادرة من المحاكم المختلطة ، أو المسجلة بها من العقود العرفية ، وخلصات الأحكام الصادرة بالبيع القضائي .

لذلك وضع نظام التسجيل بالمحاكم الشرعية على النحر المقرر بالمحاكم المختلطة .

١٢ - أولاً أنشئت المحاكم المختلطة ، كان مقروضا وضع نظام تام للتسجيل ، لضمان مصالح الأجانب في مصر . فنص في القانون المدني المختلط على وجوب تسجيل العقود المنشئة أو المقررة للملكية العقارية ، أو الحقوق العينية العقارية ، لتكون حجة على الغير ، ثم وضع باب خاص في هذا القانون لتنظيم عملية التسجيل .
لقد أخذت جميع هذه النصوص عن القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ ، كما قدمنا .

لأنشئت المحاكم الأهلية ، أخذ قانونها المدني بنصوص القانون المدني المختلط ، فتضمنت نصوصه أحكام قانون التسجيل الفرنسي المشار إليه .

لقد نص القانون الأهلي على إنشاء أقلام للتسجيل بالمحاكم الأهلية . ولكن عدل عن إنشاء هذه الأقلام ، اكتفاءً بأقلام التسجيل بالمحاكم المختلطة ، لتوحيد أعمال التسجيل بجهة واحدة .

١٣ - لقد ورد بعض نصوص التسجيل ، في القانونين المختلط والأهلي ، متفرقا مع النصوص المتعلقة بأسباب الملكية ، والنصوص الخاصة بسائر الحقوق العينية . وورد البعض الآخر منها مجوعا في باب إثبات الحقوق العينية .

وهذه هي النصوص المشار إليها . نورد هاتين وجه الخطأ في بعض عباراتها ، ثم لتثبت عجزها عن الوفاء بالغرض الذى شرع من أجله التسجيل ، باعتباره أداة لحماية المعاملات العقارية .

فقد نصت المادة ٤٧ أ هـ (٦٩ مخطوط) على أن ملكية الأموال الثابتة والحقوق العينية عليها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين إلا بالتسجيل .

ونصت المادة ٢٧٠ (٣٤١) على أن ملكية العقار ، بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه ، لا تنتقل إلا بالتسجيل عقد البيع ، كما سيذكر بعد ، متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظ قانوناً ، وكانوا لا يعلمون ما يضر بها (فى النص العربى للمادة ٢٧٠) وكانوا حسنى النية (فى النص الفرنسى للمادة المذكورة) .

لوجاء بالمادة ٦١١ (٧٣٧) أن " الحقوق بين الأحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن ، أو من العقود المثبتة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقارى ، أو المشتمة على ترك هذه الحقوق تثبت فى حق غير المتعاقدين ممن يدعى حقاً عينياً بتسجيل هذه العقود " .

لوجاء فى المادة ٦١٢ (٧٣٨) أن " الأحكام المتضمنة لبيان الحقوق (اقرأ المؤيدة للحقوق) التى من هذا القبيل ، أو المؤسسة لها يلزم تسجيلها أيضاً . وكذلك الأحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالزاد ، والعقود المشتمة على قسمة العقار " .

١٤ - لوئيين من هذه النصوص أن العقود والأحكام الخاضعة للتسجيل فى عهد القانون المدنى هي :

(١) العقود الناقلة للملكية أو للحقوق العينية العقارية القابلة للرهن العقارى .

(٢) العقود المنشئة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقارى .

(٣) العقود المشتملة على ترك هذه الحقوق .

(٤) الأحكام المؤيدة لهذه الحقوق أو المنشئة لها .

(٥) أحكام مرمى المزايا .

(٦) عقود الشركات العقارية ، فيما يتعلق بدخول أنصبة الشركاء فى رأس المال ، إذا كانت عقارية .

(٧) عقود قسمة العقارات المشتركة لا الموروثة ^(١) .

١٥ - لظاهر أنه بجانب تلك العقود والأحكام ، توجد عقود وأحكام أخرى ، لم ينص القانون على وجوب تسجيلها ، بالرغم من أن فى إهمال تسجيلها ضررا بالغير وهى :

(١) العقود المؤيدة لحق الملكية أو للحقوق العينية العقارية .

(٢) الأحكام التى تقضى بزوال الحقوق المنصوص عليها فى المادتين ٦١١ و ٦١٢ (٧٣٧ و ٧٣٨) .

١٦ - لوقد نص القانون المدنى فى المادة ٦١٠ (٧٣٦) .

على أن ملكية العقار والحقوق العينية العقارية الآيلة بالإرث تثبت فى حق كل إنسان بثبوت الوراثة :

(١) راجع الفقرة ١٦

لأنه يفسر ذلك بأن الحق في الإرث آيل عن القانون مباشرة فلا يحتاج إلى تسجيل . وعلى ذلك لا تخضع للتسجيل :

(١) لحاضر حصر التركات والأحكام الصادرة بتثبيت حق الوارث على عقار ، أو على حق عيني عقارى .

(٢) لثقود قسمة العقار بين الورثة ، والأحكام الصادرة بالقسمة بينهم ^(١) .

(٣) لثقود تخارج الورثة عن حصتهم في عقارات التركة ، والأحكام الصادرة في هذا الموضوع .

(٤) لثقود استرداد الورثة للحصة العقارية المبيعة من التركة والأحكام الصادرة باستردادها .

لأنه يتبين من هذا التفصيل أن العلة ، التي من أجلها أعفيت هذه التصرفات من التسجيل ، لا تنهض لإزاء المضار التي تلحق بالغير من عدم التسجيل .

١٧ - ولم ينص القانون على وجوب تسجيل الوصية ، بل أشار ضمنا إلى أن لا حاجة إلى تسجيلها ، بنصه في المادة ٦١١ (٧٣٧) على تسجيل الحقوق الاليلة بين الأحياء ، بينما الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت .

لأن العلة في إهمال التسجيل في الوصية أقل ظهورا منها في الإرث . لأن الحق في الوصية لا يؤول بحكم القانون ، وإنما يؤول بتكليف الموصى للوصى له مباشرة .

١٨ - ولم ينص القانون المدنى على وجوب تسجيل كتب الوقف لتكون حجة على الغير ، ولم يكن نص المادة ٦١١ (٧٣٧) لينطبق على التصرف

(١) استضاف غنط في ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٣ - مجلة لفتنرج والفتاوى ١٥ ص ٢٦٢

بطريق الوقف . وكذلك لم تنص لوائح المحكمة الشرعية على وجوب شهر الوقف . ولم يكن الغرض من صدوره بإشهاد شرعى ، وضبطه بمضابط المحكمة الشرعية ، لإعلانه للغير ، وإنما الغرض من ذلك تحرير حجة على الطريقة التى تحرر بها العقود الرسمية كما رأينا .

لقد ترتب على ذلك أن حكمت المحاكم المختلطة والأهلية بأن الوقف حجة على الغير بمجرد صدوره ، أى بمجرد ضبطه بالمضبطة الشرعية . وقد قامت ضجة البنوك العقارية على أثر صدور هذه الأحكام ، وطالبت الحكومة المصرية بوضع تشريع يحل محل عيب الواقعين . ولقد صدر هذا التشريع فعلا ، وهو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ ، الذى نص على وجوب تسجيل كتاب الواقع ليكون حجة على الغير .

١٩ - فكل أن هناك من أسباب التملك ما أغفل القانون بحق وجوب علانيته بالتسجيل ، كالتملك بوضع اليد على العقار الذى لا مالك له ، أو بإضافة الملحقات للملك ، أو بمضى المدة . لأن هذه هى من الأسباب المادية المؤدية للملكية ، والعلنة فيها الغصب ، فلا تعاقد ولا عقد ، وإذن فلا محل للتسجيل .

٢٠ - لم نجد فى بعض القوانين المدنية الخاصة ، كقانون الشفعة ، وفى القوانين الأخرى كقانون المرافعات والقانون التجارى ، نصوصا على التسجيل تتفق مع الغرض الذى شرع من أجله التسجيل فى القانون المدنى ، ألا وهو حماية الغير . بينما نجد فى القانون المدنى ذاته ، وللغرض نفسه ، نصوصا تفرض التسجيل على بعض الحقوق الشخصية . وليس هنا محل الإفاضة فى ذلك .

٢١ - أما طريقة التسجيل التى وضعها القانون المدنى فى طريقة التسجيل الشخصى ، وليست طريقة التسجيل العيى ، المعروفة بنظام "السجلات العقارية" .

لوالفارق بين الطريقتين ، أن في نظام التسجيل الشخصي ، تثبت العقود في دفاتر التسجيل متتابعة حسب تواريخ ورودها . ولهذا الدفاتر فهارس تبين أصحاب الحقوق في هذه العقود ، وملخص العقد ، وتاريخ ورقم تسجيله .

لذا إذا رغبت في شراء عين ، وأردت أن تتحقق من ملكية صاحبها ، وجب عليك الاطلاع في هذه الفهارس على تصرفات المالك الأصلي ، خشية أن يكون قد تصرف في العين قبل أن يبيعها لبائعك ، أو أن حقا عينيا يكون قد أخذ عليها بفعله ، أو وفاة لدين عليه ، ثم الاطلاع على تصرفات بائعك ، بالطريقة نفسها ، وللأسباب عينها . كما يجب عليك بعد ذلك الرجوع إلى السجلات عن كل تصرف على حدة ، للاطلاع على تفاصيل العقود وشروطها .

لذا إذا كان البائع لك أكثر من واحد ، تكررت هذه العملية بقدر عدد البائعين . وتكرر كذلك إذا كان المالكون الأصليون متعددين ، أو كانت العين قد انتقلت من مالك إلى آخر ، ثم لثان فثالث فرابع ، في فترات قصيرة لم تبلغ المدة القانونية المكتسبة للملكية .

لذا الويل لمن يقدم على شراء عين موروثة . لأن القانون لم ينص على وجوب تسجيل انتقال الملكية بطريق الإرث ، بل نص صراحة على إعفائه من التسجيل ، ولأن القانون لم يشترط هذا التسجيل للتصرفات التي تحصل بين الورثة عن الحقوق الموروثة . فإذا رغبت في شراء عين من بعض الورثة ، فمن أين تعلم فيمن منهم انحصر الإرث ، ومقدار نصيب البائعين لك منهم ، واختصاصهم أو عدم اختصاصهم بالعين المبيعة ، بعقد قسمة أو تخارج .

لذا تهتدى إلى معرفة الورثة وإلى العلم بنصيب كل منهم ، بتكليف البائعين لك باثبات الورثة ، ولكن قد يخفون عليك القسمة أو التخارج وهما حاصلان .

وقد تكون دائئا لبعض الورثة وتريد الاختصاص بنصيبه ، او نزع ملكيته منه وفاة لدينك ، فلا تستطيع الالتجاء اليهم لمعرفة الواقع ، ويقف القانون عاجزا عن حمايتك وإيصال حقتك إليك .

٢٢ - لو قد لا يسجل أحد المالكين الأصليين عقده ، فتقطع سلسلة بحثك ، وتقتصر السجلات عن أن تهديك إلى الغاية التي وضعت من أجلها . وبيان ذلك أن المادة ٦١٩ (٧٤٦) من القانون المدني نصت على أنه ، في حالة تعدد البيوع عن عين واحدة ، يكتب بتسجيل عقد البيع الأخير ، فيقوم هذا التسجيل مقام تسجيل العقود السابقة .

فإذا باع (أ) عقارا لـ (ب) ولم يسجل الأخير عقده ، ثم باع (ب) العقار لـ (ج) فسجل عقده ، انتقلت الملكية إلى الأخير ، وأصبح عقده حجة على الغير . فإذا ما باع (أ) العقار نفسه لـ (د) ، وأراد الأخير أن يتحقق من أن بائعه لم يتصرف في العين لغيره ، لم يهده البحث في دفاتر التسجيل إلى وجود هذا التصرف ، لأن (ب) لم يسجل عقده ، فيقدم (د) على الشراء ثم يتزاحم على العقار مع (ج) ، فينتصر عليه الأخير بحكم القانون .

لوكثيرا ما حاولت أقلام التسجيل معالجة هذه الحالة بتسجيل العقد غير المسجل إذا تقدم لها مع العقد الأخير ، أو بالتأشير في هامش تسجيل عقد المالك الأصلي ، بحصول التصرف منه ، إذا كان العقد الأخير يشير إلى المالك الأصلي وإلى صدور البيع منه بعقد غير مسجل . ولكن هذا العلاج لم ينف بالغرض ، لتعذر تقديم العقد غير المسجل في كثير من الحالات - إما لكونه مستندا مشتركا بين البائع وآخرين ، وإما لأنه يشمل عقارات غير العقار المبيع ويستلزم تسجيله أداء رسوم باهظة لا يرضى أن يحملها كلا العاقلين ، وإما لكون

العقد المقدم للتسجيل لا يشير إلى أصل الملكية فلا يمكن التأشير بالتصرف في هامش تسجيل عقد المالك الأصلي .

لقد حاولت المحاكم مرارا أن تعالج هذه الحالة بنفسها ، ولكن أحكامها تضاربت ، دون أن تهتدى إلى رأى يوفق بين مبادئ العدالة وأحكام القانون .

٢٣ - لقد فات القانون وضع نظام لتسجيل عرائض الدعاوى ، لحماية من يدعى ملكية عين من تصرف لاحق لدعواه . فكانت أقلام التسجيل تقوم بتسجيل هذه العرائض حيناً ، وتعرض عن تسجيلها حيناً ، ولكنها لم تعترف بحجية التسجيل على الغير على كل حال .

٢٤ - لهذه العيوب ، التي أظهرها العمل بنصوص القانون المدني ، ما كان يمكن التغاضي عنها طويلا ، لو أريد أن يكون هناك نظام للتسجيل ، يقوم بحماية التصرفات العقارية حماية صحيحة . لذلك فكر المشرع المصرى من قديم في تعديل هذه النصوص .

لوشمل هذا التعديل أمرين أساسيين :

الأول - شريان حكم التسجيل على جميع التصرفات العقارية .

الثانى - لجعل نظام التسجيل عينيا ، بإنشاء السجلات العقارية .

لوالقصد بالتسجيل العنى أن يكون لكل عين صفحة أو أكثر في دفاتر التسجيل ، تثبت فيها جميع التصرفات التى تقع على هذه العين . فإذا أردت أن تعرف المالك الأخير للعين ، أو الحقوق المترتبة عليها ، اكتفيت بالاطلاع على الصفحة الخاصة بها ، فتستعرض فيها جميع التصرفات التى وقعت عليها . وبذلك تزول الصعاب التى تعترضك الآن عند الكشف على العين ، باستعراض أسماء

المالكين وذوى الحقوق العينية ، والكشف عن هذه الأسماء ، واحدا بعد آخر ،
فى السجلات الحالية ، التى سميت من أجل ذلك "سجلات شخصية" .

فالتارق إذا بين "السجلات الشخصية" و "السجلات العقارية" أن
فى الأولى قوام التسجيل على الأشخاص ، من مالكين وذوى حقوق ، فترد التصرفات
على أسمائهم — بينما فى الثانية قوام التسجيل على العين ، ترد عليها أسماء المالكين
وذوى الحقوق .

لأن مزايا نظام السجلات العقارية إمكان تعدد أقلام التسجيل فى الجهات ،
بحيث يكون عمل كل منها مقصورا على العقارات التى بدأته . وتزول بذلك
شكوى الأهلى من حصر التسجيل فى الحاكم المختطة الثلاث .

٢٥ — فلى أن إنشاء السجلات العقارية ليس بالأمر الهين ، الذى يمكن
أن ينفذ بين ليلة وضحاها . فلا بد أن تسبقه أعمال تحضيرية إدارية ، من مسح
الأراضى وتقسيمها ، وإعداد السجلات وإنشاء أقلام التسجيل . كما يجب أن يمهده
بوضع القوانين ، وتنظيم عملية التسجيل ، وتعديل نصوص التشريع . ولقد شرعت
الحكومة من زمن فى مسح الأراضى لإعداد السجلات ، وأصدرت فى الوقت
نفسه القانونين رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ، اللذين أصلحا كثيرا من عيوب
التشريع القديم ، تمهيدا للعمل بالنظام الجديد .

٢٦ — كان لابد ، لقائدة العمل بنظام السجلات العقارية ، من أن يقوم
جميع ذوى الشأن بتسجيل عقودهم ، حتى تصبح السجلات صورة صحيحة للواقع ،
وأن تكون العقود محررة بطريقة قانونية ، تضمن عدم التزاع بشأنها فى المستقبل ،
فلا تحدث اضطرابا فى تلك السجلات .

لذلك عني القانون الجديد بحث الناس على تسجيل عقودهم ، بأن جعل جزءا
عدم التسجيل بقاء العين في ملكية البائع ، وعدم انتقالها إلى ملكية المشتري ،
سواء ذلك بالنسبة للغير أو بالنسبة للعاقدين أنفسهم .

لولا شك أن هذه القاعدة الأساسية ، التي بنى عليها التشريع الجديد ، هي النظرية
الصحيحة لاستقرار الملكية العقارية ، كما أنها هي الطريقة العملية الوحيدة لإلزام
الناس بإجراء التسجيل .

لوعلى أثر صدور القانون ، أمرع أصحاب العقود القديمة في تقديمها للتسجيل
في الموعد الذي حدد لذلك . أما أصحاب العقود الجديدة فمنهم من سجل عقده ،
ومنهم من اكتفى بالتصديق على توقيعه .

لذلك أصدرت وزارة الحفانية قرارا بوجوب تحصيل رسوم التسجيل قبل
التصديق على توقيعات العقد . وبذلك ضمن تسجيل العقود ، وأصبحت السجلات
صورة صحيحة للواقع .

٢٧ - ولقد عني القانون أيضا بطريقة تحرير العقود ، لانتقاء المنازعات
التي كانت تنشأ عنها ، والتي كانت سببا لعدم استقرار الملكية العقارية .
لأبطل نظام الأطيان الخارجية ، سقطت قيود التصرفات العقارية (تحرير
الجهة الشرعية وإذن المديرية) ، وزال تبعاً لإشراف المحاكم الشرعية على تحرير
عقود التصرفات ، وانهت رقابة جهة الإدارة في تحقيق أسباب الملكية . فأصبح
الناس يتناقلون الملكية العقارية ، في ظل أحكام القانون المدني ، بعقود عرقية ،
وكان كثير منهم يحرر عقده على يد مأذون الشرع ، أو فقيه القرية ، أو أحد
الكتبة العموميين . فكان كثيرا ما تقوم المنازعات بين العاقدين على أثر توقيع

العقد ، بسبب اضطراب عبارته ، أو لنقص في أركانه ، أو لخالفته لأحكام القانون . لذلك كان ضروريا أن يتلافى الشارع هذه العيوب ، عند وضع التشريع المههد لنظام السجلات العقارية .

لوقد شرط قانون التسجيل التصديق على توقيعات العاقدین بأحد أقلام التصديق . وكان لابد من هذا الشرط في بلد أكثر سكانه أميون ، لا يزالون يتعاملون بالأنعام ، لاتقاء التزوير على الغير ، ولتبع دعوى إنكار التوقيع من العاقدین . ولقد أثبت العمل بقانون التسجيل نجاح التشريع في هذا الموضوع نجاحا باهرا ، بالقضاء على دعاوى التزوير وإنكار التوقيع قضاء يكاد يكون تاما .

٢٨ - أولا كان لصيغة العقد أهمية ، لمنع اضطراب عبارته ، ولاستكمال شكله القانوني ، فقد نص القانون على وضع نماذج للعقود المتداولة ، لترشد الناس إلى وضع عقودهم على الوجه الأكمل ، دون أن يجهلوا في سبيل ذلك عناء أو نفقة . وبذلك امتنعت المنازعات التي تقوم بينهم بسبب صياغة العقد .

٢٧ - لوقضت الأوامر بالآ يوقع عقد قبل التصديق عليه من مصلحة المساحة ، التي تقوم بمراجعة تعيين العقار تعيينا لا يقبل اللبس أو الخطأ . وبذلك تتفنى دعاوى الجهالة والخطأ والعجز والزيادة بين العاقدین ، ودعاوى الغصب ، والاعتداء على الحد بين المشتري والجار .

لوكذلك تقوم مصلحة المساحة بقسط من الرقابة على تحرير العقود ، فتراجع سندات الملكية ، وتتحقق من تسجيلها ، وترشد العاقدین عند الاقتضاء إلى استكمال ما ينقص العقد من ركن أو شرط ، ليخرج العقد جميع آثاره .

لوبذلك أدى قانون التسجيل غرضا هاما من الأغراض التي وضع من أجلها ، تمهيدا لإنشاء السجلات العقارية .

٣٠ - لوُلقِدَ عنى القانون بتصحیح نصوص التسجيل الواردة فى القانون المدنى، فأُقالا من الأخطاء اللفظية ، ومن أخطاء الترجمة ، ومن الخلاف بين النصين للقانون الواحد ، كما رأينا . ثم جمع شتاتها ونسقها فى مادتين ، وأُفرد لكل من نوعى العقود والأحكام مادة خاصة ، وجعل لكل منهما حكما خاصا ، عند عدم التسجيل ، على النحو الذى سنفصله بعد .

٣١ - فُكِّلَ أن التعديلات الأساسية ، التى أدخلها قانون التسجيل على أحكام القانون المدنى ، والتى رى بها الشارع إلى الغرض الرئيسى من قانون التسجيل ، وهو التمهيد لإنشاء السجلات العقارية ، تختصر فى أمرين :

الأول - إطلاق حكم التسجيل على كافة العقود والأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية ، ثم على كافة العقود والأحكام المؤيدة لتلك الحقوق ، وأُلحق بها عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المصحولة .

الثانى - لجعل الجزاء ، فى حالة عدم التسجيل عند لزومه ، عدم انتقال الملكية والحقوق العينية بين المتعاقدين أنفسهم ، فى العقود والأحكام المنشئة للحقوق ، وعدم انتقال الملكية بالنسبة للغير ، فى العقود والأحكام المؤيدة للحقوق ، وفى عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المصحولة .

لأن مقارنة نصوص القانونين نجد أن القانون المدنى قد نص ، فى أبوابه المختلفة ، ثم فى باب التسجيل ، على العقود والأحكام التى يجرى عليها حكم التسجيل ، كأنما الأصل فى التصرفات العقارية عدم التسجيل ، وأن التسجيل استثناء من القاعدة ، بينما قانون التسجيل قد وفق إلى نص جامع شامل لجميع التصرفات العقارية التى يسرى عليها حكم التسجيل بهذه العبارة ، " جميع العقود

والأحكام الصادرة بين الأحياء ، بعبوض أو بغير عبوض ، والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله — والعقود المقررة لهذه الحقوق ... " . وبذلك جعل القانون جميع التصرفات العقارية خاضعة لحكم التسجيل ، فلا يستثنى من حكمه منها إلا ما نخرج عن النص .

لؤيدين من مقارنة النص المذكور بنصوص القانون المدنى ، أن قانون التسجيل قد نص على وجوب تسجيل عقود وأحكام لم تكن خاضعة لهذا الإجراء فى عهد القانون المدنى وهى :

(١) العقود المؤبدة للحقوق العينية العقارية ، فان القانون المدنى لم ينص فى المادة ٦١١ (٧٣٧) إلا على العقود المنشئة للحقوق ، بينما نص قانون التسجيل صراحة فى المادة الثانية على وجوب تسجيل العقود المؤبدة لها أيضا .

(٢) الأحكام التى من شأنها زوال الحقوق المنصوص عليها فى المادة ٦١١ (٧٣٧) من القانون المدنى ، فان القانون المدنى ، بينما نص فى المادة المذكورة على العقود التى من شأنها إنشاء أو انتقال أو ترك هذه الحقوق ، قد اكتفى فى المادة ٦١٢ (٧٣٨) بالنص على الأحكام المنشئة أو المقررة لهذه الحقوق .

لؤما كان النص على سبيل الحصر كما رأينا ، كانت الأحكام المزیلة للحقوق العينية العقارية غير خاضعة للتسجيل ، فى عهد القانون المدنى ، بينما هى خاضعة له بنص المادة الأولى من قانون التسجيل .

(٣) العقود والأحكام التى من شأنها تغيير هذه الحقوق . فان كان التغيير بالزيادة ، فهو إنشاء لحق ، فلا مناص من التسجيل . وإن كان بالتقصان ، فهو ترك للحق ، فان كان بعقد ، وجب تسجيله فى عهد القانون المدنى ، وإن كان

بحكم ، فلا حاجة إلى التسجيل . أما قانون التسجيل فقد نص صراحة على وجوب تسجيل العقود والأحكام التي من شأنها تغيير الحقوق العينية العقارية .

٣٢- فكل أن الشارع ، على ما يظهر ، أراد أن يتوخى الاعتدال ، في تعديله لأحكام القانون المدني ؛ ولم يرد أن يذهب إلى فرض التسجيل طرفة على جميع التصرفات العقارية الأخرى ، وهي :

(١) العقود والأحكام الصادرة في البيع الجبري للشفعة العامة .

(٢) الوصية والأحكام الصادرة فيها .

(٣) مسائل الإرث . كحاضر حصر التركة ، والأحكام الصادرة بتثبيت حق الورثة على العقار الموروث ، وعقود القسمة والتفويض الصادرة بينهم ، والأحكام الصادرة فيها .

لولا شك أن في خروج هذه التصرفات من حكم المادة الأولى من قانون التسجيل قصدا في التشريع ، من شأنه عدم ضمان المعاملات العقارية على الوجه الأكمل ، خصوصا في الوقت الذي يعمد فيه لإنشاء السجلات العقارية .

٣٣- كان الجزء في القانون المدني ، ألا يكون العقد حجة على الغير ، ولكنه يبقى نافذا على العاقلين ، فتنتقل الملكية بينهما ، ولكنها لا تنتقل في حق الغير . أما قانون التسجيل فقد قسم العقود والأحكام ، كما رأينا إلى قسمين :

ففي المادة الأولى نص القانون على العقود والأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية ، سواء كانت منشئة لها أو ناقلة أو مغيرة أو مزيلة . وفي المادة الثانية نص على العقود والأحكام المؤيدة للحقوق ، وألحق بها عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المعجلة .

لوقد أعطى القانون لكل من هذين القسمين حكما خاصا .
ففى المادة الأولى ، نص القانون على أن الملكية لا تنتقل بين العاقدين
إلا بالتسجيل . وفى المادة الثانية ، نص على أن الملكية لا تنتقل بالنسبة للغير
إلا بالتسجيل ، ففى انتقالها بين العاقدين مجرد العقد .

ففى المادة الأولى ، لم يجعل القانون حسن النية شرطا للتمسك بالتسجيل .
وفى المادة الثانية نص صراحة على أن العقود والأحكام المؤيدة للحقوق لا تكون
حجة على الغير ، ولو كانت مسجلة ، لو داخلها التدليس .

٣٤ - الوواقع أنه إذا أريد حماية التصرفات العقارية حماية صحيحة ، وجب
استقرار الملكية على أساس حسى ثابت ، يجرى حكمه على الكافة ، ولا تؤثر فيه
المعنويات .

لإذا كانت الشرائع قد اهتمت إلى التسجيل ، باعتباره أصلح أداة لإعلان
الملكية ، وجب أن يكون حكمه قاطعا يسرى على العاقدين وغيرهم سواء بسواء .
فاذا لم يسجل العقد ، لن تنتقل الملكية ، حتى بين العاقدين . وإذا سجل انتقلت
الملكية بين العاقدين وإزاء الغير . وإذا صدر عقدان من المالك لشخصين
على التوالى ، انتقلت الملكية لصاحب التسجيل الأسبق ، ولا يجوز أن يحول
دون ذلك دعوى التدليس ، أو ادعاء العلم بالبيع . وبالصطلح الفقهى يجب
أن يكون التسجيل " قرينة قانونية قاطعة على علم الكافة بمحصل البيع " ، لا يجوز
نفيها أمام القضاء .

لوقد كانت محكمة النقض الإيطالية أسبق المحاكم الأجنبية إلى الأخذ بهذا
المبدأ ، إذ فطنت هذه المحكمة قبل غيرها إلى أن المعاملات العقارية تحتاج إلى
ضمان واف ، وأن لاضمان إذا ما أجهز للشترى اللاحق فى التسجيل الادعاء

بسوء نية المشتري السابق عليه ، فتضيع الفائدة التي من أجلها شرع التسجيل ، ويقضى على نظام شهر التصرفات العقارية . لذلك قضت المحكمة المذكورة في سنة ١٩١١ بعدم جواز إثبات سوء النية ، وبنت حكمها على أن القانون قد وضع دليلا على العلم وهو التسجيل ، فهو قرينة قانونية قاطعة لا يجوز إثبات عكسها أمام القضاء .

لقد أخذ قانون التسجيل بقضاء محكمة النقض الإيطالية كما رأينا .

٣٥ - الواقع أن قانون التسجيل قد أحسن في جعل جزاء عدم التسجيل واحدا ، بالنسبة للعاقدين وبالنسبة للغير . وليس ذلك فقط لأن المصلحة العامة تقتضى صرامة الجزاء وتوحيده ، ولكن لأن هذا الحكم أكثر انطباقا على مبادئ القانون وعلى أصول المنطق .

الأصل أن يكون للبيع حكم واحد ، وهو انتقال الملكية للمشتري بمجرد البيع ، سواء فيما بين العاقدين أو إزاء الغير . ولا يمكن أن يكون للبيع حكمان ، فننتقل الملكية بالنسبة للمشتري ولا تنتقل بالنسبة للغير ، الذى تعاقده مع البائع . لانه بانتقال ملكية العين من البائع إلى المشتري ، زالت ملكية البائع ، فلا يستطيع أن يملكها لثالث .

لكن القانون المدني قد نص في المادة ٢٧٠ على صحة هذا البيع إذا حفظه المشتري الثانى بالتسجيل ، بل فضله على البيع السابق ، فهاذا فسر حكم القانون ؟ لاشك أن القانون قد هدم بحكمه هذا قواعد الملكية المقررة ، وخالف المنطق الصحيح ، فلا يفسر حكمه ، إلا تلك الغاية التي شرع من أجلها التسجيل أى تأمين المعاملات العقارية . فالمصلحة العامة هي أساس هذا التشريع ، وهي التي فازت هنا على قواعد القانون . وفي سبيلها ضحيت النظريات الصحيحة والمنطق السليم .

كلى أنه إذا كانت المصلحة العامة تقضى بالتسجيل ، فلماذا لا يجعل التسجيل شرطاً لانتقال الملكية ، سواء بين العاقدين أو إزاء الغير ، أو بعبارة أخرى شرطاً لصحة العقد ، أخذاً بأحكام التشريعين الهولاندى واليونانى ، وقياساً على شرط رسمية عقدى الهبة والرهن ، فإن هذا أقرب إلى قواعد القانون وأصول المنطق ، وأقرب إلى تحقيق المصلحة العامة .

٣٦ — مما علة اختلاف حكم التسجيل فى العقود المنشئة للحقوق العينية العقارية ، وفى العقود المؤيدة لهذه الحقوق ، سواء فيما يتعلق بانتقال الملكية ، أو فى أثر التدليس فى أرجحية التسجيل ، فغير ظاهرة فى قانون التسجيل . والتعليل الذى ورد فى المذكرة الإيضاحية عن هذا الاختلاف لا يثنى الغليل .

ولعل توىمى الاعتدال فى تعديل القانون ، والرغبة فى عدم الانتقال طفرة من التقيض إلى التقيض ، هو السبب الحقيقى لهذا الاختلاف .

فهمسى أن ينص الشارع فى الخطوة التالية من التشريع ، على وجوب تسجيل التصرفات العقارية التى لاتزال مفعاة من التسجيل ، وأن يساوى بين حكم التسجيل وأثره فى كافة العقود والأحكام .

٣٧ — ولقد أثار قانون التسجيل بعض مسائل كثر فيها الجدل بين رجال القانون ، منها ما فصلت فيه المحاكم ، ومنها ما لم تفصل فيه إلى الآن .

لومن هذه المسائل :

(١) شامية الالتزامات الشخصية التى تنشأ عن العقد غير المسجل .

(٢) شئناً حق الشفعة فى العقود غير المسجلة .

(٣) عدم انتقال الملكية فى جريمة بيع العقار غير المملوك للبائع .

(٤) نظرية سوء النية في القانون الجديد .

(٥) التقادم الجنسى أو السبب الصحيح وقانون التسجيل .

(٦) حقوق دائى البائع ودائى المشتري .

لنترجع جميع هذه المسائل فى الواقع إلى مسألة واحدة ، وهى تفسير القاعدة الأساسية التى بنى عليها التشريع الجديد ، قاعدة عدم انتقال الملكية بين العاقدین إلا بالتسجيل .

وليس هنا طبعاً محل بحث هذه المسائل .

٣٨ - نصت المادة ٦١٢ (٧٣٨) من القانون المدنى على وجوب تسجيل الأحكام المؤيدة أو المنشئة لحقوق العينية العقارية .

لننص قانون التسجيل على وجوب تسجيل "الأحكام النهائية التى من شأنها إنشاء حق ملكية ، أو حق عینی عقارى آخر ، أو نقله ، أو تغييره أو زواله" (المادة الأولى) . كما نص على وجوب تسجيل "الأحكام النهائية المقررة لهذه الحقوق" - (المادة الثانية) .

ولما كان الأثر المترتب على الأحكام يرجع أصلاً إلى تاريخ رفع الدعوى ، وقد يرجع إلى تاريخ العقد ، كان واجباً إعلان الغير بهذه الدعاوى ، حتى تكون حجة عليه ، فإذا تعاقد مع أحد الأخصام ، بشأن الحق العقارى المتنازع عليه ، قبل صدور الحكم فى الدعوى . فن البدييات ، مادام الحكم لا يصبح حجة لصاحبه على الغير إلا بالتسجيل ، ألا تكون الدعوى حجة على الغير إلا من تاريخ إعلانها بالتسجيل أيضاً . فلا يرجع أثر الحكم إلى الماضى ، بالنسبة للغير ، إلا من تاريخ تسجيل عريضة الدعوى .

لقد جرى العمل بذلك قبل قانون التسجيل . لذلك رأى الشارع ضرورة تنظيم طريقة تسجيل الدعاوى ، متبعا في ذلك أحدث القوانين الأجنبية . وخطا بذلك خطوة واسعة نحو نظام السجلات العقارية .

٣٩ - إجهاء في المادة ٧ من القانون "يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان أو الفسخ أو الإنهاء أو الرجوع فيها . فإذا كان المحرر الأصلي لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى . وكذلك دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية ، يجب تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر " .

لوجهاء في المادة ١٠ " يؤشر بمنطوق الحكم الصادر في الدعاوى الميئة في المادة السابقة في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها " .
لوهاتان المادتان لاحتاجان للتعليل .

٤٠ - إجهاء في المادة ١١ " لأجل أن تكون الدعوى حجة على الغير من ذوى الجنسية الأجنبية ، يجب أن يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشيرات المذكورة في المواد ٧ و ٨ و ١٠ بقلم الرهون المختلط الكائن في دائرته العقار . وكذلك تبليغ الأوامر الصادرة بشطب التسجيلات والتأشيرات المذكورة إلى قلم الرهون المختلط ليقوم بتنفيذها بناءً على طلب صاحب الشأن " .

لوهذا امتياز قد احتفظ به الأجانب في مصر من عهد إنشاء المحاكم المختلطة وتنظيم أعلام الرهون بها . ولقد ساعدهم على الاحتفاظ به ، اضطراب عملية التسجيل بالمحاكم الشرعية وعدم إنشاء أعلام الرهون بالمحاكم الأهلية ، عملا بالمواد ٢٢٢ وما بعدها من القانون المدني الأهلى .

لأنه يمكن هناك محل لهذا الترخيص في قانون التسجيل، لأن هذا القانون لم ينص على أن تسجيل الدعاوى يحصل في أقاليم المحاكم المرفوعة إليها الدعوى، وإنما نص على حصوله في الجهات التي تسجل بها العقود، وهي أقاليم الرهون بالمحاكم المختلطة.

لأن يكون هناك محل لهذا النص عندما توحد أقاليم التسجيل، بإنشاء السجلات العقارية، التي لم يوضع القانون إلا ليكون مجازاً لها.

٤١ - ولقد خشي الشارع سوء استعمال الحق المنصوص عليه في المادة ٧، فترفع دعاوى كيدية وتسجل عرائضها، لالغرض سوى تعطيل صاحب الحق عن التصرف فيه، لذلك نص في المادة ٩ على أن "لكل طرف ذي شأن أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة شطب التأشير أو التسجيل المشار إليه في المادة ٧، فيأمر به القاضي إذا تبين له أن ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب إلا لغرض كيدي".

ولهذا لا شك احتياط لا بد منه.

٤٢ - ولها يثار البحث في أثر الحكم بطلان العقد أو فسخه أو الرجوع فيه، في عهد القانون المدني وفي عهد قانون التسجيل، في حالة تسجيل الدعوى، وفي حالة عدم التسجيل، وأثر ذلك بين العاقدين، وفيما بين دائن البيع والعاقدين، أو فيما بين دائن البائع والغير، ثم بالنسبة للغير على وجه عام. ولهي مسائل دقيقة محل بحثها في مطولات الكتب.

٤٣ - ولأشك أن القانون، بنصه على أن الدعوى تصبح حجة على الغير، وأن أثر الحكم فيها يرجع إلى تاريخ تسجيل إعلانها، بالنسبة للأشخاص والنسبة

للغير على السواء ، قد قضى على الدعاوى الصورية ، التي كان يلجأ إليها الأخصام ، لتجديد الخصومة أمام المحاكم المختلطة ، بعد نظرها أمام المحاكم الأهلية والحكم فيها ضدهم .

لذلك أصبح حكم المحكمة الأهلية لأول مرة حجة على الغير الأجنبي .

٤٤ - ولقد نص القانون المدني إجمالاً وتقصيلاً على وجوب حفظ الرهن العقاري وحقوق الامتياز العقارية بالتسجيل .

فانص في المادة ٦١١ (٧٣٧) على أن انتقال الحقوق العينية العقارية لا يثبت في حق الغير إلا بالتسجيل . ولما كان الرهن العقاري والامتياز العقاري من الحقوق العينية العقارية ، كان لا بد من أن يجري عليهما حكم التسجيل .

فلم نص القانون المذكور في مواد متفرقة على وجوب تسجيل قائمة الرهن العقاري ٥٧١ (٦٩٥) - والاختصاص العقاري ٥٩٩ (٧٢٥) - وحق امتياز بائع العقار ٦٠١ (فقرة ٦ مادة ٧٢٧) - وحق امتياز الشركات في القسمة العقارية ٦٠٢ (٧٢٨) - وحق امتياز الرهن الحيازي ٥٥٠ (٦٧٤) - وحق امتياز المرتهن رهن حيازة لاستيفاء مصاريف الصيانة ٥٥٢ (٦٧٦) .

لإذن كان لا بد من تسجيل انتقال أو "تحويل" الدين المضمونة برهن عقارى أو بامتياز عقارى ، في عهد القانون المدني ، لتكون الحوالة حجة على الغير ، ولو لم ينص على ذلك في باب الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق لغير المتعاقدين .
لذا إذا وقع تسجيل الحوالة ، فالتأشير بها بهامش التسجيل الأصلى لا بد أن يقع بطريقة آلية ، بواسطة قلم الرهون .

لأنه لم يدخل قانون التسجيل بالمادة ١٣ حكما جديدا على القانون المدني،
فما يتعلق بحالة الديون العقارية .

لأول الشارع أراد بالمادة ١٣ ألا يؤخذ "الغير" بتقصير قلم الرهون ،
أو صاحب الشأن، في حالة إهمال التأشير ، أو في حالة التأخير في حصوله . أو أنه
لم يرد أن يكلف الغير البحث في السجلات عن تصرفات الدائن ، اكتفاء
بالاطلاع على تسجيل الدين ، وماعساه أن يجد بهامشه من التأشير . أولل الشارع
أراد أن يجعل مسئولية إجراء التأشير على ذوى الشأن ، دون أقلام الرهون .

لأنه أن هذه الفروض لا يمكن أن تعرض للشارع في الوقت الذى يمهد فيه
لإنشاء السجلات العقارية ، وحيث يكون لكل عقار صحيفة ، تقوم أقلام
التسجيل فيها بإثبات كافة التصرفات التى ترد على العقار .

لأول أقرب الفروض احتمالا - بالرغم مما ورد في المذكرة الإيضاحية ،
شرحا للمادة ١٣ عن مركز "الغير" في التشريع الجديد - أن الشارع إنما أراد
بهذه المادة أن يضع نصا جامعاً لحالات الحوالة بالديون العقارية ؛ وأن ينظم
طريقة التأشير بها في السجلات بالنص على ما يجب أن يشمل التأشير من البيانات .

لأنه المحقق على كل حال أن قانون التسجيل لم يدخل بالمادة ١٣ حكما
جديدا على أحكام القانون المدني في مسائل الحوالة بالديون العقارية .

٤٥ - هنا اتيننا من الكلام على القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣
ولعلنا قد ألقنا في إظهار مزاي هذا التشريع ، بوضوح القصد منه ، ومقارنة
أحكامه بنصوص القانون المدني ، وشرح الأسس التى بنى عليها القانون ، وإثبات
وقائه بالغاية التى رعى إليها ، بالرغم من الصعاب التى اعترضته في التنفيذ ، سواء

من الوجهة القانونية ، لما أحدثه القانون من الانقلاب في قواعد التشريع ،
أو من الوجهة العملية ، لما اقتضاه تنفيذه من إجراءات إدارية ، تحضيرية
وتكيلية .

لوالحق أن الجهود الجبارة ، التي بذلها جهاز التشريع في وضع هذا القانون ،
قد قوبلت بمجهود مثله من رجال القانون ، لإيضاح ما أبهم من نصوصه ،
والتوفيق بينها وبين أحكام القانون المدني ، واستقصاء المسائل التي أثارها التشريع
الجديد ، والتماس الحلول الموقفة لها ، فهدوا ، بذلك ، السبيل للقضاء ، لتطبيق
أحكام القانون على الوجه الصحيح .

لولا يقل فضل رجال القضاء ، في تطبيق القانون ، عن فضل رجال التشريع
والقانون في وضع القانون وتفسيره . فقد أيدوا بأحكامهم القيمة أبحاث رجال
القانون ، وجعلوا من جدلهم مبادئ ثابتة .

لما الإجراءات الإدارية التحضيرية والتكيلية ، التي قامت بها مصلحة المساحة ،
لتنفيذ هذا القانون ، فإن القلم يعجز عن تقديرها التقدير اللائق بها ، كما يعجز
عن وفاء رجال هذه المصلحة حقهم من الثناء والشكر . ولا يستغرب ذلك فإن مهمة
إنشاء السجلات العقارية واقعة على طائفتهم ، ونجاح المشروع منوط بكفائتهم .



رجال القضاء الراحلين

الشيخ محمد عبده - حسن فاضل - فاضل أمين

يقلم حضرة الأستاذ إبراهيم الملباوى بك

الشيخ محمد عبده

لم تكن تربية الأستاذ الشيخ محمد عبده تعدد لأن يكون قاضيا في النظام
الجليد للقضاء الأهلي ، بل كانت تربية أزهرية بحتة تعدد لأن يكون من عظماء
رجال الدين وأئمة . ولذلك لما عين في القضاء الأهلي - لأول مرة - بوظيفة
نائب قاض بمحكمة بها في يونيو سنة ١٨٨٨ كان قد سبق أن سجل لنفسه أنصع
صحيفة من صحف الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي تكفي لترفع اسمه علما من
أعلام الشرق ومصلحيه ، فلقد كان من أوائل تلاميذ السيد جمال الدين الأفغاني
منشئ النهضة الاجتماعية والسياسية في مصر من سنة ١٨٧١

هذه التلدة أفادت الأستاذ والبلاد كثيرا كما حملته تبعات قامى بسببها أخطارا
 جساما سيما فى أثناء الثورة العرابية . فقد عهد إليه المرحوم رياض باشا فى رئاسة
 تحرير الوقائع الرسمية فى أوائل سنة ١٨٨٠ وأجلزله لإنشاء قسم غير رسمى بالوقائع
 الرسمية يسمح له وللحررين الذين يشتغلون معه ببحث المسائل التى تهم مصر عامة
 اجتماعية أو إدارية أو قضائية ، كما صرح لهم بأن يتصلوا بأعمال مصر الإدارية
 والقضائية ، وأن ينشروا الأحكام الهامة التى تصدرها المجالس الملغاة ، وأن يعقبوا
 عليها بما يروونه من الملاحظات والنقد . هذه الملاحظات خدمت الحكومة
 والعدالة كثيرا يومئذ فى مراقبة تلك المجالس . مركزه فى الوقائع الرسمية وصل
 بينه وبين الثورة العرابية فقد كان قبل الثورة من أكبر أصدقاء المرحوم أحمد
 محمود من أعيان الرحمانية وإبراهيم افندى الوكيل (جد كامل بك الوكيل المستشار
 الآن بمحكمة أسبوط) من أعيان ممخراط ، وقد كانا فى ذلك العهد من أكبر
 الزعماء فى مجلس النواب الذى تشكل فى بداية الثورة العرابية برئاسة محمد سلطان
 باشا ، كما كان صديقا حميا للشاعر الكبير المرحوم محمود سائى البارودى باشا
 رئيس الوزارة العرابية ، وأحد الزعماء الستة الذين تقوا مع عرابى إلى سيلان .
 وقد انتهت حوادث الثورة بدخول الجيش الإنجليزى والقبض على العرابيين ، فأتهم
 الشيخ محمد عبده بأنه كان لسان الثورة وقلبها ف قضى عليه المجلس الذى كان مشكلا
 لمحكمة الثوار بالنفى ثلاث سنوات قضاهما بين سوريا وباريس وبلاد المغرب . وأذكر
 أن جميع الذين أبعدهوا عن مصر بسبب الثورة بعدت عنا ذكراهم وجهلنا سيرتهم
 من يوم نفيهم إلى يوم عودتهم إلا الأستاذ الشيخ محمد عبده فقد كان اسمه يجلبجل
 فى جميع المحافل المصرية فى أثناء هذه المدة كأنه بين ظهرانيها .

اشتغل بالتدريس فى سوريا واتصل بأكثر زعمائها ، وكان من نتيجة هذه الصلة
 أن صاهر أكبر عائلات بيروت حيث تزوج من سيدة من بيت حمادة . وفى باريس

اشترك مع أستاذنا السيد جمال الدين في إنشاء مجلة العروة الوثقى لاتحاد المسلمين وقد كانت الفصول التى تنشر فيها صورة حقيقية من المعنى المقصود من اسمها، ولذلك حاربتا الحكومات فلم تعيش طويلا .

هخصية الشيخ البارزة جعلته وهو خارج مصر لا يشعر بأنه منق من مصر فكأن نفسه مركزا جديرا بالتقدير فى كل ناحية حتى إنه لم يعد لمصر بعد انتهاء المدة المحكوم عليه بها بل بقى بسوريا ثلاث سنوات اخرى يشتغل بالتعليم والتأليف والترجمة .

كثير من أنصاره فى مصر بالحاجة إلى عودته فدعوه ملحين عليه ليعود . والقائمون بأمر القضاء فى وزارة الحفانية كانوا يشعرون بحاجة القضاء إلى وجود مثل هذا الرجل بين رجاله .

شواهبه والإجماع على الحاجة إليه ذللا العقبة التى كانت قائمة بشأن رجوعه او دخوله فى القضاء حتى رضيت البراى بتعيينه على أن يكون نائب قاض .

فى يونيو سنة ١٨٨٨ عين نائب قاض ببناها ثم رقى قاضيا بمحكمة المنصورة من الدرجة الثانية .

لوفى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ نقل قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة مصر وبقى بهذه الوظيفة نحو أربع سنوات . وأذكر أنه فى كل هذه المدة الطويلة لم يشتغل فى الدوائر الكلية إلا بعض جلسات قليلة ، أما عمله المستمر فكان فى محكمة عابدين ، ومحكمة عابدين كانت ولا تزال أهم محاكم القاهرة . ولا أذكر أن كرمى القضاء فيها جلس عليه رجل كان موضع إعجاب جميع الطبقات من متقاضين ومن صحفيين وسواهم مثل المرحوم الشيخ محمد عبده أولا والمرحوم عبد الخالق ثروت باشا من بعده ، فلقد كان الوقار والجلال والهبة تفيض جميعا فى أفق هذه المحكمة .

كان محمد عبده يصدر الحكم ويشفعه أو يسبقه أحيانا بدروس ومواعظ يلقيها على المحكوم عليه والجمهور إلقاء شعر الجاهل والمحكوم عليه نفسه أنهم في حضرة أب ومصلح كبير . ولقد كنا نحدث في مجالسنا بهذا ونعجب لهذه النتائج التي يحصل عليها هذا المعلم المقطور بطبيعته بين سامعيه او متقاضيه إذ لم يحصل — إلا نادرا — أن عاد إليه منهم أو خصم بمثل ما حكم عليه به من قبل .

لوقى بعد ذلك نائب مستشار بحكمة الاستئناف في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وبقى بها إلى ٥ يونيو سنة ١٨٩٩ يوم اختير مفتيا للديار المصرية مع اشتراطه على الحكومة أنه لو أقبل — بل ولو استقال — من تلك الوظيفة كان له ان يعود لمركزه في محكمة الاستئناف كما كان .

أذا لم نجد للاستاذ عملا بارزا في القضاء فما ذلك إلا لأن عمل القضاة فيما بينهم مشترك مستور ولا تجوز إذاعة فضل فيه لأحد دون آخر، وكل ما نستطيع أن نقوله عن مدة الأربع السنوات التي لبثها في الاستئناف أنه كان من أوائل القضاة جدا وذكاء وزاهة واستقلالا، وكان فيها مفسخة من مفاتح الوطن، كما كان محمد عبده أينما كان علما من أعلام الدولة وإماما لا يتنازع .

لهذه الإمامة موجزة من تاريخه في القضاء من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٩ أما حياة محمد عبده ككاتب ومصلح في الأزهر وفي الأمة وفي السياسة وإمام في الدين فمحيط واسع يتكفل به المؤرخون .

حسن عاصم باشا

وُلد حسن عاصم في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٥٨ في مدينة القاهرة (كما جاء في الشهادات الدراسية التي حصل عليها من فرنسا) ومن أبوين من الطبقة العامة ، وكان والده من حاشية المرحوم محمد عاصم باشا الذي تقلب في وظائف عالية منها مدير في جملة مديريات ، وكان هذا الرجل كريم النفس واليد واللسان ولم يكن له من صلبه ولد ، فلما ولد المرحوم تبناه عاصم باشا وسلمه إلى مرضع ثم إلى مربية كان الباشا المشار إليه قد رتب لها مرتبا استمر مكافأة لها على حضانه متبناه ثم أدخله كاتبا بالجزء بأسبوط في السادسة من عمره .

لهذه العبارة استهل المرحوم الشيخ على يوسف صاحب المؤيد وكبير الصحفيين في ذلك العصر كتابته عن حسن باشا وهو يتحدث في ثالث يوم لوفاته في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧

أما حياته في الدراسة فقد ابتدأها بمدرسة أسبوط زميلا للتلميذ على نغرى ثم سار فيها سيرة أمثاله . وكان الأقدار شاءت أن يجمع بين هذين الرجلين في بخر حياتهما وطول هذه الحياة .

لما ترك له بيان تلك المرحلة من تاريخ حياته فتنقل ما جاء في خطاب منه بطلب تسوية المعاش موجه إلى وزير المالية عقب إحالته إلى المعاش من وظيفته وهو رئيس الديوان الخديوي "إني تعلمت في مدارس الحكومة من سنة ١٢٨٤ هـ لغاية ١٣ شوال سنة ١٢٩٢ هـ (سنة ١٨٦٨ م إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ م) وفي هذا التاريخ أرسلتني الحكومة إلى فرنسا لإتمام تعليمي علم

الحقوق والعلوم السياسية وبعد ذلك عدت منها في صفر سنة ١٣٠١هـ (ديسمبر سنة ١٨٨٣م) فأرسلتنى نظارة المعارف لنظارة الحفانية وهذه عينتى مساعد وكيل النائب العمومى بمحكمة استئناف مصر في فبراير سنة ١٨٨٤م

لحين بعد ذلك في ١٩ يناير سنة ١٨٨٧م رئيسا للنياية في اسكندرية. وفي ٢٩ مايو سنة ١٨٨٨م نقل رئيسا لنياية طنطا ثم زيد مرتبه إلى مرتب رئيس للنياية من الدرجة الأولى في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٤م وكان في تلك الأثناء مستدبا للجنة المراقبة القضائية بالوزارة من أول إنشائها في سنة ١٨٩١م ثم ترك لجنة المراقبة وعين أفوكاتو عموميا لدى المحاكم الأهلية في ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤م بعد ذلك عين نائب قاض بمحكمة الاستئناف في ١٨ ابريل سنة ١٨٩٥م ثم ترك السلك القضائى إلى وظيفة مترشفتان الخلدوى في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥م وظل سبع سنين في هذه الوظيفة حتى عين رئيسا للدويات الخلدوى في أول يناير سنة ١٩٠٣م وبقي فيها حتى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤م يوم أحيل إلى المعاش وهو في السادسة والأربعين .

فهل أن يوجد في حياة التلميذ حسن عاصم حوادث ذات بال، أما في حياته العامة فكم كان فيها من حادثات جسام ... تنقسم حياة حسن باشا إلى أربعة أقسام ، قسم في النياية ، وقسم في لجنة المراقبة وفي محكمة الاستئناف بين أفوكاتو عمومى ونائب قاض ، وقسم في السراى ، وأخيرا قسم في حياته الحرة بعيدا عن الحكومة ..

للم يلبث طويلا في نياية الاستئناف ولم تمر به فيها قضايا تظهر شخصيته لأنه انتقل بعد زمن قليل إلى رياسة نياية اسكندرية . وفي هذه الوظيفة لا أذكر له حادثا خطيرا في القضاء ، وكل ما أذكره حادث يتعلق به خاصة .

فهناك تزوج بشقيقة المرحوم أمين باشا سيد أحمد ويظهر أنه لم يكن موقفاً في زواجه فلم يستمر طويلاً . أذكر هذه الحادثة الشخصية لعلني بأن آثارها كانت من ضمن العقبات التي اصطدم بها كثيراً في طريقه وتحمل من جرائها كثيراً .

❦ توفي مصطفى باشا الخازندار عن غير عقب وعن مال وفير تقدمت شكوى من سمو الأمير حليم الوارث بالولاء ضد وصية ادعى تزويرها لمصلحة ممتاز معتوق المتوفى ، وكان من بين شهود هذه الوصية المرحوم الشيخ البحراوى الذى كان رئيساً لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل وأخذت القضية عناية فائقة من الملا ، خصوصاً وقد قيل إن الذى أفتى بممتاز وأصحابه بفتح خزان الخازندار هو أحد كبار المحامين فى ذلك العصر الأستاذ الحسينى بك وإنه أخذ أتعاباً لهذه الفتوى أربعة آلاف جنيه ، كما قيل إن لممتاز أشياء عديدة لم مناصب فى السراى يهمهم أمر ممتاز كما يهمهم ألا يكسب الأمير حليم شيئاً من التركة .

❧ كل هذه الظروف دعت ناظر النظر (رياض باشا) إلى أن يطلب من وزير الحفانية انتداب حسن عاصم عند ما كان رئيساً لنيابة طنطا لمباشرة تحقيق هذه القضية مع قاضى التحقيق المرحوم أحمد خيرى باشا . باشر حسن عاصم تحقيق هذه القضية وقد كانت فيها هاملاً ، فمن يرجع إلى التحقيقات يشهد فيها تصرفات من حسن باشا كانت فى غاية الخطورة ، وإنى لأعلم ، وقد كنت محامياً عن ممتاز ، أن حسن عاصم كان يعتزم الخطوة الجرئية فى التحقيق وهو على يقين من أنه يستهدف للأذى من جرائها فيخطوها غير هياب بل ويتبعها بأمرى أشد منها خطورة ورجولة وجسارة ، وأخيراً وصل هذا الريان الشجاع بقضيته إلى أن حصل على إدانة جميع المتهمين فى الابتدائى وفى الاستئناف .

❦ عاد حسن عاصم إلى طنطا ولم يلبث طويلاً حتى اختاره السير مكوت للاستعانة به فى الإصلاحات التى يريد إدخالها فى القضاء . وبهذا الانتداب جاء

حسن عاصم من طنطا وعلى نفري من الإسكندرية إلى القاهرة يتضافران في إصلاح القضاء الأهلي ، كما كانا معا في مدرسة أسيوط بيد أن عهد التلمذة . كانت المهمة الأولى في إصلاح القضاء الأهلي تنقيته ممن ليسوا أهلا لخدمته ، وكان تحقيق تلك الأمور في ذلك عملا شاقا ومحلا للحملاط والمطاعن . أما حسن عاصم فلم يكن ذلك الذي يهاب شيئا في سبيل الصالح العام حتى لقد أذكر أنه في المدة بين سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ نرج من بين قضاة المحاكم الابتدائية نحو النصف واستبدلت بهم طبقة أخرى كانت هي الحجر المكين في أساس القضاء الأهلي ، وهانت كثيرا مهمة الإصلاح ، ولم يبق محل لبقاء هذين الرجلين الجليلين معطين في لجنة المراقبة فعين على نفري مستشارا بمحكمة اسكندرية المختلطة محل أمين سيد أحمد بك الذي استقال ، وعين بعد ذلك حسن عاصم في ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤ أفوكاتو عموما .

لوقد يلاحظ القارئ أن على نفري صعد به الحظ إلى ترقية سبق بها حسن عاصم ولكنها ليست ملاحظة جديدة ، فان على نفري نفسه طالما تهكم بها في وجه صديقه الكبير وفي وجهها جميعا في دطبة حلوة وهو يقول (ادفع ثمن صلابتك ياسعادة البك) . أما حسن عاصم فكانت هذا المزاح أشهى مزاح يسمعه مدة طويلة . مع هذه المشاغل الجمة التي كانت تستغرق جهود حسن عاصم كان يفكر دائما في مستقبل الأمة السيامي والاجتماعي وكان يشعر بأن قناعته بأداء عمله في وظيفته تقصير منه في حق أمته لا يفتي عنه أى شيء ، لذلك كانت داره متدنى لأصحاب الرأي وأحرار الفكر يفكرون فيها طويلا في قيود الأمة ونكاتها ويعملون لثريتها اقتصاديا وعليا ، ومن هذا النادي تكونت جمعية باسم إحياء اللغة العربية كان هو رئيسها وكان المرحوم عبد الخالق ثروت باشا سكرتيرا لها زمنا طويلا . غير أن اجتماع هذه الطبقة من الكتاب والشبان المتأججين وطنية وحاسا حول حسن

عاصم ،خصوصا وقد كان من بينهم كتاب يكتبون في الصحف ، أدخل في روع البعض أن حسن عاصم رأس مشير للرأى العام ضد الإنجليز في مصر فطلب إلى السير سكوت عزله من وظيفته ، ولاقتناع المستشار بأن عاصميا مصلح لامييج فقد وجد إجابة هذا الطلب وبالا على القضاء كما وجد فيها إنكارا لأيدى حسن عاصم على الإصلاح فعرض أن ينقل حسن باشا إلى وظيفة نائب قاض بمحكمة الاستئناف وشفع ذلك العرض بالقول بأن مرتبه ينقص في وظيفته الجديدة ستين جنيها في العام ، وقد تم هذا النقل في ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥م

أذاعت الصحف هذا الحادث وتحدثت به المجالس وبقى نحو أسبوعين قبل البت فيه ، أما صاحبه وصاحبنا فكان متصلا به ويعلم ما جرياته ، والله أشهد أن حسن عاصم في كل تلك الفترة كان باش الوجه باسم النفر مرفوع الرأس .

كان من ضمن مشروعاته وهو أفوكاتو عموى إلغاء قلم المحضرين في محكمة الاستئناف وتوزيع من محتاج إليه منهم المحاكم الابتدائية على تلك المحاكم وتوفير الباقي بفصلهم ، وكانت حجة في ذلك أن هذا القلم عالة على الخزينة وملهاة لموظفيه ، فالأحكام التى تصدرها محكمة الاستئناف إما مؤيدة وإما ملغية للأحكام الابتدائية ، فاذا أبدت حكما ابتدائيا قضى بحق فتنفيذ هذا الحكم يرجع إلى محضرى المحكمة الابتدائية ، وإذا ألغت حكما فلا تنفيذ . وكان موظفو ذلك القلم أغلبهم من بسم الم الحظ بصلات طيبة بذوى النفوذ حتى عينوا بهذا القلم حيث لا عمل وحيث يقيمون بالقاهرة ، وكان تسبب حسن باشا كثيرا لسخط هؤلاء وأولئك إلا أنه كان ، كما جبلت عليه طبيعته ، يستخف بكل هذا حتى حانت أزمة فصله أو نقله في ذلك الوقت وكان المشروع تحت الإمضاء ، وفهم هو أن الرؤساء المختصين يعطلون عرضه عليه حتى يقضى الله في أمره إشفاقا عليه من تحمل سخط أصحاب

الشأن ، فدعا إليه الموظف المختص وطلب المشروع ووقعه خشية أن يفصل قبل توقيعه فتفوت مصلحة كهذه .

لَمْ يكن حسن عاصم يستحق معاشا في ذلك العهد - على ما أذكر - أكثر من ثلاثين جنيها في الشهر ، وكانت المرتبات التي قطع على نفسه عهدا بإنخراجها صدقة شهرية قد تبلغ هذا المقدار ومع ذلك كان جسورا لا يثني عن طريقه ولا يعبا بما قد يكون .

قبل حسن عاصم وظيفته الجديدة، وظيفة نائب قاض في محكمة الاستئناف، بنفس راضية وقال كلمته المعروفة "أينا كنت فأنا أؤدى واجبي لأمتي ولا يهمني ما وراء ذلك" .

لَمْ يلبث حسن عاصم في وظيفته الجديدة إلا نحواً من الثمانية أشهر حتى اختاره الخديوي عباس سر تشريفاتي لسموه في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ م

كان هذا الرجل مخلوقا لوضع النظام وتطبيقه، فلما أُلقيت إليه مقاليد التشرفات لم يجد قانونا ولا نظاما للأمراء ولا لأفراد العائلة الخديوية ولا نظاما للتشرفات ، فاستصدر إرادة سنية بتحديد ذلك كله وكان من نتيجة هذا القانون أن خسر كثير من طبقات العائلة المالكة لقب الإمارة الذي كانوا متمتعين به فعلا وأن كسب حسن باشا منخط هؤلاء جميعا .

لَوْ في يوم من أيام التشرفات الكبرى دخلت بغتة عربة بها اللورد كرومر ومعه قائد الجيش الإنجليزي تحف بها كوكبة من الفرسان ووقفت أمام سلم الباب المخصوص للخديوي، فهبط حسن باشا السلام مسرعاً لا يستقبلها ولكن ليأمر السائق بالرجوع فوراً والوقوف أمام باب التشرفات العمومي فعدت بعد شيء من الجلد،

ويقى الناس يتناقلون هذه الحادثة زمنا طويلا . وبعد قليل أقيمت حفلة راقصة
بمراى رأس التين باسكندرية كانت الدعوة إليها مقصورة على المقيمين باسكندرية .
وعندما توافد المدعوون إليها ظهر من بينهم قنصل جنرال النمسا والمجر وقد كان عميد
القناصل فى عهده ومقامه بالقاهرة ولم يك مدعوا بل كانت الدعوة خاصة بقنصل
النمسا باسكندرية ، فاعترضه حسن باشا وطلب إليه العودة من حيث أتى لأنه غير
مدعو . قال القنصل الجنرال إن الدعوة موجهة لوكلى فى اسكندرية وقنصل فيها
فلى حتى حضورها بدلا منه لأنه مدعو بالنيابة عنى وأنا القنصل الجنرال، وما دامت
الدعوة مقصورة على واحد فأرى الآن أن يخرج هو وأن أبقى أنا خصوصا وقد
جئت فعلا ولا يلىق أن أخرج أمام هذه الجموع . قال حسن باشا إن الدعوة
شخصية لا تقبل الإجابة وأنا مضطر إلى تكرار التماس الخروج، فخرج القنصل الجنرال
وتبعه قنصل اسكندرية .

لوفى غداة اليوم حضر اللورد كرومر إلى السراى وبلغ الخديوى شكوى
القنصل الجنرال وكان فى أثناء حديثه يرى إلى حل المسألة بإقالة حسن عاصم ،
ونخرج موعودا من الخديوى بأن ينظر فى الأمر .

لما علم حسن باشا بذلك عرض على سمو الخديوى أن يعهد إليه هو فى
مفاوضة اللورد فى هذا الموضوع وكان له ذلك وانتهى من هذه المفاوضة برضاء
نخامة اللورد عن عمله وصحب اعتراضه .

لما اتصلون بذلك العهد وبحسن باشا ما يزالون فى عجب من هذه النتيجة التى
وصل إليها حسن عاصم ، وعن الطريقة التى اتخذها لمقابلة اللورد ، بل ومن
الأسلوب الذى يكون قد استعمله فى مفاوضاته حتى حمله على نسيان هذه الحادثة
وحادث عريته هو فى سراى عابدين .

بقي حسن عاصم مر تشریفات للديوان الخديوي سبع سنوات وشهرين تقريبا من ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥ إلى أول يناير سنة ١٩٠٣ يوم رقي رئيسا للديوان الخديوي واستمر رئيسا للديوان الخديوي إلى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وفي ذلك اليوم أحيل إلى المعاش ولم يكن يتجاوز السادسة والأربعين من عمره .

لعل السبب في هذا أن رئيس الديوان الخديوي يعتبر قانونا عضوا في مجلس الأوقاف الأعلى ، فحسن باشا كان لذلك عضوا فيه وربما كان له رأى في بعض المسائل يكون قد حسب عليه .

كان حسن عاصم يجمع مع هذا كله عملا ضخما في الجمعية الخيرية الإسلامية فهو منشئها ووكيلها وواضع قانونها ومدير التعليم من يوم نشأتها سنة ١٨٩٢ إلى يوم وفاته في سنة ١٩٠٧

خمسة عشر عاما كاملة لم يتنقذ مجلس إدارتها إلا وكان هو أول حاضر فيه وأول منبه للأعضاء لحضوره ولم تنقذ لجنة إلا لبحث مشروع قدمه هو ولا فتحت مدرسة إلا وكان رأسه هو الذي أوحى بإنشائها .

••

هذه المسألة موجزة جدا من تاريخ هذا الرجل الضخم وإن فيها لصورة تلك الشخصية النادرة في تاريخ مصر ، تعطيك فكرة عما يحتمله الرجل البار في سبيل وطنه ، سواء في الأعمال الحرة أو في أعمال الوظيفة ، من مصاعب وأحداث لا تقل عما يحتمله الجندي في حومة الوغى ، هذا يتعرض للقذائف والبران ، وهذا يتعرض لألوان لا عداد لها ولا وصف لها من الدس ومن النفاق ومن الطفیان .

فأش حسن عاصم في خصومة وجدل مع خصومه وحتى مع أصدقائه، وكلما كان يربح معركة كان يدخل أخرى ليظفر فيها بالحق الذي يبتغيه ولو خسر فيها مصلحته أو خسر فيها صديقه .

لأمن الغريب في حياة حسن عاصم أن تكون جلائل أعماله مما لا يمكن تدوينه أو تفصيله لخطورة تدوينه أو لما عداها .

لأن من واجبي أن أقر إنصافا لحسن عاصم أن مصرفي الستين عاما الماضية أنجبت رجالاتا ممن تفان بهم الأمم ولكني مع هذا ما زلت أعتقد أن حسن عاصم ليس له نظير في كل رجالنا هؤلاء ، وأعتقد أن الفراغ الذي خلفه موت هذا الرجل الذي كان يبنى الأمة ويبني الحكومة ويبني الديوان الخديوي ، هذا الفراغ الذي خلفه من يوم وفاته في نوفمبر سنة ١٩٠٧م لا يزال شاغرا إلى اليوم .

قاسم أمين

تحت صديقا لقاسم من سنة ١٨٨٧ إلى يوم وفاته في أبريل سنة ١٩٠٨ واشتركت في تأيينه بخطبة نشرت في جريدة المؤيد في ٦ يونيه سنة ١٩٠٨ ومع ذلك كنت ولا زلت أجهل كثيرا من التفاصيل الدقيقة المتعلقة بحياته العائلية . وكل ما أعلمه أنه ولد في أول ديسمبر سنة ١٨٦٣ بقرية طره من ضواحي القاهرة ، حيث كان أبوه الأميرالاي محمد أمين بك ضابطا بالفرقة العسكرية هناك ، أما عائلته فقد سبق أن جاءت لمصر في عهد محمد علي من بلاد الكرد وكان رأسها حاكما للسليمانية من أعمال بغداد .

لدخل قاسم مدرسة اسكندرية الابتدائية ثم الخديوية ثم مدرسة الإدارة وبعد أن نال شهادته منها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر في بعثة حكومية لفرنسا في صيف ذلك العام وأتم دراسته بكلية الحقوق في مونبليه ، وعاد لمصر في أواخر سنة ١٨٨٥ بعد أن حصل على مدالية الشرف في العلوم الجنائية . ليقول زملاؤه في المدرسة أمثال محمد صدقي باشا وزير الأوقاف السابق وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف السابق ، إن الطالب قاسم كان في سلوكه وفي أخلاقه موضع رضاء جميع زملائه بل موضع إعجابهم .

لقد عود قاسم من أوروبا اشتغل مساعدا للنيابة المختلطة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٥ ثم دخل إلى قسم قضايا الحكومة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وكان معظم موظفي أقلام قضايا الحكومة من الأجانب فأدخل قاسم والمرحوم فتحي زغلول بعد ذلك ومصطفى فتحي في أقلام القضايا في أوقات متقاربة ، ولقد تعرف

بقاسم في إبان وظيفته تلك ، فقد كنت أترافع أمام محكمة بنا في قضية ضد الحكومة التي كان يمثلها هو .

لو كنت أتوقع ، وقاسم خصمى في هذه القضية ، أن يشعر أحدنا بشيء من الوحشة لاختلاف البيئة التي نخرج كل منا فيها (الأزهر والمدارس الأوربية) ، ولكنى إذ سمعته يترافع ويدلى بمجته لمصلحة الحكومة ضد موكلى شعرت بقلبي يدق بإعجاب بحسن أسلوب هذا الخصم وحسن تقديره وعظيم كفايته ، فاتفقت أرواحنا من تلك الساعة وقامت بيننا صداقة كأنها ترجع إلى عهد الطفولة .

لحقى قاسم بقلم قضايا المالية يعانى ما يعانى بين أقران ومرءوسين ورؤساء مختلف ترعاتهم ومشاربهم حتى أنشئت في يونيه سنة ١٨٨٩ محاكم الوجه القبلى فقيض الله له ولفتحى من يخرجهما من هذا المضيق ، فعين فتحى رئيسا لنيابة أسبوط ، وقاسم رئيسا لنيابة بنى سويف ثم نقل إلى طنطا في مارس سنة ١٨٩١ .

لحقى طنطا ذاعت بعض مواهبه حتى وصلت إلى الرجل الوحيد من العربيين المحكوم عليه بالإعدام وقد كان محتفيا بمديرية الغربية من سبتمبر سنة ١٨٨٢ تاريخ دخول الجيش الإنجليزي ، فقدم نفسه لقاسم ليتصرف في الأمر بما تقتضيه حكمته فقام له من كرسىه وسافر معه إلى القاهرة ليلتمس العفو عنه اكتفاء بما ذاقه مدة السنوات التسع التي اختفاها وكان المرحوم رياض باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية فعمل معه لهذه الغاية ولم يرجع قاسم لطنطا إلا بعد أن صدر العفو عن عبدالله نديم .

لأنا شخصا أعلم من صلتى بالمرحوم رياض باشا أنه بعد ذلك تجاوز حد العفو إلى حد المنحة حيث صرح لعبد الله نديم بإصدار جريدة الأستاذ مع إعطائه ٥٠٠ جنيه من جيبه الخاص ليستعين بها على إصلاح حاله .

لوفي ٢٦ يونيه سنة ١٨٩٢ عين قاسم وسعد ويحيى إبراهيم نواب قضاة بمحكمة الاستئناف بأمر واحد .

ففى ذلك العهد كانت درجة القضاء فى الاستئناف تنقسم مالياً إلى قسمين قسم يسمى نائب قاض مرتبه ٤ جنيهاً، وقسم يسمى قاضياً مرتبه ٥٥ جنيهاً، وبعد زمن قليل ألغيت هذه الميزات المالية وتساوى جميع رجال القضاء فى الاستئناف . وبذلك صار قاسم وسعد ويحيى قضاة بمرتبات كمرتبات باقى المستشارين ، حتى فكرت الحكومة فى تعديل نظم القضاء الجنائى، ورأت أن تنقل الاختصاص فى الجنائيات من المحاكم الابتدائية إلى محكمة الاستئناف لنظره بصفة نهائية . وبعد أن كان تشكيل الدوائر بمحكمة الاستئناف بقرار من الجمعية العمومية للمستشارين رأت الوزارة أن تجعل انتخاب أعضاء محاكم الجنائيات من محكمة الاستئناف على الطريقة الواردة بقانون تشكيل تلك المحاكم، وكان فى أصل المشروع أن الوزارة إنما تنفذه إذا قبله المستشارون كلاً، وعرف يومئذ أن مرتب مستشارى الاستئناف سيصير ٨٦ جنيهاً بدلاً من ٦٠ جنيهاً شهرياً، فلم يقبل المستشاران قاسم وسعد هذا المشروع واحتجاً عليه . لكن الحكومة نفذته ثم رفعت مرتبات جميع مستشارى محكمة الاستئناف من وطنيين وأجانب بزيادة نحو الثلث عما كان من قبل ولم يبق بالمرتب القديم إلا قاسم وسعد . وقد بقيا كذلك سنتين تقريباً يجلسان مع الآخرين بل ويرأس أحدهما الآخرين أحياناً وهم مع ذلك أقل منهم أجراً .

فلى أن كان أول يناير سنة ١٩٠٦ وفيه صدر ذكرى يجعل راتبه هو وسعد ١٠٠٠ جنيه كبقية المستشارين .

لوجعت إلى بعض اصدقاء قاسم أيام دراسته وكنت أظن أنه كان دائما في مقدمة التاجين في الامتحانات ، ولكنى علمت مع الدهشة من طلعت باشا أن قاسما كان يؤدي امتحانه في أغلب السنين بدرجات متوسطة ، قل أن كان بين الأوائل اللهم إلا في السنة الأخيرة التي نال فيها شهادة الليسانس سنة ١٨٨١ فقد كان في امتحان الليسانس أول التاجين .

لُحُلت لطلعت باشا إن خاصة الذين عرفوا قاسما بنبوغه وفرط ذكائه كانوا يظنون أنه كان دائما في أوائل زملائه في الامتحان فقال نعم ولكنه ألف من صغره أن يوزع جهوده بين دروسه وبين قراءة كتب الأدب الفرنسى والتاريخ فكان يحصل ضعف ما يحصله زملاءه في الدرس وفي المعارف العامة . وقد بقي ذلك شأنه لا يكتفى بعمل واحد في الحياة بل يجمع بين الأعمال والدراسات الشتى حتى كان في القضاء قاضيا ومؤلفا بالفرنسية والعربية ومحررا للراة ودائب البحث في الشريعة الإسلامية ومنشئا للجامعة ومؤسسا للجمعية الخيرية الإسلامية وغير ذلك من جلائل الأعمال .

لُورده على الدوق داركور بشأن المرأة المسلمة أمر يستحق الالتفات ، فهو وإن كان يقوم على مشكلة اجتماعية فالبحث فيه يرجع إلى مسائل دينية إسلامية محضة ، ونحن قد تعلمنا أن الذين يضيفون إلى تربيتهم المصرية تربية أوروبية يعودون إلينا أقل عناية بالمسائل الدينية ، فاشتغال قاسم بهذا الموضوع يدل على أن شخصيته المصرية الإسلامية لا تزال عنده مرتبطة بعزته القومية وشرف وطنه .

لُبحثه في هذه الرسالة جره إلى البحث في مسألة المرأة المسلمة ولقد كانت حاجة مصر في ذلك العصر إلى تحرير المرأة وتعليمها مسألة المسائل . وعمل قاسم في تحرير

المرأة سيضعه في التاريخ موضع (المعلم الأول) فإن إليه وحده في هذه الأمة فضل هذه المحاولة التي توجت بعد عشرين سنة من جهاده بالنجاح التام الذي نشهده اليوم .

كان مذهب قاسم في تحرير المرأة من أشد المذاهب بغضا واستحقاقا للحاربة عند كل الذين يستقون أفكارهم من رجال الدين ، وكان قاسم يقابل هذه الحملات بما عنده من الشجاعة المسائلة ، والاستخفاف بالأذى ، ولم يكن يدخر مجهودا للدفاع عن عقيدته؛ والذين لم يتصلوا بمجداث ذلك الزمن لا يدركون خطورة ما يلحق بمن كان في مركزه من العنت والاضطهاد .

فكرض رأى في الجمعية الخيرية الإسلامية لوقف كل ماتملك على الوجوه الخاصة بأغراض الجمعية . ولما كان قاسم يرى أن الوقف كثيرا ما يعطل على أصحاب الشأن فيه التصرف بما تقتضى الحاجة والظروف التي لا يمكن الإحاطة بها عرض معارضة شديدة وكانت الأغلبية ترى غير ذلك فيق قاسم مصرا على رأيه قائلا إن هذه مسألة من المسائل الأساسية التي لا يمكن أن أخضع فيها لحكم الأغلبية بل واجبي في هذه الحالة يقضى على بالاستقالة من خدمتها فراجع الجميع وسلموا برأيه . ولقد مات قاسم واثقينا خطر استقالته وبقيت الجمعية من سنة ١٩٠٨ ولم يفكر أحد من أعضائها إلى اليوم في الخروج عن رأيه .

لما أثره في الجامعة فلم يكن أقل جلالا من آثاره في المسائل الأخرى فقد قام قاسم بالدعوة إلى إنشاء هذه الجامعة والجامعة ليست إلا أثرا من آثاره والمجهود الذي بذله في سبيلها ليس هنا مقام تفصيله .

كان قاسم يعمل ولا يتكلم ، وكان يحب الوحدة والعزلة ويكره الاشتهار ولكنه كان من أوائل المرافقين لإخوانه في بث الشكوى ومدافعة الظلم . كان

يفكر ونحن نكتب ، كان يشير ونحن نعلن ، كذلك كان شأن قاسم بين الشيخ عبده وسعد زغلول ولطيف سليم وعلوى باشا وإبراهيم بك مصطفى وحسن عاصم وعلى نفري وغيرهم من الرجال الذين قضوا كل حياتهم في هذا السبيل .

كان قاسم مشغولا بفن الأدب وخاصة بالقانون الجميلة كالتصوير ولذلك تراه الرجل الوحيد من طبقة الذى سار وراء نعش المرحوم عبده الحامولى مجدد فن الغناء بمصر .

لما فيها يتعلق بحياته القضائية ، فقد كان قاسم المثل الأعلى لما يجب أن يكون عليه القاضى علما ودراية وسموا وجلالا .

كانت أعصابه تنكاد تقطر رقة وحساسية . كله دماثة وكله رقة حاشية ومع ذلك فانه كان يستشرى كالأسد الكاسر كلما وقف في وجه العدالة عائق أو اكتنفها شبهة أو وجه إليها أى اقتراء .

وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨ توفى قاسم فجأة ونحن ننتظره في محكمة الاستئناف ، توفى ذلك الرجل الذى ما يزال يملا فم التاريخ ويودى في سمع الزمن كصالح اجتماعى وكاتب ضخم والذى سبق اسمه شرفا لنظام القضاء المصرى ونفارا لقضاةنا أجمعين .

شاعة الجنائيات الكبرى المحكمة لهصر

لحضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم

للهجرة ذاكرة أقوى من ذاكرة الإنسان . عرف الأعرابي ذلك فيها . فكان إذا أراد أن يسترجع الماضى ، عقل ناقدة بجوارها ووقف فى ظلها يسألها عن أسرارها . ويستردها ودائع أخبارها . وأدرك القرائنة أنه إذا كانت صمتها طويلا فلائها تعى التاريخ وتحفظه . ثم تتمخض عنه على الزمن دروسا يبينات . وآيات مفصلات . فكلمها زدها بحتا وتنقيها ردت إلينا من أسرارها جبرا دفيننا بل كنزا ثميننا .

شاذا عمدت اليوم إلى قاعة من قاعات المحاكم ، أضع تاريخها وأدون أخبارها فليس فى هذا عجب ، فلقد كانت هذه القاعة ولا تزال مسرحا للحوادث تمثل بين جدرانها ، وميدانا للتاريخ السياسى والاجتماعى يسجل فى ساحتها ويدون فوق منصتها .

شغف ببابها ملقيا السمع إلى الصدى الذى يريد إليك من أعماقها ، ويخلص إلى نفسك وسمعك من بين حناياها وأركانها فى صمت ونشوع واحترام . فانت على أبواب معبد . ولكن الرجح الذى يتردد بين الجدران صدها ، وتدوى بين

أعمدة القاعة تموجاته وهزاته أو بقاءه ، ليس مع ذلك أذان المؤذنين في مسجد ، أو أنغام المرتلين في هيكل أو معبد ، ولكن تلك دار العدالة وهذا هيكلها وأنت في محرابها . وما تتلقفه أذنك ليس إلا قطعا من التاريخ تنثر من حين لآخر ، وصيحات وعبرات وأناة تخرج من أعماق نفس معذبة ، بل تلك صرخات محكوم عليه صبعقت نفسه تحت وطأة الجريمة أو شدة العقوبة فذابت حشرات أو انطلقت لعنات داويات ، بل ذلك صوت الندم والاستغفار تحركت به شفتا مجرم ، بل هو طغيان النفس المتمردة على المجتمع ترتكب الإثم ويحملة مسئوليته : خليط من غيظ مكظوم ، أو حقد مكتوم ، أو كبرياء محطمة .

فهل ذلك معمل النفس الانسانية . فيه تشرح وتكشف عن أسرارها . وفيه تفضح وتعلن عن سؤاتها . وعلى مائدته الممدودة تحلل إلى أجزائها الأولى .

فهل ذلك بركان الطبيعة البشرية . فيه تنور ثورتها ، وتبرز قوتها ، وتخرج من مكامن النفس الأماراة بالسوء ، غلاظة ، قوية ، منفعة . يلمع الشر في أمرتها ، وينضج الدم من عروقها ، ويطل الغدر من عيونها . ويتفجر الإثم دما ونارا .



لقد ادخل معى تلك القاعة التى تشبه سائر قاعات المحاكم فى بنائها ومظهرها ونظامها ، ولكنها تختلف عنها فى كل شئ . فهذه القاعة قد اقترنت بتاريخ مصر السيامى والاجتماعى وعاصريه ، وأصبحت ساحتها مرصدا تسجل فيه هزات العالم السيامى وأحداث مصر الكبرى - قاعة انطبعت فيها أدوار الحياة المصرية العامة والخاصة . فكلما حدث فى البلاد حدث سيامى ، أو تفاعل بين مختلف التيارات التى تنجذب الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الوطنية ، شهدت فى ساحتها صدى ذلك كله معروضا فى قضية جنائية . وكلما اهتزت قوائم الحياة السياسية رأيت أثر الهزة معروضا فى هذه القاعة بعد فترة من الزمن عرضا محفوظا بالاهتمام - فى حادث من الحوادث التى تجذب اليها جمهور النظارة يتهاقون على مقاعدھا ، ويتهاككون على الوقوف فى جوانبها .

لضعف العواصف السياسية وندوى صواعقها ، فتثير الغبار وتقذف
باللهب والنار . ثم تترك ثورتها وتذبلور حرارتها في قضية من القضايا تعرض
في هذه القاعة ، فننتقل إليها ثورة الشارع بكل ما فيها من معاني الحياة المتدفقة
المتدافعة . أليس هناك معرض الحياة السياسية بجوها المكهرب ومظاهرها
المختلفة ، وما ينبعث عنها من حماس ثار وفتنة ؟؟؟؟ أليس هنا معرض البلاغة
والبيان الساحر ؟؟؟؟ لقد نصبت العدالة الميزان ، ووقفت بين الخصوم يتقاذفون
الحجج ، ويتجادلون ، ويتصارعون حتى اذا ما استنفدوا كلامهم وأنعوا دفاعهم
تزلت من سماء العدالة كلمة الحق نغروا لها ساجدين .

لهمناك في قصص الاتهام توالى وقوف شخصيات لها خطرهما في كل مسالك
الحياة . هنالك من خلف أعواد الحديد المدببة كالسهام اطلت رموس قادة
الرأى العام : من أصحاب المذاهب والآراء ، كتابا وساسة وزعماء ، ليتلقوا
ضربات الاتهام . هنا وقف رجال كانت قضاياهم جزءا من تاريخ مصر الحديث .
وكانت الأحكام التي صدرت فيها نقطة التحول في مجرى الحوادث . وقفوا وقد
سلطت عليهم شهبوات الخصومة نارها التي لا ترحم ، وسد عليهم الاتهام منافذ
الخلاص وجمع حولهم الشهود ورماهم بالتهم . وقفوا بين معتز يراعه يستل من
الخصومة القضائية السهام التي رماه بها الاتهام ليرسلها أقواسا حاصدات ،
ويرى بها نبالا قاصدات . وبين معتز بوطنيته منحصن بمصريته يأبى
أن يتقدم لغير قضائه المصريين بدفاع . وبين متهم ينزل عليه القضاء حكما
بالإعدام فلا يحرك ساكن قسه التي راضها على ماتلقى في سبيل ماتعتقد .



في عام ١٩١٠ نشطت الحركة الوطنية وأخذ السحاب والشعراء والخطباء ينفذونها
بأفلامهم وألستهم ، وتعددت المحاكمات الصحفية ، ونشر الشيخ على الغاياتي أحد
محررى جريدة العلم التي كانت إذ ذاك لسان الحزب الوطنى بعد تعطيل " اللواء "

كتاباً اسماه "وطنيتي" ضمنه كثيراً من المنظومات الشعرية ، وقدم المغفور له الشيخ عبد العزيز شلويش الكتاب الى الجمهور بكلمة . ثم طلب الشيخ الغاياتي من المرحوم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطني أن يكتب له رسالة في الشعر والشعراء جعلها مقدمة لكتابه . ورأت النيابة أن في الكتاب ما يؤاخذ عليه فباشرت التحقيق واجتاز الغاياتي حدود البلاد لحوكم غيايبا . وقدم الشيخ شلويش لمحكمة جنايات مصر ، واحتواه قصص هذه القاعة وتولى الدفاع عنه المرحوم أحمد بك لطفي والأستاذ محمد علي بك . وعقدت الجلسة برئاسة المرحوم محمد مجدى بك وحضور حضرات على ذى الفقار بك ومسئو سودان مستشارين ومحمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف . وثبت لدى المحكمة أن الشيخ شلويش قد حسن ومجد أئوالا معاقبا عليها قانونا بصفة جنحة، وذلك بأن امتدح هذا الكتاب بمقدمة وضعها فيه بامضائه وقضت بحبسه ثلاثة أشهر في يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩١٠ وكان فريد بك غائبا عن مصر، فلما عاد حقت معه النيابة وقدمته للمحاكمة واتهمته بأنه حسن كتاب "وطنيتي" المشتمل على عدة أمور معاقب عليها قانونا . ونزل المرحوم فريد بك بدوره ضيقا على هذه القاعة في مقعد الاتهام . وشكلت المحكمة برئاسة المستر دلهراوغلو وعضوية حضرتي أحمد بك ذو الفقار وأمين بك على المستشارين وجلس في كرمى النيابة محمد بك توفيق نسيم . ودخل فريد بك المحكمة لا يصحبه محام ولا مدافع ، وقضت المحكمة بحبسه ستة أشهر . وقد أثارت هاتان المحاکمتان اهتمام الرأي العام إذ ذاك .

لوفي ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ نزل رئيس الوزارة المصرية المأموف عليه "بطرس غالى باشا" يحيط به كعادته رجال الحكومة حتى بلغوا سلم نظارة الحفانية ولم يكن يودع مشيعيه حتى ابتدره الشاب "إبراهيم ناصف الورداني" فأفرغ فيه عدة رصاصات طرخته على الأرض يتخبط في دمه ، أطلقها من مسدس كانت تحمله يده .

لُوكَان هذا أول حادث قتل سياسى فى البلاد . فارنج القطر للحالة .

لُوقَبِض على الجاني متلبسا بالجريمة . ثم قدمت القضية للحاكم . وكتب لهذه القاعة أن تشهد تلك المحاكمة الكبرى . وتولى رئاسة المحكمة جناب المستر دلبراو غلو وجلس حوله المستشاران أمين بك على وعبد الحميد بك رضا . وتولى الاتهام من بدايته لنهايته المرحوم عبد الخالق ثروت باشا النائب العام . ودام نظر القضية من يوم ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ الى يوم ١٨ مايو سنة ١٩٢٠

لُوقِف النائب العام يصف هول الجريمة وسوء وقعها ، ويطلب برأس المتهم فى بيان رافع يعتبر مثلا عاليا للبلاغة القضائية الهادئة حل فيه شخصية المتهم وأثبتت مسئوليته عن عمله . وتولى الدفاع الأستاذة ابراهيم الهلباوى بك والرحومان أحمد بك لطفى ومحمود بك أبو النصر . تغلغل الدفاع فى صميم الأسباب الميالة للجريمة ، وحلل شخصية المتهم والعلل النفسية التى قال إنها تنزلت اليه بالوراثة أو بحكم البيئة التى عاش فيها . واستدعى الشهود والخبراء لإثبات ضعف عقله ليصل الى تحديد مسئوليته . وأثار كثيرا من المسائل الفقهية لنق سبق الإصرار عن المتهم . وكان صراعا قضائيا جبارا ذلك الذى تولاه من جانب المرحوم عبد الخالق ثروت باشا والمحامون الثلاثة من الجانب الآخر كانت صراعا حول رأس الوردانى . يطلبها النائب العام باسم العدالة لتتناولها يد الجلاد جزاء ما اقترف . ويحاول الدفاع انتزاعها لأنه يرى أن المتهم غير مسئول مسئولية كاملة . وأخيرا اختتم الدفاع بعبارات مؤثرة ألغىها المرحوم أحمد لطفى بك . ثم انتهى الدفاع وخلا القضاة الى أنفسهم . ثم عادوا لينطقوا بالحكم بإعدامه شقا . وهكذا سقطت رأس أول قاتل سياسى تحت ضغط حبس الجلاد .

لُوجاء عام ١٩١٢ فشهدت هذه القاعة من جديد المحاكمة فى قضية مؤامرة سياسية اتهم فيها إمام واكد وإثنان من الشباب . بأنهم فى يوم أول يونيه سنة ١٩١٢ اتفقوا على ارتكاب جناية القتل العمد مع سبق الإصرار على شخص

كل من سمو الخلدوى (عباس باشا حلى) وعطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظر وجناب الاورد كنشتر المعتمد البريطاني وسعادة محمد مجدى باشا وجناب المستر دبراوغلو المستشارين بحكمة الاستئناف الأهلية - وعرفت هذه القضية بمؤامرة شبرا .

لخصت المحكمة على إمام واكد بالاشغال الشاقة خمسة عشر عاما وعلى زميله بالسجن مدة خمسة عشر عاما . وفيها طبقت محكمة الجنايات لأول مرة المادة (٤٧ مكررة الخاصة بالاتفاقات الجنائية) وهى التى وضعت عقب حادثة الوردانى . وفى هذه القضية عرفت مصر لأول مرة نظام شاهد الملك فى شخص أحد الشهود الذين سمعوا فى القضية . وكانت بطل الاتهام فى مؤامرة شبرا هو "جورج بك فليبيدس" مأمور ضبط العاصمة - الرجل الذى جمع بين أصابعه كل خيوط التحقيقات السياسية التى جرت قبل الحرب العظمى وفى بدايتها . فلما أعلنت الحرب واصلت معها الأحكام العسكرية البريطانية فى البلاد كان هو الأمين على تنفيذ كثير من الإجراءات التى رأت السلطة العسكرية أن تتخذها ضد بعض الأفراد أو الهيئات .

لوقوف جورج فليبيدس أثناء المحاكمة فى قضية مؤامرة شبرا يؤكد المحكمة إدانة المتهمين وبناء على ما قال إنه رآه بعينه وسمعه بأذنيه أخذ المتهمون من قصص الاتهام إلى غيابات السجن .

لشأن القدر أن تشهد هذه القاعة بعد ذلك "جورج فليبيدس بك" متهما وأن ينزل هو وزوجه بعد خمس سنوات ضيق فى نفس القفص ، فقد اتهمته النيابة العمومية بأنه أساء استعمال السلطة التى كانت فى يده ، وخان أمانة رؤسائه ومؤتمنيه وانحرج بما كان بيده من نفوذ واستغله لمنفعته المادية، واتهمته هو وزوجه بالرشوة . ونظرا لخطورة المركز الذى كان يشغله وخطورة التهم التى نسبت إليه رأت الحكومة لأول مرة بعد ما نقل القانون التحقيق الى النيابة العمومية " أن يقوم بالتحقيق

قاض . فتولى التحقيق في القضية حضرة " محمود بك شكرى " القاضى ، وكان يمثل الاتهام أمامه حضرة " محمد بك زكى الأبراشى " .

لوتولى الدفاع عن المتهمين الأساتذة : عبد العزيز بك فهمى (الذى شهد التحقيق فقط) وإبراهيم بك الملباوى ، ومرقص بك حنا .

لوتابع الرأى العام والسلطات — باهتمام وعناية — إجراءات هذه القضية حتى صدر الحكم فيها أخيرا بإدانة فليبيدس بك .

لوزححت البلاد تحت أعباء الأحكام العرفية البريطانية ، وجاءت معها محاكمها وقضايتها وقوانينها وإجراءاتها . واختيرت هذه القاعة مكانا لعقد جلسات المحاكم العسكرية في القضايا الكبرى ، فعقدت فيها المحاكمة المتهمين بمخالفة منشورات التورن .

لوعقدت فيها في اواخر عام ١٩١٥ المحاكمة العسكرية لمحاكمة محمد شمس الدين ومحمد نجيب الملباوى اللذين اتهما بالاعتداء على حياة المغفور له السلطان حسين كامل والشروع في قتله في مدينة الإسكندرية .



لوانتهت الحرب الكبرى ولما نتهت الأحكام العسكرية ، بل ظلت مفروضة على البلاد . وشكل سعد زغلول باشا الوفد المصرى في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وهى لا تزال مبسوطة الظل وقبض على سعد وصحبه في ٨ مارس سنة ١٩١٩ فنارت البلاد ثورتها الكبرى . ثم أفرج عنهم وسافر الوفد الى باريس تاركا خلفه لجنة الوفد المركزية وسكرتيرها عبد الرحمن بك فهمى وتقع حوادث الاعتداء على حياة بعض الرعايا البريطانيين ، فيتهم عبد الرحمن بك وكثيرون من الشباب الوفديين : محامين وطلبة ، بالاشتراك في ارتكابها ويقبض عليهم ثم يفرج عنهم ، ثم يعاد القبض عليهم ويحقق ضدهم في الوقت الذى تجرى فيه مفاوضات غير رسمية بين الوفد المصرى ولجنة لورد ملتر بلندن .

لترفع الدعوى العمومية ويقع الاختيار على نفس هذه القاعة التاريخية لتشهد هذه المحكمة العسكرية الكبرى . ويجلس على منصة القضاء في هذه القاعة قضاة المحكمة العسكرية ويقوم القاضي "تورب" بوظيفة نائب الأحكام العسكرية . ويتولى الدفاع في القضية الأستاذ ديفونشير وطاهة من كبار المحامين المصريين . في مقدمتهم مصطفى النحاس بك ، ومرقس حنا بك ، ويعهد الى أحد كبار المحامين بلنبره بالدفاع فيأتى الى مصر في طائرة مستر متشل إيس والميجور هيدلى ويستركان في الدفاع .

ليصدر الحكم بعد ذلك بأداة كثير من المتهمين فأودعوا السجون المصرية وظلوا بها نحو أربع سنوات حتى أفرج عنهم سعد زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية في ٩ فبراير سنة ١٩٢٤



لتشكل وزارة عدلى باشا في مارس سنة ١٩٢١ ويعود سعد من باريس . وتختلف الوزارة والوفد على إجراءات المفاوضات ويسافر عدلى ومعه وفد حكومى للمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ثم تقطع المفاوضات ويعود الى مصر — وتتحرك مصر من جديد للقيام في وجه الانجليز فتتحرك السلطات العسكرية للبطش . ويتنى سعد وبعض زملائه الى جزائر سيشل ، وتعلن إنجلترا بتصريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن مصر أصبحت دولة مستقلة . ويعاد تشكيل الوفد المصرى من جديد من حضرات حمد الباسل باشا ، ويصا واصف بك ، واصف بطرس غالى بك ، مرقس حنا بك ، محمد علوى الجزار بك ، مراد الشريعى بك ، جورج خياط بك .

لأتأتى الى مصر الأخبار السيئة عن صحة سعد فتتوزع الخواطر ، ويعلن الوفد المصرى نداء يتهم فيه الانجليز والحكومة المصرية بالعمل على القضاء على حياة سعد . فتتحرك السلطات العسكرية للقبض عليهم . وتسوقهم الى نفس القاعة وتزلم نفس

القصاص بتهمة الاعتداء والتحرّض ضد النظام الحاضر . ويقف حمد وإخوانه ويدعون الى الدفاع عن أنفسهم فلا يستجيبون ويواجهون في كبرياء وعزة الرجال الذين أجلسهم السلطة العسكرية فوق منصة القضاة المصريين تأملين . " لو أن المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمة . لكم أن تحكموا علينا وليس لكم أن تحكموا . نحن لانعرف مهيمنا علينا غير ضمائرنا وتوكل الأمة التي شرفتنا به وقوانين بلادنا ومحامينا . فهما تكن العقوبة التي يروكم أن تشرّفونا بها فاننا سنقابلها بالسورور والفخر لأنها خطوة الى الأمام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر الى مصيرها الخالد ."

للتواجه المحكمة هذا التعدي الجريء بالحكم بالإعدام ، فهتف المحكوم عليهم لمصر بالحياة قبل أن يسمعو تعديل الحكم الى سبع سنوات وخمسة آلاف جنيه غرامة .



لوالغيت الأحكام العسكرية وأعلن الدستور ، وعاد سعد وأصحابه من المنفى ونخرجوا من السجون ، وشكل سعد وزارته فشهدت هذه القاعة من جديد طائفة من المحامات الصحفية .

لواحداث سعد مستر رامزي مكدونلد بلنדרه وقطعت المحادثات ، وعاد سعد الى مصر وافتتح الدورة الثانية للبرلمان . ولم يكد يمضي على افتتاحها أيام معدودات حتى اكفهر الجو واثارت العواصف ووقعت " حادثة السردار " .

لثفي ظهر يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينا كان المفضول له " السيرلي ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام " علينا من وزارة الحربية أطلقت عليه عدة عبارات نارية قرب وزارة المعارف العمومية فنقل الى دار المنسوب السامى حيث توفي في اليوم التالى .

لوقعت هذه الحادثة في جو لم يكن لينقصه إلا شرارة لتثير أكبر احتكاك بين الحكومة الوفدية والحكومة الانجليزية .

لحق مساء اليوم التالى لوقوع الحادث ركب الماريسال اللبني في موكب عسكري من دار المندوب السامى إلى دار رئاسة الحكومة المصرية - وهناك سلم باسم حكومته إنذارا رسميا الى "سعد زغلول باشا رئيس الحكومة" : طلبت فيه الحكومة البريطانية التحقيق مع المسئولين عن جناية القتل من غير نظر الى أشخاصهم ومحاکمة المجرمين أيا كانوا وأيا كان سنهم . واستقال سعد زغلول وشكلت وزارة جديدة . وسحب الجيش المصرى من السودان . وعطلت الحياة النيابية .

لحق خلال ذلك تولى "محمد طاهر نور باشا" النائب العام التحقيق في القضية وقبضت السلطات العسكرية على بعض النواب الوفديين البارزين ثم سلمتهم للسلطات المصرية ، وجرى التحقيق . واخيرا اصدرت النيابة قرارا بتهام عبد الفتاح عنایت الطالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنایت الطالب بمدرسة المعلمين العليا ، وشفیق افندی منصور المحامى ، ومحمود احمد إسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف ، ونحمة من العمال بقتل السرى ستاك باشا مع سبق الإصرار .

لأحيل المتهمون الى محكمة الجنايات المشكلة من المغفور لهم أحمد عرفان باشا رئيسا وجناب المستر كيرشو ومحمد مظهر بك المستشارين ، وسعادة محمد طاهر نور باشا النائب العمومى .

لوجلسه ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ اصدرت المحكمة حكمها بحضور يا على كل من عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلى إبراهيم محمد وراغب حسن وشفیق منصور ومحمود احمد إسماعيل بالإعدام ، وعلى محمود صالح محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

لأن هذا الحكم في شهر أغسطس في المحكوم عليهم علما عبد الحميد عنايت الذي استبدل بحكم الإعدام الصادر ضده حكم الأشغال الشاقة المؤبدة .

..

لنزل الستار على هذه القاعة عقب محاكمة المتهمين بمقتل السردار ثم رفع من جديد بعد عام لتشهد هذه القاعة محاكمة أكبر منها خطرا وأجل شأنا - تلك هي قضية "الاغتيالات السياسية" . وهي القضية التي تمخضت عنها التحقيقات في قضية مقتل السردار . وكان شفيق منصور صلة الوصل بين القضيتين وكانت اعترافاته وتقاريره جبر الزاوية في التحقيقات الجديدة . وعلى أساس هذه الاعترافات اتهمت النيابة العمومية الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف في وزارة سعد زغلول باشا ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكل وزارة الداخلية بها ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني المدرس بمدرسة التجارة العليا ، والأستاذ عبد الحليم البلي سكرتير المفوضية المصرية بأقصر وبعض العمال بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا الانجليز وبعض المصريين .

لما استأثرت القضية باهتمام الجمهور والساسة في مصر وبريطانيا ، لما لبعض المتهمين من مركز خطير وخطورة الملبسات التي أحاطت بالقضية والتسامح السياسية التي تترتب على الفصل فيها .

لورنى ألا تنظر القضية أمام الدائرة التي فصلت في قضية مقتل السردار . ولم يخل تشكيل الدائرة الجديدة من صعوبات استدعت عقد الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف ، وأخيرا شكلت المحكمة من جناب المستر كيرشور رئيسا وكامل بك لإبراهيم وعلى بك عزت مستشارين ، وجلس في كرمى النيابة حضرة مصطفى بك حنفي ، وتولى الدفاع في القضية طائفة من كبار المحامين في مقدمتهم مصطفى النحاس باشا ، مرقس حنا باشا ، محمد نجيب الغرابي باشا ، مكرم عبيد ، أحمد لطفي بك .

لأصبحت هذه القاعة وأصبح قصص الاتهام فيها ملئق أنظار الرأي العام المصرى والبريطانى . ولم يكن فى قضاء القاعة ما يتسع لكل من يرغبون فى شهود المحاكمة فحدد عدد من يسمح لهم بدخول القاعة ، وأقيمت الحواجز والموانع حولها وأصبح ما يدور فيها ويجرى فى ساحتها يدون فى الصحف ويظهر الى الخارج .

لوقد كانت جهود المحامين فى هذه القضية شاقة فقد بلغت صحف التحقيق فيها نيفا وثلاثة آلاف عدا الملحقات . وتوفر المحامون على دراستها واستيعابها قبل بدء المحاكمة .

لوقان استجواب الشهود آية من آيات الفن القضائى . ثم جاء دور الدفاع وترافع المحامون فكانت مرافعاتهم صورة حية للبيان الساحر والمنطق السليم . كانت مرافعاتهم من وحى قلوبهم وعفائهم . وكانت الكثيرون منهم تربطهم بالتمهين روابط أعظم ثوقا من الصداقة . ودافع المحامون عن سمو الحركة الوطنية وتجردها عن النوايا الإجرامية . فكانوا فى دفاعهم ملهمين موقنين . وفى الوقت الذى كانت ألسنتهم تفيض بالسحر حللا يتنزل فوق منصة القضاء . كانت عيونهم وقلوبهم مشدودة الى القفص حيث وقف رجال كرام عليهم وأعزاء على مصر ، فكانت نبراتهم أبلغ من عباراتهم وأشد تأثيرا .

لوتوفى المرحوم أحمد بك لطفى بعد صدور الحكم بقليل ، فكانت قضية الاغتيالات السياسية آخر قضية كبرى ترافع فيها وكانت آخر عهده بهذه القاعة .

لوجرت المحاكمة داخل هذه القاعة . وكان يجرى فى نفس الوقت خارجها صراع انتخابى بين الوفد ومن ائتلف معه من الأحزاب وبين حزب الاتحاد . وكان الواقفون على ما يجرى خلف ستار الحوادث السياسية يدركون مقدار ما بين الحكم الذى يخرج من داخل هذه القاعة والحكم الذى يخرج من صناديق الانتخاب من صلة وتلازم . وشامت الأقدار أن يصدر حكم القضاة وحكم الناخبين فى وقت واحد :

أصدر القضاة حكمهم بعد دفاع دام شهرا براءة خمسة من المتهمين هم الدكتور احمد ماهر والأستاذ محمود فهمي النقراشي والأستاذ حسن كامل الشيشيني والأستاذ عبد الحليم البيلي والحاج احمد جاد الله . وصدر حكم الناحين لصالح الائتلاف ومرشحيه .

لما تمزت البلاد طرأ لهذه النتائج كلها وشرع الساسة يتبادلون الرأي في استئثارها واخيرا تعكر الجو حين خرج جناب المستر كيرشو على تقاليد القضاء فكتب الى وزير الحفانية يعلن أنه كان معارضا في براءة الدكتور احمد ماهر والحاج احمد جاد الله وقال انه اعتبر من واجبه الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة فتوجه بعد إصدار الحكم الى دار المتدوب السامى وأطلع نقامته على رأيه باعتباره حاميا للاجانب .

لما تمقب وصول هذا الخطاب استقالت الوزارة . وشكلت بعد ذلك وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا . فتولى المرحوم احمد زكى ابو السعود باشا وزير الحفانية فيها الرد على الخطاب ، واستقال جناب المستر كيرشو .

لذلك لم تنته قضية الاغتيالات السياسية بالحكم الذى صدر فيها ، بل كانت لها ذبول ، ولم ينزل الستار على القاعة التى كانت ميدانا للعارك القضائى إلا ليرفع فى ميدان آخر ليس هنا مجال الكلام عنه .

لما تمتعت البلاد بفترة استقرار دامت أكثر من علمين فى ظل ائتلاف الوفد والأحزاب السياسية الكبرى ، ثم توفى سعد وبعد وفاته بقليل أسندت رئاسة الحكومة الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الذى خلفه فى رئاسة الوفد ولم تدم وزارته طويلا حتى تصدع الائتلاف وتعكر الجو مرة أخرى ، فاختلف الأحرار الدستوريون والائحاديون مع الوفد .

لما قبل أن تسند رئاسة الحكومة الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كان قد وكل هو والأستاذ ويصا واصف بك وكيل مجلس النواب والأستاذ

النائب جعفر نغرى بك الحامى عن الأميرة نوجوان هانم والدة الأمير احمد سيف الدين للطالبة بزيادة النفقة المقدرة له أمام مجلس البلاط ولرد أملاكه إليه بعد رفع الحجر ، وحررت وثائق بشأن الأتعاب .

ثم انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسا لمجلس النواب فى الوقت الذى أسندت فيه رئاسة الحكومة الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فتتحيا عن القضية .

لوطعت الصحف المتكلمة بلسان حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد بقااة على الناس بصورة وثائق الاتفاق مع ترجمة خطاب قيل إن جعفر بك نغرى أرسله الى محمود شوكت بك وكيل الأميرة نوجوان هانم . وزعمت أن رئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب وزميلهما استغلوا قوذهم فأبلغ رئيس الوزارة الأمر الى النيابة التى تولت التحقيق ، ثم أقيمت الوزارة . وسارت النيابة فى التحقيق ضد حضرات المحامين . وقد متمهم الى مجلس تأديب المحامين متهمين بعدة تهم من بينها أنهم استخدموا قوذهم وتناضوا أتعابا باهظة لا تتناسب مع عملهم .

لأختيرت نفس هذه القاعة مكانا لعقد مجلس التأديب للنظر فى هذه القضية التى عرفت " بقضية الوثائق " .

لوعرضت القضية على مجلس تأديب المحامين الذى عقد برئاسة حضرة صاحب المعالي المرحوم حسين درويش باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة عبد الحكيم عسكر بك ومحمود سامى بك ومحمد بهى الدين بركات بك مستشارين ، والمرحوم الأستاذ عبد الحلق عطية افندى عضو النقابة وأحمد شرف الدين بك رئيس نيابة الاستئناف . وتولى الدفاع فى القضية حضرات الأساتذة محمد نجيب الفرايلى باشا ، محمود بسيونى بك ، كامل صدقي بك ، محمد يوسف بك ، حسن صبرى بك . ومكرم صيد .

لَوْ كُنَّ لجوانب هذه القاعة التاريخية جاذبية خاصة تجذب إليها كل قضية سياسية ، فاختيرت من جديد مكانا لعقد جلسات مجلس التأديب الذى شكل للنظر فى هذه القضية الجديدة . وجلس قضاة مجلس التأديب وجلس أمامهم فى حرم المحكمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف بك والأستاذ جعفر بك نغرى . واحتل المحامون المترافعون ومن عاونهم فى إعداد المرافعات المقاعد الأولى ، واستغرق نظر القضية عدة جلسات . وأخيرا أصدرت المحكمة حكمها فى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ببراءة حضرات المحامين مما نسب إليهم جميعه .

لَوْ قَدْ أثارَت هذه القضية اهتمام الهيئات السياسية بمصر والمجتبى ، كما أنها استرعت اهتمام الرأى العام الذى تابع بشغف عظيم جميع المراحل التى قطعتها من يوم أن بدئ فى تحقيقها فى شهر يوليه سنة ١٩٢٨ الى أن تم الفصل فيها .

لَوْ كُنَّا ظهرت المحاماة فى مصر بريئة مما نسب إليها ، وثبت أن أعلام المحامين فى مصر قد حافظوا على خير تقاليد المهنة المعروفة فى مصر والخارج ، ولم يحد مجاس التأديب الأعلى مجالا لقد تصرفتهم .



لَوْ قُدَّت من جديد أحكام الدستور فى أوامر عام ١٩٢٩ وعادت الحياة النيابية . ولكن لم يكتب لها الحياة طويلا : فخل البرلمان وألغى الدستور وقامت بالحكم وزارة جديدة — استصدرت دستورا جديدا ودعت الى انتخابات قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون ، وجرى قبيل الانتخابات وخلالها حوادث دموية . واضطرابات شديدة شغلت الرأى العام مدة طويلة انتهت الى قضايا ومحاکات وجدت منفذا الى هذه القاعة التى تنتظر كل المحاکات السياسية الكبرى فنظرت فيها " قضية العنابر " وقضية " الخطابات المزورة " .

لوقد شهدت القاعة أثناء نظر القضية الأخيرة محولات بغائية مثيرة مدهشة .
وكان التحقيق الذى أجرته المحكمة - وكانت مشكلة من حضرات محمود بك
غالب رئيسا ومصطفى بك حنقى واحمد بك نظيف مستشارين - دقيقا شاملا .
أحاط بالجوادث والأشخاص . وكان من نتائج أن انتقل بعض الأشخاص من مقاعد
الشهود الى قصص الاتهام وقضى عليهم بالعقوبة ، إذ ثبت أنهم هم الذين زوروا
الخطابات السياسية التى نشرت بإحدى الصحف على أنها مكتوبة بتوقيع بعض أنصار
حزب الشعب وبعض موظفى الإدارة .

لأخيرا تبيأت هذه القاعة لتشهد آخر المحاكمات السياسية الكبرى التى جرت
فيها فى الحسین عاما الماضية ، فقد توالى حوادث إلقاء القتابل فى أوائل عهد
حكم حضرة صاحب الدولة إسماعیل صدق باشا فى ظروف روائية مدهشة .
ولم يقع فيها اعتداء على الأرواح . ولم يضبط أحد وقت ارتكاب الحوادث .
وقبض على الدكتور نجيب اسکندر بتهمة تموين هذه الجماعة بالمال والاشتراك
معه فى ارتكاب الحوادث وتحريضها على ارتكابها .

لوجاءت القضية أمام الدائرة التى نظرت قضية الخطابات المزورة ، وبعد أن
نظرتها عدة جلسات اجتمع لدى رئيسها من الأسباب ماحله على التضحى عن
نظرها ، فنظرتها الدائرة المشكلة برئاسة المرحوم محمد بك نور المستشار .

لواستغرق نظر القضية عدة أشهر ، ولم تخل جلساتها من زوايج ومفاجآت
ومواقف مثيرة . وأخيرا عصفت العواصف وانسحب كثير من المحامين فى القضية
وعلى رأسهم الاستاذ مكرم عيى . وكان لاسعابهم آثار وذيول . واستأقفت
المحكمة نظر القضية وقضت فيها براءة الدكتور نجيب اسکندر وبعض المتهمين .

• • •

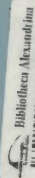
لوكانت آخر قضية سياسية شهدتها هذه القاعة وقت أن احتفل باقضاء محسين
علما على إنشاء المحاكم الأهلية .

لوهكذا كتب لهذه القاعة أن تمر بها مواكب الحوادث السياسية الكبرى التي شهدت مصر خلال أكثر من ربع قرن . فكان لكل حادث في أركانها صدى وعلى جدرانها ظلا - توالى عليها صور الحوادث وألوانها ومشت فيها مواكب الحياة السياسية والاجتماعية التي لبست لباس الجريمة أو شبه لنوى الرأى أنها لبسته وأصبح قفصها قنطرة تعبر عليها الحوادث والرجال تمشى من التهم على أسنة وحراب .

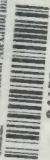
هنا وفي هذه القاعة جلس قضاة مصر نحو أكثر من ربع قرن أو يزيد يحكمون باسم ولئى الأمر فى القضايا السياسية فكانت كلمتهم فصل الخطاب .

هنا وأمام منصة القضاء سكن مد الحوادث وانحسر طغيانها ، وهدأت الشهوات .

هنا لم يعرف القضاء المصرى شيئا ولا أحزابا ولا حاكما ولا محكوما ، وإنما عرف مصرين يقيم بينهم العدل ويرفع مناره ، وينشر لواء القانون ويعلى جداره ، فكان للمصريين فى ليل الحوادث واضطرابها الملجأ الأمين والمنازل الهادى .



Bibliotheca Alexandrina



0415861